



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل

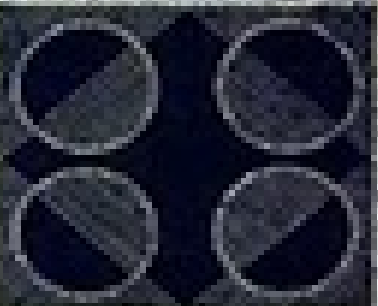


عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
الَّذِينَ آمَنُوا وَأَعَدَّ
لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا
وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
عَسِيبًا



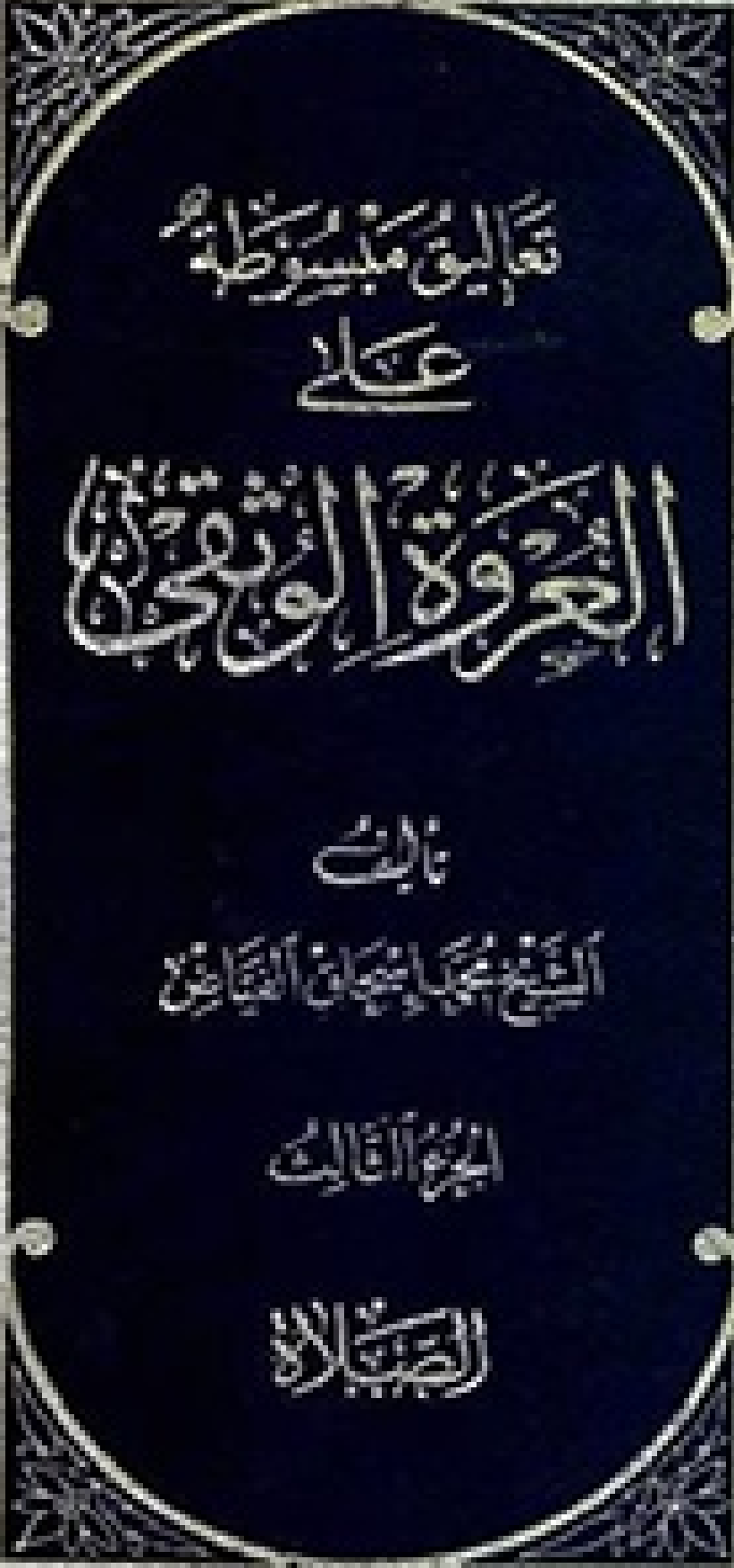
تَعَالَى مَلِكُ يَوْمِ
الْقِيَامَةِ
عَلَيْكَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
الَّذِينَ آمَنُوا وَأَعَدَّ
لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا
وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
عَسِيبًا

تَالَيْكَ
الَّذِينَ آمَنُوا وَأَعَدَّ
لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا
وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
عَسِيبًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
الَّذِينَ آمَنُوا وَأَعَدَّ
لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا
وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
عَسِيبًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
الَّذِينَ آمَنُوا وَأَعَدَّ
لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَفَرُوا
وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
عَسِيبًا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

مجهول (بی جا ، بی نا)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٤٠	تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى (محمد كاظم يزدي) المجلد الثالث
٤٠	اشاره
٤٠	كتاب الصلاه
٤٨	مقدمه: في فضل الصلاه اليوميه و أنها أفضل الأعمال الدينيه
٥٠	فصل في أعداد الفرائض و نوافلها
٥٠	اشاره
٥٢	مسأله ١: يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين إلا الوتر
٥٢	مسأله ٢: الأوقى استحباب الغفيله
٥٣	مسأله ٣: الظاهر أن الصلاه الوسطى التي تتأكد المحافظه عليها هي الظهر
٥٣	مسأله ٤: النوافل المرتبه و غيرها يجوز إتيانها جالسا و لو في حال الاختيار
٥٤	فصل في أوقات اليوميه و نوافلها
٥٤	اشاره
٥٦	مسأله ١: يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلا في أرض مسطحه بعد انعدامه
٥٨	مسأله ٢: المراد باختصاص اول الوقت بالظهر و آخره بالعصر و هكذا في المغرب و العشاء عدم صحه الشريكه في ذلك الوقت مع عدم اداء صاحبه
٥٩	مسأله ٣: يجب تأخير العصر عن الظهر و العشاء عن المغرب
٦٢	مسأله ٤: إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدّم الظهر
٦٢	مسأله ٥: لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه
٦٣	مسأله ٦: إذا كان مسافرا و قد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنيه القصر ثم بدا له الإقامه فنوى الإقامه
٦٣	مسأله ٧: يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين في الوقت
٦٣	مسأله ٨: قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله
٦٤	مسأله ٩: يستحب التعجيل في الصلاه في وقت الفضيله و في وقت الإجزاء
٦٤	مسأله ١٠: يستحب الغلس بصلاه الصبح
٦٤	مسأله ١١: كل صلاه أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعه فهو أداء

فصل فى أوقات الرواتب ٦٥

مسأله ١: وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، والعصر إلى الذراعين ٦٥

مسأله ٢: المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر و العصر فى غير يوم الجمعة على الزوال ٦٥

مسأله ٣: نافله يوم الجمعة عشرون ركعه ٦٥

مسأله ٤: وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربيه ٦٦

مسأله ٥: وقت نافله العشاء- و هى الوتيره-يمتد بامتداد وقتها ٦٦

مسأله ٦: وقت نافله الصبح بين الفجر الأول و طلوع الحمرة المشرقيه ٦٦

مسأله ٧: إذا صلى نافله الفجر فى وقتها أو قبله و نام بعدها يستحب إعادتها ٦٧

مسأله ٨: وقت نافله الليل ما بين نصفه و الفجر الثانى ٦٧

مسأله ٩: يجوز للمسافر و الشاب الذى يصعب عليه نافله الليل فى وقتها تقديمها على النصف ٦٧

مسأله ١٠: إذا دار الأمر بين تقديم صلاه الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء ٦٧

مسأله ١١: إذا قدمها ثم انتبه فى وقتها ليس عليه الإعادة ٦٧

مسأله ١٢: إذا طلع الفجر و قد صلى من صلاه الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه ٦٧

مسأله ١٣: قد مر أن الأفضل فى كل صلاه تعجيلها ٦٧

مسأله ١٤: يستحب التعجيل فى قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر ٧١

مسأله ١٥: يجب تأخير الصلاه عن أول وقتها لذوى الأعذار ٧١

مسأله ١٦: يجوز الإتيان بالنافله و لو المبتدأه فى وقت الفريضة ٧٢

مسأله ١٧: إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها فى وقت الفريضة و لو على القول بالمنع ٧٣

مسأله ١٨: النافله تنقسم إلى مرتبه و غيرها ٧٤

فصل فى أحكام الأوقات ٧٥

اشاره ٧٥

مسأله ١: لا يجوز الصلاه قبل دخول الوقت ٧٥

مسأله ٢: إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ثم تبين وقوعها فى الوقت بتمامها صحت ٧٦

مسأله ٣: إذا تبين دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعترف كشهاده العدلين و أذان العدل العارف ٧٦

مسأله ٤: إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع فى السماء من غيم أو غبار أو لمانع فى نفسه ٧٧

مسأله ٥: إذا اعتقد دخول الوقت فشرع و فى أثناء الصلاه تبدل يقينه بالشك ٧٨

- مسألة ٦: إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا ٧٩
- مسألة ٧: إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا ٧٩
- مسألة ٨: يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب ٧٩
- مسألة ٩: إذا ترك المغرب و دخل في العشاء غفله أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها فتذكر في الأثناء عدل ٨٠
- مسألة ١٠: يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضا من اللاحقه إلى السابقه ٨١
- مسألة ١١: لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه في الحواضر و لا في الفوائت ٨٣
- مسألة ١٢: إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ٨٣
- مسألة ١٣: المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة ٨٤
- مسألة ١٤: إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة ٨٤
- مسألة ١٥: إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت ٨٥
- مسألة ١٦: إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانيا ٨٥
- مسألة ١٧: إذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد ٨٥
- مسألة ١٨: يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاة خارج الوقت ٨٥
- مسألة ١٩: إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان ٨٦
- مسألة ٢٠: إذا شك في أثناء العصر في أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الإتيان ٨٦
- فصل في القبله ٨٧
- اشاره ٨٧
- مسألة ١: الأمارات المحصله للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم ٩٠
- مسألة ٢: عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبله يجب الاجتهاد ٩١
- مسألة ٣: لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى و البصير ٩٢
- مسألة ٤: لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن ٩٢
- مسألة ٥: إذا كان اجتهاده مخالفا لقبله بلد المسلمين في محاربيهم و مذابحهم و قبورهم ٩٢
- مسألة ٦: إذا حصر القبله في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحدهما ٩٢
- مسألة ٧: إذا اجتهد لصلاه و حصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاه أخرى ٩٣
- مسألة ٨: إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهه فصلى الظهر مثلا إليها ثم تبدل ظنه إلى جهه أخرى ٩٣
- مسألة ٩: إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهه أخرى انقلب إلى ما ظنه ٩٤

- مسألة ١٠: يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيرا ٩٤
- مسألة ١١: إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهه و كانت الجهات متساويه ٩٤
- مسألة ١٢: لو كان عليه صلاتان ٩٤
- مسألة ١٣: من كانت وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل و كان عليه صلاتان ٩٥
- مسألة ١٤: من عليه صلاتان كالظهرين مثلا مع كون وظيفته التكرار إلى أربع ٩٥
- مسألة ١٥: من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهه أنها القبله ٩٦
- مسألة ١٦: الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم ٩٦
- مسألة ١٧: إذا صلى من دون الفحص عن القبله إلى جهه غفله أو مسامحه يجب إعادتها ٩٧
- فصل في ما يستقبل له ٩٧
- اشاره ٩٧
- يجب الاستقبال في مواضع ٩٧
- اشاره ٩٧
- أحدها: الصلوات اليوميه أداء و قضاء ٩٧
- اشاره ٩٧
- مسألة ١: كيفية الاستقبال في الصلاه قائما أن يكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبله ٩٩
- الثاني: في حال الاحتضار ٩٩
- الثالث: حال الصلاه على الميت ٩٩
- الرابع: وضعه حال الدفن ١٠٠
- الخامس: الذبح و النحر ١٠٠
- مسألة ٢: يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط ١٠٠
- مسألة ٣: يستحب الاستقبال في مواضع: حال الدعاء ١٠٠
- مسألة ٤: يكره الاستقبال حال الجماع ١٠٠
- فصل في أحكام الخلل في القبله ١٠١
- اشاره ١٠١
- مسألة ١: لو أخل بالاستقبال عالما عامدا بطلت صلاته مطلقا ١٠١
- مسألة ٢: إذا ذبح أو نحر إلى غير القبله عالما عامدا حرم المذبح و المنحور ١٠٣

- مسألة ٣: لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش ----- ١٠٤
- فصل في الستر و الساتر ----- ١٠٤
- اشاره ----- ١٠٤
- فالأول: يجب ستر العورتين-القبل و الدبر-عن كل مكلف ----- ١٠٤
- اشاره ----- ١٠٤
- مسألة ١: الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر ----- ١٠٥
- مسألة ٢: الظاهر حرمه النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرأة و الماء الصافي مع عدم التلذذ ----- ١٠٥
- مسألة ٣: لا يشترط في الستر الواجب في نفسه ساتر مخصوص و لا كيفية خاصة ----- ١٠٥
- و أما الثاني: أي الستر حال الصلاة ----- ١٠٥
- اشاره ----- ١٠٥
- مسألة ٤: لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما في باطن الفم ----- ١٠٦
- مسألة ٥: إذا كان هناك ناظر ينظر بريبه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها ----- ١٠٦
- مسألة ٦: يجب على المرأة ستر رقبتهما حال الصلاة ----- ١٠٦
- مسألة ٧: الأمه كالحره في جميع ما ذكر من المستثنى و المستثنى منه ----- ١٠٦
- مسألة ٨: الصبيه الغير البالغه حكمها حكم الأمه ----- ١٠٩
- مسألة ٩: لا فرق في وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات ----- ١٠٩
- مسألة ١٠: يشترط ستر العوره في الطواف أيضا ----- ١٠٩
- مسألة ١١: إذا بدت العوره كلاً أو بعضاً لريح أو غفله لم تبطل ----- ١٠٩
- مسألة ١٢: إذا نسي ستر العوره ابتداءً أو بعد التكشف في الأثناء ----- ١١٠
- مسألة ١٣: يجب الستر من جميع الجوانب ----- ١١١
- مسألة ١٤: هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضاً أم المدار على الغير قولان ----- ١١١
- مسألة ١٥: هل اللازم أن يكون ساترته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها ----- ١١٢
- مسألة ١٦: الستر الواجب في نفسه من حيث حرمه النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر ----- ١١٢
- فصل في شرائط لباس المصلى ----- ١١٤
- اشاره ----- ١١٤
- الأول: الطهاره في جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاة منفرداً ----- ١١٤

- الثاني:الإباحه ١١٤
- اشاره ١١٤
- مسأله ١:لا فرق فى الغصب بين أن يكون من جهه كون عينه ١١٤
- مسأله ٢:إذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب ١١٤
- مسأله ٣:إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب ١١٤
- مسأله ٤:إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره فى الصلاه فيه مع بقاء الغصبيه ١١٧
- مسأله ٥:المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاه يوجب البطلان ١١٧
- مسأله ٦:إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف ١١٧
- مسأله ٧:إذا جهل أو نسى الغصبيه و علم أو تذكر فى أثناء الصلاه ١١٧
- مسأله ٨:إذا استقرض ثوبا و كان من نيته عدم أداء عوضه أو ان من نيته الأداء من الحرام ١١٨
- مسأله ٩:إذا اشترى ثوبا بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاه ١١٨
- الثالث:أن لا يكون من أجزاء الميته ١١٩
- اشاره ١١٩
- مسأله ١٠:للحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر ١١٩
- مسأله ١١:استصحاب جزء من أجزاء الميته فى الصلاه موجب لبطلانها ١١٩
- مسأله ١٢:إذا صلى فى الميته جهلا لم يجب الإعاده ١١٩
- مسأله ١٣:المشكوك فى كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا مانع من الصلاه فيه ١٢٠
- الرابع:أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه ١٢٠
- اشاره ١٢٠
- مسأله ١٤:لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج و دم البق ١٢٠
- مسأله ١٥:لا بأس بفضلات الإنسان ١٢٠
- مسأله ١٦:لا فرق فى المنع بين أن يكون ملبوسا أو جزءا منه أو واقعا عليه ١٢٠
- مسأله ١٧:يستثنى مما لا يؤكل الخز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب و الثعالب ١٢١
- مسأله ١٨:الأقوى جواز الصلاه فى المشكوك كونه من المأكول أو من غيره ١٢١
- مسأله ١٩:إذا صلى فى غير المأكول جاهلا أو ناسيا ١٢٢
- مسأله ٢٠:الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء و الجلال ١٢٢

- الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال ١٢٢
- إشاره ١٢٢
- مسأله ٢١: لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة و غيرها ١٢٢
- مسأله ٢٢: إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها ١٢٣
- مسأله ٢٣: لا بأس بكون قاب الساعه من الذهب ١٢٣
- مسأله ٢٤: لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً ١٢٣
- مسأله ٢٥: لا بأس بافتراش الذهب ١٢٣
- السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال ١٢٤
- إشاره ١٢٤
- مسأله ٢٦: لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالأفتراش و الركوب عليه و التدثر به ١٢٥
- مسأله ٢٧: لا يجوز جعل البطانه من الحرير للقميص و غيره ١٢٥
- مسأله ٢٨: لا بأس بما يرقع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف ١٢٥
- مسأله ٢٩: لا بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته و بطانته ١٢٥
- مسأله ٣٠: لا بأس بعصابه الجروح و القروح و خرق الجبيره و حفيظه المسلوس و المبطنون إذا كانت من الحرير ١٢٦
- مسأله ٣١: يجوز لبس الحرير لمن كان قملاً على خلاف العاده لدفعه ١٢٦
- مسأله ٣٢: إذا صلى في الحرير جهلاً أو نسياناً ١٢٦
- مسأله ٣٣: يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة كالقطن و الصوف مما يؤكل لحمه ١٢٧
- مسأله ٣٤: الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الإبريسم ١٢٧
- مسأله ٣٥: إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو ما لا يؤكل ١٢٧
- مسأله ٣٦: إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه و الصلاة فيه ١٢٧
- مسأله ٣٧: الثوب من الإبريسم المقتول بالذهب لا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه ١٢٧
- مسأله ٣٨: إذا انحصر ثوبه في الحرير ١٢٧
- مسأله ٣٩: إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس و غير المأكول و الحرير و الذهب و الميته و المغصوب ١٢٨
- مسأله ٤٠: لا بأس بلبس الصبي الحرير ١٢٩
- مسأله ٤١: يجب تحصيل الساتر للصلاه و لو بإجاره أو شراء ١٢٩
- مسأله ٤٢: يحرم لبس لباس الشهره بأن يلبس خلاف زيّه ١٢٩

- مسألة ٤٣: إذا لم يجد المصلي ساترا حتى ورق الأشجار و الحشيش ----- ١٣٠
- مسألة ٤٤: إذا وجد ساترا لإحدى عورتيه ففي وجوب تقديم القبيل أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه ----- ١٣٢
- مسألة ٤٥: يجوز للعراه الصلاة متفرقين ----- ١٣٣
- مسألة ٤٦: الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر و احتمال وجوده في آخر الوقت ----- ١٣٤
- مسألة ٤٧: إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب ----- ١٣٤
- مسألة ٤٨: المصلي مستلقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجسا أو حريرا أو من غير المأكول ----- ١٣٥
- مسألة ٤٩: إذا لبس ثوبا طويلا جدا و كان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرك بحركات الصلاة نجسا ----- ١٣٥
- مسألة ٥٠: الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم و لا يغطي الساق ----- ١٣٦
- فصل في ما يكره من اللباس حال الصلاة ----- ١٣٧
- فصل في ما يستحب من اللباس ----- ١٤١
- فصل في مكان المصلي ----- ١٤٢
- اشاره ----- ١٤٢
- أحدها: بإحته ----- ١٤٢
- اشاره ----- ١٤٢
- مسألة ١: إذا كان المكان مباحا و لكن فرش عليه فرش مغصوب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته ----- ١٤٤
- مسألة ٢: إذا صلى على سقف مباح و كان ما تحته من الأرض مغصوبا ----- ١٤٤
- مسألة ٣: إذا كان المكان مباحا و كان عليه سقف مغصوب ----- ١٤٥
- مسألة ٤: تبطل الصلاة على الدابة المغصوبه ----- ١٤٥
- مسألة ٥: قد يقال بطلان الصلاة على الارض التي تحتها تراب مغصوب ----- ١٤٦
- مسألة ٦: إذا صلى في سفينه مغصوبه بطلت ----- ١٤٦
- مسألة ٧: ربما يقال بطلان الصلاة على دابه خيط جرحها بخيط مغصوب ----- ١٤٦
- مسألة ٨: المحبوس في المكان المغصوب يصلى فيه قائما ----- ١٤٧
- مسألة ٩: إذا اعتقد الغصبيه و صلى فتبين الخلاف ----- ١٤٧
- مسألة ١٠: الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى ----- ١٤٨
- مسألة ١١: الأرض المغصوبه المجهول مالكها لا يجوز التصرف فيها ----- ١٤٨
- مسألة ١٢: الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقيين ----- ١٤٨

- مسألة ١٣: إذا اشترى داراً من المال الغير المزكى أو الغير المخمس يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة أو الخمس فضولياً ----- ١٤٩
- مسألة ١٤: من مات و عليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاة أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته ----- ١٤٩
- مسألة ١٥: إذا مات و عليه دين مستغرق للتركة لا يجوز للورثة و لا لغيرهم التصرف في تركته ----- ١٥٠
- مسألة ١٦: لا يجوز التصرف حتى الصلاة في ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال ----- ١٥١
- مسألة ١٧: تجوز الصلاة في الأراضي المتسعة اتساعاً عظيماً ----- ١٥٢
- مسألة ١٨: يجوز الصلاة في بيوت من تضمنت الآية جواز الأكل فيها بلا إذن ----- ١٥٣
- مسألة ١٩: يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب ----- ١٥٣
- مسألة ٢٠: إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخييل الإذن ثم التفت و بان الخلاف ----- ١٥٤
- مسألة ٢١: إذا أذن المالك بالصلاة خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعة الوقت ----- ١٥٤
- مسألة ٢٢: إذا أذن المالك في الصلاة و لكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه ----- ١٥٥
- مسألة ٢٣: إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبي بتمامها في الوقت أو الصلاة بعد الخروج ----- ١٥٥
- الثاني: من شروط المكان كونه قازاً ----- ١٥٦
- اشاره ----- ١٥٦
- مسألة ٢٤: يجوز في حال الاختيار الصلاة في السفينة أو على الدابة الواقفتين ----- ١٥٦
- مسألة ٢٥: لا تجوز الصلاة على صبره الحنطه و بيدر التبن و كومه الرمل مع عدم الاستقرار ----- ١٥٧
- الثالث: أن لا يكون معرضاً لعدم إمكان الإتمام و التزلزل في البقاء إلى آخر الصلاة ----- ١٥٧
- الرابع: أن لا يكون مما يحرم البقاء فيه ----- ١٥٧
- الخامس: أن لا يكون مما يحرم الوقوف و القيام و القعود عليه ----- ١٥٨
- السادس: أن يكون مما يمكن أداء الأفعال فيه بحسب حال المصلي ----- ١٥٨
- السابع: أن لا يكون مقدماً على قبر معصوم و لا مساوياً له ----- ١٥٩
- الثامن: أن لا يكون نجساً نجاسه متعدية إلى الثوب أو البدن ----- ١٥٩
- التاسع: أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم بأزيد من أربع أصابع مضمومات ----- ١٥٩
- العاشر: أن لا يصلى الرجل و المرأة في مكان واحد بحيث تكون المرأة مقدمه على الرجل أو مساويه له ----- ١٥٩
- اشاره ----- ١٥٩
- مسألة ٢٦: لا فرق في الحكم المذكوره كراهه أو حرمه بين المحارم و غيرهم و الزوج و الزوجه و غيرهما ----- ١٦٢
- مسألة ٢٧: الظاهر عدم الفرق أيضاً بين النافله و الفريضة ----- ١٦٣

- مسألة ٢٨: الحكم المذكور مختص بحال الاختيار ١٦٣
- مسألة ٢٩: إذا كان الرجل يصلى و بحدائه أو قدامه امرأه من غير أن تكون مشغولة بالصلاه لا كراهه و لا إشكال ١٦٣
- مسألة ٣٠: الأحوط ترك الفريضة على سطح الكعبه ١٦٣
- فصل فى مسجد الجبهه من مكان المصلى ١٦٥
- اشاره ١٦٥
- مسألة ١: لا يجوز السجود فى حال الاختيار على الخزف و الآجر و النوره و الجص المطبوخين ١٦٦
- مسألة ٢: لا يجوز السجود على البلور و الزجاجه ١٦٧
- مسألة ٣: يجوز على الطين الأرمنى و المختوم ١٦٧
- مسألة ٤: فى جواز السجده على العقاقير و الأوديه مثل لسان الثور و عنب الثعلب و الخبه ١٦٧
- مسألة ٥: لا بأس بالسجود على مأكولات الحيوانات ١٦٧
- مسألة ٦: لا يجوز السجود على ورق الشاى و لا على القهوه ١٦٧
- مسألة ٧: لا يجوز على الجوز و اللوز ١٦٨
- مسألة ٨: يجوز على نخاله الحنطه و الشعير و قشر الازر ١٦٨
- مسألة ٩: لا بأس بالسجده على نوى التمر ١٦٨
- مسألة ١٠: لا بأس بالسجده على ورق الغنب بعد اليبس ١٦٨
- مسألة ١١: الذى يؤكل فى بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقا ١٦٩
- مسألة ١٢: يجوز السجود على الأوراد غير المأكوله ١٦٩
- مسألة ١٣: لا يجوز السجود على الثمره قبل أن أكلها ١٦٩
- مسألة ١٤: يجوز السجود على الثمار الغير المأكوله أصلا ١٦٩
- مسألة ١٥: لا بأس بالسجود على التنباك ١٦٩
- مسألة ١٦: لا يجوز على النبات الذى ينبت على وجه الماء ١٦٩
- مسألة ١٧: يجوز السجود على القبقاب و النعل المتخذ من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفه ١٦٩
- مسألة ١٨: الأحوط ترك السجود على القنب ١٧١
- مسألة ١٩: لا يجوز السجود على القطن ١٧١
- مسألة ٢٠: لا بأس بالسجود على قراب السيف و الخنجر إذا كان من الخشب و إن كانا ملبوسين ١٧١
- مسألة ٢١: يجوز السجود على قشر البطيخ و الرقى و الرمان بعد الانفصال على إشكال ١٧١

- مسألة ٢٢: يجوز السجود على القرطاس و إن كان متخذاً من القطن أو الصوف أو الإبريسم و الحرير ١٧١
- مسألة ٢٣: إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس ١٧١
- مسألة ٢٤: يشترط أن يكون ما يسجد عليه مما يمكن تمكين الجبهة عليه ١٧٢
- مسألة ٢٥: إذا كان في الأرض ذات الطين بحيث يتلطح به بدنه و ثيابه ١٧٢
- مسألة ٢٦: السجود على الأرض أفضل من النبات و القرطاس ١٧٣
- مسألة ٢٧: إذا اشتغل بالصلاة و في أثنائها فقد ما يصح السجود ١٧٣
- مسألة ٢٨: إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه مما يجوز ١٧٤
- فصل في الأمكنة المكروهة ١٧٦
- اشاره ١٧٦
- مسألة ١: لا بأس بالصلاة في البيع و الكنائس و إن لم ترش ١٧٨
- مسألة ٢: لا بأس بالصلاة خلف قبور الأئمة (عليهم السلام) ١٧٨
- مسألة ٣: يستحب أن يجعل المصلي بين يديه ستره إذا لم يكن قدامه حائط أو صف ١٧٨
- مسألة ٤: يستحب الصلاة في المساجد ١٧٨
- مسألة ٥: يستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام ١٧٩
- مسألة ٦: يستحب تفريق الصلاة في أماكن متعددة لتشهد له يوم القيامة ١٧٩
- مسألة ٧: يكره لجار المسجد أن يصلى في غيره لغيره كالمطر ١٧٩
- مسألة ٨: يستحب الصلاة في المسجد الذى لا يصلى فيه ١٧٩
- مسألة ٩: يستحب كثرة التردد إلى المساجد ١٧٩
- مسألة ١٠: يستحب بناء المسجد ١٨٠
- مسألة ١١: لأحوط إجراء صيغه الوقف بقصد القرية في صيرورته مسجداً ١٨٠
- مسألة ١٢: الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجداً دون البناء و السطح ١٨٠
- مسألة ١٣: يستحب تعمير المسجد إذا أشرف على الخراب ١٨٠
- فصل في بعض أحكام المسجد ١٨١
- اشاره ١٨١
- الأول: يحرم زخرفته ١٨١
- الثاني: لا يجوز بيعه و لا بيع آلاته ١٨١

- الثالث: يحرم تنجيسه ١٨١
- اشاره ١٨١
- مسألة ١: يجوز أن يتخذ الكنيف و نحوه من الأمكنه التي عليها البول و العذره و نحوهما مسجداً ١٨٢
- الرابع: لا يجوز إخراج الحصى منه ١٨٣
- الخامس: لا يجوز دفن الميت في المسجد ١٨٣
- السادس: يستحب سبق الناس في الدخول إلى المساجد ١٨٣
- السابع: يستحب الإسراع فيه، و كمنسه ١٨٣
- الثامن: يستحب صلاه التحيه بعد الدخول ١٨٣
- العاشر: يستحب جعل المطهره على باب المسجد ١٨٤
- الحادى عشر: يكره تعليه جدران المساجد ١٨٤
- الثانى عشر: يكره استطرار المساجد إلا أن يصلى فيها ركعتين ١٨٤
- اشاره ١٨٤
- مسألة ٢: صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد ١٨٤
- مسألة ٣: الأفضل للرجال إتبان النوافل فى المنازل و الفرائض فى المساجد ١٨٤
- فصل فى الأذان و الإقامه ١٨٥
- اشاره ١٨٥
- مسألة ١: يسقط الأذان فى موارد: ١٨٧
- مسألة ٢: لا يتأكد الأذان لمن أراد إتبان فوائت فى دور واحد لما عدا الصلاه الاولى ١٨٩
- مسألة ٣: يسقط الأذان و الإقامه فى موارد ١٨٩
- مسألة ٤: يستحب حكايه الأذان عند سماعه ١٩٤
- مسألة ٥: يجوز حكايه الأذان و هو فى الصلاه ١٩٤
- مسألة ٦: يعتبر فى السقوط بالسماع عدم الفصل الطويل بينه و بين الصلاه ١٩٤
- مسألة ٧: الظاهر عدم الفرق بين السماع و الاستماع ١٩٤
- مسألة ٨: القدر المتيقن من الأذان المتعلق بالصلاه ١٩٥
- مسألة ٩: الظاهر عدم الفرق بين أذان الرجل و المرأه ١٩٥
- مسألة ١٠: قد يقال يشترط فى السقوط بالسماع أن يكون السامع من الأول قاصداً للصلاه ١٩٥

- فصل فى شرائط الأذان و الإقامه ١٩٦
- اشاره ١٩٦
- مسأله ١: إذا شك فى الإتيان بالأذان بعد الدخول فى الإقامه لم يعتن به ١٩٩
- فصل فى مستحبات الأذان و الإقامه ٢٠٠
- اشاره ٢٠٠
- مسأله ١: لو اختار السجده يستحب أن يقول فى سجوده: ٢٠١
- مسأله ٢: يستحب لمن سمع المؤذن يقول: ٢٠١
- مسأله ٣: يستحب فى المنصوب للأذان أن يكون عدلا رفيع الصوت مبصرا بصيرا بمعرفه الأوقات ٢٠١
- مسأله ٤: من ترك الأذان أو الإقامه أو كليهما عمدا حتى أحرم ٢٠١
- مسأله ٥: يجوز للمصلى فيما إذا جاز له ترك الإقامه تعمد الاكتفاء بأحدهما ٢٠٢
- مسأله ٦: لو نام فى خلال أحدهما أو جث أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق ٢٠٢
- مسأله ٧: لو أذن منفردا و أقام ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما ٢٠٣
- مسأله ٨: لو أحدث فى أثناء الإقامه أعادها بعد الطهاره ٢٠٣
- مسأله ٩: لا يجوز أخذ الأجره على الأذان الصلاه ٢٠٣
- مسأله ١٠: قد يقال: إن اللحن فى أذان الإعلام لا يضر ٢٠٣
- فصل فى شرائط قبول الصلاه و زياده نوابها ٢٠٤
- فصل فى واجبات الصلاه و أركانها ٢٠٦
- اشاره ٢٠٦
- فصل فى النيه ٢٠٧
- اشاره ٢٠٧
- مسأله ١: يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلا متعددا ٢٠٨
- مسأله ٢: لا يجب قصد الأداء و القضاء و لا القصر و التمام و لا الوجوب و الندب ٢٠٨
- مسأله ٣: إذا كان فى أحد أماكن التخيير فنوى القصر يجوز له أن يعدل إلى التمام و بالعكس ٢١٠
- مسأله ٤: لا يجب فى ابتداء العمل حين النيه تصور الصلاه تفصيلا ٢١٠
- مسأله ٥: لا ينافى نيه الوجوب اشتغال الصلاه على الأجزاء المندوبه ٢١٠
- مسأله ٦: الأحوط ترك التلفظ بالنيه فى الصلاه ٢١٠

- مسألة ٧: من لا يعرف الصلاة يجب عليه أن يأخذ من يلقيه ٢١١
- مسألة ٨: يشترط في نية الصلاة بل مطلق العبادات الخلو عن الرياء ٢١١
- مسألة ٩: الرياء المتأخر لا يوجب البطلان ٢١٤
- مسألة ١٠: العجب المتأخر لا يكون مبطلا ٢١٤
- مسألة ١١: غير الرياء من الضمان إما حرام أو مباح أو راجح ٢١٤
- مسألة ١٢: إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة و غيرها كأن قصد بركوعه تعظيم الغير و الركوع الصلواتي ٢١٥
- مسألة ١٣: إذا رفع صوته بالذكر أو القراءة لإعلام الغير لم يبطل ٢١٦
- مسألة ١٤: وقت النية ابتداء الصلاة ٢١٦
- مسألة ١٥: يجب استدامه النية إلى آخر الصلاة ٢١٦
- مسألة ١٦: لو نوى في أثناء الصلاة قطعها فعلا أو بعد ذلك أو نوى القاطع و المنافي فعلا أو بعد ذلك ٢١٦
- مسألة ١٧: لو قام لصلاة و نواها في قلبه فسبق لسانه أو خياله خطورا إلى غيرها صحت على ما قام إليها ٢١٧
- مسألة ١٨: لو دخل في فريضه فأتى بزعم أنها نافله غفله أو بالعكس ٢١٧
- مسألة ١٩: لو شك فيما في يده أنه عتيها ظهرها أو عصرا مثلا ٢١٧
- مسألة ٢٠: لا يجوز العدول من صلاة إلى أخرى إلا في موارد خاصة ٢١٩
- مسألة ٢١: لا يجوز العدول من الفائتة إلى الحاضرة ٢٢٢
- مسألة ٢٢: لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض و لا من النفل ٢٢٢
- مسألة ٢٣: إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلت ٢٢٣
- مسألة ٢٤: لو دخل في الظهر بتخييل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر ٢٢٣
- مسألة ٢٥: لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لم يبعد صحتها على النية الأولى ٢٢٣
- مسألة ٢٦: لا بأس بترامى العدول ٢٢٣
- مسألة ٢٧: لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين إذا أتى بنية العصر بتخييل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها ٢٢٣
- مسألة ٢٨: يكفى في العدول مجرد النية ٢٢٣
- مسألة ٢٩: إذا شرع في السفر و كان في السفينه أو العربيه مثلا ٢٢٣
- مسألة ٣٠: إذا دخل في الصلاة بقصد ما في الذمه فعلا و تخيل أنها الظهر مثلا ثم تبين أن ما في ذمته هي العصر أو بالعكس ٢٢٤
- مسألة ٣١: إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلا فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنه لم يصل الأولى ٢٢٦
- فصل في تكبيره الإحرام ٢٢٨

- ٢٢٨ اشارة
- ٢٢٩ مسأله ١: لو قال «الله تعالى أكبر» لم يصح
- ٢٢٩ مسأله ٢: لو قال: «الله أكبر» بإشباع فتحه الباء حتى تولد الألف بطل
- ٢٢٩ مسأله ٣: الأحوط تفخيم اللام من «الله» و الراء من «أكبر»
- ٢٢٩ مسأله ٤: يجب فيها القيام و الاستقرار
- ٢٣٠ مسأله ٥: يعتبر فى صدق التلفظ بها بل و بغيرها من الأذكار و الأدعيه و القرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقا أو تقديرا
- ٢٣٠ مسأله ٦: من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم
- ٢٣٠ مسأله ٧: الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان
- ٢٣١ مسأله ٨: حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام حتى فى إشاره الأخرس
- ٢٣١ مسأله ٩: إذا ترك التعلم فى سعه الوقت حتى ضاق أئتم و صحت صلاته على الأقوى
- ٢٣١ مسأله ١٠: يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام فيكون المجموع سبعة
- ٢٣٢ مسأله ١١: لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث احتمالات
- ٢٣٣ مسأله ١٢: يجوز الإتيان بالسبع ولاء من غير فصل بالدعاء
- ٢٣٤ مسأله ١٣: يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام على وجه يسمع من خلفه دون الست
- ٢٣٤ مسأله ١٤: يستحب رفع اليدين بالتكبير إلى الاذنين أو إلى حيال الوجه
- ٢٣٤ مسأله ١٥: ما ذكر من الكيفيه فى رفع اليدين إنما هو على الأفضليه
- ٢٣٤ مسأله ١٦: إذا شك فى تكبيره الإحرام
- ٢٣٤ فصل فى القيام
- ٢٣٤ اشارة
- ٢٣٧ مسأله ١: يجب القيام حال تكبيره الإحرام من أولها إلى آخرها
- ٢٣٧ مسأله ٢: هل القيام حال القراءة و حال التسبيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما؟
- ٢٣٨ مسأله ٣: المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت أنه يجوز تركه بتركه
- ٢٣٨ مسأله ٤: لو نسى القيام حال القراءة و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع
- ٢٤٠ مسأله ٥: لو نسى القراءة أو بعضها و تذكر بعد الركوع صحت صلاته إن ركع عن قيام
- ٢٤٠ مسأله ٦: إذا زاد القيام كما لو قام فى محل القعود سهوا لا تبطل صلاته
- ٢٤١ مسأله ٧: إذا شك فى القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعد أو فى القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده

- مسألة ٨: يعتبر فى القيام الانتصاب والاستقرار ٢٤١
- مسألة ٩: الأحوط انتصاب العنق أيضا - ٢٤٢
- مسألة ١٠: إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسيا صحت صلاته ٢٤٢
- مسألة ١١: لا يجب تسوية الرجلين فى الاعتماد ٢٤٣
- مسألة ١٢: لا فرق فى حال الاضطرار بين الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشبه ٢٤٣
- مسألة ١٣: يجب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استئجاره مع التوقف عليهما ٢٤٣
- مسألة ١٤: القيام الاضطرارى بأقسامه مقدم على الجلوس ٢٤٣
- مسألة ١٥: إذا لم يقدر على القيام كلا و لا بعضا مطلقا ٢٤٥
- مسألة ١٦: إذا تمكن من القيام لكن لم يتمكن من الركوع قائما جلس و ركع جالسا ٢٤٨
- مسألة ١٧: لو دار أمره بين الصلاة قائما مومنا أو جالسا مع الركوع و السجود فالأحوط تكرار الصلاة ٢٤٩
- مسألة ١٨: لو دار أمره بين الصلاة قائما ماشيا أو جالسا فالأحوط التكرار أيضا ٢٥٠
- مسألة ١٩: لو كان وظيفته الصلاة جالسا و أمكنه القيام حال الركوع وجب ذلك ٢٥٠
- مسألة ٢٠: إذا قدر على القيام فى بعض الركعات دون الجميع وجب أن يقوم إلى أن يتجدد العجز ٢٥٠
- مسألة ٢١: إذا عجز عن القيام و دار أمره بين الصلاة ماشيا أو راكبا قدم المشى على الركوب ٢٥١
- مسألة ٢٢: إذا ظن التمكن من القيام فى آخر الوقت وجب التأخير ٢٥١
- مسألة ٢٣: إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض ٢٥١
- مسألة ٢٤: إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام ٢٥٢
- مسألة ٢٥: لو تجدد العجز فى أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس ٢٥٣
- مسألة ٢٦: لو تجددت قدره على القيام فى الأثناء انتقل إليه ٢٥٣
- مسألة ٢٧: إذا تجددت قدره بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع و ليس عليه إعادته القراءة ٢٥٣
- مسألة ٢٨: لو ركع قائما ثم عجز عن القيام ٢٥٦
- مسألة ٢٩: يجب الاستقرار حال القراءة و التسبيحات و حال ذكر الركوع و السجود ٢٥٦
- مسألة ٣٠: من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده ٢٥٦
- مسألة ٣١: من يصلى جالسا يتخير بين أنحاء الجلوس ٢٥٧
- مسألة ٣٢: يستحب فى حال القيام أمور ٢٥٧
- فصل فى القراءة ٢٥٨

- فصل فى أحكام القراءه ----- ٢٥٨
- اشاره ----- ٢٥٨
- مسأله ١: القراءه ليست ركنا ----- ٢٥٩
- مسأله ٢: لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته من السور ----- ٢٥٩
- مسأله ٣: لا يجوز قراءه إحدى سور العزائم فى الفريضة ----- ٢٦٠
- مسأله ٤: لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها فى أثناء الصلاه عمدا بطلت صلاته ----- ٢٦٣
- مسأله ٥: لا يجب فى النوافل قراءه السوره ----- ٢٦٤
- مسأله ٦: يجوز قراءه العزائم فى النوافل ----- ٢٦٤
- مسأله ٧: سور العزائم أربع: الم السجده، و حم السجده، و النجم، و اقرأ باسم ----- ٢٦٤
- مسأله ٨: البسمله جزء من كل سوره ----- ٢٦٤
- مسأله ٩: الأقوى اتحاد سوره الفيل و لإيلاف، و كذا و الضحى و أ لم نشرح ----- ٢٦٤
- مسأله ١٠: الأقوى جواز قراءه سورتين أو أزيد فى ركعه مع الكراهه فى الفريضة ----- ٢٦٥
- مسأله ١١: الأقوى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها ----- ٢٦٥
- مسأله ١٢: إذا عين البسمله لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عتین وجب إعادته البسمله لأى سوره أراد ----- ٢٦٦
- مسأله ١٣: إذا بسمل من غير تعيين سوره فله أن يقرأ ما شاء ----- ٢٦٧
- مسأله ١٤: لو كان بانيا من أول الصلاه أو أول الركعه أن يقرأ سوره معينه فنسى و قرأ غيرها ----- ٢٦٨
- مسأله ١٥: إذا شك فى أثناء سوره أنه هل عتین البسمله لها أو لغيرها و قرأها نسيانا ----- ٢٦٨
- مسأله ١٦: يجوز العدول من سوره إلى أخرى اختيارا ما لم يبلغ النصف ----- ٢٦٨
- مسأله ١٧: الأحوط عدم العدول من الجمعة و المنافقين إلى غيرهما فى يوم الجمعة و إن لم يبلغ النصف ----- ٢٧٠
- مسأله ١٨: يجوز العدول من سوره إلى أخرى فى النوافل مطلقا ----- ٢٧٠
- مسأله ١٩: يجوز مع الضروره العدول بعد بلوغ النصف ----- ٢٧٠
- مسأله ٢٠: يجب على الرجال الجهر بالقراءه فى الصبح و الركعتين الأولتين من المغرب و العشاء ----- ٢٧٢
- مسأله ٢١: يستحب الجهر بالبسمله فى الظهرين للحمد و السوره ----- ٢٧٣
- مسأله ٢٢: إذا جهر فى موضع الإخفات أو أخفت فى موضع الجهر عمدا بطلت الصلاه ----- ٢٧٣
- مسأله ٢٣: إذا تذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعادته القراءه ----- ٢٧٣
- مسأله ٢٤: لا فرق فى معذوريه الجاهل بالحكم فى الجهر و الإخفات بين أن يكون جاهلا بوجوبهما أو جاهلا بمحلتهما ----- ٢٧٤

- مسأله ٢٥: لا يجب الجهر على النساء في الصلاة الجهرية ----- ٢٧٤
- مسأله ٢٦: مناط الجهر والإخفات ظهور جوهر الصوت و عدمه ----- ٢٧٤
- مسأله ٢٧: المنط في صدق القراءة قرآنا كان أو ذكرا أو دعاء ما مر في تكبيره الإحرام ----- ٢٧٥
- مسأله ٢٨: لا يجوز من الجهر ما كان مفرطاً خارجاً عن المعتاد كالصياح ----- ٢٧٥
- مسأله ٢٩: من لا يكون حافظاً للحمد و السوره يجوز أن يقرأ في المصحف ----- ٢٧٥
- مسأله ٣٠: إذا كان في لسانه آفه لا يمكنه التلفظ يقرأ في نفسه و لو توهما ----- ٢٧٥
- مسأله ٣١: الأخرس يحرك لسانه و يشير بيده إلى ألفاظ القراءة بقدرها ----- ٢٧٦
- مسأله ٣٢: من لا يحسن القراءة يجب عليه التعلم و إن كان متمكناً من الائتمام ----- ٢٧٦
- مسأله ٣٣: من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف و لا يستطيع أن يتعلم أجزاءه ذلك ----- ٢٧٧
- مسأله ٣٤: القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحه ما تعلم و قرأ من سائر القرآن عوض البقيه ----- ٢٧٧
- مسأله ٣٥: لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد و السوره ----- ٢٧٧
- مسأله ٣٦: يجب الترتيب بين آيات الحمد و السوره و بين كلماتها و حروفها، و كذا الموالاه ----- ٢٨٠
- مسأله ٣٧: لو أخل بشيء من الكلمات أو الحروف أو بدّل حرفاً بحرف حتى الضاد بالفاء أو العكس بطلت ----- ٢٨٠
- مسأله ٣٨: يجب حذف همزه الوصل في الدرج مثل همزه «الله» و «الرحمن» و «الرحيم» و «هدنا» و نحو ذلك ----- ٢٨١
- مسأله ٣٩: الأحوط ترك الوقف بالحركه و الوصل بالسكون ----- ٢٨١
- مسأله ٤٠: يجب أن يعلم حركه آخر الكلمه إذا أراد أن يقرأها ----- ٢٨١
- مسأله ٤١: لا يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد ----- ٢٨٢
- مسأله ٤٢: المدّ الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المدّ ----- ٢٨٢
- مسأله ٤٣: إذا مدّ في مقام وجوبه أو في غيره أزيد من المتعارف ----- ٢٨٢
- مسأله ٤٤: يكفى في المد مقدار ألفين، و أكمله إلى أربع ألفات ----- ٢٨٣
- مسأله ٤٥: إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختياراً أو اضطراراً بحيث خرجت عن الصدق بطلت ----- ٢٨٣
- مسأله ٤٦: إذا أرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركه فالأحوط إعادتها ----- ٢٨٣
- مسأله ٤٧: إذا انقطع نفسه في مثل «الضراطُ المُستَقِيمُ» بعد الوصل بالألف و اللام و حذف الألف هل يجب إعادته الألف و اللام ----- ٢٨٣
- مسأله ٤٨: الإدغام في مثل مدّ و ردّ مما اجتمع في كلمه واحده مثلان واجب ----- ٢٨٤
- مسأله ٤٩: الأحوط الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف «يرملون» مع الغنه ----- ٢٨٤
- مسأله ٥٠: الأحوط القراءة بإحدى القراءات السبعه ----- ٢٨٤

- مسألة ٥١: يجب إدغام اللام مع الألف و اللام في أربعة عشر حرفاً ٢٨٤
- مسألة ٥٢: الأحوط الإدغام في مثل «ذهب بكتابي» و«يدرركم» مما اجتمع المثلان في كلمتين مع كون الأول ساكناً ٢٨٥
- مسألة ٥٣: لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات كالإمالة و الإشباع و التفخيم و الترقيق و نحو ذلك ٢٨٥
- مسألة ٥٤: ينبغي مراعاة ما ذكره من إظهار التنوين و النون الساكنة ٢٨٥
- مسألة ٥٥: ينبغي أن يمتز بين الكلمات و لا يقرأ بحيث يتولد بين الكلمتين كلمة مهملة ٢٨٥
- مسألة ٥٦: إذا لم يقف على «أحد» في «قل هو الله أحد» و وصله ب «الله الصمد» ٢٨٥
- مسألة ٥٧: يجوز قراءة مالك و ملك يوم الدين ٢٨٦
- مسألة ٥٨: يجوز في كفو أحد أربعة وجوه ٢٨٦
- مسألة ٥٩: إذا لم يدر إعراب كلمة أو بناءها أو بعض حروفها أنه الصاد مثلاً أو السين أو نحو ذلك ٢٨٦
- مسألة ٦٠: إذا اعتقد كون الكلمة على الوجه الكذائي من حيث الإعراب أو البناء ٢٨٧
- فصل في الركعة الثالثة و الرابعة ٢٨٨
- اشاره ٢٨٨
- مسألة ١: إذا نسي الحمد في الركعتين الأوليين فالأحوط اختيار قراءته في الأخيرتين ٢٨٩
- مسألة ٢: الأقوى كون التسبيحات أفضل من قراءة الحمد في الأخيرتين ٢٨٩
- مسألة ٣: يجوز أن يقرأ في إحدى الأخيرتين الحمد و في الأخرى التسبيحات ٢٩٢
- مسألة ٤: يجب فيهما الإخفات سواء قرأ الحمد أو التسبيحات ٢٩٣
- مسألة ٥: إذا أجهر عمدا بطلت صلاته ٢٩٣
- مسألة ٦: إذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءة الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسبيحات ٢٩٤
- مسألة ٧: لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسبيحات فالأحوط عدم الاجتزاء به ٢٩٤
- مسألة ٨: إذا قرأ الحمد بتخيل أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء به ٢٩٤
- مسألة ٩: لو نسي القراءة و التسبيحات و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع ٢٩٤
- مسألة ١٠: لو شك في قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن ٢٩٥
- مسألة ١١: لا بأس بزياده التسبيحات على الثلاث إذا لم يكن بقصد الورد ٢٩٥
- مسألة ١٢: إذا أتى بالتسبيحات ثلاث مرات ٢٩٥
- فصل في مستحبات القراءة ٢٩٦
- اشاره ٢٩٦

- مسألة ١: يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمس - ٢٩٧
- مسألة ٢: يكره قراءة التوحيد بنفس واحد - ٢٩٧
- مسألة ٣: يكره أن يقرأ سورة واحدة في الركعتين - ٢٩٧
- مسألة ٤: يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها والبكاء - ٢٩٨
- مسألة ٥: يستحب إعادة الجمعه أو الظهر في يوم الجمعه إذا صلاهما فقرأ غير الجمعه والمنافقين - ٢٩٨
- مسألة ٦: يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة - ٢٩٨
- مسألة ٧: الحمد سبع آيات، والتوحيد أربع آيات - ٢٩٨
- مسألة ٨: الأقوى جواز قصد إنشاء الخطاب - ٢٩٨
- مسألة ٩: قد مز أنه يجب كون القراءة و سائر الأذكار حال الاستقرار - ٢٩٨
- مسألة ١٠: إذا سمع اسم النبي (صلى الله عليه و آله) في أثناء القراءة يجوز بل يستحب أن يصل على - ٢٩٨
- مسألة ١١: إذا تحرك حال القراءة قهرا بحيث خرج عن الاستقرار - ٣٠٠
- مسألة ١٢: إذا شك في صحة قراءة آية أو كلمه يجب إعادتها إذا لم يتجاوز - ٣٠٠
- مسألة ١٣: في ضيق الوقت يجب الاقتصار على المره في التسبيحات الأربعة - ٣٠٠
- مسألة ١٤: يجوز في إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ القراءة بإشباع كسر الهمزه و بلا إشباعه - ٣٠٠
- مسألة ١٥: إذا شك في حركه كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز أن يقرأ بالوجهين - ٣٠٠
- مسألة ١٦: الأحوط فيما يجب قراءته جهرا أن يحافظ على الإجهار في جميع الكلمات حتى أواخر الآيات - ٣٠١
- فصل في الركوع - ٣٠٣
- إشاره - ٣٠٣
- مسألة ١: لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع - ٣٠٤
- مسألة ٢: إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور - ٣٠٤
- مسألة ٣: إذا دار الأمر بين الركوع جالسا مع الانحناء في الجملة و قائما مومئا لا يبعد تقديم الثاني - ٣٠٥
- مسألة ٤: لو أتى بالركوع جالسا و رفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب بل لا يجوز له إعادته قائما - ٣٠٦
- مسألة ٥: زياده الركوع الجلوسى و الإيمائى مبطله - ٣٠٧
- مسألة ٦: إذا كان كالراعى خلقه أو لعارض - ٣٠٨
- مسألة ٧: يعتبر في الانحناء أن يكون بقصد الركوع - ٣٠٩
- مسألة ٨: إذا نسى الركوع فهوى إلى السجود و تذكر قبل وضع جبهته على الأرض - ٣٠٩

- مسألة ٩: لو انحنى بقصد الركوع فنسى في الأثناء و هوى إلى السجود ٣١٠
- مسألة ١٠: ذكر بعض العلماء أنه يكفي في ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيهما فوق ركبتيها ٣١١
- مسألة ١١: يكفي في ذكر الركوع التسبيحه الكبرى مره واحده ٣١٢
- مسألة ١٢: إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه ٣١٣
- مسألة ١٣: يجوز في حال الضروره و ضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده ٣١٤
- مسألة ١٤: لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع ٣١٤
- مسألة ١٥: لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت ٣١٤
- مسألة ١٦: لو ترك الطمأنينه في الركوع أصلاً بأن لم يبق في حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالأحوط إعادته الصلاه ٣١٤
- مسألة ١٧: يجوز الجمع بين التسبيحه الكبرى و الصغرى ٣١٦
- مسألة ١٨: إذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل في الأثناء إلى الكبرى ٣١٦
- مسألة ١٩: يشترط في ذكر الركوع العربيه، و الموالاه، و أداء الحروف من مخارجها الطبيعيه ٣١٦
- مسألة ٢٠: يجوز في لفظه «ربى العظيم» أن يقرأ بإشباع كسر الباء من «ربى» و عدم إشباعه ٣١٦
- مسألة ٢١: إذا تحرك في حال الذكر الواجب بسبب قهرى بحيث خرج عن الاستقرار و جب إعادته ٣١٦
- مسألة ٢٢: لا بأس بالحركه اليسيره التى لا تنافى صدق الاستقرار ٣١٧
- مسألة ٢٣: إذا وصل في الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر ٣١٧
- مسألة ٢٤: إذا شك في لفظ «العظيم» مثلاً أنه بالضاد أو بالظاء يجب عليه ترك الكبرى و الإتيان بالصغرى ثلاثاً ٣١٩
- مسألة ٢٥: يشترط في تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى ٣١٩
- مسألة ٢٦: مستحبات الركوع أمور ٣٢٠
- مسألة ٢٧: يكره في الركوع أمور ٣٢١
- مسألة ٢٨: لا فرق بين الفريضة و النافله في واجبات الركوع و مستحباته و مكروهاته و كون نقصانه موجبا للبطلان ٣٢١
- فصل فى السجود ٣٢٣
- اشاره ٣٢٣
- مسائل فى أحكام السجود ٣٢٤
- مسألة ١: الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس و طرف الأنف الأعلى و الحاجبين طولاً ٣٢٤
- مسألة ٢: يشترط مباشره الجبهه لما يصح السجود عليه ٣٢٧
- مسألة ٣: يشترط فى الكفين وضع باطنهما مع الاختيار، و مع الضروره يجرى الظاهر ٣٢٨

- مسألة ٤: لا يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما - - - - - ٣٢٨
- مسألة ٥: في الركبتين أيضا يجزئ وضع المسمى منهما و لا يجب الاستيعاب - - - - - ٣٢٨
- مسألة ٦: الأحوط في الإبهامين وضع الطرف من كل منهما - - - - - ٣٢٨
- مسألة ٧: الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعة بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها - - - - - ٣٢٩
- مسألة ٨: الأحوط كون السجود على الهيئه المعهودة - - - - - ٣٢٩
- مسألة ٩: لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات - - - - - ٣٣٠
- مسألة ١٠: لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجر - - - - - ٣٣١
- مسألة ١١: من كان بجبهته دمل أو غيره - - - - - ٣٣٥
- مسألة ١٢: إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته - - - - - ٣٣٦
- مسألة ١٣: إذا حرك إبهامه في حال الذكر عمدا أعاد الصلاة احتياطا - - - - - ٣٣٧
- مسألة ١٤: إذا ارتفعت الجبهه قهرا من الأرض قبل الإتيان بالذكر - - - - - ٣٣٨
- مسألة ١٥: لا بأس بالسجود على غير الأرض و نحوها مثل الفراش في حال التقيه - - - - - ٣٣٩
- مسألة ١٦: إذا نسى السجدين أو إحداهما و تذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها - - - - - ٣٣٩
- مسألة ١٧: لا تجوز الصلاة على ما لا تستقر المساجد عليه - - - - - ٣٣٩
- مسألة ١٨: إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده بين وضع اليدين على الأرض و بين رفع ما يصح السجود عليه و وضعه على الجبهه - - - - - ٣٤٠
- فصل في مستحبات السجود - - - - - ٣٤١
- اشاره - - - - - ٣٤١
- مسألة ١: يكره الإقعاء في الجلوس بين السجدين بل بعدهما أيضا - - - - - ٣٤٣
- مسألة ٢: يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد حرفان - - - - - ٣٤٤
- مسألة ٣: يكره قراءه القرآن في السجود - - - - - ٣٤٤
- مسألة ٤: الأحوط عدم ترك جلسه الاستراحه - - - - - ٣٤٤
- مسألة ٥: لو نسيها رجع إليها ما لم يدخل في الركوع - - - - - ٣٤٤
- فصل في سائر أقسام السجود - - - - - ٣٤٥
- اشاره - - - - - ٣٤٥
- مسألة ١: يجب السجود للسهو كما سيأتى مفصلا في أحكام الخلل - - - - - ٣٤٥
- مسألة ٢: يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع في السور الأربع - - - - - ٣٤٥

- مسألة ٣: يختص الوجوب والاستحباب بالقارئ و المستمع و السامع للآيات ----- ٣٤٦
- مسألة ٤: السبب مجموع الآيه فلا يجب بقراءه بعضها ----- ٣٤٦
- مسألة ٥: وجوب السجده فوري ----- ٣٤٦
- مسألة ٦: لو قرأ بعض الآيه و سمع بعضها الآخر فالأحوط الإتيان بالسجده ----- ٣٤٦
- مسألة ٧: إذا قرأها غلطا أو سمعها ممن قرأها غلطا فالأحوط السجده أيضا ----- ٣٤٧
- مسألة ٨: يتكرر السجود مع تكرار القراءة أو السماع أو الاختلاف ----- ٣٤٧
- مسألة ٩: لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره ----- ٣٤٨
- مسألة ١٠: لو سمعها في أثناء الصلاة أو قرأها أو ما للسجود ----- ٣٤٨
- مسألة ١١: إذا سمعها أو قرأها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع ----- ٣٤٩
- مسألة ١٢: الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ----- ٣٤٩
- مسألة ١٣: الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءه بقصد القرآنيه ----- ٣٤٩
- مسألة ١٤: يعتبر في السماع تمييز الحروف و الكلمات ----- ٣٤٩
- مسألة ١٥: لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها و إن كان المقصود ترجمه الآيه ----- ٣٤٩
- مسألة ١٦: يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافا إلى النيه، إباحه المكان و عدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع ----- ٣٤٩
- مسألة ١٧: ليس في هذا السجود تشهد، و لا تسليم، و لا تكبير افتتاح ----- ٣٥٠
- مسألة ١٨: يكفي فيه مجرد السجود ----- ٣٥٠
- مسألة ١٩: إذا سمع القراءه مكررا و شك بين الأقل و الأكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالأقل ----- ٣٥١
- مسألة ٢٠: في صوره وجوب التكرار يكفي في صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض ثم الوضع للسجده الأخرى ----- ٣٥١
- مسألة ٢١: يستحب السجود للشكر لتجدد نعمه أو دفع نقمه ----- ٣٥٢
- مسألة ٢٢: إذا وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من السجود على الأرض فليومئ برأسه و يضع خده على كفه ----- ٣٥٣
- مسألة ٢٣: يستحب السجود بقصد التذلل أو التعظيم لله تعالى ----- ٣٥٣
- مسألة ٢٤: يحرم السجود لغير الله تعالى ----- ٣٥٤
- فصل في التشهد ----- ٣٥٥
- إشاره ----- ٣٥٥
- مسألة ١: لا بد من ذكر الشهادتين و الصلاة بألفاظها المتعارفه ----- ٣٥١
- مسألة ٢: يجزئ الجلوس فيه بأي كيفية كان و لو إقعاء ----- ٣٥١

- مسألة ٣: من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم ٣٦١
- مسألة ٤: يستحب في التشهد أمور - - - - - ٣٦٢
- مسألة ٥: يكره الإقعاء حال التشهد - - - - - ٣٦٤
- فصل في التسليم ٣٦٥
- اشاره ٣٦٥
- مسألة ١: لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلاة ٣٦٨
- مسألة ٢: لا يشترط فيه نيه الخروج من الصلاة ٣٧٠
- مسألة ٣: يجب تعلم السلام على نحو ما مر في التشهد - - - - - ٣٧٠
- مسألة ٤: يستحب التورك في الجلوس حاله - - - - - ٣٧٠
- مسألة ٥: الأحوط أن لا يقصد بالتسليم التحية حقيقه - - - - - ٣٧٠
- مسألة ٦: يستحب للمنفرد والإمام الإيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بمؤخر عينه أو بأنفه - - - - - ٣٧١
- مسألة ٧: قد مر سابقا في الأوقات أنه إذا شرع في الصلاة قبل الوقت و دخل عليه و هو في الصلاة صحت صلاته - - - - - ٣٧١
- فصل في الترتيب ٣٧٣
- اشاره ٣٧٣
- مسألة ١: إذا خالف الترتيب في الركعات سهوا ٣٧٣
- فصل في الموالاه ٣٧٥
- اشاره ٣٧٥
- مسألة ١: تطويل الركوع أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءة السور الطوال لا تعدّ من المحو - - - - - ٣٧٥
- مسألة ٢: الأحوط مراعاة الموالاه العرفيه - - - - - ٣٧٥
- مسألة ٣: لو نذر الموالاه بالمعنى المذكور فالظاهر انعقاد نذره لرجحانها - - - - - ٣٧٦
- فصل في القنوت ٣٧٧
- اشاره ٣٧٧
- مسألة ١: يجوز قراءة القرآن في القنوت خصوصا الآيات المشتمله على الدعاء - - - - - ٣٧٨
- مسألة ٢: يجوز قراءة الأشعار المشتمله على الدعاء و المناجاه - - - - - ٣٧٨
- مسألة ٣: يجوز الدعاء فيه بالفارسيه و نحوها من اللغات غير العربية ٣٧٨
- مسألة ٤: الأولى أن يقرأ الأدعيه الوارده عن الأئمه (صلوات الله عليهم) ٣٧٨

- مسألة ٥: الأولى ختم القنوت بالصلاة على محمد و آله ٣٧٨
- مسألة ٦: من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحوائج-على ما ذكره بعض العلماء ٣٧٩
- مسألة ٧: يجوز في القنوت الدعاء الملحون مادّه أو إعرابا ٣٧٩
- مسألة ٨: يجوز في القنوت الدعاء على العدوّ بغير ظلم و تسميته ٣٧٩
- مسألة ٩: لا يجوز الدعاء لطلب الحرام ٣٧٩
- مسألة ١٠: يستحب إطاله القنوت خصوصا في صلاة الوتر ٣٧٩
- مسألة ١١: يستحب التكبير قبل القنوت ٣٧٩
- مسألة ١٢: يستحب الجهر بالقنوت ٣٨٠
- مسألة ١٣: إذا نذر القنوت في كل صلاة أو صلاة خاصة وجب ٣٨٠
- مسألة ١٤: لو نسي القنوت فإن تذكر قبل الوصول إلى حد الركوع قام و أتى به ٣٨٠
- مسألة ١٥: الأقوى اشتراط القيام في القنوت مع التمكن منه ٣٨٠
- مسألة ١٦: صلاة المرأة كالرجل في الواجبات و المستحبات إلا في أمور ٣٨٠
- مسألة ١٧: صلاة الصبي كالرجل، و الصبيّة كالمرأة ٣٨١
- مسألة ١٨: حكم النظر و اليدين حال الصلاة ٣٨١
- فصل في التعقيب ٣٨٢
- اشاره ٣٨٢
- مسألة ١: يستحب أن يكون السبحة بطين قبر الحسين(صلوات الله عليه) ٣٨٣
- مسألة ٢: إذا شك في عدد التكبيرات أو التسبيحات أو التحميدات بنى على الأقل ٣٨٣
- مسألة ٣: يستحب في صلاة الصبح أن يجلس بعدها في مصلاه إلى طلوع الشمس مشتغلا بذكر الله ٣٨٥
- مسألة ٤: الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلا ٣٨٥
- مسألة ٥: يستحب سجود الشكر بعد كل صلاة ٣٨٥
- فصل في الصلاة على النبي(صلى الله عليه و آله) ٣٨٦
- اشاره ٣٨٦
- مسألة ١: إذا ذكر اسمه(صلى الله عليه و آله)مكررا يستحب تكرارها ٣٨٦
- مسألة ٢: إذا كان في أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاة ٣٨٦
- مسألة ٣: الأحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره و الصلاة عليه(١) ٣٨٧

- مسألة ٤: لا يعتبر كيفية خاصه فى الصلاه ----- ٣٨٧
- مسألة ٥: إذا كتب اسمه (صلى الله عليه و آله) يستحب أن يكتب الصلاه عليه ----- ٣٨٧
- مسألة ٦: إذا تذكره بقلبه فالأولى أن يصلى عليه ----- ٣٨٧
- مسألة ٧: يستحب عند ذكر سائر الأنبياء و الأئمه أيضا ذلك ----- ٣٨٧
- فصل فى مبطلات الصلاه ----- ٣٨٩
- اشاره ----- ٣٨٩
- أحدها: فقد بعض الشرائط فى أثناء الصلاه كالستر و إباحه المكان و اللباس ----- ٣٨٩
- الثانى: الحدث الأكبر أو الأصغر ----- ٣٨٩
- الثالث: التكفير ----- ٣٨٩
- الرابع: تعمد الالتفات بتمام البدن إلى الخلف أو إلى اليمين أو اليسار ----- ٣٩٠
- الخامس: تعمد الكلام بحرفين و لو مهملين ----- ٣٩١
- اشاره ----- ٣٩١
- مسألة ١: لو تكلم بحرفين حصل ثانيهما من إشباع حركه الأول ----- ٣٩٢
- مسألة ٢: إذا تكلم بحرفين من غير تركيب ----- ٣٩٢
- مسألة ٣: إذا تكلم بحرف واحد غير مفهم للمعنى ----- ٣٩٢
- مسألة ٤: لا تبطل بمد حرف المد و اللين و إن زاد فيه بمقدار حرف آخر ----- ٣٩٣
- مسألة ٥: الظاهر عدم البطلان بحروف المعانى ----- ٣٩٣
- مسألة ٦: لا تبطل بصوت التنحنج و لا بصوت النفخ و الأنين و التأوه و نحوها ----- ٣٩٣
- مسألة ٧: إذا قال: آه من ذنوبى أو آه من نار جهنم، لا تبطل الصلاه قطعاً ----- ٣٩٣
- مسألة ٨: لا فرق فى البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب ----- ٣٩٣
- مسألة ٩: لا بأس بالذكر و الدعاء فى جميع أحوال الصلاه بغير المحزم ----- ٣٩٤
- مسألة ١٠: لا بأس بالذكر و الدعاء بغير العربى أيضا ----- ٣٩٥
- مسألة ١١: يعتبر فى القرآن قصد القرآنيه ----- ٣٩٥
- مسألة ١٢: إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير و الدلاله على أمر من الامور ----- ٣٩٥
- مسألة ١٣: لا بأس بالدعاء مع مخاطبه الغير ----- ٣٩٥
- مسألة ١٤: لا بأس بتكرار الذكر أو القراءه عمداً أو من باب الاحتياط ----- ٣٩٦

- مسألة ١٥: لا يجوز ابتداء السلام للمصلي - - - - - ٣٩٦
- مسألة ١٦: يجوز رد سلام التحية في أثناء الصلاة بل يجب - - - - - ٣٩٨
- مسألة ١٧: يجب أن يكون الرد في أثناء الصلاة بمثل ما سلم - - - - - ٣٩٨
- مسألة ١٨: لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط في الجواب أن يقول: «سلام عليكم» بقصد القرآني - - - - - ٣٩٨
- مسألة ١٩: لو سلم بالملحون وجب الجواب صحيحا - - - - - ٤٠٠
- مسألة ٢٠: لو كان المسلم صبيا مميذا أو نحوه أو امرأة أجنبية أو رجلا أجنبيا على امرأه تصلى فلا يبعد بل الأقوى جواز الرد - - - - - ٤٠٠
- مسألة ٢١: لو سلم على جماعة منهم المصلي فرد الجواب غيره لم يجز له الرد - - - - - ٤٠٠
- مسألة ٢٢: إذا قال: «سلام» بدون «عليكم» وجب الجواب في الصلاة إما بمثله - - - - - ٤٠٠
- مسألة ٢٣: إذا سلم مرات عديدة يكتفى في الجواب مره - - - - - ٤٠١
- مسألة ٢٤: إذا كان المصلي بين جماعة فسلم واحد عليهم و شك المصلي في أن المسلم قصده أيضا أم لا - - - - - ٤٠١
- مسألة ٢٥: يجب جواب السلام فورا - - - - - ٤٠١
- مسألة ٢٦: يجب إسماع الرد - - - - - ٤٠٢
- مسألة ٢٧: لو كانت التحية بغير لفظ السلام كقوله: «صَبَّحَكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» أو «مَسَّاكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» لم يجب الرد - - - - - ٤٠٣
- مسألة ٢٨: لو شك المصلي في أن المسلم سلم بأى صيغة فالأحوط أن يرد بقوله: «سلام عليكم» بقصد القرآن أو الدعاء - - - - - ٤٠٣
- مسألة ٢٩: يكره السلام على المصلي - - - - - ٤٠٣
- مسألة ٣٠: رد السلام واجب كفاي - - - - - ٤٠٣
- مسألة ٣١: يجوز سلام الأجنبي على الأجنبي وبالعكس على الأقوى - - - - - ٤٠٤
- مسألة ٣٢: مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا لضروره - - - - - ٤٠٤
- مسألة ٣٣: المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب أن يسلم الراكب على المشى - - - - - ٤٠٤
- مسألة ٣٤: إذا سلم سخرية أو مزاحا فالظاهر عدم وجوب رده - - - - - ٤٠٤
- مسألة ٣٥: إذا سلم على أحد شخصين و لم يعلم أنه أيهما أراد - - - - - ٤٠٤
- مسألة ٣٦: إذا تقارن سلام شخصين كل على الآخر وجب على كل منهما الجواب - - - - - ٤٠٥
- مسألة ٣٧: يجب جواب سلام قارئ التعزية و الواعظ و نحوهما من أهل المنبر - - - - - ٤٠٥
- مسألة ٣٨: يستحب الرد بالأحسن في غير حال الصلاة - - - - - ٤٠٥
- مسألة ٣٩: يستحب للعاطس و لمن سمع عطسه الغير و إن كان في الصلاة أن يقول: «الحمد لله» - - - - - ٤٠٥
- السادس تعمد القهقهه - - - - - ٤٠٥

- السابع:تعمد البكاء المشتتمل على الصوت ٤٠٧
- الثامن:كل فعل ماح لصوره الصلاه قليلا كان أو كثيرا كالوثبه ٤٠٧
- التاسع:الأكل و الشرب الماحيان للصوره ٤٠٨
- العاشر:تعمد قول آمين بعد تمام الفاتحه ٤٠٩
- الحادى عشر:الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه و الاوليين من الرباعيه ٤١٠
- الثانى عشر:زياده جزء أو نقصانه عمدا إن لم يكن ركنا ٤١٠
- اشاره ٤١٠
- مسأله ٤٠:لو شك بعد السلام فى أنه هل أحدث فى أثناء الصلاه أم لا ٤١٠
- مسأله ٤١:لو علم بأنه نام اختيارا و شك فى أنه هل أتم الصلاه ثم نام أو نام فى أثناءها ٤١٠
- مسأله ٤٢:إذا كان فى أثناء الصلاه فى المسجد فرأى نجاسه فيه ٤١٢
- مسأله ٤٣:ربما يقال بجواز البكاء على سيد الشهداء-أرواحنا فداه-فى حال الصلاه ٤١٢
- مسأله ٤٤:إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل و شك فى بقاء صوره الصلاه و محوها معه فلا يبعد البناء على البقاء ٤١٣
- فصل فى المكروهات فى الصلاه ٤١٤
- اشاره ٤١٤
- مسأله ١:لا بدّ للمصلى من اجتناب موانع قبول الصلاه ٤١٥
- مسأله ٢:قد نطقت الأخبار بجواز جمله من الأفعال فى الصلاه و أنها لا تبطل بها ٤١٦
- فصل فى حكم قطع الصلاه ٤١٧
- اشاره ٤١٧
- مسأله ١:الأحوط عدم قطع النافله المنذوره إذا لم تكن منذوره بالخصوص ٤١٩
- مسأله ٢:إذا كان فى أثناء الصلاه فرأى نجاسه فى المسجد أو حدثت نجاسه فالظاهر عدم جواز قطع الصلاه لإزالتها ٤٢٠
- مسأله ٣:إذا توقف أداء الدين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه فى سعه الوقت ٤٢٠
- مسأله ٤:فى موارد وجوب القطع إذا تركه و اشتغل بها فالظاهر الصحه ٤٢٠
- مسأله ٥:يستحب أن يقول حين إرادته القطع فى موضع الرخصه أو الوجوب:«السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته» ٤٢٠
- فصل فى صلاه الآيات ٤٢١
- اشاره ٤٢١
- مسأله ١:لكيفيه صلاه الآيات كما استفيد مما ذكرنا صور: ٤٢٥

- مسألة ٢: يعتبر في هذه الصلاة ما يعتبر في اليوميه من الأجزاء و الشرائط و الأذكار الواجبه و المندوبه ٤٢٦
- مسألة ٣: يستحب في كل قيام ثان بعد القراءه قبل الركوع قنوت ٤٢٦
- مسألة ٤: يستحب أن يكثر عند كل هوى للركوع و كل رفع منه ٤٢٦
- مسألة ٥: يستحب أن يقول: «سمع الله لمن حمده» بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر ٤٢٦
- مسألة ٦: هذه الصلاة حيث إنها ركعتان حكمها حكم الصلاة ٤٢٦
- مسألة ٧: الركوعات في هذه الصلاة أركان تبطل بزادتها و نقصها عمدا و سهوا كالليوميه ٤٢٧
- مسألة ٨: إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت، و الصلاة أداء ٤٢٧
- مسألة ٩: إذا علم بالكسوف أو الخسوف و أهمل حتى مضى الوقت عصى و وجب القضاء ٤٢٨
- مسألة ١٠: إذا علم بالآيه و صلى ثم بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآيه تبين له فساد صلاته وجب القضاء أو الإعادة ٤٢٩
- مسألة ١١: إذا حصلت الآيه في وقت الفريضة اليوميه فمع سعه وقتها مخير بين تقديم أيهما شاء ٤٢٩
- مسألة ١٢: لو شرع في اليوميه ثم ظهر له ضيق وقت صلاه الآيه قطعها مع سعه وقتها و اشتغل بصلاه الآيه ٤٢٩
- مسألة ١٣: يستحب في هذه الصلاة أمور ٤٣٠
- مسألة ١٤: لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام ٤٣٠
- مسألة ١٥: يجوز الدخول في الجماعة إذا أدرك الإمام قبل الركوع الأول ٤٣٠
- مسألة ١٦: إذا حصل أحد موجبات سجود السهو في هذه الصلاة فالظاهر وجوب الإتيان به بعدها ٤٣١
- مسألة ١٧: يجرى في هذه الصلاة قاعده التجاوز عن المحل و عدم التجاوز عند الشك في جزء أو شرط ٤٣١
- مسألة ١٨: يثبت الكسوف و الخسوف و سائر الآيات بالعلم و شهاده العدلين ٤٣١
- مسألة ١٩: يختص وجوب الصلاة بمن في بلد الآيه فلا يجب على غيره ٤٣١
- مسألة ٢٠: تجب هذه الصلاة على كل مكلف إلا الحائض و النفساء ٤٣٢
- مسألة ٢١: إذا تعدد السبب دفعه أو تدريجا تعدد وجوب الصلاة ٤٣٢
- مسألة ٢٢: مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين ٤٣٢
- مسألة ٢٣: المناطق في وجوب القضاء في الكسوفين في صوره الجهل احتراق القرص بتمامه ٤٣٥
- مسألة ٢٤: إذا أخبره جماعه بحدوث الكسوف مثلا و لم يحصل له العلم بقولهم ٤٣٥
- فصل في صلاه القضاء ٤٣٧
- اشاره ٤٣٧
- مسألة ١: إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء ٤٣٩

- مسألة ٢: إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت و لو بمقدار ركعه و لم يصلّ وجب عليه قضاؤها ٤٣٩
- مسألة ٣: لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون و الحائض ٤٣٩
- مسألة ٤: المرتدّ يجب عليه قضاء ما فات منه أيام ردّته بعد عوده إلى الإسلام ٤٤٠
- مسألة ٥: يجب على المخالف قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه ٤٤٠
- مسألة ٦: يجب القضاء على شارب المسكر ٤٤٢
- مسألة ٧: فاقد الطهورين يجب عليه القضاء و يسقط عنه الأداء ٤٤٢
- مسألة ٨: من وجب عليه الجمعه إذا تركها حتى مضى وقتها أتى بالظهر إن بقى الوقت ٤٤٢
- مسألة ٩: يجب قضاء غير اليوميه سوى العيدين حتى النافله ٤٤٢
- مسألة ١٠: يجوز قضاء الفرائض في كل وقت من ليل أو نهار أو سفر أو حضر ٤٤٣
- مسألة ١١: إذا فاتت الصلاة في أماكن التخيير فالأحوط قضاؤها قصرا مطلقا ٤٤٣
- مسألة ١٢: إذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام ٤٤٤
- مسألة ١٣: إذا فاتت الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخر الوقت مسافرا أو بالعكس لا يبعد التخيير في القضاء بين القصر و التمام ٤٤٤
- مسألة ١٤: يستحب قضاء النوافل الرواتب استحبابا مؤكدا ٤٤٥
- مسألة ١٥: لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه ٤٤٥
- مسألة ١٦: يجب الترتيب في الفوائت اليوميه ٤٤٦
- مسألة ١٧: لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه و لم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب ٤٤٧
- مسألة ١٨: لو فاتته صلاه معلومه سفرا و حضرا و لم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام ٤٤٨
- مسألة ١٩: إذا علم أن عليه صلاه واحده لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر ٤٤٨
- مسألة ٢٠: لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا على التعيين و احتمل فوت كليهما ٤٤٨
- مسألة ٢١: لو علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس يكفيه صبح و مغرب و أربع ركعات ٤٤٨
- مسألة ٢٢: إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم ٤٤٨
- مسألة ٢٣: إذا علم أن عليه ثلاثه من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب ٤٤٩
- مسألة ٢٤: إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب ٤٥٠
- مسألة ٢٥: إذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبه و لا يعلم أن أولها أيه صلاه من الخمس ٤٥٠
- مسألة ٢٦: إذا علم فوت صلاه معينه كالصبح أو الظهر مثلا مرات و لم يعلم عددها ٤٥١
- مسألة ٢٧: لا يجب الفور في القضاء بل هو موّتّع ما دام العمر ٤٥١

- مسألة ٢٨: لا يجب تقديم الفائته على الحاضره ٤٥١
- مسألة ٢٩: إذا كانت عليه فوائت أيام و فاتت منه صلاه ذلك اليوم أيضا و لم يتمكن من إتيان جميعها أو لم يكن بانيا على إتيانها ٤٥١
- مسألة ٣٠: إذا احتتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت ٤٥١
- مسألة ٣١: يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل على الأقوى ٤٥٢
- مسألة ٣٢: لا يجوز الاستنابه في قضاء الفوائت ما دام حيا ٤٥٢
- مسألة ٣٣: يجوز إتيان القضاء جماعه ٤٥٢
- مسألة ٣٤: الأحوط لذوى الأعدار تأخير القضاء ٤٥٢
- مسألة ٣٥: يستحب تمرين المميز من الأطفال على قضاء ما فات منه من الصلاه ٤٥٣
- مسألة ٣٦: يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم و على غيرهم من الناس ٤٥٣
- فصل في صلاه الاستنجار ٤٥٥
- اشاره ٤٥٥
- مسألة ١: لا يكفى في تفرغ ذمه الميت إتيان العمل و إهداء ثوابه ٤٥٥
- مسألة ٢: يعتبر في صحه عمل الأجير و المتبرع قصد القربه ٤٥٦
- مسألة ٣: يجب على من عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى به ٤٥٨
- مسألة ٤: إذا علم أن عليه شيئا من الواجبات المذكوره ٤٥٩
- مسألة ٥: إذا أوصى بالصلاه أو الصوم و نحوهما و لم يكن له تركه ٤٦٠
- مسألة ٦: لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجه من الأصل أيضا ٤٦١
- مسألة ٧: إذا أجر نفسه لصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به ٤٦٣
- مسألة ٨: إذا كان عليه الصلاه أو الصوم الاستنجارى و مع ذلك كان عليه فوائت من نفسه ٤٦٥
- مسألة ٩: يشترط فى الأجير أن يكون عارفا بأجزاء الصلاه و شرائطها و منافياتها ٤٦٦
- مسألة ١٠: الأحوط اشتراط عداله الأجير ٤٦٦
- مسألة ١١: فى كفايه استنجار غير البالغ و لو بإذن وليه إشكال ٤٦٦
- مسألة ١٢: لا يجوز استنجار ذوى الأعدار ٤٦٦
- مسألة ١٣: لو تبرع العاجز عن القيام مثلا عن الميت ففى سقوطه عنه إشكال ٤٦٧
- مسألة ١٤: لو حصل للأجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده ٤٦٧
- مسألة ١٥: يجب على الأجير أن يأتى الصلاه على مقتضى تكليف الميت اجتهادا أو تقليدا ٤٦٧

- مسألة ١٦: يجوز استئجار كل من الرجل و المرأة للآخر - - - - - ٤٧١
- مسألة ١٧: يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاه الاستنجاريه جماعه إماما كان الأجير أو مأموما - - - - - ٤٧١
- مسألة ١٨: يجب على القاضى عن الميت أيضا مراعاة الترتيب فى فوائته - - - - - ٤٧١
- مسألة ١٩: إذا استؤجر لفوائت الميت جماعه يجب أن يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب - - - - - ٤٧٢
- مسألة ٢٠: لا تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار - - - - - ٤٧٢
- مسألة ٢١: لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل إلا مع إذن المستأجر - - - - - ٤٧٣
- مسألة ٢٢: إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت الإجاره - - - - - ٤٧٣
- مسألة ٢٣: إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير اجره المثل بعمله - - - - - ٤٧٤
- مسألة ٢٤: إذا أجر نفسه لصلاه أربع ركعات من الزوال من يوم معين إلى الغروب فأخر - - - - - ٤٧٤
- مسألة ٢٥: إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستنجاريه و لم يأت بها - - - - - ٤٧٤
- مسألة ٢٦: يجب تعيين الميت المنوب عنه و يكفى الإجمالى - - - - - ٤٧٤
- مسألة ٢٧: إذا لم يعين كيفيه العمل من حيث الإتيان بالمستحبات - - - - - ٤٧٥
- مسألة ٢٨: إذا نسي بعض المستحبات التى اشترطت عليه أو بعض الواجبات مما عدا الأركان فالظاهر نقصان الاجره بالنسبه - - - - - ٤٧٥
- مسألة ٢٩: لو أجر نفسه لصلاه شهر مثلا فشك فى أن المستأجر عليه صلاه السفر أو الحضر و لم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضا - - - - - ٤٧٥
- مسألة ٣٠: إذا علم أنه كان على الميت فوائت و لم يعلم أنه أتى بها قبل موته أو لا - - - - - ٤٧٥
- فصل فى قضاء الولى - - - - - ٤٧٧
- اشاره - - - - - ٤٧٧
- مسألة ١: إنما يجب على الولى قضاء ما فات عن الأبوين من صلاه نفسيهما - - - - - ٤٨٠
- مسألة ٢: لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت إذا كان هو الأكبر حال الموت - - - - - ٤٨٠
- مسألة ٣: إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من إخوته الأكبر فالأكبر - - - - - ٤٨٠
- مسألة ٤: لا يعتبر فى الولى أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت - - - - - ٤٨١
- مسألة ٥: إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن و الآخر بالبلوغ فالولى هو الأول - - - - - ٤٨١
- مسألة ٦: لا يعتبر فى الولى كونه وارثاً - - - - - ٤٨١
- مسألة ٧: إذا كان الأكبر خنثى مشكلاً فالولى غيره من الذكور - - - - - ٤٨١
- مسألة ٨: لو اشتبه الأكبر بين الاثنين أو الأزيد لم يجب على واحد منهم - - - - - ٤٨٤
- مسألة ٩: لو تساوى الولدان فى السن قسط القضاء عليهما - - - - - ٤٨٤

- مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بالاستئجار عنه سقط عن الولي بشرط الإتيان من الأجير صحيحا - ٤٨٦
- مسألة ١١: يجوز للولي أن يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت - ٤٨٦
- مسألة ١٢: إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي - ٤٨٦
- مسألة ١٣: يجب على الولي مراعاة الترتيب في قضاء الصلاة - ٤٨٦
- مسألة ١٤: المنط في الجهر و الإخفات على حال الولي المباشر لا الميت - ٤٨٦
- مسألة ١٥: في أحكام الشك و السهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهادا أو تقليدا لا تكليف الميت - ٤٨٦
- مسألة ١٦: إذا علم الولي أنّ على الميت فوائت و لكن لا يدري أنها فائت لعذر من مرض أو نحوه أو لا لعذر - ٤٨٧
- مسألة ١٧: المدار في الأكبر به على التولد - ٤٨٧
- مسألة ١٨: للظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوائت اليوميه - ٤٨٨
- مسألة ١٩: للظاهر أنه يكفي في الوجوب على الولي إخبار الميت - ٤٨٨
- مسألة ٢٠: إذا مات في أثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلاة بحسب حاله قبل أن يصل - ٤٨٨
- مسألة ٢١: لو لم يكن ولي أو كان و مات قبل أن يقضى عن الميت وجب الاستئجار من تركته - ٤٨٨
- مسألة ٢٢: لا يمنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه - ٤٨٨
- مسألة ٢٣: لا يجب عليه الفور في القضاء عن الميت و إن كان أولى و أحوط - ٤٨٨
- مسألة ٢٤: إذا مات الولي بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء - ٤٨٨
- مسألة ٢٥: إذا استأجر الولي غيره لما عليه من صلاة الميت - ٤٨٩
- فصل في الجماعه - ٤٩١
- اشاره - ٤٩١
- جمله من أحكام الجماعه في ضمن مسائل - ٤٩٣
- مسألة ١: تجب الجماعه في الجمعة و تشتترط في صحتها، كذا العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب - ٤٩٣
- مسألة ٢: لا تشرع الجماعه في شيء من النوافل الأصليه - ٤٩٦
- مسألة ٣: يجوز الاقتداء في كل من الصلوات اليوميه بمن يصلى الاخرى أي منها كانت - ٤٩٧
- مسألة ٤: يجوز الاقتداء في اليوميه أي منها كانت أداء أو قضاء بصلاه الطواف - ٤٩٨
- مسألة ٥: لا يجوز الاقتداء في اليوميه بصلاه الاحتياط في الشكوك - ٤٩٩
- مسألة ٦: لا يجوز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو صلاه الأموات - ٥٠١
- مسألة ٧: الأحوط عدم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء - ٥٠١

- مسألة ٨: أقل عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة والعيدين اثنان ----- ٥٠١
- مسألة ٩: لا يشترط في انعقاد الجماعة في غير الجمعة والعيدين نية الإمام الجماعة والإمامه ----- ٥٠١
- مسألة ١٠: لا يجوز الاقتداء بالمأموم ----- ٥٠٢
- مسألة ١١: لو شك في أنه نوى الائتتمام أم لا بنى على العدم و أتم منفردا ----- ٥٠٢
- مسألة ١٢: إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو ----- ٥٠٤
- مسألة ١٣: إذا صلى اثنان و بعد الفراغ علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر صحت صلاتهما ----- ٥٠٥
- مسألة ١٤: الأقوى والأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختيارا ----- ٥٠٧
- مسألة ١٥: لا يجوز للمنفرد العدول إلى الائتتمام في الأثناء ----- ٥٠٨
- مسألة ١٦: يجوز العدول من الائتتمام إلى الانفراد و لو اختيارا ----- ٥٠٨
- مسألة ١٧: إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءة ----- ٥١٠
- مسألة ١٨: إذا أدرك الإمام راعيا يجوز له الائتتمام و الركوع معه ثم العدول إلى الانفراد اختيارا ----- ٥١٠
- مسألة ١٩: إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام و أتم صلاته ----- ٥١٠
- مسألة ٢٠: لو نوى الانفراد في الأثناء لا يجوز له العود إلى الائتتمام ----- ٥١١
- مسألة ٢١: لو شك في أنه عدل إلى الانفراد أم لا بنى على عدمه ----- ٥١١
- مسألة ٢٢: لا يعتبر في صحة الجماعة قصد القربة من حيث الجماعة بل يكفي قصد القربة في أصل الصلاة ----- ٥١١
- مسألة ٢٣: إذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها سهوا أو جهلا ----- ٥١٢
- مسألة ٢٤: إذا لم يدرك الإمام إلا في الركوع أو أدركه في أول الركعة أو أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل في الصلاة إلى أن ركع ----- ٥١٢
- مسألة ٢٥: لو ركع بتخيل إدراك الإمام راعيا و لم يدرك بطلت صلاته ----- ٥١٧
- مسألة ٢٦: الأحوط عدم الدخول إلا مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام ----- ٥١٨
- مسألة ٢٧: لو نوى و كتب فرقع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل أن يصل إلى حد الركوع ----- ٥١٩
- مسألة ٢٨: إذا أدرك الإمام و هو في التشهد الأخير يجوز له الدخول معه ----- ٥٢٠
- مسألة ٢٩: إذا أدرك الإمام في السجده الاولى أو الثانيه من الركعه الأخيره و أراد إدراك فضل الجماعة ----- ٥٢١
- مسألة ٣٠: إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راعيا و خاف أن يرفع الإمام رأسه ----- ٥٢٢
- فصل في شرائط الجماعة ----- ٥٢٥
- اشاره ----- ٥٢٥
- مسألة ١: لا بأس بالحائل القصير الذي لا يمنع من المشاهده ----- ٥٣٠

- مسألة ٢: إذا كان الحائل مما يتحقق معه المشاهدة حال الركوع ----- ٥٣٢
- مسألة ٣: إذا كان الحائل زجاجا يحكى من وراءه ----- ٥٣٢
- مسألة ٤: لا بأس بالظلمة و الغبار و نحوهما ----- ٥٣٢
- مسألة ٥: الشبّاك لا يعد من الحائل ----- ٥٣٢
- مسألة ٦: لا يقدر حيلولة المأمومين بعضهم لبعض ----- ٥٣٣
- مسألة ٧: لا يقدر عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهه استطاله الصف ----- ٥٣٣
- مسألة ٨: لو كان الإمام في محراب داخل في جدار و نحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ----- ٥٣٣
- مسألة ٩: لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه و بين من تقدمه ----- ٥٣٣
- مسألة ١٠: لو تجدد الحائل في الأثناء ----- ٥٣٣
- مسألة ١١: لو دخل في الصلاة مع وجود الحائل جاهلا به لعمى أو نحوه لم تصح جماعه ----- ٥٣٤
- مسألة ١٢: لا بأس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك ----- ٥٣٤
- مسألة ١٣: لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بنى على عدمه ----- ٥٣٤
- مسألة ١٤: إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهدة حال القيام و لكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس ----- ٥٣٥
- مسألة ١٥: إذا تمت صلاه الصف المتقدم و كانوا جالسين في مكانهم أشكل بالنسبه إلى الصف المتأخر ----- ٥٣٦
- مسألة ١٦: الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز معه الاقتداء ----- ٥٣٦
- مسألة ١٧: إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصف الأول متفرقين ----- ٥٣٦
- مسألة ١٨: لو تجدد البعد في أثناء الصلاه بطلت الجماعه و صار منفردا ----- ٥٣٧
- مسألة ١٩: إذا انتهت صلاه الصف المتقدم من جهه كونهم مقصرين أو عدلوا إلى الانفراد ----- ٥٣٧
- مسألة ٢٠: الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلاه لا يضر بعد كونهم متهيئين للجماعه ----- ٥٣٨
- مسألة ٢١: إذا علم بطلان صلاه الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخر من جهه الفصل أو الحيلولة ----- ٥٣٨
- مسألة ٢٢: لا يضر الفصل بالصبي المميز ما لم يعلم بطلان صلاته ----- ٥٤٠
- مسألة ٢٣: إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه ----- ٥٤٠
- مسألة ٢٤: إذا تقدم المأموم على الإمام في أثناء الصلاه سهوا أو جهلا أو اضطرارا صار منفردا ----- ٥٤٠
- مسألة ٢٥: يجوز على الأقوى الجماعه بالاستداره حول الكعبه ----- ٥٤١
- تعريف مركز ----- ٥٤٢

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) المجلد الثالث

اشاره

سرشناسه: فیاض، محمد اسحاق، ۱۹۳۴ - ، شارح

عنوان و نام پدید آور: تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) / تالیف محمد اسحاق فیاض

مشخصات نشر: محلاتی، [۱۳۷۴؟] -.

شابک: بها: ۴۰۰۰ ریال (ج. ۱-۴)؛ ۷۰۰۰ ریال (ج. ۵-۷)

یادداشت: ج. ۶ و ۷ (چاپ اول: [۱۳۷۵؟])؛ ۷۰۰۰ ریال

مندرجات: ج. ۱. التقلید و الطهاره -- ج. ۲. الطهاره -- ج. ۳، ۴. الصلاه -- ج. ۵. الصوم -- ج. ۶ و ۷. الزکاه و الخمس --

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۷۴؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ ی ۴ع ۴۰۲۱۷۵ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۳۴۱۸

ص: ۱

کتاب الصلاه

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی)

تالیف محمد اسحاق الفیاض

ص: ۵

في فضل الصلاة اليوميه و أنها أفضل الأعمال الدينيه اعلم أن الصلاة أحب الأعمال إلى الله تعالى و هي آخر وصايا الأنبياء عليهم السّلام، و هي عمود الدين إذا قبلت قبل ما سواها و إن ردت رد ما سواها، و هي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فإن صحت نظر في عمله و إن لم تصح لم ينظر في بقيه عمله، و مثلها كمثل النهر الجارى فكما أن من اغتسل فيه في كل يوم خمس مرات لم يبق في بدنه شيء من الدرن كذلك كلما صلى صلاه كفر ما بينهما من الذنوب، و ليس ما بين المسلم و بين أن يكفر إلا أن يترك الصلاه، و إذا كان يوم القيامه يدعى بالعبء فأول شيء يسأل عنه الصلاه فإذا جاء بها تامه و إلا زخّ في النار.

و في الصحيح قال مولانا الصادق عليه السّلام: «ما أعلم شيئاً بعد المعرفه أفضل من هذه الصلاه ألا ترى إلى العبد الصالح عيسى بن مريم عليه السّلام قال:

وَ أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (١) و روى الشيخ في حديث عنه عليه السّلام: قال: «و صلاه فريضه تعدّ عند الله ألف حجه و ألف عمره مبرورات متقبّلات». (٢)

و قد استفاضت الروايات في الحث على المحافظه عليها في أوائل

١-١) الوسائل ج ٤ باب ١٠: من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل ج ١ باب ١: من أبواب مقدّمه العبادات الحديث: ٣٤.

الأوقات و أن من استخف بها كان في حكم التارك لها، قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله:

«و ليس منى من استخف بصلاته» (١)، و قال: «لا ينال شفاعتى من استخف بصلاته» (٢) و قال: «لا تضيعوا صلاتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون و هامان و كان حقا على الله أن يدخله النار مع المنافقين» (٣) و ورد: بينا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله جالس فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه و لا سجوده فقال عليه السلام: «نقر كنقر الغرب لئن مات هذا و هكذا صلاته ليموتن على غير دينى» (٤) و عن أبى بصير قال: دخلت على أم حميده أعزيتها بأبى عبد الله عليه السلام فبكت و بكيت لبكائها ثم قالت: يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجا فتوح عينيه ثم قال: «اجمعوا كل من بينى و بينه قرابه».

قالت: فما تركنا أحدا إلا جمعناه فنظر إليهم ثم قال: «إن شفاعتنا لا تنال مستخفا بالصلاه» (٥) و بالجمله ما ورد من النصوص فى فضلها أكثر من أن يحصى، و لله در صاحب الدرره حيث قال:

تنهى عن المنكر و الفحشاء أقصر فهذا منتهى الشاء

ص: ١٠

-
- ١- ١) الوسائل ج ٤ باب ٦: من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ٨.
 - ٢- ٢) الوسائل ج ٤ باب ٦: من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ١٠.
 - ٣- ٣) الوسائل ج ٤ باب ٧: من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ٧.
 - ٤- ٤) الوسائل ج ٤ باب ٨: من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ٢.
 - ٥- ٥) الوسائل ج ٤ باب ٦: من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ١١.

فى أعداد الفرائض و نوافلها]

فصل فى أعداد الفرائض و نوافلها الصلوات الواجبه سته:اليوميه و منها الجمعه،و الآيات،و الطواف الواجب،و الملتزم بنذر أو عهد أو يمين أو إجاره،و صلاه الوالدين على الولد الأكبر(١)،و صلاه الأموات.

أما اليوميه فخمس فرائض:الظهر أربع ركعات،و العصر كذلك، و المغرب ثلاث ركعات،و العشاء أربع ركعات،و الصبح ركعتان،و تسقط فى السفر من الرباعيات ركعتان، كما أن صلاه الجمعه أيضا ركعتان.

و أما النوافل فكثيره،أكدها الرواتب اليوميه،و هى فى غير يوم الجمعه أربع و ثلاثون ركعه:ثمان ركعات قبل الظهر،و ثمان ركعات قبل العصر،و أربع ركعات بعد المغرب،و ركعتان بعد العشاء من جلوس تعدان بركعه و يجوز فيهما القيام بل هو الأفضل و إن كان الجلوس أحوط(٢) هذا هو الصحيح على تفصيل يأتى فى محلّه إن شاء الله تعالى.

بل هو الأقوى،و ذلك لأن مقتضى صحيحه الحارث بن المغيره و موثقه سليمان بن خالد و إن كان التخيير فيهما بين القيام و الجلوس،إلا- أن فى صحيحه الحجال ما يكون قرينه على حمل الركعتين فيهما على غير الوتيره باعتبار أنها تدلّ على أن أبا عبد الله عليه السلام يصلى ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائه آيه و لا

و تسمى بالوتيره، و ركعتان قبل صلاه الفجر، و إحدى عشر ركعه صلاه الليل و هي ثمان ركعات و الشفع ركعتان و الوتر ركعه واحده، و أما في يوم الجمعة فيزداد على الست عشره أربع ركعات (١)، فعدد الفرائض سبع عشره ركعه، و عدد النوافل ضعفها بعد عدّ الوتيره ركعه، و عدد مجموع الفرائض و النوافل إحدى و خمسون، هذا و يسقط في السفر (٢) نوافل الظهرين يحتسب بهما، و ركعتين و هو جالس يقرأ فيهما بقل هو الله أحد، و قل يا أيها الكافرون، فإن ذلك نصّ في أن الركعتين الأوليين ليستا من الوتيره، و التخيير إنما هو فيهما، و هما مورد الروايتين المذكورتين.

فيه: أن نوافل يوم الجمعة تختلف كمّا و كيفاً، ففي صحيحه سعد بن سعد الأشعري إنها اثنان و عشرون ركعه بكيفيه خاصه، و في صحيحه البنزلي أنها عشرون ركعه بكيفيه ثانيه، و في صحيحه سعيد الأعرج أنها ستّ عشره ركعه بكيفيه ثالثه، و مقتضى الجمع بينها هو التخيير.

قد يقال بعدم سقوطها في السفر لوجهين:

الأول: أنها ليست نافله العشاء بل هي بدل الوتر، فلا تكون حينئذ مشموله لما دلّ على سقوط نوافل الصلوات المقصوره في السفر.

الثاني: قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: (لا تصلّ قبل الركعتين و لا بعد هما شيئاً نهائياً) (١) بدعوى أن التقييد بالنهار يدلّ على أن الساقط إنما هو النوافل النهاريه، و إلاّ لكان التقييد به لغواً.

و لكن كلا الوجهين لا يتمّ.

أما الأول؛ فلأن قوله عليه السّلام في صحيحه فضيل ابن يسار: (منها ركعتان بعد العتمه جالسا تعدّ بركعه مكان الوتر...) (٢) لا يدلّ إلاّ على أنها شرّعت مكان الوتر، و واضح أنه لا ملازمه بين تشريعها مكان الوتر و عدم كونها نافله العشاء، إذ لا منافاه

ص: ١٢

١- (١) الوسائل ج ٤ باب: ٢١ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ١.

٢- (٢) الوسائل ج ٤ باب: ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ٢.

مسأله ١: يجب الاتيان بالنوافل ركعتين ركعتين إلا الوتر

[١١٧٦] مسأله ١: يجب الاتيان بالنوافل ركعتين ركعتين إلا الوتر فإنها ركعه، و يستحب فى جميعها القنوت حتى الشفع على الأقوى فى الركعه الثانيه، و كذا يستحب فى مفرده الوتر.

مسأله ٢: الأقوى استحباب الغفيله

[١١٧٧] مسأله ٢: الأقوى استحباب الغفيله (١) و هى ركعتان بين المغرب و العشاء، و لكنها ليست من الرواتب، يقرأ فيها فى الركعه الأولى بعد الحمد وَ ذَا التُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَمِّ وَ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ (الأنبياء ٨٧: ٢١) و فى الثانيه بعد الحمد وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَ الْبَحْرِ وَ مَا تَشِيقُ مِنْ وَّرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَ لَا حِجَّهُ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَ لَا رَطْبٍ وَ لَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (الأنعام ٥٩: ٦)، و يستحب أيضا بين المغرب و العشاء صلاه بين أن يكون تشريعها كذلك بعنوان نافله العشاء، و يؤكد ذلك تشريع الاتيان بها بعد صلاه العشاء.

و أما الثاني؛ فهو يدلّ على أن نوافل الصلوات النهاريه تسقط فى السفر، و أما بالنسبه الى نافله الصلوات الليليه فهو ساكت، فلا يدلّ لا على السقوط و لا على عدمه. و لكن صحيحه عبد الله بن سنان و صحيحه أبى بصير تدلان بالاطلاق على سقوط نافله العشاء أيضا، فيكون المرجع هو إطلاقهما.

فى القوه إشكال بل منع، إلا- بناء على تماميه قاعده التسامح فى أدله السنن، حيث أن الروايات التى استدلت بها على استحبابها بأجمعها ضعيفه فلا يمكن الاعتماد عليها.

الوصيه(١)،و هي أيضا ركعتان يقرأ في اولاهما بعد الحمد ثلاث عشره مره سورہ إذا زلزلت الأرض،و في الثانيه بعد الحمد سورہ التوحيد خمس عشره مره.

مسأله ٣:الظاهر أن الصلاه الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هي الظهر

[١١٧٨]مسأله ٣:الظاهر أن الصلاه الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هي الظهر،فلو نذر أن يأتى بالصلاه الوسطى فى المسجد أو فى أول وقتها مثلا أتى بالظهر.

مسأله ٤:النوافل المرتبه و غيرها يجوز إتيانها جالسا و لو فى حال الاختيار

[١١٧٩]مسأله ٤:النوافل المرتبه و غيرها يجوز إتيانها جالسا و لو فى حال الاختيار،و الأولى حينئذ عدّ كل ركعتين بركعه فيأتى بناقله الظهر مثلا ست عشره ركعه،و هكذا فى نافله العصر،و على هذا يأتى بالوتر مرتين كل مره ركعه.

فى استحبابها إشكال بل منع،إلا بناء على قاعده التسامح فى أدلّه السنن،باعتبار أن ما دلّ عليه من الروايه ضعيف.

فى أوقات اليوميه و نوافلها

وقت الظهرين ما بين الزوال و المغرب (١) و يختص بالظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله، و يختص العصر بآخره كذلك، و ما بين المغرب و نصف الليل وقت للمغرب و العشاء، و يختص المغرب بأوله بمقدار أدائه، و العشاء بآخره كذلك، هذا للمختار، و اما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر، و يختص العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله أى ما بعد نصف الليل، و الأقوى أن العامد فى التأخير إلى نصف الليل أيضا كذلك (٢) أى بل ما بين الزوال و غروب الشمس، أى سقوط قرص الشمس على ما نصّ به فى الروايات، لا بينه و بين المغرب، فإن كلمه المغرب متى ما أطلقت كان المقصود منها ذهاب الحمرة التى نراها فى طرف المشرق، و من المعلوم أن وقت الظهرين لا يمتد إلى ذهاب تلك الحمرة.

فى القوه إشكال بل منع، لأن مقتضى الآيه الشريفه و الروايات أن وقت العشاءين يمتد إلى نصف الليل و هو الفتره الواقعه بين غروب قرص الشمس و طلوع الفجر، و بانتهاء تلك الفتره ينتهى نصف الليل، و قد خرج من إطلاق هذه الأدله الناسى و النائم و الحائض للنصوص الخاصه و مورد تلك النصوص و إن كان هذه الثلاثه إلا أن العرف لا يفهم خصوصيه لها، فمن أجل ذلك لا مانع من التعدى

يتمد وقته إلى الفجر و إن كان آثما بالتأخير، لكن الأحوط أن لا ينوى الأداء و القضاء، بل الأولى ذلك في المضطر أيضا، و ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح، و وقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظل مثل الشاخص (١)، فإن أخرها عن ذلك مضى وقته و وجب عليه الإتيان بالظهر.

و وقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث (٢) بعد الانعدام من موردها الى سائر موارد الاضطرار، و أما التعدي الى العامد فهو لا- يمكن فإنه بحاجة الى قرينه و لا- قرينه لا- في نفس تلك الروايات و لا- من الخارج، فإذا لم تكن فلا- يمكن التعدي، كيف فإن المختار غير المضطر، فالحكم الثابت لأحدهما لا يمكن إسراؤه الى الآخر إلا بالقرينه أو بإحراز الملاك و هو لا يمكن.

في امتداد وقت صلاه الجمعة الى هذا الحد إشكال بل منع، إذ لم يرد ذلك التحديد، أى تحديد وقت الجمعة من الزوال الى ذلك الحد في شىء من الروايات. نعم قد ورد في بعضها أن وقتها يبدأ من أول الظهر الى أن تمضى ساعه، و لا يبعد أن يكون ذلك كناية عن أن وقتها متسع بمقدار يتمكن المكلف من الاتيان بها دون الأكثر، و هذا يعنى أن على الناس أن يؤدوها قبل انتهاء الوقت المفضل لصلاه الظهر، و أما تحديده بحد معين فلا يمكن إثباته.

هذا هو نهايه الوقت المفضل لصلاه الظهر، فإنه يبدأ من حين الزوال الى أن ينتهى الى ظل الشاخص في جانب المشرق بقدر ارتفاع ذلك الشاخص، فإن ذلك هو مقتضى الجمع بين الروايات الكثيره الوارده في هذا الموضوع بمختلف الألسنه، قد حدد بعضها الوقت المفضل لها بقديم، و بعضها الآخر بقديمين، و بتعبير آخر بذراع، و الثالث بقامه، و الرابع ببلوغ ظل الشىء مثله في جانب المشرق. و المستفاد من هذه الروايات المختلفه أمران:

أو بعد الانتهاء مثل الشاخص، و وقت فضيله العصر من المثل إلى المثلين على المشهور، و لكن لا يبعد أن يكون من الزوال إليهما، و وقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق أى الحمره المغربيه، و وقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل، فيكون لها وقتا إجزاء قبل ذهاب الشفق و بعد الثلث إلى النصف، و وقت فضيله الصبح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمره فى المشرق (١).

مسأله ١: يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلا فى أرض مسطحه بعد انعدامه

[١١٨٠] مسأله ١: يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلا فى أرض مسطحه بعد انعدامه كما فى البلدان التى تمرّ الشمس على سمت الرأس كمكه فى بعض الأوقات، أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما فى غالب البلدان و مكه فى غالب الأوقات، و يعرف أيضا بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطه الجنوب، و هذا التحديد تقريبي كما لا يخفى، و يعرف أيضا بالدائره الهنديه و هى أضبط و أمتن، و يعرف المغرب أحدهما: أن هذا الاختلاف تعبير عن الاختلاف فى مراتب وقت الفضيله و الوقت الأول أفضل من الثانى و هو من الثالث و هكذا، فبلوغ ظلّ الشاخص مثله يكون منتهى أمد الوقت المفضّل.

و الآخر: أن مبدأ الوقت المفضّل من حين الزوال، و التأخير الى قدم أو أكثر إنما هو لمكان النافله كما نصّ عليه فى هذه الروايات، و بذلك يظهر حال الوقت المفضّل لصلاه العصر، فإنه يبدأ من حين الزوال و ينتهى الى بلوغ ظلّ الشاخص مثليه فإنه أدنى مرتبه الوقت المفضّل و بانتهائه ينتهى.

بل الى تجلّل السماء و تنوره، فإن كان ملازما لحدوث الحمره فهو، و إلا فالعبره إنما هى بذلك، و الظاهر أن تجلّل السماء قبل حدوث الحمره.

بذهاب الحمرة المشرقيه عن سمت الرأس (١)، والأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق، ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالعه أول الغروب إذا مالت عن دائره نصف النهار إلى طرف المغرب، وعلى هذا فيكون المناط نصف ما بين غروب الشمس وطلوعها، لكنه لا يخلو عن اشكال لاحتمال أن يكون نصف ما بين الغروب و طلوع الفجر (٢) كما عليه تقدّم أن وقت الظهرين ينتهى باستتار قرص الشمس و غروبه، وإذا صلاهما بعد ذلك لا بدّ أن تكون بتيه القضاء، ولا يمتدّ وقتها الى ذهاب تلك الحمرة.

و أما وقت العشاءين فمقتضى نصّ مجموعه من الروايات المعتبره أنه يبدأ من حين غروب الشمس أى استتار قرصها، وأما تحديد مبدأ وقتها بالمغرب الذى يقصد به ذهاب الحمرة عن طرف المشرق بعد اختفاء الشمس عن الأفق و استتارها عن الأنظار فهو وإن كان معروفاً إلا أن إثباته بالدليل لا يخلو عن إشكال، هذا إضافة الى أن ما استدللّ به عليه لا يصلح أن يقاوم الروايات المذكوره الناصه بأن وقتها يبدأ من حين انتهاء وقت الظهرين و هو غروب الشمس و استتارها عن الأنظار، نعم لا بأس بالاحتياط، بل لا يترك.

الظاهر أن هذا الاحتمال هو المتعين، وذلك لأنّ كلمه الغسق الوارده فى الآيه الشريفه المفسّره بنصف الليل فى الروايات بمعنى ظلمه الليل لا بمعنى شدّه ظلمته و قصواها لكى تكون قرينه على أن المراد من نصف الليل هو النصف ما بين غروب الشمس و طلوعها، ولو لا تلك الروايات المفسّره لم تكن كلمه الغسق ظاهره فى انتصاف الليل، بل هى ظاهره فى ظلمه الليل، و عليه فتدلّ الآيه الشريفه على أن وقتها يمتدّ الى ظلمه الليل.

ثم إن الليل يطلق فى مقابل اليوم لا فى مقابل النهار، فإن النهار اسم لما بين

جماعه، والأحوط مراعاة الاحتياط هنا و في صلاة الليل التي أول وقتها بعد نصف الليل، و يعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي يشابه ذنب السرحان و يسمى بالفجر الكاذب و انتشاره على الأفق و صيرورته كالقبطيه البيضاء و كنهه سوراء بحيث كلما زدته نظرا أصدقك بزياده حسنه، و بعبارة أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعدا في السماء.

مسألة ٢: المراد باختصاص اول الوقت بالظهر و آخره بالعصر و هكذا في المغرب و العشاء عدم صحه الشريكه في ذلك الوقت مع عدم اداء صاحبه

[١١٨١] مسألة ٢: المراد باختصاص اول الوقت بالظهر و آخره بالعصر و هكذا في المغرب و العشاء عدم صحه الشريكه في ذلك الوقت مع عدم اداء صاحبه، فلا مانع من إتيان غير الشريكه فيه كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت في أول الزوال أو في آخر الوقت، و كذا لا- مانع من إتيان الشريكه إذا أدى صاحبه الوقت، فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت في أثنائها و لو قبل السلام حيث إن صلاته طلوع الشمس و غروبها جزما دون اليوم، فانه اسم لما بين طلوع الفجر و غروب الشمس. و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن لفظ اليوم مجمل فلا شبهه في أن ما بين الطلوعين غير داخل في الليل لا نضا و لا لغه و لا عرفا، بل نفس إطلاق صلاه الصبح على فريضه الفجر و هو ما بين الطلوعين تؤكد أنه ليس داخلا في الليل و جزئه، و إلا لكانت من صلاه الليل لا من الصبح.

فالنتيجه: أن ما بين الطلوعين لو لم يكن داخلا في اليوم لم يكن داخلا في الليل جزما لأن ما هو المتفاهم من الليل و المرتكز في الأذهان عرفا لا يعم ما بينهما، فإذن لا محاله يكون نصف الليل نصف ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر، و إرادته غيره بحاجه الى قرينه.

صحيحه(١)لا مانع من إتيان العصر أول الزوال، وكذا إذا قَدِّمَ العصر على الظهر سهواً وبقى من الوقت مقدار أربع ركعات لا مانع من إتيان الظهر في ذلك الوقت ولا تكون قضاء، وإن كان الأحوط عدم التعرض للأداء والقضاء، بل عدم التعرض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرًا لاحتمال احتساب العصر المقدم ظهراً وكون هذه الصلاة عصرًا.

مسألة ٣: يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب

[١١٨٢] مسألة ٣: يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب، فلو قَدِّمَ إحداهما على سابقتهما عمداً بطلت سواء كان في الوقت المختص أو المشترك، ولو قَدِّمَ سهواً فالمشهور على أنه إن كان في الوقت المختص بطلت، وإن كان في الوقت المشترك فإن كان التذكرة بعد الفراغ صحت، وإن كان في الأثناء عدل بنيته إلى السابقة إذا بقي محل العدول، وإلا كما إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة بعد الإتيان بالمغرب، وعندى فيما ذكره إشكال، بل الأظهر في صحة الصلاة في مفروض المسألة إشكال بل منع، فإن الصحه مبتنيه على شمول حديث من أدرك لها، والظاهر أنه لم يشملها، فإن مورده صلاة الغداة، وقد ذكرنا في محلّه أن التعدي عنه إلى سائر الصلوات بحاجه الى قرينه حيث أن الحكم في مورده يكون على خلاف القاعده. و دعوى القطع بعدم الفرق و وحده الملاك لا يمكن بعد ما لم يكن لنا طريق الى احراز ملاكات الاحكام فى الواقع و احتمال اختصاص ملاك هذا الحكم بصلاه الغداه موجود، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أنه يعمّ سائر الصلوات أيضا إلا أنه لا يشمل المقام، فإن مورده ما إذا أدرك ركعه من أول الصلاة في الوقت ولا يعمّ ما إذا أدرك ركعه منها من آخرها ولا سيما إذا كان دخول الوقت قبل التسليمه فحسب.

العصر المقدم على الظهر سهواً صحتها و احتسابها ظهراً إن كان التذکر بعد الفراغ لقوله عليه السلام: «إنما هي أربع مكان أربع» في النص الصحيح، لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمه من دون تعيين أنها ظهر أو عصر، وإن كان في الأثناء عدل، من غير فرق في الصورتين بين كونه في الوقت المشترك أو المختص، وكذا في العشاء إن كان بعد الفراغ صحت، وإن كان في الأثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره لكن من غير فرق بين الوقت المختص و المشترك أيضاً، و على ما ذكرنا يظهر فائده الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة، فإن اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر، وكذا إذا طهرت من الحيض و لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات، فإن اللازم حينئذ إتيان العصر فقط، وكذا إذا بلغ الصبي و لم يبق إلا مقدار أربع ركعات، فإن الواجب عليه خصوص العصر فقط، و أما إذا فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختص بإحدهما (١) بل يمكن أن يقال بل الظاهر هو اختصاص ذلك الوقت المشترك بالأولى و ذلك لأن الوقت بالذات مشترك بين الصلاتين من المبدأ الى المنتهى، إلا أن الدليل قد دلّ على أن صلاة الظهر قبل العصر، و صلاة المغرب قبل العشاء، يعني أن صحّه الاتيان بالثانيه في وقتها مشروطه بالاتيان بالأولى شريطه أن يكون الوقت متّسعاً لكلتا الصلاتين، و أما إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات فهو مختصّ بالثانيه و يسقط حينئذ اشتراط صحتها بالأولى.

و على هذا فإذا فرضنا أن الوقت لا يسع للمكلف من المبدأ الى المنتهى إلا بمقدار أربع ركعات فقد يقال أنه ملحق بمقدار أربع ركعات من آخر الوقت فيختصّ

بالتخيير بينهما، كما إذا أفاق المجنون الا دوارى فى الوقت المشترك مقدار بالثانيه، كما انه قد يقال انه ملحق بمقدار اربع ركعات من اول الوقت فيختص بالأولى. و الماتن قدس سره قد رجح التخيير بينهما و عدم الاختصاص بإحدهما، و لكن الظاهر أنه ملحق بمقدار أربع ركعات من بدايه الوقت فيختص بالأولى، و لا وجه لا لحاقه بمقدار أربع ركعات من آخر الوقت ليختص بالثانيه، و ذلك لأن اختصاص الفتره الأخيره من الوقت بمقدار أربع ركعات بالثانيه إنما يكون ثابتا بالنص الخاص، و لولاه لم نقل بذلك، و لا يمكن التعدي عن مورده الى سائر الموارد.

و النص هو قوله عليه السلام فى معتبره أبى بصير: (و إن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره) (١) فإن مورده و إن كان الوقت الاضطرارى و صلاه العشاء إلا أن العرف لا يفهم خصوصيه لهما أصلا و لا يرى بحسب ما هو المرتكز فى أذهانه الفرق بين الوقت الاضطرارى و الاختيارى و لا بين صلاه العشاء و غيرها. و يدل على ذلك أيضا إطلاق قوله عليه السلام فى صحيحه اسماعيل بن همام فى الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر: (أنه يبدأ بالعصر ثم يصل الظهر) (٢) و يؤكد ذلك مجموعه من الروايات الأخرى فى باب الحيض و فى هذا الباب، منها روايه الحلبي و روايه داود بن فرقد، و أما قوله عليه السلام: (إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت فى وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس...) (٣) لا يدل على أنه إذا لم يبق من الوقت إلا بمقدار أربع ركعات اختص بالثانيه فإنه فى مقام بيان اعتبار الترتيب بينهما و إن صحه الصلاه الثانيه مشروطه بالاتيان بالأولى، و لا نظر له الى هذه الحاله أصلا، بل قوله عليه السلام: (ثم أنت فى وقت منها جميعا حتى تغيب الشمس) يدل على عدم اختصاصه بالثانيه و إن الوقت مشترك بينهما الى غروب الشمس، و لازم ذلك تقديم الأولى و الاتيان بها فى ذلك المقدار من الوقت دون الثانيه كما هو مقتضى إطلاق قوله عليه السلام: (إلا أن هذه قبل هذه).

ص: ٢٢

-
- ١- ١) الوسائل ج ٤ باب: ٦٢ من أبواب المواقيت الحديث: ٣.
 - ٢- ٢) الوسائل ج ٤ باب: ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ١٧.
 - ٣- ٣) الوسائل ج ٤ باب: ٤ من أبواب المواقيت الحديث: ٥.

أربع ركعات أو بلغ الصبي في الوقت المشترك ثم جنّ أو مات بعد مضي مقدار أربع ركعات و نحو ذلك.

مسألة ٤: إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدّم الظهر

[١١٨٣] مسألة ٤: إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدّم الظهر (١)، وإذا بقي أربع ركعات أو أقل قدم العصر، وفي السفر إذا بقي ثلاث ركعات قدم الظهر، وإذا بقي ركعتان قدم العصر، وإذا بقي إلى نصف الليل خمس ركعات قدم المغرب، وإذا بقي أربع أو أقل قدم العشاء، وفي السفر إذا بقي أربع ركعات قدم المغرب، وإذا بقي أقل قدم العشاء، ويجب المبادر إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعة أو أزيد، والظاهر أنها حينئذ أداء وإن كان الأحوط عدم نيه الأداء والقضاء.

مسألة ٥: لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه

[١١٨٤] مسألة ٥: لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه، ويجوز العكس، فلو دخل في الصلاة بنيه الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاها لا يجوز له العدول إلى العصر بل يقطع ويشرع في العصر، بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه في التقديم إشكال، ولا يبعد عدم جوازه لاستلزامه تفويت العصر في وقته المختص، ومقتضى معتبره أبي بصير الآنفه الذكر أنه إذا خاف فوتها فليبدأ بها، وبما أن تقديم الظهر عليها يوجب فوتها فلا بدّ من العكس.

و أما حديث: من أدرك... فقد مرّ المناقشه في شموله لمثل المقام، هذا إضافة الى أن الاتيان بصلاه الظهر في ذلك الوقت إتيان بها في وقتها تماما، لا أن مقدار منها في وقتها و مقدار منها خارج وقتها لتكون مشمولاً لحديث من أدرك. فالنتيجه: أن الأظهر في المسأله هو الاتيان بصلاه العصر، ثم الاتيان بصلاه الظهر، وبذلك يظهر حال ما بعده.

يعدل إليها.

مسألة ٦: إذا كان مسافراً و قد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنيه القصر ثم بدا له الإقامة فنوى الإقامة

[١١٨٥] مسألة ٦: إذا كان مسافراً و قد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنيه القصر ثم بدا له الإقامة فنوى الإقامة بطلت صلاته و لا يجوز له العدول إلى العصر فيقطعها و يصلى العصر، و إذا كان في الفرض ناوياً للإقامة فشرع بنيه العصر لوجوب تقديمها حينئذ ثم بدا له فعزم على عدم الإقامة فالظاهر أنه يعدل بها إلى الظهر قصراً (١).

مسألة ٧: يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين في الوقت

[١١٨٦] مسألة ٧: يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين في الوقت (٢) كالظهرين و العشاءين، و يكفي مسماه، و في الاكتفاء به بمجرد فعل النافلة وجه إلا أنه لا يخلو عن إشكال.

مسألة ٨: قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله

[١١٨٧] مسألة ٨: قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله و هو من ذهاب الشفق بل الظاهر فيها عدم صحه العدول، لأن ما دلّ على العدول لا يشمل المقام فإنه مختصّ بما إذا دخل في صلاة العصر غفله أو نسيانا لصلاة الظهر، أو معتقدا الاتيان بها، ثم بان له أو تذكر أنه لم يأت بها و جب عليه العدول إليها و يتمها بتيّه الظهر، و أما إذا نوى الإقامة في مكان فشرع في صلاة العصر عالماً بأنها وظيفته الفعلية باعتبار أنه لم يبق من الوقت إلا بمقدار أربع ركعات ثم بدا له فعدل عن الإقامة، فعندئذ لا يجوز له العدول إلى الظهر، فإن دليل العدول قاصر عن شمول ذلك، و عليه فتكون وظيفته قطع ما بيده و الاتيان بالظهر، ثم بالعصر إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات، و إن لم يبق إلا بمقدار ركعتين قطع و أتى بالعصر.

في الاستحباب إشكال بل منع، حيث يظهر من الروايات أن التفريق لمكان الاتيان بالنافله لا- من جهه أنه في نفسه أمر مستحب، فمن لا يأتي بالنافله فلا يستحب له التفريق.

إلى ثلث الليل و وقتا أجزاء من الطرفين، و ذكروا أن العصر أيضا كذلك، فله وقت فضيله و هو من المثل إلى المثليين و وقتا أجزاء من الطرفين، لكن عرفت نفى البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال.

نعم الأحوط (١) في إدراك الفضيله الصبر إلى المثل.

مسألة ٩: يستحب التعجيل في الصلاة في وقت الفضيله و في وقت الأجزاء

[١١٨٨] مسألة ٩: يستحب التعجيل في الصلاة في وقت الفضيله و في وقت الأجزاء، بل كل ما هو أقرب إلى الأول يكون أفضل إلا إذا كان هناك معارض كانتظار الجماعة أو نحوه.

مسألة ١٠: يستحب الغسل بصلاه الصبح

[١١٨٩] مسألة ١٠: يستحب الغسل بصلاه الصبح أى الإتيان بها قبل الإسفار في حال الظلمه.

مسألة ١١: كل صلاه أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعه فهو أداء

[١١٩٠] مسألة ١١: كل صلاه أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعه فهو أداء (٢) و يجب الإتيان به، فإن من ادرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت، لكن لا يجوز التعمد في التأخير إلى ذلك.

في الاحتياط إشكال بل منع، لما مرّ من أن وقت الفضيله من الزوال إلى قدم في صلاه الظهر، و إلى قدمين في صلاه العصر، ثم دونهما في الفضيله الذراع و الذراعان، ثم المثل و المثان، غاية الأمر أن من أتى بالنافله فالوقت المفضل له القدم و القدمان و هكذا، و من لم يأت بها فالوقت المفضل له يبدأ من الزوال، لما دلّ من الروايات على أفضلية أول الوقت لكل صلاه.

هذا مبنى على عموم حديث (من أدرك.. لسائر الصلوات أيضا و عدم اختصاصه بمورده، و أما بناء على ما قوينا من الاختصاص فهو أداء شرعا في مورده دون سائر الموارد.

مسأله ١: وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، و العصر إلى الذراعين

[١١٩١] مسأله ١: وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، و العصر إلى الذراعين أى سبعى الشاخص و أربعة أسباعه بل إلى آخر وقت أجزاء الفريضة على الأقوى، و إن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر و بعد الذراعين تقديم العصر و الإتيان بالنافلتين بعد الفريضة، فالحدان الأولان للأفضليه، و مع ذلك الأحوط بعد الذراع و الذراعين عدم التعرض لنيه الأداء و القضاء فى النافلتين.

مسأله ٢: المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر و العصر فى غير يوم الجمعة على الزوال

[١١٩٢] مسأله ٢: المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر و العصر فى غير يوم الجمعة على الزوال و اعلم بعدم التمكن من إتيانها بعده، لكن الأقوى جوازه فيهما خصوصا فى الصورة المذكوره (١).

مسأله ٣: نافله يوم الجمعة عشرون ركعه

[١١٩٣] مسأله ٣: نافله يوم الجمعة عشرون ركعه (٢)، و الأولى تفريقها بأن فى القوه إشكال بل منع، و الأظهر هو التخصيص بما إذا لم يتمكّن من الاتيان بهما بعد الزوال لسبب من الأسباب، و ذلك لأن صحيحه محمد بن عذافر فإن كانت مطلقه و مقتضى إطلاقها جواز الاتيان بهما مطلقا قبل الزوال و إن كان متمكّنا من الاتيان بهما بعده. و لكن لا بدّ من تقييده بصحيحه اسماعيل بن جابر الظاهره فى تقييد الجواز بعدم التمكن منه بعده.

تقدّم فى فصل أعداد الفرائض و نوافلها أن تحديدها بذلك غير

يأتي ستا عند انبساط الشمس و ستا عند ارتفاعها و ستا قبل الزوال و ركعتين عنده.

مسألة ٤: وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربيه

[١١٩٤] مسألة ٤: وقت نافله المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربيه (١).

مسألة ٥: وقت نافله العشاء - وهي الوتيره - يمتد بامتداد وقتها

[١١٩٥] مسألة ٥: وقت نافله العشاء - وهي الوتيره - يمتد بامتداد وقتها، و الأولى كونها عقيبتها من غير فصل معتد به، و إذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفه في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيره خاتمتها (٢).

مسألة ٦: وقت نافله الصبح بين الفجر الأول و طلوع الحمرة المشرقيه

[١١٩٦] مسألة ٦: وقت نافله الصبح بين الفجر الأول و طلوع الحمرة المشرقيه، و يجوز دسها في صلاه الليل قبل الفجر (٣) و لو عند النصف بل و لو قبله إذا قدم صلاه الليل عليه، إلا أن الأفضل إعادتها في وقتها (٤).

صحيح.

بل الأظهر امتداد وقتها بامتداد وقت الفريضة لعدم الدليل على التحديد المذكور.

فيه إشكال بل منع، إذ لا دليل عليه، و الدليل على ذلك إنما ورد في الوتر و هو قوله عليه السلام في صحيحه زواره: (و ليكن آخر صلاتك و تر ليلتك) (١)، و أما كونها بدلا عنها فلا يدل على أنها مثلها في هذا الحكم، بل المستفاد من الروايات أن بدليتها عنها إنما شرعت من أجل أن من لم يوفق من الاتيان بصلاه الوتر لأجل حدث الموت أو نحو ذلك فهي بدل عنها.

بل يجوز الاتيان بها قبل الفجر بلا دس على ما نطقت به مجموعه من الروايات.

في أفضلية الاعاده مطلقا إشكال بل منع، و إنما هي ثابتة في صورته خاصه و هي ما إذا قدّم نافله الفجر و نام ثم استيقظ قبل الفجر أو عنده يستحب له

ص: ٢٧

مسألة ٧: إذا صلى نافله الفجر في وقتها أو قبله و نام بعدها يستحب إعادتها

[١١٩٧] مسألة ٧: إذا صلى نافله الفجر في وقتها أو قبله و نام بعدها يستحب إعادتها.

مسألة ٨: وقت نافله الليل ما بين نصفه و الفجر الثاني

[١١٩٨] مسألة ٨: وقت نافله الليل ما بين نصفه و الفجر الثاني، و الأفضل إتيانها في وقت السحر، و هو الثلث الأخير من الليل، و أفضله القريب من الفجر (١).

مسألة ٩: يجوز للمسافر و الشاب الذى يصعب عليه نافله الليل فى وقتها تقديمها على النصف

[١١٩٩] مسألة ٩: يجوز للمسافر و الشاب الذى يصعب عليه نافله الليل فى وقتها تقديمها على النصف، و كذا كل ذى عذر كالشيخ و خائف البرد أو الاحتلام و المريض، و ينبغى لهم نيه التعجيل لا الأداء.

مسألة ١٠: إذا دار الأمر بين تقديم صلاه الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء

[١٢٠٠] مسألة ١٠: إذا دار الأمر بين تقديم صلاه الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء.

مسألة ١١: إذا قدمها ثم انتبه فى وقتها ليس عليه الإعادة

[١٢٠١] مسألة ١١: إذا قدمها ثم انتبه فى وقتها ليس عليه الإعادة.

مسألة ١٢: إذا طلع الفجر و قد صلى من صلاه الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه

[١٢٠٢] مسألة ١٢: إذا طلع الفجر و قد صلى من صلاه الليل أربع ركعات أو أزيد أتمها مخففه، و إن لم يتلبس بها قدم ركعتى الفجر ثم فريضته و قضائها، و لو اشتغل بها أتم ما فى يده ثم أتى بركعتى الفجر و فريضته و قضى البقيه بعد ذلك.

مسألة ١٣: قد مر أن الأفضل فى كل صلاه تعجيلها

[١٢٠٣] مسألة ١٣: قد مر أن الأفضل فى كل صلاه تعجيلها، فنقول:

يستثنى من ذلك موارد:

الأول: الظهر و العصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما، و كذا الفجر إذا لم يقدم نافلتها قبل دخول الوقت.

الإعادة للنص الخاص بها، و لا- يمكن التعدى عن مورده الى سائر الموارد إلا- بقريته باعتبار أن الحكم يكون فيه على خلاف القاعده.

فيه إشكال بل منع و لا دليل عليه.

الثاني: مطلق الحاضره لمن عليه فائته و أراد إتيانها.

الثالث: فى المتيّم مع احتمال زوال العذر أو رجائه (١)، و أما فى غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير و عدم جواز البدار.

الرابع: لمدافعه الأخبثين و نحوهما فيؤخر لدفعهما.

الخامس: إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله.

السادس: لا تنتظر الجماعة (٢) إذا لم يفض إلى الإفراط فى التأخير، و كذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثره المقتدين أو نحو ذلك.

السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاه الليل (٣) إذا صلى منها أربع ركعات.

الثامن: المسافر المستعجل.

التاسع: المريبه للصبي تؤخر الظهرين لتجمعهما مع العشاءين بغسل واحد (٤) لثوبها.

تقدّم عدم جواز البدار فيه واقعا، و أما ظاهرا أو برجا بقاء العذر الى آخر الوقت فلا مانع منه، فالنتيجه إنه لم يثبت أفضليته التأخير فيه، فإن ثبوتها متوقّف على ثبوت جواز البدار واقعا فى هذا الفرض و هو غير ثابت، و أما سائر الأعذار فحالها حال هذا العذر و هو عدم تيسر الماء، فلا فرق بينهما من هذه الناحيه، فإن البدار واقعا غير ثابت و أما ظاهرا أو برجا بقاء العذر فلا مانع منه.

هذا إذا لم يؤدّ الى تفويت وقت الفضيله، و به يظهر حال ما بعده.

فيه إشكال بل منع، إذ لا دليل عليه مع أنه تطوّع فى وقت الفريضة و هو منهى عنه.

فيه: أنه لا- دليل على العفو عن نجاسه ثوبها مشروطا بغسله فى كل يوم مره واحده، فإن غسل الثوب عليها لكل صلاه إن كان حرجيا أو ضرورياً و جب عليها

العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر و المغرب (١) إلى وقت فضيلتهما لتجمع بين الاولى و العصر و بين الثانيه و العشاء بغسل واحد.

الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها و هو بعد ذهاب الشفق، بل الأولى تأخير العصر إلى المثل (٢) و إن كان ابتداء وقت فضيلتها الاقتصار على غسله فى كل يوم بما لا يستلزم الحرج أو الضرر، فعندئذ لا محاله تكون وظيفتها الجمع لكى لا تقع الصلاه فى النجس و عليه فىكون الجمع واجبا لا أنه أفضل، و إن لم يكن حرجيا أو ضرورياً و جب عليها غسله عند كل صلاه، و حينئذ فلا موجب للجمع، بل هو مرجوح باعتبار أنه يوجب تفويت فضيله الوقت بالنسبه الى صلاه الظهرين.

الظاهر أن ثبوت هذه الطريقه لها ليس بملاك أنها الأفضل، بل بملاك التسهيل و التوسعه لها حيث أن لها أن تقوم بعملية الغسل فى وقت الفضيله لكل صلاه و لا تكون هذه العمليه مرجوحه.

فيه: أن الأولويه ممنوعه لما مرّ من أنه لا موضوعيه للقدم و القدمين و الذراع و الذراعين، فإن العبره فى دخول وقت فضيلتهما إنما هى بإتيان نوافلهما و من لم يقم بإتيانها فيبدأ وقت فضيلتهما من حين الزوال، و يظهر ذلك من مجموعه من الروايات:

منها: ما يكون ناطقا بأنه إنما جعل الذراع و الذراعان لمكان النافله.

و منها: ما يكون ناطقا بأنه إذا دخل الوقت فلا يمنعك إلا سبحتك.

و منها: ما يدل على استحباب تخفيف النافله للاتيان بالفريضة بعدها.

و منها: ما يكون ناطقا على نفي موضوعيه القدم و القدمين و الذراع و الذراعين و أن العبره إنما هى بالفراغ من النافله شاء أن يطولها و شاء أن يقصرها.

فالمستفاد من مجموع هذه الروايات بمختلف ألسنتها تعدد مراتب الفضل،

من الزوال.

الثاني عشر: المغرب و العشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر، فإنه يؤخرهما و لو إلى ريع الليل بل و لو إلى ثلثه.

الثالث عشر: من خشى الحرّ يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد (١) بها.

الرابع عشر: صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد.

مسألة ١٤: يستحب التعجيل في قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر

[١٢٠٤] مسألة ١٤: يستحب التعجيل في قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر، و كذا يستحب التعجيل في قضاء النوافل إذا فاتت في أوقاتها الموظفة، و الأفضل قضاء الليله في الليل و النهاريه في النهار.

مسألة ١٥: يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار

[١٢٠٥] مسألة ١٥: يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار (٢) مع رجاء زوالها أو احتمالها في آخر الوقت ما عدا التيمم كما مر هنا و في فالأفضل إتيان نافله الظهر الى قدم، ثم الاتيان بها و إتيان نافله العصر الى قدمين ثم الاتيان بها، و دونهما في الفضل الذراع و الذراعان، و دونهما المثل و المثان. و من هنا لو أتى بالنافله قبل ذلك في أول الوقت فالأفضل الاتيان بالفريضة قبل تلك المقادير، و كذا من لم يأت بها فالأفضل له الاتيان بالفريضة في أول الوقت لهذه الروايات و للروايات الدالّة على فضيله أول الوقت.

في أفضليته التأخير بهذا العنوان إشكال بل منع، نعم إذا فرض أنه لو صلّى في هذا الحال لم تتوفر في العناوين الراجحه كالخضوع او الخشوع أو الاقبال أو نحو ذلك، و أما إذا أخر و صلّى في ذلك الوقت تتوفر فيها تلك العناوين فعندئذ لا يبعد أن يكون الأفضل هو التأخير الى ذلك الحدّ دون الأكثر و إلا لاستلزم تفويت وقت الفضيله و هو مرجوح.

تقدّم حكم ذلك في الأمر الثالث من المسألة (١٣).

ص: ٣١

بإبه، و كذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصله كالطهاره و الستر و غيرهما، و كذا لتعلم أجزاء الصلاه و شرائطها، بل و كذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك و السهو و نحوهما مع غلبه الاتفاق، بل قد يقال مطلقا، لكن لا وجه له، و إذا دخل فى الصلاه سمع عدم تعلمها بطلت إذا كان مترزلا(١) و إن لم يتفق، و أما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاه و قصد امتثال أمر الله فالأقوى الصحه، نعم إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته، لكن له أن يبنى على أحد الوجهين أو الوجه بقصد السؤال بعد الفراغ و الإعادة إذا خالف الواقع، و أيضا يجب التأخير إذا زاحمها واجب آخر مضيق كإزاله النجاسه عن المسجد أو أداء الدين المطالب به مع قدره على أدائه أو حفظ النفس المحترمه أو نحو ذلك، و إذا خالف و اشتغل بالصلاه عصي فى ترك ذلك الواجب لكن صلاته صحيحه على الأقوى و إن كان الأحوط الإعادة.

مسأله ١٦: يجوز الإتيان بالنافله و لو المبتدأه فى وقت الفريضة

[١٢٠٦] مسأله ١٦: يجوز الإتيان بالنافله و لو المبتدأه فى وقت الفريضة ما لم تتضيق، و لمن عليه فائته على الأقوى، و الأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة و قضائها.

فى الحكم بالبطلان مطلقا إشكال بل منع، فإنه إنما يتم فيما إذا كان التزلزل مانعا عن الاحتياط، كما إذا كان الشك فى شرطيه شىء للصلاه أو مانعيته عنها، ففى مثله بما أنه لا يمكن الاحتياط فلا يتمكن من إحراز الصحه، فلا محاله تكون محكومته بالبطلان بمعنى عدم الاكتفاء بها فى مقام الامتثال و عدم إحراز فراغ الذمه بها، و أما إذا كان الشك فى جزئيه شىء لها أو شرطيه آخر أو مانعيه ثالث فلا يكون التزلزل فيه مانعا عن الاحتياط، و معه يحرز الصحه و فراغ الذمه، فلا مناص حينئذ من الحكم بالصحه و لا موجب للبطلان.

مسأله ١٧: إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها في وقت الفريضة و لو على القول بالمانع

[١٢٠٧] مسأله ١٧: إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها في وقت الفريضة و لو على القول بالمانع، هذا إذا أطلق في نذره، و أما إذا قيده بوقت الفريضة فإشكال على القول بالمانع، و إن أمكن القول بالصحة (١) لأن المانع إنما هو وصف النفل و بالنذر يخرج عن هذا الوصف و يرتفع المانع، و لا يرد أن متعلق النذر لا بد أن يكون راجحا و على القول بالمانع لا رجحان فيه فلا ينعقد نذره، و ذلك لأن الصلاة من حيث هي راجحه، و مرجوحيتها مقيده في الصحه إشكال و لا يبعد عدمها إذ على القول بالنهاي عن النافله في وقت الفريضة فيكون المنهَى عنها حصه خاصه منها و هي الحصه الواقعه في وقت الفريضة، و هذه الحصه مبعوضه بعنوان ثانوى و هو عنوان كونها في وقت الفريضة، و الفرض أن النذر قد تعلق بتلك الحصه، فمن أجل ذلك لا يكون صحيحا.

و دعوى: أن المنهَى عنه يكون عنوان التطوع و التنفل القصدى لا ذات الصلاة و لا المركب منها و من العنوان...

خاطئه؛ لأن التطوع و التنفل بما أنه عنوان انتزاعى لها و لا واقع موضوعى له فلا يصلح أن يتعلق النهى به ذاتا، بل لا محاله يكون متعلقا بالمعنون به و هو الحصه لوضوح أن منشأ النهى عنها وقوعها في وقت الفريضة و مزاحمتها لها، و معلوم أن المزاحم لها هو الحصه بوجودها الواقعى فإنها تأخذ من وقتها، فإذا ن لا محاله يكون النهى متعلقا بها و يتطلب ذلك كون النذر المتعلق بها فاسدا، لأن متعلقه حينئذ يكون مرجوحا.

فالنتيجه: أن ذات الصلاة من حيث هي و إن كانت راجحه إلا أنها ليست متعلقه للنذر، و ما هو متعلق النذر و هو حصه خاصه منها و هي الحصه الواقعه في وقت الفريضة ليس براجح، فإذا ن لا وجه للصحه.

بقيد يرتفع بنفس النذر، ولا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله (١) ومع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تحققه في المقام.

مسألة ١٨: النافله تنقسم إلى مرتبه و غيرها

[١٢٠٨] مسألة ١٨: النافله تنقسم إلى مرتبه و غيرها:

و الأولى: هي النوافل اليوميه التي مّر بيان أوقاتها.

و الثانيه: إما ذات السبب كصلاه الزياره و الاستخاره و الصلوات المستحبه في الأيام و الليالي المخصوصه، و إما غير ذات السبب و تسمى بالمبتدئه، لا اشكال في عدم كراهه المرتبه في أوقاتها و إن كان بعد صلاه العصر أو الصبح، و كذا لا إشكال في عدم كراهه قضائها في وقت من الأوقات، و كذا في الصلوات ذوات الأسباب، و أما النوافل المبتدئه التي لم يرد فيها نص بالخصوص و إنما يستحب الإتيان بها لأن الصلاه خير موضوع و قربان كل تقى و معراج المؤمن فذكر جماعه أنه يكره الشروع فيها في خمسه أوقات:

أحدها: بعد صلاه الصبح حتى تطلع الشمس.

الثاني: بعد صلاه العصر حتى تغرب الشمس.

الثالث: عند طلوع الشمس حتى تنبسط.

الرابع: عند قيام الشمس حتى تزول.

الخامس: عند غروب الشمس أى قبيل الغروب، و أما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات و هو فيها فلا يكره إتمامها، و عندي في ثبوت الكراهه (٢) في المذكورات.

فيه: أنه لا شبهه في اعتباره قبل النذر إلا فيما قام دليل على صحته كما في الصوم في السفر و الاحرام قبل الميقات.

الأظهر عدم ثبوتها، فإن الروايات الداله على الكراهه قاصره، فلا

مسأله ١: لا يجوز الصلاه قبل دخول الوقت

[١٢٠٩] مسأله ١: لا- يجوز الصلاه قبل دخول الوقت، فلو صلى بطلت و إن كان جزء منها قبل الوقت، و يجب العلم بدخوله حين الشروع فيها، و لا يكفى الظن لغير ذوى الأعذار، نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى، و كذا على أذان العارف العدل (١)، و أما كفايه شهادة العدل الواحد فمحل إشكال (٢)، و إذا صلى مع عدم اليقين بدخوله و لا شهادة العدلين أو أذان العدل بطلت إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها فى الوقت مع فرض حصول قصد القربه منه.

يمكن الاستدلال بها عليها، و أما الروايات الدالّه على رجحان الاتيان بها مطلقا فهى تامّه و لا بأس بها.

فى التقييد بالعدل إشكال بل منع، لأنه إن كان باعتبار أن الأذان يستلزم الاخبار بدخول الوقت و حجّيه الاخبار منوطه بعداله المخبر، فهو لا ينسجم مع ما أفاده قدس سرّه بعد ذلك من الاشكال فى حجّيه شهادة العدل الواحد، و إن كان باعتبار أن المستفاد من الروايات أن العداله معتبره فى الاعتماد على أذان المؤذّن العارف، ففيه: أن المستفاد منها اعتبار الوثاقه فيه دون العداله.

الأظهر الكفايه، بل كفايه شهادة مطلق الثقه و إن لم يكن عدلا.

مسألة ٢: إذا كان غافلا عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحت

[١٢١٠] مسألة ٢: إذا كان غافلا عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحت، كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت، وكذا لو لم يتبين الحال (١)، وأما لو تبين دخول الوقت في أثنائها ففي الصحه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالإعادة (٢).

مسألة ٣: إذا تبين دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعبر كشهادة العدلين و أذان العدل العارف

[١٢١١] مسألة ٣: إذا تبين دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعبر كشهادة العدلين و أذان العدل العارف (٣) فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت و وجب الإعادة، وإن تبين دخول الوقت في أثنائها و لو قبل السلام صحت (٤)، وأما إذا عمل بالظن الغير المعبر فلا تصح و إن دخل فالحكم بالبطلان فيه يكون بمعنى عدم الاكتفاء به في ظرف الامتثال عقلا لا بمعنى عدم مطابقته للواقع، لفرض أن المكلف جاهل به كما هو المراد من البطلان في المسألة السابقة.

بل الظاهر وجوب الاعاده لأن الوقت معتبر في تمام أجزاء الصلاة، فلو كان جزء منها فاقدا له بطل و به تبطل سائر الأجزاء أيضا لمكان ارتباطه الأجزاء بعضها مع بعضها الآخر ثبوتا و سقوطا، هذا إضافة الى أنه مقتضى حديث (لا تعاد) أيضا.

تقدم أنه لا وجه للتقييد بالعدل.

في الصحه إشكال بل منع لما تقدم آنفا من أن الوقت معتبر في جميع أجزاء الصلاة من المبدأ الى المنتهى، فلو وقع جزء منها خارج الوقت بطلت الصلاة، و لا أثر للقطع بدخول الوقت لا وجدانا و لا تعبدا.

أما على الأول: فلا أمر في مورده لا واقعا و لا ظاهرا لأنه جهل مركب.

و على الثاني: فالأمر الظاهري و إن كان موجودا فيه إلا أن امتثاله لا يجزئ عن امتثال الواقع.

الوقت في أثنائها، وكذا إذا كان غافلاً- على الأحوط كما مر(١)، ولا- فرق في الصحه في الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت في الأثناء بعد الفراغ أو في الأثناء، لكن بشرط أن يكون الوقت داخل حين التبين، وأما إذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً.

مسألة ٤: إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار أو لمانع في نفسه

[١٢١٢] مسألة ٤: إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار أو لمانع في نفسه، من عمى أو حبس أو نحو ذلك هذا مضافاً إلى أنه لا- يبعد شمول حديث (لا- تعاد) للمقام أيضاً، فإن مفاده أن الإخلال بأجزاء الصلاة أو شرائطها نسياناً أو جهلاً واعتقاداً بها لا يوجب الإعادة إلا إذا كان في أحد الخمسة، منها الوقت.

و لا فرق في الإخلال به بين وقوع تمام الصلاة في خارج الوقت، أو وقوع بعضها فإنه إذا لم يأت بها بتمام أجزائها في الوقت فقد أخلّ به وإن أتى ببعضها فيه، فإنه لا أثر له باعتبار أن اشتراط كل جزء بالوقت في ضمن اشتراط الكلّ به، و واضح أن الإخلال به يتحقق فيما إذا لم يأت بالكلّ فيه، فإذا ن تكون الصحه بحاجة إلى دليل خاصّ.

نعم لو تمت روايه اسماعيل بن رباح فكانت دليلاً- على الصحه هنا في كلا- الفرضين و تكون مخصّيه لإطلاق حديث (لا تعاد) في المقام، ولكنها غير تامه من جهه السند، وبذلك يظهر أن ما ذكره الماتن قدس سرّه من التفصيل في ذيل المسأله بين ما إذا كان الوقت داخل حينما علم بالحال سواء أ كان ذلك الحين بعد الفراغ أم كان في الأثناء، وما إذا لم يكن الوقت داخل في هذا الحين، ولكنه يعلم بأنه سيدخل و قبل إتمام الصلاة مبنى على تماميه روايه اسماعيل باعتبار أنها تعمّ الفرض الأول بكلا شقيّه، ولا تعمّ الفرض الثاني.

قد مرّ أن الأقوى وجوب الإعادة.

فلا يبعد كفايه الظن، لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين (١) بل لا يترك هذا الاحتياط.

مسألة ٥: إذا اعتقد دخول الوقت فشرع و في أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك

[١٢١٣] مسألة ٥: إذا اعتقد دخول الوقت فشرع و في أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة إلا إذا كان حين الشك عالما بدخول الوقت، إذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسألة المتقدمه (٢) من بل هو الأظهر، فإن الروايات التي استدلت بها على حجيه الظن بالوقت لذوى الأعذار بأجمعها قاصره عن إثبات ذلك، لأن عمدتها روايتان:

إحداهما: قوله عليه السلام في موثقه سماعه بن مهران: (اجتهد رأيك و تعمد القبلة جهداك) (١) فإنه لو لم يكن ظاهرا في الاجتهاد في تعيين القبلة خاصه فلا- أقل من الاجمال و لا- ظهور له في الاجتهاد في تعيين الوقت أو الأعم منه و من القبلة، و لا يكون في السؤال قرينه على ذلك لو لم يكن فيه قرينه على العكس. و يؤكّد ذلك أن تعيين الوقت إذا كان هناك مانع عن رؤيه الشمس كالغيم أو الغبار أو نحو ذلك لا يحتاج الى الاجتهاد و أعمال الرأى و النظر حيث أنه لا موضوع للاجتهاد فيه حينئذ، فإنه إذا كان هناك غيم أو غبار مانع عن الشمس و يسبب ذلك شكّ المكلف في زوالها و دخول الوقت، فلا معنى للأمر بتعيين الوقت بالاجتهاد و التحزّي و أعمال الرأى و النظر، لأنه ليس أمرا اجتهاديا و نظريا، بل هو أمر حسّي فإذا كان هناك مانع و جب التأخير الى أن يحصل اليقين أو الاطمئنان بدخول الوقت.

و الأخرى: قوله عليه السلام في صحيحه زراره: (ليس عليه قضاء...) (٢) فإن مورده ما إذا ظنّ الرجل أن الشمس قد غابت فافطر، ثم أبصر الشمس بعد ذلك، و التعدّي عنه الى الصلاة بحاجه الى دليل باعتبار أن الحكم يكون على خلاف القاعده.

تقدّم أنه لا يمكن الحكم بصحّه الصلاة في تلك المسأله، و عليه فلا يجدى دخول المقام فيها. و قد يقال بأنه لا مانع من التمسك بقاعده الفراغ في

ص: ٣٨

١- (١) الوسائل ج ٤ باب ٦: من أبواب القبلة الحديث: ٢.

٢- (٢) الوسائل ج ١٠ باب ٥١: من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك الحديث: ٢.

الصحة مع دخول الوقت في الأثناء.

مسألة ٦: إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا

[١٢١٤] مسألة ٦: إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا فإن كان حين شكه عالما بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحة، وإلا وجبت الإعادة بعد الإحراز.

مسألة ٧: إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا

[١٢١٥] مسألة ٧: إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت الإعادة، وإن علم أنه كان ملتفتا و مراعيًا له و مع ذلك شك في أنه كان داخلا أم لا بنى على الصحة، وكذا إن كان شاكا في أنه كان ملتفتا أم لا، هذا كله إذا كان حين الشك عالما بالدخول، وإلا لا يحكم بالصحة مطلقا ولا تجرى قاعده الفراغ، لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاة فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة.

مسألة ٨: يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب

[١٢١٦] مسألة ٨: يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب، فلو عكس عمدا بطل، وكذا لو كان جاهلا بالحكم (١)، المقام لإثبات صحه الصلاة باعتبار أن التكليف بها محرز للعلم بدخول الوقت، و الشك إنما هو في صحه من جهه الشك في دخول الوقت من حين الشروع فيها.

و لكن الأمر ليس كذلك؛ فإن جريان قاعده الفراغ مشروط بما إذا احتمل المكلف أنه كان أذكر حين العمل من حين الشك، و هذا الاحتمال مفقود في المقام. نعم إذا احتمل أنه كان ملتفتا و مراعيًا له حين الدخول فيها جرت القاعده.

في الحكم بالبطلان في هذه الصوره إشكال بل منع، و الأظهر عدم البطلان حتى فيما إذا كان جاهلا مقصيرا، لما استظهرناه من شمول عموم حديث (لا تعاد) حتى الجاهل المقصّر.

و أما لو شرع فى الثانىه قبل الأولى غافلا أو معتقدا لإتيانها عدل بعد التذكر إن كان محل العدول باقيا و إن كان فى الوقت المختص بالأولى على الأقوى كما مرّ لكن الأحوط الإعادته فى هذه الصورة، و إن تذكر بعد الفراغ صح و بنى على أنها الأولى فى متساوى العدد كالظهيرين تماما أو قصرا و إن كان فى الوقت المختص على الأقوى، و قد مر أن الأحوط أن يأتى بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما فى الذمه، و أما فى غير المتساوى كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب و تذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة و يأتى بالأولى و إن وقع العشاء فى الوقت المختص بالمغرب لكن الأحوط فى هذه الصورة الإعادته.

مسألة ٩: إذا ترك المغرب و دخل فى العشاء غفله أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها فتذكر فى الأثناء عدل

[١٢١٧] مسألة ٩: إذا ترك المغرب و دخل فى العشاء غفله أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها فتذكر فى الأثناء عدل، إلا إذا دخل فى ركوع الركعة الرابعه فإن الأحوط حينئذ إتمامها عشاء ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب (١).

هذا ينافى ما ذكره قدس سرّه فى المسألة (٣) من فصل أوقات الفرائض و نوافلها، حيث حكم هناك بالبطلان و وجوب الإعادته، و أما هنا فاحتاط هذا، و الصحيح ما ذكره قدس سرّه هناك من البطلان و وجوب الإعادته و ذلك لعدم الدليل على إتمام صلاه العشاء صحيحا. أما حديث (لا تعاد) فهو لا يدلّ على ذلك، فإنه لا يشمل العالم العامد، و الفرض أنه حينما دخل فى ركوع الركعة الرابعه للعشاء تذكر بعدم الإتيان بصلاه المغرب، و حينئذ إتمامها عشاء يتوقف على عدم اعتبار الترتيب بين الأجزاء الباقية من صلاه العشاء و بين صلاه المغرب بعد العلم بالحال و هو بحاجة الى دليل و لا دليل عليه. أما الحديث فقد مرّ أنه لا يعمّ العالم بالحال.

و الدليل الآخر غير موجود، و قياس ذلك بما إذا تذكر بعد الفراغ من صلاه

مسأله ١٠: يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضا من اللاحقه إلى السابقه

[١٢١٨] مسأله ١٠: يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضا من اللاحقه إلى السابقه (١) بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوما، و أما إذا كان احتياطيا العشاء قياس مع الفارق، فإن الحكم بالصحة هناك إنما هو على أساس أن الترتيب بينهما شرط ذكرى، فلا يكون شرطا في حال النسيان و الغفله، فمن أجل ذلك يحكم بصحتها.

و أما هنا فالمفروض أنه تذكّر في الركعه الرابعه، فإذن ما هو المسقط لاعتبار الترتيب بينها و بين صلاه المغرب في هذا الحال؟!.

في الجواز إشكال بل منع، و ذلك لأن نصوص الباب مختصه بالعدول من الحاضر الى الحاضر و منها الى الفائتة، و لا تعم العدول من الفائتة الى الفائتة.

و التعدي بحاجه الى قرينه باعتبار أن الحكم يكون على خلاف القاعده، و لا قرينه ما عدا دعوى الاجماع و عدم الخلاف في المسأله، و هو لا يصلح أن تكون قرينه.

و قد يقال: أن جواز العدول من الفائتة الى الفائتة يكون مقتضى القاعده الثانويه، فإن المكلف إذا شرع في فائتة العصر و تذكّر في أثنائها أن صلاه الظهر أيضا قد فاتته لم يجز له إتمامها عصرًا لمكان اعتبار الترتيب بينهما، و ليس له رفع اليد عنها و الاعاده لأنه ينافى حديث لا تعاد، فإذن لا مناص من العدول الى الظهر.

و لكن ذلك لا يتم، فإنه مبني على شمول حديث لا- تعاد للمقام و هو غير شامل له، فإن الترتيب معتبر بين الصلاتين في حال الذكر، و على هذا فإذا تذكّر المصلّي أثناء صلاه العشاء أنه لم يأت بصلاه المغرب لم يمكن التمسك بحديث لا تعاد لإثبات عدم وجوب إعادته ما أتى به من صلاه العشاء. كما إذا فرضنا أنه أتى بركعتين منها ثم تذكّر، و ذلك لأن الركعتين المذكورتين إن كانتا ملحوظتين بشرط لا و على نحو الاستقلال فهما ليستا بصلاه حتى يعمهما الحديث حيث إن موضوعه الصلاه. و إن كانتا ملحوظتين في ضمن صلاه العشاء بلحاظ أنهما من أجزائها كان

فلا- يكفى العدول فى البراءة من السابقه و إن كانت احتياطيه أيضا(١)، شموله لهما فى ضمن شموله لها لا مستقلا، فإن أتى المكلف بها قبل صلاه المغرب نسيانا أو جهلا بالحال، ثم تذكر أو علم بالحال دلّ الحديث على صحّتها و إلغاء الترتيب بينهما، و أما إذا تذكر أو علم بالحال فى أثائها فلا يدلّ على صحّة الأجزاء السابقه و إلغاء الترتيب بينها و بين الصلاه اللاحقه لأنها ليست بصلاه على الفرض حتى تكون مشموله له، و لا- تتّصف بالصحّة فعلا- إلا مشروطه بإلحاق الأجزاء الباقية بها. و المفروض أنه لا يدلّ على إلغاء الترتيب بينها و بين الصلاه اللاحقه لأنه لا يعمّ العالم و المتذكر بالحال كما مرّ.

و دعوى أن حديث لا تعاد يدلّ على صحّة الأجزاء السابقه، و دليل العدول يدلّ على صحّة الأجزاء اللاحقه بها، و بضمّ إحداهما الى الأخرى تتمّ صحّة الصلاه.

مدفوعه بأن شمول حديث لا- تعاد للأجزاء السابقه يتوقّف على إثبات صحّة الأجزاء الباقية، إما بنفس هذا الحديث أو بدليل آخر، و هو دليل العدول، أما الحديث فقد مرّ أنه لا يشمل العالم و المتذكر بالحال، و أما دليل العدول فقد عرفت أنه قاصر عن شمول المقام.

فى الحكم بعدم الكفايه مطلقا إشكال بل منع، فإن منشأ الاحتياط إذا كان واحدا- كالعلم الإجمالى بوجوب القصر أو التمام- فى كلّ واحد من السابقه و اللاحقه، فعندئذ إذا دخل فى العصر قصرا ثم تذكر بأنه لم يأت بالظهر كذلك، و جب العدول إليه، فإن الواجب إن كان فى الواقع هو القصر كان العدول فى محلّه، و إن كان التمام فلا موضوع له، و لو لم يعدل و أتمّ العصر قصرا علم بفساده إما من جهه الاخلال بالترتيب، أو من جهه أن الواجب هو التمام. نعم إذا كان منشأ الاحتياط فى إحداهما غير منشأ الاحتياط فى الأخرى، أو كانت الثانيه احتياطيه

لا احتمال اشتغال الذمه واقعا بالسابقه دون اللاحقه فلم يتحقق العدول من صلاه إلى أخرى، وكذا الكلام في العدول من حاضره إلى سابقتها، فإن اللازم أن لا يكون الإتيان باللاحقه من باب الاحتياط، وإلا لم يحصل اليقين بالبراءه من السابقه بالعدول لما مرّ.

مسأله ١١: لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه في الحواضر و لا في الفوائت

[١٢١٩] مسأله ١١: لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه في الحواضر و لا في الفوائت، و لا يجوز من الفائتة إلى الحاضره، و كذا من النافله إلى الفريضة، و لا من الفريضة إلى النافله إلا في مسأله إدراك الجماعة، و كذا من فريضة إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب، و يجوز من الحاضره إلى الفائتة بل يستحب في سعه وقت الحاضره.

مسأله ١٢: إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها

[١٢٢٠] مسأله ١٢: إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ثم تبين أنه كان آتيا بها فالظاهر جواز العدول منها إلى العصر ثانيا، لكن لا يخلو عن إشكال، فالأحوط بعد الإتمام الإعاده أيضا (١).

دون الأولى، فلا مجال حينئذ للعدول من الثانيه إلى الأولى، لا احتمال أن يكون العدول من غير الواجب إلى الواجب، و لا أثر له، و لا يوجب غير الواجب فراغ الذمه عن الواجب.

بل الأظهر ذلك فيما إذا أتى المصلّي بجزء ركني كالركوع بتيه الظهر بعد العدول، ثم تذكر أنه أتى بها، فحينئذ لو كان هناك دليل على أن ما أتى به بتيه الظهر ينقلب عصرا فهو، و لكن قد مرّ أنه لا دليل عليه. فعندئذ إن اقتصر عليه كانت صلاه العصر فاقده للركن، و إن لم يقتصر عليه فهو زياده فيها.

و أما إذا لم يأت بشيء، أو أتى بجزء غير ركني، فالأظهر الصحه، لأن زياده الجزء غير الركني إذا لم تكن عمدية لا أثر لها.

مسأله ١٣: المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة

السابقه بالنسبه إلى ما مضى منها]

[١٢٢١] مسأله ١٣: المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة السابقه بالنسبه إلى ما مضى منها و ما سيأتي.

مسأله ١٤: إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة

[١٢٢٢] مسأله ١٤: إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر و الحضر و التيمم و الوضوء و المرض و الصحه و نحو ذلك ثم حصل أحد الأعذار المانع من التكليف بالصلاه كالجنون و الحيض و الإغماء و جب عليه القضاء، و إلا لم يجب، و إن علم بحدوث العذر قبله و كان له هذا المقدار و جبت المبادره إلى الصلاة، و على ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصله في أول الوقت يكفي مضى مقدار أربع ركعات للظهر و ثمانيه للظهرين، و في السفر يكفي مضى مقدار ركعتين للظهر و أربعة للظهرين، و هكذا بالنسبه إلى المغرب و العشاء، و إن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصله لا بد من مضى مقدار الصلاة و تحصيل تلك المقدمات، و ذهب بعضهم إلى كفايه مضى مقدار الطهاره و الصلاة في الوجوب و إن لم يكن سائر المقدمات حاصله، و الأقوى الأول و إن كان هذا القول أحوط (١).

بل هو الأظهر؛ و ذلك لأن المقدمه إن كانت الطهاره الحديثيه فهي ركن للصلاه و مقومه لها، و بدونها فلا صلاه، و على هذا فان كان الوقت متسعا للطهاره و الصلاه معا و مع ذلك لم يتم المكلف بتحصيل الطهاره و الاتيان بالصلاه معها فقد فاتت و وجب عليه القضاء، و لا فرق في ذلك بين الحائض و غيرها من ذوى الأعذار.

و إن كانت غيرها كطهاره البدن و اللباس و نحوهما لم يعتبر في وجوب القضاء أن يكون الوقت متسعا لها أيضا، فلو كان متسعا للصلاه مع الطهاره الحديثيه

مسألة ١٥: إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت

[١٢٢٣] مسألة ١٥: إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فإن وسع الصلاتين وجبتا، وإن وسع لصلاه واحده اتى بها، وإن لم يبق إلا- مقدار ركعه وجبت الثانيه فقط، وإن زاد على الثانيه بمقدار ركعه وجبتا معا(١)، كما إذا بقي إلى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات، وفي السفر مقدار ثلاث ركعات، أو إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر و أربع ركعات في السفر، و انتهى الركعه تمام الذكر الواجب من السجده الثانيه، وإذا كان ذات الوقت واحده كما في الفجر يكفي بقاء مقدار ركعه.

مسألة ١٦: إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانيا

[١٢٢٤] مسألة ١٦: إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانيا كما في الإغماء و الجنون الأدوارى فهل يجب الإتيان بالأولى أو الثانيه أو يتخير وجوه(٢).

مسألة ١٧: إذا بلغ الصبى في أثناء الوقت وجب عليه الصلاه إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد

[١٢٢٥] مسألة ١٧: إذا بلغ الصبى في أثناء الوقت وجب عليه الصلاه إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد(٣)، ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالأقوى كفايتها و عدم وجوب إعادتها و إن كان أحوط، وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاه.

مسألة ١٨: يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاه خارج الوقت

[١٢٢٦] مسألة ١٨: يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاه خارج الوقت، فلو أتى فحسب كفى في وجوب القضاء لصدق الفوت حينئذ.

تقدّم حكم ذلك في المسألة(٤) من فصل أوقات اليوميه و نوافلها.

تقدّم في المسألة(٣) من هذا الفصل أن الوجه الأول هو المتعين.

على الأحوط في غير صلاه الغداه، و بذلك يظهر حال ما بعده.

بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحه صلاته، بل تبطل على الأقوى.

مسأله ١٩: إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان

[١٢٢٧] مسأله ١٩: إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان، نعم فى المقدار الذى لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات.

مسأله ٢٠: إذا شك فى أثناء العصر فى أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الإتيان

[١٢٢٨] مسأله ٢٠: إذا شك فى أثناء العصر فى أنه أتى بالظهر أم لا- بنى على عدم الإتيان و عدل إليها إن كان فى الوقت المشترك و لا تجرى قاعده التجاوز، نعم لو كان فى الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت.

فصل فى القبلة و هى المكان الذى وقع فيه البيت-شرفه الله تعالى-من تخوم الأرض إلى عنان السماء(١)للناس كافة القريب و البعيد،لا خصوص البنيه،و لا يدخل فيه شىء من حجر إسماعيل و إن وجب إدخاله فى الطواف.

و يجب استقبال عينها لا- المسجد أو الحرم و لو للبعيد،و لا- يعتبر اتصال الخط من موقف كل مصل بها بل المحاذاه العرفيه كافيه(٢)،غايه فيه إشكال بل منع،و إن كان هو المشهور و المعروف،بل ادعى عليه الاجماع من المسلمين،و لكن لا يمكن إثباته به لأنه لا يتعدى عن إجماع منقول، نعم إن الكعبه قبله ليست كبنائه،بل كموضع بامتداده عموديا الى الأعلى و الى الأسفل،فمن صلى فى الطائره كفاه أن يستقبل سماء الكعبه.

ثم إن العبره فى استقبال القبلة إنما هى باختيار أقصر خطّ من الخطوط المنحنيه بين المصلّى و بينها نظرا الى كرويه الأرض،فإذا كان المصلّى فى مكان بعيد عن الكعبه،كما إذا كان فى طرف شمالها فحينئذ إن كان الخطّ المنحنى بينه و بين القبلة الى جهه الجنب أقصر منه الى جهه الشمال،فإن وقف الى جهه الجنوب كان مستقبلا لها،و إن وقف الى جهه الشمال لم يكن مستقبلا لها.

الظاهر إن مراد الماتن قدس سرّه من الخطّ هو الخطّ المستقيم بالمقياس الهندسى،فإن اتّصال ذلك الخطّ من موقف المصلّى الى الكعبه غير معتبر.

و طريقه ذلك هي أن المصلّى لو مدّ خطّين مستقيمين متقاطعين أحدهما بين يمينه و شماله و الآخر يقطع ذلك الخطّ على نحو يشكّل زاويتين قائمتين، فامتداد الخطّ الثاني من أمام المصلّى و اتّصاله بالكعبه غير معتبر فى استقبالها، و يسمّى هذا بالاستقبال بالخطّ المستقيم أو الاستقبال الهندسى، و لا فرق فى ذلك بين القريب و البعيد.

و فى مقابل ذلك الاستقبال العرفى الحقيقى لا- المسامحى، و بما أنه استقبال لعين الكعبه فما دام المصلّى متمكّنا منه كانت وظيفته ذلك و لا يجرى غيره.

و كيفيه هذا الاستقبال لدى كلّ انسان عرفى بحكم فهمه الفطرى الأولى و هي: أن المصلّى إذا كان واقفا أمام الكعبه كان مواجهها و مستقبلا نقطه معينه منها، و كلّما ابتعد عنها متقهقرا الى الخلف توسّعت نقطه الاستقبال من كل من جانبي المصلّى بنسبه معينه لا- تقل عن خمس المسافه بين المصلّى و نقطه الاستقبال. و على هذا فإذا فرض أن المصلّى كان يستقبل الكعبه على بعد خمسمائه كيلومتر كان يتطلّب ذلك توسّع منطقه الاستقبال من كل من جانبيه بنسبه خمس المسافه تقريبا، فيكون مجموع منطقه الاستقبال الـ حينئذ مائتى كيلومتر، و تكون نسبته الى محيط دائره هذه المسافه بنسبه السبع تقريبا بملاك أن نسبه قطر الدائره الى محيطها نسبه الثلث تقريبا، و بما أن مسافه القطر هنا قد فرضت خمسمائه كيلومتر فبطبيعته الحال تكون مسافه المحيط ألف و خمسمائه كيلومتر تقريبا، فإذا كانت الكعبه الشريفه واقعه فى ضمن هذه المنطقه و المسافه و هي مائتا كيلومتر كان المصلّى مواجهها لها و مستقبلا إيّاها عينا.

ثم إن الظاهر أن هذا هو مراد الماتن قدّس سرّه من المحاذاه العرفيه فى مقابل المحاذاه بخطّ هندسى، و نتيجته ذلك عملا هي أن السهم المؤشّر فى البوصله إذا

الأمر أن المحاذاه تتسع مع البعد، وكلما ازداد بعدا ازدادت سعه المحاذاه كما يعلم ذلك بملاحظه الأجرام البعيده كالأنجم و نحوها، فلا يقدح زياده عرض الصف المستطيل عن الكعبه في صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبه إلى الأجرام البعيده، والقول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبه وجهتها راجع في الحقيقه إلى ما ذكرنا، وإن كان مرادهم الجهه العرفيه الماحيه فلا وجه له.

و يعتبر العلم بالمحاذاه مع الإمكان، و مع عدمه يرجع إلى العلامات و الأمارات المفيده للظن، و في كفايه شهاده العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال (١)، و مع عدمه لا- باس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها، و إلا- فالأ- حوط تكرار الصلاه (٢)، و مع عدم إمكان تحصيل الظن وضعه المصلّى على موضع سجوده لأمكنه أن ينحرف عنه يمينا أو يسارا بقدر خمس المسافه بين موضع قدميه و موضع سجوده، و المسافه بينهما عاده خمسه أشبار، فإذاً يمكنه أن ينحرف عن السهم المؤشّر بقدر شبر إلى طرف اليمين أو اليسار.

الظاهر أنه لا إشكال في الكفايه، لأن حجيتها لا تكون مقيدته بصوره عدم التمكن من تحصيل العلم إذا كانت حسيه، و إلاً فحالها حال سائر الأمارات الظنيه، فلا تكفى مع إمكان تحصيل العلم.

هذا إذا لم تكن البيئه مستنده إلى الحسّ، و إلاً فلا شبهه في تقديمها على اجتهاده الشخصى، بل معها لا مجال له، لما مرّ من أنها حجه حتى في حال التمكن من تحصيل العلم. و أما إذا كانت مستنده إلى الحدس و الاجتهاد فتدخل في الأمارات الظنيه. و على هذا فإن كان الظنّ الحاصل منها مخالفا للظنّ الحاصل من اجتهاده الشخصى و تحرّيه، و حينئذ فإن كانا على مستوى واحد فالأحوط

يصلى إلى أربع جهات (١) إن وسع الوقت، وإلا فیتخیر بنیها.

مسأله ١: الأمارات المحصله للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم

[١٢٢٩] مسأله ١: الأمارات المحصله للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم كما هو الغالب بالنسبه إلى البعيد كثيره:

منها الجدى الذى هو المنصوص فى الجملة بجعله فى أواسط العراق وجوبا التكرار، بأن يأتى بالصلاه مره على طبق اجتهاده، و أخرى على طبق البيئه، و إن كان أحدهما أقوى و أجدر من الآخر تعين العمل به بمقتضى قوله عليه السلام فى صحيحه زاراه: (يجزئ التحزى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبله..) (١) فإنه يدل على أن المجزئ هو الأجرى و الأجرى بملا ك ظهور كلمه (التحزى) فى طلب ذلك.

و من هنا يظهر حال ما إذا أخبره ثقه بوجهه القبله، فإنه إذا لم يكن حسيا فهو داخل فى الأمارات الظنيه، فإن كان مخالفا لاجتهاده الشخصى و عندئذ فإن كانا على مستوى واحد تعين العمل بالاحتياط، و إن كان أحدهما أقوى و أجرى من الآخر تعين العمل به.

بل يكفى الى آيه جهه يشاؤها، و ذلك لنص قوله عليه السلام فى صحيحه زاراه: (يجزئ المتحزى أبدا أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبله). (٢) ثم إن هذا التخيير هل هو منوط بأن تكون كل الجهات على مستوى واحد و بنسبه متساويه بحساب الاحتمالات، أو أنه ثابت ما لم يبلغ قوه الاحتمال فى بعضها الى مرتبه الظن، فيه وجهان: و مقتضى إطلاق هذه الصحيحه هو الوجه الثانى، و لكن مقتضى قوله عليه السلام فى صحيحه زاراه الثانیه: (يجزئ التحزى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبله) هو الوجه الأول، فإنه يدل على أن المجزئ هو طلب الأجرى و الأجرى، فإذا كان احتمال القبله فى بعض الجهات أقل خفاء من احتمالها فى بعضها الآخر، فعليه ترك ما هو أكثر غموضا و الأخذ بما هو أقل خفاء، لأنه الأجرى بالأخذ.

ص: ٥٠

١-١) الوسائل ج ٤ باب: ٦ من أبواب القبله الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل ج ٤ باب: ٨ من أبواب القبله الحديث: ٢.

كالكوفه و النجف و بغداد و نحوها خلف المنكب الأيمن، و الأحوط أن يكون ذلك في غايه ارتفاعه أو انخفاضه، و المنكب ما بين الكتف و العنق، و الأولى وضعه خلف الأذن، و في البصره و غيرها من البلاد الشرقيه في الأذن اليمنى، و في الموصل و نحوها من البلاد الغربيه بين الكتفين، و في الشام خلف الكتف الأيسر، و في عدن بين العينين، و في صنعاء على الأذن اليمنى، و في الحبشه و النوبه صفحه الخد الأيسر.

و منها سهيل، و هو عكس الجدى.

و منها الشمس لأهل العراق إذا زالت عن الأنف إلى الحاجب الأيمن عند مواجهتهم نقطه الجنوب.

و منها جعل المشرق على اليمين و المغرب على الشمال لأهل العراق (١) أيضا في مواضع يوضع الجدى بين الكتفين كالموصل.

و منها الثريا و العيوق لأهل المغرب، يضعون الأول عند طلوعه على الأيمن و الثانى على الأيسر.

و منها محراب صلى فيه معصوم فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن و لا تياسر كان مفيدا للعلم، و إلا فيفيد الظن.

و منها قبر المعصوم، فإذا علم عدم تغيره و أن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم، و إلا فيفيد الظن.

و منها قبله بلد المسلمين في صلاتهم و قبورهم و محاريبهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط، إلى غير ذلك كقواعد الهيئه و قول أهل خبرتها.

مسألة ٢: عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبله يجب الاجتهاد

[١٢٣٠] مسألة ٢: عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبله يجب الاجتهاد في هذا من سهو القلم، فإن الأمر بالنسبه الى أهل العراق على العكس.

تحصيل الظن، ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوي، كما لا يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى، ولا فرق بين أسباب حصول الظن فالمدار على الأقوى فالأقوى سواء حصل من الأمارات المذكوره أو من غيرها و لو من قول فاسق بل و لو كافر، فلو أخبر عدل و لم يحصل الظن بقوله و أخبر فاسق أو كافر بخلافه و حصل منه الظن من جهه كونه من أهل الخبره يعمل به.

مسألة ٣: لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى و البصير

[١٢٣١] مسألة ٣: لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى و البصير، غايه الأمر أن اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير (١) في بيان الأمارات أو في تعيين القبلة.

مسألة ٤: لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن

[١٢٣٢] مسألة ٤: لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن، و لا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى.

مسألة ٥: إذا كان اجتهاده مخالفا لقبلة بلد المسلمين في محاريبهم و مذابحهم و قبورهم

[١٢٣٣] مسألة ٥: إذا كان اجتهاده مخالفا لقبلة بلد المسلمين في محاريبهم و مذابحهم و قبورهم فالأحوط تكرار الصلاة (٢) إذا علم بكونها مبنيه على الغلط.

مسألة ٦: إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما

[١٢٣٤] مسألة ٦: إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما و جب عليه تكرير الصلاة، إلا إذا كانت إحداهما مظنونه و الأخرى في الحصر إشكال بل منع، إذ قد يكون اجتهاده بإعمال نظره و رأيه بما لديه من القواعد للهيئه و نحوها.

لا يترك ذلك إذا لم يكن ظنه الاجتهادي أقوى من الظن الحاصل من تلك العلام بل كانا على مستوى واحد. نعم إذا كان أحدهما أقوى من الآخر و جب العمل به على أساس وجوب طلب الأجدد و الأقوى في ظرف الشك و التحير.

موهومه فيكتفى بالاولى،و إذا حصر فيهما ظنا فكذلك يكرّر فيهما،لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات(١).

مسألة ٧: إذا اجتهد لصلاه و حصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاه أخرى

[١٢٣٥]مسألة ٧: إذا اجتهد لصلاه و حصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاه أخرى ما دام الظن باقيا.

مسألة ٨: إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهه فصلى الظهر مثلا إليها ثم تبدل ظنه إلى جهه أخرى

[١٢٣٦]مسألة ٨: إذا ظن بعد الاجتهاد أنها في جهه فصلى الظهر مثلا إليها ثم تبدل ظنه إلى جهه أخرى وجب عليه إتيان العصر إلى الجهه الثانيه، و هل يجب إعاده الظهر أو لا الأقوى وجوبها إذا كان مقتضى ظنه الثاني وقوع الاولى مستديرا أو إلى اليمين أو اليسار(٢)،و إذا كان مقتضاه وقوعها لا وجه لهذا الاحتياط إذ مضافا الى ما مرّ من عدم ثبوت هذا الحكم في نفسه أن مورده ما إذا اشتبهت القبلة بين أربع جهات من دون العلم أو الظنّ بها، و أما إذا كانت مظنونه فيجب العمل بالظنّ غايه الأمر إذا كانت محصوره بين جهتين ظنا فالأحوط وجوبا تكرار الصلاه فيهما و كلا الفرضين خارج عن تلك المسأله.

و هذا ليس من جهه أن هذا الظنّ كما يكون حجّه في إثبات مدلوله المطابقي و هو كون الجهه المظنونه قبله كذلك يكون حجّه في إثبات مدلوله الالتزامي و هو أن الجهه التي صلّى إليها الصلاه الأولى فهي ليست بقبله، فإنه لا يثبت مدلوله الالتزامي و لا- يكون حجّه فيه، لأن الدليل إنما يدلّ على حجّيه ذلك الظنّ في مدلوله المطابقي و الاجتزاء به فحسب، و أما ما يستلزمه من الظنّ بلوازمه فلا- يدلّ على حجّيته بل من جهه العلم الإجمالي حينئذ إما بطلان الصلاه الأولى أو الثانيه، فإن القبلة إن كانت الجهه التي صلّى إليها الصلاه الأولى كانت الصلاه الثانيه باطله من جهه أنها وقعت الى غير القبلة يمينا أو شمالا أو خلفا،و إن كان العكس فبالعكس. و أما إذا لم يعلم بطلان إحداهما كما إذا احتمل وقوعها بين اليمين أو اليسار فحينئذ هل تجب إعاده الأولى!؟

ما بين اليمين و اليسار لا تجب الإعادة.

مسألة ٩: إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انقلب إلى ما ظنه

[١٢٣٧] مسألة ٩: إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انقلب إلى ما ظنه، إلا- إذا كان الأول إلى الاستدبار أو اليمين و اليسار بمقتضى ظنه الثاني فيعيد.

مسألة ١٠: يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيرا

[١٢٣٨] مسألة ١٠: يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيرا بحيث لا يضر بهيئة الجماعة و لا يكون بحد الاستدبار أو اليمين و اليسار.

مسألة ١١: إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهة و كانت الجهات متساوية

[١٢٣٩] مسألة ١١: إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهة و كانت الجهات متساوية صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت (١)، وإلا فبقدر ما وسع، و يشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في إحداها أو على وجه لا يبلغ الانحراف إلى حد اليمين و اليسار، و الأولى أن يكون على خطوط متقابلات.

مسألة ١٢: لو كان عليه صلاتان

[١٢٤٠] مسألة ١٢: لو كان عليه صلاتان فالأحوط أن تكون الثانية إلى جهات الأولى (٢).

الظاهر وجوبها إذا كان في الوقت بمقتضى قاعده الاشتغال، و أما الثانية فإن كانت مترتبة على الأولى فتجب إعادتها أيضا بعين هذا الملا-ك، و أما إذا كان في خارج الوقت فلا يجب القضاء حتى في الصورة الأولى فضلا عن هذه الصورة للنص، و بذلك يظهر حال المسألة الآتية.

تقدم أن الأظهر كفايه الصلاة الى جهة واحده، و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.

لا بأس بتركه، لأن الغرض من ذلك إحراز وقوع الصلاة الى جهة القبلة

مسأله ١٣: من كانت وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل و كان عليه صلاتان

[١٢٤١] مسأله ١٣: من كانت وظيفته تكرار الصلاه إلى أربع جهات أو أقل و كان عليه صلاتان يجوز له أن يتمم جهات الاولى ثم يشرع فى الثانيه، و يجوز أن يأتى بالثانيه فى كل -جهه صلى إليها الاولى إلى أن تتم، و الأحوط اختيار الأول، و لا يجوز أن يصلى الثانيه إلى غير الجهه التى صلى إليها الاولى، نعم إذا اختار الوجه الأول لا يجب أن يأتى بالثانيه على ترتيب الاولى.

مسأله ١٤: من عليه صلاتان كالظهرين مثلا مع كون وظيفته التكرار إلى أربع

[١٢٤٢] مسأله ١٤: من عليه صلاتان كالظهرين مثلا- مع كون وظيفته التكرار إلى أربع إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسه أو ستة أو سبعة، فهل يجب إتمام جهات الاولى و صرف بقية الوقت فى الثانيه أو يجب إتمام جهات الثانيه و إيراد النقص على الاولى؟ الأظهر الوجه الأول(١)، و يحتمل وجه ثالث و هو التخيير، و إن لم يكن له إلا مقدار أربعة أو ثلاثة فقد يقال بتعين الإتيان بجهات الثانيه و يكون الاولى و لا يتوقف على أن تكون الثانيه الى جهات الأولى.

بل الأظهر هو التخيير بين الإتيان بصلاه الظهر بتمام محتملاتها، ثم بصلاه العصر كذلك و الإتيان بالظهر الى جهه منها ثم الإتيان بالعصر الى تلك الجهه و هكذا، و ذلك لأن المكلف إذا أتى بصلاه الظهر الى جهه معينه فلا يخلو من أن تكون تلك الجهه قبله أو لا، فعلى الأول فهو مأمور بصلاه العصر، و على الثاني بصلاه الظهر، و بما أنه لا ترجيح فى البين فالمكلف مخير بين الإتيان بصلاه الظهر فى هذا الحال أو العصر، نعم إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات كان مختصا بالعصر، فلا بد من إتيانها فيه.

قضاء، لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين (١) وإيراد النقص على الثانيه كما فى الفرض الأول، وكذا الحال فى العشاءين، و لكن فى الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتى بما يتمكن من الصلوات بقصد ما فى الذمه فعلا (٢)، بخلاف العشاءين لاختلافهما فى عدد الركعات.

مسأله ١٥: من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهه أنها القبله

[١٢٤٣] مسأله ١٥: من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهه أنها القبله لا يجب عليه الإعادة و لا إتيان البقيه، و لو علم أو ظن بعد الصلاه إلى جهتين أو ثلاث أن كلها إلى غير القبله فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين و اليسار كفى، و إلا وجبت الإعادة.

مسأله ١٦: الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم

[١٢٤٤] مسأله ١٦: الظاهر جريان حكم العمل بالظن مع عدم إمكان العلم، و التكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظن فى سائر الصلوات غير اليوميه، بل غيرها مما يمكن فيه التكرار كصلاه الآيات و صلاه الأموات و قضاء الأجزاء المنسيه و سجدتى السهو (٣) و إن قيل فى صلاه الأموات بكفايه الواحده عند عدم الظن مخيرا بين الجهات أو التعيين بالقرعه، و أما فيما لا يمكن فيه التكرار كحال الاحتضار و الدفن و الذبح و النحر فمع عدم الظن يتخير، و الأحوط القرعه.

بل الأظهر فيه أيضا التخيير بعين ما عرفت من الملاك.

هذا فى غير الصلاه الأخيره فإنه لا بدّ من إتيانها بعنوان العصر، لاختصاص هذا الوقت بها.

هذا مبنى على اعتبار الاستقبال فيهما، و لكنه لا يخلو عن إشكال بل منع لعدم الدليل على اعتباره، و الفرض أنهما واجبتان مستقلتان و ليستا من أجزاء الصلاه.

مسأله ١٧: إذا صلى من دون الفحص عن القبلة إلى جهة غفله أو مسامحه يجب إعادتها

[١٢٤٥] مسأله ١٧: إذا صلى من دون الفحص عن القبلة إلى جهة غفله أو مسامحه يجب إعادتها (١) إلا- إذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القربه منه.

فصل فى ما يستقبل له

إشارة

فصل فى ما يستقبل له

يجب الاستقبال فى مواضع

إشارة

يجب الاستقبال فى مواضع:

أحدها: الصلوات اليومية أداء و قضاء

إشارة

أحدها: الصلوات اليومية أداء و قضاء و توابعها من صلاة الاحتياط للشكوك و قضاء الأجزاء المنسية بل و سجدتى السهو (٢)، و كذا فيما لو صارت مستحبه بالعارض كالمعاده جماعه أو احتياط، و كذا فى سائر الصلوات الواجبه كالأيات، بل و كذا فى صلاة الأموات، و يشترط فى صلاة النافله فى حال الاستقرار (٣) لا فى حال المشى أو الركوب، و لا يجب فيها الاستقرار فى إطلاق ذلك إشكال، بل منع، فإنه إذا تبين وقوعها بين اليمين و اليسار لم تجب الاعاده، و سوف نشير إليه فى أحكام الخلل.

مرّ عدم اعتبار الاستقبال فيهما فى المسأله (١٦) من فصل فى القبلة.

على الأحوط، بل لا يبعد عدم الاعتبار فإن ما يمكن أن يستدلّ به على ذلك هو قوله عليه السّلام فى صحيحه زراره: (لا صلاة إلاّ الى القبلة) (١) باعتبار أنه مطلق.

و لكن قوله عليه السّلام فى صحيحه الحلبي: (إذا التفت فى صلاة مكتوبه من غير فراغ فأعدّ الصلاة إذا كان الالتفات فاحشا) (٢) يدلّ بمقتضى مفهوم الشرط على اختصاص البطلان بالمكتوبه دون النافله، و هو يصلح أن يكون مقتيذا لإطلاق صحيحه زراره.

ص: ٥٧

٢-٢) الوسائل ج ٧ باب: ٣ من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٢.

و الاستقبال و إن صارت واجبه بالعرض بنذر و نحوه.

مسأله ١: كيفية الاستقبال في الصلاة قائما أن يكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبلة

[١٢٤٦] مسأله ١: كيفية الاستقبال في الصلاة قائما أن يكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه على الأحوط (١)، و المدار على الصدق العرفي، و في الصلاة جالسا أن يكون رأس ركبتيه إليها (٢) مع وجهه و صدره و بطنه، و إن جلس على قدميه لا بد أن يكون وضعهما على وجه يعد مقابلا لها (٣)، و إن صلى مضطجعا يجب أن يكون كهيته المدفون، و إن صلى مستلقيا فكهيته المحتضر.

الثاني: في حال الاحتضار

الثاني: في حال الاحتضار و قد مر كيفيته.

الثالث: حال الصلاة على الميت

الثالث: حال الصلاة على الميت، يجب أن يجعل على وجهه يكون رأسه إلى المغرب و رجلاه إلى المشرق (٤).

هذا مضافا إلى أن الروايات الدالة على جواز الاتيان بالنافله في حال المشى و الركوب و على ظهر الدابة حتى في الحضر غير قاصره عن الدلالة على عدم اعتبار استقبال القبلة فيها مطلقا حتى في حال التمكّن و الاختيار حيث أن مقتضى إطلاق تلك الروايات ذلك، و لكن مع هذا لا ينبغي ترك الاحتياط.

لا بأس بتركه.

لا يعتبر ذلك، فالمناطق الصدق العرفي.

لا يتوقف الاستقبال على ذلك، و لا تعتبر فيه كيفية خاصه، فالعبره إنما هي بصدق كون المصلّي مستقبلا القبلة، سواء أ كان قائما أم كان جالسا كان جلوسه على قدميه أم كان على الأرض.

هذا في البلاد التي تكون قبلتها في طرف الجنوب، و أما في البلاد التي تكون قبلتها في طرف الشمال فالأمر على عكس ما ذكره الماتن قدس سرّه. و أما في البلاد الشرقيه التي تكون قبلتها في طرف المغرب فيجب أن يجعل رأس الميت حين

الرابع: وضعه حال الدفن

الرابع: وضعه حال الدفن على كيفية مرّت.

الخامس: الذبح و النحر

الخامس: الذبح و النحر بأن يكون المذبح و المنحر و مقادير بدن الحيوان إلى القبلة، و الأحوط كون الذابح أيضا مستقبلا و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

مسألة ٢: يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط

[١٢٤٧] مسألة ٢: يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط، و الأحوط تركه حال الاستبراء و الاستنجاء كما مر.

مسألة ٣: يستحب الاستقبال في مواضع: حال الدعاء

[١٢٤٨] مسألة ٣: يستحب الاستقبال في مواضع: حال الدعاء، و حال قراءه القرآن، و حال الذكر، و حال التعقيب، و حال المرافعه عند الحاكم، و حال سجده الشكر، و سجده التلاوه، بل حال الجلوس مطلقا.

مسألة ٤: يكره الاستقبال حال الجماع

[١٢٤٩] مسألة ٤: يكره الاستقبال حال الجماع، و حال لبس السراويل، بل كل حاله تنافى التعظيم.

الصلاه عليه الى طرف الشمال و رجلاه طرف الجنوب. و أما في البلاد المغربيه فعلى عكس ذلك..

و الحاصل: ليس لذلك ضابط كلى، بل هو يختلف باختلاف قبله البلد شرقا أو غربا أو جنوبا أو شمالا.

فصل فى أحكام الخلل فى القبلة

مسأله ١: لو أخلّ بالاستقبال عالما عامدا بطلت صلاته مطلقا

[١٢٥٠] مسأله ١: لو أخلّ بالاستقبال عالما عامدا بطلت صلاته مطلقا، وإن أخلّ بها جاهلا (١) أو ناسيا أو غافلا أو مخطئا فى اعتقاده أو فى ضيق الظاهر هو التفصيل بين الجاهل بالحكم و هو الجاهل بأن الشارع المقدّس أوجب الصلاة الى القبلة أساسا، أو كان عالما بهذا الحكم من البدايه و لكنه نسيه حين الصلاة و دخل فيها متّجها الى غير القبلة، و بين الجاهل بالموضوع أو الناسى أو المخطئ فى اعتقاده.

فعلى الأول: إذا صلّى الى غير جهه القبلة فالظاهر بطلان صلاته فيكون كالعالم بأن صلاته ليست الى القبلة، لأن النصوص الدالّه على عدم وجوب الاعاده إذا كان منحرفا عن القبلة يمينا و شمالا تختصّ بالجاهل أو الناسى أو الغافل فى الشبهات الموضوعيّة و لا تعمّ الجاهل بالحكم أو الناسى له، فإذا مقتضى القاعدة البطلان و وجوب الاعاده.

و على الثانى: فإذا صلّى الى غير القبلة جاهلا- بها أو ناسيا أو مخطئا فى اعتقاده ثم اتّضح له الحال، فإن كان قبل ذهاب الوقت وجبت الاعاده إذا كان انحرافه عن القبلة كثيرا على نحو صارت القبلة الى يمينه أو يساره أو خلفه، و أما إذا كان انحرافه أقلّ من ذلك بأن يكون فى يمين القبلة أو يسارها فلا- تجب الاعاده، و قد نصّت على ذلك صحيحتا زراره و معاويه بن عمّار، أما فى الأولى فقولاه عليه السلام فى

جواب السائل: (أين حدّ القبلة؟ ما بين المشرق والمغرب قبله كلّه) (١)، وأما في الثانيه فقوله عليه السّلام: (..قد مضت صلاته و ما بين المشرق والمغرب قبله). (٢) وواضح أن لسانهما لسان الحكومه و التوسع و الامتنان فيوسع دائره القبلة و يجعلها ما بين المشرق و المغرب كلّه، و يعبر عنه في كلمات الأصحاب بما بين اليمين و اليسار باعتبار أنه أشمل، حيث أن الأول مختصّ بما إذا كانت قبلته نقطه الجنوب أو الشمال و لا يعمّ ما إذا كانت قبلته نقطه المشرق أو المغرب، إذ حينئذ تكون قبلته ما بين الشمال و الجنوب.

و إن كان بعد ذهاب الوقت لم تجب الاعاده و إن كان انحرافه عن القبلة خلفا فضلا عن كون انحرافه عنها يمينا أو يسارا.

و تدلّ على هذا التفصيل روايات كثيره واضحه الدلاله و تامّه السند و لكن بما أن تلك الروايات لم تحدّد مقدار الانحراف عن القبلة الموجب للإعاده في الوقت دون خارج الوقت لا سعه و لا ضيقا فتكون مجمله من هذه الناحيه، فإذن لا بدّ من الرجوع الى صحيحتي زراره و معاويه بن عمّار باعتبار أنهما تحدّدان دائره القبلة سعه و ضيقا للمعذور كالناسي أو الجاهل و هي ما بين المشرق و المغرب، أي ما بين اليمين و اليسار، و تدلّان على أنه قبله، و عليه فتكونا مقيدتين لإطلاق تلك الروايات بما إذا كان الانحراف عن القبلة في موردها بأكثر ممّا بين اليمين و اليسار، و بذلك يرتفع الاجمال عنها، و حينئذ فتصبح النتيجة بضمّهما الى تلك الروايات ما يلي:

إن من صلّى الى جهه منحرفا عن القبلة جهلا أو نسيانا، فإن كانت القبلة بين يمينه و يساره صحّت صلاته، و لم تجب عليه الاعاده حتى في الوقت فضلا عن خارج الوقت. و إن كانت القبلة في يمينه أو يساره أو خلفه، فإن اتّضح له الحال قبل

ص: ٦١

-
- ١- ١) الوسائل ج ٤ باب ٢: من أبواب القبلة الحديث: ٩.
٢- ٢) الوسائل ج ٤ باب ١٠: من أبواب القبلة الحديث: ١.

الوقت فإن كان منحرفا عنها إلى ما بين اليمين و اليسار صحت صلاته، و لو كان في الأثناء مضى ما تقدم و استقام في الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت و عدمه، لكن الأحوط (١) الإعادة في غير المخطئ في اجتهاده مطلقا، و إن كان منحرفا إلى اليمين و اليسار أو إلى الاستدبار فإن كان مجتهدا مخطئا أعاد في الوقت دون خارجه و إن كان الأحوط الإعادة مطلقا لا سيما في صوره الاستدبار، بل لا ينبغي أن يترك في هذه الصورة (٢)، و كذا إن كان في الأثناء، و إن كان جاهلا أو ناسيا أو غافلا فالظاهر وجوب الإعادة في الوقت و خارجه (٣).

مسألة ٢: إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالما عامدا حرم المذبوح و المنحور

[١٢٥١] مسألة ٢: إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالما عامدا حرم المذبوح و المنحور، و إن كان ناسيا أو جاهلا أو لم يعرف جهه القبلة لا- يكون حراما، و كذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصيا أو واقعا في بئر أو نحو ذلك مما لا- ذهاب الوقت وجبت الاعادة، و إن أتضح له الحال بعد ذهابه لم تجب. و أما إذا أتضح له الحال في أثناء الصلاة، فإن كانت القبلة بين يمينه و يساره وجب عليه أن يحول وجهه الى القبلة ساعه يعلم لما بقى من صلاته و صح ما مضى منها، و إن كانت القبلة في يمينه أو يساره أو خلفه وجب عليه قطع الصلاة و إعادتها، و قد نصت على ذلك صحيحه عمّار. هذا مضافا الى أنه لا يحتمل الفرق بين انكشاف الخلاف في أثناء الصلاة و انكشافه بعد الفراغ منها.

الاحتياط ضعيف و لا وجه له.

لا بأس بتركه لإطلاق النصوص.

هذا إذا كان جاهلا بالحكم من الأساس، أو ناسيا له. و أما إذا كان جاهلا بالموضوع أو ناسيا له فقد مرّ التفصيل فيه.

يمكن استقباله، فإنه يذبحه و إن كان إلى غير القبلة.

مسألة ٣: لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش

[١٢٥٢] مسألة ٣: لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش و لم يوجب هتك حرمة سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مرّ سابقا.

فصل في الستر و الساتر

إشاره

فصل في الستر و الساتر اعلم أن الستر قسمان: ستر يلزم في نفسه، و ستر مخصوص بحاله الصلاة.

فالأول: يجب ستر العورتين -القبل و الدبر- عن كل مكلف

إشاره

فالأول: يجب ستر العورتين -القبل و الدبر- عن كل مكلف من الرجل و المرأة عن كل أحد من ذكر أو أنثى و لو كان مماثلا محرما أو غير محرّم، و يحرم على كل منهما أيضا النظر إلى عوره الآخر، و لا يستثنى من الحكمين إلا الزوج و الزوجه و السيد و الأمه إذا لم تكن مزوجه و لا -محلله (١)، بل يجب الستر عن الطفل المميز خصوصا المراهق، كما أنه يحرم النظر إلى عوره المراهق، بل الأحوط ترك النظر إلى عوره المميز، و يجب ستر المرأة تمام بدنّها عن عدا الزوج و المحارم إلا الوجه و الكفين مع عدم التلذذ و الريبه، و أما معهما فيجب الستر و يحرم النظر حتى بالنسبه إلى المحارم و بالنسبه إلى الوجه و الكفين، و الأحوط سترها عن المحارم من السرّه إلى الركبه بل و لا في عدّه غيره، فإنها حينئذ في حكم المزوجه.

ص: ٦٣

مطلقاً(١)، كما أن الأحوط ستر الوجه و الكفين عن غير المحارم مطلقاً.

مسألة ١: الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر

[١٢٥٣] مسألة ١: الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر(٢) سواء كان من الرجل أو المرأة، و حرمة النظر إليه، و أما القرامل من غير الشعر و كذا الحلّى، ففى وجوب سترهما و حرمة النظر إليهما مع مستوريه البشره إشكال و إن كان أحوط.

مسألة ٢: الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرأة و الماء الصافى مع عدم التلذذ

[١٢٥٤] مسألة ٢: الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرأة و الماء الصافى مع عدم التلذذ(٣)، و أما معه فلا إشكال فى حرمة.

مسألة ٣: لا يشترط فى الستر الواجب فى نفسه ساتر مخصوص و لا كيفية خاصه

[١٢٥٥] مسألة ٣: لا- يشترط فى الستر الواجب فى نفسه ساتر مخصوص و لا كيفية خاصه، بل المناط مجرد الستر و لو كان باليد و طلى الطين و نحوهما.

و أما الثانى: أى الستر حال الصلاه

إشاره

و أما الثانى: أى الستر حال الصلاه فله كيفية خاصه، و يشترط فيه ساتر خاص، و يجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا، و يتفاوت بالنسبه إلى الرجل و المرأة، أما الرجل فيجب عليه ستر العورتين- أى القبل من القضيب و البيضتين و حلقه الدبر- لا- غير، و إن كان الأحوط ستر العجان أى ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب، و أحوط من ذلك ستر ما بين السرّه و الركبه، و الواجب ستر لون البشره، و الأ-حوط ستر الشيح الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه، و أما الحجم أى الشك فلا يجب ستره.

بل هو الأقوى للنصّ الدالّ على أن ما بينهما عوره.

هذا إذا عدّ جزء من شعرها أو محسوباً من زينته، و كذلك الحال فى القرامل و الحلّى.

على الأحوط.

و أما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدننها حتى الرأس و الشعر إلا- الوجه المقدار الذى يغسل فى الوضوء، و إلا- اليدين إلى الزندين، و القدمين إلى الساقين ظاهرهما و باطنهما، و يجب ستر شىء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدمه.

مسألة ٤: لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما فى باطن الفم

[١٢٥٦] مسألة ٤: لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما فى باطن الفم من الأسنان و اللسان و لا ما على الوجه من الزينه كالكحل و الحمره و السواد و الحلى و لا الشعر الموصول بشعرها و القرامل و غير ذلك، و إن قلنا بوجوب سترها عن الناظر.

مسألة ٥: إذا كان هناك ناظر ينظر بريبه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها

[١٢٥٧] مسألة ٥: إذا كان هناك ناظر ينظر بريبه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة، فإن أتمت و لم تسترها لم تبطل الصلاة، و كذا بالنسبه إلى حليها و ما على وجهها من الزينه، و كذا بالنسبه إلى الشعر الموصول و القرامل (١) فى صورته حرمة النظر إليها.

مسألة ٦: يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة

[١٢٥٨] مسألة ٦: يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة، و كذا تحت ذقنها حتى المقدار الذى يرى منه عند اختمارها على الأحوط (٢).

مسألة ٧: الأمه كالحره فى جميع ما ذكر من المستثنى و المستثنى منه

[١٢٥٩] مسألة ٧: الأمه كالحره فى جميع ما ذكر من المستثنى و المستثنى منه، و لكن لا يجب عليها ستر رأسها و لا شعرها و لا عنقها، من غير فرق بين أقسامها من القنیه و المدبره و المكاتبه و المستولده (٣)، و أما المبعّضه مّر الكلام فى ذلك فى المسألة (١) من هذا الفصل.

لا بأس بتركه؛ حيث لا دليل على وجوب ستر المقدار الزائد على ما يستره الخمار فى العاده.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و الاظهر هو التفصيل فى المسألة بين ما

فكالحره مطلقا، ولو أعتقت في أثناء الصلاة و علمت به و لم يتخلل بين عتقها و ستر رأسها زمان صحت صلاتها، بل و إن تخلل زمان إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي (١) من صلاتها بلا- فعل مناف، و أما إذا تركت سترها إذا كان لها ولد و ما لم يكن، فعلى الأول يكون حكمها حكم الحرّه، و على الثاني يكون حكم الأمه. و يدلّ عليه مفهوم قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: (و لا على أمّ الولد أن تغطّي رأسها إذا لم يكن لها ولد)، (١) فإنه يدلّ عرفا على أن العبره إنما هي بوجود الولد لها فعلا لا بالولاده، و لا- تعارضه صحيحته الأخرى عن أبي جعفر عليه السّلام قال: (و سألته عن الأمه إذا ولدت عليها الخمار قال: لو كان عليها لكان عليها إذا هي حاضت و ليس عليها التقنّع في الصلاة...) (٢) في قوله عليه السّلام في ذيلها:

(و ليس عليها التقنّع في الصلاة) و إن دلّ على عدم وجوب ستر الرأس عليها في الصلاة إلا أن الموضوع فيه الأمه التي ولدت سواء أ كان ولدها باقيا حتى تكون ذات ولد فعلا، أم لا، كى لا تكون صاحبه ولد كذلك. و أما الموضوع في الصحيحه الأولى الأمه التي تكون ذات ولد فعلا فيكون أخصّ منه، فلا بدّ من تقييده به عندئذ.

فالنّتيجه: أن الأمه إذا كانت ذات ولد فعلا فحكمها حكم الحرّه، و إن لم تكن ذات ولد كذلك فحكمها حكم سائر الاماء و إن كانت مستولده.

هذا شريطه أن لا- تقوم في ذلك الزمان المتخلّل بإتيان جزء من الأجزاء الباقية للصلاه مع علمها بالاشتراط و إلا- بطلت صلاتها، فإن ظاهر دليل شرطيه شىء للصلاه هو أنه شرط لأجزائها دون الأكوان و الآنات المتخلّله بينها فإنها ليست جزء للصلاه ليكون شرط لها أيضا. نعم قد ثبت ذلك في بعض الشروط بدليل خاصّ كالطهاره الحديثيه، فإنها كما تكون شرطا لأجزائها تكون شرطا في الأكوان المتخلّله بينها.

ص: ٦٦

١- ١) الوسائل ج ٤ باب: ٢٩ من أبواب لباس المصلّي الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل ج ٤ باب: ٢٩ من أبواب لباس المصلّي الحديث: ٦.

حينئذ بطلت، و كذا إذا لم تتمكن من الستر إلا بفعل المنافى، و لكن الأحوط الإتمام ثم الإعادة، نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحت صلاتها على الأقوى، بل و كذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر (١) أو كان الوقت ضيقاً، و أما إذا علمت عتقها لكن كانت جاهله بالحكم و هو وجوب الستر فالأحوط إعادتها (٢).

و أما الستر فى الصلاة؛ فالظاهر من لسان نصوصه أنه شرط فى حال الاتيان بأجزاء الصلاة دون الأكوان المتخلله بينها، فإن قوله عليه السلام فى تلك النصوص:

(يصلّى فى قميص أو ثوب أو نحو ذلك) (١) ظاهر عرفاً فى أن الصلاة لا بدّ أن تكون فيه، و الفرض أن الصلاة اسم للأجزاء المتقيده بالشروط، و أما الأكوان المتخلله فهى خارجة عنها.

و على هذا فترك الستر فى الآن المتخلل لا يضرّ بالصلاة و لا تجب المبادره إليه ما لم يستلزم فوت الموالاه، و عليه فما فى المتن من تعليق الحكم بالصحة على مبادرتها الى ستر رأسها لا يتمّ إلا إذا استلزم عدمها الاخلال بالموالاه. نعم لو قلنا بأن الستر شرط حتى فى الأكوان المتخلله؛ فعندئذ لا مناص من الحكم بالبطلان و إن بادرت الى ستر رأسها.

هذا فيما إذا لم يكن عندها ساتر فى تمام الوقت، و إلا فوظيفتها تأخير الصلاة الى زمان تمكّنها من الستر.

بل الأقوى ذلك بمقتضى حديث (لا تعاد)، لما ذكرناه فى محله من أنه يشمل حتى الجاهل المقصرّ إلا إذا كان جهله بسيطاً، فإنه حينئذ يكون خارجاً عن إطلاقه باعتبار أن المصلّى إذا كان جاهلاً بجزئيه شىء أو شرطيه آخر جهلاً بسيطاً و كان مقصراً يرى أن وظيفته الاحتياط و الاتيان بذلك الجزء أو الشرط المشكوك، فلو تركه و الحال هذه حكم بالبطلان ظاهراً، فمن أجل ذلك لا يكون مشمولاً

ص: ٦٧

مسألة ٨: الصبيه الغير البالغه حكمها حكم الأمه

[١٢٦٠] مسألة ٨: الصبيه الغير البالغه حكمها حكم الأمه فى عدم وجوب ستر رأسها و رقبتها بناء على المختار من صحه صلاتها و شرعيتها، و إذا بلغت فى أثناء الصلاه فحالها حال الأمه المعتقه فى الأثناء فى وجوب المبادره إلى الستر و البطلان مع عدمها إذا كانت عالمه بالبلوغ.

مسألة ٩: لا فرق فى وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات

[١٢٦١] مسألة ٩: لا- فرق فى وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه و المستحبه، و يجب أيضا فى توابع الصلاه من قضاء الأجزاء المنسيه بل سجدتى السهو على الأحوط (١)، نعم لا يجب فى صلاه الجنازه و إن كان هو الأحوط فيها أيضا، و كذا لا يجب فى سجده التلاوه و سجده الشكر.

مسألة ١٠: يشترط ستر العوره فى الطواف أيضا

[١٢٦٢] مسألة ١٠: يشترط ستر العوره فى الطواف أيضا (٢).

مسألة ١١: إذا بدت العوره كلا أو بعضا لريح أو غفله لم تبطل

[١٢٦٣] مسألة ١١: إذا بدت العوره كلا أو بعضا لريح أو غفله لم تبطل للحديث حيث أن مورده هو ما إذا رأى المصلّى وظيفته ترك جزء أو شرط جهلا أو نسيانا ثم بعد الفراغ تذكر أو علم بالحال، و بذلك يظهر حال المسأله الآتية و هى ما إذا بلغت فى أثناء الصلاه.

لكن الأقوى فىهما عدم وجوب الستر، حيث أنهما ليستا من أجزاء الصلاه، و الدليل الآخر على الوجوب غير موجود.

على الأ- حوط الأولى؛ إذ لا- دليل على اعتباره فيه كاعتباره فى الصلاه و الروايات التى استدلت بها على اعتباره بأجمعها ضعيفه سنداً، بل إنها لا- تدلّ إلا- على المنع من الطواف عريانا، و لا- ملازمه بين بطلانه عريانا و بطلانه مكشوف العوره، إذ قد يكون الطائف أثناء الطواف مكشوف العوره و لا يكون عريانا.

فالتجيه: أن اعتبار الستر فى الطواف و إن كان مشهورا إلا أنه لا دليل عليه.

الصلاه، لكن إن علم به في أثناء الصلاه وجبت المبادره إلى سترها (١) و صحت أيضا و إن كان الأحوط الإعاده بعد الإتمام خصوصا إذا احتاج سترها إلى زمان (٢) معتد به.

مسأله ١٢: إذا نسي ستر العوره ابتداء أو بعد التكشف في الأثناء

[١٢٦٤] مسأله ١٢: إذا نسي ستر العوره ابتداء أو بعد التكشف في الأثناء فالأقوى صحه الصلاه (٣) و إن كان الأحوط الإعاده، و كذا لو تركه من أول تقدّم حكم ذلك في المسأله (٧) من هذا الفصل.

في الخصوصيه إشكال بل منع، فإن الفصل بالزمان المذكور إن أدى إلى الإخلال بالموالاه بطلت الصلاه به، و إلا فلا فرق بينه و بين الزمان القليل.

هذا فيما إذا كان جاهلا أو ذاهلا و لم يعرف شيئا ممّا حدث إلا بعد الانتهاء من صلاته، فعندئذ لا شيء عليه بمقتضى حديث (لا تعاد)، و أما إذا علم المصلّي أثناء الصلاه بأن ما يجب عليه ستره مكشوف، أو صلّى منكشفا و هو لا يعلم بأن الستر واجب على المصلّي و علم بذلك أثناء الصلاه، فحينئذ تختلف النتيجة باختلاف القولين في المسأله و هما القول بأن الستر شرط حتى في الآنات و الفواصل الزمّتيه بين الأجزاء، و القول بأنه شرط للأجزاء فحسب دون الآنات المتخلّله بينها.

أما على القول الأول؛ فإذا علم المصلّي أثناء الصلاه بأنه فاقده للستر لم يكن معذورا في هذه الآن و هو آن العلم به و إن كان ذلك الآن من الآن المتخلّل لفرض أنه شرط في تمام الآنات، و على هذا القول فلا يمكن تصحيح هذه الصلاه بالحقاق الأجزاء الباقية منها بالأجزاء السابقه، بل لا بدّ من قطعها و إعادتها متسترا.

و أما على القول الثاني، فإن لم يأت المصلّي بشيء من الأجزاء الباقية بعد علمه بأن ما يجب عليه ستره مكشوف، فلا مانع من الحكم بصحّه هذه الصلاه بالحقاق الأجزاء الباقية متسترا بالأجزاء السابقه على أساس أنها محكومّه بالصحّه

الصلاه أو فى الأثناء غفله، و الجاهل بالحكم كالعائد على الأحوط (١).

مسألة ١٣: يجب الستر من جميع الجوانب

[١٢٦٥] مسألة ١٣: يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا- من جهة التحت فلا يجب، نعم إذا كان واقفا على طرف سطح أو على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضا، بخلاف ما إذا كان واقفا على طرف بئر، و الفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر فى البئر فيصدق الستر عرفا، و أما الواقف على طرف السطح لا- يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى، فلو لم يستر من جهة التحت بطلت صلاته و إن لم يكن هناك ناظر، فالمدار على الصدق العرفى و مقتضاه ما ذكرناه.

مسألة ١٤: هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضا أم المدار على الغير قولان

[١٢٦٦] مسألة ١٤: هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضا أم المدار على الغير قولان الأحوط الأول، و إن كان الثانى لا يخلو عن قوه (٢)، فلو صلى فى ثوب واسع الجيب بحيث يرى عوره نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا و الأحوط البطلان، هذا إذا لم يكن بمقتضى حديث (لا تعاد).

و أما العلم بكونه فاقدا للستر فى الآن المتخلل فهو لا يضرّ و لا يمنع من اللاحق.

فى إطلاقه إشكال بل منع، لأن الجاهل بالحكم إن كان جهله مرّكباً فهو مشمول لحديث (لا تعاد) و إن كان مقصّراً. و إن كان بسيطاً فإن كان قاصراً كان مشمولاً له، و إلا فلا، كما تقدّم فى المسألة (٧) من هذا الفصل.

بل هو الظاهر، لانصراف دليل وجوب الستر عن نفس المصلّى، فلو رأى المصلّى عورته أثناء الصلاه و لم ير غيره بأن كانت مستوره عنه صحّت صلاته.

بحيث قد يراها غيره أيضا، وإلا فلا إشكال في البطلان.

مسألة ١٥: هل اللازم أن يكون ساتريته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها

[١٢٦٧] مسألة ١٥: هل اللازم أن يكون ساتريته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها أو يكفي الستر بالنسبة إلى كل حاله عند تحققها، مثلاً- إذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاة فيه وإن كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً أو يتستر عنده بساتر آخر أو لا تبطل، و جهان أقواهما الثاني و أحوطهما الأول، و على ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سد ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر و لو بيده على إشكال في الستر بها(١).

مسألة ١٦: الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر

[١٢٦٨] مسألة ١٦: الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر و لو كان بيده أو يد زوجته أو أمته، كما أنه يكفي ستر المدبر بالألبيتين، و أما الستر الصلواتي فلا يكفي فيه ذلك و لو حال الاضطرار، بل لا يجزئ الستر بالطلى بالطين أيضاً حال الاختيار، نعم يجزئ حال الاضطرار على الأقوى و إن كان الأحوط خلافه، و أما الستر بالورق و الحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار، لكن الأحوط الاقتصار على الظاهر عدم كفايه الستر بها حال الصلاة لانصراف النص عنه، هذا فيما إذا كان الستر باليد مستقلاً، و أما إذا كان ضمناً كما هو المفروض في المسألة بأن يسد باليد الخرق الموجود في الساتر أثناء الصلاة و لو في بعض الحالات كما في حال الركوع أو السجود فالظاهر الكفايه، فإن النص منصرف عن ستر العوره بها مستقلاً لا عن مثل ذلك.

حال الاضطرار(١)،و كذا يجزئ مثل القطن و الصوف الغير المنسوجين، و إن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما مما يكون من الألبسه المتعارفه.

بل الأقوى ذلك،فإن مورد الروايات الوارده فى الساتر الصلاتى و إن كان العناوين الخاصه كالقميص و الازار و الرداء و الثوب و السراويل و نحو ذلك،إلا أن المناسبه العرفيه الارتكازيه للحكم و الموضوع فى المسأله تقتضى عدم خصوصيه لها و جواز التعدى منها الى ما لا- ينطبق عليه أحد هذه العناوين،كما إذا كان الساتر جلدا،و إنما الكلام فى إمكان التعدى منها الى ما يشترك معها فى الجنس كالستر بالحشيش أو الطين أو نحو ذلك فى عرضها.

و الظاهر عدم إمكان هذا التعدى فإنه بحاجه الى قرينه و لا قرينه عليه لا فى نفس هذه الروايات و لا من الخارج.

و أما صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام فهى لا- تدلّ على أن الستر بالحشيش فى عرض الستر بالقميص و نحوه لو لم تدلّ على العكس باعتبار أن المرتكز فى ذهن السائل تعين الستر بها إذا كان المصلّى متمكنا منه و لا يجوز له الستر بغيرها كالحشيش أو نحوه،و إلا فلا معنى لتحرير السائل و جواب الامام عليه السّلام بقوله:(إن أصاب حشيشا يستر به عورته...)،فإنه ظاهر عرفا فى أن الستر به فى طول الستر بها.

اشاره

فصل فى شرائط لباس المصلى و هى أمور:

الأول: الطهاره فى جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفردا

الأول: الطهاره فى جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفردا، بل و كذا فى محموله، على ما عرفت تفصيله فى باب الطهاره.

الثانى: الإباحه

اشاره

الثانى: الإباحه (١) و هى أيضا شرط فى جميع لباسه من غير فرق بين الساتر الأظهر أن إباحه الساتر ليست شرطا فى صحه الصلاه بل الصلاه صحيحه مع كون الساتر مغصوبا، و ذلك لأنه لم يرد نهى عن الصلاه فى المغصوب كما ورد عن الصلاه فى الحرير أو الذهب أو النجس أو ما لا يؤكل أو نحو ذلك لكى يكون إرشادا الى أن إباحته شرط فى صحه الصلاه، فإذن لا محاله تكون شرطيه إباحه الساتر منوطه بكون الحرام متحدا مع الواجب، و أما إذا لم يكن متحدا معه فلا- تكون شرطا و دخيله فى صحه الصلاه، و على هذا فلا- بد من النظر الى حدود الحرام و الواجب فى المقام، فالحرام هو الستر بالساتر المغصوب، و الواجب هو الصلاه المرکبه من الأجزاء و المقيده بالشروط منها الستر، و ذات الشروط خارجه عن الصلاه و التقيد بها داخل فيها و جزؤها، و فى المقام بما أن الحرام و هو الستر باعتبار أنه تصرف فى الساتر المغصوب و الواجب و هو الصلاه المقيده به فلا يكون متحدا مع الواجب بل هو خارج عنه و التقيد به جزء له و هو أمر ذهني لا- واقع موضوعي له فى الخارج، و أما القيد و هو الستر فهو خارج عنه و عليه فلا ينطبق

و غيره (١)، و كذا في محموله (٢)، فلو صلى في المغصوب و لو كان خيطا منه عالما بالحرمة عامدا بطلت و إن كان جاهلا بكونه مفسدا، بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضا، و إن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوه (٣)، و أما الواجب و هو الصلاة عليه لكي يمنع عن الصحة باعتبار أن الحرام يستحيل أن يكون مصداقا للواجب. و على ذلك فالساتر إذا كان مغصوبا لم يمنع من صحته الصلاة و إن ارتكب المصلي محرما باعتبار أنه تصرف فيه، نظير من صلى في الأرض المغصوبه إذا كان موضع سجوده مباحا، فإنه و إن ارتكب محرما و هو التصرف فيها و لكن بما أنه لا يكون متحدا مع الصلاة في الخارج فلا يمنع من صحتها.

و بذلك يظهر حال المسائل الآتية جميعا لأنها مبنيّة على أن تكون إباحة الساتر شرطا لصحة الصلاة، و غصبيته مانعه عنها.

تقدّم أن شرطية الإباحة لم تثبت حتى في الساتر الفعلي للمصلي فضلا عن جميع لباسه، و على تقدير ثبوتها فيه فلا دليل على ثبوتها في سائر لباسه، لأن التصرف فيها لا يكون متحدا مع الصلاة لكي يكون مانعا عن صحتها.

فيه: أنه لا - وجه لا - اشتراط الإباحة فيه و إن قلنا باشتراطها في اللباس و لو بملاك أن النهي عنه يرجع الى النهي عن الصلاة فيه، و لكن هذا الملاك غير متوفر في المحمول.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن جهله بالحرمة إن كان مركبا فحاله حال الناسي فلا مانع من الحكم بالصحة بملاك أنه لا حرمة في الواقع حينئذ. و إن لم يكن مركبا فلا مناص من الحكم بالفساد و إن كان قاصرا لأن الحرام لا يقع مصداقا للواجب و إن لم يكن منجزا. و بذلك يظهر حال الجهل بالغصبيته، فإنه إن كان مركبا فحاله حال نسيانها. و إن كان بسيطا فلا مناص من الحكم بالبطلان لاستحاله كون

مع النسيان أو الجهل بالغصبيه فصحيحه، والظاهر عدم الفرق بين كون المصلى الناسى هو الغاصب أو غيره، لكن الأحوط الإعادة بالنسبه إلى الغاصب خصوصا إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضا.

مسألة ١: لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهه كون عينه

للغير أو كون منفعتة له]

[١٢٦٩] مسألة ١: لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهه كون عينه للغير أو كون منفعتة له، بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهونا.

مسألة ٢: إذا صبغ ثوب بصيغ مغصوب

[١٢٧٠] مسألة ٢: إذا صبغ ثوب بصيغ مغصوب فالظاهر أنه لا يجرى عليه حكم المغصوب، لأن الصيغ يعد تالفا فلا يكون اللون لمالكه، لكن لا يخلو عن إشكال أيضا (١)، نعم لو كان الصيغ أيضا مباحا لكن أجبر شخصا على عمله و لم يعط أجرته لا إشكال فيه، بل وكذا لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر و لم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضا، و أما إذا كان للغير فمشكل، وإن كان يمكن أن يقال إنه يعد تالفا فيستحق مالكه قيمته خصوصا إذا لم يمكن رده بفتقه، لكن الأحوط ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط خصوصا إذا أمكن رده بالفتق صحيحا، بل لا يترك في هذه الصورة.

مسألة ٣: إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب

[١٢٧١] مسألة ٣: إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف، غايه الأمر أن ذمته تشتغل بعوض الحرام في الواقع مصداقا للواجب فيه.

الظاهر أنه لا إشكال في جواز التصرف في هذا الثوب المصبوغ وإن قلنا بأن الصيغ التالف يكون متعلقا لحق المالك، و لكن لما لم تكن له مالته لم يكن مانع من التصرف فيه إلا إذا كان مزاحما لصاحب الحق، فإنه لا تجوز مزاحمته حيث أنه أولى بالتصرف في حقه إذا أراد. و في المقام بما أنه لا يتمكّن من التصرف فيه فلا مانع من تصرف غيره.

الماء، و أما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضا، وإن كان الأولى تركها حتى يجف.

مسألة ٤: إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبيه

[١٢٧٢] مسألة ٤: إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبيه صحت خصوصا بالنسبة إلى غير الغاصب، وإن أطلق الإذن ففي جوازه بالنسبة إلى الغاصب إشكال، لانصراف الإذن إلى غيره، نعم مع الظهور في العموم لا إشكال.

مسألة ٥: المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان

[١٢٧٣] مسألة ٥: المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان و إن كان شيئا يسيرا (١).

مسألة ٦: إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف

[١٢٧٤] مسألة ٦: إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحت صلاته فيه (٢).

مسألة ٧: إذا جهل أو نسي الغصبيه و علم أو تذكر في أثناء الصلاة

[١٢٧٥] مسألة ٧: إذا جهل أو نسي الغصبيه و علم أو تذكر في أثناء الصلاة فإن أمكن نزع فوراً و كان له ساتر غيره صحت الصلاة (٣)، و إلا ففي سعه تقدّم حكم ذلك في أول هذا الفصل.

هذا في غير الغاصب، و أما فيه فلا يبعد البطلان باعتبار أن الاضطرار مستند الى سوء اختياره، و هو لا يرفع ملاك الحرمة في الواقع و هو المبعوضيه و إن كان رافعا للخطاب التحريمي باعتبار أنه لغو.

في الحكم بالصحة مطلقا إشكال بل منع، أما بناء على ما قويناه من أن غصبيته الساتر مع العلم بها لا تكون مانعه عن صحه الصلاة فالأمر واضح و لكنه خارج عن مفروض المسأله. و أما بناء على المشهور من أنها مانعه عن صحه الصلاة فعندئذ إن كان جهله بها بسيطا لم يمكن الحكم بصحة الأجزاء السابقة التي أتى بها في هذا الحال، لأن الحرام لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب في الواقع و إن لم يكن منجزا، و لا يمكن التمسك هنا بحديث (لا تعاد) لأن مفاده أن الاخلال بجزء أو

الوقت و لو بإدراك ركعه يقطع الصلاة، و إلا فيشتغل بها في حال النزح.

مسألة ٨: إذا استقرض ثوبا و كان من نيته عدم أداء عوضه أو ان من نيته الأداء من الحرام

[١٢٧٦] مسألة ٨: إذا استقرض ثوبا و كان من نيته عدم أداء عوضه أو ان من نيته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب، بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلا لا- من الحلال و لا- من الحرام أيضا كذلك، و لا يبعد ما ذكره (١) و لا يختص بالقرض و لا بالثوب، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك و كان من نيته عدم أداء العوض أيضا كذلك.

مسألة ٩: إذا اشترى ثوبا بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاه

[١٢٧٧] مسألة ٩: إذا اشترى ثوبا بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاه مع شرط من الصلاة جهلا- أو نسيانا لا- يضمر و لا يوجب الاعاده إذا تذكر أو علم بالحال بعد الانتهاء من الصلاة و إتمامها و ليس مفاده نفي الحرمة التكليفيه عند الجهل بها، و الفرض أن مانعيه الغصب ليست وضعيه كمانعيه النجاسه، بل من جهه حرمة التكليفيه لا تجتمع مع الوجوب التكليفي في شيء واحد و تمنع من انطباق الواجب عليه. و من المعلوم أن مفاد حديث (لا تعاد) ليس نفي حرمة الغصب في الواقع و عدم منعها عن انطباق الواجب عليه. و أما إن كان جهله بها مركبا أو ناسيا لها فعندئذ تكون الأجزاء السابقه محكومه بالصحة و لكن وظيفته حينئذ نزع الستر المغصوب فورا من بدنه باعتبار أنه أخف المحذورين، و هذا النزح لا- بد أن يكون في الآن المتخلل لا في حال اشتغاله بالصلاة و إلا- لأدى الى بطلانها. و عليه فإن كان له سائر آخر في بدنه غيره فهو، و إن لم يكن فإن تمكن من تحصيله و جب إلا إذا سبب تحصيله الاخلال بالموالاه، فعندئذ تبطل الصلاة، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سره في المسألة.

بل هو بعيد جدا، فإنه يملك الثوب بالاستقراض فيكون تصرفه فيه حينئذ تصرفا في ملكه لا في ملك غيره حتى يكون مغصوبا غاية الأمر إن ذمته تبقى مشغوله بضمنه.

عدم أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب.

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة

إشاره

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرمة، بل لا فرق بين أن يكون مما ميتته نجسه أو لا كميته السمك ونحوه مما ليس له نفس سائله على الأحوط (١)، وكذا لا فرق بين أن يكون مدبوغا أو لا، والمأخوذ من يد المسلم وما عليه أثر استعماله بحكم المذكي، بل وكذا المطروح في أرضهم وسوقهم وكان عليه أثر الاستعمال، وإن كان الأحوط اجتنابه، كما أن الأحوط اجتناب ما في يد المسلم المستحل للميتة بالدبغ، ويستثنى من الميتة صوفها وشعرها وبرها وغير ذلك مما مر في بحث النجاسات.

مسألة ١٠: اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر

[١٢٧٨] مسألة ١٠: اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية ولا تجوز الصلاة فيه، بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميتة أو مذكي.

مسألة ١١: استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها

[١٢٧٩] مسألة ١١: استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها وإن لم يكن ملبوسا.

مسألة ١٢: إذا صلى في الميتة جهلا لم يجب الإعادة

[١٢٨٠] مسألة ١٢: إذا صلى في الميتة جهلا- لم يجب الإعادة، نعم مع الالتفات والشك لا تجوز ولا تجزئ، وأما إذا صلى فيها نسيانا فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد في الوقت وخارجه، وإن كان من ميتة ما لا نفس له فلا بل على الأظهر لإطلاق صحيحه ابن أبي عمير الظاهره في مانعيه الميتة بعنوانها لا بعنوان أنها نجسه على تفصيل ذكرناه في بحث الفقه.

مسألة ١٣: المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا مانع من الصلاة فيه

[١٢٨١] مسألة ١٣: المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا مانع من الصلاة فيه.

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه

إشاره

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و إن كان مذكى أو حيا جلدا كان أو غيره، فلا تجوز الصلاة في جلد غير المأكول و لا- شعره و صوفه و ريشه و وبره و لا- في شىء من فضلاته سواء كان ملبوسا أو مخلوطا به أو محمولا، حتى شعره واقعه على لباسه بل حتى عرقه و ريقه- و إن كان طاهرا- ما دام رطبا بل و يابس إذا كان له عين، و لا فرق في الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا كالسمك الحرام أكله.

مسألة ١٤: لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج و دم البق

[١٢٨٢] مسألة ١٤: لا- بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج و دم البق و القمل و البرغوث و نحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات مما لا لحم لها، و كذا الصدف لعدم معلوميه كونه جزءا من الحيوان، و على تقديره لم يعلم كونه ذا لحم، و أما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلا لعدم كونه جزءا من الحيوان.

مسألة ١٥: لا بأس بفضلات الإنسان

[١٢٨٣] مسألة ١٥: لا بأس بفضلات الإنسان و لو لغيره كعرقه و وسخه و شعره و ريقه و لبنه، فعلى هذا لا مانع في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة، نعم لو اتخذ لباسا من شعر الانسان فيه إشكال (١) سواء كان ساترا أو غيره، بل المنع قوى خصوصا الساتر.

مسألة ١٦: لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوسا أو جزءا منه أو واقعا عليه

[١٢٨٤] مسألة ١٦: لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوسا أو جزءا منه أو الاشكال ضعيف جدا، و لا مانع من الصلاة فيه بلا فرق بين كونه ساترا أو لا، و ذلك لانصراف ما دلّ على عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه عن الانسان.

واقعا عليه أو كان في جيبه بل و لو في حقه هي في جيبه.

مسألة ١٧: يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب و الثعالب

[١٢٨٥] مسألة ١٧: يستثنى مما لا- يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرناب و الثعالب، و كذا السنجاب، و أما السمور و القاقم و الفنك (١) و الحواصل فلا تجوز الصلاة في أجزائها على الأقوى.

مسألة ١٨: الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره

[١٢٨٦] مسألة ١٨: الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره، فعلى هذا لا بأس بالصلاة في الماهوت، و أما إذا شك في كون شيء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه.

فيه: أن الأظهر جواز الصلاة فيه كالسنجاب و الخبز، و تدلّ عليه مجموعه من الروايات؛ منها: قوله عليه السلام في صحيحه أبي علي بن راشد، فصل:

الفنك و السنجاب، (١) و لا- معارض له. و أما موثقه ابن أبي بكير الدالّ على عدم جواز الصلاة في كل شيء حرام أكله فهي مطلقة و هو يصلح أن يكون مقيدا لإطلاقها.

و أما الحواصل فقد ورد ترخيص الصلاة فيها في روايه بشير بن بشار، و لكن بما أنها ضعيفه سندا فالمرجع فيها عموم الموثقه.

و أما السمور؛ فالروايات الخاصه فيه متعارضه نفيًا و إثباتًا، فتسقط من جهه المعارضه، فالمرجع فيه العامّ الفوقى و هو الموثقه.

و أما الثعالب؛ فالروايات المرخصه فيها إما محموله على التقيّه من جهه معارضتها بالروايات المانع، أو أن كليهما تسقطان من جهه المعارضه، فالمرجع العامّ الفوقى فالنتيجه واحده على كلا التقديرين و هي عدم جواز الصلاة فيها.

و أما القاقم؛ فلم يرد فيه نصّ، فإن كان ممّا لا يؤكل فهو مشمول لعموم الموثقه، و إلا فلا مانع من الصلاة فيه.

و أما الأرناب؛ فالروايه المعتبره الدالّ على جواز الصلاة فيه غير موجوده، فالمرجع هو عموم الموثقه.

ص: ٨٠

مسألة ١٩: إذا صلى في غير المأكل جاهلاً أو ناسياً

[١٢٨٧] مسألة ١٩: إذا صلى في غير المأكل جاهلاً أو ناسياً فالأقوى صحه صلاته.

مسألة ٢٠: الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والجلال

[١٢٨٨] مسألة ٢٠: الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والجلال وإن كان لا يخلو عن إشكال.

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال

إشاره

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال، ولا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً، ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً، بل الأقوى اجتناب الملتحّم به والمذهب بالتمويه والطلائع إذا صدق عليه لبس الذهب، ولا فرق بين ما تتم فيه الصلاة وما لا تتم كالخاتم والزر (١) ونحوهما، نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره، كما لا بأس بشد الأسنان (٢) به، بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف (٣) والخنجر ونحوهما وإن أطلق عليهما اسم اللبس، لكن الأحوط اجتنابه، وأما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن وصلاتهن فيه، وأما الصبي المميّز فلا يحرم عليه لبسه، ولكن الأحوط عدم الصلاة فيه.

مسألة ٢١: لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها

[١٢٨٩] مسألة ٢١: لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها.

فيه: أن الزر من المحمول لا الملبوس، والمحرم إنما هو لبس الذهب لا حمله كما صرح به قدّس سرّه.

بل لا بأس أن يلبسها بالذهب، فإن الممنوع إنما هو لبس المصلّى له، والفرض أنه لا يصدق على لبس السنّ لبس المصلّى.

في القوه إشكال بل منع، لأن الوارد في النصّ جواز تحليه السيف بالذهب والفضه ولا ملازمه بين جوازها تكليفاً وجواز الصلاة فيه وضعا، فإذن مقتضى إطلاق موثقه عمّار عدم جواز الصلاة فيه. نعم لا يبعد أن يفهم العرف منه الملازمه بين جواز تحليته وجواز لبسه دون الصلاة فيه.

مسألة ٢٢: إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها

[١٢٩٠] مسألة ٢٢: إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها (١).

مسألة ٢٣: لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب

[١٢٩١] مسألة ٢٣: لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب، إذا لا يصدق عليه الآنيه، ولا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاة إذا كان في جيبه حيث إنه يعدّ من المحمول، نعم إذا كان زنجير الساعة من الذهب وعلقه على رقبته أو وضعه في جيبه لكن علق رأس الزنجير يحرم، لأنه تزيين بالذهب، ولا تصح الصلاة فيه أيضاً (٢).

مسألة ٢٤: لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مريئاً أو لم يكن ظاهراً

[١٢٩٢] مسألة ٢٤: لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مريئاً أو لم يكن ظاهراً.

مسألة ٢٥: لا بأس بافتراش الذهب

[١٢٩٣] مسألة ٢٥: لا بأس بافتراش الذهب، ويشكل التدثر به (٣).

في إطلاق ذلك إشكال بل منع، فإنه لا يتم فيما إذا كان جهله بالمسألة بسيطاً و لم يكن معذوراً فيه فحينئذ لا يمكن الحكم بالصحة بحديث (لا تعاد) لما مرّ من أنه لا يشمل مثل هذا الجاهل. نعم لو كان جهله بها مركباً، أو كان بسيطاً ولكنه كان معذوراً فيه كما إذا كان مستنداً إلى اجتهاده أو تقليده، فعندئذ يحكم بصحتها بمقتضى هذا الحديث.

في ثبوت حرمه التزيين بالذهب إشكال بل منع، لضعف نصوصها الدالة عليها و على تقدير ثبوتها فهي لا تمنع عن صحة الصلاة إلا إذا كان التزيين متّحداً مع الصلاة في الخارج، و الفرض عدمه. نعم لو علق زنجير الساعة على رقبته فهو لبس فيكون مانعاً عن الصلاة، و أما لو وضعه في جيبه و لكن علق رأس الزنجير، فالظاهر عدم كونه لبساً.

فيه: إن أريد بذلك الالتفاف و الالتفاف به فالظاهر أنه غير جائز فإنه لبس بنظر العرف. و إن أريد به مجرد التغطّي بالغطاء فلا مانع منه حيث لا يصدق

السادس: أن لا يكون حريرا محضا للرجال (١) سواء كان ساترا للعبه أو كان الساتر غيره و سواء كان مما تتم فيه الصلاة أو لا على الأقوى (٢) كالتكه و القلنسوه و نحوهما، بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضا إلا مع الضروره لبرد أو مرض و في حال الحرب، و حينئذ تجوز الصلاة فيه أيضا (٣)، و إن كان الأ-حوط أن يجعل ساتره من غير الحرير، و لا- بأس به للنساء، بل تجوز صلاة-تهن فيه أيضا على الأقوى، بل و كذا الخنثى المشكل (٤)، و كذا لا- بأس بالمتترج بغيره من قطن أو غيره مما يخرج عنه صدق الخلوص عليه اللبس.

على الأحوط وجوبا باعتبار أن ما دلّ على عدم جواز الصلاة فيه معارض بما دلّ على الجواز فيسقط من جهة المعارضه، فمقتضى القاعده الجواز، و لكن بما أن المشهور بين الأصحاب بل لم ينقل الخلاف منهم في المسأله، فمن أجل ذلك لا بدّ من الاحتياط فيها.

في القوه إشكال و لا يبعد الجواز، لأن ما دلّ على عدم جواز الصلاة فيما لا تتم فيه معارض بما دلّ على الجواز كصحيحه الحلبي فيسقط من جهة المعارضه، فيرجع الى الأصل العملي في المسأله و هو أصاله البراءه عن مانعيه ذلك عن الصلاة.

في الجواز إشكال بل منع، حيث أنه لا ملازمه بين جواز لبس الحرير في حال الاضطراب و جواز الصلاة فيه إلا إذا كان مضطرا الى لبسه في حال الصلاة أيضا.

بل وظيفته الاحتياط و عدم جواز لبسه و لا الصلاة فيه للعلم الإجمالي إما بحرمة لبسه عليه أو بوجوب ستر تمام بدنه ما عدا الوجه و الكفين في الصلاة أو وجوب الستر عليه من الرجال، فحينئذ لا مناص من الاحتياط.

و المحوضه، و كذا لا- بأس بالكف به و إن زاد على أربع أصابع، و إن كان الأحوط ترك ما زاد عليها، و لا بأس بالمحمول منه أيضا و إن كان مما تتم فيه الصلاة.

مسألة ٢٦: لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالأفتراش و الركوب عليه و التدثر به

[١٢٩٤] مسألة ٢٦: لا- بأس بغير الملبوس من الحرير كالأفتراش و الركوب عليه و التدثر به (١) و نحو ذلك في حال الصلاة و غيرها، و لا بزر الثياب و أعلامها و السفائف و القياطين الموضوعه عليها و إن تعددت و كثرت.

مسألة ٢٧: لا يجوز جعل البطانه من الحرير للقميص و غيره

[١٢٩٥] مسألة ٢٧: لا- يجوز جعل البطانه من الحرير للقميص و غيره و إن كان إلى نصفه، و كذا لا يجوز لبس الثوب الذى أحد نصفه حرير، و كذا إذا كان طرف العمامه منه إذا كان زائدا على مقدار الكف (٢)، بل على أربعة أصابع على الأحوط.

مسألة ٢٨: لا بأس بما يرقع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف

[١٢٩٦] مسألة ٢٨: لا بأس بما يرقع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف (٣)، و كذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير و بعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف، و كذا لا بأس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير و بعضها غير بالشرط المذكور.

مسألة ٢٩: لا بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته و بطانته

[١٢٩٧] مسألة ٢٩: لا- بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته و بطانته (٤) هذا إذا لم يكن على نحو الالتحاف و الالتفاف به، و إلاّ فهو لبس كما مرّ.

فيه: أن العبره إنما هي بصدق لبس الحرير الخالص و لا عبره بالتقدير المذكور و لا دليل عليه.

مرّ أن العبره إنما هي بصدق اللبس لا بالمقدار المذكور، و به يظهر حال ما بعده.

فيه إشكال بل منع، إذا لا فرق في ثوب بين أن يجعل حشوه من الإبريسم غير المنسوج أو يجعله من الإبريسم المنسوج فإن العبره إنما هي بصدق

عوض القطن و نحوه، و أما إذا جعل وصله من الحرير بينهما فلا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه.

مسألة ٣٠: لا بأس بعصابه الجروح و القروح و خرق الجبيره و حفيظه المسلوس و المبطنون إذا كانت من الحرير

[١٢٩٨] مسألة ٣٠: لا بأس بعصابه الجروح و القروح و خرق الجبيره و حفيظه المسلوس و المبطنون إذا كانت من الحرير.

مسألة ٣١: يجوز لبس الحرير لمن كان قملا على خلاف العاده لدفعه

[١٢٩٩] مسألة ٣١: يجوز لبس الحرير لمن كان قملا على خلاف العاده لدفعه، و الظاهر جواز الصلاة فيه حيثئذ (١).

مسألة ٣٢: إذا صلى في الحرير جهلا أو نسيانا

[١٣٠٠] مسألة ٣٢: إذا صلى في الحرير جهلا أو نسيانا فالأقوى عدم اللبس حيث أن الحكم يدور مداره، و الفرض أنه يصدق على لبس ثوب يكون حشوه من الحرير بلا- فرق بين أن يكون من المنسوج أو غير المنسوج، و عليه فما في المتن من الفرق بينهما في غير محلّه.

و دعوى أن هذا الفرق يقوم على أساس الروايات الدالّة على جواز الصلاة في ثوب يكون حشوه قرّاء، بتقريب أن موردها و إن كان القرّ و لكن بعدم القول بالفصل و بما دلّ على أنه من الابريسم يثبت الحكم في ثوب يكون حشوه حريرا، فمن أجل تلك الروايات بنى الماتن قدّس سرّه على الفرق بين المنسوج و غيره حيث أن مورد هذه الروايات غير المنسوج، و لا يمكن التعدّي عنه الى المنسوج...

مدفوعه؛ بأن موردها القرّ و التعدّي بحاجه الى دليل، و عدم القول بالفصل غير ثابت، و الروايه الدالّة على مساواتهما ضعيفه.

فالنتيجه: كما أنه لا- يجوز لبس ثوب جعل بطانته من الحرير كذلك لا يجوز لبس ثوب جعل حشوه من الحرير لمكان صدق لبس الحرير على كلا التقديرين.

تقدّم في المسألة (٢٠) من هذا الفصل عدم الملازمه بين جواز اللبس تكليفا و جواز الصلاة فيه وضعاء.

وجوب الإعادة و إن كان أحوط(١).

مسألة ٣٣: يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة كالقطن و الصوف مما يؤكل لحمه

[١٣٠١] مسألة ٣٣: يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة كالقطن و الصوف مما يؤكل لحمه، فلو كان من صوف أو وبر ما لا- يؤكل لحمه لم يكف في صحة الصلاة و إن كان كافيا في رفع الحرمة، و يشترط أن يكون مقدار يخرج منه عن صدق المحوضه، فإذا كان يسيرا مستهلكا بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه و لا الصلاة فيه، و لا يبعد كفايه العشر في الإخراج عن الصدق.

مسألة ٣٤: الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الإبريسم

[١٣٠٢] مسألة ٣٤: الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الإبريسم من القطن أو الصوف لكثرة الاستعمال و بقي الإبريسم محضا لا يجوز لبسه بعد ذلك.

مسألة ٣٥: إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو ما لا يؤكل

[١٣٠٣] مسألة ٣٥: إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو ما لا- يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه، و إن كان الأحوط الاجتناب عنه.

مسألة ٣٦: إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه و الصلاة فيه

[١٣٠٤] مسألة ٣٦: إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه و الصلاة فيه على الأقوى.

مسألة ٣٧: الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه

[١٣٠٥] مسألة ٣٧: الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه.

مسألة ٣٨: إذا انحصر ثوبه في الحرير

[١٣٠٦] مسألة ٣٨: إذا انحصر ثوبه في الحرير فإن كان مضطرا إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاة فيه(٢)، و إلا لزم نزعها و إن لم يكن له ساتر غيره فيصلح حيثنذ عاريا، و كذا إذا انحصر في الميتة أو المغصوب أو الذهب، و كذا إذا انحصر في غير المأكول، و أما إذا انحصر في النجس مَرَّ الكلام فيه في المسألة(٢٢) من هذا الفصل.

تقدّم حكمه آنفا.

فالأقوى جواز الصلاة فيه و إن لم يكن مضطرا إلى لبسه، والأحوط تكرار الصلاة، بل و كذا في صورته الانحصار في غير المأكل فيصلى فيه ثم يصلى عاريا.

مسألة ٣٩: إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس و غير المأكل و الحرير و الذهب و الميتة و المغصوب

[١٣٠٧] مسألة ٣٩: إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس و غير المأكل و الحرير و الذهب و الميتة و المغصوب قدام النجس على الجميع ثم غير المأكل ثم الذهب و الحرير و يتخير بينهما ثم الميتة (١)، فيتأخر في تقديم الذهب و الحرير على الميتة إشكال بل منع، حتى على القول بحرمه لبس الميتة إذ على هذا القول فالوظيفة هي التخيير بين الصلاة في الذهب أو الحرير و الصلاة في الميتة إلا إذا كانت حرمه إحداهما أهم، أو محتمل الأهميه من حرمه الآخر، فعندئذ يتعين اختياره و الصلاة فيه. و أما على القول بعدم حرمه لبس الميتة تكليفا كما هو الصحيح و إنما يكون لبسها مانعا عن الصلاة فحسب فحينئذ يتعين تقديم الميتة على الذهب أو الحرير إذا دار الأمر بينهما، باعتبار أن المكلف لا يكون مضطرا إلى لبس الذهب أو الحرير حينئذ حيث أن بإمكانه رفع الاضطرار بلبس الميتة الذي لا يكون محرما، نظير ما إذا اضطرَّ المكلف إلى شرب أحد المائين يكون واحد منهما مغصوبا و الآخر مباحا، ففي مثل ذلك لا بد من اختيار شرب الماء المباح و رفع اضطراره به و لا يجوز له اختيار شرب الماء المغصوب لعدم اضطراره إلى شربه. و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإذن لا بد من تقديم الميتة على الذهب و الحرير. و أما بالنسبة إلى غير المأكل فهو مخير إلا إذا كانت الميتة من غير المأكل فعندئذ لا بد من تقديم غير المأكل على الميتة باعتبار أن مانعيه الميتة عن الصلاة من جهتين، من جهة أنها ميتة و من جهة أنها من غير المأكل. و حيث أن المكلف مضطر إلى الصلاة مقترنه بوجود مانع فحينئذ إذا أتى بها في غير المأكل كانت مقترنه بمانع واحد، و إذا أتى بها في الميتة

المغصوب عن الجميع.

مسألة ٤٠: لا بأس بلبس الصبي الحرير

[١٣٠٨] مسألة ٤٠: لا بأس بلبس الصبي الحرير، فلا يحرم على الولي إلباسه إياه، و تصح صلاته فيه بناء على المختار من كون عباداته شرعية (١).

مسألة ٤١: يجب تحصيل الساتر للصلاه و لو بإجاره أو شراء

[١٣٠٩] مسألة ٤١: يجب تحصيل الساتر للصلاه و لو بإجاره أو شراء و لو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله و لم يضر بحاله، و يجب قبول الهبه أو العاريه ما لم يكن فيه حرج، بل يجب الاستعاره و الاستيهاب كذلك.

مسألة ٤٢: يحرم لبس لباس الشهره بأن يلبس خلاف زيّه

[١٣١٠] مسألة ٤٢: يحرم لبس لباس الشهره بأن يلبس خلاف زيّه (٢) من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه أو من حيث وضعه و تفصيله و خياطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً، و كذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء و بالعكس (٣)، و الأحوط ترك الصلاه فيهما، كانت مقترنه بمانعين مع أنه لم يكن مضطراً الى اقترانها بأكثر من مانع واحد، فإذن لا محاله يكون الاقتران بالمانع الثاني عمدياً فيكون مبطلا للصلاه.

قد مرّ أنه لا ملازمه بين الجواز التكليفي و الجواز الوضعي و هو صحّه الصلاه فيه.

في الحرمة إشكال بل منع، إذ لم يقدّم دليل على أن لباس الشهره بعنوانه محرّم، فإن عمده الدليل عليها قوله عليه السّلام في صحيحه أبي أيوب الخزاز: (إن الله يبغض شهره اللباس) (١)، و لكن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن مبغوضيه شهره اللباس باعتبار ما يترتب عليها من اللوازم الفاسده كهدر كرامه الانسان و هتك حرمة أو تؤدّي الى كبريائه هذا إضافة الى أن المبغوضيه لا تساوق الحرمة.

بل على الأحوط الأولى لعدم الدليل على ذلك حتى فيما إذا تزّين

ص: ٨٨

و إن كان الأقوى عدم البطلان(١).

مسألة ٤٣: إذا لم يجد المصلى ساترا حتى ورق الأشجار و الحشيش

[١٣١١] مسألة ٤٣: إذا لم يجد المصلى ساترا حتى ورق الأشجار و الحشيش(٢) فإن وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها إحداهما بزى الأخرى. و أما روايه التشبيه فمضافا الى ضعفها سندا فهي لا تدلّ على الحرمة بعنوان التشبيه فى اللباس لقوّه احتمال أن يكون المراد من التشبيه فيها التشبه فى التذكير و التأنيث كما فسّر بذلك فى روايه أخرى، فإذا ن تكون الروايه مجمله حيث يستبعد عرفا أن يكون لبس الرجال ما يختصّ بالنساء و بالعكس بعنوانه محرّما.

نعم قد يكون محرّما بعنوان ثانوى كالهتك أو التنقيص أو هدر الكرامه، كما إذا لبس شخص لباس امرأه آخر فإنه يؤدّى الى هدر كرامته و هتك حرّمته.

هذا لا- ينجسم مع حكمه قدّس سرّه بحرمة لبس الرجال ما يختصّ بالنساء و بالعكس على الأحوط، فإن لازم ذلك أن يكون ترك الصلاة فيهما واجبا احتياطيا باعتبار أنه قدّس سرّه يرى أن حرمة الستر مانعه عن الصلاة، و إباحته شرط لصحتها. نعم بناء على ما قويناه فى أول هذا الفصل من أن حرمة الستر لا تكون مانعه عنها، و إباحته لا تكون شرطا، فحينئذ و إن قلنا بحرمة لبس كلّ منهما ما يختصّ بالآخر فمع ذلك لا مانع من الصلاة فيه.

تقدّم فى المسألة(١٦) من(الستر و الساتر)؛ أن الستر بورق الأشجار أو الحشيش فى طول الستر بالملابس، فإذا لم تتوفر لدى المصلّى ملابس و جب عليه أن يتستّر بغير الملابس ممّا تيسّر له كورق الأشجار أو الحشيش أو الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو الحفرة أو نحو ذلك ممّا يستر به العوره و يصلّى قائما حينئذ مع الركوع و السجود. و أما الستر بالطين أو الوحل أو الحفرة أو الماء الكدر فهو فى عرض الستر بورق الأشجار أو الحشيش لا فى طولله، و يستفاد ذلك من ظاهر

و يتستر بها أو نحو ذلك مما يحصل به ستر العوره صلى صلاه المختار قائما مع الركوع و السجود،و إن لم يجد ما يستر به العوره أصلا فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلا أو كان و كان أعمى أو فى ظلمه أو علم بعدم نظره أصلا أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته فالأحوط تكرار الصلاه(١) بأن يصلى صلاه المختار تاره و مؤمنا للركوع و السجود أخرى قائما،و إن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالسا و ينحنى للركوع و السجود(٢) بمقدار لا يبدو عورته،و إن لم يمكن فيومئ برأسه،و إلا فبعينيه،و يجعل الانحاء أو الإيماء للسجود أزيد من الركوع(٣)،و يرفع ما يسجد عليه و يضع جبهته عليه(٤)،و فى صورته القيام يجعل يده على قبله قوله عليه السّلام فى صحيحه علىّ بن جعفر:(إن أصاب حشيشا يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع و السجود و إن لم يصب شيئا يستر به عورته أو مأ و هو قائم...) (١)، إذ لا يفهم العرف منه أن للحشيش خصوصيّة بل باعتبار أن العوره تستر به كما هو مقتضى قوله عليه السّلام:(و إن لم يصب شيئا يستر به عورته) إذ يفهم منه أن المناط بستر العوره بأيّ شىء كان و لو كان بالطين أو الوحل.

بل الأقوى كفايه الصلاه قائما مع الإيماء كما هى مقتضى جملة من الروايات.

فيه إشكال بل منع،و الظاهر عدم الوجوب حيث أنه لا دليل فى المسألة إلاّ صحيحه زراره و هى تدلّ على وجوب الصلاه جالسا مع الإيماء بدلا عنهما دون الانحاء لهما.

فيه إشكال بل منع،و الأقوى عدم وجوب الزيادة باعتبار أن ما يدلّ عليها ضعيف.نعم لا بأس بالاحتياط.

على الأحوط الأولى،حيث لم يقدّم دليل على ذلك إلاّ إذا صدق عليه

ص: ٩٠

١-١) الوسائل ج ٤ باب: ٥٠ من أبواب لباس المصلّى الحديث: ١.

مسألة ٤٤: إذا وجد ساترا لإحدى عورتيه ففي وجوب تقديم القبلى أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه

[١٣١٢] مسألة ٤٤: إذا وجد ساترا لإحدى عورتيه ففي وجوب تقديم القبلى أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه أو جهها الوسط (٢).

أدنى مرتبه السجود فحينئذ يجب.

لا بأس بتركه حيث لا دليل عليه، وقد تقدّم أن الستر باليد ليس من الستر الصلاتى ولا إطلاق لأدله وجوب الستر بنحو يشملها، وصحيحه زراره وإن دلت على وضع المرأه يدها على فرجها والرجل على سواته، إلا أنها لا تدلّ على أن الستر باليد من الستر الصلاتى لو لم تدلّ على أنه من الناظر المحترم، فلا أقلّ من الاجمال.

هذا مبنى على أن أمثال المقام داخله فى باب التراحم، وحينئذ فلا بدّ من الرجوع الى مرجّحات ذلك الباب، وبما أن الصلاة مع الركوع والسجود أهمّ من الصلاة مع الايماء بدلا عنهما، فلا بدّ من تقديم الأولى على الثانية بستر الدبر دون القبلى، ولكن قد ذكرنا غير مرّه أن المقام داخل فى باب التعارض، فإن الأمر بالصلاه مع ستر العورتين قد سقط جزما من جهه عدم قدره المكلف على سترهما معا فيها، وبما أن الصلاة لا تسقط بحال، فيعلم إجمالا بجعل الأمر بها فى هذا الحال مع ستر إحدى العورتين، ولكن لا يدرى أن المجمعول هو الأمر بالصلاه مع ستر الدبر أو الأمر بها مع ستر القبلى، فإذا نفع المعارضه بين دليل وجوب ستر الدبر فى الصلاة و دليل وجوب ستر القبلى فيها، و حينئذ فلا بدّ من الرجوع الى مرجّحات بابها وبما أنه لا ترجيح فى البين فالنتيجه هى التخيير، فيكون المكلف مخيرا بينهما.

و أما صحيحه زراره الداله على أن الموجب لسقوط الركوع و السجود هو بدو ما خلفه فلا تدلّ على ترجيح ستر الدبر على القبلى و ذلك لأن موردها المكلف

[١٣١٣] مسألة ٤٥: يجوز للعراه الصلاة متفرقين، و يجوز بل يستحب لهم الجماعة و إن استلزمت للصلاة جلوسا و أمكنهم الصلاة مع الانفراد قياما، فيجلسون و يجلس الإمام وسط الصف و يتقدمهم بركبتيه و يومثون للركوع و السجود (١)، إلا إذا كانوا فى ظلمه آمنين من نظر بعضهم إلى بعض العارى الذى لا يكون عنده ساتر أصلا، و تدلّ على أن وظيفته الصلاة مع الايماء عوضا عن الركوع و السجود دونهما معللا- بأنهما يؤدّيان الى بدو ما خلفه، و أما إذا كان عنده ساتر يكفى لأحدهما دون الآخر فلا تدلّ الصحيحه بمقتضى تعليلها على تقديم ستر الدبر على القبل بل هى أجنبيّه عن هذه المسأله. هذا إضافة الى أنها لا تكون ظاهره فى أن بدو ما خلفه بالركوع و السجود مانع عن الصلاة بملاك أن عدمه معتبر فيها، بل من المحتمل فيها أن يكون ذلك من جهه وجود الناظر المحترم، فالصحيحه لو لم تكن ظاهره فى الأول فلا تكون ظاهره فى الثانى.

فيه إشكال بل منع، و الأظهر أن الامام يصلّى مع الايماء بدلا عن الركوع و السجود، و المأمومين يصلّون مع الركوع و السجود خلفه، و قد نصّت على ذلك موثقه إسحاق بن عمّار. و لكن لا بدّ من حمل الموثقه على صورته كونهم آمنين من الناظر المحترم حتى من نظر بعضهم الى بعض، و ذلك لقرينه داخلية و خارجيه.

أما الداخليه فلأن الموثقه الأمره للإمام بالايماء و المأمومين بالركوع و السجود قرينه على أن هذا الاختلاف بينهما لا يمكن أن يكون جزافا بل لا- محاله يكون مبتدئا على نكته و تلك النكته ليست إلا- أن الامام لا- يكون آمننا من نظر المأمومين، و أما المأمومون فهم آمنون من نظر بعضهم الى بعض، باعتبار أنهم فى حال الصلاة لا يتمكّنون من ذلك.

و من هنا لا بدّ من حمل مورد الموثقه على صف واحد، و إلا فلا يجوز لهم الركوع و السجود حيث أن ما خلفهم يبدو للصفّ الثانى و هو منهى عنه فى

فيصلون قائمين صلاه المختار تاره و مع الايماء اخرى (١) على الأحوط.

مسألة ٤٦: الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر و احتمال وجوده في آخر الوقت

[١٣١٤] مسألة ٤٦: الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة (٢) عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر و احتمال وجوده في آخر الوقت.

مسألة ٤٧: إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب

[١٣١٥] مسألة ٤٧: إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب أو صحيحه زرارته و ممّا يؤكّد أن موردها الصّفّ الواحد هو تقدّم الامام عليهم بركبتيه فحسب لا بتمام جسده لما فيه من الحزازة و قبح المنظر. و أما القرينه الخارجيه فلما ورد من الأمر بالصلاه جالسا مع الايماء إذا كان غير مأمون من الناظر المحترم و قائما مع الايماء إذا كان مأمونا منه. و قد ورد في بعضها النهي عن الركوع و السجود معلّلا بأنهما يستلزمان بروز ما خلفه.

فإذن لا تنافى بين الموثقه و صحيحه زرارته، فإن الصحيحه إما محموله على ما إذا لم يكن المصلّي مأمونا من الناظر المحترم فمن أجل ذلك أمر فيها بالصلاه جالسا مع الايماء، و نهى عن السجود و الركوع معلّلا بأنهما يؤدّيان الى بروز ما خلفه أو إجمالها من هذه الناحيه.

في الجمع بينهما إشكال بل منع، حيث أن لهم الاكتفاء بالصلاه قائما فرادى مع الايماء كما هو مقتضى جملة من الروايات. و أما مشروعته صلاه الجماعة لهم قائما مع الركوع و السجود في هذا الحال فهي بحاجه الى دليل، و الدليل قد دلّ على مشروعته الجماعة للعراه جالسا و هو صحيحه عبد الله بن سنان و موثقه إسحاق بن عمّار على الكيفيه التي قد مرّت و لا دليل على مشروعته الجماعة لهم قائما مع الركوع و السجود، بل و لا مع الايماء عوضا عنهما.

في القوه إشكال بل منع، إذ لا مانع من جواز البدار و الاتيان بالصلاه عاريا قائما أو جالسا مع الايماء ظاهرا أو برجاء بقاء العذر و وجود الأمر بها واقعا، غايه الأمر إن استمرّ العذر كفت، و إن لم يستمر و تمكّن من الستر أعادها معه.

مغصوب و الآخر مما تصح فيه الصلاة لا تجوز الصلاة في واحد منهما بل يصلى عاريا، و إن علم أن أحدهما من غير المأكول و الآخر من المأكول أو أن أحدهما نجس و الآخر طاهر صلى صلاتين، و إذا ضاق الوقت و لم يكن إلا مقدار صلاة واحدة يصلى عاريا في الصورة الأولى (١) و يتخير بينهما في الثانيه.

مسألة ٤٨: المصلى مستلقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجسا أو حريرا أو من غير المأكول

[١٣١٦] مسألة ٤٨: المصلى مستلقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجسا أو حريرا أو من غير المأكول (٢) إذا كان له ساتر غيرهما، و إن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما مما تصح فيه الصلاة.

مسألة ٤٩: إذا لبس ثوبا طويلا جدا و كان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرك بحركات الصلاة نجسا

[١٣١٧] مسألة ٤٩: إذا لبس ثوبا طويلا جدا و كان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرك بحركات الصلاة نجسا أو حريرا أو مغصوبا أو مما لا يؤكل فالظاهر عدم صحه الصلاة ما دام يصدق أنه لا بس ثوبا كذائيا (٣)، نعم لو بل الوظيفة فيها التخيير أيضا؛ و ذلك لأن الصلاة عاريا وظيفه من كان ساتره منحصر فيما لا يؤكل، و المسألة ليست كذلك حيث أن المكلف فيها مأمور بالصلاة في الساتر الشرعى، و عليه فوظيفته أن يحتاط فيها بتكرار الصلاة حتى يحصل له القطع بالموافقه إن أمكن و إلا فيأتي بها في أحدهما مخيرا لا الصلاة عاريا، فإن فيها مخالفه قطعيه عمليه.

الظاهر بطلان الصلاة في اللحاف إذا كان من غير المأكول، حيث لا فرق في بطلانها فيه بين الملبوس و المحمول.

هذا لا يتم في الثوب المغصوب لما قويناه في أول هذا الفصل من أن غصبيه الساتر و إن كان فعلينا لم تمنع عن صحه الصلاة، و لا في الحرير أيضا لما مرّ من أن الممنوع هو الصلاة في الحرير المحض، و أما إذا كان بعض أجزاء الثوب حريرا فلا يصدق على الصلاة فيه أنها صلاة في الحرير المحض، و أما فيما لا يؤكل

كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال لبس هذا الطرف منه كما إذا كان طوله عشرين ذراعا و لبس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثة و كان الطرف الآخر مما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به.

مسألة ٥٠: الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم و لا يغطي الساق

[١٣١٨] مسألة ٥٠: الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم و لا يغطي الساق كالجورب و نحوه.

فقد تقدّم أن الممنوع هو الصلاة فيه أعمّ من أن يكون على نحو الظرفيه أو على نحو المعينه، و أما إذا كان طرف منه الواقع على الأرض الخارج عن المتعارف من أجزاء ما لا يؤكل فإن صدق على الصلاة فيه عنوان الصلاة في غير المأكول بطلت و إلا لم تبطل. نعم ما في المتن يتم في الذهب و الثوب النجس، أما في الأول فلأن الممنوع فيه عنوان اللبس و الصلاة فيه، و أما في الثاني فلأن جزءا من الثوب حال الصلاة إذا كان نجسا كان مانعا عنها.

فصل فى ما يكره من اللباس حال الصلاه

فصل فى ما يكره من اللباس حال الصلاه وهى أمور:

أحدها: الثوب الأسود حتى للنساء عدا الخف و العمامه و الكساء و منه العباء، و المشبع منه أشد كراهه، و كذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ.

الثانى: الساتر الواحد الرقيق.

الثالث: الصلاه فى السروال وحده و إن لم يكن رقيقا، كما أنه يكره للنساء الصلاه فى ثوب واحد و إن لم يكن رقيقا.

الرابع: الأتزار فوق القميص.

الخامس: التوشح، و تتأكد كراهته للإمام، و هو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى و إلقاءه على المنكب الأيسر بل أو الأيمن.

السادس: فى العمامه المجرده عن السدل و عن التحنك اى التلحى، و يكفى فى حصوله ميل المسدول إلى جهه الذقن، و لا يعتبر إدارته تحت الذقن و غرزه فى الطرف الاخر، و إن كان هذا أيضا أحد الكيفيات له.

السابع: اشتمال الصماء بأن يجعل الرداء على كتفه و إداره طرفه تحت إبطه و إلقاءه على الكتف.

الثامن: التحزم للرجل.

التاسع:النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة و إلا أبطل.

العاشر:اللتام للرجل إذا لم يمنع من القراءة.

الحادى عشر:الخاتم الذى عليه صوره.

الثانى عشر:استصحاب الحديد البارز.

الثالث عشر:لبس النساء الخلخال الذى له صوت.

الرابع عشر:القباء المشدود بالزرور الكثيره أو بالحزام.

الخامس عشر:الصلاه محلول الأزرار.

السادس عشر:لباس الشهره إذا لم يصل إلى حد الحرمه أو قلنا بعدم حرمته.

السابع عشر:ثوب من لا يتوقى من النجاسه خصوصا شارب الخمر و كذا المتهم بالغصب.

الثامن عشر:ثوب ذو تماثيل.

التاسع عشر:الثوب الممتزج بالإبريسم.

العشرون:ألبسه الكفار و أعداء الدين.

الحادى و العشرون:الثوب الوسخ.

الثانى و العشرون:السنباب.

الثالث و العشرون:ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطى الساق.

الرابع و العشرون:الثوب الذى يوجب التكبر.

الخامس و العشرون:لبس الشائب ما يلبسه الشبان.

السادس و العشرون:الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ.

السابع و العشرون:الصلاه فى النعل من جلد الحمار.

الثامن و العشرون:الثوب الضيق اللاصق بالجلد.

التاسع و العشرون:الصلاه مع الخضاب قبل أن يغسل.

الثلاثون:استصحاب الدرهم الذى عليه صوره.

الواحد و الثلاثون:إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن.

الثانى و الثلاثون:الصلاه مع نجاسه ما لا تتم فيه الصلاه كالمخاتم و التكه و القلنسوه و نحوها.

الثالث و الثلاثون:الصلاه فى ثوب لاصق وبر الأرنب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به.

ص:٩٨

فصل فى ما يستحب من اللباس

فصل فى ما يستحب من اللباس و هى أيضا أمور:

أحدها: العمامه مع التحنك.

الثانى: الرداء خصوصا للإمام، بل يكره له تركه.

الثالث: تعدد الثياب، بل يكره فى الثوب الواحد للمرأة كما مر.

الرابع: لبس السراويل.

الخامس: أن يكون اللباس من القطن أو الكتان.

السادس: أن يكون أبيض.

السابع: لبس الخاتم من العقيق.

الثامن: لبس النعل العربيه.

التاسع: ستر القدمين للمرأة.

العاشر: ستر الرأس فى الأمه و الصبيه، و أما غيرهما من الإناث فيجب كما مر.

الحادى عشر: لبس أنظف ثيابه.

الثانى عشر: استعمال الطيب، ففى الخبر ما مضمونه الصلاه مع الطيب تعادل سبعين صلاه.

الثالث عشر: ستر ما بين السره و الركبه.

الرابع عشر: لبس المرأة قلاذتها.

فصل فى مكان المصلى والمراد به ما استقر عليه و لو بوسائط و ما شغله من الفضاء فى قيامه و قعوده و ركوعه و سجوده و نحوها، و يشترط فيه أمور:

أحدها: إباحته

اشاره

أحدها: إباحته، فالصلاه فى المكان المغضوب باطله (١)، سواء تعلق الغضب بعينه أو بمنافعه كما إذا كان مستأجرا و صلى فيه شخص من غير إذن المستأجر و إن كان مأذونا من قبل المالك أو تعلق به حق كحق فى إطلاقه إشكال بل منع، اذ لا تعتبر إباحه المكان حال القراءه و الركوع و الأذكار حيث أنها لا تتحد مع الحرام و هو التصرف فى المكان المغضوب، و إنما المعتبر إباحته فى حال السجود بأن تكون المواضع السبعه له على الأرض المباحه، بملاك أن السجود عليها بنفسه تصرف فيها فيكون الواجب متحدا مع الحرام حينئذ. و من هنا لو أتى بها فى الأرض المغضوبه و لكنه حين إرادته السجود تقدم بضع خطوات فدخل فى حدود الأرض المباحه و سجد عليها و كانت أعضاء سجوده السبعه كلها خارج نطاق الغضب صحت صلاته، لأن بطلان الصلاه بسبب الغضب يدور مدار المكان الغصبى حال سجوده، فإن كان مكانه فى هذه الحاله مغضوبا بطلت صلاته و إلا فهي صحيحه، و نقصد بالمكان الذى يعتبر أن يكون مباحا ما يضع المصلى جسمه و ثقله عليه دون الفضاء أو السقف أو الجدار أو الخيمه، و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.

الرهن (١) وحق غرماء الميت (٢) وحق الميت إذا أوصى بثلثه و لم يفرز بعد و لم يخرج منه و حق السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد (٣) أو غيره فيه: أن حق الرهن لا - يمنع من التصرف الذى لا - يكون منافيا له سواء أ كان من المرتهن أم كان من غيره، و على هذا فلا مانع من الصلاه فى الدار المرهونه إذا كان مأذونا من قبل صاحبها حيث أنها لا تنافى حق الرهن المتعلق بها المتمثل فى كونها وثيقه للمرتهن، فكل تصرف لا ينافى الوثيقه لا يكون منافيا لحقه.

هذا مبنى على القول بانتقال جميع التركة الى ورثه الميت متعلقه لحق الغرماء و أنها لا تمنع من تصرفهم فيها فيما عدا المقدار المعادل لحقهم، لأن المستفاد من الدليل أن نسبه ما تعلق به حقهم من التركة إليها نسبه الكلى فى المعين لا الاشاعه، و على ذلك فلا يجوز لهم التصرف فى المقدار المذكور إذا لم يبق من التركة إلا هذا المقدار فحسب، و أما التصرف فيما عداه فلا مانع منه و لا يتوقف على رضاهم.

و لكن هذا المبنى غير صحيح، و ذلك لأن ظاهر الآيه الشريفه كقوله تعالى:

(مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ يُوَصِّى بِهَا أَوْ دَيْنٍ) و الروايات الدالّه على أن الارث بعد الوصيه و الدين، هو أن المقدار المعادل للدين من التركة يظلّ باقيا فى ملك الميت و لا ينتقل الى الورثه، فتكون التركة مشتركه بينهما على نحو الكلى فى المعين دون الاشاعه بدليل أنه إذا تلف من التركة شىء كان التالف من حصه الورثه دون الميت، فمن أجل ذلك يجوز التصرف فيها فيما عدا المقدار المعادل للدين، و لا يتوقف جوازه فيما عداه على إذن ولي الميت من الوصى إن كان و إلا فالحاكم الشرعى.

نعم إن تصرفهم فى ذلك المقدار غير جائز إلا بإذن الولي، باعتبار أنه تصرف فى مال غيرهم.

فى بطلان الصلاه به إشكال بل منع، فإن المتيقن هو ثبوت هذا الحق

فغصبه منه غاصب على الأقوى و نحو ذلك، وإنما تبطل الصلاه إذا كان عالما عامدا، و أما إذا كان غافلا أو جاهلا أو ناسيا فلا تبطل (١)، نعم لا يعتبر العلم بالفساد، فلو كان جاهلا بالفساد مع علمه بالحرمة و الغصبيه كفى في البطلان (٢)، و لا فرق بين النافله و الفريضة في ذلك على الأصح.

مسألة ١: إذا كان المكان مباحا و لكن فرش عليه فرش مغصوب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته

[١٣١٩] مسألة ١: إذا كان المكان مباحا و لكن فرش عليه فرش مغصوب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته، و كذا العكس.

مسألة ٢: إذا صلى على سقف مباح و كان ما تحته من الأرض مغصوبا

[١٣٢٠] مسألة ٢: إذا صلى على سقف مباح و كان ما تحته من الأرض مغصوبا فإن كان السقف معتمدا على تلك الأرض تبطل الصلاه عليه، و إلا فلا، لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوبا أو كان الفضاء فوقاني له ما دام يظل جالسا فيه، فإنه حينئذ لا تجوز مزاحمته و دفعه من هذا المكان فلو فعل ذلك أثم، و أما ثبوته و لو بعد دفعه عنه فهو بحاجة الى دليل و لا دليل عليه.

نعم قد يستدلّ على ثبوته كذلك بروايتين، و لكن بما أن كليهما ضعيفتان سندا فلا تصلحان للدليليه، فإذن ينحصر الدليل عليه ببناء العقلاء، و القدر المتيقن منه أنه لا تجوز مزاحمته فيه.

فى إطلاقه بالنسبه الى الجاهل إشكال بل منع، لأن جهله إن كان مركبا كان حاله حال الناسى و الغافل فلا حرمة فى الواقع، و إن كان بسيطا فالظاهر هو البطلان و إن كان قاصرا، لأن الحرام لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب و إن لم يكن منجزا.

بل يكفى و إن كان جاهلا بالحرمة و الغصبيه إذا كان جهله بها بسيطا و إن كان قاصرا لاستحاله كون الحرام فى الواقع مصداقا للواجب فى الواقع، فإذا لم تنطبق الصلاه المأمور بها على الصلاه المأتى بها فى المغصوب بطلت.

الذى يقع فيه بدن المصلى مغصوبا بطلت فى الصورتين (١).

مسأله ٣: إذا كان المكان مباحا و كان عليه سقف مغصوب

[١٣٢١] مسأله ٣: إذا كان المكان مباحا و كان عليه سقف مغصوب فإن كان التصرف فى ذلك المكان يعدّ تصرفا فى السقف بطلت الصلاه فيه (٢)، و إلا فلا، فلو صلى فى قبه سقفيها أو جدرانها مغصوب و كان بحيث لا يمكنه الصلاه فيها إن لم يكن سقف أو جدار أو كان عسرا و حرجا كما فى شدة الحر أو شدة البرد بطلت الصلاه، و إن لم يعد تصرفا فيه فلا، و مما ذكرنا ظهر حال الصلاه تحت الخيمه المغصوبه، فإنها تبطل إذا عدت تصرفا فى الخيمه، بل تبطل على هذا إذا كانت أطناها أو مساميرها غصبا كما هو الغالب، إذ فى الغالب يعد تصرفا فيها، و إلا فلا.

مسأله ٤: تبطل الصلاه على الدابه المغصوبه

[١٣٢٢] مسأله ٤: تبطل الصلاه على الدابه المغصوبه، بل و كذا إذا كان ظهر ممّا مرّ أنه لا وجه للبطلان فيهما، فإن السقف إذا كان مباحا و كان الفضاء مغصوبا فحينئذ إن كان المغصوب هو الفضاء الواقع فيه السقف لم تكن الصلاه على السقف تصرفا فيه بل هى تصرف فيما اعتمد عليه السقف و هو ليس بمغصوب و إن كان المغصوب هو الفضاء الذى يقع فيه بدن المصلى فالصلاه و إن كانت تصرفا فيه إلا أنها لم تكن متّحده معه ما دام لم يكن أحد مواضع السجود مغصوبا.

فى بطلان الصلاه فيه إشكال بل منع، لما مرّ من أن الصلاه تحت سقف مغصوب أو خيمه مغصوبه لا تعدّ تصرفا فيها. و على تقدير تسليم أنها تصرف فيها إلا أنها لا تكون متّحده معه لكى تبطل، و قد تقدّم أن بطلان الصلاه و فسادها بسبب الغصب يدور مدار مكان المصلى حال سجوده، فإن كان مغصوبا بطلت و إلا صحّت و إن كان الفضاء مغصوبا، و بذلك يظهر حال ما بعده من صور المسأله.

رحلها أو سرجها أو وطأها غضبا(١)، بل و لو كان المغصوب نعلها.

مسألة ٥: قد يقال ببطان الصلاة على الأرض التي تحتها تراب مغصوب

[١٣٢٣] مسألة ٥: قد يقال ببطان الصلاة على الأرض التي تحتها تراب مغصوب و لو بفصل عشرين ذراعا و عدم بطلانها إذا كان شيء آخر مدفونا فيها، و الفرق بين الصورتين مشكل، و كذا الحكم بالبطان، لعدم صدق التصرف في ذلك التراب أو الشيء المدفون، نعم لو توقف الاستقرار و الوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب أو غيره يصدق التصرف و يوجب البطلان.

مسألة ٦: إذا صلى في سفينة مغصوبه بطلت

[١٣٢٤] مسألة ٦: إذا صلى في سفينة مغصوبه بطلت(٢)، و قد يقال بالبطان إذا كان لوح منها غضبا، و هو مشكل على إطلاقه، بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح.

مسألة ٧: ربما يقال ببطان الصلاة على دابة خيط جرحها بخيط مغصوب

[١٣٢٥] مسألة ٧: ربما يقال ببطان الصلاة على دابة خيط جرحها بخيط مغصوب، و هذا أيضا مشكل، لأن الخيط يعدّ تالفا و يشتغل ذمه الغاصب بالعوض إلا إذا أمكن رد الخيط إلى مالكة مع بقاء ماليتها(٣).

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن الصلاة إنما تكون محكوم به بالبطان إذا كانت مع السجود على الدابة أو على سرجها، و أما إذا كانت مع الإيماء بدلا عنه فلا تكون محكوم به لأنها حينئذ لا تكون متّحدة مع الغصب.

هذا إذا كانت الصلاة مع السجود عليها، و أما إذا كانت مع الإيماء بدلا عنه فلا تبطل، و من هنا يظهر حال ما إذا كان لوح منها مغصوبا، فإن الصلاة فيها حينئذ إنما تبطل إذا كان ذلك اللوح مسجدا لا مطلقا.

بل لا موجب للحكم ببطان الصلاة في هذا الفرض أيضا، لأن الصلاة على الدابة لا تعدّ تصرفا في ذلك الخيط فضلا عن كونها متّحدة معه. نعم إن

مسألة ٨: المحبوس في المكان المغضوب يصلى فيه قائما

[١٣٢٦] مسألة ٨: المحبوس في المكان المغضوب يصلى فيه قائما مع الركوع و السجود إذا لم يستلزم تصرفا زائدا على الكون فيه (١) على الوجه المتعارف كما هو الغالب، و أما إذا استلزم تصرفا زائدا فيترك ذلك الزائد و يصلى بما أمكن من غير استلزام، و أما المضطر إلى الصلاة في المكان المغضوب فلا إشكال في صحة صلاته.

مسألة ٩: إذا اعتقد الغصبيه و صلى فتبين الخلاف

[١٣٢٧] مسألة ٩: إذا اعتقد الغصبيه و صلى فتبين الخلاف فإن لم يحصل منه قصد القربه بطلت، و إلا- صحت، و أما إذا اعتقد الإباحة فتبين الغصبيه فهي صحيحه من غير إشكال (٢).

الاستيلاء عليها إذا كان على الخيط فهو و إن كان تصرفا فيه إلا أنه ليس جزء الصلاة.

نعم إن كان الخيط في ضمن المسجد بطلت.

هذا إنما يتصور فيما إذا كان في المكان المغضوب شيء آخر و كان مغضوبا، كما إذا كانت فيه سجاده مغضوبه و صلى عليها، فإن صلاته عليها بما أنها تستلزم تصرفا زائدا على الكون فيه و هو التصرف في السجاده المتحد مع السجود عليها، فمن أجل ذلك تبطل.

و أما بالنسبه الى الكون فيه فلا يتصور التصرف الزائد فيه، إذ كل فرد يشغل من المكان بما يعادل حجم جسمه كَمَا، و لا يختلف ذلك باختلاف ما يطرأ عليه من الحالات المختلفه كالقيام و القعود و الركوع و السجود و نحوها، و على هذا فلا- فرق بين المحبوس في المكان المغضوب و المضطر الى الصلاة فيه، لأن وظيفه كليهما تكون الصلاة مع الركوع و السجود فيه باعتبار أنه ليس في الصلاة معهما تصرف زائد على الصلاة مع الايماء عوضا عنهما، حيث أنهما على نسبه واحده في حجم التصرف و مقداره.

هذا فيما إذا لم يكن الناسى هو الغاصب، و إلا فالصحة لا تخلو عن

مسألة ١٠: الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى

[١٣٢٨] مسألة ١٠: الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى و هى الحرمة (١)، و إن كان الأحوط البطلان خصوصا فى الجاهل المقصر (٢).

مسألة ١١: الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا يجوز التصرف فيها

[١٣٢٩] مسألة ١١: الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا يجوز التصرف فيها و لو بالصلاه و يرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى (٣)، و كذا إذا غضب آلت و ادوات من الآجر و نحوه و عمر بها دارا أو غيرها ثم جهل المالك، فإنه لا يجوز التصرف و يجب الرجوع إلى الحاكم الشرعى.

مسألة ١٢: الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقين

[١٣٣٠] مسألة ١٢: الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقين.

إشكال بل منع بملاك أن العقل يستقل بأن الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار ملاكا، فإذا كان الفعل مبغوضا فى الواقع استحال ان يقع مصداقا للواجب.

هذا فيما إذا كان جهله بالحكم مركبا لا مطلقا، و أما إذا كان بسيطا فلا يمكن الحكم بالصحة و إن كان قاصرا، لأن الحرام لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب كما مر.

فيه: أن الجاهل بالحرمة إذا كان مقصيرا فلا مناص من الحكم بالبطلان و إن كان جهله بها مركبا لمكان مبغوضيه الفعل و إن لم يمكن توجيه الخطاب التحريمى إليه لمكان غفلته و اعتقاده الجزمى بالخلاف و مع مبغوضيته لا يعقل أن ينطبق الواجب عليه، فمن أجل ذلك يحكم بالبطلان و استحقاق العقوبه بحكم العقل.

على الأحوط الأولى، فإن الروايات الآمره بالتصدق للأموال المجهول مالکها من قبل أصحابها إلى الفقراء مطلقه، و مقتضى إطلاقها أن كل من كان عنده من تلك الأموال فوظيفته التصديق به من دون الرجوع إلى الحاكم الشرعى، و لا دليل على تقييده بما إذا كان التصديق بها بإذن منه.

مسألة ١٣: إذا اشترى داراً من المال الغير المزكى أو الغير المخمس يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة أو الخمس فضولياً

[١٣٣١] مسألة ١٣: إذا اشترى داراً من المال الغير المزكى أو الغير المخمس يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة أو الخمس فضولياً (١)، فإن أمضاه الحاكم ولايه على الطائفتين من الفقراء و السادات يكون لهم فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم، وإذا لم يمض بطل و تكون باقيه على ملك المالك الأول.

مسألة ١٤: من مات و عليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاة أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته

[١٣٣٢] مسألة ١٤: من مات و عليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاة أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته (٢)، و لو بالصلاه في داره قبل في المساواه إشكال، و الأظهر هو الفرق بين الزكاة و الخمس أما الزكاة، فالأمر فيها كما في المتن غايه الأمر إن تصحيح الشراء كما يمكن بالرجوع الى الحاكم الشرعى و إمضائه ولايه من قبل الفقراء، كذلك يمكن بأداء المشتري من ماله الآخر بدون المراجعة الى الحاكم الشرعى، و قد نصّ على ذلك صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله.

و أما الخمس، فالأظهر أنه مشمول لإطلاق روايات التحليل التي عمدتها صحيحه يونس بن يعقوب، و مقتضى هذه الروايات أن المال المتعلق للخمس إذا وصل الى أحد موالى الأئمه عليه السلام بهبه أو بيع أو نحو ذلك فهو حلال له، و بما أن هذا التحليل تحليل مالكي لا مجرّد أنه حكم شرعى فهو مساوق للتمليك، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين أن يكون المال واصلاً إليه ممّن لا يعتقد بالخمسة أو ممّن يعتقد به.

فيه: أن الظاهر من مورد كلام الماتن في هذه المسألة هو ما إذا كان الحق ثابتاً في الأعيان بقريته أنه تعرّض لحكم ما إذا كان الحق ثابتاً في الذمّة في المسألة الآتية، و على هذا فإن كان الحق من قبيل المظالم و الزكاة لم يجز تصرف الورثه في التركة لأنها مشتركة بينهم و بين غيرهم قبل تأديه الحقّ أو الاستئذان من

مسألة ١٥: إذا مات و عليه دين مستغرق للتركة لا يجوز للورثة و لا لغيرهم التصرف فى تركته

[١٣٣٣] مسألة ١٥: إذا مات و عليه دين مستغرق للتركة لا يجوز للورثة و لا لغيرهم التصرف فى تركته (١) قبل أداء الدين، بل و كذا فى الدين الغير المستغرق إلا إذا علم رضاء الديان (٢) بأن كان الدين قليلا و التركة كثيره الحاكم الشرعى فى تأخير الأداء. و أما إن كان من قبيل الخمس فلا يبعد شمول إطلاق روايات الحلّ له، و عدم وجوب إخراجه على الورثة، و إن كان الاحتياط بالنسبه الى كبار الورثة لا ينبغى تركه لكن الصحيح عدم الفرق بين هذه المسأله و المسأله الآتية.

هذا لا- من جهه أنها متعلّقه لحقّ الديان، بل قد مرّ فى أول هذا الفصل أن مقتضى ظاهر النصوص هو أنها باقيه فى ملك الميّت، فمن أجل ذلك لا يجوز للورثة و لا لغيرهم التصرف فيها.

تقدّم أن ما يعادل الدين من التركة يبقى فى ملك الميّت و لم ينتقل الى الورثة كما هو مقتضى النصوص من الآيه الشريفه و الروايات، و عليه فعدم جواز تصرف الورثة فيه بلحاظ أنه تصرف فى ملك الغير لا من جهه أنه متعلّق لحقّ الديان رغم كونه ملكا لهم. ثم إن الظاهر من الأدله أن اشتراك الميّت مع الورثة ليس على نحو الاشاعه.

و من هنا لو تلف من التركة شىء كان التالف محسوبا على الورثة دون الميّت، بل هو على نحو الكلّى فى المعين، و من هنا يجوز تصرف الورثة فى التركة إذا كانوا بانين على إعطاء الدين من الباقي منها. نعم إذا لم يبق منها إلا- مقدار الدين لم يجز لهم التصرف فيه إلا- بإذن وليّ الميّت. و من ذلك يظهر أنا لو قلنا بانتقال تمام التركة الى الورثة متعلّقه لحقّ الديان، فمع ذلك يجوز تصرف الورثة فيها و لا يتوقّف جوازه على رضا الديان، باعتبار أن تعلّق حقّهم بها يكون على نحو الكلّى فى

و الورثه بانين على أداء الدين غير متسامحين،و إلا فيشكل حتى الصلاه فى داره،و لا فرق فى ذلك بين الورثه و غيرهم،و كذا إذا لم يكن عليه دين و لكن كان بعض الورثه قاصرا أو غائبا أو نحو ذلك(١).

مسأله ١٦: لا يجوز التصرف حتى الصلاه فى ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال

[١٣٣٤]مسأله ١٦: لا يجوز التصرف حتى الصلاه فى ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال.

و الأول: كأن يقول أذنت لك بالتصرف فى دارى بالصلاه فقط أو بالصلاه و غيرها،و الظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه،بل يكفى الظن الحاصل بالقول المزبور لأن ظواهر الألفاظ معتبره عند العقلاء.

و الثانى: كأن يأذن فى التصرف بالقيام و القعود و النوم و الأكل من ما له ففى الصلاه بالأولى يكون راضيا،و هذا أيضا يكفى فيه الظن على الظاهر، لأنه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفا،و إلا فلا بد من العلم بالرضا(٢) بل الأحوط اعتبار العلم مطلقا،و الثالث: كأن يكون هناك قرائن و شواهد تدل على رضاه كالمضائف المفتوحه الأبواب و الحمامات المعين لا على نحو الاشاعه كما مرّ.

فيه: أنه فرق بين المقام و بين ما إذا مات الشخص و عليه دين،فإن اشتراك الورثه بعضهم مع بعض فى التركه إنما يكون على نحو الاشاعه،و قد مرّ أن اشتراك الميت مع الورثه،أو تعلق حقّ الغرماء بها إنما يكون على نحو الكلى فى المعين،فمن أجل ذلك لا يجوز تصرّف الورثه فى التركه على الأولى إذا كان بعضهم قاصرا أو غائبا إلا بإذن وليه،و يجوز على الثانى على تفصيل قد مرّ.

بل يكفى الاطمئنان أيضا.

و الخانات و نحو ذلك، و لا بد في هذا القسم من حصول القطع (١) بالرضاء، لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ و لا دليل على حجيه الظن الغير الحاصل منه.

مسألة ١٧: تجوز الصلاة في الأراضى المتسعة اتساعا عظيما

[١٣٣٥] مسألة ١٧: تجوز الصلاة في الأراضى المتسعة اتساعا عظيما بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها (٢) و إن لم يكن إذن من ملائكتها، في اللابديّة إشكال، و الأظهر كفايه الاطمئنان أيضا.

الظاهر أن مراده قدّس سرّه من التعذّر أو التعسير النوعى و بالنسبه الى غالب الناس لا الشخصى، و إلا فلا فرق بين الأراضى المتسعة و غيرها، فإن وجوب الاجتناب عنها إذا كان حرجيا فهو مرفوع و إن لم يكن من الأراضى الواسعة، هذا إضافة الى أن الدليل على جواز التصرف في تلك الأراضى إنما هو السيره العمليه الجاربه على ذلك من لدن عصر التشريع الى زماننا هذا في تمام القرى و الأرياف مع عدم الطريق عادة الى إحراز رضا الملاك، و لم يرد منهم عليه السلام من مبدأ عصر العصمه الى منتهاه ردع عن العمل بهذه السيره رغم أن ابتلاء الناس بالتصرف في تلك الأراضى فى العصور المتقدمه كان أكثر، و لكن لا بدّ من تقييد هذه السيره بما إذا لم ينه مالكها عن التصرف بها، و إلا فلا سيره على الجواز مع النهى، و فى حكمه ما إذا علم بعدم رضاه به.

و أما إذا كان مالكها صغيرا أو مجنونا أو كان الصغير أو المجنون بين ملائكتها فإن كان له وليّ حقيقى كالأب أو الجدّ و علم به كان حاله حال المالك البالغ، فالعبره إنما هى بإحراز عدم كراهته و نهيّه عن التصرف، حيث أن أمر التصرف فى ماله بيده، و لا يعتبر فيه مراعاة الغبطه و المصلحه، بل يكفى فيه خلوه عن المفسده كما هو المفروض فى المسأله و إن لم يكن له وليّ حقيقى كان وليّه الحاكم الشرعى، و حينئذ لا يكفى عدم إحراز كراهته بل لا بدّ من إحراز أن تصرفه فى ماله مبنى على

بل و إن كان فيهم الصغار و المجانين، بل لا يبعد ذلك و إن علم كراهه الملاك، و إن كان الأحوط التجنب حينئذ مع الإمكان.

مسألة ١٨: يجوز الصلاة في بيوت من تضمنت آية جواز الأكل فيها بلا إذن

[١٣٣٦] مسألة ١٨: يجوز الصلاة في بيوت من تضمنت الآية جواز الأكل فيها بلا إذن مع عدم العلم بالكراهه كالأب و الأم و الأخ و العم و الخال و العمه و الخاله و من ملك الشخص مفتاح بيته و الصديق، و أما مع العلم بالكراهه فلا يجوز، بل يشكل مع ظنها أيضا (١).

مسألة ١٩: يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب

[١٣٣٧] مسألة ١٩: يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب، و إن اشتغل بالصلاة في سعه الوقت يجب قطعها، و إن كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الإيماء للركوع و السجود، و لكن يجب عليه قضاءها أيضا (٢) إذا لم يكن الخروج عن توبه و ندم (٣)، بل الأحوط مراعاة المصلحه و الغبطه و كونه صلاحا للمولى عليه، و إلا لم ينفذ و لا طريق لنا الى إحراز ذلك، و عندئذ يشكل التصرف فيها. و أما إذا شك في أنه له ولي حقيقى أو لا، فالظاهر هو البناء على أن له وليا كذلك بمقتضى استصحاب بقائه، هذا كله فيما إذا علم بوجود المالك الصغير أو المجنون، و أما إذا شك في ذلك فالسيره جاريه، و بذلك يظهر حال ما ذكره قدس سره في المسألة.

لا أثر للظن، إلا أن يكون المقصود منه الأمارات المعتمده الظنيه كخبر الثقة أو نحوه.

في الوجوب إشكال بل منع باعتبار أنه إذا أتى بالصلاة حال الخروج من جهة ضيق الوقت و عدم إدراكها فيه بعده، فبما أنها لا تكون متحده مع الغصب و هو التصرف الخروجى المبعوض فلا محاله تقع صحيحه و معها لا وجه لوجوب قضائها خارج الوقت.

فيه: أن التوبه لا ترفع مبعوضيه التصرف الخروجى و إنما ترفع

القضاء و إن كان من ندم و بقصد التفريغ للمالك.

مسألة ٢٠: إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخييل الإذن ثم التفت و بان الخلاف

[١٣٣٨] مسألة ٢٠: إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً- أو نسياناً أو بتخييل الإذن ثم التفت و بان الخلاف فإن كان في سعه الوقت لا- يجوز له التشاغل بالصلاة، و إن كان مشتغلاً بها و جب القطع و الخروج، و إن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالماً أقرب الطرق مراعيًا للاستقبال بقدر الإمكان، و لا- يجب قضاؤها و إن كان أحوط، لكن هذا إذا لم يعلم برضاء المالك بالبقاء بمقدار الصلاة، و إلا- فيصلى ثم يخرج، و كذا الحال إذا كان مأذوناً من المالك في الدخول ثم ارتفع الإذن برجوعه عن إذنه أو بموته و الانتقال إلى غيره.

مسألة ٢١: إذا أذن المالك بالصلاة خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها و جب الخروج في سعه الوقت

[١٣٣٩] مسألة ٢١: إذا أذن المالك بالصلاة خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها و جب الخروج في سعه الوقت، و في الضيق يصلى حال الخروج على ما مر، و إن كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب إتمامها مستقراً و عدم الالتفات إلى نهيه و إن كان في سعه الوقت إلا- إذا كان موجبا لضرر عظيم على المالك، لكنه مشكل، بل الأقوى و جب استحقاق العقوبة عليه، فإذا لا وجه للتفصيل في الحكم بالصحة و عدمه بين التوبة و عدمها، فإن الصلاة في حال الخروج من الأرض المغصوبه مع الإيماء عوضاً عن الركوع و السجود صحيحه مطلقاً على القول بعدم اتحادها مع الغصب و إن لم يتب، و باطله مطلقاً على القول باتحادها معه و إن تاب، و أما عدم كون التوبة رافعه للحرمة و المبغوضيته عن التائب فلضروره أنه لم يقم دليل على تقييد إطلاق دليلها بغيره.

القطع فى السعه (١) و التشاغل بها خارجا فى الضيق خصوصا فى فرض الضرر على المالك.

مسأله ٢٢: إذا أذن المالك فى الصلاه و لكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه

[١٣٤٠] مسأله ٢٢: إذا أذن المالك فى الصلاه و لكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه و أن إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلى، كما أن العكس بالعكس.

مسأله ٢٣: إذا دار الأمر بين الصلاه حال الخروج من المكان الغصبى بتمامها فى الوقت أو الصلاه بعد الخروج

[١٣٤١] مسأله ٢٣: إذا دار الأمر بين الصلاه حال الخروج من المكان الغصبى بتمامها فى الوقت أو الصلاه بعد الخروج و إدراك ركعه أو أزيد فالظاهر وجوب الصلاه فى حال الخروج (٢)، لأن مراعاة الوقت أولى من مراعاة الاستقرار و الاستقبال و الركوع و السجود الاختياريين.

بل هو المتعين و لا يمكن إتمام هذه الصلاه صحيحه، لأنه إن أتى بها مع الايماء بطلت من جهه تمكّنه من الصلاه مع الركوع و السجود فى الوقت خارج الأرض المغصوبه، و إن أتى بها مع الركوع و السجود بطلت أيضا من جهه أن السجود متحد مع الحرام.

هذا هو المتعين فى غير صلاه الغداه لما ذكرناه من المناقشه فى شمول حديث (من أدرك) لغيرها، و عليه فيما أن الصلاه لا تسقط عن المكلف فى الوقت فوظيفته حينئذ الاتيان بها و لو إيماء، و لا يجوز له تفويت الوقت، و أما فى صلاه الغداه فالأمر بالصلاه التامه فى الوقت قد سقط جزما لعدم تمكّن المكلف منها و بما أن الصلاه لا تسقط عنه بحال فيعلم إجمالا أن الأمر بالصلاه الناقصه قد جعل من قبل الشرع، و لكن لا- يعلم أن المجعول هو الأمر بالصلاه مع الايماء بإدراك تمامها فى الوقت، أو الأمر بالصلاه مع الركوع و السجود بإدراك ركعه منها فيه، فإذا ن لا بدّ من الرجوع الى مرجّحات باب المعارضه باعتبار وقوعها بين دليلى الوقت و الركوع و السجود فإن كان هناك مرجّح فهو، و إلا فالوظيفه هى التخيير.

الثاني: من شروط المكان كونه قارًا، فلا يجوز الصلاة على الدابة أو الأرجوحه أو في السفينه و نحوها مما يفوت مع استقرار المصلي، نعم مع الاضطرار و لو لضيق الوقت عن الخروج من السفينه مثلا لا مانع، و يجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال و الاستقرار بقدر الإمكان، فيدور حيثما دارت الدابة أو السفينه، و إن أمكنه الاستقرار في حال القراءة و الأذكار و السكوت خلالها حين الاضطراب و جب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصوره، و إلا فهو مشكل (١).

مسألة ٢٤: يجوز في حال الاختيار الصلاة في السفينه أو على الدابة الواقفتين

[١٣٤٢] مسألة ٢٤: يجوز في حال الاختيار الصلاة في السفينه أو على الدابة الواقفتين مع إمكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار و الاستقبال و نحوهما، بل الأقوى جوازها مع كونهما سائرتين إذا أمكن مراعاة الشروط و لو بأن يسكت حين الاضطراب عن القراءة و الذكر مع الشرط المتقدم و يدور إلى القبله إذا انحرفتا عنها، و لا تضر الحركة التبعية بتحركهما، و إن الظاهر أنه لا إشكال في الصحه في هذه الصوره، فإن المكلف إذا لم يتمكن من الاستقرار و جب الاتيان بالصلاه في هذا الحال، و إلا لزم تفويت الصلاه، و لا فرق بين أن يكون عدم تمكنه من الاستقرار بنفسه أو بتبع مكانه، فإن الاستفادة من روايات المسأله بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أن استقرار المكان ليس شرطاً تعديداً للصلاه بل هو من جهه الحفاظ على أجزائها و شرائطها كالركوع و السجود و الطمأنينه و الاستقرار، فلو تمكن المكلف من الحفاظ عليها و لو بالصلاه على الدابه، كما إذا كانت وظيفته الصلاه جالسا مع الايماء، أو الصلاه في السفينه جاز أن يصلّي عليها، فإن الحركة التبعية لا تمنع من صحتها إذا كانت مع الطمأنينه و الاستقرار.

كان الأحوط القصر على حال الضيق و الاضطرار.

مسأله ٢٥: لا تجوز الصلاه على صبره الحنطه و بيدر التبن و كومه الرمل مع عدم الاستقرار

[١٣٤٣] مسأله ٢٥: لا تجوز الصلاه على صبره الحنطه و بيدر التبن و كومه الرمل مع عدم الاستقرار(١)، و كذا ما كان مثلها.

الثالث: أن لا يكون معرضا لعدم إمكان الإتمام و التزلزل في البقاء إلى آخر الصلاه

الثالث: أن لا يكون معرضا لعدم إمكان الإتمام و التزلزل في البقاء إلى آخر الصلاه، كالصلاه في الزحام المعرض لإبطال صلاته، و كذا في معرض الريح أو المطر الشديد أو نحوها، فمع عدم الاطمئنان بإمكان الإتمام لا يجوز الشروع فيها على الأحوط(٢)، نعم لا يضر مجرد احتمال عروض المبطل.

الرابع: أن لا يكون مما يحرم البقاء فيه

الرابع: أن لا يكون مما يحرم البقاء فيه(٣)، كما بين الصفيين من القتال أو هذا إذا لم يتمكن من الاستقرار في تمام الحالات، و أما إذا تمكن منه، كما إذا أمكن أن يصل بالضغط على الموضع الى قرار ثابت يستقر عليه في حال الاشتغال بالصلاه و في حال السجود، و مثال ذلك أن يضع ورقه على فراش قطنى منفوش و يسجد عليها، فإن الورقه تهبط عند ما يضع جبهته عليها لرخاوه القطن و لكنها تستقر في نهايه المطاف، فإذا سجد عليها ينتظر الى أن يستقر ثم يأتي بالذكر صحّ سجوده، و كذلك الأمر في سائر الحالات، فصحة الصلاه تدور مدار استقرار المصلّى حال القراءه و الذكر و إن لم يكن مستقرًا في سائر الأحوال.

فيه: أن عدم الجواز مبنّى على اعتبار الجزم بالتيه في صحّه العباده، و لكنه غير معتبر إذ لا- شبهه في كفايه الاتيان بها بداعى احتمال أمرها في الواقع، و على هذا فيجوز الشروع فيها بداعى احتمال أمرها، أو بمقتضى استصحاب عدم عروض ما يمنع عن إتمامها.

تقدّم أنه لا ملازمه بين حرمة كون المصلّى في مكان و بين بطلان صلاته فيه، ما لم يتحد الحرام مع الواجب فيه، و الفرض عدم الاتحاد هنا حتى في

تحت السقف أو الحائط المنهدم أو في المسبحة أو نحو ذلك مما هو محل للخطر على النفس.

الخامس: أن لا يكون مما يحرم الوقوف و القيام و القعود عليه

الخامس: أن لا يكون مما يحرم الوقوف و القيام و القعود عليه كما إذا كتب عليه القرآن، وكذا على قبر المعصوم عليه السلام أو غيره ممن يكون الوقوف عليه هتكا لحرمة (١).

السادس: أن يكون مما يمكن أداء الأفعال فيه بحسب حال المصلي

السادس: أن يكون مما يمكن أداء الأفعال فيه بحسب حال المصلي، فلا تجوز الصلاة في بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصاب أو بيت يكون ضيقا لا- يمكن فيه الركوع و السجود على الوجه المعتبر، نعم في الضيق و الاضطرار يجوز و يجب مراعاتها بقدر الإمكان، و لو دار الأمر بين مكانين في أحدهما قادر على القيام لكن لا يقدر على الركوع و السجود إلا مومئا و في الآخر لا يقدر عليه و يقدر عليهما جالسا فالأحوط الجمع بتكرار السجده حيث أن الأرض مباحه.

فيه: أن الأمر كذلك إذا كان وقوفه مصداقا للهتك المحرم، فإنه حينئذ إذا صلى عليه كانت صلاته مصداقا له فبطلت، إذ فرق بين أن يكون الوقوف في مكان محرما بملا-ك التصرف فيه بدون إذن صاحبه كالوقوف تحت خيمه مغصوبه مع كون الأرض مباحه، و بين أن يكون الوقوف فيه محرما بملا-ك كونه مصداقا للهتك لا- من جهه التصرف فيه باعتبار أنه ليس متعلقا لحق غيره، فعلى الأول لا- تكون الصلاة فيه باطله لعدم اتحاد الحرام مع الواجب، و على الثاني باطله للاتحاد على أساس أنها بنفسها مصداق للهتك. نعم إذا لم تكن حرمة الوقوف فيه من باب الهتك بل من جهه أخرى لا ترتبط بالصلاه لم تمنع منها.

الصلاه، و فى الضيق لا يبعد التخيير (١).

السابع: أن لا يكون مقدّما على قبر معصوم و لا مساويا له

السابع: أن لا يكون مقدّما على قبر معصوم و لا مساويا له مع عدم الحائل المانع الرافع لسوء الأدب على الأحوط (٢)، و لا يكفى فى الحائل الشباييك و الصندوق الشريف و ثوبه.

الثامن: أن لا يكون نجسا نجاسه متعديه إلى الثوب أو البدن

الثامن: أن لا يكون نجسا نجاسه متعديه إلى الثوب أو البدن، و أما إذا لم تكن متعديه فلا مانع إلا مكان الجبهه فإنه يجب طهارته و إن لم تكن نجاسته متعديه، لكن الأحوط طهاره ما عدا مكان الجبهه أيضا مطلقا خصوصا إذا كانت عليه عين النجاسه.

التاسع: أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم بأزيد من أربع أصابع مضمومات

التاسع: أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم بأزيد من أربع أصابع مضمومات على ما سيجىء فى باب السجده.

العاشر: أن لا يصلى الرجل و المرأه فى مكان واحد بحيث تكون المرأه مقدمه على الرجل أو مساويه له

إشاره

العاشر: أن لا يصلى الرجل و المرأه فى مكان واحد بحيث تكون المرأه مقدمه على الرجل أو مساويه له إلا مع الحائل أو البعد عشره أذرع بذراع اليد تقدّم غير مرّه أن أمثال المقام داخله فى كبرى باب التعارض، فإن الأمر و هو المتعلّق بالصلاه التامه قد سقط جزما، و الأمر الثانى المجعول بعد سقوط الأمر الأول مردّد بين تعلّقه بالصلاه مع القيام أو بالصلاه مع الركوع و السجود، أو بأحدهما يعنى الجامع، و بما أنه لا ترجيح لدليل القيام على دليل الركوع و السجود، فالوظيفه هى التخيير.

الظاهر أن هذا الحكم تأديبى، حيث أن التقدّم على المعصوم عليه السّلام فى الموقف فى نفسه لا- يحتمل أن يكون حكما إزاميا، بل لا- محاله يكون تأديبيا بلا- فرق بين أن يكون ذلك فى الصلاه أو فى غيرها باعتبار أن الظاهر من التعليل فى الروايه مطلق التقدّم لا فى خصوص الصلاه.

على الأحوط، وإن كان الأقوى كراهته (١) إلا مع أحد الأمرين، والمدار على هذا هو الصحيح، وذلك لأن الروايات الناهية عن صلاحه الرجل بمحاذاة صلاه المرأة و بالعكس ظاهره في نفسها في مانعيه المحاذاه، ولكن لا يمكن الحفاظ على هذه الظاهره العرفيه و ذلك لأن مانعيه المحاذاه في بعض هذه الروايات قد حددت بالمسافه بينهما بأقل من شبر، و في الآخر بأقل ممّا لا يتخطى، و في الثالث بأقل من ذراع، و في الرابع بأقل من رجل، و في الخامس بعظم الذراع فصاعداً، و في السادس بأقل من عشره أذرع... و من الواضح أنه لا يمكن تحديد مانعيها بهذه المراتب المتفاوته طولاً و قصرًا حيث يلزم من فرض وجوده عدمه، فإذن بطبيعته الحال يكون هذا الاختلاف بنفسه قرينه على أنها في مقام بيان الحكم الترخيصى و هو الكراهه، و اختلافها يكشف عن اختلاف مراتبها في الشده و الضعف.

و بكلمه أخرى: إن الروايات ظاهره عرفاً في شرطيه البعد المسافتي بين الرجل و المرأة في صحه صلاه كل منهما بمحاذاة صلاه الآخر، و بما أن تلك الروايات بأنفسها مختلفه في تحديد ذلك البعد قصراً و طولاً فمن أجل ذلك لا يمكن الحفاظ على هذا الظهور لاستحاله كون كل بعد من تلك الأبعاد بينهما شرطاً بحدّه الخاص و إلا لزم الخلف، فإذن لا بدّ من علاج ذلك بأحد أمرين...

الأول: أن ترفع اليد عن ظهور تلك الروايات في شرطيه تلك الأبعاد ما عدا ظهورها في شرطيه البعد الأول و هو الحد الأدنى منه.

الثاني: أن ترفع اليد عن ظهورها في الجميع و حملها على بيان الحكم الترخيصى و هو الكراهه باعتبار أن لها مراتب مختلفه، و اختلاف الروايات في تحديد مراتب البعد بينهما يكشف عن اختلاف مراتب الكراهه.

الظاهر هو الأمر الثاني، بل هو المتعين لمجموعه من القرائن:

الأولى: أن لازم الفرض الأول هو إلغاء كافة الروايات المتضمنة لاعتبار سائر مراتب البعد بينهما على كثرتها من جهة معارضتها للروايات المتضمنة لاعتبار المرتبة الأولى، و متقضى القاعده إلغاؤها نهائياً، و هو فى نفسه بعيد، و حملها على الكراهه بحاجه الى قرينه تدلّ على التفكيك بينها و بين الروايات المتضمنة للمرتبة الأولى من البعد، فإن كانت القرينه اختلاف تلك الروايات فى مراتب البعد فهى قرينه على حمل الجميع على الكراهه لا خصوص تلك الروايات و إن كانت شيئاً آخر فهى غير متوفّره.

الثانيه: أن الفرض الأول لا يمكن تطبيقه بالنسبه الى بعض الروايات كصحيحه زراره التى هى ناصه فى تخير المكلف فى الفصل بينه و بين المرأه بما لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعداً، و ذلك لاستحاله تقييد شرطيه الفصل بينهما بأحد البعدين على نحو التخيير، فإذا نَصّ الصحيحه قرينه على أن مدلولها حكم ترخيصى لا إلزامى.

و دعوى أن هذه الصحيحه معارضه بما دلّ من الروايات على اعتبار الفصل بينهما تعييناً فلا تكون حجّه...

خاطئه؛ فإنها ناصه فى التخيير بين المسافتين الأقلّ و الأ-كثر، و تلك الروايات ظاهره فى التعيين، و قد عرفت أن هذا التخيير لا يمكن تطبيقه على الحكم الالزامى، فإذا ن تكون الصحيحه قرينه على التصرف فيها و حملها على خلاف ظاهرها و هو الكراهه.

الثالثه: أن صحيحه الفضيل عن أبى جعفر عليه السّلام: (قال: إنما سمّيت بكّه لأنه تبك فيها الرجال و النساء و المرأه تصلّى بين يديك و عن يمينك و عن يسارك و معك و لا بأس بذلك و إنما يكره فى سائر البلدان) (1) تدلّ بوضوح على أن المراد من

ص: ١١٩

الصلاه الصحيحه لو لا المحاذاه أو التقدم دون الفاسده لفقده شرط أو وجود مانع، والأولى فى الحائل كونه مانعا عن المشاهده، وإن كان لا يبعد كفايته مطلقا، كما أن الكراهه أو الحرمة مختصه بمن شرع فى الصلاه لاحقا إذا كانا مختلفين فى الشرع، ومع تقارنهما تعمهما، وترتفع أيضا بتأخر المرأه مكانا بمجرد الصدق، وإن كان الأولى تأخرها عنه فى جميع حالات الصلاه بأن يكون مسجدها وراء موقفه، كما أن الظاهر ارتفاعها أيضا بكون أحدهما فى موضع عال على وجه لا يصدق مع التقدم أو المحاذاه وإن لم يبلغ عشره أذرع.

مسأله ٢٦: لا فرق فى الحكم المذكوره كراهه أو حرمة بين المحارم وغيرهم و الزوج و الزوجه و غيرهما

[١٣٤٤] مسأله ٢٦: لا فرق فى الحكم المذكوره كراهه أو حرمة بين المحارم وغيرهم و الزوج و الزوجه و غيرهما و كونهما بالغين أو غير الكراهه فيها إنما هى فى مقابل الحكم الالزامى، بداهه أنه لو كان المراد منها الحرمة لم يكن فرق بين مكّه و غيرها، إذ لا يحتمل أن يكون الفصل بينهما بقدر شبر أو أكثر شرطا فى سائر البلدان دون مكّه. فإذن لا محاله يكون المراد الفصل من الكراهه الحكم الترخيصى و اختلاف مكّه مع سائر البلدان إنما هو فى ذلك، فإن صلاه المرأه عن يمين الرجل أو يساره أو أمامه و إن لم يكن بينهما بمقدار شبر لم تكن مكروهه فيها، و أما فى سائر البلدان فهى مكروهه.

فالتجيه: إن اختلاف الروايات فى مراتب الفصل سعه و ضيقا و طولا و قصرا بنفسه قرينه على أنها لا تتضمن حكما إلزاميا، بل فى مقام بيان الحكم الترخيصى و هو الكراهه، و متى ما كان الفصل بينهما أقل كانت الكراهه أشد، فأدنى مرتبه منها ما إذا كان الفصل بينهما بما دون عشره أذرع و إذا بلغ عشره أذرع انتفت الكراهه نهائيا.

بالغين (١) أو مختلفين بناء على المختار من صحه عبادات الصبي و الصبيه.

مسأله ٢٧: الظاهر عدم الفرق أيضا بين النافله و الفريضة

[١٣٤٥] مسأله ٢٧: الظاهر عدم الفرق أيضا بين النافله و الفريضة.

مسأله ٢٨: الحكم المذكور مختص بحال الاختيار

[١٣٤٦] مسأله ٢٨: الحكم المذكور مختص بحال الاختيار، ففي الضيق و الاضطرار بلا مانع و لا كراهه، نعم إذا كان الوقت واسعا يؤخر أحدهما صلاته، و الأولى تأخير المرأه صلاتها.

مسأله ٢٩: إذا كان الرجل يصلى و بحذائه أو قدامه امرأه من غير أن تكون مشغوله بالصلاه لا كراهه و لا إشكال

[١٣٤٧] مسأله ٢٩: إذا كان الرجل يصلى و بحذائه أو قدامه امرأه من غير أن تكون مشغوله بالصلاه لا كراهه و لا إشكال، و كذا العكس، فالاحتياط أو الكراهه مختص بصوره اشتغالهما بالصلاه.

مسأله ٣٠: الأحوط ترك الفريضة على سطح الكعبه

[١٣٤٨] مسأله ٣٠: الأحوط ترك الفريضة على سطح الكعبه (٢) و فى فى إلحاق غير البالغ بالبالغ إشكال بل منع، لاختصاص الدليل بالرجل و المرأه و عدم شموله للصبي و الصبيه، و على هذا فلا مانع من صلاه الرجل بمحاذاه صلاه الصبيه و صلاه المرأه بمحاذاه صلاه الصبي، أو صلاه كل من الصبي و الصبيه بمحاذاه صلاه الآخر و صلاه الصبي بمحاذاه صلاه المرأه و صلاه الصبيه بمحاذاه صلاه الرجل.

بل الأقوى ذلك، فإن الكعبه و إن لم تكن عباره عن بنيه البيت، بل هى كموضع لها عموديا، و من هنا لا فرق بين أن يكون موقف المصلى عاليا أو نازلا، إلا أن الواجب هو استقبال ذلك الموضع، و أما إذا كان فى سطح البيت فلا يتمكّن من استقباله، فإن المتبادر من استقبال الكعبه و التوجه إليها هو أن يكون موقف المتوجه إليها و المستقبل لها خارجا عنها جزما لأن من كان على سطح المسجد مثلا لا يصدق أنه متوجه إليه لوضوح أن التوجه الى شىء يستدعى أن يكون المتوجه إليه خارجا عنه و إلا لم يصدق. و أما الصلاه فى داخل البيت فقد ثبت جوازها بالنص و التعدى عنه الى سطح البيت بحاجه الى قرينه بعد ما كان الحكم

جوفها اختيارا، و لا بأس بالنافله، بل يستحب أن يصلى فيها قبال كل ركن ركعتين، و كذا لا بأس بالفريضة فى حال الضروره، و إذا صلى على سطحها فاللازم أن يكون قباله فى جميع حالاته شىء من فضائها و يصلى قائما، و القول بأنه يصلى مستلقيا متوجها إلى البيت المعمور، أو يصلى مضطجعا ضعيف.

على خلاف القاعده.

ص: ١٢٢

فصل فى مسجد الجبهه من مكان المصلى يشترط فيه مضافا إلى طهارته أن يكون من الأرض أو ما أنبتته غير المأكول و الملبوس، نعم يجوز على القرطاس أيضا، فلا يصح على ما خرج عن اسم الأرض كالمعادن مثل الذهب و الفضة و العقيق و الفيروزج (١) و القير فى الحكم بعدم جواز السجود عليهما إشكال بل منع، و الظاهر هو الجواز حيث لا شبهه فى أنهما من أجزاء الأرض حقيقه، كيف فإن العقيق حجر و كذا الفيروزج، غاية الأمر أنهما من الأحجار الكريمة النادره، و لا ينافى ذلك كونهما من المعادن، إذ لم يرد فى الدليل المنع عن السجود عليها لكى ننظر الى مفهومها سعه و ضيقا، فإن الوارد فى الدليل هو جواز السجود على الأرض و ما يثبت منها غير المأكول و المشروب، و عليه فكل ما يصدق عليه اسم الأرض جاز السجود عليه و إن كان من المعادن، إذ لم يؤخذ فى مفهوم المعدن خروجه عن اسم الأرض لا لغه و لا عرفا، فإنه قد يكون منها و قد لا يكون منها.

و دعوى: أن فى كونهما من أجزاء الأرض فى نفسه محلّ تأمل، لا من جهه كونهما من المعادن لكى يقال أنه لم يؤخذ فى مفهوم المعدن خروجه عن اسم الأرض لا لغه و لا عرفا.

و لكن لا أساس لهذه الدعوى:

أما أولا: فقد مرّ أنهما من أجزاء الأرض عرفا و لغه، فإن الأرض تتركب من أجزاء مختلفه المراتب عرضا و طولاً من الترابيه و الرملية و الحجرية الشامله

و الزفت(١) ونحوها، وكذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد و الفحم و نحوهما، و لا على المأكول و الملبوس كالخبز و القطن و الكتان و نحوها، و يجوز السجود على جميع الأحجار إذا لم تكن من المعادن.

مسألة ١: لا يجوز السجود في حال الاختيار على الخزف و الآجر و النوره و الجص المطبوخين

[١٣٤٩] مسألة ١: لا يجوز السجود في حال الاختيار على الخزف و الآجر(٢) و النوره و الجص المطبوخين، و قبل الطبخ لا بأس به.

للأحجار العاديه و الأحجار الكريمه التي هي ذات صفات قيمه و نادره و خصوصيات فريده، و بها تمتاز عن غيرها، و مجرد كونها ذات صفات قيمه و نادره لا يوجب خروجها عن أجزاء الأرض، إذ لم يؤخذ في مفهوم الأرض أن لا تكون أجزاءها ذات صفات قيمه و خصوصيات نادره التي تسبب عزه وجودها و رغبة الناس الي جلبها و اقتنائها.

و ثانياً: على تقدير تسليم أن مفهوم الأرض مردد بين السعه و الضيق، فعلى الأول يشمل الأحجار الكريمه دون الثاني، و حينئذ فيما أنه ليس لدينا أصل موضوعي لإثبات أنها موضوعه للأعم أو للأخص فيكون المرجع في المسألة الأصل الحكمي باعتبار أن مردد هذا الشك إلى الشك في تقييد وجوب السجود على الأرض بخصوصية زائده و هي عدم كونها من الأحجار الكريمه و عدم تقييده بها، فإذاً يكون المرجع أصاله البراءه عن هذا التقييد بلحاظ أن الشك في أصل ثبوته في الشريعة المقدسه. و لكن مع ذلك كان الأجدر أن يسجد عليهما.

على الأحوط؛ حيث أن ما دلّ على عدم جواز السجود عليه معارض بما دلّ على الجواز و مقتضى الصنائه تقديم دليل الجواز على دليل المنع باعتبار أنه أظهر منه دلالة، و لكن مع ذلك فالاحتياط لا يترك.

لكن الظاهر هو الجواز في الجميع، حيث أنها لا تخرج بعملية الطبخ عن أجزاء الأرض باعتبار أن تلك العمليه لا توجب تبدلها إلى ماهية أخرى لا

مسألة ٢: لا يجوز السجود على البلور و الزجاجه

[١٣٥٠] مسألة ٢: لا يجوز السجود على البلور و الزجاجه.

مسألة ٣: يجوز على الطين الأرمني و المختوم

[١٣٥١] مسألة ٣: يجوز على الطين الأرمني و المختوم.

مسألة ٤: في جواز السجده على العقاقير و الأوديه مثل لسان الثور و عنب الثعلب و الخبه

[١٣٥٢] مسألة ٤: في جواز السجده على العقاقير و الأوديه مثل لسان الثور و عنب الثعلب و الخبه و أصل السوس و أصل الهندباء إشكال، بل المنع لا يخلو عن قوه (١)، نعم لا- بأس بما لا- يؤكل منها شائعا و لو في حال المرض و إن كان يؤكل نادرا عند المخمصة أو مثلها.

مسألة ٥: لا بأس بالسجود على مأكولات الحيوانات

[١٣٥٣] مسألة ٥: لا بأس بالسجود على مأكولات الحيوانات كالتبن و العلف.

مسألة ٦: لا يجوز السجود على ورق الشاي و لا على القهوه

[١٣٥٤] مسألة ٦: لا يجوز السجود على ورق الشاي (٢) و لا على القهوه، و في جوازها على الترياك إشكال (٣).

يصدق عليها اسم الأرض بل هي تظلّ باقيه على عنوانها كاللحم المطبوخ، فإنه لا يخرج بعملية الطبخ عن اسم اللحم.

لا- وجه للمنع؛ فإن ما دلّ على عدم جواز السجود على المأكول لا- يعمّ تلك الأمور لأنها ليست من المأكول، و إنما تستعمل كالأدويه بصّب الماء عليها و فورانها لتكسب الماء خاصيتها و يشرب ذلك الماء بعنوان الدواء و تطرح تلك الأخشاب، فهي ليست من المأكول بنفسها لا قبل طبخها و لا بعده.

في عدم الجواز إشكال بل منع، و الأظهر هو الجواز لأن ورق الشاي ليس من المأكول بنفسه، و إنما يصبّ عليه الماء الحار و بعد تأثر الماء و اكتساب اللون و الرائحة و الخاصية منه يشرب و يطرح الورق، فيكون حاله حال العقاقير و الأدويه. و منه يظهر أن القهوه ليست كورق الشاي حيث أنها تؤكل بعد سحقها بنفسها.

الظاهر عدم الجواز لا من جهه أنه من المأكول، فإنه ليس منه جزما،

مسألة ٧: لا يجوز على الجوز واللوز

[١٣٥٥] مسألة ٧: لا يجوز على الجوز واللوز، نعم يجوز على قشرهما بعد الانفصال (١)، وكذا نوى المشمش والبندق والفسق.

مسألة ٨: يجوز على نخاله الحنطة والشعير وقشر الازر

[١٣٥٦] مسألة ٨: يجوز على نخاله الحنطة والشعير وقشر الازر (٢).

مسألة ٩: لا بأس بالسجده على نوى التمر

[١٣٥٧] مسألة ٩: لا بأس بالسجده على نوى التمر، وكذا على ورق الأشجار وقشورها، وكذا سعف النخل.

مسألة ١٠: لا بأس بالسجده على ورق العنب بعد اليبس

[١٣٥٨] مسألة ١٠: لا بأس بالسجده على ورق العنب بعد اليبس، وقبله مشكل (٣).

نعم قد يستعمل للتداوى، وأما اعتياد بعض الأفراد بأكله فهو لا يجعله منه، بل من جهة أنه ليس من النبات، فإن ما ينبت من الأرض إنما هو الخشخاش، وأما الترياك فهو مادة تستخرج منه وتشبه الحليب في اللون ولا يصدق عليها عنوان نبات الأرض.

الأظهر جواز السجود عليهما في حال الاتصال أيضا، لأن القشر موجود مستقل وليس من توابع اللب في حال الاتصال لكي لا يجوز السجود عليه، فلا فرق بين الحالتين.

في الجواز إشكال والأحوط ترك السجود عليها، فإنها وإن كانت مأكولة بالتبع إلا أن العبرة في عدم جواز السجود على المأكول ما يكون كذلك في نفسه لا بالتبع، وأما كون النخاله أو قشر الأرز فهو من المأكول في نفسه غير معلوم لو لم يكن معلوم العدم، فمن أجل ذلك يكون الاحتياط في ترك السجود عليها في محله.

إذا كان رطبا وقابلا للأكل ولو بعد العلاج كالطبخ لم يجز السجود عليه، لأن الظاهر من قوله عليه السلام في صحيحه هشام: (...إلا ما أكل أو لبس...) (١) هو ما يكون قابلا للأكل أو اللبس في نفسه ومعدا له كذلك وإن كان بعد العلاج والعملية كالطبخ أو النسج وأما ما لا يكون متصفا بهذا العنوان فعلا فيجوز السجود عليه وإن كان قد

ص: ١٢٦

مسألة ١١: الذي يؤكل في بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقاً

[١٣٥٩] مسألة ١١: الذي يؤكل في بعض الأوقات دون بعض لا يجوز السجود عليه مطلقاً (١)، وكذا إذا كان مأكولاً في بعض البلدان دون بعض.

مسألة ١٢: يجوز السجود على الأوراد غير المأكولة

[١٣٦٠] مسألة ١٢: يجوز السجود على الأوراد غير المأكولة.

مسألة ١٣: لا يجوز السجود على الثمرة قبل أوان أكلها

[١٣٦١] مسألة ١٣: لا يجوز السجود على الثمرة قبل أوان أكلها (٢).

مسألة ١٤: يجوز السجود على الثمار الغير المأكولة أصلاً

[١٣٦٢] مسألة ١٤: يجوز السجود على الثمار الغير المأكولة أصلاً كالحنظل و نحوه.

مسألة ١٥: لا بأس بالسجود على التباك

[١٣٦٣] مسألة ١٥: لا بأس بالسجود على التباك.

مسألة ١٦: لا يجوز على النبات الذي ينبت على وجه الماء

[١٣٦٤] مسألة ١٦: لا يجوز على النبات الذي ينبت على وجه الماء.

مسألة ١٧: يجوز السجود على القبقاب و النعل المتخذ من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفه

[١٣٦٥] مسألة ١٧: يجوز السجود على القبقاب و النعل المتخذ من الخشب مما ليس من الملابس المتعارفه، وإن كان لا يخلو عن إشكال، يستعمل للأكل لكن في حالات نادره و ضروريّه كالعقاقير و الأدوية، فإذا العبره إنما هي بما يؤكل أو يلبس في نفسه و نوعاً و إن كان بعد العلاج، و لا عبره باستعماله في الأكل في حالات نادره و ضروريّه، فإنه لا يجعله من المأكول عرفاً.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن التغيير في الوقتين إن كان بسبب خروجه عن قابليه الأكل ذاتاً و نوعاً في الوقت المتأخر جاز السجود عليه في ذلك الوقت. و إن لم يخرج عن كونه قابلاً للأكل نوعاً و ذاتاً، و لكن مع ذلك لم يؤكل في ذلك الوقت فعندئذ تم ما في المتن. نعم إذا كان الشيء مأكولاً في بعض البلاد دون بعض لم يجز السجود عليه حتى في البلد الثاني لصدق المأكول عليه.

في عدم الجواز إشكال بل منع، و الأظهر هو الجواز باعتبار أن الثمرة قبل أوان أكلها ليست ممّا يؤكل في نفسها و بعنوانها و إن كانت مادتها مستعدّه لذلك بمرور الزمان، إلا أن مجرد ذلك لا يكفي، فإن العبره باتّصافها بهذا العنوان فعلاً لا في المستقبل، و

لكن مع ذلك يكون الاحتياط هو الأجود و الأولى.

ص: ١٢٧

و كذا الثوب المتخذ من الخوص.

مسألة ١٨: الأحوط ترك السجود على القنب

[١٣٦٦] مسألة ١٨: الأحوط ترك السجود على القنب (١).

مسألة ١٩: لا يجوز السجود على القطن

[١٣٦٧] مسألة ١٩: لا يجوز السجود على القطن، لكن يجوز على خشبه و ورقه.

مسألة ٢٠: لا بأس بالسجود على قراب السيف و الخنجر إذا كان من الخشب و إن كانا ملبوسين

[١٣٦٨] مسألة ٢٠: لا بأس بالسجود على قراب السيف و الخنجر إذا كان من الخشب و إن كانا ملبوسين، لعدم كونهما من الملابس المتعارفه.

مسألة ٢١: يجوز السجود على قشر البطيخ و الرقى و الرمان بعد الانفصال على أشكال

[١٣٦٩] مسألة ٢١: يجوز السجود على قشر البطيخ و الرقى و الرمان بعد الانفصال على أشكال، و لا يجوز على قشر الخيار و التفاح و نحوهما.

مسألة ٢٢: يجوز السجود على القرطاس و إن كان متخذاً من القطن أو الصوف أو الإبريسم و الحرير

[١٣٧٠] مسألة ٢٢: يجوز السجود على القرطاس و إن كان متخذاً من القطن أو الصوف أو الإبريسم و الحرير و كان فيه شيء من النوره، سواء كان أبيض أو مصبوغاً بلون أحمر أو أصفر أو أزرق أو مكتوباً عليه إن لم يكن مما له جرم حائل مما لا يجوز السجود عليه كالمداق المتخذ من الدخان و نحوه، و كذا لا بأس بالسجود على المراوح المصبوغة من غير جرم حائل.

مسألة ٢٣: إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس

[١٣٧١] مسألة ٢٣: إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الأرض أو نباتها أو القرطاس أو كان و لم يتمكن من السجود عليه لحرّ أو برد أو تقيّه أو غيرها سجد على ثوبه القطن أو الكتّان (٢)، و إن لم يكن سجد على بل الأقوى ذلك؛ فإن القنب نبات خاصّ تصلح مادته للّبس بعد العلاج من غزل و نسج كالقطن و الكتّان.

الأظهر جوازه على مطلق الثوب و إن لم يكن من القطن أو الكتّان، لإطلاق الدليل و عدم وجود ما يصلح لتقييده، و صحيحه منصور بن حازم لا تصلح أن تكون مقيدة له باعتبار سكوتها عن حكم غيرها.

المعادن أو ظهر كفه (١)، والأحوط تقديم الأول.

مسألة ٢٤: يشترط أن يكون ما يسجد عليه مما يمكن تمكين الجبهه عليه

[١٣٧٢] مسألة ٢٤: يشترط أن يكون ما يسجد عليه مما يمكن تمكين الجبهه عليه، فلا يصح على الوحل و الطين و التراب الذى لا تتمكن الجبهه عليه، و مع إمكان التمكين لا- بأس بالسجود على الطين، و لكن إن لصق بجبهته يجب إزالته للسجده الثانيه (٢)، و كذا إذا سجد على التراب و لصق بجبهته يجب إزالته لها، و لو لم يجد إلا الطين الذى لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه بالوضع من غير اعتماد (٣).

مسألة ٢٥: إذا كان فى الأرض ذات الطين بحيث يتلطح به بدنه و ثيابه

[١٣٧٣] مسألة ٢٥: إذا كان فى الأرض ذات الطين بحيث يتلطح به بدنه و ثيابه فى حال الجلوس للسجود و التشهد جاز له الصلاه مومنا للسجود و لا يجب الجلوس للتشهد، لكن الأحوط مع عدم الحرج الجلوس لهما (٤) و إن فى التخصيص إشكال بل منع، و الأظهر جواز السجود فى هذا الحال على غيرهما ممّا لا يصحّ السجود عليه فى حال الاختيار، باعتبار أنه لا دليل عليه، و مقتضى القاعده حينئذ عدم الفرق بينهما و بين غيرهما ممّا لا يصحّ السجود عليه.

فى الوجوب إشكال، و لا- يبعد العدم، لأن المصلّى الذى لصق الطين أو التراب بجبهته إذا وضعها فى هذا الحال على الأرض معتمدا عليها صدق عنوان السجود على الأرض من دون الحيلولة بشيء أجنبيّ بينهما.

فيه إشكال بل منع، حيث أن مفهوم السجود متقوم بالاعتماد على ما يسجد عليه و لا يتحقّق بمجرد الوضع من دون الاعتماد، فإذا تدخل المسأله فى كبرى مسأله من لا يتمكّن من السجده، فوظيفته حينئذ الايماء بدلا عنها و قد دلّت على ذلك مجموعه من الروايات.

بل الأقوى ذلك، لأن الرفع لوجوب الجلوس للسجود و التشهد هو

تلطخ بدنه و ثيابه، و مع الحرج أيضا إذا تحمله صحت صلاته(١).

مسألة ٢٦: السجود على الأرض أفضل من النبات و القرطاس

[١٣٧٤] مسألة ٢٦: السجود على الأرض أفضل من النبات و القرطاس، و لا يبعد كون التراب أفضل من الحجر، و أفضل من الجميع التربة الحسينيه، فإنها تخرق الحجب السبع و تستنير إلى الأرضين السبع.

مسألة ٢٧: إذا اشتغل بالصلاه و فى أثنائها فقد ما يصح السجود

[١٣٧٥] مسألة ٢٧: إذا اشتغل بالصلاه و فى أثنائها فقد ما يصح السجود الحرج، فإذا لم يكن فيه حرج ظلّ على وجوبه لهما، و مجرد تلطخ ثيابه بالطين و تلوثها به من دون أن يستلزم الحرج لا يمنع عنه. نعم إذا لم يتمكن من السجود عليه إذا جلس من جهه عدم إمكان تمكين الجبهه عليه، حيث أن موضع السجود لا بد أن يكون من الصلابه بدرجه تتيح للمصلّى أن تمكّن جبهته عند السجود عليه، أو أنه حرجيّ لم يجب الجلوس له و لكن يجب للتشهد. و أما موثقه عمّار:

(قال: سألته الرجل يصيبه المطر و هو لا يقدر أن يسجد فيه من الطين، و لا يجد موضعا جافا قال: يفتتح الصلاه، فإذا ركع فليركع كما يركع إذا صلّى، فإذا رفع رأسه من الركوع فليؤمّ بالسجود إيماء و هو قائم، و يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاه و يتشهد و هو قائم و يسلم... (١) فهي ظاهره فى عدم التمكّن العرفى من السجود عليه مباشرة أو بلحاظ عدم التمكّن من الجلوس له، و بما أنّ عدم التمكّن العرفى مساوق للحرج فلا تدلّ الموثقه على إناطه الحكم بأكثر منه فإذن تكون الموثقه مطابقه للقاعده.

فى الصحّحه إشكال بل منع، لأن السجود أو الجلوس له و للتشهد إذا كان حرجيا ارتفع أمره فلا أمر به حينئذ، و مع عدم الأمر به لا طريق لنا الى إحراز الملا-ك فيه و كونه محبوبا لكى يتمكن التقرب به، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بالصحّحه و الاكتفاء بها فى مقام الامتثال و ترك ما هو وظيفته فى هذا الحال و هو الصلاه مع الايماء.

ص: ١٣٠

عليه قطعها في سعه الوقت، وفي الضيق (١) يسجد على ثوبه القطن أو الكتان أو المعادن أو ظهر الكف على الترتيب (٢).

مسألة ٢٨: إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه مما يجوز

[١٣٧٦] مسألة ٢٨: إذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد أنه مما يجوز فإن كان بعد رفع الرأس مضى ولا شيء عليه (٣)، وإن كان قبله جرّ جبهته إن هذا فيما إذا لم يتمكن من إدراك ركعه مع تمام شروطها في الوقت، فعندئذ تكون وظيفته هذا، وأما إذا تمكن منه كذلك فإن كان ذلك في صلاة الغداة التي قد ورد فيها النصّ بأن إدراك ركعه منها في الوقت بمثابة إدراك تمام الصلاة فيه، فحينئذ إن كان المكلف متمكناً من إدراك ركعه منها في الوقت لم يجز له الاكتفاء بإتمام الصلاة التي لا يتمكن فيها من السجود على ما يصحّ السجود عليه لأنه بحكم الشارع يكون متمكناً من الصلاة التامة في وقتها، ومعه لا يجوز له الاكتفاء بالصلاة الناقصة.

و أما إذا كان ذلك في سائر الصلوات التي ناقشنا في شمول حديث (من أدرك) لها فالأظهر فيها التخيير بين إتمام الصلاة في الوقت مع السجود على ما لا يصحّ، وبين إعادتها بإدراك ركعه منها في الوقت مع السجود على ما يصحّ من جهه وقوع المعارضه بين دليل الوقت و دليل السجود على ما يصحّ، فيسقطان فيرجع الى التخيير بعد أصاله البراءه عن التعيين.

تقدّم في المسألة (٢٣) أن الترتيب معتبر بين سجوده على ثوبه من القطن أو الكتان أو نحوه و سجوده على غيره من أقسام ما لا يصحّ السجود عليه، و لا دليل على اعتبار الترتيب بين المعادن و ظهر الكفّ و بين غيرهما، فإن الجميع على نسبه واحده.

هذا مبني على أن يكون الوضع على ما يصحّ السجود واجبا آخر على نحو تعدّد المطلوب و بما أن محلّه قد فات فلا يمكن تداركه إلا بإعادة الصلاة و هي

أمكن (١)، وإلا قطع الصلاة في السعه، وفي الضيق أتم على ما تقدم (٢) إن أمكن، وإلا اكتفى به.

منفيه بحديث (لا- تعاد) ولكن فيه إشكالا بل منعاً، لأن ما دلّ على اعتبار كون ما يسجد عليه أرضاً أو نباتها إلا ما أكل أو لبس ظاهر في القيديّه و كون الواجب حصّه خاصّه من السجود و هي السجود على الأرض أو نباتها غير ما استثنى - كما هو الحال في تمام موارد الاطلاق و التقييد - و على هذا فإن كان التذكّر قبل الدخول في الركوع واجب التدارك، و إن كان بعده لم يجب حيث قد فات محلّه، نعم يجب عليه قضاؤه بعد الفراغ من الصلاة، هذا إذا كان الخطأ في سجده واحده، و أما إذا كان الخطأ في سجدتين، فإن كان التذكّر قبل الدخول في ركوع ركعه أخرى فلا يمكن إعادتهما لاستلزامها زياده الركن، و هل يمكن الاتيان بالسجده الثانيه على أساس عدم تجاوز محلّها و الحكم بصحّه الأولى بمقتضى قوله عليه السّلام: (.. لا تعاد من سجده واحده..). (١) الظاهر أنه لا يمكن فإن هذا الحديث كحديث (لا تعاد) لا يشمل الاخلال العمدي و إن كان مستندا الى عذر، و ما نحن فيه كذلك، فإن المصلّي ترك السجده الأولى متعمّداً رغم أن محلّها يظلّ باقياً من جهه أن الاتيان بها يستلزم الزيادة، فإذا نجب إعادته الصلاة، و إن كان التذكّر بعد الدخول في الركوع بطلت الصلاة و تجب إعادتها.

فيه إشكال بل منع؛ فإن المأمور به هو إحداث السجود لا إبقاؤه، و الجرّ بما أنه إبقاء له فلا يكفي، فإذا نجب وظيفته رفع الجبهه عمّا لا يصحّ السجود عليه و وضعها على ما يصحّ، و هذا و إن استلزم زياده سجده و لكن بما أنها سهويه فلا تضرّ.

تقدّم حكمه في المسأله (٢٧).

ص: ١٣٢

فصل فى الأمكنه المكروهه و هى مواضع:

أحدها: الحمام و إن كان نظيفا، حتى المسلخ منه عند بعضهم، و لا بأس بالصلاه على سطحه.

الثانى: المزبله.

الثالث: المكان المتخذ للكنيف و لو سطحا متخذاً لذلك.

الرابع: المكان الكثيف الذى يتنفر منه الطبع.

الخامس: المكان الذى يذبح فيه الحيوانات أو ينحر.

السادس: بيت المسكر.

السابع: المطبخ و بيت النار.

الثامن: دور المجوس، إلا إذا رشها ثم صلى فيها بعد الجفاف.

التاسع: الأرض السبخه.

العاشر: كل أرض نزل فيها عذاب أو خسف.

الحادى عشر: أعطان الإبل و إن كنست و رشت.

الثانى عشر: مرابط الخيل و البغال و الحمير و البقر و مرابض الغنم.

الثالث عشر: على الثلج و الجمد.

الرابع عشر: قرى النمل و أوديتها و إن لم يكن فيها نمل ظاهر حال

الصلاه.

الخامس عشر: مجارى المياه و إن لم يتوقع جريانها فيها فعلا، نعم لا بأس بالصلاه على ساباط تحته نهر أو ساقية و لا فى محل الماء الواقف.

السادس عشر: الطرق و إن كانت فى البلاد ما لم تضر بالماره، و إلا حرمت و بطلت.

السابع عشر: فى مكان يكون مقابلا لنار مضرمه أو سراج.

الثامن عشر: فى مكان يكون مقابله تمثال ذى الروح، من غير فرق بين المجسم و غيره و لو كان ناقصا نقصا لا يخرججه عن صدق الصوره و التمثال، و تزول الكراهه بالتغطيه.

التاسع عشر: بيت فيه تمثال و إن لم يكن مقابلا له.

العشرون: مكان قبلته حائط ينز من بالوعه يبال فيها أو كنيف، و ترتفع بستره، و كذا إذا كان قدّامه عذره.

الحادى و العشرون: إذا كان قدّامه مصحف أو كتاب مفتوح أو نقش شاغل بل كل شىء شاغل.

الثانى و العشرون: إذا كان قدّامه إنسان مواجه له.

الثالث و العشرون: إذا كان مقابله باب مفتوح.

الرابع و العشرون: المقابر.

الخامس و العشرون: على القبر.

السادس و العشرون: إذا كان القبر فى قبلته، و ترتفع بالحائل.

السابع و العشرون: بين القبرين من غير حائل، و يكفى حائل واحد من أحد الطرفين، و إذا كان بين قبور أربعة يكفى حائلان أحدهما فى جبهه اليمين أو اليسار و الآخر فى جهه الخلف أو الإمام، و ترتفع أيضا ببعده عشره

ص: ١٣٤

أذرع من كل جهه فيها القبر.

الثامن و العشرون:بيت فيه كلب غير كلب الصيد.

التاسع و العشرون:بيت فيه جنب.

الثلاثون:إذا كان قدامه حديد من أسلحه أو غيرها.

الواحد و الثلاثون:إذا كان قدامه ورد عند بعضهم.

الثانى و الثلاثون:إذا كان قدامه بيدر حنطه أو شعير.

مسألة ١: لا بأس بالصلاه فى البيع و الكنائس و إن لم ترش

[١٣٧٧]مسألة ١: لا بأس بالصلاه فى البيع و الكنائس و إن لم ترش و إن كان من غير إذن من أهلها كسائر مساجد المسلمين.

مسألة ٢: لا بأس بالصلاه خلف قبور الأئمه (عليهم السلام)

[١٣٧٨]مسألة ٢: لا بأس بالصلاه خلف قبور الأئمه (عليهم السلام) و لا على يمينها، و شمالها، و إن كان الأولى الصلاه عند جهه الرأس على وجه لا يساوى الإمام عليه السلام.

مسألة ٣: يستحب أن يجعل المصلى بين يديه ستره إذا لم يكن قدامه حائط أو صف

[١٣٧٩]مسألة ٣: يستحب أن يجعل المصلى بين يديه ستره إذا لم يكن قدامه حائط أو صف للحيلولة بينه و بين من يمر بين يديه إذا كان فى معرض المرور و إن علم بعدم المرور فعلا، و كذا إذا كان هناك شخص حاضر، و يكفى فيها عود أو حبل أو كومه تراب، بل يكفى الخط، و لا يشترط فيها الحليه و الطهاره، و هى نوع تعظيم و توقير للصلاه، و فيها إشاره إلى الانقطاع عن الخلق و التوجه إلى الخالق.

مسألة ٤: يستحب الصلاه فى المساجد

[١٣٨٠]مسألة ٤: يستحب الصلاه فى المساجد، و أفضلها مسجد الحرام، فالصلاه فيه تعدل ألف ألف صلاه، ثم مسجد النبى صلى الله عليه و آله و الصلاه فيه تعدل عشره آلاف، و مسجد الكوفه و فيه تعدل ألف صلاه، و المسجد الأقصى و فيه تعدل ألف صلاه أيضا، ثم مسجد الجامع و فيه تعدل مائه و مسجد القبيله و فيه تعدل خمسا و عشرين، و مسجد السوق و فيه تعدل اثنى عشر،

و يستحب أن يجعل في بيته مسجداً أى مكاناً معداً للصلاة فيه و إن كان لا يجرى عليه أحكام المسجد، و الأفضل للنساء الصلاة في بيوتهن، و أفضل البيوت بين المخدع أى بيت الخزانة في البيت.

مسألة ٥: يستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام

[١٣٨١] مسألة ٥: يستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام، و هي البيوت الذي أمر الله تعالى أن ترفع و يذكر فيها اسمه، بل هي أفضل من المساجد، بل قد ورد في الخبر أن الصلاة عند علي عليه السلام بمائتي ألف صلاة، و كذا يستحب في روضات الأنبياء و مقام الأولياء و الصالحاء و العلماء و العباد بل الأحياء منهم أيضاً.

مسألة ٦: يستحب تفريق الصلاة في أماكن متعددة لتشهد له يوم القيامة

[١٣٨٢] مسألة ٦: يستحب تفريق الصلاة في أماكن متعددة لتشهد له يوم القيامة، ففي الخبر سأل الراوى أبا عبد الله عليه السلام: «يصلى الرجل نوافله في موضع أو يفرقها قال عليه السلام: لا بل هاهنا و هاهنا، فإنها تشهد له يوم القيامة». و عنه عليه السلام: «صلوا من المساجد في بقاع مختلفة، فإن كل بقعة تشهد للمصلى عليها يوم القيامة».

مسألة ٧: يكره لجار المسجد أن يصلى في غيره لغيره كالمطر

[١٣٨٣] مسألة ٧: يكره لجار المسجد أن يصلى في غيره لغيره كالمطر، قال النبي صلى الله عليه و آله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في مسجده»، و يستحب ترك مؤاكله من لا يحضر المسجد و ترك مشاربته و مشاورته و مناكحته و مجاورته.

مسألة ٨: يستحب الصلاة في المسجد الذي لا يصلى فيه

[١٣٨٤] مسألة ٨: يستحب الصلاة في المسجد الذي لا يصلى فيه، و يكره تعطيله، فعن أبي عبد الله عليه السلام: «ثلاثه يشكون إلى الله - عز و جل - مسجد خراب لا يصلى فيه أهله، و عالم بين جهال، و مصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه».

مسألة ٩: يستحب كثره التردد إلى المساجد

[١٣٨٥] مسألة ٩: يستحب كثره التردد إلى المساجد، فعن النبي صلى الله عليه و آله: «من

مشى إلى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوه خطأها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات».

مسألة ١٠: يستحب بناء المسجد

[١٣٨٦] مسألة ١٠: يستحب بناء المسجد، وفيه أجر عظيم، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «من بنى مسجداً في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه مسيره أربعين ألف عام مدينه من ذهب و فضه و لؤلؤ و زبرجد»، و عن الصادق عليه السلام: «من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة».

مسألة ١١: الأحوط إجراء صيغته الوقف بقصد القربه في صيرورته مسجداً

[١٣٨٧] مسألة ١١: الأحوط إجراء صيغته الوقف بقصد القربه في صيرورته مسجداً بأن يقول وقفته قربه إلى الله تعالى، لكن الأقوى كفايه البناء بقصد كونه مسجداً مع صلاه شخص واحد فيه بإذن الباني، فيجوز حينئذ حكم المسجديه و إن لم تجر الصيغه.

مسألة ١٢: الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجداً دون البناء و السطح

[١٣٨٨] مسألة ١٢: الظاهر أنه يجوز أن يجعل الأرض فقط مسجداً دون البناء و السطح، و كذا يجوز أن يجعل السطح فقط مسجداً أو يجعل بعض الغرفات أو القباب أو نحو ذلك خارجاً، فالحكم تابع لجعل الواقف و الباني في التعميم و التخصيص، كما أنه كذلك بالنسبه إلى عموم المسلمين أو طائفه دون أخرى على الأقوى (١).

مسألة ١٣: يستحب ترميم المسجد إذا أشرف على الخراب

[١٣٨٩] مسألة ١٣: يستحب ترميم المسجد إذا أشرف على الخراب، و إذا لم ينفع يجوز تخريبه و تجديد بنائه، بل الأقوى جواز تخريبه مع استحكامه لإرادته توسيعه من جهه حاجه الناس.

في التخصيص إشكال بل منع، فإنه لا ينسجم مع حقيقه المسجديه حيث أنها تحرير و إخراج عن الملك نهائياً، لا أنها إخراج عن الملك و إدخال في ملك آخر لكي تكون قابله للتخصيص بطائفه دون أخرى.

فصل فى بعض أحكام المسجد

إشاره

فصل فى بعض أحكام المسجد

الأول: يحرم زخرفته

الأول: يحرم زخرفته (١) أى تزيينه بالذهب، بل الأحوط ترك نقشه بالصور (٢).

الثانى: لا يجوز بيعه و لا بيع آلاته

الثانى: لا يجوز بيعه و لا بيع آلاته و إن صار خرابا و لم يبق آثار مسجديته، و لا إدخاله فى الملك و لا فى الطريق، و لا يخرج عن المسجديه أبدا، و يبقى الأحكام من حرمة تنجيسه و وجوب احترامه، و تصرف آلاته فى تعميره، و إن لم يكن معمرا تصرف فى مسجد آخر، و إن لم يمكن الانتفاع بها أصلا يجوز بيعها و صرف قيمه فى تعميره أو تعمير مسجد آخر.

الثالث: يحرم تنجيسه

إشاره

الثالث: يحرم تنجيسه، و إذا تنجس يجب إزالتها فورا (٣) و إن كان فى فى الحرمه إشكال بل منع، إذ لا دليل عليها، بل فيها تعظيم و احترام لشعائر الله تعالى، كما هو الحال فى المشاهد المشرفه، و لا سيما فى زماننا هذا، فإنها نوع تجليل لها أمام سائر الطوائف.

لكن الأظهر جوازه؛ حيث لم يقم دليل على المنع. نعم قد يكون نقش الصور فى نفسه محرّما سواء كان فى المساجد أم فى غيرها إذا كان نقش صور ذوات الأرواح.

تقدّم حكم هذه المسأله بتمام صورها و فروعها فى مبحث النجاسات

وقت الصلاة مع سעתه، نعم مع ضيقه تقدم الصلاة، و لو صلى مع السعه أثم لكن الأقوى صحه صلاته، و لو علم بالنجاسه أو تنجس فى أثناء الصلاة لا يجب القطع للإزاله و إن كان فى سعه الوقت، بل يشكل جوازه (١)، و لا بأس بإدخال النجاسه الغير المتعديه إلا إذا كان موجبا للهتك كالكثيره من العذره اليابسه مثلا، و إذا لم يتمكن من الإزاله بأن احتاجت إلى معين و لم يكن سقط وجوبها، و الأحوط إعلام الغير إذا لم يتمكن، و إذا كان جنبا و توقفت الإزاله على المكث فيه فالظاهر عدم وجوب المبادره إليها بل يؤخرها إلى ما بعد الغسل، و يحتمل وجوب التيمم و المبادره إلى الإزاله (٢).

مسأله ١: يجوز أن يتخذ الكنيف و نحوه من الأمكنه التى عليها البول و العذره و نحوهما مسجدا

[١٣٩٠] مسأله ١: يجوز أن يتخذ الكنيف و نحوه من الأمكنه التى عليها البول و العذره و نحوهما مسجدا، بأن يطمّ و يلقى عليها التراب النظيف، و لا فى فصل (يشترط فى صحه الصلاة).

الأظهر جوازه إذ لا دليل على حرمة، و إن كان لا بأس بالاحتياط.

هذا بناء على القول بفوريه وجوب الأزاله، و حيث أن تأخيرها الى ما بعد الغسل ينافى الفوريه فيجب حينئذ التيمم للقيام بعملية الأزاله فورا لمكان اضطرار المكلف إليه عندئذ. و من هنا لو كان تأخيرها الى ما بعد الغسل هتكا له فلا شبهه فى وجوب التيمم عليه و القيام بعملية الأزاله، نعم لو لم يكن التأخير بمقدار زمان الغسل منافيا لوجوبها الفورى لم يكن التيمم مشروعاً. و أما على القول بأن وجوب إزاله النجاسه عن المسجد فى نفسه مبنى على الاحتياط فضلا عن فوريته فلا يكون التيمم مشروعاً إذا كان متمكنا من الغسل حيث أن التأخير بمقداره جائز.

و أما إذا لم يتمكّن من الغسل، إما لعدم وجود الماء عنده، أو أنه موجود و لكنه لا يتمكّن من استعماله فلا شبهه فى مشروعيه التيمم حينئذ.

تضرّ نجاسه الباطن في هذه الصورة، وإن كان لا يجوز تنجيسه في سائر المقامات(١)، لكن الأحوط إزاله النجاسه أولاً أو جعل المسجد خصوص المقدار الطاهر من الظاهر.

الرابع: لا يجوز إخراج الحصى منه

الرابع: لا- يجوز إخراج الحصى منه، وإن فعل ردّه إلى ذلك المسجد أو مسجد آخر، نعم لا بأس بإخراج التراب الزائد المجتمع بالكنس أو نحوه.

الخامس: لا يجوز دفن الميت في المسجد

الخامس: لا يجوز دفن الميت في المسجد، إذا لم يكن مأموناً من التلويث بل مطلقاً على الأحوط(٢).

السادس: يستحب سبق الناس في الدخول إلى المساجد

السادس: يستحب سبق الناس في الدخول إلى المساجد، والتأخر عنهم في الخروج منها.

السابع: يستحب الإسراع فيه، وكنسه

السابع: يستحب الإسراع فيه، وكنسه، والابتداء في دخوله بالرجل اليمنى، وفي الخروج باليسرى، وأن يتعاهد نعله تحفظاً عن تنجيسه، وأن يستقبل القبلة، ويدعو ويحمد الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله، وأن يكون على طهاره.

الثامن: يستحب صلاة التحية بعد الدخول

الثامن: يستحب صلاة التحية بعد الدخول، وهي ركعتان، ويجزئ عنها الصلوات الواجبه أو المستحبه.

على الأحوط الأولى باعتبار أن القدر المتيقن من حرمة تنجيس المسجد على تقدير ثبوتها هو تنجيس ظاهره دون باطنه.

بل على الأقوى، لأن الدفن في المسجد ينافى جهه الوقف، وإلا لم يكن عدم الأمن من التلويث مانعاً منه، لما مرّ من أنه لا دليل على حرمة تنجيس باطن المسجد، ومن هنا لو اشترط الواقف حين الوقف دفن نفسه أو من ينتمى إليه في المسجد وجب وإن لم يكن مأموناً من تلويث باطنه.

التاسع: يستحب التطيب و لبس الثياب الفاخره عند التوجه إلى المسجد.

العاشر: يستحب جعل المطهره على باب المسجد

العاشر: يستحب جعل المطهره على باب المسجد.

الحادى عشر: يكره تغليه جدران المساجد

الحادى عشر: يكره تغليه جدران المساجد، و رفع المناره عن السطح، و نقشها بالصور غير ذوات الأرواح، و أن يجعل لجدرانها شرفا، و أن يجعل لها محاريب داخله.

الثانى عشر: يكره استطراق المساجد إلا أن يصلى فيها ركعتين

اشاره

الثانى عشر: يكره استطراق المساجد إلا أن يصلى فيها ركعتين، و كذا إلقاء النخامه و النخاعه، و النوم إلا لضروره، و رفع الصوت إلا فى الأذان و نحوه، و إنشاد الضالاه، و حذف الحصى، و قراءه الأشعار غير المواعظ و نحوها، و البيع، و الشراء، و التكلم فى أمور الدنيا، و قتل القمل، و إقامة الحدود، و اتخاذها محلا للقضاء و المرافعه، و سلّ السيف، و تعليقه فى القبلة، و دخول من أكل البصل و الثوم و نحوهما مما له رائحه تؤذى الناس، و تمكين الأطفال و المجانين من الدخول فيها، و عمل الصنائع، و كشف العوره و السره و الفخذ و الركبه، و إخراج الريح.

مسأله ٢: صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد

[١٣٩١] مسأله ٢: صلاه المرأه فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد.

مسأله ٣: الأفضل للرجال إتيان النوافل فى المنازل و الفرائض فى المساجد

[١٣٩٢] مسأله ٣: الأفضل للرجال إتيان النوافل فى المنازل و الفرائض فى المساجد.

فصل فى الأذان والإقامة لا إشكال فى تأكيد رجحانهما فى الفرائض اليوميه أداء و قضاء جماعه و فرادى حضرا و سفرا للرجال و النساء، و ذهب بعض العلماء إلى وجوبهما، و خصه بعضهم بصلاه المغرب و الصبح، و بعضهم بصلاه الجماعه و جعلهما شرطا فى صحتها، و بعضهم جعلهما شرطا فى حصول ثواب الجماعه، و الأقوى استحباب الأذان مطلقا و الأحوط (١) عدم ترك الإقامة، للرجال فى لكن الأقوى جواز تركها و إن كان الاحتياط فيها أكد، حيث يستحب بكلّ تأكيد لمن يأتى بالفرائض اليوميه أن يؤدّن و يقيم لكلّ فريضه منها بلا فرق بين الأداء و القضاء، و كون المكلف رجلا أم امرأه، حاضرا أم مسافرا، مريضا أم سالما، و يتأكد هذا الاستحباب بالنسبه الى الرجال خاصّه، و لا سيّما بالنسبه الى الإقامة، حيث أن التأكيد عليها فى الروايات أكثر من التأكيد على الأذان. و من هنا ذهب جماعه الى وجوبها و لكن يدلّ على عدم الوجوب أمران:

أحدهما: قوله عليه السّلام فى ذيل صحيحه صفوان: (و الأذان و الإقامة فى جميع الصلوات أفضل) (١)، فإن التعبير فيها بصيغه الأفضليّه نصّيا فى كافه الصلوات يصلح أن يكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الروايات فى وجوبها و كونها شرطا فى صحّه الصلاه.

و الآخر: أن الإقامة لو كانت واجبه شرعا و شرطا فى صحّه الصلاه لأصبحت

ص: ١٤٢

غير موارد السقوط و غير حال الاستعجال و السفر و ضيق الوقت، و هما مختصان بالفرائض اليومية، و أما في سائر الصلوات الواجبه فيقال:

«الصلاه» ثلاث مرات (١)، نعم يتسحب الأذان في الأذن اليمنى من المولود و الإقامه في أذنه اليسرى يوم تولده أو قبل أن تسقط سرتة، و كذا يستحب الأذان في الفلوات عند الوحشه من الغول و سحره الجن، و كذا يستحب الأذان في أذن من ترك اللحم أربعين يوما، و كذا كل من ساء خلقه، و الأولى أن يكون في أذنه اليمنى، و كذا الدابه إذا ساء خلقها.

ثم إن الأذان قسما: أذان الإعلام و أذان الصلاه، و يشترط في أذان الصلاه كالإقامه قصد القربه، بخلاف أذان الإعلام فإنه لا يعتبر فيه، و يعتبر أن يكون أول الوقت، و أما أذان الصلاه فمتصل بها و إن كان في آخر الوقت.

و فصول الأذان ثمانية عشر:

الله أكبر أربع مرات، و أشهد أن لا إله إلا الله، و أشهد أن محمدا رسول الله، و حتى على الصلاه، و حتى على الفلاح، و حتى على خير العمل، و الله أكبر، و لا المسأله من الوضوح و الجلاء لدى المتشرعه بمكان غير قابله للتشكيك و السؤال لكثرة الابتلاء بها في كل يوم مّرات عديده من جهه، و اهتمام الشارع بالصلاه بما لها من الأجزاء و الشرائط من جهه أخرى.

فيه: أن الظاهر عدم اختصاص هذا الحكم بالصلاه الواجبه باعتبار أن مورد الروايه صلاه العيدين و هي مستحبّه و ليست بواجبه، كما أن الظاهر منها الاختصاص بالصلاه جماعه، فإن قوله عليه السّلام: (و لكن ينادى: الصلاه، ثلاث مّرات...) (١) إنما هو من أجل إعلام الناس و اجتماعهم، و هذا لا ينسجم إلا مع الصلاه جماعه دون فرادى، حيث أنه لا مقتضى للنداء فيها.

ص: ١٤٣

١- ١) الوسائل ج ٧ باب: ٧ من أبواب صلاه العيد الحديث: ١.

إله إلا الله، كل واحد مرتان.

و فصول الإقامه سبعة عشر:

الله أكبر في أولها مرتان، و يزيد بعد حيّ على خير العمل «قد قامت الصلاة» مرتين، و ينقص من لا إله إلا الله في آخرها مره.

و يستحب الصلاة على محمد و آله عند ذكر اسمه، و أما الشهاده لعلى عليه السلام بالولاية و إمره المؤمنين فليست جزءا منهما، و لا- بأس بالتكرير في حي على الصلاة أو حي على الفلاح للمبالغه في اجتماع الناس، و لكن الزائد ليس جزءا من الأذان، و يجوز للمرأه الاجتزاء عن الأذان بالتكبير و الشهادتين بل بالشهادتين، و عن الإقامه بالتكبير و شهاده أن لا إله إلا الله و أن محمدا عبده و رسوله، و يجوز للمسافر و المستعجل الإتيان بواحد من كل فصل منهما، كما يجوز ترك الأذان و الاكتفاء بالإقامه، بل الاكتفاء بالأذان فقط (١)، و يكره الترجيع على نحو لا يكون غناء، و إلا فيحرم، و تكرر الشهادتين جهرا بعد قولهما سرا أو جهرا، بل لا يبعد كراهه مطلق تكرر واحد من الفصول إلا للإعلام.

مسألة ١: يسقط الأذان في موارد:

[١٣٩٣] مسألة ١: يسقط الأذان في موارد:

أحدها: أذان عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة أو الظهر (٢)، و أما هذا لا ينسجم مع ما ذكره قدّس سرّه أنفا من أن الأحوط عدم ترك الإقامه، هذا من ناحيه. و من ناحيه أخرى استفادته مشروعية الأذان وحده و الاكتفاء به فقط من الروايات في غايه الاشكال بل المنع، كما ستأتى الاشارة إليه.

في السقوط هنا خاصّه إشكال بل منع، إذ لا دليل عليه. نعم إنه داخل في كبرى كليته أخرى و هي الترخيص في ترك الأذان في مطلق الجمع بين الظهرين

ص: ١٤٤

مع التفريق فلا يسقط.

الثاني: أذان عصر يوم عرفه إذا جمعت مع الظهر لا مع التفريق.

الثالث: أذان العشاء في ليله المزدلفه مع الجمع أيضا لا مع التفريق.

الرابع: العصر و العشاء للمستحاضه التي تجمعهما مع الظهر و المغرب(١).

الخامس: المسلوس و نحوه(٢) في بعض الأحوال التي يجمع بين و العشاءين سواء أ كان في يوم الجمعة أم كان في يوم عرفه أم في سائر الأيام لدلاله مجموعه من الروايات على ذلك، و بما أن هذه الروايات لا تدلّ على سقوط أذان العصر عن الاستحباب و الرجحان فلا تكون مقننه لإطلاق أدلّه مشروعيته، فإذن لا يكون سقوطه في تلك الموارد سقوطا عن الاستحباب و الرجحان بل بملاك أن الاستعجال في الشروع بالعصر أرجح من أن يؤذن ثم يشرع فيها. نعم من كان في عرفه و جمع بين العصر و الظهر سقط أذانه، كما هو الحال في ليله المزدلفه إذا جمع بين المغرب و العشاء و قد نصّت على ذلك مجموعه من الروايات.

في سقوط الأذان فيه إشكال بل منع، فإن الوارد فيها أن المستحاضه بالكبرى تجمع بين الظهرين بغسل و بين العشاءين بآخر من دون الدلاله على سقوط أذان العصر و العشاء، فإن الجمع بينهما لا ينافي عدم السقوط. نعم إن ذلك داخل في الكبرى المتقدمه و هي الترخيص في ترك الأذان في مطلق الجمع.

كالمبتون و سلس الريح، و لكن في إلحاقهما بسلس البول نظر بل منع، لما تقدّم في مبحث الوضوء في حكم دائم الحدث كالمسلوس أو المبتون أو نحوهما، من أنه إذا لم تكن له فتره زمته تسع للطهاره و الصلاه معا لم ينتقض و ضوؤه بما يخرج منه قهرا و بغير اختياره إلّا بالحدث المتعارف كالنوم أو البول أو نحوهما، و من هنا يجوز له أن يأتي به صلوات عديده و لا يجب عليه الجمع بين

الصلاتي، كما إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد، ويتحقق التفريق بطول الزمان بين الصلاتين لا بمجرد قراءه تسييح الزهراء (سلام الله عليها) أو التعقيب و الفصل القليل، بل لا يحصل بمجرد فعل النافله مع عدم طول الفصل، والأقوى أن السقوط في الموارد المذكوره رخصه لا عزمه (١) و إن كان الأحوط الترك، خصوصا في الثلاثه الاولى.

مسأله ٢: لا يتأكد الأذان لمن أراد إتيان فوائت في دور واحد لما عدا الصلاه الاولى

[١٣٩٤] مسأله ٢: لا- يتأكد الأذان لمن أراد إتيان فوائت في دور واحد لما عدا الصلاه الاولى، فله أن يؤذن للأولى منها و يأتي بالبقاقى بالإقامه وحدها لكل صلاه.

مسأله ٣: يسقط الأذان و الإقامه في موارد

[١٣٩٥] مسأله ٣: يسقط الأذان و الإقامه في موارد:

الظهرين أو العشاءين و لا- الاستعجال فيه، هذا هو مقتضى إطلاقات أدلته، و بما أن النصّ قد ورد في خصوص سلس البول و يكون على خلاف تلك الاطلاقات فلا يمكن التعدى عن مورده الى سائر الموارد كالمبطن و سلس الريح و نحوهما، فلا يجب عليهما الجمع بين الصلاتين بأذان و إقامتين، بل له أن يأتي بكلّ منهما بأذان و إقامه.

في إطلاقه إشكال بل منع، أما في المورد الأول فقد مرّ أنه لا دليل على سقوط الأذان فيه لكي ننظر إليه أنه على نحو العزمه أو الرخصه، نعم إنه داخل في كبرى كليته أخرى و هي الترخيص في ترك الأذان و الاكتفاء بالإقامه في مطلق الجمع بين الظهرين و العشاءين، فعندئذ لا محاله يكون السقوط على نحو الترخيص.

و أما السقوط في الموارد الثاني و الثالث و الخامس، فالظاهر من أدلتها أنه عزمه لا رخصه، و أما في الموارد الرابع فلا دليل على السقوط لكي ننظر الى أنه عزمه أو رخصه.

أحدها:الداخل فى الجماعة التى أذنوا لها و أقاموا(١)و إن لم يسمعهما و لم يكن حاضرا حينهما و كان مسبوقا،بل مشروعيه الإتيان بهما فى هذه الصورة لا تخلو عن إشكال.

الثانى:الداخل فى المسجد للصلاه منفردا أو جماعة و قد أقيمت الجماعة حال اشتغالهم و لم يدخل معهم أو بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف،فإنهما يسقطان لكن على وجه الرخصه لا العزيمه على الأقوى، سواء صلى جماعة إماما أو مأموما أو منفردا.

و يشترط فى السقوط أمور:

أحدها:كون صلاته و صلاه الجماعة كلاهما أدائيه،فمع كون إحداهما أو كليهما قضائيه عن النفس أو عن الغير على وجه التبرع أو الإجاره لا يجرى الحكم.

الثانى:اشتراكهما فى الوقت،فلو كانت السابقه عصرا و هو يريد أن يصلى المغرب لا يسقطان.

الثالث:اتحادهما فى المكان عرفا،فمع كون إحداهما داخل المسجد و الاخرى على سطحه يشكل السقوط،و كذا مع البعد كثيرا(٢).

فى تخصيص السقوط بالدخول فى الجماعة التى أذن لها و أقيم إشكال بل منع،إذ يكفى فى السقوط الدخول فى الجماعة التى سمع الامام فيها الأذان و الاقامه من شخص آخر خارج الجماعة،فإن سماعه كاف فى سقوطهما عن كل من اشترك معه فى الجماعة،و قد نصّت على ذلك معتبره عمرو بن خالد، فأذن لا يختصّ السقوط بما ذكره الماتن قدّس سرّه.

إطلاقه لا يخلو عن إشكال بل منع،فإن العبّره بوحده المكان،فإن كان

الرابع: أن تكون صلاه الجماعة السابقه مع الأذان و الإقامه، فلو كانوا تاركين لا يسقطان عن الداخلين و إن كان تركهم من جهه اكتفائهم بالسمع من الغير.

الخامس: أن تكون صلاتهم صحيحه، فلو كان الإمام فاسقا مع علم المأمومين لا يجرى الحكم، و كذا لو كان البطلان من جهه أخرى.

السادس: أن يكون في المسجد، فجرىان الحكم في الأمكنه الأخرى محل إشكال (١)، و حيث إن الأقوى كون السقوط على وجه الرخصه فكل مورد شك في شمول الحكم له الأحوط أن يأتي بهما (٢)، كما لو شك في واحدا كمسجد الكوفه أو المسجد الحرام فلا أثر للبعد، و إن كان متعددا فلا أثر للقرب.

الظاهر اختصاص الحكم بالمسجد و لا- يجرى في غيره حيث أن دليل الحكم يختص به، و لا- قرينه على التعدى عنه الى سائر الأمكنه.

تفريع الحكم على كون السقوط على وجه الرخصه محل إشكال بل منع، إذ لا فرق في إمكان الاحتياط في المسأله على القولين فيها، أما على القول بالرخصه فظاهر، و أما على القول بالعزيمه فلأن الحرمة على هذا القول بما أنها تشريعيه فلا تمنع عن الاحتياط فيها و اما في موارد الشك فان كان من جهه الشبهه المفهوميه بأن لا يعلم أن كلمه التفريق موضوعه لمعنى وسيع و هو الجامع بين تفريق البعض و تفريق الكل، أو لمعنى ضيق و هو تفريق الكل، أو أن المفهوم معلوم و لكن لا- يعلم أن المناط في السقوط بتفرق البعض أو الكل، فالدليل مجمل من هذه الناحيه، كان المرجح إطلاقات أدله مشروعيه الأذان و الاقامه في المقدار الزائد على المتيقن، كما هو الحال في جميع موارد ما إذا كان الدليل المخصص المنفصل مجملا دون العام.

صدق التفرق و عدمه أو صدق اتحاد المكان و عدمه أو كون صلاه الجماعه أدائيه أو لا أو أنهم أذنوا و أقاموا لصلاتهم أم لا، نعم لو شك في صحه صلاتهم حمل على الصحه.

الثالث من مورد سقوطهما: إذا سمع الشخص أذان غيره أو إقامته، فإنه يسقط عنه سقوطا على وجه الرخصه بمعنى أنه يجوز له أن يكتفى بما سمع إماما كان الآتى بهما أو مأموما أو منفردا، و كذا في السامع، و لكن بشرط أن لا يكون ناقصا و أن يسمع تمام الفصول، و مع فرض النقصان يجوز له أن يتيم و إن كان الشك فيه من جهه الشبهه الموضوعيّه، فلا مانع من الرجوع الى استصحاب عدم التفريق الذي هو الموضوع للسقوط، كما في موثقه أبي بصير.

و أما إذا كان الشك في اتحاد المكان و عدمه فيستصحب عدم اتصافه بالاتحاد بناء على جريان الاستصحاب في العدم الأزلي، كما هو الصحيح، و أما لو لم نقل به فليس هنا أصل آخر في المسأله يحرز به الاتحاد أو عدمه بعد ما لم يكن لشيء منهما حاله سابقه، فإذاً يكون المرجع في المسأله هو أصاله الاحتياط.

و أما إذا كان الشك في أدائيه الجماعه و قضائيتها فيستصحب عدم اتصافها بالأدائيه و به يحرز موضوع العام و يترتب عليه أثره و هو عدم السقوط.

و أما إذا شك في أنه يؤذن فيها و يقيم أو لا، فمقتضى الأصل عدمه.

و أما إذا كان الشك في صحه صلاتهم، فيكون المتبع فيها أصاله الصحه و يترتب عليها السقوط.

و أما إذا كان الشك في كون مكان الجماعه مسجدا أو لا، فيكون المتبع استصحاب عدم الاتصاف بكونه مسجدا على نحو الاستصحاب في العدم الأزلي و به يحرز موضوع الدليل العام و يترتب عليه أثره و هو عدم السقوط.

ما نقصه القائل (١) و يكتفى به، و كذا إذا لم يسمع التمام يجوز له أن يأتي بالبقية (٢) و يكتفى به لكن بشرط مراعاة الترتيب، و لو سمع أحدهما لم يجزئ للآخر، و الظاهر أنه لو سمع الإقامه فقط فأتى بالأذان لا يكتفى بسماع الإقامه، لفوات الترتيب حينئذ بين الأذان و الإقامه.

الرابع: إذا حكى أذان الغير أو إقامته، فإن له أن يكتفى بحكايتهما (٣).

في كفايه التتميم إشكال بل منع، فإن النصّ الوارد في المسأله و هو موثقه عمرو بن خالد ظاهر في سماع تمام الأذان و الاقامه، و لا- يدلّ على كفايه سماع البعض و تتميم ما نقصه المؤذّن. و أما صحيحه ابن سنان فهي و إن دلّت على تتميم ما نقصه إلا أن موردها الاكتفاء بأذان المؤذّن نفسه لا بسماعه، و تدلّ على أنه إذا نقصه جاز لغيره الاكتفاء به بضمّ الايتان بالباقي إليه.

في الاكتفاء به نظر بل منع، لأن ظاهر النصّ كما عرفت هو كفايه سماع التمام، و أما البعض و الايتان بالباقي فلا دليل عليه.

في الاكتفاء بالحكايه مطلقا إشكال بل منع، فإن المحكّي بالحكايه إن كان هو صرف اللفظ دون قصد المعنى و لو ارتكازا لم تكف باعتبار عدم صدق عنوان الأذان و الاقامه، لأنها مجرد لقلقه اللسان، فلا تكون مصداقا لهما، و إن كان المحكّي بها مع قصد المعنى و لو إجمالا- صدق أنه أذنّ و أقام، و إن كان المحكّي بها بقصد ذكر الله ثم نوى كونهما للصلاه لم يكف لأن القصد المذكور لا- يوجب الانقلاب عمّا وقع عليه، فكونهما أذانا و إقامه للصلاه منوط بإتيانها بقصدها، كما هو الحال بالنسبه الى أجزائها و شرائطها لا مطلقا.

نعم قد يقال بالكفايه بملاك السماع لا بالحكايه بلحاظ أنه أسبق منها معللا بأن مقتضى دليله و هو موثقه عمرو بن خالد كفايه مطلق السماع و إن لم يكن بقصد التوصل الى الصلاه. و لكنه لا يخلو عن إشكال بل منع لعدم الاطلاق له.

مسألة ٤: يستحب حكاية الأذان عند سماعه

[١٣٩٦] مسألة ٤: يستحب حكاية الأذان عند سماعه سواء كان أذان الإعلام أو أذان الإعظام أى أذان الصلاة جماعة أو فرادى مكروهاً كان أو مستحباً، نعم لا يستحب حكاية الأذان المحرم (١)، والمراد بالحكاية أن يقول مثل ما قال المؤذن عند السماع من غير فصل معتد به، وكذا يستحب حكاية الإقامة أيضاً (٢)، لكن ينبغي إذا قال المقيم قد قامت الصلاة (٣) أن يقول هو: اللهم أقمها و أدمها و اجعلنى من خير صالحى أهلها، والأولى تبديل الحيعلات بالحولقه بأن يقول: لا حول و لا قوة إلا بالله.

مسألة ٥: يجوز حكاية الأذان و هو فى الصلاة

[١٣٩٧] مسألة ٥: يجوز حكاية الأذان و هو فى الصلاة، لكن الأقوى حينئذ تبديل الحيعلات بالحولقه (٤).

مسألة ٦: يعتبر فى السقوط بالسماع عدم الفصل الطويل بينه و بين الصلاة

[١٣٩٨] مسألة ٦: يعتبر فى السقوط بالسماع عدم الفصل الطويل بينه و بين الصلاة.

مسألة ٧: الظاهر عدم الفرق بين السماع و الاستماع

[١٣٩٩] مسألة ٧: الظاهر عدم الفرق بين السماع و الاستماع.

بل هى محرّمه إذا كانت بتّيه الأذان لمكان صدقه عليها، و أما إذا كانت بتّيه الذكر فلا بأس، بل مستحبّه.

فيه: أنه لا دليل على الاستحباب بعنوان الحكاية، و أما بعنوان الذكر فلا إشكال فى استحبابها.

لا دليل عليه و على ما بعده إلا بناء على تماميّة قاعده التسامح فى أدلّه السنن.

مرّ أنه لا دليل على التبديل، نعم لا بأس به بعنوان ذكر الله لا بملاك أنه وظيفه شرعيّه.

مسأله ٨: القدر المتيقن من الأذان المتعلق بالصلاه

[١٤٠٠] مسأله ٨: القدر المتيقن من الأذان المتعلق بالصلاه (١)، فلو سمع الأذان الذى يقال فى أذن المولود أو وراء المسافر عند خروجه إلى السفر لا يجزئه.

مسأله ٩: الظاهر عدم الفرق بين أذان الرجل و المرأة

[١٤٠١] مسأله ٩: الظاهر عدم الفرق بين أذان الرجل و المرأة (٢) إلا- إذا كان سماعه على الوجه المحرم أو كان أذان المرأة على الوجه المحرم.

مسأله ١٠: قد يقال يشترط فى السقوط بالسمع أن يكون السامع من الأول قاصدا الصلاه

[١٤٠٢] مسأله ١٠: قد يقال يشترط فى السقوط بالسمع أن يكون السامع من الأول قاصدا الصلاه، فلو لم يكن قاصدا و بعد السماع بنى على الصلاه لم يكف فى السقوط، و له وجه (٣).

فيه: أن كفايه سماعه ليست بملاك أنه المتيقن من إطلاق النّصّ دون غيره، فإن النّصّ إذا فرض أنه مطلق كان حجّه بإطلاقه و إن كان له قدر متيقن حيث أنه لا- يوجب اختصاص حجّيته به دون الأعمّ، بل بملاك أنه لا إطلاق له فى نفسه باعتبار أنه حكاية لفعل الامام عليه السلام فى واقعه خاصّه، على أنه لا يبعد دعوى انصرافه إليه.

فيه: أن الأظهر هو الفرق بينهما، لأن سقوط الأذان عن شخص بسماع أذان غيره بحاجه الى دليل و لا دليل عليه ما عدا موثقه عمرو بن خالد و هى لا- إطلاق لها لأنها فى مقام بيان سماع أذان شخص واحد فى الخارج. هذا مضافا الى أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى انصرافها الى الرجل و لو بلحاظ أن أذان المرأة غير متعارف فى شىء من الأزمنه.

مرّ آنفا أن الأوجه هو أنه يكفى فى السقوط.

فصل فى شرائط الأذان و الإقامه يشترط فى الأذان و الإقامه أمور:

الأول: النيه ابتداء و استدامه على نحو سائر العبادات، فلو أذن أو أقام لا بقصد القربه لم يصح، و كذا لو تركها فى الأثناء، نعم لو رجع إليها و أعاد ما أتى به من الفصول لا مع القربه معها صحح و لا يجب الاستئناف، هذا فى أذان الصلاه، و أما أذان الإعلام فلا يعتبر فيه القربه كما مر، و يعتبر أيضا تعيين الصلاه التى يأتى بهما لها مع الاشتراك، فلو لم يعين لم يكف، كما أنه لو قصد بهما صلاه لا يكفى لأخرى، بل يعتبر الإعاده و الاستئناف.

الثانى: العقل و الإيمان، و أما البلوغ فالأقوى عدم اعتباره خصوصا فى الأذان و خصوصا فى الإعلامى، فيجزئ أذان المميز و إقامته (١) إذا سمعه أو حكاه أو فيما لو أتى بهما للجماعه، و أما إجزاؤهما لصلاه نفسه فلا إشكال فيه، و أما الذكوريه فتعتبر فى أذان الإعلام و الأذان و الإقامه للجماعه الرجال غير المحارم (٢)، و يجزئان للجماعه النساء و المحارم على إشكال فى الأخير، فى الأجزاء باقامته إشكال، و لا يبعد عدمه، إذ لا إطلاق فى دليله و هو موثقه عمرو بن خالد حيث أنها حكايه لفعل الامام عليه السلام و هو سماعه أذان شخص معهود.

بل المحارم أيضا، فإن اكتفاء إمام الجماعه بأذان المرأه و إقامتها و إن

و الأحوط عدم الاعتداد، نعم الظاهر إجزاء سماع أذانهم بشرط عدم الحرمة كما مر، وكذا إقامتهم (١).

الثالث: الترتيب بينهما بتقديم الأذان على الإقامة، وكذا بين فصول كل منهما، فلو قدم الإقامة عمدا أو جهلا أو سهوا أعادها بعد الأذان (٢)، وكذا لو كان من محارمها لا يخلو من إشكال بل منع، لأن عمده الدليل على ذلك موثقه عمرو بن خالد التي هي في مقام حكاية الفعل و هو سماع الامام عليه السلام أذان فرد معهود في الخارج فلا إطلاق لها.

تقدم الاشكال بل المنع فيه في المسأله (٩).

في الاعاده إشكال بل منع، حيث لم يرد في أى دليل جواز الاكتفاء بالأذان وحده، فإن الوارد في الروايات بأسرها الاتيان به ثم بالاقامه جمعا على نحو الترتيب، و أما الاقامه فقد ورد في مجموعه من الروايات صريحا جواز الاكتفاء بها وحدها، و يترتب على هذا أن مقتضى الأصل عدم مشروعيه الأذان بلا إقامة، و عليه فالمتيقن كونها مشروطه بتقدمه زمنا على الإقامة، فلو أتى به و لم يأت بالاقامه بعده لم يصح، و هذا بخلاف الإقامة، فإذا اقتصر المكلف بها وحدها صححت، و نتيجة ذلك أن صحه الأذان مشروطه بتقدمه على الإقامة و أما صحه الإقامة فهي ليست مشروطه بتأخرها عن الأذان، و على ذلك فإذا أتى المكلف بالاقامه دون الأذان لم يكن هذا من تقديم الإقامة عليه، لما عرفت من أن محلها ليس بعد الأذان ليكون ذلك من التقديم، و إلا لم يصح الاتيان بها وحدها، و حينئذ فلا محاله يسقط أمرها لمكان امتثالها و أمر الأذان لفوات محلّه و هو قبل الإقامة، فإذا كان الاتيان بالأذان ثم إعادة الإقامة بحاجة الى دليل خاص، و إلا لم يكن الاتيان به ثم إعادة مشروعاً.

و دعوى أن المكلف ما دام لم يدخل في الصلاة فهو مأمور بالاتيان بالأذان

خالف الترتيب فيما بين فصولهما، فإنه يرجع إلى موضع المخالفه و يأتي على الترتيب إلى الآخر، وإذا حصل الفصل الطويل المخل بالموالاه يعيد من الأول من غير فرق أيضا بين العمد و غيره..

الرابع:الموالاه بين الفصول من كل منهما على وجه تكون صورتها محفوظه بحسب عرف المتشرعه، وكذا بين الأذان و الإقامه و بينهما و بين الصلاه،فالفصل الطويل المخل بحسب عرف المتشرعه بينهما أو بينهما و بين الصلاه مبطل.

الخامس:الإتيان بهما على الوجه الصحيح بالعريه،فلا يجزئ ترجمتهما و لا مع تبديل حرف بحرف.

السادس:دخول الوقت،فلو أتى بهما قبله و لو لا عن عمد لم يجزئ بهما و إن دخل الوقت في الأثناء،نعم لا يبعد جواز تقديم الأذان قبل الفجر للإعلام(١)،و إن كان الأحوط إعادته بعده.

فإذا أتى به فلا مانع من إعادته الإقامه رعايه للترتيب...

غريبه جدا،لأن لازم هذه الدعوى عدم اعتبار الترتيب بينهما،فإن اعتباره إما بملاك أن صحّ الأذان مشروطه بتقدمه على الإقامه،أو بملاك أن صحّ الإقامه مشروطه بتأخرها عنه.فعلى الأول فلا أمر بالأذان في مفروض المسأله لسقوط أمره بفوات محلّه و عدم إمكان تداركه.و على الثانى فالإقامه باطله،لفقدان شرطها و هو الاتيان بالأذان قبلها،فصحّ الإقامه مع فرض بقاء الأمر بالأذان في المسأله،فمعناه عدم اعتبار الترتيب بينهما و هذا خلف.

فيه إشكال بل منع،فإن ما يظهر من الروايات أن هنا أذانا ثالثا و هو:

الأذان لتهيؤ الناس باستيقاظهم من النوم لأجل الصلاه،فإن مشروع قبل الفجر،و أما

السابع: الطهارة من الحدث في الإقامة على الأحوط، بل لا يخلو عن قوه، بخلاف الأذان.

مسألة ١: إذا شك في الإتيان بالأذان بعد الدخول في الإقامة لم يعتن به

[١٤٠٣] مسألة ١: إذا شك في الإتيان بالأذان بعد الدخول في الإقامة لم يعتن به، وكذا لو شك في فصل من أحدهما بعد الدخول في الفصل اللاحق، ولو شك قبل التجاوز أتى بما شك فيه.

الأذان الاعلامى فلا دليل على كونه مشروعاً قبل دخول الوقت و كذلك الأذان الصلاتى.

ص: ١٥٦

فصل فى مستحبات الأذان و الإقامه يستحب فيهما أمور:

الأول: الاستقبال.

الثانى: القيام (١).

الثالث: الطهاره فى الأذان، و أما الإقامه فقد عرفت أن الأحوط بل لا يخلو عن قوه اعتبارها فيها، بل الأحوط اعتبار الاستقبال و القيام أيضا فيها، و إن كان الأقوى الاستحباب.

الرابع: عدم التكلم فى أثنائهما، بل يكره بعد «قد قامت الصلاه» للمقيم، بل لغيره أيضا فى صلاه الجماعه، إلا فى تقديم إمام بل مطلق ما يتعلق بالصلاه كتسويه صف و نحوه، بل يستحب له إعادتها حينئذ.

الخامس: الاستقرار فى الإقامه.

السادس: الجزم فى أواخر فصولهما مع التأنى فى الأذان، و الحذر فى الإقامه على وجه لا ينافى قاعده الوقف.

السابع: الإفصاح بالألف و الهاء من لفظ الجلاله فى آخر كل فصل هو الظاهر أنه شرط فى الاقامه كالطهاره، بل هو المتعين فيها، و يدلّ عليه قوله عليه السّلام فى صحيحه محمد بن مسلم: (و لا يقيم إلا و هو قائم).

الثامن: وضع الإصبعين في الأذنين في الأذان.

التاسع: مدّ الصوت في الأذان و رفعه، و يستحب الرفع في الإقامه أيضا إلا أنه دون الأذان.

العاشر: الفصل بين الأذان و الإقامه بصلاه ركعتين أو خطوه أو قعده أو سجده أو ذكر أو دعاء أو سكوت بل أو تكلم لكن في غير الغداء، بل لا يبعد كراهته فيها.

مسألة ١: لو اختار السجده يستحب أن يقول في سجوده:

[١٤٠٤] مسألة ١: لو اختار السجده يستحب أن يقول في سجوده: «ربّ سجدت لك خاضعا خاشعا»، أو يقول: «لا- إله إلا- أنت سجدت لك خاضعا خاشعا»، و لو اختار القعده يستحب أن يقول: «اللهم اجعل قلبي بارًا و رزقي دارًا و عملي سارًا و اجعل لي عند قبر نبيك قرارا و مستقرا»، و لو اختار الخطوه أن يقول: «بالله استفتح و بمحمد صلّى الله عليه و آله استنجح و أتوجه، اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلني بهم و جيتها في الدنيا و الآخرة و من المقربين».

مسألة ٢: يستحب لمن سمع المؤذن يقول:

[١٤٠٥] مسألة ٢: يستحب لمن سمع المؤذن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا رسول الله أن يقول: «و أنا أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله صلّى الله عليه و آله، أكتفى بها عن كل من أبى و جحد، و أعين بها من أقر و شهد».

مسألة ٣: يستحب في المنصوب للأذان أن يكون عدلا رفيع الصوت مبصرا بصيرا بمعرفه الأوقات

[١٤٠٦] مسألة ٣: يستحب في المنصوب للأذان أن يكون عدلا رفيع الصوت مبصرا بصيرا بمعرفه الأوقات، و أن يكون على مرتفع مناره أو غيرها.

مسألة ٤: من ترك الأذان أو الإقامه أو كليهما عمدا حتى أحرم

[١٤٠٧] مسألة ٤: من ترك الأذان أو الإقامه أو كليهما عمدا حتى أحرم

للصلاه لم يجز له قطعها لتداركهما(١)، نعم إذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع(٢)، منفردا كان أو غيره حال الذكر، لا ما إذا عزم على الترك زمانا معتدا به ثم أراد الرجوع، بل و كذا لو بقى على التردد كذلك، و كذا لا يرجع لو نسي أحدهما(٣) أو نسي بعض فصولهما بل أو شرائطهما على الأحوط.

مسألة ٥: يجوز للمصلي فيما إذا جاز له ترك الإقامه تعمد الاكتفاء بأحدهما

[١٤٠٨] مسألة ٥: يجوز للمصلي فيما إذا جاز له ترك الإقامه تعمد الاكتفاء بأحدهما(٤)، لكن لو بنى على ترك الأذان فأقام ثم بدا له فعله أعادها بعده.

مسألة ٦: لو نام في خلال أحدهما أو جنّ أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق

[١٤٠٩] مسألة ٦: لو نام في خلال أحدهما أو جنّ أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق جاز له البناء ما لم تفت الموالاه مراعىا لشرطيه الطهاره في الإقامه، لكن الأحوط الإعاده فيها مطلقا خصوصا في النوم، و كذا لو ارتد عن مله ثم تاب.

هذا مبنيّ على حرمة قطع الصلاه، و لكن الأظهر عدم الحرمة و إن كانت رعايه الاحتياط أولى.

بل ما لم يفرغ لنصّ قوله عليه السّلام في صحيحه عليّ بن يقطين: (و إن لم يكن فرغ من صلاته فليعد) غايه الأمر أن قطعه الصلاه قبل الركوع إذا انتبه الى الحال بغايه تدارك الأذان و الاقامه أفضل من قطعه بعده و ما دام لم يفرغ.

هذا في الأذان، و أما في الاقامه فالأظهر هو الرجوع، فإن إطلاق كل من صحيحه عليّ بن يقطين و معتبره الحسين بن أبي العلاء يشمل ما إذا كان المنسيّ هو الاقامه فقط، غايه الأمر إن فاتت الموالاه بينهما و بين الأذان كما إذا كان التذكّر و الانتباه في آخر الصلاه بطل الأذان أيضا، فحينئذ يقطع و يرجع و يأتي بالأذان و الاقامه معا و إن لم تفت الموالاه بينهما يقطع و يأتي بالاقامه فحسب.

تقدّم حكم ذلك و ما بعده في الأمر الثالث ممّا يشترط في الأذان و الاقامه.

مسألة ٧: لو أذن منفردا و أقام ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما

[١٤١٠] مسألة ٧: لو أذن منفردا و أقام ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما.

مسألة ٨: لو أحدث في أثناء الإقامه أعادها بعد الطهاره

[١٤١١] مسألة ٨: لو أحدث في أثناء الإقامه أعادها بعد الطهاره (١) بخلاف الأذان.

نعم، يستحب فيه أيضا الإعاده بعد الطهاره.

مسألة ٩: لا يجوز أخذ الأجره على الأذان الصلاه

[١٤١٢] مسألة ٩: لا- يجوز أخذ الأجره على الأذان الصلاه، و لو أتى به بقصدھا بطل، و أما أذان الإعلام فقد يقال بجواز أخذھا عليه، لكنھ مشكل.

نعم، لا بأس بالارتزاق من بيت المال.

مسألة ١٠: قد يقال: إن اللحن في أذان الإعلام لا يضر

[١٤١٣] مسألة ١٠: قد يقال: إن اللحن في أذان الإعلام لا يضر، و هو ممنوع.

فيه إشكال بل منع، فإن الطهاره من الحدث و إن كانت شرطا في صحه الاقامه بمقتضى ظهور مجموعه من النصوص في ذلك، إلا أن كون الحدث في أثناءها قاطعا لها مما لم يقد دليل عليه كما قام دليل على ذلك في باب الصلاه، و على هذا فإذا أحدث في أثناء الاقامه فإن كان في أثناء فصل من فصولها أعاد ذلك الفصل بعد الطهاره و يأتي بما بقى منها، و إن كان في الآن المتخالف بين فصولها أتى بالبقية بعدها فقط و به يظهر أنه لا وجه للاحتياط بالاعاده أيضا كما في المسأله المتقدمه، مع أن احتياطه قدس سره بالاعاده هناك لا يجتمع مع إفتائه بها في هذه المسأله.

فصل فى شرائط قبول الصلاه و زياده ثوابها

فصل فى شرائط قبول الصلاه و زياده ثوابها ينبغى للمصلى بعد إحراز شرائط صحه الصلاه و رفع موانعها السعى فى تحصيل شرائط قبولها و رفع موانعه، فإن الصحه و الأجزاء غير القبول، فقد يكون العمل صحيحا و لا يعدّ فاعله تاركا بحيث يستحق العقاب على الترك لكن لا يكون مقبولا للمولى، و عمدته شرائط القبول إقبال القلب على العمل فإنه روحه و هو بمنزله الجسد، فإن كان حاصلها فى جميعه فتمامه مقبول، و إلا فبمقداره فقد يكون نصفه مقبولا و قد يكون ثلثه مقبولا و قد يكون ربعه و هكذا، و معنى الإقبال أن يحضر قلبه و يفهم ما يقول و بتذكر عظمه الله تعالى و أنه ليس كسائر من يخاطب و يتكلم معه بحيث يحصل فى قلبه هيئته منه، و بملاحظه أنه مقصر فى أداء حقه يحصل له حاله حياء و حاله بين الخوف و الرجاء بملاحظه تقصيره مع ملاحظه سعه رحمته تعالى، و للإقبال و حضور القلب مراتب و درجات، و أعلاها ما كان لأمر المؤمنين عليه السلام حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلاه و لا يحسّ به، و ينبغى له أن يكون مع الخضوع و الخشوع و الوقار و السكينه، و أن يصلى صلاه مودّع، و أن يجدد التوبه و الإنابه و الاستغفار، و أن يكون صادقا فى أقواله كقوله: **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** و فى سائر مقالاته، و أن يلتفت أنه لمن ينجى و ممن يسأل و لمن يسأل.

و ينبغي أيضا أن يبذل جهده في الحذر عن مكائد الشيطان و حبائله و مصائده التي منها إدخال العجب في نفس العابد، و هو من موانع قبول العمل، و من موانع القبول أيضا حبس الزكاه و سائر الحقوق الواجبه، و منها الحسد و الكبر و الغيبه، و منها أكل الحرام و شرب المسكر، و منها النشوز و الإيقاق، بل مقتضى قوله تعالى: **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ** عدم قبول الصلاه و غيرها من كل عاص و فاسق.

و ينبغي أيضا أن يجتنب ما يوجب قله الثواب و الأجر على الصلاه كأن يقوم إليها كسلا ثقيلًا في سكره النوم أو الغفله أو كان لاهيا فيها أو مستعجلا أو مدافعا للبول أو الغائط أو الريح أو طامحا ببصره إلى السماء، بل ينبغي أن يخشع ببصره شبه المغمض للعين، بل ينبغي أن يجتنب كل ما ينافي الخشوع و كل ما ينافي الصلاه في العرف و العاده و كل ما يشعر بالتكبر أو الغفله.

و ينبغي أيضا أن يستعمل ما يوجب زياده الأجر و ارتفاع الدرجه كاستعمال الطيب و لبس أنظف الثياب و الخاتم من عقيق و التمشط و الاستياك و نحو ذلك.

فصل فى واجبات الصلاة و أركانها واجبات الصلاة أحد عشر: النيه (١)، و القيام (٢)، و تكبيره الإحرام، و الركوع، و السجود، و القراءة، و الذكر، و التشهد، و السلام، و الترتيب، و الموالاته.

و الخمسه الاولى أركان، بمعنى أن زيادتها و نقيصتها عمدا و سهوا فيه: أن التيه ليست جزءا ركنيا للصلاه، بل هى شرط ركني لها، و الكلام فى أجزاءها من الركنيه و غيرها لا فى شروطها. ثم إن للتيه عنصرين أساسيين:

أحدهما: تيه القربه فى كل واجب عبادي كالصلاه و نحوها، و هى عباره عن:

إضافه العمل الى الله تعالى بخلوص.

و الآخر: تيه العنوان الخاص للعباده التى يريد المكلف الاتيان بها إذا كان لها عنوان و اسم كذلك، كصلاه الظهر و العصر و الصبح و ما شاكلها، فكلا العنصرين معا معتبر فى العبادات التى لها أسماء خاصه و عناوين مخصوصه. نعم إذا كانت هناك عباده ليس لها اسما خاص و عنوان مخصوص لم يعتبر فيها إلا العنصر الأول و هو تيه القربه فقط.

فيه: أن القيام إما مقوم للركن أو أنه ليس بركن كما سوف نشير إليه فى ضمن البحوث القادمه.

موجه للبطلان(١)، لكن لا- يتصور الزيادة في النية بناء على الداعى، و بناء على الإخطار غير قادحه، و البقيه واجبات غير ركنيه، فزيادتها و نقصها عمدا موجب للبطلان لا سهوا.

فصل فى النيه

اشاره

فصل فى النيه و هى القصد الى الفعل بعنوان الامتثال و القربه، و يكفى فيها الداعى القلبى، و لا- يعتبر فيها الإخطار بالبال و لا التلفظ، فحال الصلاه و سائر العبادات حال سائر الأعمال و الأفعال الاختياريه كالأكل و الشرب و القيام و القعود و نحوها من حيث النيه، نعم تزيد عليها باعتبار القربه فيها، بأن يكون الداعى و المحرك هو الامتثال و القربه.

و لغايات الامتثال درجات:

أحدها و هو أعلاها: أن يقصد امتثال أمر الله لأنه تعالى أهل للعباده فى البطلان بالزيادة مطلقا كالتقيصه إشكال، بل منع، حيث أن البطلان بالتقيصه يكون على القاعده، لأن جزء الصلاه إذا كان ركنها لها فمعناه أن الصلاه متقومه به و تنتفى بانتفائه، و هذا بخلاف زيادته، فإن بطلان الصلاه بها بحاجه الى دليل، و إلا فمقتضى القاعده عدم البطلان. و من هنا تكون تكبيره الاحرام فى الصلاه ركنها مع أنها لا تبطل بزيادتها غير العمديه.

ص: ١٦٤

و الطاعة، و هذا ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك و لا طمعا في جنتك بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك».

الثاني: أن يقصد شكر نعمه التي لا تحصى.

الثالث: أن يقصد به تحصيل رضاه و الفرار من سخطه.

الرابع: أن يقصد به حصول القرب إليه.

الخامس: أن يقصد به الثواب و رفع العقاب، بأن يكون الداعي إلى امتثال أمره رجاء ثوابه و تخليصه من النار، و أما إذا كان قصده ذلك على وجه المعاوضة من دون أن يكون برجاء إثابته تعالى فيشكل صحته، و ما ورد من صلاة الاستسقاء و صلاة الحاجة إنما يصح إذا كان على الوجه الأول.

مسألة ١: يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلاً متعدداً

[١٤١٤] مسألة ١: يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلاً متعدداً، و لكن يكفي التعيين الإجمالي كأن ينوي ما وجب عليه أولاً من الصلاتين مثلاً أو ينوي ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً، و لا يجب مع الاتحاد.

مسألة ٢: لا يجب قصد الأداء و القضاء و لا القصر و التمام و لا الوجوب و الندب

[١٤١٥] مسألة ٢: لا- يجب قصد الأداء و القضاء و لا- القصر و التمام و لا- الوجوب و الندب إلا- مع توقف التعيين على قصد أحدهما، بل لو قصد أحد الأمرين في مقام الآخر صح إذا كان على وجه الاشتباه في التطبيق كأن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلاً- و تخيل أنه أمر أدائي فبان قضائياً أو بالعكس، أو تخيل أنه وجوبي فبان نديباً أو بالعكس، و كذا القصر و التمام، و أما إذا كان على وجه التقييد، فلا يكون صحيحاً (١) كما إذا قصد امتثال تقدم أن التقييد بمعنى التضييق و الحصه في أمثال المقام غير معقول، فإن الأمور به في المسألة ليس هو الجامع بين الواجب و المستحب أو الأداء و القضاء لكي يكون قابلاً للتقييد، و كذلك الأمر هنا، فإنه ليس الجامع بين الوجوب و الندب أو

الأداء و القضاء بل المأمور به شيء واحد شخصي في الواقع، وكذلك الأمر، و حيث أن المكلف قد قصد امتثال الأمر المتعلق به في الواقع، غايه الأمر إنه اعتقد أن ذلك الأمر وجوبي لا- ندبي ثم بان انه ندبي فيكون ذلك من باب التخلف في الداعي و الاشتباه في التطبيق لا- في الواقع حتى فيما لو نوى أنه لو لم يكن وجوبيا لم أمثله، كما هو معنى أنه نوى امتثال الأمر الوجوبي ليس إلا، فإنه أيضا يرجع بالتحليل الى التخلف في الداعي و الخصوصيه الخارجه عن المأمور به في الواقع و مقام الثبوت، و ذلك لأن المكلف قد أتى بالمأمور به الواقعي بتيه القربه و هي إضافته إليه تعالى و لا- تخلف في شيء من أجزائه و شروطه في الواقع، و التخلف إنما هو في أمر خارج لا- مساس له بالمأمور به لا جزءا و لا قيادا و هو اعتقاد المكلف بوجوبه في الواقع و هو مستحب فيه. و من المعلوم أن الاعتقاد الذهني لا- يغير الواقع و لا يؤثر فيه، و أما تبيته بأنه لو لم يكن واجبا في الواقع لم أمثله فلا أثر لها لأنها لا- تمنع عن قيامه بإتيان المأمور به في الواقع حيث أن محرّكه نحوه هو اعتقاده بالوجوب و لا عن تيه القربه، فإذاً يكون وجود هذه التيه التقديرية كعدمها.

ثم إن الضابط العام لامتياز موارد الاشتباه في التطبيق و تخلف الداعي عن موارد الاشتباه في التقييد و تخلف القيد هو أن في كل مورد يكون التخلف في خصوصيه من الخصوصيات التي لا- ترجع الى المأمور به لا جزءا و لا قيادا و لا عنوانا إذا كان لقصده دخل في ترتب الملاك عليه، فهو من موارد الاشتباه في التطبيق و تخلف الداعي. و كل مورد يكون التخلف في خصوصيه من خصوصيات المأمور به جزءا أو قيادا أو عنوانا فهو من موارد الاشتباه في التقييد و تخلف القيد. فإذا كان الاشتباه من قبيل الأول فهو لا- يمنع عن صحه المأمور به باعتبار أنه لا يوجب النقص فيه، و إذا كان من قبيل الثاني فهو يمنع عن صحته باعتبار أنما أتى به في الواقع ليس

الأمر الأدائي ليس إلا، أو الأمر الوجوبي ليس إلا فإن الخلاف فإنه باطل.

مسألة ٣: إذا كان في أحد أماكن التخيير فنوى القصر يجوز له أن يعدل إلى التمام و بالعكس

[١٤١٦] مسألة ٣: إذا كان في أحد أماكن التخيير فنوى القصر يجوز له أن يعدل إلى التمام و بالعكس ما لم يتجاوز محل العدول، بل لو نوى أحدهما و أتم على الآخر من غير التفات إلى العدول فالظاهر الصحة، و لا يجب التعيين حين الشروع أيضا، نعم لو نوى القصر فشك بين الاثنين و الثالث بعد إكمال السجدين يشكل العدول إلى التمام و البناء على الثالث، و إن كان لا يخلو من وجه بل قد يقال بتعيينه، و الأحوط العدول و الإتمام مع صلاه الاحتياط و الإعادة.

مسألة ٤: لا يجب في ابتداء العمل حين النية تصور الصلاة تفصيلا

[١٤١٧] مسألة ٤: لا يجب في ابتداء العمل حين النية تصور الصلاة تفصيلا بل يكفي الإجمال، نعم يجب نية المجموع من الأفعال جملة أو الأجزاء على وجه يرجع إليها، و لا يجوز تفريق النية على الأجزاء على وجه لا يرجع إلى قصد الجملة كأن يقصد كلا منها على وجه الاستقلال من غير لحاظ الجزئية.

مسألة ٥: لا ينافي نية الوجوب اشتغال الصلاة على الأجزاء المندوبه

[١٤١٨] مسألة ٥: لا ينافي نية الوجوب اشتغال الصلاة على الأجزاء المندوبه، و لا يجب ملاحظتها في ابتداء الصلاة و لا تجديد النية على وجه الندب حين الإتيان بها.

مسألة ٦: الأحوط ترك التلفظ بالنية في الصلاة

[١٤١٩] مسألة ٦: الأحوط ترك التلفظ بالنية في الصلاة خصوصا في صلاه بمأمور به، و ما هو مأمور به فيه لم يأت به. و من هذا القبيل ما إذا اعتقد بعدم الإتيان بصلاه الفجر فأتى بها بعنوانها ثم بعد الفراغ تبين الحال و علم بالإتيان بها فلا يمكن الحكم بصحتها بعنوان نافله الصبح أو قضائه لأن ما أتى به في الواقع ليس بمأمور به، و ما هو مأمور به لم يأت به.

الاحتياط للشكوك، وإن كان الأقوى الصحة معه (١).

مسألة ٧: من لا يعرف الصلاة يجب عليه أن يأخذ من يلقنه

[١٤٢٠] مسألة ٧: من لا يعرف الصلاة يجب عليه أن يأخذ من يلقنه فيأتي بها جزءا فجزءا، ويجب عليه أن ينويها أولا- على الإجمال.

مسألة ٨: يشترط في نية الصلاة بل مطلق العبادات الخلوص عن الرياء

[١٤٢١] مسألة ٨: يشترط في نية الصلاة بل مطلق العبادات الخلوص عن الرياء، فلو نوى بها الرياء بطلت، بل هو من المعاصي الكبيرة، لأنه شرك بالله تعالى.

ثم إن دخول الرياء في العمل على وجوه:

أحدها: أن يأتي بالعمل لمجرد إرادة الناس من دون أن يقصد به امتثال أمر الله تعالى، وهذا باطل بلا إشكال، لأنه فاقد لقصد القربة أيضا.

الثاني: أن يكون داعيه و محركه على العمل القربة و امتثال الأمر و الرياء معا، وهذا أيضا باطل سواء كانا مستقلين أو كان أحدهما تبعا و الآخر مستقلا أو كانا معا و منضمما محركا و داعيا.

الثالث: أن يقصد ببعض الأجزاء الواجبه الرياء، وهذا أيضا باطل (٢) هذا مبنئ على أن صلاة الاحتياط هل هي جزء الصلاة على تقدير نقصانها، أو أنها صلاة مستقلة، فعلى الأول الأحوط ترك التلفظ بالتبته فيها باعتبار احتمال أنه تلفظ في أثناء الصلاة، و على الثاني فالأقوى جواز التلفظ بها، و بما أن الظاهر من دليلها هو الأول فالأحوط ترك التلفظ بها.

فيه: أن الرياء في الجزء يوجب بطلانه فحسب لا بطلان نفس العمل المركب منه و من غيره لأنه بلا مبرر، نعم إذا اقتصر عليه بطل العمل من جهه بطلان جزئه، و أما إذا لم يقتصر عليه بأن يتداركه، فإن كان العمل غير الصلاة الذي لا تكون الزيادة فيه مبطله فيصح، و إن كان الصلاة بطلت من جهه الزيادة العمديه إذا كان قد

و إن كان محل التدارك باقيا، نعم فى مثل الأعمال التى لا يرتبط بعضها ببعض أو لا ينافيها زيادته فى الأثناء كقراءة القرآن و الأذان و الإقامه إذا أتى ببعض الآيات أو الفصول من الأذان اختص البطلان به، فلو تدارك بالإعاده صح.

الرابع: أن يقصد ببعض الأجزاء المستحبه الرياء كالقنوت فى الصلاه، و هذا أيضا باطل على الأقوى (١).

أتى بالجزء المراءى فيه بتيه الجزئيه، و إلا لم تبطل إلا إذا كان ذلك الجزء من قبيل الركوع أو السجود.

و دعوى: أن أدله مانعيه الزيادة ظاهره فى إحداث الزائد و لا تعمّ ما إذا أوجد صفه الزيادة لما تحقّق سابقا و ما نحن فيه من قبيل الثانى..

خاطئه جدّا: و ذلك لأن المصلّى إذا أتى بالجزء رياء أثناء صلاته صدق أنه أحدث الأمر الزائد فى أثنائها لفرض أنه ليس جزءا لها، فلا محاله يكون أمرا زائدا عليها، غايه الأمر إنه إذا اقتصر عليه بطلت الصلاه من جهه النقيصه لا من جهه الزيادة لأن بطلانها إنما يستند إليها إذا كانت تامه فى نفسها، و إلا فهو مستند الى أسبق علله و هو عدم المقتضى لصحتها، لا وجود المانع عنها مع ثبوت المقتضى لها، و أما إذا لم يقتصر عليه و أتى به مره ثانيه بتيه القربه حتى ينتهى من صلاته، و عندئذ فهى تامه، و لكنها بطلت من جهه الزيادة لصدق أن المصلّى قد زاد فى صلاته عمدا، إذ لا فرق فى صدق هذا العنوان بين أن يأتى بالجزء المذكور بتيه الرياء أولا ثم بتيه القربه، أو بالعكس.

فيه: أن الظاهر عدم البطلان باعتبار أن ما يكون مستحبا فى أثناء الصلاه كالقنوت مثلا لا يكون جزءا لها، فإذن لا يكون الواجب متّحدا مع الحرام لكى يمنع عن الانطباق.

الخامس: أن يكون أصل العمل لله لكن أتى به في مكان و قصد بإتيانه في ذلك المكان الرياء كما إذا أتى به في المسجد أو بعض المشاهد رياء، وهذا أيضا باطل على الأقوى، وكذا إذا كان وقوفه في الصف الأول من الجماعة أو في الطرف الأيمن رياء.

السادس: أن يكون الرياء من حيث الزمان كالصلاة في أول الوقت رياء، وهذا أيضا باطل على الأقوى.

السابع: أن يكون الرياء من حيث أوصاف العمل كالإتيان بالصلاة جماعة أو القراءة بالتأني أو بالخشوع أو نحو ذلك، وهذا أيضا باطل على الأقوى (١).

فيه: أن البطالين مبنين على اتحاد الحرام مع الواجب في الخارج و كونه مصداقا له، وإلا فلا مقتضى له، وعلى هذا فالرياء في أوصاف العمل كالجماعة أو الخشوع أو الخضوع أو البكاء أو التأني في القراءة أو في المسجد أو نحو ذلك إن رجع إلى الرياء في نفس العمل المتصف بها، بأن يكون في الصلاة جماعة أو خاضعا أو باكيا أو نحو ذلك فلا شبهة في بطلانها، وإن لم يرجع إليها بأن يكون الرياء في نفس تلك الأوصاف دون موصوفها فلا موجب عندئذ لبطلانها، لعدم انطباق الواجب على الحرام حينئذ.

مثال ذلك؛ أن المكلف تاره يقصد التواجد في المسجد أو في الجماعة رياء ليوهم الآخرين بأنه من رواد المساجد و الجماعات فالرياء حينئذ إنما يكون في تواجده في المساجد أو الجماعات، و أما في الصلاة فلا رياء فيها حيث أنه يصل على كل حال كان في المسجد أو الجماعة أو في مكان آخر، و حيث أن تلك الحالة التي يكون فيها الرياء غير متحدة مع الصلاة في الخارج فلا يكون الرياء فيها موجبا لبطلانها و إن كان موجبا للإثم.

الثامن: أن يكون في مقدمات العمل كما إذا كان الرياء في مشيه إلى المسجد لا في إتيانه في المسجد، والظاهر عدم البطلان في هذه الصورة.

التاسع: أن يكون في بعض الأعمال الخارجة عن الصلاة كالتحنك حال الصلاة، وهذا لا يكون مبطلا إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاة متحنكا.

العاشر: أن يكون العمل خالصا لله لكن كان بحيث يعجبه أن يراه الناس، والظاهر عدم بطلانه أيضا، كما أن الخطور القلبي لا يضر خصوصا إذا كان بحيث يتأذى بهذا الخطور، وكذا لا يضر الرياء بترك الأضداد.

مسألة ٩: الرياء المتأخر لا يوجب البطلان

[١٤٢٢] مسألة ٩: الرياء المتأخر لا يوجب البطلان بأن كان حين العمل قاصدا للخلوص ثم بعد تمامه بدا له في ذكره أو عمل عملا يدل على أنه فعل كذا.

مسألة ١٠: العجب المتأخر لا يكون مبطلا

[١٤٢٣] مسألة ١٠: العجب المتأخر لا يكون مبطلا، بخلاف المقارن فإنه مبطل على الأحوط، وإن كان الأقوى خلافه.

مسألة ١١: غير الرياء من الضمائم إما حرام أو مباح أو راجح

[١٤٢٤] مسألة ١١: غير الرياء من الضمائم إما حرام أو مباح أو راجح، فإن و أخرى يقصد الرياء من أجل الصلاة فيه أو في الجماعه حتى يظهر للآخرين بأنه من الملتزمين بالصلاة في المساجد أو في الجماعه، فيقصد الرياء في صلاته فيها لا في وجوده و حضوره، و في مثل ذلك لا شبهه في البطلان لأن الرياء حينئذ متمثل في الصلاة لا في أمر خارج عنها.

فالنتيجة: أن الرياء إذا كان في الجزء المستحب سواء أ كان متمثلا في فعل معين كالقنوت و نحوه، أم متمثلا في صفة عامه تتصف الصلاة بها، ككونها في المسجد أو جماعه، فبما أنه لا يكون متحدا مع الصلاة فلا يوجب بطلانها.

كان حراما و كان متحدا مع العمل أو مع جزء منه بطل (١) كالرياء، و إن كان خارجا عن العمل مقارنة له لم يكن مبطلا، و إن كان مباحا أو راجحا فإن كان تبعا و كان داعى القربه مستقلا فلا إشكال فى الصحه، و إن كان مستقلا و كان داعى القربه تبعا بطل، و كذا إذا كانا معا منضمين محركا و داعيا على العمل، و إن كانا مستقلين فالأقوى الصحه، و إن كان الأحوط الإعادة.

مسأله ١٢: إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة و غيرها كأن قصد بركوعه تعظيم الغير و الركوع الصلاتى

[١٤٢٥] مسأله ١٢: إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة و غيرها كأن قصد بركوعه تعظيم الغير و الركوع الصلاتى أو بسلامه سلام التحية و سلام الصلاة بطل (٢) إن كان من الأجزاء الواجبه قليلا- كان أم كثيرا أمكن تداركه أم لا (٣)، و كذا فى الأجزاء المستحبه (٤) غير القرآن و الذكر على الأحوط، مَرَّ حكم ذلك فى الوجه الثالث من هذا الفصل.

هذا فيما إذا كان العنوانان متنافيين و لا ينطبقان على شىء واحد فى الخارج كالمثالين فى المتن. و أما إذا لم يكونا متنافيين و كانا قابلين للانطباق على شىء واحد، كما إذا أتى بأجزاء الصلاة بعنوان الصلاة و بعنوان التعظيم فإن كلا العنوانين منطبق عليهما فلا موجب حينئذ للحكم بالبطلان.

هذا مبنى على أن يكون العنوانان متنافيين، و إلا فالصحّه لا تتوقف على التدارك كما مرّ.

فيه: أن الأجزاء المستحبه و إن فسدت إذا نوى بها عنوانين متنافيين لا- يمكن أن تكون تلك الأجزاء مصداقا لهما معا، كما إذا قصد بقنوته التضرع الى الغير و القنوت الصلاتى، فإن قنوته حينئذ و إن بطل إلا أن بطلانه لا يضرّ بصلاته، لأنه ليس زياده فيها.

نعم، إن أتى به بتّيه أنه من الصلاة عامدا ملتفتا الى الحكم الشرعى أوجب بطلانها من جهه الزياده، و لكنّه خلاف مفروض المسأله.

و أما إذا قصد غير الصلاة محضا فلا يكون مبطلا إلا إذا كان مما لا يجوز فعله في الصلاة أو كان كثيرا.

مسألة ١٣: إذا رفع صوته بالذكر أو القراءه لإعلام الغير لم يبطل

[١٤٢٦] مسألة ١٣: إذا رفع صوته بالذكر أو القراءه لإعلام الغير لم يبطل إلا إذا كان قصد الجزئية تبعا و كان من الأذكار الواجبه، و لو قال الله أكبر مثلا بقصد الذكر المطلق لإعلام الغير لم يبطل، مثل سائر الأذكار التي يؤتى بها لا بقصد الجزئية.

مسألة ١٤: وقت النيه ابتداء الصلاة

[١٤٢٧] مسألة ١٤: وقت النيه ابتداء الصلاة، و هو حال تكبيره الإحرام، و أمره سهل بناء على الداعى، و على الإخطار اللازم اتصال آخر النيه المخطره بأول التكبير، و هو أيضا سهل.

مسألة ١٥: يجب استدامه النيه إلى آخر الصلاة

[١٤٢٨] مسألة ١٥: يجب استدامه النيه إلى آخر الصلاة بمعنى عدم حصول الغفله بالمره بحيث يزول الداعى على وجه لو قيل له ما تفعل يبقى متحيرا، و أما مع بقاء الداعى فى خزانه الخيال فلا تضر الغفله و لا يلزم الاستحضار الفعلى.

مسألة ١٦: لو نوى فى أثناء الصلاة قطعها فعلا أو بعد ذلك أو نوى القاطع و المنافى فعلا أو بعد ذلك

[١٤٢٩] مسألة ١٦: لو نوى فى أثناء الصلاة قطعها فعلا أو بعد ذلك أو نوى القاطع و المنافى فعلا أو بعد ذلك فإن أتم مع ذلك بطل (١)، و كذا لو أتى و من هنا يظهر أن القرآن و الذكر كالقنوت من هذه الجبهه فإنه إذا أتى بهما بعنوانين متنافيين، لا يمكن انطباقهما عليهما، و يمتازان عنه من جهه أخرى و هى أنه لا معنى لبطلانهما غير عدم ترتب الثواب على هذا الفرد، و أما الاتيان بفرد آخر فهو ليس تداركا لهما لأن كل فرد منهما مستحب فى نفسه، و هذا بخلاف الجزء المستحب فى الصلاة كالقنوت فإنه قابل للتدارك.

فيه: أن نيه القطع أو القاطع فعلا لا تجتمع مع الاتمام بنيه الصلاة، فإن

ببعض الأجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى (١)، وأما لو عاد إلى النية الأولى قبل أن يأتي بشيء لم يبطل، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة، ولو نوى القطع أو القاطع و أتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى (٢) فالبطالان موقوف على كونه فعلا كثيرا، فإن كان قليلا لم يبطل خصوصا إذا كان ذكرا أو قرآنا، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة أيضا.

مسألة ١٧: لو قام لصلاه و نواها في قلبه فسبق لسانه أو خياله خطورا إلى غيرها صحت على ما قام إليها

[١٤٣٠] مسألة ١٧: لو قام لصلاه و نواها في قلبه فسبق لسانه أو خياله خطورا إلى غيرها صحت على ما قام إليها و لا يضر سبق اللسان و لا الخطور الخيالي.

مسألة ١٨: لو دخل في فريضه فأتىها بزعم أنها نافله غفله أو بالعكس

[١٤٣١] مسألة ١٨: لو دخل في فريضه فأتىها بزعم أنها نافله غفله أو بالعكس صحت على ما افتتحت عليه.

مسألة ١٩: لو شك فيما في يده أنه عينها ظهرا أو عصرا مثلا

[١٤٣٢] مسألة ١٩: لو شك فيما في يده أنه عينها ظهرا أو عصرا مثلا قيل معنى نية المصلّي القطع أو القاطع فعلا هو خروجه عن الصلاة كذلك بفعل المنافى كالتكلم أو نحوه أو بدونه، و من المعلوم إن هذا في طرف النقيض مع استمرار المصلّي في صلاته، إلا أن يكون مراده الاستمرار فيها بعنوان آخر لا الصلاة، و هو كما ترى.

بل لا- يلزم أن يكون الاتيان به بنية الجزئية إذا كان من الأركان كالركوع أو السجود حيث إن بطلان الصلاة به لا يتوقف على الاتيان به بتلك النية.

هذا فيما إذا اقتصر عليه، و أما إذا تداركه بعد العود، فإن كان من الأركان كالركوع أو السجود، فالأظهر هو البطلان و وجوب الاعادة، و إن كان من غيره فالصحة و عدم وجوب الاعادة باعتبار أنه لا يتصف بالزيادة العمديّة.

بنى على التي قام إليها، وهو مشكل، فالأحوط الإتمام و الإعادة(١)، نعم لو فيه إشكال بل منع، فإن صلاتين لو كانتا مترتبتين كظهرين أو عشاءين، فإن علم بعدم الاتيان بصلاة الظهر أو كان شاكاً فيه فوظيفته العدول إليها و إتمامها بلا حاجة الى الاعاده. و إن علم بالاتيان بها و لكن لا يدري أنه نوى ما فى يده من الصلاة ظهراً أو عصراً فإنه لا يقع ظهراً لفرض أنه أتى بها، و لا عصراً من جهة عدم إحراز أنه نواها عصراً، فإذا لا بدّ من الاعاده. و أما إذا علم بأنه نوى الدخول فى صلاة معيّنه كالعصر مثلاً و لكن شكّ فى أنه دخل فيها فعلاً أو لا، ففي مثل ذلك قد يقال أنه بنى عليها بمقتضى أصاله عدم العدول عنها الى غيرها، و لكنه بعيد عن الحقّ، إذ مع الشكّ فى أنه دخل فيما نواه من الصلاة لم يحرز أن ما بيده فعلاً من الصلاة هى تلك التي نواها أو غيرها، و مع عدم الاحراز فلا يمكن الحكم بالصحّه، فلا بدّ حينئذ من الاعاده.

و أما أصاله عدم العدول عمّا نوى الدخول فيها الى غيرها، فلا أثر لها حيث أنها لا تثبت أن ما بيده فعلاً من الصلاة هو صلاة العصر إلاّ على القول بالأصل المثبت. و من هنا يظهر حال ما إذا كانت الصلاتان غير مترتبتين كالقضاء و الأداء مثلاً، فإن المصلّى إذا لم يعلم أن ما بيده أداء أو قضاء لم يمكن الحكم بصحّه شىء منهما لمكان عدم إحراز التّيه فى شىء منهما، فإذا لا بدّ من الاعاده. و إن علم بأنه نوى الدخول فى صلاة معيّنه و لكن شكّ فى أن ما بيده فعلاً من الصلاة هل هى ما نوى الدخول فيها، أو أنها غيرها من جهة الشكّ فى أنه عدل عنها الى غيرها و دخل فيها أو لا، فلا يمكن إثبات أن ما بيده فعلاً من الصلاة هى تلك التي نواها بأصاله عدم العدول منها الى غيرها إلاّ على القول بالأصل المثبت، فلا بدّ حينئذ من الاعاده، و عليه فالقول بالجمع بين إتمام ما بيده فعلاً و الاعاده بعده لا يتمّ مطلقاً، لا فى الصلاتين المترتبتين و لا فى غيرهما كما عرفت.

رأى نفسه فى صلاة معينه و شك فى أنه من الأول نواها أو نوى غيرها بنى على أنه نواها و إن لم يكن مما قام إليه، لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل.

مسألة ٢٠: لا يجوز العدول من صلاة إلى أخرى إلا فى موارد خاصة

[١٤٣٣] مسألة ٢٠: لا يجوز العدول من صلاة إلى أخرى إلا فى موارد خاصة..

أحدها: فى الصلاتين المرتبتين كالظهرين و العشاءين إذا دخل فى و أما إذا وجد المصلّى نفسه فى صلاة العصر و شكّ فى أنه دخل فيها بهذه التيه أو لا، فهل يمكن التمسك فيه بقاعده التجاوز أو لا؟ الظاهر أنه لا يمكن التمسك بها لأن الشك ليس فى وجود التيه بعد التجاوز عن محلّها حيث أن المصلّى يعلم بها من الأول أى منذ بدايه دخوله فى الصلاة و لكنه لا يدري أن تلك التيه هى التيه الفعلية التى يكون المصلّى متلبسا بها فعلا، أو غيرها. و قاعده التجاوز لا تثبت أنها هى التيه الفعلية لأن موردها الشكّ فى وجود الشىء بمفاد كان التامه بعد التجاوز عن محلّه الشرعى دون الشكّ فى صفه الموجود بمفاد كان الناقصه.

و إن شئت قلت: إن المصلّى فى المسأله يعلم بأنّه دخل فى الصلاة مع التيه فنوى و كبر و قرأ و ركع و لا يحتمل الدخول فيها بدون التيه، و لكنه حينما دخل فى السجود مثلا يرى فى نفسه أنه يأتى به بتيه أنه من صلاة العصر، و شكّ حينئذ فى أنه كان كذلك من بدايه الصلاة و أنه نوى الاتيان بالأجزاء المذكوره بعنوان أنها من العصر، أو أنه من البدايه نوى الاتيان بها بعنوان أنها من صلاة أخرى دونها، ففى مثل ذلك لا يمكن التمسك بقاعده التجاوز لإثبات الفرض الأول لأن موردها الشكّ فى الوجود بعد التجاوز عن محلّه شرعا، دون الشكّ فى كفيته بعد الفراغ عن أصله.

الثانيه قبل الاولى عدل إليها بعد التذکر في الأثناء إذا لم يتجاوز محل العدول، و أما إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعه من العشاء فتذکر ترك المغرب فإنه لا يجوز العدول، لعدم بقاء محله فيتمها عشاء (١) ثم يصلى المغرب و يعيد العشاء أيضا احتياطاً، و أما إذا دخل في قيام الرابعه و لم يركع بعد فالظاهر بقاء محل العدول فيهدم القيام و يتمها بنيه المغرب.

الثاني: إذا كان عليه صلاتان أو أزيد قضاء فشرع في اللاحقه قبل السابقه يعدل إليها مع عدم تجاوز محل العدول، كما إذا دخل في الظهر أو العصر فتذکر ترك الصبح القضائي السابق على الظهر و العصر، و أما إذا تجاوز أتم ما بيده على الأحوط و يأتي بالسابقه و يعيد اللاحقه (٢) كما مر في الأدائيتين، و كذا لو دخل في العصر فذکر ترك الظهر السابقه فإنه يعدل.

الثالث: إذا دخل في الحاضره فذکر أن عليه قضاء، فإنه يجوز له أن في إتمامها عشاء إشكال بل منع، فإن ما دلّ على اعتبار الترتيب بينهما ظاهر في اعتباره بين تمام أجزاء العشاء من مبدئها الى منتهاها و بين المغرب، و على هذا فعدم اعتبار الترتيب بين الركعه الأخيره منها و بين المغرب بحاجه الى دليل و لا يمكن الالتزام به بدونها، إذ لو جاز له إتمامها عشاء في حال عدم إمكان العدول الى المغرب فمعناه أنه يجوز تقديم العشاء على المغرب في هذا الحال عامداً و ملتفتاً الى الحكم الشرعيّ و هو لا يمكن من دون مبرّر.

هذا مبنيّ على اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت مطلقاً حتى في غير المترتبتين، و فيه إشكال بل منع لعدم دليل يدلّ على اعتباره كذلك، فإذاً يكفي إتمام ما بيده بلا حاجه الى إعادته السابقه بعد عدم إمكان العدول إليها من جهه تجاوز محله كما هو المفروض. نعم لو لم يتجاوز لكان العدول هو المتعين للنصّ.

يعدل إلى القضاء إذا لم يتجاوز محل العدول، و العدول في هذه الصورة على وجه الجواز بل الاستحباب، بخلاف صورتين الأولتين فإنه على وجه الوجوب (١).

الرابع: العدول من الفريضة إلى النافلة يوم الجمعة لمن نسي قراءه الجمعة و قرأ سورة أخرى من التوحيد أو غيرها و بلغ النصف أو تجاوز (٢)، و أما إذا لم يبلغ النصف فله أن يعدل عن تلك السورة و لو كانت هي التوحيد إلى سورة الجمعة فيقطعها و يستأنف سورة الجمعة.

ظهر أن العدول في الصورة الثانية ليس على وجه الوجوب، فإنه مبني على القول بوجوب الترتيب في قضاء الفوائت مطلقاً، و قد مرّ عدم وجوبه كذلك.

في التقييد به و بما بعده إشكال بل منع، أما فيه؛ فلأن ما دلّ على جواز العدول إلى النافلة و هو موثق صباح بن صبيح مطلق، و مقتضى إطلاقه جوازه و إن كان قبل بلوغ النصف، و أما فيما بعده و هو التقييد بما قبل البلوغ في العدول من التوحيد إلى الجمعة فلأن ما دلّ على هذا التقييد من الروايات مطلق أيضاً و مقتضاه جوازه و إن كان بعد بلوغ النصف.

و دعوى: أن ذلك هو مقتضى الجمع بين هذه الروايات و الموثق بحمل الموثق على ما إذا بلغ النصف أو تجاوز، و حمل تلك الروايات على ما إذا لم يبلغ النصف خاطئه و لا أساس لها، إذ مضافاً إلى أنه لا شاهد على هذا الجمع لا مقتضى له حيث أنه لا تنافي بينهما لكي يكون مبزراً له، باعتبار أن كلا- منهما متكفل للحكم الترخيصي دون الإلزامي، إذ بإمكان المصلّي في صلاة الجمعة أن يقرأ آية سورة شاء من التوحيد و غيرها و إن كان الأفضل أن يقرأ فيها سورتي الجمعة و المنافقين، و على هذا فإذا شرع في قراءه سورة التوحيد فيها لم يجب عليه العدول منها إلى النافلة أو إلى الجمعة، نعم هو أفضل.

الخامس:العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة إذا دخل فيها و أقيمت الجماعة و خاف السبق(١)بشرط عدم تجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الركعة الثالثة.

السادس:العدول من الجماعة إلى الانفراد لعذر أو مطلقا كما هو الأقوى(٢).

السابع:العدول من إمام إلى إمام إذا عرض للأول عارض.

الثامن:العدول من القصر إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامه عشره أيام.

التاسع:العدول من التمام إلى القصر إذا بدا له في الإقامه بعد ما قصدها.

العاشر:العدول من القصر إلى التمام أو بالعكس في مواطن التخيير.

مسألة ٢١: لا يجوز العدول من الفائته إلى الحاضره

[١٤٣٤] مسألة ٢١: لا يجوز العدول من الفائته إلى الحاضره، فلو دخل في فائته ثم ذكر في أثنائها حاضره ضاق وقتها أبطلها و استأنف، و لا يجوز العدول على الأقوى.

مسألة ٢٢: لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض و لا من النفل

[١٤٣٥] مسألة ٢٢: لا يجوز العدول من النفل إلى الفرض و لا من النفل إلى بل يجوز العدول مع عدم خوف السبق أيضا لإطلاق النصّ و عدم التقييد بالخوف.

فيه: أن هذا ليس من موارد العدول في المسألة؛ حيث إن مورده هو العدول من صلاه الى أخرى، لا- من كيفيته صلاه الى كيفيته أخرى لها، و إما أن هذا العدول جائز مطلقا أو لعذر طارئ أثناء الجماعة فيأتي الكلام فيه في مبحث الجماعة إن شاء الله تعالى.

النفل حتى فيما كان منه كالفرائض في التوقيت و السبق و اللحوق.

مسألة ٢٣: إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلنا

[١٤٣٦] مسألة ٢٣: إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلنا كما لو نوى بالظهر العصر و أتمها على نيه العصر.

مسألة ٢٤: لو دخل في الظهر بتخيل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر

[١٤٣٧] مسألة ٢٤: لو دخل في الظهر بتخيل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر.

مسألة ٢٥: لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لم يبعد صحتها على النية الأولى

[١٤٣٨] مسألة ٢٥: لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لم يبعد صحتها على النية الأولى كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثم بان أنه صلاها فإنها تصح عصراً، لكن الأحوط الإعادة.

مسألة ٢٦: لا بأس بترامى العدول

[١٤٣٩] مسألة ٢٦: لا بأس بترامى العدول كما لو عدل في الفوائت إلى سابقه فذكر سابقه عليها، فإنه يعدل منها إليها و هكذا.

مسألة ٢٧: لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين إذا أتى بنيه العصر بتخيل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها

[١٤٤٠] مسألة ٢٧: لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين إذا أتى بنيه العصر بتخيل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها، حيث إن مقتضى روايه صحيحه أنه يجعلها ظهراً، و قد مرّ سابقاً.

مسألة ٢٨: يكفى في العدول مجرد النية

[١٤٤١] مسألة ٢٨: يكفى في العدول مجرد النية من غير حاجة إلى ما ذكر في ابتداء النية.

مسألة ٢٩: إذا شرع في السفر و كان في السفينه أو العربيه مثلاً

[١٤٤٢] مسألة ٢٩: إذا شرع في السفر و كان في السفينه أو العربيه مثلاً فشرع في الصلاة بنيه التمام قبل الوصول إلى حد الترخيص فوصل في الأثناء إلى حد الترخيص فإن لم يدخل في ركوع الثالثه فالظاهر أنه يعدل إلى القصر، و إن دخل في ركوع الثالثه فالأحوط الإتمام و الإعادة (١) قصر، الظاهر وجوب الاعاده عليه قصرًا و عدم إمكان إتمامها تماماً حيث أنه منذ زمن وصوله الى حدّ الترخيص انقلب الحكم بانقلاب موضوعه فأصبح مأموراً

و إن كان فى السفر و دخل فى الصلاه بنىه القصر فوصل إلى حد الترخص يعدل إلى التمام.

مسأله ٣٠: إذا دخل فى الصلاه بقصد ما فى الذمه فعلا و تخيل أنها الظهر مثلا ثم تبين أن ما فى ذمته هى العصر أو بالعكس

[١٤٤٣] مسأله ٣٠: إذا دخل فى الصلاه بقصد ما فى الذمه فعلا- و تخيل أنها الظهر مثلا ثم تبين أن ما فى ذمته هى العصر أو بالعكس فالظاهر الصحه، لأن الاشتباه إنما هو فى التطبيق (١).

بالصلاه قصرا و انتفى و جوب التمام بانتفاء موضوعه، و مع انتفائه ليس بإمكان المكلف الاتمام إلا تشريعا، فتكون النتيجة بطلان ما بيده من الصلاه تماما و وجوبها قصرا.

بل الظاهر البطلان فى الفرض الأول، و الصحه فى العكس، باعتبار أن المقام داخل فى الاشتباه فى التقييد و التخلف فى القيد لا فى الاشتباه فى التطبيق و التخلف فى الداعى و ذلك لأن المعتبر فى صحه كل صلاه يكون لها اسم خاص و عنوان مخصوص أن ينوى المصلّى ذلك الاسم الخاص لها حين الاتيان بها الذى يميّزها شرعا عن غيرها و هى كصلاه الفجر و صلاه الظهر و العصر و المغرب و العشاء و صلاه الجمعة و الآيات و العيد و صلاه الليل و النوافل الخاصه و هكذا، فإن المصلّى إذا أراد أن يأتى بإحدى تلك الصلوات فليس بإمكانه الاكتفاء بتيه القربه و الاخلاص فقط، بل لا بدّ من أن ينويها بالاسم الخاص لها و عنوانها المخصوص، و هذه التيه معتبره فى صحتها و مقومه لحقيقتها و لا فرق فى ذلك بين أن تكون لها شريكه فى الكمّ و الكيف، أو فى الكمّ فقط، أو لا- تكون لها شريكه، بل هى فريده، و الأول كصلاه الظهر و العصر فإنهما متماثلتان فى الكمّ و الكيف، و أما صلاه العشاء فهى تماثلها الظهر و العصر فى الكمّ فقط، و صلاه الصبح فهى تماثلها نافله الصبح فى الكمّ، و الثانى كصلاه المغرب فإنها فريده و لا تماثلها صلاه أخرى فى العدد، فإذا أراد المصلّى أن يأتى بصلاه المغرب و جب أن ينويها بذلك الاسم الخاص

و العنوان المخصوص و إلا لم تصح، فالنتيجة: إن هذه التيه واجبه بنفسها كتيه القربه و إن لم يحصل الاشتباه بدون هذه التيه، و على هذا الأساس إذا صَلَّى المصلّي بتيه الظهر و كانت في ذمته صلاه العصر دونها لم تصحّ ظهرا و لا عصرا، أما الأول فلعدم الواقع لها، و أما الثانى فلأنه لم ينوها بالاسم الخاص و العنوان المخصوص لها و هذا ليس من الاشتباه في التطبيق، بل هو من الاشتباه في التقيد.

و أما إذا كانت في ذمته صلاه الظهر و صَلَّى بتيه العصر فمقتضى القاعدة و إن كان عدم صحّتها لأن ما نواها باسمها الخاص لا واقع لها، و ما لها، واقع لم يقصدها باسمها الخاص و لكن مقتضى النصّ الصحه، ثم إن هذه التيه و هي قصد الاسم الخاص للصلاه كتيه القربه يجب أن تستمرّ مع الصلاه من مبدئها الى منتهاها، فلو نوى المصلّي في أثناء صلاته صلاه أخرى و أتمّها بطلت صلاته إلا في موردين:

أحدهما: أن يكون العدول عمّا نواه أولا من الصلاه الى صلاه أخرى نسيانا أو غفله كما إذا قام الى الصلاه بتيه صلاه الصبح و في أثنائها غفل عمّا نواه أولا- و تخيّل أنها نافله الصبح و أتمّها قاصدا بها النافله فإنها تصحّ صباحا كما نواها أولا، و كذا الأمر بالعكس، أو قام بتيه صلاه العصر مثلا و في أثنائها عرض عليه الدهول و الغفله و تخيّل أنها صلاه الظهر و أتمّها بتيه الظهر فإنها تصحّ عصرا كما نواها من قبل، فالعبره في الصحه إنما هي بالتية الأولى التي افتتحت الصلاه بها لا بما طرأت بسبب الغفله و النسيان و تدلّ على ذلك مجموعه من النصوص صريحا.

و الآخر: أن يبدّل تيته الى صلاه أخرى في موارد و حالات يجوز هذا التبديل و العدول شرعا، كالعدول من العصر الى الظهر و من الحاضره الى الفائته و هكذا كما مرّ.

ثم أنه لا يلزم أن ينوى المصلّي أن صلاته من فريضه اليوم الفلانى، فإذا علم

مسألة ٣١: إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلا فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنه لم يصلّ الأولتين

[١٤٤٤] مسألة ٣١: إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلا فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنه لم يصلّ الأولتين صحت و حسبت له الأولتان، وكذا في نوافل الظهرين، وكذا إذا تبين بطلان الأولتين، وليس هذا من باب العدول بل من جهة أنه لا- يعتبر قصد كونهما أولتين أو ثانيتين فتحسب على ما هو الواقع نظير ركعات الصلاة حيث إنه لو تخيل أن ما بيده من الركعة ثانيه مثلا فبان أنها الأولى أو العكس أو نحو ذلك لا يضّرّ و يحسب على ما هو الواقع.

أن عليه صلاة واحدة كصلاة الصبح مثلا و لكن لا يعلم أنها فريضة اليوم الحالى أو اليوم الماضى و جب أن يصلّيها ناويا اسمها الخاصّ و هو صلاة الصبح و لا يجب عليه تحديد أنها لهذا اليوم أو ليوم مضى. و على هذا فإذا صلّى معتقدا أنها فريضة اليوم الماضى ثم تبين الحال أنها فريضة اليوم الحالى أو بالعكس صحّت، و هذا يكون من باب الاشتباه فى التطبيق.

فصل فى تكبيره الإحرام و تسمى تكبيره الافتتاح أيضا، و هى أول الأجزاء الواجبه للصلاه بناء على كون النيه شرطا، و بها يحرم على المصلى المنافيات، و ما لم يتمها يجوز له قطعها، و تركها عمدا و سهوا مبطل، كما أن زيادتها أيضا كذلك (١)، فلو كبر بقصد الافتتاح و أتى بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا القصد ثانيا بطلت و احتاج إلى ثالثه، فإن أبطلها بزياده رابعه احتاج إلى خامسه، و هكذا تبطل بالشفع و تصح بالوتر، و لو كان فى أثناء صلاه فنسى و كبر تقدّم فى أول بحث النيه أن زيادتها لا توجب بطلان الصلاه فإنه بحاجه الى دليل و لا دليل عليه، كما تقدّم أن بطلان الصلاه بنقصان الجزء الركنى يكون على القاعده إذ لا صلاه بدونه حتى يمكن الحكم بصحتها، و أما بطلانها بزيادته فهو بحاجه الى دليل باعتبار أنه ليس من لوازم ركنيته لها، فركنيه التكبيره للصلاه متقومه بأن تسبب انتفاؤها انتفاء الصلاه شرعا و إن كان سهوا، و أما زيادتها فهي ليست من شؤون ركنيتها، فما هو المشهور فى تفسير الركن من أن زيادته كنيصته تقدر عمدا و سهوا لا أصل له و لا يكون تفسيرا لمفهوم الركن، فإذن زيادته سهوا كزياده غيره من الأجزاء تكون مشموله لحديث (لا تعاد)، إلا إذا قام دليل على بطلان الصلاه بزيادته مطلقا كما فى الركوع و السجود.

لصلاه أخرى فالأحوط إتمام الأولى (١) وإعادتها، وصورتها «الله أكبر» من غير تغيير و لا تبديل، و لا يجرى مرادفها و لا ترجمتها بالعجميه أو غيرها، و الأحوط (٢) عدم وصلها بما سبقها من الدعاء أو لفظ النيه، و إن كان الأقوى جوازه، و تحذف الهمزه من «الله» حينئذ، كما أن الأقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذه أو البسملة أو غيرهما، و يجب حينئذ إعراب راء «أكبر»، لكن الأحوط عدم الوصل، و يجب إخراج حروفها من مخارجها و الموالاه بينها و بين الكلمتين.

مسألة ١: لو قال «الله تعالى أكبر» لم يصح

[١٤٤٥] مسألة ١: لو قال «الله تعالى أكبر» لم يصح، و لو قال «الله أكبر من أن يوصف» أو «من كل شيء» فالأحوط الإتمام و الإعادته، و إن كان الأقوى الصحه إذا لم يكن بقصد التشريع.

مسألة ٢: لو قال: «الله أكبر» بإشباع فتحه الباء حتى تولد الألف بطل

[١٤٤٦] مسألة ٢: لو قال: «الله أكبر» بإشباع فتحه الباء حتى تولد الألف بطل، كما أنه لو شدد راء «أكبر» بطل أيضا.

مسألة ٣: الأحوط تفخيم اللام من «الله» و الراء من «أكبر»

[١٤٤٧] مسألة ٣: الأحوط تفخيم اللام من «الله» و الراء من «أكبر»، و لكن الأقوى الصحه مع تركه أيضا.

مسألة ٤: يجب فيها القيام و الاستقرار

[١٤٤٨] مسألة ٤: يجب فيها القيام و الاستقرار، فلو ترك أحدهما بطل عمدا كان أو سهوا (٣).

بل هو الأظهر، إذ مضافا الى أن زيادتها سهوا لا توجب البطلان فلا زياده فى المقام باعتبار أنه لم يأت بها بنيه الجزئيه للصلاه التى تكون بيد المصلّى و إنما أتى بها بهذه التيه لصلاه أخرى التى لا واقع لها و لا يكون المصلّى متلبسا بها فعلا.

لا يترك.

فى البطلان مطلقا إشكال، بل منع، فإن المصلّى إذا ترك القيام حال

مسألة ٥: يعتبر في صدق التلفظ بها بل و غيرها من الأذكار و الأدعية و القرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقا أو تقديرا

[١٤٤٩] مسألة ٥: يعتبر في صدق التلفظ بها بل و غيرها من الأذكار و الأدعية و القرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقا أو تقديرا، فلو تكلم بدون ذلك لم يصح.

مسألة ٦: من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم

[١٤٥٠] مسألة ٦: من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم، و لا- يجوز له الدخول في الصلاة قبل التعلم إلا- إذا ضاق الوقت فيأتي بها ملحونه، و إن لم يقدر فترجمتها من غير العربية (١)، و لا- يلزم أن يكون بلغته و إن كان أحوط، و لا يجزئ عن الترجمة غيرها من الأذكار و الأدعية و إن كانت بالعربية، و إن أمكن له النطق بها بتلقين الغير حرفا فحرفا قدم على الملحون و ترجمه.

مسألة ٧: الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان

[١٤٥١] مسألة ٧: الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان، و إن عجز عن تكبيره الاحرام فهو يوجب بطلان الصلاة و إن كان سهوا بمقتضى نص موثقه عمّار.

و أما إذا ترك الاستقرار و الطمأنينه فيها فلا- دليل على أنه يوجب البطلان إذ الدليل الخاص على اعتباره فيها خاصه غير موجود، و أما الدليل العام على اعتباره في الصلاة عامه فتكون عمدته الاجماع و أنه على تقدير تماميته و ثبوته يكون المتيقن منه كشفا هو اعتباره في حال العمد و الالتفات لا مطلقا و لو في حال الغفله و السهو.

على الأحوط ثم يقضيها في خارج الوقت لأن كفايه ترجمه و بدليتها عن الأصل بحاجه الى دليل، و نصوص التكبيره لا تعم ترجمتها، حيث أن عنوان التكبيره لا يصدق عليها، و أما قوله عليه السلام في موثقه عمّار: (لا صلاة بغير الافتتاح...) (١) فلا إطلاق له بل هو منصرف عرفا الى الافتتاح المعهود و هو الافتتاح بالتكبيره، حيث أن الظاهر من اللام فيه كونه للعهد مشيرا الى ما في الروايات من أن افتتاح الصلاة بالتكبيره و اختتامها بالتسليمه، بل صحيحه زيد الشحام ناصه في أن الافتتاح اسم للتكبيره لا الأعم منها و من ترجمتها، فمن أجل هذا يشكل الاكتفاء بالترجمه، فالأحوط هو الجمع بين إتيان المصلّي بها و قضائها خارج الوقت.

ص: ١٨٧

النطق أصلاً أخطرها بقلبه (١) و أشار إليها مع تحريك لسانه إن أمكنه.

مسألة ٨: حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام حتى في إشاره الأخرس

[١٤٥٢] مسألة ٨: حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام حتى في إشاره الأخرس.

مسألة ٩: إذا ترك التعلم في سعه الوقت حتى ضاق أثم و صحت صلاته على الأقوى

[١٤٥٣] مسألة ٩: إذا ترك التعلم في سعه الوقت حتى ضاق أثم و صحت صلاته على الأقوى، و الأحوط القضاء بعد التعلم (٢).

مسألة ١٠: يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام فيكون المجموع سبعة

[١٤٥٤] مسألة ١٠: يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافا إلى تكبيره الإحرام فيكون المجموع سبعة، و تسمى بالتكبيرات الافتتاحيه، و يجوز الاقتصار على الخمس و على الثلاث، و لا- يبعد التخيير في تعيين تكبيره الإحرام في أيتها شاء، بل نيه الإحرام بالجميع أيضا (٣)، لكن الأحوط في كفايه ذلك اشكال، بل إن وظيفه الأخرس و غيره فمن يكون عاجزا عن النطق لسبب طارئ أمران: أحدهما الاشارة بإصبعه، و الآخر تحريك لسانه، و أما الاخطار بالقلب فهو غير موجود في النص. نعم أنهما يكشفان عنه.

لا يترك فيما إذا لم يتمكن المصلّي في الوقت إلا من الاتيان بترجمه التكبيره لا بصيغتها الخاصه، فإذا ن تكون وظيفته الجمع بين الاتيان بها في الوقت و قضاء الصلاه مع صيغه التكبيره في خارج الوقت بعد التعلم. و أما إذا كان متمكنا من التكبيره في الوقت و لكن لا على صيغتها الصحيحه المألوفه الواصله إلينا، بل على الصيغه الملحونه، فوظيفته حينئذ الاكتفاء بها في الوقت بمقتضى ما دلّ من أن الصلاه لا- تسقط بحال، فإنه إذا لم يتمكن من الاتيان بها صحيحه و جب عليه الاتيان بها ملحونه حيث أن اللحن لا يوجب خروجها عن التكبيره، غاية الأمر أنها تكبيره ملحونه لا صحيحه كما هو الحال في القراءه و غيرها من الأذكار.

فيه إشكال بل منع ثبوتا، لأن مردّه الى التخيير بين الأقلّ و الأ- كثر و هو غير معقول حيث أنه لا شبهه في أن نيه الاحرام تكفى بواحد منها كما هو مقتضى

اختيار الأخيره، و لا يكفى قصد الافتتاح بأحدها المبهم من غير تعيين، و الظاهر عدم اختصاص استحبابها فى اليوميه، بل تستحب فى جميع الصلوات الواجبه و المندوبه، و ربما يقال بالاختصاص بسبعه مواضع و هى:

كل صلاه واجبه، و أول ركعه من صلاه الليل، و مفرده الوتر، و أول ركعه من نافله الظهر، و أول ركعه من نافله المغرب، و أول ركعه من صلاه الإحرام، و الوتيره، و لعل القائل أراد تأكدها فى هذه المواضع.

مسأله ١١: لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث احتمالات

[١٤٥٥] مسأله ١١: لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث احتمالات بل أقوال، تعيين الأول، و تعيين الأخير، و التخيير، و الجميع فالأولى لمن أراد إحراز جميع الاحتمالات و مراعاة نصّ جملته من الروايات، و يسقط الأمر بها، و عليه فلا يمكن الاتيان بالبقية بداعى الأمر و لا يعقل أن يقع الجميع مصداقا للمأمور به لفرض أن الغرض يحصل بالاتيان بواحد منها، فإذا حصل الغرض سقط الأمر، و مع سقوطه لا يعقل التخيير و تعلق الأمر بالجامع بينهما و كون الجميع أحد فردى الواجب، و على هذا فلا يمكن الالتزام به فى مقام الاثبات و حمل الروايات عليه، و من هنا فالصحيح فى المقام أن يقال: إن تكبيره الاحرام لما كانت جزء الصلاه باسمها الخاصّ فعلى المصلّى أن يكبر ناويا به تكبيره الاحرام و افتتاح الصلاه به و إلا لم يكن التكبير جزءا و مفتاحا لها، و على هذا فإذا كبر المصلّى فإن كان ناويا به اسمها الخاصّ فهى جزء الصلاه و مفتاحها، و إن لم ينو به اسمها الخاصّ فليست جزءا لها، فإذا كبر المصلّى لا يمكن أن يكبر المصلّى بكافه التكبيرات السبع ناويا بها تكبيره الاحرام إلا تشريعا و عليه فمقتضى القاعده كون المصلّى مخيرا بين أن ينوى بالتكبير الأول تكبيره الاحرام أو بالتكبير الثانى أو الثالث و هكذا الى التكبير الأخير، و إن كان الأجدر و الأولى أن ينوى فى التكبير الأول تكبيره الاحرام الواجبه التى بها يتمّ الدخول فى الصلاه.

الاحتياط من جميع الجهات أن يأتي بها بقصد أنه إن كان الحكم هو التخيير فالافتتاح هو كذا و يعين في قلبه ما شاء، وإلا فهو ما عند الله من الأول أو الأخير أو الجميع.

مسألة ١٢: يجوز الإتيان بالسبع ولاء من غير فصل بالدعاء

[١٤٥٦] مسألة ١٢: يجوز الإتيان بالسبع ولاء من غير فصل بالدعاء، لكن الأفضل أن يأتي بالثلاث ثم يقول:

«اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»، ثم يأتي باثنتين و يقول:

«ليبك و سعديك و الخير في يديك و الشر ليس إليك و المهدى من هديت لا ملجأ منك إلا إليك سبحانك و حنانيك تباركت و تعاليت سبحانك رب البيت»، ثم يأتي باثنتين و يقول:

«وَجَهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صِيَلاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، ثم يشرع في الاستعاذه و سوره الحمد، و يستحب أيضا أن يقول قبل التكبيرات:

«اللهم إليك توجهت و مرضاتك ابتغيت و بك آمنت و عليك توكلت، صل على محمد و آل محمد و افتح قلبي لذكرك و ثبتني على دينك و لا تزغ قلبي بعد إذ هديتني وهب لي من لدنك رحمه إنك أنت الوهاب»، و يستحب أيضا أن يقول بعد الإقامه قبل تكبيره الإحرام:

«اللهم رب هذه الدعوه التامه و الصلاه القائمه بلغ محمدا صلى الله عليه و آله الدرجه و الوسيله و الفضل و الفضيله، بالله أستفتح و بالله أستنجح و بمحمد رسول الله صلى الله عليه و عليهم أتوجه، اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلني بهم عندك و جيبها في الدنيا و الآخره و من المقربين»، و أن يقول بعد تكبيره الإحرام:

«يا محسن قد أتاك المسىء وقد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء أنت المحسن و أنا المسىء بحق محمد و آل محمد صلّ على محمد و آل محمد و تجاوز عن قبيح ما تعلم منى».

مسألة ١٣: يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام على وجه يسمع من خلفه دون الست

[١٤٥٧] مسألة ١٣: يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام على وجه يسمع من خلفه دون الست فإنه يستحب الإخفات بها.

مسألة ١٤: يستحب رفع اليدين بالتكبير إلى الأذنين أو إلى حيال الوجه

[١٤٥٨] مسألة ١٤: يستحب رفع اليدين بالتكبير إلى الأذنين أو إلى حيال الوجه أو إلى النحر مبتدءاً بابتدائه و منتهياً بانتهائه، فإذا انتهى التكبير و الرفع أرسلهما، و لا فرق بين الواجب منه و المستحب في ذلك، و الأولى أن لا يتجاوز بهما الأذنين، نعم ينبغي ضم أصابعهما حتى الإبهام و الخنصر و الاستقبال بإطنهما القبلة، و يجوز التكبير من غير رفع اليدين، بل لا يبعد جواز العكس.

مسألة ١٥: ما ذكر من كيفية رفع اليدين إنما هو على الأفضلية

[١٤٥٩] مسألة ١٥: ما ذكر من كيفية رفع اليدين إنما هو على الأفضلية و إلا فيكفى مطلق الرفع، بل لا يبعد جواز رفع إحدى اليدين دون الأخرى.

مسألة ١٦: إذا شك في تكبيره الإحرام

[١٤٦٠] مسألة ١٦: إذا شك في تكبيره الإحرام فإن كان قبل الدخول فيما بعدها بنى على العدم، و إن كان بعد الدخول فيما بعدها من دعاء التوجه أو الاستعاذه أو القراءة بنى على الإتيان (١)، و إن شك بعد إتمامها أنه أتى بها هذا فيما إذا دخل المصلّى في القراءة و شكّ في أنه أتى بتكبيره الإحرام، فإنه حينئذ بنى على الإتيان بها بمقتضى قاعده التجاوز كما هو مورد صحيحه زواره، و أما إذا شكّ فيها بعد الدخول في دعاء التوجه أو الاستعاذه فالظاهر أنه لا يمكن البناء على الإتيان بها بمقتضى القاعده لعدم تحقّق التجاوز عن محلّها الشرعى و أنه بعد باق.

صحيحه أو لا بنى على العدم (١)، لكن الأحوط إبطالها بأحد المنافيات ثم استثنافها، وإن شك في الصحيحه بعد الدخول فيما بعدها بنى على الصحة، وإذا كبر ثم شك في كونه تكبيره الإحرام أو تكبير الركوع بنى على أنه للإحرام.

في البناء على العدم إشكال بل منع، والأظهر هو البناء على الصحة بمقتضى قاعده الفراغ حيث أن موضوعها في المقام متحقق و هو الشك في صحة شيء بعد الفراغ عن وجوده و الفرض أن المكلف هنا شاك في صحة التكبيره بعد الفراغ عن أصل وجودها، و لا يعتبر فيها الدخول في الغير، و بذلك يظهر حال ما في المتن من إناطه جريان قاعده الفراغ في التكبيره بالدخول فيما بعدها.

ص: ١٩٢

فصل فى القيام و هو أقسام: إما ركن و هو القيام حال تكبيره الإحرام و القيام المتصل بالركوع بمعنى أن يكون الركوع عن قيام، فلو كبر للإحرام جالساً أو فى حال النهوض بطل و لو كان سهواً، و كذا لو ركع لا عن قيام بأن قرأ جالساً ثم ركع أو جلس بعد القراءة أو فى أثنائها و ركع و إن نهض متقوساً إلى هيئته الركوع القيامى، و كذا لو جلس ثم قام متقوساً من غير أن ينتصب ثم يركع (١) و لو كان ذلك كله سهواً، و واجب غير ركن و هو القيام حال القراءة فى بطلان الركوع فى هذا الفرض اشكال، بل منع، حيث ان المقدم للركوع هو القيام فى مقابل الجلوس، فإذا قام من الجلوس ثم ركع فقد تحقق الركوع و إن لم يصل إلى حد الاعتدال و الانتصاب، فان مفهوم الركوع عرفاً متقدم بالقيام، بأن يكون عن قيام و لا يلزم أن يكون عن قيام معتدل منتصب فإن الاعتدال و الانتصاب غير داخل فى مفهوم القيام عرفاً، و إنما يثبت اعتباره بدليل خاص و لولاه لم نقل باعتباره.

و على هذا فإذا قام متقوساً و ترك الانتصاب و الاعتدال متعمداً فلا شبهه فى بطلان صلاته، و أما إذا كان سهواً و نسياناً فالظاهر هو الصحة، لأن الركوع عن قيام قد تحقق و الاخلال إنما هو فى غير الركن من الأجزاء و الشرائط و هو الانتصاب و الاعتدال و بما أنه سهوى فلا يقدح بمقتضى حديث لا تعاد.

و بعد الركوع، و مستحب و هو القيام حال القنوت و حال تكبير الركوع، و قد يكون مباحا و هو القيام بعد القراءة أو التسيح أو القنوت أو في أثنائها مقدارا من غير أن يشتغل بشيء، و ذلك في غير المتصل بالركوع و غير الطويل الماحى للصورة.

مسألة ١: يجب القيام حال تكبيره الإحرام من أولها إلى آخرها

[١٤٦١] مسألة ١: يجب القيام حال تكبيره الإحرام من أولها إلى آخرها، بل يجب من باب المقدمه قبلها و بعدها، فلو كان جالسا و قام للدخول في الصلاة و كان حرف واحد من تكبيره الإحرام حال النهوض قبل تحقق القيام بطل، كما أنه لو كبر المأموم و كان الرء من «أكبر» حال الهوى للركوع كان باطلا، بل يجب أن يستقر قائما ثم يكبر، و يكون مستقرا بعد التكبير ثم يركع.

مسألة ٢: هل القيام حال القراءة و حال التسيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما؟

[١٤٦٢] مسألة ٢: هل القيام حال القراءة و حال التسيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما؟ و جهان الأحوط الأول و الأظهر الثاني (١)، فلو قرأ بل الأول هو الظاهر من الروايات، فان قوله عليه السلام: «إن استطاع أن يصلى قائما و إن لم يستطع صلى جالسا...» و قوله عليه السلام: «تصلى قائما فإن لم يستطع فجالسا...» و نحوهما ظاهر عرفا في أن القيام قيد معتبر في الصلاة، غاية الأمر أنه قيد مرتبط بجزء معين من أجزائها مباشرة فيجب في ضمن ذلك الجزء و هو من واجبات الجزء و قيوده، و ليس من واجبات الصلاة مباشرة و قيودها كذلك. و عليه فالقيام حال القراءة من واجبات القراءة و قيودها مباشرة لا الصلاة، و القيام حال التسيحات من واجباتها و قيودها كذلك نظير الذكر في الركوع و السجود فانه من واجباتها مباشرة دون الصلاة، و الطمأنينه في حال الذكر و القراءة و التسيحات و التشهد و التسليم فانها من واجباتها كذلك.

جالسا نسيانا ثم تذكر بعدها أو في أثناءها صحت قراءته وفات محل القيام و لا يجب استئناف القراءة، لكن الأحوط الاستئناف قائما.

مسألة ٣: المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت أنه يجوز تركه بتركه

[١٤٦٣] مسألة ٣: المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت أنه يجوز تركه بتركه، لا أنه يجوز الإتيان بالقنوت جالسا عمدا، لكن نقل عن بعض العلماء جواز إتيانه جالسا و أن القيام مستحب فيه لا شرط، و على ما ذكرنا فلو أتى به جالسا عمدا لم يأت بوظيفه القنوت بل تبطل صلاته للزيادة (١).

مسألة ٤: لو نسي القيام حال القراءة و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع

[١٤٦٤] مسألة ٤: لو نسي القيام حال القراءة و تذكر بعد الوصول إلى حد فالنتيجة: ان كل واجب من واجبات الصلاة إذا كان مرتبطا بجزء معين من أجزائها مباشرة فهو من واجباته و قيوده، و إذا كان مرتبطا بنفس الصلاة كذلك كواجباتها الأولية من التكبيره و القراءة و الركوع و السجود و التشهد و التسبيح و التسليم، فهو من واجباتها. و على هذا فما عن المشهور من أن القيام واجب في حال الصلاة، إن أريد به أنه من واجبات الصلاة مباشرة فقد مر أنه من واجبات الجزء كذلك.

و إن أريد به أن الصلاة ظرف لوجوبه و انه ليس قيذا لها و لو بلحاظ كونه قيذا لجزئها.

ففيه: ما عرفت من ان ظاهر الروايات أنه قيد لها باعتبار كونه قيذا لجزئها مباشرة حيث أن قيود الجزء جميعا ترجع إلى قيودها في نهايه المطاف.

هذا فيما اذا أتى بالقنوت ناويا به كونه جزءا من الصلاة فانه يوجب بطلانها للزياده العمديه، و أما إذا أتى به بعنوان الوظيفة تشريعا فهو محرم و لا- يوجب البطلان. و إن شئت قلت: ان الاتيان به بنيه أنه منها مع العلم بأنه ليس منها يؤدي الى البطلان و إن كان قائما. و إن لم يأت به كذلك لم يوجب البطلان و إن كان تشريعا محرما إذا كان جالسا.

الركوع صحت صلاته، و لو تذكر قبله فالأحوط الاستئناف على ما مرّ (١).

لكن الأظهر صحة القراءة و عدم وجوب استئنافها قائما لما مر من أن القيام شرط في القراءة فإذا قرأ المصلي جالسا نسيانا و تذكر بعد أن أكمل القراءة فهو غير تارك منها الا ما هو شرط لها و هو القيام، و بما أنه كان عن سهو فيكون مشمولاً لحديث لا تعاد باعتبار أن محل القيام قد فات و لا يمكن تداركه الا باعاده القراءة ثانيه، و لا موجب لها الا دعوى: أن ما هو جزء الصلاة حصه خاصه من القراءة و هي الصبحه المقيده بالقيام، و الفرض أن المصلي لم يأت بها، فان ما أتى به و هو القراءة جالسا فهو ليس جزءا لها، و المفروض بقاء المحل و امكان تداركه فيه، و معه يجب.

و لكن هذه الدعوى ساقطه جزما على أساس أنها مبنية على أحد أمرين لا واقع موضوعي لهما.

الاول: أن يكون القيام قيدا مقوما للقراءة. و الآخر: أن تكون شرطية لها ثابتة مطلقا حتى في حال النسيان و الجهل بالحكم.

أما الأمر الأول: فبطلانه ظاهر ضروره أن القيام أجنبي عن القراءة مفهوما و حقيقه و غير داخل فيه جزما، و معه كيف يكون مقوما لها و مجرد كونه شرطا لها شرعا لا يدل على ذلك و إنما يدل على أنه دخيل في ترتب الملاك عليها.

و أما الأمر الثاني: فلأن مقتضى اطلاق دليل شرطية و إن كان كذلك، إلا أن حديث لا تعاد يقيده بحال العمد و الالتفات إلى الحكم الشرعي، و نتيجة ذلك أن القراءة لا تكون مشروطه بالقيام في هذا الحال، فلا يتاح له حينئذ التدارك، فإنه إن قام بدون القراءة فلا قيمة له، و إن قرأ مره ثانيه مع القيام أيضا لا قيمة لها، لأن القيام من قيود الجزء و واجباته، و الجزء هو القراءة الأولى دون الثانيه، و من هذا القبيل ما إذا نسي الجهر في قراءته و تفتن بعد الاكمال و قبل أن يركع، أو الخفت فيها كذلك،

مسألة ٥: لو نسي القراءه أو بعضها و تذكر بعد الركوع صحت صلاته إن ركع عن قيام

[١٤٦٥] مسألة ٥: لو نسي القراءه أو بعضها و تذكر بعد الركوع صحت صلاته إن ركع عن قيام، فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركنا أن يكون بعد تمام القراءه.

مسألة ٦: إذا زاد القيام كما لو قام في محل القعود سهوا لا تبطل صلاته

[١٤٦٦] مسألة ٦: إذا زاد القيام كما لو قام في محل القعود سهوا لا تبطل صلاته، وكذا إذا زاد القيام حال القراءه بأن زاد القراءه سهوا، وأما زياده القيام الركنى فغير متصوره من دون زياده ركن آخر، فإن القيام حال تكبيره الإحرام لا يزداد إلا بزيادتها، وكذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلا بزيادته، وإلا فلو نسي القراءه أو بعضها فهوى للركوع و تذكر قبل أن يصل إلى حد أو نسي الذكر في سجوده حتى يرفع رأسه منه، أو الطمأنينه و الاستقرار فيه، فإن المرجع في تمام هذه الموارد هو حديث لا تعاد، ومقتضاه ان شرطيه هذه العناصر مختصه بحال الذكر و الالتفات لا مطلقا، هذا إضافة إلى أن هذه الدعوى لو تمت فلا زمها عدم جواز التمسك بهذا الحديث في أجزاء الصلاة و واجباتها مباشره بعين ما عرفت من البيان، فإنه إذا فرض ان المصلى نسي التشهد مثلا في صلاته فإنه يكشف عن أنه لم يأت بالجزء المتقدم عليه و هو السجود، لأن الجزء حصه خاصه منه و هى المسبوقه بالركوع و الملحوقه بالتشهد، و الفرض ان ما أتى به المصلى من السجود ليس ملحوقا به لنيانته إياه فأذن ما هو جزء لم يأت به، و ما أتى به ليس بجزء و هكذا، و من المعلوم أن لازم ذلك في نهايه المطاف هو عدم الاتيان بالصلاه المأمور بها نهائيا لمكان ارتباطيه أجزائها و سقوطها بسقوط بعضها، فأذن لا بد من الاعاده، و لا يمكن التمسك حينئذ بحديث لا تعاد، فإن مدلوله ان الاخلال بجزء من الصلاه أو شرطها إذا كان سهوا أو جهلا بالحكم لا يضر بصحتها و لا يدل على أن الصلاه المتروكه نسيانا أو جهلا بالحكم كالصلاه المأتى بها رغم أنه لا شبهه في أن المرجع في النسيان المذكور هو حديث لا تعاد.

الركوع رجع و أتى بما نسى ثم ركع و صحت صلاته و لا يكون القيام السابق على الهوى الأول متصلا بالركوع حتى يلزم زيادته إذا لم يتحقق الركوع بعده فلم يكن متصلا به، و كذا إذا انحنى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حده أنه أتى به، فإنه يجلس للسجده و لا يكون قيامه قبل الانحناء متصلا بالركوع ليلزم الزيادة.

مسألة ٧: إذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعد أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده

[١٤٦٧] مسألة ٧: إذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعد أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده (١) أو في القيام بعد الركوع بعد الهوى إلى السجود و لو قبل الدخول فيه لم يعتن به و بنى على الإتيان (٢).

مسألة ٨: يعتبر في القيام الانتصاب و الاستقرار

[١٤٦٨] مسألة ٨: يعتبر في القيام الانتصاب و الاستقرار، و الاستقلال حال الاختيار (٣)، فلو انحنى قليلا- أو مال إلى أحد الجانبين بطل، و كذا إذا لم في عدم الاعتناء بهذا الشك إشكال بل منع، لأن مرجع هذا الشك إلى الشك في أن هذه الهيئه ركوع أو لا- فإن كانت عن قيام فهي ركوع، و إلا فلا، من جهة أنه لا دليل على أن هذا القيام شرط أو جزء في الصلاه في حيال الركوع ليكون الشك فيه بعد الدخول في الركوع من الشك بعد تجاوز المحل، بل اعتباره من جهة أنه مقوم للركوع و الاخلال به إخلال بالركوع، و بما أن الشك فيه يكون بعد في محله فمقتضى القاعده هو الاتيان به بأن يرفع رأسه و يقوم منتصبا ثم يركع عنه غايه الأمر يشك حينئذ في الركوع الزائد، و لكن لا أثر له.

فيه: ان الأظهر هو عدم كفايه الدخول في المقدمات في جريان قاعده التجاوز.

فيه: ان اعتبارهما في القيام لا يخلو عن اشكال بل منع، أما الاستقرار

يكن مستقرا أو كان مستندا على شيء من إنسان أو جدار أو خشبه أو نحوها، نعم لا بأس بشيء منها حال الاضطرار، و كذا يعتبر فيه عدم التفريج بين الرجلين فاحشا بحيث يخرج عن صدق القيام، و أما إذا كان بغير الفاحش فلا بأس، و الأحوط الوقوف على القدمين دون الأصابع و أصل القدمين، و إن كان الأقوى كفايتهما أيضا، بل لا يبعد إجزاء الوقوف على الواحد.

مسألة ٩: الأحوط انتصاب العنق أيضا

[١٤٦٩] مسألة ٩: الأحوط انتصاب العنق أيضا، و إن كان الأقوى جواز الإطراق.

مسألة ١٠: إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسيا صحت صلاته

[١٤٧٠] مسألة ١٠: إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسيا صحت صلاته و إن كان ذلك في القيام الركني، لكن الأحوط فيه الإعادة.

و الطمأنينه فلا- دليل على اعتباره غير دعوى الاجماع في المسألة، و مورده الصلاة لا خصوص القيام و لا سيما القيام المتصل بالركوع فإنه لو كان هناك دليل لفظي على اعتبار الاستقرار و الطمأنينه فيها لكان الحكم باعتباره في القيام المتصل بالركوع مشكلا بل ممنوعا من جهة ما مر من أن اعتباره إنما هو بملا-ك أنه مقوم للركوع لا- من جهة أنه جزء من أجزاء الصلاة أو شروطها و عليه فلا بد من النظر إلى أن تحقق الركوع هل يتوقف على استقرار المصلي في حال القيام؟ الظاهر عدم توقفه عليه حيث ان المعتبر فيه أن يكون عن قيام، و الفرض عدم اعتبار الاستقرار في مفهوم القيام.

و أما الاستقلال في القيام فهو أيضا غير معتبر فيه لعدم الدليل. نعم يكره الاعتماد على شيء آخر و هو مقتضى الجمع العرفي بين ما يكون ناهيا عنه و ما هو ناص في جوازه، و بذلك يظهر حال المسألة و المسائل الآتية.

مسألة ١١: لا يجب تسوية الرجلين في الاعتماد

[١٤٧١] مسألة ١١: لا يجب تسوية الرجلين في الاعتماد، فيجوز أن يكون الاعتماد على إحداهما و لو على القول بوجود الوقوف عليهما.

مسألة ١٢: لا فرق في حال الاضطرار بين الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشبه

[١٤٧٢] مسألة ١٢: لا فرق في حال الاضطرار بين الاعتماد على الحائط أو الإنسان أو الخشبه، و لا يعتبر في سناد الأقطع أن يكون خشبته المعده لمشييه بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات.

مسألة ١٣: يجب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استجاره مع التوقف عليهما

[١٤٧٣] مسألة ١٣: يجب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استجاره مع التوقف عليهما.

مسألة ١٤: القيام الاضطرارى بأقسامه مقدم على الجلوس

[١٤٧٤] مسألة ١٤: القيام الاضطرارى بأقسامه من كونه مع الانحاء (١) أو في جعل جميع ما ذكر في المسألة من أقسام القيام من القيام الاضطرارى اشكال بل منع بيان ذلك: أن القيام الصلاتى مع الامكان و القدره مشروط بشروط:

الاول: الاعتدال و الانتصاب فلا يجوز الانحاء و لا التمايل يمنه أو يسره، و لا التباعد بين الرجلين و تفريغ الفخذين الذى يخرج القيام عن الاعتدال و الانتصاب.

الثانى: الطمأنينه و الاستقرار بمعنى أن لا يكون فى قيامه مضطربا يتحرك و يتمايل يمينا و يسارا. نعم لا يعتبر ذلك فى القيام المتصل بالركوع كما مر.

الثالث: الوقوف، فلا يجوز أن يصلى و هو يمشى بأن يكبر و يقرأ فى حال المشى.

ثم أنه لا يعتبر فى القيام الوقوف على القدمين معا بل يكفى الوقوف على أحدهما مع مراعاة الشروط المتقدمه. و كذا لا يعتبر فيه كما مر أن يكون مستقلا و معتمدا على نفسه فيجوز للمصلى أن يعتمد على حائط أو شخص أو نحوه، و بذلك يظهر أن القيام مع الاعتماد ليس من القيام الاضطرارى، و على هذا فإذا كان المكلف عاجزا عن الاعتدال و الانتصاب دون أصل القيام، فبالنسبه إلى ما لا يعتبر

فيه الانتصاب و الاعتدال كالقيام حاله الركوع و القيام المتصل به فوظيفته أن يركع عن ذلك القيام، كما أنه يركع و هو واقف لا جالس، و أما بالنسبه إلى ما يعتبر فيه ذلك كالقيام حال تكبيره الاحرام و حال القراءة و بعد رفع الرأس من الركوع، فهل الساقط القيام و انتقال الوظيفه إلى الصلاه جالسا أو أن الساقط الاعتدال و الانتصاب دون أصل القيام فمقتضى القاعده الأول، لأن الواجب بعد تقييد إطلاق دليل القيام بدليل اعتبار الاعتدال و الانتصاب فيه هو حصه خاصه من القيام و هي القيام المقيد بالاعتدال و الانتصاب، فإذا تعذر سقط، فالوظيفه حينئذ هي الصلاه جالسا بمقتضى لروايات الداله على أن من لم يستطع من القيام صلى جالسا دون الصلاه مع القيام الانحنائي. و لكن مقتضى قوله عليه السلام في صحيحه على بن يقطين:

«يقوم و انحنى ظهره...» ان الساقط هو الاعتدال و الانتصاب دون أصل القيام.

و أما إذا كان عاجزا عن الوقوف أو عن الاستقرار و الطمأنينه دون القيام ففي مثل ذلك هل يكون الساقط الوقوف و الاستقرار، أو القيام، الظاهر هو الأول باعتبار أن الدليل عليهما منحصر بالدليل اللبي و هو الاجماع، و على تقدير تماميته فيكون المتيقن منه اعتبارهما في حال التمکن لا مطلقا.

و من هنا يظهر وجه تقديم الاعتدال و الانتصاب في القيام على الاستقرار و الوقوف إذا دار الامر بين ترك الأول أو الثاني، كما أنه لا وجه لدوران الأمر بين ترك الاستقلال في القيام و ترك واحد من العناصر المذكوره من الاعتدال أو الاستقرار أو الوقوف، و ذلك لما عرفت من أنه لا دليل على اعتبار الاستقلال فيه.

و يظهر أيضا مما مرّ أنه إذا دار الامر بين الصلاه قائما في حاله المشى أو في حاله الاضطراب، و بينها جلوسا لا بد من تقديم الأولى على الثانيه بمقتضى ما دل على أن المكلف ما دام متمكنا من الصلاه قائما لا تصل النوبه إلى الصلاه جالسا.

الميل إلى أحد الجانبين أو مع الاعتماد أو مع عدم الاستقرار أو مع التفريغ الفاحش بين الرجلين مقدم على الجلوس، و لو دار الأمر بين التفريغ الفاحش و الاعتماد أو بينه و بين ترك الاستقرار قدما عليه، أو بينه و بين الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين قدم ما هو أقرب إلى القيام (١)، و لو دار الأمر بين ترك الانتصاب و ترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار فيقوم منتصبا معتمدا، و كذا لو دار بين ترك الانتصاب و ترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار، و لو دار بين ترك الاستقرار و ترك الانتصاب قدم الأول، فمراعاة الانتصاب أولى من مراعاة الاستقرار و مراعاة الاستقرار أولى من مراعاة الاستقرار.

مسألة ١٥: إذا لم يقدر على القيام كلا و لا بعضا مطلقا

[١٤٧٥] مسألة ١٥: إذا لم يقدر على القيام كلا و لا بعضا مطلقا حتى ما كان منه بصوره الركوع صلى من جلوس و كان الانتصاب جالسا بدلا عن القيام، فيجوز فيها حينئذ جميع ما ذكر فيه حتى الاعتماد (٢) و غيره، و مع تعذره و كذا إذا دار الأمر بين القيام الانحنائي و الجلوس، أو بينه و بين التفريغ الفاحش بين الرجلين الذى يخرج القيام به عن الاعتدال و الانتصاب، فإنه لا بد من تقديم القيام الانحنائي بتمام أنحائه على الجلوس بمقتضى إطلاق صحيحه على بن يقطين المتقدمه. و من هنا يظهر أن التفريغ الفاحش و الانحناء و الميل إلى أحد الجانبين جميعا من أسباب خروج القيام عن الاعتدال و الانتصاب، و بذلك يظهر حال ما فى المتن.

فيه: انه مبنى على قاعده الميسور و هى غير تامه، فالعبره بما تقدم.

فى اطلاقه اشكال بل منع، لما مر من أن الاعتماد على نفسه غير معتبر فى القيام الصلاتى فضلا عن الجلوس الصلاتى. نعم لا بأس باعتبار الاعتدال و الانتصاب فى الجلوس حال الصلاه أيضا و كذلك الحال فى اعتبار الاستقرار

صلى مضطجعا على الجانب الأيمن كهيئته المدفون، فإن تعذر فعلى الأيسر عكس الأول، فإن تعذر صلى مستلقيا كالمحتضر، و يجب الانحناء للركوع و السجود بما أمكن (١)، و مع عدم إمكانه يومئ برأسه، و مع تعذره فبالعينين بتغميضهما، و ليجعل إيماء سجوده أخفض منه لركوعه (٢)، و يزيد فى و الطمأنينه.

فى الوجوب مطلقا اشكال بل منع، أما فى الركوع فإن تمكن المصلى من الانحناء بدرجة لا تقل عن أدنى حد الركوع و جب ذلك، و أن تمكن بدرجة أقل منه لم يجب لعدم الدليل على وجوبه غير قاعده الميسور و هى غير تامه، فإذن تكون وظيفته الإيماء بالرأس بدلا عن الركوع و إن كان الاحوط أن يكون ذلك فى حال الانحناء بقدر طاقته، هذا إذا لم يتمكن من ركوع الجالس، و إلا- كان الاحوط أن يصلى صلاه أخرى أيضا قائما فى حال التكبيره و القراءه و بعد الاكمال يجلس و يركع ركوع الجالس ثم يقوم منتصبا معتدلا و يقرأ و هكذا. و أما فى السجود فإن عجز عن الانحناء الكامل للسجود و هو وضع الجبهه على الأرض فإن تمكن من الانحناء بدرجة أقل انحنى و رفع ما يصح عليه السجود و وضع الجبهه عليه حيث انه مرتبه من السجود، و الأحوط ضم الإيماء إليه أيضا.

و إن لم يتمكن من الانحناء اطلاقا كالمضطجع مثلا و جب عليه الاحتياط بين أن يرفع هو أو يرفع له ما يصح السجود عليه إلى جهته و يؤمئ برأسه إن أمكن و الأبالعينين و هذا هو مقتضى الجمع بين الروايات الآمره بالإيماء و الروايات الآمره بالرفع على ضوء ما فى الطائفة الثانيه من الشاهد على هذا الجمع.

على الأحوط وجوبا، لا لأجل مرسلتى الصدوق (ره) و روايه البخترى وحدها بل أنها بضميمه الروايات الوارده فى النافله الداله على هذا الحكم نضا، و بما أن موردها النافله و المتمكن من الركوع و السجود، فلا يمكن التعدى إلى

غمض العين للسجود على غمضها للركوع (١)، والأحوط وضع ما يصح السجود عليه على الجبهه (٢) والإيماء بالمساجد الأخر أيضا (٣)، وليس بعد المراتب المزبوره حدّ موظف، فيصلى كيفما قدر و ليتحر الأقرب إلى صلاه المختار (٤)، وإلا فالأقرب إلى صلاه المضطر على الأحوط.

العاجز عنهما، ولكن مع هذا أنها لا تخلو عن أشعار بل أكثر على عموم هذا الحكم باعتبار أنها تدل على أن من يجزئ في حقه الإيماء فعليه أن يجعل إيماء سجود اخفض من إيماء ركوعه.

على الاحوط الأولى حيث لم يرد هذا الحكم في روايه حتى في روايه مرسله و ضعيفه، نعم أنه مشهور بين الاصحاب.

هذا فيما إذا لم يتمكن من وضع جبهته على ما يصح السجود عليه كالمريض المضطجع، فحينئذ تكون وظيفته ذلك مع الإيماء، و أما إذا تمكن منه كما إذا كان قادرا على الانحناء الناقص و بدرجة أقل فيجب عليه أن ينحنى بقدر طاقته و يرفع ما يصح عليه السجود و يضع جبهته عليه فإنه مرتبه من السجود و الخضوع لله تعالى، و الأحوط ضم الإيماء إليه أيضا.

في وجوب الإيماء بها منع ظاهر إذ مضافا إلى أنه لا دليل عليه ليس له معنى معقول.

فيه إشكال بل منع، حيث أنه لا دليل على وجوب الصلاه على من لم يتمكن من الإيماء بالرأس أو العين أيضا، إذ حينئذ لا صلاه لكى تجب عليه، و لا يمكن التمسك بما دل على أن الصلاه لا تسقط بحال لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه باعتبار أن الصلاه الفاقده للركوع و السجود بتمام مراتبهما كالصلاه الفاقده للطهورين.

نعم ما ذكره الماتن (قده) هو الأحوط.

مسأله ١٦: إذا تمكن من القيام لكن لم يتمكن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً

[١٤٧٦] مسأله ١٦: إذا تمكن من القيام لكن لم يتمكن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً (١)، وإن لم يتمكن من الركوع و السجود صلى قائماً و أوماً للركوع و السجود و انحنى لهما بقدر الإمكان (٢)، وإن تمكن من الجلوس جلس لإيماء السجود (٣)، و الأحوط وضع ما يصح السجود لا يبعد أن يكون مقتضى القاعده فيه التخيير بين الصلاه قائماً مع الايماء بدلاً عن الركوع و السجود، و بين الصلاه قائماً مع ركوع الجالس، و ذلك لما مر من أن أمثال المسأله داخله فى باب المعارضه، فإن الأمر بالصلاه قائماً مع ركوع القائم قد سقط جزماً من جهه المكلف عنها، و بما أن الصلاه لا تسقط بحال فيعلم إجمالاً فى هذا الحال بجعل الأمر بها و لكن لا يدري أن الشارع جعل الأمر للصلاه قائماً مع الايماء بالرأس إن أمكن و الأبالعينين، أو للصلاه قائماً مع ركوع الجالس، أو للجامع بينهما، فعندئذ تقع المعارضه بين إطلاق دليل وجوب الصلاه قائماً مع الايماء عند تعذر الركوع قائماً و إطلاق دليل وجوبها مع الركوع و لو جالساً، فيسقطان من جهه المعارضه فيرجع إلى أصاله البراءه عن خصوصيه كل من الايماء و ركوع الجالس فالنتيجه حينئذ هى التخيير، هذا بمقتضى القاعده، و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط فى مقام العمل بين الصلاه قائماً مع الايماء بدلاً عن الركوع، و بين أن يصلى صلاه أخرى يكبر فيها و يقرأ قائماً ثم يجلس و يركع ركوع الجالس.

على الأحوط الأولى باعتبار أنه لا دليل عليه إلا قاعده الميسور و هى غير تامه، فاذن تكون الوظيفه الايماء. نعم إذا تمكن من الركوع جالساً فالأحوط ضم صلاه أخرى إليه مع ركوع الجالس كما مر.

فى وجوبه منع حيث إنه لا يمكن إثباته حتى بقاعده الميسور فضلاً عن غيرها باعتبار ان الايماء جالساً لا يعد ميسوراً للسجود.

عليه(١) على جبهته إن أمكن.

مسألة ١٧: لو دار أمره بين الصلاة قائماً مومناً أو جالساً مع الركوع و السجود فالأحوط تكرار الصلاة

[١٤٧٧] مسألة ١٧: لو دار أمره بين الصلاة قائماً مومناً أو جالساً مع الركوع و السجود فالأحوط تكرار الصلاة (٢)، و فى الضيق يتخير بين الأمرين.

تقدم حكمه فى المسألة (١٥) من هذا الفصل.

لكن الأظهر اختيار الأول، فإنه مع تمكن المصلى من الصلاة قائماً و لو مع الايماء لم تسع له الصلاة جالساً و لو مع الركوع و السجود، و ذلك لان المستفاد عرفاً من النصوص الأمره بالصلاة قائماً بمختلف سنتها كقوله عليه السلام: «إن لم يستطع صلى جالساً» و قوله عليه السلام: «إذا قوى فليقم» و قوله عليه السلام: «يقوم و إن حنى ظهره» و هكذا، إن الصلاة جالساً تكون فى طول الصلاة قائماً و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين تمكن المصلى من الركوع القيامى و عدم تمكنه منه و استبداله بالاياء فإنه فى كلا الحالين لا تصل النوبه إلى الصلاة جالساً. نعم مقتضى الصنائه فى المسألة هو التخيير بين الصلاة قائماً مع الايماء و الصلاة قائماً مع ركوع الجالس بأن يكبر قائماً و يقرأ ثم يجلس و يركع ركوع الجالس.

فالنتيجة: إن فى كل مورد يتمكن المصلى من القيام و لكنه لا- يتمكن من ركوع القائم مع تمكنه من ركوع الجالس فمقتضى القاعده أنه مخير بينهما، و لكن مع ذلك كان الاجدر و الأحوط و جوباً الجمع بينهما، و أما التخيير بينهما و بين الصلاة جالساً من البدايه إلى النهايه مع الركوع فلا مقتضى له، بل مقتضى الروايات المتقدمه أن المصلى متى استعاد قدرته على القيام فى الصلاة و جب.

و ان شئت قلت: ان الامر بالصلاة قائماً مع الركوع و السجود قد سقط جزماً فى هذا الحال للعجز عنها، و الأمر المجعول ثانياً بمقتضى ان الصلاة لا تسقط بحال مردد بين تعلقه بالصلاة قائماً مع الايماء، و تعلقه بالصلاة جالساً مع الركوع و السجود، فالتعيين يتطلب وجود معين، و المعين هنا وجود اطلاق النصوص

مسألة ١٨: لو دار أمره بين الصلاة قائما ماشيا أو جالسا فالأحوط التكرار أيضا

[١٤٧٨] مسألة ١٨: لو دار أمره بين الصلاة قائما ماشيا أو جالسا فالأحوط التكرار أيضا (١).

مسألة ١٩: لو كان وظيفته الصلاة جالسا و أمكنه القيام حال الركوع وجب ذلك

[١٤٧٩] مسألة ١٩: لو كان وظيفته الصلاة جالسا و أمكنه القيام حال الركوع وجب ذلك.

مسألة ٢٠: إذا قدر على القيام فى بعض الركعات دون الجميع وجب أن يقوم إلى أن يتجدد العجز

[١٤٨٠] مسألة ٢٠: إذا قدر على القيام فى بعض الركعات دون الجميع وجب أن يقوم إلى أن يتجدد العجز، وكذا إذا تمكن منه فى بعض الركعة لا- فى تمامها، نعم لو علم من حاله أنه لو قام أول الصلاة لم يدرك من الصلاة قائما إلا ركعة أو بعضها و إذا جلس أولا يقدر على الركعتين قائما أو أزيد مثلا لا يبعد (٢) وجوب تقديم الجلوس، لكن لا يترك الاحتياط حينئذ المذكور فان مقتضاه تعلقه بالصلاة قائما مع الايماء.

نعم، كان الا-حوط عليه وجوبا أن يصلى صلاة أخرى قائما مع ركوع الجالس بأن يكبر و يقرأ قائما ثم يجلس و يركع ركوع الجالس و يرفع رأسه عن الركوع معتدلا منتصبا فيه، ثم يهوى إلى السجدة الثانية و يرفع رأسه عنها و يقوم منتصبا و يقرأ قائما و هكذا.

فالتنتيجة: أنه لا وجه للقول بتكرار الصلاة مره قائما مع الايماء و أخرى جالسا مع الركوع و السجود، كما أنه لا وجه للقول بالتخير بينهما، فالصحيح هو ما ذكرناه من أن مقتضى القاعدة و ان كان هو التخير بين الصلاة قائما مع الايماء و الصلاة قائما مع الركوع عن جلوس، إلا أن الاحتياط بالجمع بينهما لا يترك.

و لكن الاقوى تعين الصلاة قائما ماشيا لما مر من أن الدليل على اعتبار الاستقرار لو تم فهو مختص بحال التمكن منه، و أما فى حال عدم التمكن فلا دليل على اعتباره فيكون اطلاق دليل القيام محكما.

بل هو بعيد جدا، لأن المكلف إذا كان قادرا على القيام و لكنه لا يتاح

بتكرار الصلاة، كما أن الأحوط في صورته دوران الأمر بين إدراك أول الركعة قائما و العجز حال الركوع أو العكس أيضا تكرار الصلاة.

مسألة ٢١: إذا عجز عن القيام و دار أمره بين الصلاة ماشيا أو راكبا قدم المشى على الركوب

[١٤٨١] مسألة ٢١: إذا عجز عن القيام و دار أمره بين الصلاة ماشيا أو راكبا قدم المشى على الركوب.

مسألة ٢٢: إذا ظن التمكن من القيام في آخر الوقت وجب التأخير

[١٤٨٢] مسألة ٢٢: إذا ظن التمكن من القيام في آخر الوقت وجب التأخير (١)، بل و كذا مع الاحتمال.

مسألة ٢٣: إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض

[١٤٨٣] مسألة ٢٣: إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض أو ببطء له أن يواصل القيام طيله مده الصلاة و جب عليه أن يقوم في الركعات الأولى إلى أن يعجز عنه و يضطر إلى الجلوس فيصلى جالسا بمقتضى قوله عليه السلام: «إذا قوى فليقم...» و لا يجوز له تركه فيها مع تمكنه منه للحفاظ عليه في الركعات الأخيرة، و لا فرق فيه بين فرض الماتن و غيره، فإنه متى قدر على القيام و جب كان ذلك في أول الصلاة أم في أثنائها، كما أنه إذا استعاد قدرته بعد العجز و تمكن من استئناف القيام أثناء الصلاة و جب فسقوطه بالعجز في جزء لا يستلزم سقوطه في جزء آخر، فإذا استعاد قدرته على القيام فيه و جب لإطلاق قوله عليه السلام: «إذا قوى فليقم». و بذلك يظهر حال تمام صور المسألة في المتن.

في الوجوب اشكال بل منع، فإن المراد منه ليس هو الوجوب الظاهري، إذ مضافا إلى أنه لا دليل عليه، إن الدليل موجود على جواز التقديم ظاهرا و هو استصحاب بقاء العذر إلى آخر الوقت، كما أنه لا مانع منه إذا كان بنيه الرجاء، و أما الوجوب الواقعي فلا علم به باعتبار أن المكلف إذا استعاد قدرته في آخر الوقت كان وجوبه واقعيًا، و الآ فلا و أما وجوبه بملاك أن الاتيان بالصلاة جالسا في أول الوقت بنيه الجزم بوجوبها بما أنه لا يمكن إلا تشريعا فمن أجل ذلك يجب التأخير، فهو مبني على اعتبار الجزم بالنيه و هو غير معتبر.

برئته جاز له الجلوس (١)، وكذا إذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع، وكذا إذا خاف من لص أو عدو أو سبيح، أو نحو ذلك.

مسألة ٢٤: إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام

[١٤٨٤] مسألة ٢٤: إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام فالظاهر وجوب مراعاة الأول (٢).

هذا إذا كان الخوف بدرجه مؤديه إلى الحرج و الآ- فلا- دليل على أن مجرد وجوده في النفس موجب للانتقال من القيام إلى الجلوس و منه إلى الاضطجاع. نعم قد يكون الخوف موضوعا للحكم كما في باب الصوم و لكنه بحاجه إلى دليل و لا دليل في المقام على ذلك، فإذا ن يدور الحكم مدار وجود الحرج أو الضرر، و لا يدور مدار وجود الخوف، و حينئذ فإن كان القيام في الصلاة حرجيا أو ضرريا انتقل إلى الجلوس فيها، و إن كان الجلوس كذلك انتقل إلى الصلاة مضطجعا.

فيه اشكال بل منع، و الأظهر هو التخيير، فإن القبلة و ان كانت مستثناه في حديث لا تعاد، إلا أنها مع ذلك ليست من الأركان التي تنتفى الصلاة بانتفائها كالطهور و الركوع و السجود و ذلك لما دل من النصوص على أن الصلاة لا تسقط بتعذر الاستقبال، فمن أجل ذلك تكفى الصلاة إلى جهه واحده من الجهات عند اشتباه القبلة فيها، مع أن من المحتمل أن تكون تلك الجهه في نقطه استدبار القبلة.

فالتتيجه أن استقبال القبلة ليس كالركوع و السجود و الطهور، و من عجز عن الاستقبال ليس كفاقد الطهورين. و على هذا فلا بد من حمل قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا إلى القبلة...» على نفي الصلاة التامه كما هو المراد من قوله عليه السلام:

«لا- صلاة لمن لم يقم صلته». فإذا ن تكون الوظيفه هي التخيير فإنه نتيجه سقوط اطلاق كل من دليلي استقبال القبلة و القيام في الصلاة بالمعارضه و نفي تعيين كل منهما بأصالة البراءه.

مسألة ٢٥: لو تجدد العجز في أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس

[١٤٨٥] مسألة ٢٥: لو تجدد العجز في أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس، و لو عجز عنه انتقل إلى الاضطجاع، و لو عجز عنه انتقل إلى الاستلقاء، و يترك القراءة أو الذكر في حال الانتقال إلى أن يستقر (١).

مسألة ٢٦: لو تجددت قدره على القيام في الأثناء انتقل إليه

[١٤٨٦] مسألة ٢٦: لو تجددت قدره على القيام في الأثناء انتقل إليه (٢)، و كذا لو تجدد للمضطجع قدره على الجلوس، أو للمستلقي قدره على الاضطجاع، و يترك القراءة أو الذكر في حال الانتقال (٣).

مسألة ٢٧: إذا تجددت قدره بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع و ليس عليه إعادة القراءة

[١٤٨٧] مسألة ٢٧: إذا تجددت قدره بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع و ليس عليه إعادة القراءة (٤)، و كذا لو تجددت في أثناء القراءة لا يجب على الاحوط وجوبا فإن دليله و هو الاجماع لا يصلح أن يكون منشئا لأكثر من ذلك.

في اطلاقه اشكال بل منع، فإن وظيفه المصلي إنما كانت الانتقال إليه في الاثناء و اتمام ما بيده من الصلاة إذا كان في ضيق الوقت بدرجه لا- يتمكن من إعادة الصلاة من الاول، و أما إذا كان في سعه الوقت فتجب عليه إعادة الصلاة من الاول لأنه إذا استعاد بقدرته على القيام في الاثناء تكشف عن أنه مأمور بالصلاة قائما في الوقت و ما أتى به من الأجزاء جالسا لا أمر به فيكون باطلا.

على الاحوط كما مر.

هذا اذا كان في ضيق الوقت و عدم التمكن من الاعاده فيه، و أما إذا كان في سعه الوقت فمقتضى القاعده و جوب اعاده القراءة إن أمكن و الّا- أعاد الصلاة لأن استعادته قدره في الوقت تكشف عن أن ما أتى به من الصلاة ليس مما تنطبق عليه الصلاة المأمور به و هي الطبيعه الجامعه بين المبدأ و المنتهى، فحينئذ لا يجزئ.

و أما بالنظر إلى حديث لا تعاد فيختلف الحال في المسأله لأن المصلي إذا

قام الى الصلاه فكبر قائما ثم عجز عن القيام فجلس و قرأ ثم استعاد قوته قبل أن يركع فحينئذ إن كانت قراءته في حال الجلوس عن غفله أو جهل غير ملتفت إلى الحكم الشرعي لم تجب اعاده القراءه بل هي محكومہ بالصحة من جهة حديث لا تعاد، فإن مقتضاه أن القيام ليس شرطاً لها في هذه الحاله، فإذا لم يكن شرطاً في تلك الحاله فالقراءه صحيحه لعدم نقص فيها، فإذا لا يتاح له الاعاده لأنه إن أعاد القيام فقط فلا قيمه له و إن أعاد القراءه معه فهي زياده عمدیه مبطله للصلاه. و إن كانت عن التفات كما إذا كان واثقاً حين قرأ بأنه سوف يتمكن من الصلاه قائماً قبل أن ينتهي الوقت لم يكن الحكم بالصحة من جهة حديث لا تعاد، فإنه لا يعم صورته التفات المصلي في الاخلال بجزء أو شرط لا يرى له عذراً فيه، و عندئذ فلا بد من اعاده القراءه اذا استعاد قوته قبل الركوع و اعاده الصلاه إذا استعادها بعد الدخول فيه أو بعد الفراغ منها نعم اذا احتل ذلك و لم يمكن واثقاً به فقرأ جالساً على أساس استصحاب بقاء العذر ثم استعاد قوته بعد اكمال القراءه و قبل أن يركع لم تجب اعاده القراءه بمقتضى حديث لا- تعاد و كذلك اذا استعادها في أثناء القراءه فانه قام و أكمل القراءه و لا- تجب عليه اعاده ما قراء بعين ما تقدم و أما إذا استعادها بعد الركوع أو بعد الفراغ من الصلاه فتجب اعادتها باعتبار أنه تارك لركوع القائم عن قيام و هو مبطل للصلاه و إن كان عن عذر، هذا كله في الاخلال بالجزء غير الركني.

و أما الاخلال بالجزء الركني، كما إذا عجز عن القيام حين التكبيره فكبر جالساً و قرأ ثم استعاد قدرته قبل أن يركع فهو يوجب بطلان صلاته مطلقاً سواء أ كان تكبيره جالساً عن غفله أو جهل بالحكم أو عن التفات باعتبار أن ركنيه التكبيره متقومه بالقيام و مع انتفائه ينتفى الركن، و لا فرق في بطلان الصلاه بانتفاء الركن بين العمد و السهو أو إذا عجز قبل الركوع و ركع لا عن قيام ثم استعاد قدرته

استثناها، ولو تجددت بعد الركوع (١) فإن كان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه، وإن كان قبل تمامه ارتفع منحنيا إلى حد الركوع القيامي (٢)، ولا يجوز له الانتصاب ثم الركوع، ولو تجددت بعد رفع الرأس من الركوع فإنه يوجب بطلان الصلاة مطلقا وإن كان ذلك عن غفلة وسهو، كما لا فرق في بطلانها بين أن يتدارك الركوع ثانيا ويركع عن قيام أو لا، غاية الأمر يستند بطلانها إلى الزيادة في الفرض الأول وإلى النقيصه في الفرض الثاني.

في إطلاقه اشكال بل منع، أما في سعه الوقت فقد مرّ أنه لا شبهه في بطلان الصلاة حينئذ باعتبار أن الإخلال بالقيام الذي يركع عنه المصلي وإن كان سهوا إخلال بالركن فعندئذ لا بد من الإعادة في الوقت والآفة خارج الوقت. وأما في ضيق الوقت فإذا استعاد المصلي قدرته على القيام بعد الركوع جالسا وجب عليه أن يقوم منتصبا معتدلا بمقتضى إطلاق قوله عليه السلام: «إذا قوى فليقم» بضمه إلى قوله عليه السلام: «من لم يقم صلبه لا صلاة له». ولا فرق بين أن تكون استعادته القدره بعد اتمام ذكر الركوع أو قبله، فإن ركوعه عن جلوس تام وصحيح باعتبار أنه لا يقدر على الصلاة مع الركوع عن قيام فتكون وظيفته ذلك، والفرض أن ذكر الركوع لا يكون من مقوماته، وبما أن قدرته قد تجددت بعد الركوع وجب عليه أن يقوم منتصبا إن أمكن بملاك ما عرفت من أن المصلي متى استعاد قدرته على القيام وجب.

فيه اشكال بل منع، لما مرّ من أن الركوع القيامي متقوم بأمرين:

أحدهما: أن يكون في حاله القيام. والآخر: أن يكون عن قيام، وهذا الركوع بما أنه ليس عن قيام فلا يكون ركوعا، فاذن لا دليل على وجوبه، وهذا أضافه إلى أن هذا الركوع ليس متمما للركوع الأول بل هو في مقابله لأنه ركوع قيامي وذاك ركوع جلوس، فيلزم حينئذ زياده الركوع في الصلاة.

لا يجب عليه القيام للسجود، لكون انتصابه الجلوسى بدلا عن الانتصاب القيامى و يجزئ عنه، لكن الأحوط القيام للسجود عنه (١).

مسألة ٢٨: لو ركع قائما ثم عجز عن القيام

[١٤٨٨] مسألة ٢٨: لو ركع قائما ثم عجز عن القيام، فإن كان بعد تمام الذكر جلس منتصبا ثم سجد، وإن كان قبل الذكر هوى متقوسا إلى حد الركوع الجلوسى (٢) ثم أتى بالذكر.

مسألة ٢٩: يجب الاستقرار حال القراءة و التسيحات و حال ذكر الركوع و السجود

[١٤٨٩] مسألة ٢٩: يجب الاستقرار حال القراءة و التسيحات و حال ذكر الركوع و السجود بل فى جميع أفعال الصلاة و أذكارها بل فى حال القنوت و الأذكار المستحبه (٣) كتكبيره الركوع و السجود، نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق فى حال عدم الاستقرار لا بأس به، و كذا لو سبّح أو هَلَّل، فلو كبر بقصد تكبير الركوع فى حال الهوى له أو للسجود كذلك أو فى حال النهوض يشكّل صحته، فالأولى لمن يكبر كذلك أن يقصد الذكر المطلق، نعم محلّ قوله: «بحول الله و قوته» حال النهوض للقيام.

مسألة ٣٠: من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده

[١٤٩٠] مسألة ٣٠: من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده إن بل هو الاقوى حيث يتوجب على المصلّى أن يقوم كلما استعاد قوته على القيام، و بما أن القيام بعد الركوع واجب فيجب عليه أن يقوم منتصبا ان أمكن ثم يهوى للسجود.

فى كفايه ذلك اشكال بل منع حيث إنه ليس من الركوع الجلوسى بنكته أنه متقوم بأن يكون عن جلوس، هذا اضافة إلى أن ذلك لو كان من الركوع الجلوسى لزم الزيادة باعتبار أن الركوع القيامى قد تحقق و لا يتوقف على اتمام ذكره فإنه لا يكون من مقوماته.

و لكن الظاهر عدم اعتبار الاستقرار و الطمأنينه فيها لقصور الدليل و عدم الاطلاق له، و بذلك يظهر حال ما بعده.

أمكنه (١)، وإلا وضع ما يصح السجود عليه على جبهته كما مرّ (٢).

مسألة ٣١: من يصلى جالسا يتخير بين أنحاء الجلوس

[١٤٩١] مسألة ٣١: من يصلى جالسا يتخير بين أنحاء الجلوس، نعم يستحب لم أن يجلس جلوس القرفصاء، وهو أن يرفع فخذه و ساقه، وإذا أراد أن يركع ثنى رجليه، وأما بين السجدين و حال التشهد فيستحب أن يتورك.

مسألة ٣٢: يستحب فى حال القيام أمور

[١٤٩٢] مسألة ٣٢: يستحب فى حال القيام أمور:

أحدها: إسدال المنكبين.

الثانى: إرسال اليدين.

الثالث: وضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين اليمنى على الأيمن و اليسرى على الأيسر.

الرابع: ضم جميع أصابع الكفين.

الخامس: أن يكون نظره إلى موضع سجوده.

السادس: أن ينصب فقار ظهره و نحره.

السابع: أن يصفّ قدميه مستقبلا بهما متحاذيتين بحيث لا تزيد إحداهما على الأخرى و لا تنقص عنها.

الثامن: التفرقة بينهما بثلاث أصابع مفرجات أو أزيد إلى الشبر.

التاسع: التسوية بينهما فى الاعتماد.

العاشر: أن يكون مع الخضوع و الخشوع كقيام العبد الذليل بين يدى المولى الجليل.

مر حكمه فى المسألة (١٥).

مر حكمه أيضا فى المسألة المذكوره.

اشاره

فصل فى القراءه يجب فى صلاه الصبح و الركعتين الأولتين من سائر الفرائض قراءه سورہ الحمد و سورہ كامله غيرها بعدها(١) إلا فى المرض و الاستعجال فيجوز الاقتصار على الحمد، و إلا فى ضيق الوقت أو الخوف و نحوهما من أفراد الضروره فيجب الاقتصار عليها و ترك السوره، و لا يجوز تقديمها عليه فلو قدمها عمدا بطلت الصلاه للزياده العمديه إن قرأها ثانيا(٢) على الأحوط و إن كان مقتضى صناعه الجمع العرفى بين الروايات عدم وجوب السوره، و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط الا فى حالات كالمرض و الاستعجال و ضيق الوقت و الخوف و نحو ذلك، ثم أنه لا يبعد الاكتفاء ببعض السوره و إن كانت رعايه الاحتياط بقراءه سورہ كامله أولى.

فيه: ان التقديم إذا كان بقصد الجزئيه فهو زياده عمديه سواء قرأها بعد الحمد ثانيا أيضا أم لا، لأن معنى الزياده فى الصلاه هو الإتيان بشيء فيها بقصد الجزئيه مع عدم كونه فى الواقع جزءا لها، سواء أ كان ذلك الشيء من سنخ أجزاءها أم لا، و مثال الأول، ما إذا أتى بفاتحه الكتاب مرتين بنيه الجزئيه كانت احدهما زياده فيها، أو إذا أتى بها فى غير موضعها كالإتيان بها بعد الركوع بنيه الجزئيه فإنها زياده فيها و إن لم يأت بها فى محلها، و بما أن موضع السوره بعد الحمد فإذا أتى بها قبله بنيه الجزئيه كانت زياده و إن لم يأت بها بعده.

و عكس الترتيب الواجب إن لم يقرأها، و لو قدمها سهوا و تذكر قبل الركوع أعادها بعد الحمد أو أعاد غيرها، و لا يجب عليه إعادة الحمد إذا كان قد قرأها.

مسألة ١: القراءه ليست ركنا

[١٤٩٣] مسألة ١: القراءه ليست ركنا، فلو تركها و تذكر بعد الدخول فى الركوع صحت الصلاه و سجد سجدتى السهو مرتين (١) مره للحمد و مره للسوره، و كذا إن ترك إحداهما و تذكر بعد الدخول فى الركوع صحت الصلاه و سجد سجدتى السهو، و لو تركهما أو إحداهما و تذكر فى القنوت أو بعده قبل الوصول إلى حد الركوع رجع و تدارك، و كذا لو ترك الحمد و تذكر بعد الدخول فى السوره رجع و أتى بها ثم بالسوره.

مسألة ٢: لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته من السور

[الطوال]

[١٤٩٤] مسألة ٢: لا- يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته من السور الطوال، فإن قرأه عامدا بطلت صلاته و إن لم يتمه إذا كان من نيته الإتمام حين الشروع، و أما إذا كان ساهيا فإن تذكر بعد الفراغ أتم الصلاه و صحت و إن لم يكن قد أدرك ركعه من الوقت أيضا (٢) و لا يحتاج إلى إعادة سوره و مثال الثانى: التكتف فيها بقصد الجزئيه فإنه زياده رغم أنه ليس من سنخ المزيد فيه.

على الاحوط الأولى لعدم الدليل على وجوبها لكل زياده و نقيضه إلا فى موارد خاصه ستأتى الاشاره إليها فى موضعها.

الصحه لا تخلو عن إشكال، لأن المصلى إن أدرك من الصلاه أقل من مقدار ركعه فى الوقت فالحكم بعدم الصحه ظاهر، لأن المقدار الواقع منها فى الوقت كالتكبيره و الفاتحه مثلا لا أمر به لا أداء و لا قضاء. أما الأول فلأن تعلقه به مقيد بتعلقه بالباقى أداء و هو لا يمكن لخروج الوقت، و لا دليل على أن الأمر

ص: ٢١٤

أخرى، و إن تذكر في الأثناء عدل إلى غيرها إن كان في سعه الوقت، و إلا تركها و ركع و صحت الصلاة.

مسألة ٣: لا يجوز قراءه إحدى سور العزائم في الفريضة

[١٤٩٥] مسألة ٣: لا- يجوز قراءه إحدى سور العزائم في الفريضة (١)، فلو المتعلق بهذه الصلاة مركبه من الأداء و القضاء. و أما الثانى: فلأن تعلقه بالباقي بعد الوقت مقيد بتعلقه بالمقدار الواقع منها في الوقت قضاء و هو لا يمكن. و إن أدرك منها بمقدار ركعه في الوقت فعندئذ إن قلنا بالتعدى عن مورد حديث من أدرك و هو صلاة الفجر إلى سائر الصلوات اليوميه يحكم بالصحة، لأن ادراك ركعه منها في الوقت بمثابة ادراك تمام ركعاتها فيه تنزيلا و هذا يعنى أن هذه الصلاة بتمام ركعاتها متعلقه للأمر الأدائى التنزيلى. و أما إن قلنا بعدم التعدى عنه فلا يمكن الحكم بالصحة في غير ما هو مورد الحديث و هو صلاة الفجر، و حيث إن القناعه بالتعدى لم تحصل عندنا فالحكم بالصحة مشكل فلا بد من الاحتياط بالجمع بين الاثبات بهذه الصلاة بوجاء ادراك الأمر الأدائى التنزيلى و القضاء خارج الوقت.

فيه اشكال، و الأظهر هو الجواز، لأن النهى الوارد في النصوص عن قراءه تلك السور في المكتوبه لا يحتمل عرفا أن يكون نهيا تحريما نفسيا و ذلك لأمرين:

الأول: ان المتفاهم العرفى منه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو الارشاد دون المولويه.

الثانى: ان في نفس هذه النصوص قرينه تدل على أن المراد فيه النهى الارشادى دون المولوى، و هو التعليل فيها عن قراءه العزائم في الصلاة بأن السجود زياده في المكتوبه، و على ضوء ذلك يكون النهى فيها إرشادا إلى أن قراءتها في المكتوبه تؤدي إلى أحد مجذورين، أما إلى بطلان الصلاة إذا سجد عند قراءه آيه السجده لأنها زياده عمدية فيها، أو إلى ترك الواجب و هو السجده إذا لم

قرأها عمدا استأنف الصلاة و إن لم يكن قرأ إلا البعض (١) و لو البسمله أو شيئا منها إذا كان من نيته حين الشروع بالإتمام أو القراءه إلى ما بعد آيه السجده، و أما لو قرأها ساهيا فإن تذكر قبل بلوغ آيه السجده و جب عليه العدول إلى سورة أخرى (٢) و إن كان قد تجاوز النصف، و إن تذكر بعد يأت بها عند قراءتها مع صحه الصلاة بناء على القول بإمكان الترتب.

مر أن الأظهر هو جواز قراءه تمام سورة العزيمه فى الصلاة تكليفا، و أما النهى عنها فهو إرشادى على أساس ما يترتب عليها من المحذور. و أما قراءه بعضها فلا محذور فيها إلا إذا كان ذلك البعض مشتتملا على آيه السجده، هذا إضافة إلى أن النهى عنها لو كان نهيا تحريما لكان مقتضاه بطلان السوره فقط باعتبار أنها محرمة و الحرام لا يمكن أن يكون مصداقا للواجب، و أما الصلاة فإن اقتصر المصلى عليها بطلت من جهه النقصان، و إن تداركها بسوره أخرى بطلت من جهه الزيادة العمديه إذا أتى بها بنيه كونها من الصلاة.

و أما إذا أتى بها كذلك ذاهلا أو جاهلا بالحكم غير ملتفت إليه أو لا بنيه أنها من الصلاة، فلا تبطل حيث لا زياده على الثانى. و أما على الاول فهو و إن كان زياده و لكن المصلى معذور فيها سهوا أو جهلا، فيكون مشمولا لحديث «لا تعاد...».

فى الوجوب اشكال بل منع، فإنه مبنى على عدم كفايه قراءتها، فإذا قرأها لم تقع مصداقا للسوره المأمور بها من ناحيه، و على عدم كفايه قراءه بعض السوره، بل لا بد من تمامها من ناحيه أخرى.

و لكن تقدم النظر فى كلا الأمرين. أما الأمر الأول، فقد مرّ أنه يجوز قراءتها فى نفسها و لا تكون محرمة، فإن المانع منها شىء آخر لا حرمتها. و أما الأمر الثانى:

فقد مرّ فى أول هذا الفصل أنه لا- يبعد كفايه قراءه بعض السوره، هذا إضافة إلى أن موثقه عمار ناصه فى جواز قراءه سورة العزيمه فى المكتوبه ما لم يقرأ آيه السجده

قراءه آيه السجده أو بعد الإتمام فإن كان قبل الركوع فالأحوط إتمامها إن كان في أثنائها(١) وقراءه سورته غيرها بنيه القربه المطلقه بعد الإيماء إلى السجده(٢) أو الإتيان بها وهو في الفريضة ثم إتمامها وإعادة من رأس(٣)، وإن كان بعد الدخول في الركوع ولم يكن سجداً للتلاوة فكذلك أو ما إليها(٤) أو سجد وهو في الصلاة ثم أتمها وأعادها، وإن كان سجداً لها من ناحيته، وفي التخيير بين الاكتفاء بها بدون آية السجده أو العدول عنها إلى سورة أخرى من ناحيته أخرى.

لا بأس بتركه و الاكتفاء بما قرأ من السورة كما تقدم. نعم تجب السجده عليه حينئذ فإن سجد بطلت صلاته، وإن لم يسجد اثم و أما صلاته فهي صحيحة على القول بالترتب.

فيه ان الاكتفاء بالايماء عوضاً عن السجده في الفريضة إنما هو في مورد استماع آيتها خاصة لا في الأعم منه و من قراءتها، و التعدى بحاجه إلى قرينه و لا قرينه عليه لا في الداخل و لا من الخارج، و عليه فلا يجوز له الاكتفاء بالايماء بدلاً عن السجده في مفروض المسأله.

فيه اشكال بل منع، فإن المصلي إذا سجد في أثناء صلاته للتلاوة بطلت صلاته و معه لا مقتضى لإتمامها أولاً ثم الاعاده. و إن اكتفى بالايماء عوضاً عن السجود فلا مقتضى للإعاده، لأن الإيماء و إن كان عوضاً عنه إلا أنه لا يحتمل أن يكون مبطلاً للصلاه لاختصاص الدليل بالسجود و لا يعمه.

تقدم عدم جواز الاكتفاء بالايماء بدلاً عن السجده في مفروض المسأله، بل الوظيفة فيها هي السجده فحينئذ ان سجد بطلت صلاته و أعادها، و إلا صحت صلاته و كان آثماً.

و دعوى: ان فوريه الاتيان بالسجده بما أنها عرفيه فتأخيرها إلى ما بعد الفراغ

نسيانا أيضا فالظاهر صحة صلاته و لا شيء عليه، وكذا لو تذكر قبل الركوع مع فرض الإتيان بسجود التلاوه أيضا نسيانا فإنه ليس عليه إعادة الصلاة حينئذ.

مسألة ٤: لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاة عمدا بطلت صلاته

[١٤٩٦] مسألة ٤: لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاة عمدا بطلت صلاته (١)، ولو قرأها نسيانا أو استمعها من غيره أو سمعها (٢) فالحكم كما مرّ من أن الأحوط الإيماء إلى السجده (٣) أو لا ينافيها...

غير مسموعه: فإن تعليل النهى عن قراءة آيات السجده في الصلاة بأنها زياده في المكتوبه ظاهر في التنافي و إلا فلا مقتضى للنهى عنها حيث أن حال سور العزائم حينئذ حال سائر السور، غايه الأمر ان اختار قراءه احدى سور العزائم فعليه أن يسجد للتلاوه بعد الفراغ من الصلاة.

في البطلان اشكال بل منع، فإن قراءه آيه السجود في أثناء الصلاة إذا لم تكن بنيه الجزئيه كما هو الظاهر لم توجب البطلان و إن كانت عمدا، فإن الموجب للبطلان حينئذ إنما هو سجدها، فإن سجد بطلت صلاته و إلا صحت و كان آثما.

وجوب السجده في سماعها صدفة من دون قصد و اصغاء لا يخلو عن اشكال بل منع، و عليه ان يمضى في صلاته و لا شيء عليه لعدم دليل في المسأله.

تقدم ان المصلى اذا استمع آيه السجده و أصغى لها جاز له الاكتفاء بالايماء إلى السجود برأسه و أتم صلاته و صحت، و أما إذا قرأها فلا يجوز له الاكتفاء بالايماء إلى السجود و اتمام صلاته، بل يجب عليه السجود فإن سجد بطلت صلاته فلا يتمكن من اتمامها، و إلا كان آثما و صحت صلاته، و بذلك يظهر

السجده و هو فى الصلاه و إتمامها و إعادتها.

مسأله ٥: لا يجب فى النوافل قراءه السوره

[١٤٩٧] مسأله ٥: لا- يجب فى النوافل قراءه السوره و إن وجبت بالنذر أو نحوه، فيجوز الاقتصار على الحمد أو مع قراءه بعض السوره، نعم النوافل التى تستحب بالسور المعينه يعتبر فى كونها تلك النافله قراءه تلك السوره، لكن فى الغالب يكون تعيين السور من باب المستحب فى المستحب على وجه تعدد المطلوب لا التقييد.

مسأله ٦: يجوز قراءه العزائم فى النوافل

[١٤٩٨] مسأله ٦: يجوز قراءه العزائم فى النوافل و إن وجبت بالعارض، فيسجد بعد قراءه آيتها و هو فى الصلاه ثم يتمها.

مسأله ٧: سور العزائم أربع: الم السجده، و حم السجده، و النجم، و اقرأ باسم

[١٤٩٩] مسأله ٧: سور العزائم أربع: الم السجده، و حم السجده، و النجم، و اقرأ باسم.

مسأله ٨: البسملة جزء من كل سوره

[١٥٠٠] مسأله ٨: البسملة جزء من كل سوره فيجب قراءتها عدا سوره براءه.

مسأله ٩: الأقوى اتحاد سوره الفيل و لإيلاف، و كذا و الضحى و أ لم نشرح

[١٥٠١] مسأله ٩: الأقوى اتحاد سوره الفيل و لإيلاف، و كذا و الضحى و أ لم نشرح (١)، فلا يجرى فى الصلاه إلا جمعها مرتبتين مع البسملة حال ما فى المتن.

فى القوه اشكال بل منع نظرا إلى أن ما استدلل به على الاتحاد من الروايات بأجمعها ضعيفه سندا فلا يمكن الاعتماد على شىء منها فى عمليه الاستنباط و الافتاء بمضمونها.

و أما صحيحه زيد الشحام قال: «صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الضحى و أ لم نشرح فى ركعه...» (١) فهى لا تدل على الاتحاد، إذ غايه ما تدل عليه الصحيحه هو جواز القران بينهما، و أما الوحده فلا، بل لا تدل على وجوب القران

ص: ٢٢١

مسألة ١٠: الأقوى جواز قراءه سورتين أو أزيد فى ركعه مع الكراهه فى الفريضه

[١٥٠٢] مسأله ١٠: الأقوى جواز قراءه سورتين أو أزيد فى ركعه مع الكراهه فى الفريضه، والأحوط تركه، وأما فى النافله فلا كراهه.

مسألة ١١: الأقوى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها

[١٥٠٣] مسأله ١١: الأقوى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها(٢)، وإن كان هو الأحوط، نعم لو عيّن البسملة لسوره لم تكف لغيرها، أيضا، لأن الفعل لا يدل على الوجوب.

فالتتيجه: أنه لا- دليل على الاتحاد، وأما التعدد فأیضا لا يمكن اثباته بدليل، هذا من ناحیه، و من ناحیه أخرى هل يجوز الاكتفاء باحدهما فى الصلاه أو لا- فيه قولان. و الظاهر هو القول الثانى بناء على عدم جواز الاكتفاء فى الصلاه بقراءه بعض السوره و ذلك لا لأجل دليل اجتهادى فى المسأله لعدم وجوده، بل لأجل الأصل العملى فيها باعتبار أن تقييد الصلاه بقراءه سوره واحده معلوم و ليس لنا شك فيه، و الشك أتما هو فى انطباقها على كل من الفيل و لإيلاف، و مرجع هذا الشك الى الشك فى فراغ الذمه بعد العلم بالاشتغال. و من هنا يظهر أن الرجوع إلى قاعده الاشتغال فى المسأله ليس من جهه أن الشك فيها يكون فى المحصل، بل من جهه أن الشك فيها يكون فى انطباق المأمور به على المأتى به فى الخارج لا فى المحصل.

هذا بناء على عدم كفايه بعض السوره فى ظرف الامتثال، و أما بناء على كفايه ذلك كما قويناه فى صدر هذا الفصل ان الكفايه غير بعيدة، فيجزئ احدهما فى الصلاه، و لا يلزم الجمع بينهما، و أما مع لزوم الجمع بينهما لا بد أن يكون مع البسملة بعين ما مرّ.

فى القوه اشكال بل منع، لأن البسملة لما كانت جزءا من السوره كسائر أجزائها فبطبيعته الحال يكون الجزء من كل سوره حصه خاصه من البسملة كسائر

فلو عدل عنها وجب إعادته البسملة.

مسألة ١٢: إذا عين البسملة لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عين وجب إعادته البسملة لأي سوره أراد

[١٥٠٤] مسألة ١٢: إذا عين البسملة لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عين وجب إعادته البسملة لأي سوره أراد، ولو علم أنه عينها لإحدى السورتين من الجحد والتوحيد ولم يدر أنه لأيتهما أعاد البسملة وقرأ إحداهما (١)، ولا أجزاءها، وعلى هذا فإذا بسمل من دون أن يعين السوره التي يريد قراءتها لم تجزئه هذه البسملة، حيث انه لا بد أن يكون الاتيان بكل جزء من أجزاء بنيه أنه جزؤها كأجزاء الصلاة والآن لم يقع جزء لها، وعلى هذا فلا يجزئ أن يبسمل بدون أن يعين السوره التي يريد قراءتها، وإذا بسمل لسوره معينه ثم عدل عنها إلى سوره أخرى فعليه إعادته البسملة لها، كما أنه إذا بسمل لسوره معينه ثم غابت عن ذاكرته فكأنه لم يبسمل إطلاقاً و عليه أن يستأنف البسملة من جديد لصوره معينه و اما إذا بسمل للسوره التي سيقع عليها اختيارها بعد البسملة فالظاهر هو الكفايه حيث أن ما سيقع عليه اختياره بعدها واقعا معين في علم الله تعالى، فإنه تعالى يعلم ما يختاره من السوره بعد البسملة و الفرض أن المصلى بسمل بنيه ذلك المختار في الواقع و علم الله.

فيه انه لا يمكن الأمر بإعادته البسملة حتى بنيه العدول، و يتعين عليه على الأحوط الجمع بين قراءة السورتين المذكورتين بنيه جزئيه ما وقعت البسملة له، إذ على كل من التقديرين لا يجوز العدول عنها إلى سوره أخرى غيرهما، كما لا يجوز العدول من إحداهما إلى الأخرى، و على هذا فإذا أعاد المصلى البسملة فلا يخلو من أن تكون الإعادته لسوره ثالثه غيرهما أو تكون للتوحيد خاصه أو للجحد كذلك، فعلى جميع التقادير تكون لغوا، فإنها أن كانت للتوحيد لم يجز العدول عنها إلى سوره أخرى و لو كانت للجحد، و إن كانت للجحد فالامر فيها أيضا كذلك، و يترتب على ذلك أن المصلى إذا كان عالما بالمسأله و هي عدم جواز العدول من إحداهما إلى الأخرى و لا إلى سوره ثالثه و مع ذلك أعاد البسملة، فإن كانت بنيه

يجوز قراءه غيرهما.

مسأله ١٣: إذا بسم من غير تعيين سورة فله أن يقرأ ما شاء

[١٥٠٥] مسأله ١٣: إذا بسم من غير تعيين سورة فله أن يقرأ ما شاء (١)، أنها من الصلاه فهى زياده عمدية تبطل بها الصلاه، وإن لم تكن بنيه انها منها لم تبطل. نعم إذا كان غافلاً أو جاهلاً فيما يعذر فيه الجاهل فهى وإن كانت زياده إذا أتى بها بنيه أنها من الصلاه، إلا انها لما لم تكن عمدية فلا تكون مبطله، و من هنا يظهر وجه عدم امكان الاعاده فى المسأله فالوظيفه فيها متعينه بقراءه كلتا السورتين بنيه ما قرأ البسمله له.

بقى هنا صورتان..

الأولى: ما إذا كانت احدى السورتين الجحد أو التوحيد، والأخرى غيرها كسوره النصر.

الثانيه: ما اذا كانت كلتاهما غير الجحد و التوحيد.

أما الصوره الاولى: فالمكلف فيها مخير بين أمرين:

الأول: أن يجمع بين قراءه السورتين على الأحوط بنيه ما وقعت البسمله له بناء على ما هو الصحيح من جواز القران بينهما، و أما احتمال الفصل بين البسمله و سورتها بسوره أخرى فلا يضر اذا كانت قصيره و لا تقدح بالموالاه المعبره بينهما.

الثانى: أن يعدل إلى سوره التوحيد أو الجحد فيبسمل لها احتياطاً و يقرأها و لا يلزم منه محذور، فإن العدول من النصر إليها جائز، و أما احتمال أن هذه البسمله زياده فهو مدفوع بالأصل. و أما العدول إلى سوره النصر فلا يجوز لعدم الأمر، لأن البسمله الأولى إن كانت لسوره التوحيد أو الجحد لم يجز العدول منها إلى غيرها، و إن كانت لها فالثانيه زياده، و على كلا التقديرين فلا أمر بها.

و أما الصوره الثانيه: فسيأتى حكمها فى ضمن المسائل القادمه.

تقدم انه لا بد من تعيين السوره التى يريد قراءتها و إلا فلا تجزئ. و منه

و لو شك في أنه عينها لسوره معينه أو لا فكذلك، لكن الأحوط في هذه الصوره إعادتها، بل الأحوط إعادتها مطلقا لما مر من الاحتياط في التعيين.

مسأله ١٤: لو كان بانيا من أول الصلاه أو أول الركعه أن يقرأ سوره معينه فنسى و قرأ غيرها

[١٥٠٦] مسأله ١٤: لو كان بانيا من أول الصلاه أو أول الركعه أن يقرأ سوره معينه فنسى و قرأ غيرها كفى و لم يجب إعاده السوره، و كذا لو كانت عادته سوره معينه فقرأ غيرها.

مسأله ١٥: إذا شك في أثناء سوره أنه هل عين البسمله لها أو لغيرها و قرأها نسيانا

[١٥٠٧] مسأله ١٥: إذا شك في أثناء سوره أنه هل عين البسمله لها أو لغيرها و قرأها نسيانا بنى على أنه لم يعين غيرها (١).

مسأله ١٦: يجوز العدول من سوره إلى أخرى اختيارا ما لم يبلغ النصف

[١٥٠٨] مسأله ١٦: يجوز العدول من سوره إلى أخرى اختيارا ما لم يبلغ النصف (٢) إلا من الجحد و التوحيد فلا يجوز العدول منهما إلى غيرهما، بل يظهر حال الشك في التعيين، فإنه لا يكفى، بل لا بد من إحرازه، و أما احتياط الماتن (قده) في هذه الصوره دون الصوره الأولى فهو مبنى على أن المأمور به عنده بما أنه طبعى السوره فيجزئ أن يبسمل من دون تعيين صداقها في الخارج، فيكون تعيينه بيده فيعين ما شاء منها. و أما في الصوره الثانيه فيما أنه شاك في التعيين فيحتمل عدم أجزاءها عن غير المعين، و حيث أن مقتضى الأصل عدم التعيين فيكون الاحتياط استحبابيا.

هذا فيما اذا احتمل أنه كان أذكر من حين ما يشك فيه، و إلا لم تجر القاعده.

بل ما لم يبلغ ثلثي السوره بمقتضى موثقه عبيد بن زراره، و اما التحديد بعدم بلوغ النصف تاره و بعدم تجاوزه تاره أخرى فلا دليل عليه غير دعوى الاجماع على التحديد الثاني، و لكن لا يمكن الاعتماد على هذه الدعوى صغرى و كبرى كما حققناه في بحث الفقه.

ثم انه لا فرق في هذا الحكم بين القول بوجوب السوره في الصلاه و القول

من إحداهما إلى الأخرى بمجرد الشروع فيها و لو بالبسملة، نعم يجوز العدول منهما إلى الجمعة و المنافقين في خصوص يوم الجمعة حيث إنه يستحب في الظهر أو الجمعة منه أن يقرأ في الركعة الأولى الجمعة و في الثانية المنافقين، فإذا نسي و قرأ غيرهما حتى الجحد و التوحيد يجوز العدول إليهما ما لم يبلغ النصف (١)، و أما إذا شرع في الجحد أو التوحيد عمدا فلا يجوز العدول إليهما أيضا على الأحوط (٢).

بعدم وجوبها، إذ على القول باستحباب السورة بعد الحمد لا مانع من الالتزام بعدم جواز العدول بعد تجاوز النصف، أو بعد بلوغ ثلثها إلى سورة أخرى بعنوان استحبابها في هذا الطرف الخاص لا بعنوان تلاوه القرآن، و أما على القول بجواز التبويض و الاكتفاء بقراءة بعض السورة فلا - موضوع لهذا البحث، فإن المصلى إذا قرأ بعض السورة كفى و إن لم يبلغ النصف و لا - يجب عليه إتمامه، كما لا يجوز له العدول إلى سورة أخرى و الاتيان بها بعنوان الجزئية و ان كان قبل بلوغ النصف لأنه تشريع و محرم.

في التقييد اشكال بل منع، و الأظهر جواز العدول منهما إليهما، أي إلى الجمعة و المنافقين في يوم الجمعة مطلقا من دون تحديد ببلوغ النصف أو الثلثين لمكان اطلاق الروايات الدالة على هذا الحكم. ثم ان مورد اكثر هذه الروايات سورة التوحيد و لا يعم سورة الجحد، و لكن صحيحه على بن جعفر غير قاصره عن شمولها.

لكن الأقوى جواز العدول حتى في هذه الصورة و ذلك لإطلاق قوله عليه السّلام في صحيحه على بن جعفر: (و إن أخذت في غيرها و إن كان قل هو الله أحد فاقطعها من أولها و ارجع إليها...) (١) فإنه يعم صورته العمدة.

ص: ٢٢٤

مسألة ١٧: الأحوط عدم العدول من الجمعة و المنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة و إن لم يبلغ النصف

[١٥٠٩] مسألة ١٧: الأحوط (١) عدم العدول من الجمعة و المنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة و إن لم يبلغ النصف.

مسألة ١٨: يجوز العدول من سورة إلى أخرى في النوافل مطلقا

[١٥١٠] مسألة ١٨: يجوز العدول من سورة إلى أخرى في النوافل مطلقا و إن بلغ النصف.

مسألة ١٩: يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف

[١٥١١] مسألة ١٩: يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف (٢) حتى في الجحد و التوحيد كما إذا نسي بعض السورة أو خاف فوت الوقت بإتمامها أو كان هناك مانع آخر، و من ذلك ما لو نذر أن يقرأ سورة معينة في صلاته فنسى و قرأ غيرها، فإن الظاهر جواز العدول و إن كان بعد بلوغ النصف (٣)، أو كان ما شرع فيه الجحد أو التوحيد.

لكن الأقوى الجواز حيث لم يقدّم دليل على عدمه و إن كانت رعاياه الاحتياط أولى و أجدر.

بل مطلقا حتى بعد بلوغ الثلثين أو أكثر، فإن العبرة إنّما هي باقتضاء الضرورة مهما كان مقدار ما قرأ منها، فإنها إذا اقتضت العدول لا بد منه و إن كان مقدار ما قرأ أكثر منهما، بلا فرق بين أن تكون تكوينيه كنسيان ما بقي من السورة أو تشريعيه كضيق الوقت، لأنّ دليل عدم جواز العدول لا يشمل المسألة لانصرافه عما إذا كانت هناك ضرورة للعدول من قبل الشرع و ظهوره عرفا فيما إذا كان المصلي متمكنا من اتمام السورة بلا مانع.

فيه اشكال بل منع، فإن متعلق النذر ان كان صلاه شخصيه، كأن نذر قراءه سورة معينه في صلاه الظهر في وقت معين مثلا و هو أول الزوال و شرع فيها في ذلك لوقت و نسي السوره المنذوره و قرأ سورة أخرى و بعد بلوغ ثلثيها تذكر فالظاهر بطلان النذر، لما ذكرناه في علم الأصول من أن وجوب الوفاء بالنذر لا يصلح أن يزاحم أى حكم الزامى آخر على خلافه، على أساس ما ورد من: «ان

شرط الله قبل شرطكم..» (١) فإن المستفاد من هذا اللسان عرفا أن وجوب الوفاء بالنذر أو نحوه مما جاء من قبل التزام المكلف على نفسه لا يمكن أن يزاحم حكما الزاميا جعله الله تعالى، وهذا يعنى أنه مشروط بعدم وجوده، ويرتفع بصرف تحققه، وان لم يشتغل بامثاله.

ثم انه لا فرق فى بطلان النذر فى هذه الصورة بين أن يكون عدم جواز العدول من سوره بعد بلوغ ثلثيها الى سوره أخرى حكما تكليفيا أو وضعيا، اما على الأول فظاهر، واما على الثانى فأیضا كذلك لأن وجوب الوفاء بالنذر لا يصلح أن يزاحم مانعيه العدول عن الصلاه تطبيقا لنفس ما تقدم، هذا بناء على القول بعدم جواز تبعض سوره واحده فى الصلاه و الاكتفاء بقراءه بعضها، و أما بناء على جواز ذلك فلا موضوع للعدول حينئذ.

فالنتيجه: ان النذر باطل فى هذه الصورة على كل حال.

و ان كان طبيعى الصلاه، كما اذا نذر قراءه سوره معينه فى صلاه الظهر يوم الجمعة فيكون متعلقه طبيعى صلاه الظهر من المبدأ الى المنتهى، فعندئذ اذا شرع فى صلاه الظهر بعد الزوال و نسي السوره المنذوره و قرأ سوره أخرى و فى الاثناء تذكر فوظيفته رفع اليد عن هذه الصلاه و قطعها و الاتيان بالصلاه المنذوره لفرض أن النذر لم يتعلق بهذه الصلاه بخصوصها، واما العدول الى السوره المنذوره فهو غير جائز لعدم ضروره تقتضى جوازه حيث أنها ليست منذوره فى شخص هذه الصلاه لكى يلزم من عدم العدول اليها تفويت النذر و مخالفه، فاذا لا ضروره هنا للعدول، واما اتمام هذه الصلاه فهو أيضا غير جائز لاستلزامه تفويت النذر، اذ بعد اتمامها لا- يتمكن من الاتيان بها مع السوره المنذوره الا تشريعا، فمن أجل ذلك لا بد من قطعها و الاتيان بها مع السوره المنذوره.

ص: ٢٢٨

مسألة ٢٠: يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصباح و الركعتين الأولتين من المغرب و العشاء

[١٥١٢] مسألة ٢٠: يجب على الرجال الجهر بالقراءة (١) في الصباح على الأحوط وجوبا حيث إنّ عمده الدليل على وجوب الجهر صحيحتا زرارته و هما تدلان نضا على الوجوب و بطلان الصلاة بالاخلال به، و لكنهما متعارضتان بصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

(سألته عن الرجل يصلى من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة، هل عليه أن لا يجهر! قال: إن شاء جهر و إن شاء لم يفعل...) (١) فإنها ناصه في عدم الوجوب.

و دعوى: أن الصحيحه لا تدل على عدم وجوب الجهر في القراءة بلحاظ ما فرض فيها ان الفريضة مما يجهر بالقراءة، و معه كيف يصح السؤال عن ان عليه أن لا- يجهر، فإذن لا- بد أن يكون السؤال عن لزوم الاخفات في غير القراءة من الاذكار و التشهد و نحوهما...

مدفوعه جدا لوضوح أن المبرر للسؤال عنه احتمال عدم وجوب الجهر فيها و إن كان العمل الخارجى على الجهر بها، و لكن مجرد استمراره عليه لا- يمنع عن السؤال عن وجوبه باعتبار انه لا يدل عليه لكى يمنع عنه، فإذن لا اشكال فى دلالتها على عدم وجوب الجهر، و عليه فتقع المعارضه بينها و بينهما فتسقطان من جهه المعارضه فيكون المرجع العام الفوقى و هو إطلاق الروايات الآمره بوجوب قراءه الفاتحه من دون التقييد بالجهر و الاخفات، و مع قطع النظر عنه يكون المرجع فى المسأله الأصل العملى و مقتضاه عدم وجوب الجهر أيضا.

و دعوى: ان صحيحه على بن جعفر بما أنها موافقه للعامه دونهما فتحمل على التقيه... مما لا يمكن المساعده عليها، فان الجهر فى موضع الجهر و الاخفات فى موضع الخفت عندهم من سنن الصلاة، و قد اختلفوا فى أن تركهما سهوا هل يوجب السجود أولا و الصحيحه تدل على المساواه بين الفعل و الترك، و مع هذا كيف تكون موافقه لهم، و لكن مع ذلك فالاحتياط لا يترك.

ص: ٢٢٩

و الركعتين الأولتين من المغرب و العشاء، و يجب الإخفات في الظهر و العصر في غير يوم الجمعة، و أما فيه فيستحب الجهر في صلاه الجمعة بل في الظهر أيضا على الأقوى.

مسألة ٢١: يستحب الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد و السوره

[١٥١٣] مسألة ٢١: يستحب الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد و السوره.

مسألة ٢٢: إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمدا بطلت الصلاة

[١٥١٤] مسألة ٢٢: إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمدا بطلت الصلاة، و إن كان ناسيا أو جاهلا- و لو بالحكم صحت سواء كان الجاهل بالحكم متنبها للسؤال و لم يسأل أم لا، لكنّ الشرط حصول قصد القربه منه، و إن كان الأحوط في هذه الصوره الإعاده (١).

مسألة ٢٣: إذا نذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعاده القراءه

[١٥١٥] مسألة ٢٣: إذا نذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعاده القراءه، بل و كذا لو تذكر في أثناء القراءه، حتى لو قرأ آيه لا- يجب بل الاعاده هي الأقوى لانصراف النص عنه، حيث ان الجاهل الملتفت اذا كان مقصرا و يرى ان وظيفته السؤال فبطبيعته الحال يرى ان ما أتى به من العمل قبل السؤال لا يكون مؤمنا في مقام الامتثال لاحتمال كونه مخالفا للواقع المنجز، و بما أن العقاب معه يكون محتملا يستقل العقل بوجوب تحصيل الأمن من قبله.

و إن شئت قلت: ان الظاهر من قوله عليه السلام في النص و هو صحيحه زواره: (..أو لا يدري فلا شىء عليه و قد تمت صلاته...) (١) الجاهل المركب مطلقا و ان كان مقصرا و الجاهل البسيط فيما يعذر فيه باعتبار أن المتفاهم منه عرفا هو انه يرى صحه عمله و لو ظاهرا و يكون واثقا من عدم العقاب على تقدير المخالفه، فمن أجل ذلك لا يعم الجاهل البسيط المقصر، و على هذا ففى الحكم بالصحه فى الصور المذكوره لا يحتاج الى دليل آخر كحديث لا تعاد، فإن نفس الصحيحه كافيه فيه.

ص: ٢٣٠

إعادتها، لكن الأحوط الإعادة خصوصا إذا كان في الأثناء.

مسألة ٢٤: لا فرق في معذوريه الجاهل بالحكم في الجهر والإخفات بين أن يكون جاهلا بوجوبهما أو جاهلا بمحلها

[١٥١٦] مسألة ٢٤: لا فرق في معذوريه الجاهل بالحكم في الجهر والإخفات بين أن يكون جاهلا بوجوبهما أو جاهلا بمحلها بأن علم إجمالا- أنه يجب في بعض الصلوات الجهر و في بعضها الإخفات إلا- أنه اشتبه عليه أن الصبح مثلا- جهريه و الظهر إخفاته بل تخيل العكس أو كان جاهلا بمعنى الجهر و الإخفات فالأقوى معذوريته في الصورتين، كما أن الأقوى معذوريته إذا كان جاهلا- بأنّ المأموم يجب عليه الإخفات عند وجوب القراءة عليه و إن كانت الصلاة جهريه فجهر، لكن الأحوط فيه و في الصورتين الأولتين الإعادة.

مسألة ٢٥: لا يجب الجهر على النساء في الصلاة الجهرية

[١٥١٧] مسألة ٢٥: لا يجب الجهر على النساء في الصلاة الجهرية بل يتخيرن بينه و بين الإخفات مع عدم سماع الأجنبي، و أما معه فالأحوط إخفاتهن (١)، و أما في الإخفاته فيجب عليهن الإخفات كالرجال و يعذرن فيما يعذرهن فيه.

مسألة ٢٦: مناط الجهر و الإخفات ظهور جوهر الصوت و عدمه

[١٥١٨] مسألة ٢٦: مناط الجهر و الإخفات ظهور جوهر الصوت و عدمه (٢) لا بأس بتركه الا إذا كان مورد الريبه و تهيج الشهوه فعندئذ و إن كان الحكم عدم الجواز، إلا أنّ هذا الفرض خارج عن محل الكلام.

الظاهر أنّ المناط فيهما بالصدق العرفي لا- بما ذكره في المتن، فإنّ الصوت الشبيه بالمبحوح لا يظهر جوهر الصوت فيه مع أنّه ليس من الاخفات، و قد يظهر جوهر الصوت نسبيا كما للقريب و للقارى نفسه مع أنّه بنظر العرف يكون من الاخفات و ليس من الجهر إلا- أن يقال أن ظهور جوهره نسبيا لا- يضر و لا- يمنع عن صدق الاخفات، فالعبره في الخفت عرفا إنّما هي بعدم ظهور جوهر الصوت

فيتحقق الإخفات بعدم ظهور جوهرة و إن سمعه من بجانبه قريبا أو بعيدا.

مسألة ٢٧: المناط في صدق القراءة قرآنا كان أو ذكرا أو دعاء ما مر في تكبيره الإحرام

[١٥١٩] مسألة ٢٧: المناط في صدق القراءة قرآنا كان أو ذكرا أو دعاء ما مر في تكبيره الإحرام من أن يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقا أو تقديرا بأن كان أصم أو كان هناك مانع من سماعه، ولا يكفى سماع الغير الذى هو أقرب إليه من سمعه.

مسألة ٢٨: لا يجوز من الجهر ما كان مفرطاً خارجاً عن المعتاد كالصياح

[١٥٢٠] مسألة ٢٨: لا يجوز من الجهر ما كان مفرطاً خارجاً عن المعتاد كالصياح، فإن فعل فالظاهر البطلان.

مسألة ٢٩: من لا يكون حافظاً للحمد و السورة يجوز أن يقرأ في المصحف

[١٥٢١] مسألة ٢٩: من لا يكون حافظاً للحمد و السورة يجوز أن يقرأ في المصحف، بل يجوز ذلك للقادر الحافظ أيضا على الأقوى، كما يجوز له اتباع من يلقنه آية فآية، لكن الأحوط اعتبار عدم قدره على الحفظ و على الائتمام.

مسألة ٣٠: إذا كان في لسانه آفه لا يمكنه التلفظ يقرأ في نفسه و لو توها

[١٥٢٢] مسألة ٣٠: إذا كان في لسانه آفه لا يمكنه التلفظ يقرأ في نفسه و لو توها (١)، و الأحوط تحريك لسانه بما يتوهمه.

و أن لا يكون الصوت عالياً كصوت المبحوح.

فيه إشكال بل منع، إذ لا دليل على أن وظيفته ذلك، بل الظاهر أن حاله حال الأخرس غايه الأمر ان الشخص قد يكون أخرسا بالذات و قد يكون بالعرض و بما أنه لم يقم دليل معتبر على تعيين وظيفه الأخرس كما و كيفاً فاللازم عليه أن يصلى إلى القبلة بأى نحو يتمكن منه من تحريك اللسان و الاشارة باليد أو نحو ذلك، فالكيفية الخاصة مما لا دليل عليها. نعم قد ورد في روايه السكونى كيفية خاصه و هى تحريك اللسان و الاشارة بالاصبع، إلا أنها ضعيفه سندا، و بذلك يظهر حال المسألة الآتية.

مسألة ٣١: الأخرس يحرك لسانه و يشير بيده إلى ألفاظ القراءه بقدرها

[١٥٢٣] مسألة ٣١: الأخرس يحرك لسانه و يشير بيده إلى ألفاظ القراءه بقدرها.

مسألة ٣٢: من لا يحسن القراءه يجب عليه التعلم و إن كان متمكنا من الائتمام

[١٥٢٤] مسألة ٣٢: من لا يحسن القراءه يجب عليه التعلم و إن كان متمكنا من الائتمام (١)، و كذا يجب تعلم سائر أجزاء الصلاة، فإن ضاق الوقت مع كونه قادرا على التعلم فالأحوط الائتمام إن تمكن منه (٢).

في الوجوب اشكال بل منع، إذ مع التمكن من الائتمام يتمكن من الصلاة الصحيحه التامه، و معه لا وجه لوجوب التعلم باعتبار أن وجوبه طريقي بملاك الحفاظ على الواقع، و إذا كان المكلف متمكنا من الحفاظ عليه بطريق آخر فلا مقتضى له.

بل هو الأقوى إذا كان مقصرا فيه باعتبار أن الواقع منجز عليه و احتمال ان ما تيسر له من القراءه لا يكفي في الحكم بالصحه بملاك تقصيره في التعلم و معه يحتمل العقاب و لا يتمكن من دفعه إلا بالافتداء بمن يصح الافتداء به في الصلاة إن أمكن، و أما إذا ترك الافتداء مع تمكنه منه و صلى منفردا فيحكم العقل ببطلان صلاته و عدم الاكتفاء بها.

نعم إذا تسامح و ضاق الوقت و لم يتيسر له الافتداء و جب عليه أن يصلى و يقرأ ما تيسر له باعتبار أن الصلاة لا تسقط بحال، و حينئذ تصح صلاته، و لكنه يكون آثما على تقصيره و تهاونه. نعم إذا كان عاجزا عن تعلم القراءه عن قصور و لو لأجل ضيق الوقت، أو عاجزا بالذات كما إذا كان في لسانه ثقل أو ينطق الكاف قافا مثلا كفى ما تيسر له منها و صحت صلاته، كما ان له الافتداء إذا تيسر، و لكنه غير واجب باعتبار ان قراءه الامام مسقطه عن الواجب لا أنها عدل، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أنها عدل، إلا ان مقتضى إطلاق صحيحه عبد الله بن سنان كفايه الاقتصار على التكبير و التسبيح حتى مع التمكن من الافتداء.

مسألة ٣٣: من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف و لا يستطيع أن يتعلم أجزاء ذلك

[١٥٢٥] مسألة ٣٣: من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف و لا يستطيع أن يتعلم أجزاء ذلك و لا يجب عليه الائتتمام و إن كان أحوط، و كذا الأخرس لا يجب عليه الائتتمام.

مسألة ٣٤: القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحة ما تعلم و قرأ من سائر القرآن عوض البقية

[١٥٢٦] مسألة ٣٤: القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحة ما تعلم و قرأ من سائر القرآن عوض البقية (١) و الأحوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقية، و إذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن بعدد آيات الفاتحة بمقدار حروفها (٢) و إن لم يعلم شيئاً من القرآن سبّح و كبر و ذكر بقدرها (٣)، و الأحوط الإتيان بالتسيحات الأربعة بقدرها، و يجب تعلم السورة أيضاً، و لكن الظاهر عدم وجوب البدل لها في ضيق الوقت و إن كان أحوط.

مسألة ٣٥: لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد و السوره

[١٥٢٧] مسألة ٣٥: لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد و السوره (٤)، على الأحوط الأولى، فإن وجوب ذلك بدلا عن البقية لا يمكن إثباته بالدليل.

تقدم أن أصل البدليه غير ثابت فضلا عن كون البدل مطابقا للمبدل حتى في عدد الحروف و إن كانت رعايه الاحتياط في الجميع أولى و أجدر.

على الأحوط الأولى، فإن ما هو ثابت بمقتضى صحيحه عبد الله بن سنان هو أن المصلى إذا لم يعلم شيئاً من القرآن كبر و سبّح و صلى.

في عدم الجواز اشكال بل منع، إذ لا دليل عليه ما عدا شهره المسأله بين الأصحاب، و دعوى الاجماع عليها، و الاستدلال بالآيه الشريفه كقوله تعالى:

(لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) و الكل كما ترى.

أما الشهره، فلا تكون حجه في نفسها حتى يمكن الاعتماد عليها في عمليه الاستنباط.

و أما الاجماع، فقد ذكرنا في ابحاثنا الفقيهيه ان حجتيه منوطه بتوفر أمرين

أحدهما: أن يكون بين الفقهاء المتقدمين.

و الآخر: أن لا يكون فى المسأله ما يصلح أن يكون مدركا له.

و كلا الأمرين غير متوفر.

أما الأول: فلأنه لا طريق لنا إلى احراز الاجماع و التسالم بينهم فى المسأله.

و أما الثانى: فليس بإمكاننا احراز أنهم جميعا استندوا فى المسأله إلى الاجماع لاحتمال أن جماعه منهم استندوا إلى الوجه الأول و جماعه أخرى استندوا إلى الوجه الثانى.

و أما الاستدلال بالآيه الشريفه، فهو غريب جدا، لأنّ التعليم عمل عقلائى له شأن فى المجتمع و يبذلون بازائه اموالا هائله، فإذن كيف يمكن أن يقال أن أخذ الأجره بازائه من الأكل بالباطل، و أما وجوبه شرعا فهو لا يمنع عن ذلك على أساس أن وجوبه بما هو أمر اعتبارى ذهنى لا ينافى ماليتيه إلا إذا أخذ فى متعلقه قيد زائد و هو المجانيه.

و هذا يعنى أن متعلق الوجوب حصه خاصه من التعلم و هى التعلم المجانى، و من المعلوم أن هذا التقييد بحاجه إلى دليل، و لا يكفى ما دل على وجوبه، و على هذا فلا مانع من صحه الاجاره عليه حيث أن المانع منها أحد أمرين: الأول سقوطه عن المالىه، و الثانى خروجه عن قدرته و سلطانه و لو شرعا، و كلاهما لا واقع موضوعى لهما.

أما الأول، فلا شبهه فى ماليتيه لدى العقلاء من دون أن يكون وجوبه منافيا لها كما عرفت.

و أما الثانى، فلا شبهه فى أنه تحت قدرته و سلطانه باعتبار أن قيد المجانيه

غير مأخوذ فيه كما مر.

و من هنا لا شبهه في صحه جعل الواجب شرطا في ضمن عقد، و دعوى: أن ما دل على وجوب شيء بالمطابقه يدل على الاتيان به مجانا بالالتزام، فمن أجل ذلك لا يجوز أخذ الأجره عليه...

خاطئه، فإن مقتضى دليل الوجوب لزوم الاتيان بمتعلقه بما له من الأجزاء و الشرائط في الخارج لما يترتب عليه من الفائدة و الأثر التي تدعوا المولى الى إيجابه، و أما أن هذا الاتيان لا بد أن يكون مجانا فالدليل ساكت عنه، لأنه شيء خارج عن متعلقه، فاعتباره فيه بحاجه إلى دليل.

و إن شئت قلت: أن الأمر المتعلق بشيء لا يقتضى إلا الاتيان به فحسب دون الأكثر و أما اعتبار خصوصيه زائده فيه كالإتيان به مجانا و بدون أخذ الأجره فهو بحاجه إلى قرينه خارجيه تدل عليه، و أما الأمر فهو لا يدل عليه لا مطابقه و لا التزاما و أما الأول فهو واضح. و أما الثاني، فلأن الدلاله الالتزاميه لا يمكن أن تكون جزافا، فلا محاله تكون مبنيه على نكته مبرره لها، و لا نكته في المقام إلا على القول بأن الغرض الداعى إلى إيجابه لا يترتب عليه مع أخذ الأجره، و إنما يترتب على حصه خاصه منه و هي وجوده مجانا و بلا أخذ الأجره و من المعلوم أن الأمر لا يدل عليه لا بمادته و لا بهيئته، أما بالأولى فظاهر لأنها موضوعه للطبيعه المهمله، و أما بالثانيه فمفادها وجوب تلك الطبيعه.

فالتتيجه: أن الوجوب بذاته لا ينافى أخذ الأجره على الواجب و لا بلحاظ اقتضائه.

و من هنا يظهر أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الواجب توصليا أو تعبديا، و ذلك لأن الغرض في الواجب التعبدى إنما يترتب على حصه خاصه منه و هي

بل و كذا على تعليم سائر الأجزاء الواجبه من الصلاه، و الظاهر جواز أخذها على تعليم المستحبات.

مسأله ٣٦: يجب الترتيب بين آيات الحمد و السوره و بين كلماتها و حروفها، و كذا الموالاه

[١٥٢٨] مسأله ٣٦: يجب الترتيب بين آيات الحمد و السوره و بين كلماتها و حروفها، و كذا الموالاه، فلو أخلّ بشيء من ذلك عمدا بطلت صلاته.

مسأله ٣٧: لو أخلّ بشيء من الكلمات أو الحروف أو بدّل حرفا بحرف حتى الضاد بالظاء أو العكس بطلت

[١٥٢٩] مسأله ٣٧: لو أخلّ بشيء من الكلمات أو الحروف أو بدّل حرفا بحرف حتى الضاد بالظاء أو العكس بطلت (١)، و كذا لو أخلّ بحركه بناء أو الحصره المقيده بقصد القربه لا مطلقا، و الوجوب المتعلق بها لا يقتضى إلاّ الاتيان بها فى الخارج باعتبار ما يترتب على وجودها فيه من الغرض، و أما اعتبار قصد القربه فيه فهو لا يمنع عن أخذ الأجره، لأنّ الاجاره إنما تقع على الواجب العبادى بما له من الأجزاء و الشرائط منها قصد القربه، فالأمر الجائى من قبل الاجاره تعلق بالاتيان به بنيه القربه، لفرض أنها على العباده.

إلى هنا قد ظهر أن وجوب شيء لا يمنع من أخذ الأجره عليه لا فى نفسه و لا بلحاظ اقتضائه حتى فيما إذا كان تعبديا فضلا عن كونه توصليا أو كفاثيا.

فإذن عدم الجواز بحاجه إلى دليل، فإن قام دليل من الخارج، كما إذا قام على وجوب الاتيان به مجانا فهو، و إلاّ فمقتضى القاعده الجواز.

هذا إذا صلّى هكذا عامدا ملتفتا إلى أن ذلك لا يجوز و أما إذا كان ناسيا أو غافلا و غير منتبه إلى أن ذلك لا يجوز فلا تبطل صلاته، و حينئذ فإن انتبه إلى الحال قبل أن يركع من تلك الركعه و جب عليه تدارك ما فاته من القراءه الصحيحه و الاتيان بها على الوجه المطلوب ثانيا، و أما إذا انتبه بعد الركوع من تلك الركعه فلا يجب عليه التدارك فضلا عما إذا انتبه بعد الفراغ من الصلاه، و ذلك لحديث لا تعاد، هذا فيما إذا كان الاخلال بجوهر الكلمه أو هيئتها أو اعرابها الموجب للاخلال بنفسها و أما إذا كان الاخلال بصفتها كما إذا فاته الاستقرار فى حال الاتيان

إعراب أو مدّ واجب أو تشديد أو سكون لازم، وكذا لو أخرج حرفاً من غير مخرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب.

مسألة ٣٨: يجب حذف همزه الوصل في الدرج مثل همزه «الله» و«الرحمن» و«الرحيم» و«اهدنا» و نحو ذلك

[١٥٣٠] مسألة ٣٨: يجب حذف همزه الوصل في الدرج مثل همزه «الله» و«الرحمن» و«الرحيم» و«اهدنا» و نحو ذلك، فلو أثبتها بطلت، وكذا يجب إثبات همزه القطع كهمزه «أنعمت»، فلو حذفها حين الوصل بطلت (١).

مسألة ٣٩: الأحوط ترك الوقف بالحركة و الوصل بالسكون

[١٥٣١] مسألة ٣٩: الأحوط ترك الوقف بالحركة و الوصل بالسكون (٢).

مسألة ٤٠: يجب أن يعلم حركة آخر الكلمة إذا أراد أن يقرأها

[١٥٣٢] مسألة ٤٠: يجب أن يعلم حركة آخر الكلمة إذا أراد أن يقرأها بها، أو الجهر فيما يجب أن يجهر أو الاخفات فيما يجب أن يخفت، فلا- تجب عليه اعاده القراءه التي قرأها في حال عدم استقراره في قيامه أو قرأها جهرا في محل الاخفات واجبا أو بالعكس شريطه أن يصدر ذلك منه نسيانا أو جهلا بالحكم، أما بالنسبه إلى الجهر و الاخفات فللنصوص الخاصه الداله على أن الجهر في موضع الاخفات و بالعكس يجزى للناسى و الجاهل بالحكم و أما الاستقرار، فلا إطلاق لدليل اعتباره، فالمتيقن منه ان اخلاله عامدا و ملتفتا إلى عدم الجواز موجب للبطلان لا مطلقا، ثم إن في بطلان الصلاه بالاخلال عامدا ببعض ما في هذه المسأله اشكالا، بل منعا كالأخلال بالمد أو بالسكون حيث لا دليل على وجوبهما لكى يكون الاخلال بهما مضرا بالصلاه على ما سوف يأتي التعرض لحكهما في ضمن المسائل الآتية.

هذا إذا كان عامدا ملتفتا إلى أنه لا يجوز، لا مطلقا، كما يظهر وجهه من التعليق في المسأله السابقه.

لا- بأس بتركه حيث لا- دليل على اعتبار شىء منهما تعبدا، و لا يكون دخيلا في صحه الكلام، فإن الوقف بالحركه أو الوصل بالسكون موجود في كلمات العرب من دون أن يعدونه من الاغلاط و الألحان.

بالوصل بما بعدها، مثلاً إذا أراد أن يقف على «العالمين» و يصلها بقوله:

«الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» يجب أن يعلم أن النون مفتوح و هكذا، نعم إذا كان يقف على كل آية لا- يجب عليه أن يعلم حركة آخر الكلمة.

مسألة ٤١: لا يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد

[١٥٣٣] مسألة ٤١: لا- يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد، بل يكفي إخراجها منها و إن لم يلتفت إليها، بل لا- يلزم إخراج الحرف من تلك المخارج، بل المدار صدق التلفظ بذلك الحرف و إن خرج من غير المخرج الذى عتقوه، مثلاً- إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعده لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صح، فالمناطق الصدق فى عرف العرب، و هكذا فى سائر الحروف فما ذكره علماء التجويد مبنى على الغالب.

مسألة ٤٢: المدّ الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المدّ

[١٥٣٤] مسألة ٤٢: المدّ الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المدّ (١) - و هى الواو المضموم ما قبلها و الياء المكسور ما قبلها و الألف المفتوح ما قبلها- همزه مثل جاء و سوء و جىء أو كان بعد أحدها سكون لازم خصوصاً إذا كان مدغماً فى حرف آخر مثل «الضَّالِّينَ» .

مسألة ٤٣: إذا مدّ فى مقام وجوبه أو فى غيره أزيد من المتعارف

[١٥٣٥] مسألة ٤٣: إذا مدّ فى مقام وجوبه أو فى غيره أزيد من المتعارف لا يبطل إلا إذا خرجت الكلمه عن كونها تلك الكلمه. فى الوجوب اشكال بل منع، إذ لا دليل عليه. نعم يجب المد بمقدار يظهر حروفه من الألف و الواو و الياء دون أكثر من ذلك. و أما تحديده بمقدار ألفين أو أكثر فلا أصل له، و بذلك يظهر حال ما بعده، كما يظهر به حال المسألتين الآتيتين.

مسألة ٤٤: يكفى فى المد مقدار ألفين، و أكمله إلى أربع ألفات

[١٥٣٦] مسألة ٤٤: يكفى فى المد مقدار ألفين، و أكمله إلى أربع ألفات، و لا يضر الزائد ما لم يخرج الكلمه عن الصدق.

مسألة ٤٥: إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختيارا أو اضطرارا بحيث خرجت عن الصدق بطلت

[١٥٣٧] مسألة ٤٥: إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختيارا أو اضطرارا بحيث خرجت عن الصدق بطلت، و مع العمد أبطلت (١).

مسألة ٤٦: إذا أعرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركه فالأحوظ إعادتها

[١٥٣٨] مسألة ٤٦: إذا أعرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركه فالأحوظ إعادتها (٢)، و إن لم يكن الفصل كثيرا اكتفى بها.

مسألة ٤٧: إذا انقطع نفسه فى مثل «الصَّراطِ الْمُسْتَقِيمِ» بعد الوصل بالألف و اللام و حذف الألف هل يجب إعاده الألف و اللام

[١٥٣٩] مسألة ٤٧: إذا انقطع نفسه فى مثل «الصَّراطِ الْمُسْتَقِيمِ» بعد الوصل بالألف و اللام و حذف الألف هل يجب إعاده الألف و اللام بأن يقول:

المستقيم أو يكفى قوله: مستقيم؟ الأحوظ الأول (٣)، و أحوظ منه إعاده هذا اذا تعمد قاصدا منذ بدايه نطقه بتلك الكلمه بأن يفعل ذلك و فعل بطلت صلاته باعتبار أنه نوى الزيادة فيها من البدايه عامدا ملتفتا إلى أنها لا تجوز فيكون ذلك مشمولاً لقوله عليه السلام: (من زاد فى صلاته فعليه الاعاده) (١) و أما إذا تعمد قطع الكلمه فى الأثناء، كما إذا بدأ بالكلمه و قبل إتمامها أخذه السعال الشديد مثلا فقصد منذ بدايه السعال عامدا قطعها و فعل ذلك بطلت نفس هذه الكلمه دون الصلاه لعدم نيه الزيادة فيها، و عندئذ فوظيفته أن يعيد النطق بالكلمه على الوجه الصحيح فإذا أعاد صحت صلاته، و فى حكم الكلمه الواحده المضاف و المضاف اليه و الجار و المجرور و الصفه و الموصوف و الفعل و الفاعل و المبتدأ و الخبر.

لا بأس بتركه، و قد ظهر وجهه من التعليق على المسأله (٣٩).

بل هو الأقوى، باعتبار أن لام التعريف تعد جزءا من الكلمه فلا يجوز الفصل بينه و بينها، و بذلك يظهر حال ما بعده.

ص: ٢٤٠

الصرط أيضا، وكذا إذا صار مدخول الألف و اللام غلطا كأن صار مستقيم غلطا، فإذا أراد أن يعيده فالأحوط أن يعيد الألف و اللام أيضا بأن يقول:

المستقيم؛ و لا- يكتفى بقوله: مستقيم، وكذا إذا لم يصح المضاف إليه فالأحوط إعادة المضاف، فإذا لم يصح لفظ المغضوب فالأحوط أن يعيد لفظ «غير» أيضا.

مسألة ٤٨: الإدغام في مثل مدّ و ردّ مما اجتمع في كلمه واحده مثلان واجب

[١٥٤٠] مسألة ٤٨: الإدغام في مثل مدّ و ردّ مما اجتمع في كلمه واحده مثلان واجب سواء كانا متحركين كالمدكورين أو ساكنين كمصدرهما.

مسألة ٤٩: الأحوط الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف «يرملون» مع الغنه

[١٥٤١] مسألة ٤٩: الأحوط الإدغام إذا كان بعد النون الساكنه أو التنوين أحد حروف «يرملون» مع الغنه فيما عدا اللام و الراء، و لا معها فيهما، لكن الأقوى عدم وجوبه.

مسألة ٥٠: الأحوط القراءه بإحدى القراءات السبعه

[١٥٤٢] مسألة ٥٠: الأحوط القراءه بإحدى القراءات السبعه، و إن كان الأقوى عدم وجوبها، بل يكفي القراءه على النهج العربى و إن كانت مخالفه لهم في حركه بنيه أو إعراب (١).

مسألة ٥١: يجب إدغام اللام مع الألف و اللام في أربعة عشر حرفا

[١٥٤٣] مسألة ٥١: يجب إدغام اللام مع الألف و اللام في أربعة عشر حرفا و هى التاء و الثاء و الدال و الذال و الراء و الزاى و السين و الشين و الصاد و الضاد و الطاء و الظاء و اللام و النون، و إظهارها في بقيه الحروف فتقول فى فى إطلاق ذلك إشكال بل منع، فإن الواجب علينا القراءه على طبق قراءه مشهوره متلقاه من زمان المعصومين عليه السّلام يدا بيد، و يدخل فى ذلك القراءه السبع المشهوره و على هذا فالقراءه المذكوره التى هى مخالفه للقراءات السبع فى الحركات و الاعراب فإن كانت معروفه و مشهوره فى ذلك الزمان فلا بأس بها، و إلا فلا تجوز.

«الله» و«الرحمن» و«الرحيم» و«الصراط» و«الضالين» مثلاً بالإدغام، و في «الحمد» و«العالمين» و«المستقيم» و نحوها بالإظهار.

مسألة ٥٢: الأحوط الإدغام في مثل «أذهب بكتابي» و«يدر ككم» مما اجتمع المثان في كلمتين مع كون الأول ساكناً

[١٥٤٤] مسألة ٥٢: الأحوط الإدغام في مثل «أذهب بكتابي» و«يدر ككم» مما اجتمع المثان في كلمتين مع كون الأول ساكناً، لكن الأقوى عدم وجوبه.

مسألة ٥٣: لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات كالإمالة و الإشباع و التفخيم و الترقيق و نحو ذلك

[١٥٤٥] مسألة ٥٣: لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات كالإمالة و الإشباع و التفخيم و الترقيق و نحو ذلك، بل و الإدغام غير ما ذكرنا و إن كان متابعتهم أحسن.

مسألة ٥٤: ينبغي مراعاة ما ذكره من إظهار التنوين و النون الساكنة

[١٥٤٦] مسألة ٥٤: ينبغي مراعاة ما ذكره من إظهار التنوين و النون الساكنة إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق، و قلبهما فيما إذا كان بعدهما حرف الباء، و إدغامهما إذا كان بعدهما أحد حروف يرملون، و إخفاؤهما إذا كان بعدهما بقيه الحروف، لكن لا يجب شيء من ذلك حتى الإدغام في «يرملون» كما مر.

مسألة ٥٥: ينبغي أن يميز بين الكلمات و لا يقرأ بحيث يتولد بين الكلمتين كلمه مهمله

[١٥٤٧] مسألة ٥٥: ينبغي أن يميز بين الكلمات و لا يقرأ بحيث يتولد بين الكلمتين كلمه مهمله كما إذا قرأ «الحمد لله» بحيث يتولد لفظ «دل» أو تولد من «الله رب» لفظ «هرب»، و هكذا في «مالك يوم الدين» تولد «كيو»، و هكذا في بقيه الكلمات و هذا معنى ما يقولون إن في الحمد سبع كلمات مهملات و هي: دل و هرب و كيو و كنع و كنس و تع و بع.

مسألة ٥٦: إذا لم يقف على «أحد» في «قل هو الله أحد» و وصله ب «الله الصمد»

[١٥٤٨] مسألة ٥٦: إذا لم يقف على «أحد» في «قل هو الله أحد» و وصله ب «الله الصمد» يجوز أن يقول أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد (١)، في جواز ذلك إشكال بل منع، فإن الواجب في مسألة القراءه كما مر

و أن يقول:أحدن الله الصمد بأن يكسر نون التنوين،و عليه ينبغي أن يرقق اللام من الله،و أما على الأول فينبغي تفخيمه كما هو القاعده الكليه من تفخيمه إذا كان قبله مفتوحا أو مضموما و ترقيقه إذا كان مكسورا.

مسأله ٥٧:يجوز قراءه مالك و ملك يوم الدين

[١٥٤٩]مسأله ٥٧:يجوز قراءه مالك و ملك يوم الدين،و يجوز فى الصراط بالصاد و السين،بأن يقول:الصراط المستقيم و سراط الذين.

مسأله ٥٨:يجوز فى كفوا أحد أربعة وجوه

[١٥٥٠]مسأله ٥٨:يجوز فى كفوا أحد أربعة وجوه:كفؤا بضم الفاء و بالهمزه،و كفؤا بسكون الفاء و بالهمزه،و كفوا بضم الفاء و بالواو،و كفوا بسكون الفاء و بالواو،و إن كان الأحوط ترك الأخيره(١).

مسأله ٥٩:إذا لم يدر إعراب كلمه أو بناءها أو بعض حروفها أنه الصاد مثلا أو السين أو نحو ذلك

[١٥٥١]مسأله ٥٩:إذا لم يدر إعراب كلمه أو بناءها أو بعض حروفها أنه الصاد مثلا أو السين أو نحو ذلك يجب عليه أن يتعلم،و لا يجوز له أن يكررها بالوجهين(٢)لأن الغلط من الوجهين ملحق بكلام الآدميين.

هو القراءه المشهوره المعروفه فى زمان الأئمه عليهم السلام،و هذه القراءه ليست من القراءات السبع و لا من القراءه المعروفه غيرها،فإذن لا يمكن الاكتفاء بها.

بل هو الأظهر لأن هذه القراءه ليست من القراءات المعروفه و المشهوره لكى تكون مجزيه فى مقام الامثال.

فى إطلاقه إشكال بل منع،فإنه يجوز أن يقرأها بوجهين إذا لم يوجب التردد الحاصل بين القراءتين خروج الكلمه عن كونها ذكرا بأن يقصد بأحدهما القرآن و بالآخر الذكر،و إلا فعليه أن يقرأ بوجه واحد احتياطا إذا كان ذلك فى أثناء الصلاه أو قبلها و لكنه لا يتمكن من التعلم أو التأكد على صحه أحد الوجهين ثم بعد الصلاه يتأكد من صحه ما قرأ،فإن كان صحيحا فهو و إلا وجبت عليه الاعاده باعتبار

مسأله ٦٠: إذا اعتقد كون الكلمه على الوجه الكذائى من حيث الإعراب أو البناء

[١٥٥٢] مسأله ٦٠: إذا اعتقد كون الكلمه على الوجه الكذائى من حيث الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلى مده على تلك الكيفيه ثم تبين له كونه غلطا فالأحوط الإعادته أو القضاء، وإن كان الأقوى عدم الوجوب.

أنّ ما أتى به ليس مصداقا للصلاه المأمور بها، و حديث لا تعاد لا يشمل المقام.

ص: ٢٤٤

اشاره

فصل فى الركعه الثالثه و الرابعه فى الركعه الثالثه من المغرب و الأ-خيرتين من الظهرين و العشاء يتخير بين قراءه الحمد أو التسييحات الأربع و هى «سبحان الله و الحمد لله و لا- إله إلا- الله و الله أكبر» و الأقوى أجزاء المره، و الأ-حوط الثلاث، و الأولى (١) إضافة الاستغفار إليها و لو بأن يقول: «اللهم اغفر لى» و من لا- يستطيع يأتى بالممكن منها (٢)، و إلا- أتى بالذكر المطلق (٣)، و إن كان قادرا على قراءه بل على الأحوط لصحيحه عبيد بن زراره الأمره به و لكن من جهه حمل المشهور الأمر فيها على الاستحباب و عدم القول بالوجوب فى المسأله صريحا و خلو سائر الأخبار عنه يمنع عن الجزم بالوجوب، و أما الاحتياط فلا يترك.

هذا مبنى على قاعده الميسور و هى غير تامه، و دعوى أن ذلك ليس مبنيا على تلك القاعده بل هو مبنى على أن المتفاهم العرفى من الروايات أن كلا من التسيح و التحميد و التهليل و التكبير واجب مستقل لا أن المجموع واجب واحد و كل واحد منها جزء الواجب.

مدفوعه: لأن هذه الدعوى غريبه، إذ لا شبهه فى أن المتفاهم منها عرفا أن المجموع واجب واحد و كل منها جزؤه، فإذا سقط سقط الكل.

على الأحوط الأولى، إذ قيام ذكر آخر مقام الذكر الواجب عند تعذره

مسألة ١: إذا نسي الحمد في الركعتين الأوليين فالأحوط اختيار قراءته في الأخيرتين

[١٥٥٣] مسألة ١: إذا نسي الحمد في الركعتين الأوليين فالأحوط اختيار قراءته في الأخيرتين، لكن الأقوى بقاء التخيير بينه وبين التسيحات.

مسألة ٢: الأقوى كون التسيحات أفضل من قراءة الحمد في الأخيرتين

[١٥٥٤] مسألة ٢: الأقوى كون التسيحات أفضل من قراءة الحمد في الأخيرتين (١) سواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً. بحاجه إلى دليل و هو مفقود.

في القوه مطلقا اشكال بل منع، إذ لم تثبت افضليه التسيحات من القراءة لا للإمام في الجماعة و لا للمنفرد في صلاته و لا للمأموم في خصوص الصلوات الاخفائيه و أما في الصلوات الجهرية فالأظهر اختيار التسيح في صورته واحده و هي ما إذا قرأ الامام فيهما لا مطلقاً، بيان ذلك:

أن الروايات الواردة في هذه المسألة تصنف إلى ثلاث مراتب.

المرتبه الأولى: الروايات الداله على أن الوظيفة الأولى المجهوله فيهما في الشريعه المقدسه هي التسيحات دون القراءة.

منها: صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: (عشر ركعات، ركعتان من الظهر و ركعتان من العصر و ركعتا الصبح و ركعتا المغرب و ركعتا العشاء الآخره لا يجوز فيهن الوهم - إلى أن قال: و هي الصلاه التي فرضها الله، و فوض الى محمد صلى الله عليه و آله، فزاد النبي صلى الله عليه و آله في الصلاه سبع ركعات و هي سنه ليس فيهن قراءه، إنما هو تسيح و تهليل و تكبير و دعاء فالوهم إنما هو فيهن...).

(١) و منها: صحيحته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال: (كان الذي فرض الله على العباد من الصلاه عشر ركعات و فيهن القراءة و ليس فيهن و هم يعنى سهواً، فزاد رسول الله صلى الله عليه و آله سبعا و فيهن الوهم و ليس فيهن قراءه... (٢) فإنهما تدلان بوضوح على أن القراءة لم تشرع في الأخيرتين و إنما شرعت فيهما التسيحات الأربع فحسب.

ص: ٢٤٤

١- (١) الوسائل ج ٦ باب: ٤٢ من أبواب القراءة في الصلاه الحديث: ٤.

٢- (٢) الوسائل ج ٦ باب: ٥١ من أبواب القراءة في الصلاه الحديث: ٤.

و منها:غيرهما.

المرتبه الثانيه:ما يدل على أن قراءه فاتحه الكتاب فى الركعتين الاخيرتين بملاك أنها تحميد و دعاء لا بعنوان أنها فاتحه الكتاب و هو صحيحه زواره قال:

(سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الاخيرتين من الظهر،قال:تسبح و تحمد الله و تستغفر لذنبك و إن شئت فاتحه الكتاب فانها تحميد و دعاء) (1)فإن لسان هذه الصحيحه لسان الحكومه و تبين ان مشروعيه قراءه فاتحه الكتاب فى الركعتين الأخيرتين إنما هى بعنوان أنها مصداق للتحميد و الدعاء،فإذن لا تكون منافيه للروايتين المتقدمتين فى المرتبه الأولى،فإنهما إنما تنفيان مشروعيه قراءه فاتحه الكتاب فى الركعتين الأخيرتين بعنوان فاتحه الكتاب كما كانت مشروعيه كذلك فى الركعتين الاوليين،هذا من ناحيه.و من ناحيه أخرى انها بلسانها الحكومى تعالج المشكله الناشئه من المعارضه بين الروايات فى المرتبه الثالثه.

المرتبه الثالثه:الروايات الوارده فى الامام و المأموم دون المنفرد.

أما فى الامام،فقد دلت صحيحه معاويه بن عمار و صحيحه منصور بن حازم أن وظيفه الامام فى الركعتين الأخيرتين قراءه فاتحه الكتاب،و فى مقابلهما معتبره سالم بن أبى خديجه،فانها تدل على أن وظيفته التسبيح فيهما.فتكون معارضه لهما.

و لكن صحيحه زواره المتقدمه بضميمه الروايات فى المرتبه الأولى الداله على عدم مشروعيه القراءه فى الركعتين الاخيرتين تبين المراد من صحيحتي معاويه و منصور و تفسيره بما ينسجم مع مدلول المعتبره،و هو أن قراءه فاتحه الكتاب فيهما باعتبار أنها تحميد و دعاء لا بما أنها قراءه فاتحه الكتاب كما كان كذلك فى الركعتين الأوليين.فإذن لا معارضه فى البين حيث أن مقتضى الصحيحه

ص: ٢٤٧

(١-١) الوسائل ج ٦ باب:٤٢ من أبواب القراءه فى الصلاه الحديث:١.

أن الوظيفة في الركعتين الأخيرتين هي التخيير بين التسيحات الأربع و بين التحميد و الدعاء.

قد يقال: ان التفصيل في صحيحتي معاويه و منصور بين الامام و المأموم في أن وظيفه الأول قراءه فاتحه الكتاب، و وظيفه الثانى التسيح يدل على أن فاتحه الكتاب بعنوانها وظيفه للإمام لا بعنوان أنها مصداق للتحميد و الدعاء.

و الجواب عن ذلك: ان التفصيل في نفسه و إن كان ظاهرا في ذلك، إلا أنه ينسجم مع كون قراءه فاتحه الكتاب تحميذا و دعاء أيضا، و على هذا فالتفصيل إنما هو بنكته ان الاتيان بأحد فردى الواجب يكون أفضل للإمام، و الاتيان بالآخر يكون أفضل للمأموم، فإذا لا- مناص من حمل التفصيل على ذلك بقريته حكومه الصحيحه عليهما التى تبين المراد من قراءه فاتحه الكتاب فيهما.

و مع الاغماض عن ذلك و استقرار المعارضه بينهما تسقط من جهه المعارضه فالمرجع هو العام الفوقى، و هو فى المقام معتبره على بن حنظله الناصه فى التخيير مطلقا بلا فرق بين الامام و المأموم و المنفرد.

و مع الاغماض عنها أيضا فالمرجع هو روايات المرتبه الأولى الداله على عدم مشروعيه القراءه فى الركعتين الأخيرتين، و الروايات المطلقه الداله على أن الوظيفة فيهما التسيح بلا فرق بين الامام و المأموم و المنفرد.

و أمّا فى المأموم: فقد دلت صحيحه معاويه ان وظيفته التسيح فى الركعتين الأخيرتين، و فى مقابلها معتبره سالم بن أبى خديجه، فإنها تدل على أن وظيفته قراءه فاتحه الكتاب، و لكن على ضوء حكومه الصحيحه على المعتبره و بيان المراد منها ترتفع المعارضه بينهما و يحتمل التفصيل بين الامام و المأموم فى الركعتين الأخيرتين على الأفضليه، فإذا تكون المعارضه بين المعتبره و صحيحه معاويه فى

مسألة ٣: يجوز أن يقرأ في إحدى الأخيرتين الحمد و في الأخرى التسيحات

[١٥٥٥] مسألة ٣: يجوز أن يقرأ في إحدى الأخيرتين الحمد و في الأخرى الأفضليه، فتسقطان و يرجع إلى العام الفوقى و هو معتبره على بن حنظله، نعم قد يقال: ان صحيحه زواره التى يكون موردها الصلاه الجهرية قد نهت المأموم عن القراءه فى الركعتين الأخيرتين، فبما أنها تكون أخص من معتبره سالم فتقيد اطلاقها بغير الصلاه الجهرية.

و لكن للمناقشه فيه مجال، فإن الظاهر من الصحيحه هو أن وظيفه المأموم ترك القراءه و الانصات فى الركعتين الأخيرتين أيضا إذا قرأ الامام فيهما بقرينه قوله عليه السّلام بعد نهى المأموم عن القراءه: (فإن الله عزّ و جل يقول للمؤمنين و إذا قرئ القرآن - يعنى فى الفريضة خلف الامام - فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (١)، و لا تدل على أن وظيفته التسيح، فانها إنما تدل على أن القراءه ليست وظيفه له، و أما أن وظيفته التسيح أو لا - فهي ساكنه عنها نفيا و اثباتا فلو كنا نحن و هذه الصحيحه لم نقل بوجود التسيح عليه فى فرض قراءه الامام - فاتحه الكتاب، و أما فى فرض عدم قراءته فالصحيحه لا تدل على أن وظيفته أيضا ترك القراءه.

هذا اضافه إلى أنا لو سلمنا أن الصحيحه تقيد اطلاق المعتبره بغير الصلاه الجهرية إلا أنه لا أثر لهذا التقيد فى المقام إلا على القول بانقلاب النسبه، فإنه على هذا القول فيما أن المعتبره تصبح أخص من صحيحه معاويه فترفع المعارضه بينهما، و لكن بما اننا بنينا فى علم الأصول على عدم القول بالانقلاب فالمعارضه بينهما تظل باقيه.

الى هنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة و هى أن وظيفه المصلى فى الركعتين الأخيرتين التخيير بين القراءه و التسيح مطلقا، أى بلا فرق بين الصلوات الاخفائيه و الجهرية، و بلا فرق بين كون المصلى اماما أو مأموما أو منفردا. نعم الأظهر للمأموم فى الصلوات الجهرية اختيار التسيح فى صورته واحده و هى ما إذا قرأ الامام فيهما.

ص: ٢٤٩

التسيّحات (١)، فلا يلزم اتحادهما في ذلك.

مسألة ٤: يجب فيهما الإخفات سواء قرأ الحمد أو التسيّحات

[١٥٥٦] مسألة ٤: يجب فيهما الإخفات سواء قرأ الحمد أو التسيّحات (٢)، نعم إذا قرأ الحمد يستحب الجهر بالبسملة على الأقوى (٣)، وإن كان الإخفات فيها أيضا أحوط.

مسألة ٥: إذا أجهر عمدا بطلت صلاته

[١٥٥٧] مسألة ٥: إذا أجهر عمدا بطلت صلاته (٤)، وأما إذا أجهر جهلا أو نسيانا صحت، ولا يجب الإعادة وإن تذكر قبل الركوع. هذا في غير المأموم في الصلوات غير الجهرية، وأما المأموم في الصلوات الجهرية فالأظهر له اختيار التسيّح إذا اختار الامام القراءة فيهما كما مرّ.

في الوجوب اشكال، ولا سيما في القراءة، وإن كان أحوط، لأن عمده الدليل في المسألة هي سيره المتشرعه الجارية على الإخفات فيهما منذ بدايه التشريع إلى زماننا هذا، ولكن السيره إذا ثبتت فدلالته على الوجوب لا تخلو عن إشكال، وعليه فلا يمكن الحكم بكون المسألة صغرى لكبرى مطويه في صحيحه زواره و هي قوله عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي الاجهار فيه و أخفى فيما لا- ينبغي الاخفاء فيه فقال: (أَيّ ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته و عليه الاعاده) (١) وذلك لأن الصحيحه ضابطه كليه لبيان حكم تارك الجهر و الاخفات فيما يكون معتبرا فيه و شرطا له، و المفروض في المسألة عدم احراز أن الجهر معتبر فيهما لكي تكون صغرى لها. فالنتيجة أن الوجوب مبنى على الاحتياط و لا سيما بناء على ما تقدم من الاشكال في أصل وجوب الجهر في القراءة. نعم إذا كان المصلى اماما جاز له أن يقرأ الحمد فيهما جهرا إذا كان في الصلاة الجهرية كما هو ظاهر صحيحه زواره.

في القوه إشكال بل منع لعدم الدليل. نعم لا بأس بالاتيان بها بعنوان الرجاء.

على الأحوط، و قد مر وجهه في التعليق على المسألة (٤).

ص: ٢٥٠

مسألة ٦: إذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءة الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسيحات

[١٥٥٨] مسألة ٦: إذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءة الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسيحات، وكذا العكس، بل يجوز العدول في أثناء أحدهما إلى الآخر، وإن كان الأحوط عدمه.

مسألة ٧: لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسيحات فالأحوط عدم الاجتزاء به

[١٥٥٩] مسألة ٧: لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسيحات فالأحوط عدم الاجتزاء به (١)، وكذا العكس، نعم لو فعل ذلك غافلاً من غير قصد إلى أحدهما فالأقوى الاجتزاء به، وإن كان من عادته خلافه.

مسألة ٨: إذا قرأ الحمد بتخيل أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء به

[١٥٦٠] مسألة ٨: إذا قرأ الحمد بتخيل أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء به ولا يلزم الإعادة أو قراءة التسيحات وإن كان قبل الركوع، كما أن الظاهر أن العكس كذلك، فإذا قرأ الحمد بتخيل أنه في إحدى الأخيرتين ثم تبين أنه في إحدى الأولتين لا يجب عليه الإعادة، نعم لو قرأ التسيحات ثم تذكر قبل الركوع أنه في إحدى الأولتين يجب عليه قراءة الحمد وسجود السهو بعد الصلاة لزياده التسيحات (٢).

مسألة ٩: لو نسى القراءه و التسيحات و تذكر بعد الوصول إلى حد الركوع

[١٥٦١] مسألة ٩: لو نسى القراءه و التسيحات و تذكر بعد الوصول إلى حد بل هو الأظهر لعدم القصد المعتبر في صحه العباده. نعم يكفي في صحتها قصد الجامع إذا كان هو الواجب كما في المقام، وعلى هذا فإذا كان المصلي قاصدا للجامع في ضمن أحد فرديه خاصه و لكن حينما بدأ بالعمل غفل و اختاره في ضمن فرد آخر صح باعتبار أن الواجب العبادي هو الجامع و المعتبر إنما هو قصده دون فرده، و المفروض انه قاصد له و الغفله إنما هي في مرحله التطبيق و لا خصوصيه في هذه مرحله لفرد دون آخر.

على الأحوط باعتبار أنه لا دليل على وجوبه لكل زياده و نقيصه، و منه يظهر حال المسأله الآتیه.

الركوع صحت صلاته و عليه سجدا السهو للنقيصه، و لو تذكر قبل ذلك وجب الرجوع.

مسألة ١٠: لو شك في قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن

[١٥٦٢] مسألة ١٠: لو شك في قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن و إن كان قبل الوصول إلى حده (١)، و كذا لو دخل في الاستغفار.

مسألة ١١: لا بأس بزياده التسيحات على الثلاث إذا لم يكن بقصد الورود

[١٥٦٣] مسألة ١١: لا بأس بزياده التسيحات على الثلاث إذا لم يكن بقصد الورود بل كان بقصد الذكر المطلق.

مسألة ١٢: إذا أتى بالتسيحات ثلاث مرات

[١٥٦٤] مسألة ١٢: إذا أتى بالتسيحات ثلاث مرات فالأحوط أن يقصد القربه و لا يقصد الوجوب و الندب (٢) حيث إنه يحتمل أن يكون الأولى واجبه و الأخيرتين على وجه الاستحباب، و يحتمل أن يكون المجموع من حيث المجموع واجبا فيكون من باب التخيير بين الإتيان بالواحدة و الثلاث، و يحتمل أن يكون الواجب أيا منها شاء مخيرا بين الثلاث، فحيث إن الوجوه متعددة فالأحوط الاقتصار على قصد القربه، نعم لو اقتصر على المره لم أن يقصد الوجوب.

في عدم الاعتناء اشكال بل منع، و الأظهر هو الاعتناء، اذ كفايه الدخول في المقدمات في جريان قاعده التجاوز بحاجه إلى دليل و أدله القاعده لا تساعد عليها.

بل للمصلى أن ينوى الوجوب في التسيحه الأولى فحسب دون الثانيه و الثالثه بلحاظ أن مقتضى صحيحه زواره أن الواجب هو الاتيان بها مره واحده و لا يمكن أن يكون الواجب هو الجامع بين الاتيان بها مره واحده و الاتيان بها ثلاث مرات لأنه من التخيير بين الأقل و الأكثر و هو غير معقول، فالصحيح أن الوجوب ساقط بالاتيان بها مره واحده فلا يمكن الاتيان بالزائد بقصد الوجوب.

إشاره

فصل فى مستحبات القراءة و هى أمور:

الأول: الاستعاذه قبل الشروع فى القراءة فى الركعه الاولى بأن يقول:

«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، و ينبغى أن يكون بالاخفات.

الثانى: الجهر بالبسمله فى الإخفاته، و كذا فى الركعتين الأخيرتين إن قرأ الحمد، بل و كذا فى القراءة خلف الإمام حتى فى الجهرية (١)، و أما فى الجهرية فيجب الإجهار بها على الإمام و المنفرد.

الثالث: الترتيل أى التأنى فى القراءة و تبيين الحروف على وجه يتمكن السامع من عدّها.

الرابع: تحسين الصوت بلا غناء.

الخامس: الوقف على فواصل الآيات.

السادس: ملاحظه معانى ما يقرأ و الاتعاظ بها.

السابع: أن يسأل الله عند آيه النعمه أو النقمه ما يناسب كلا منها.

تقدم الاشكال فى قراءه المأموم خلف الامام فى الصلوات الجهرية إذا قرأها.

الثامن:السكته بين الحمد و السوره،و كذا بعد الفراغ منها بينها و بين القنوت أو تكبير الركوع.

التاسع:أن يقول بعد قراءه سوره الحمد:«كذلك الله ربي»مره أو مرتين أو ثلاث،أو«كذلك لله ربنا»،و أن يقول بعد فراغ الإمام من قراءه الحمد إذا كان مأموماً:«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» بل و كذا بعد فراغ نفسه إن كان منفرداً.

العاشر:قراءه بعض السور المخصوصه فى بعض الصلوات:كقراءه عم يتساءلون،و هل أتى،و هل أتاك،و لا أقسم،و أشباهها فى صلاه الصبح، و قراءه سبح اسم،و الشمس،و نحوهما فى الظهر و العشاء،و قراءه إذا جاء نصر الله،و ألهيكم التكاثر فى العصر و المغرب،و قراءه سوره الجمعه فى الركعه الاولى و المنافقين فى الثانيه فى الظهر و العصر من يوم الجمعه، و كذا فى صبح يوم الجمعه،أو يقرأ فيها فى الاولى الجمعه و التوحيد فى الثانيه،و كذا فى العشاء فى ليله الجمعه يقرأ فى الاولى الجمعه و فى الثانيه المنافقين،و فى مغربها الجمعه فى الاولى و التوحيد فى الثانيه،و يستحب فى كل صلاه قراءه إنا أنزلناه فى الاولى و التوحيد فى الثانيه،بل لو عدل عن غيرهما،إليهما لما فيهما من الفضل أعطى أجر السوره التى عدل عنها مضافاً إلى أجرهما،بل ورد أنه لا تزكو صلاه إلا بهما،و يستحب فى صلاه الصبح من الاثنين و الخميس سوره هل أتى فى الاولى و هل أتاك فى الثانيه.

مسألة ١:يكره ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض الخمس

[١٥٦٥]مسألة ١:يكره ترك سوره التوحيد فى جميع الفرائض الخمس.

مسألة ٢:يكره قراءه التوحيد بنفس واحد

[١٥٦٦]مسألة ٢:يكره قراءه التوحيد بنفس واحد،و كذا قراءه الحمد و السوره بنفس واحد.

مسألة ٣:يكره أن يقرأ سوره واحده فى الركعتين

[١٥٦٧]مسألة ٣:يكره أن يقرأ سوره واحده فى الركعتين إلا سوره

مسألة ٤: يجوز تكرار الآيه في الفريضة وغيرها والبكاء

[١٥٦٨] مسألة ٤: يجوز تكرار الآيه في الفريضة وغيرها والبكاء، ففي الخبر: «كان على بن الحسين عليه السلام إذا قرأ مالك يوم الدين يكررها حتى يكاد أن يموت»، وفي آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام: «عن الرجل يصلي له أن يقرأ في الفريضة فتمّ الآيه فيها التخويف فيبكي و يردد الآيه؟ قال عليه السلام: يردد القرآن ما شاء و إن جاءه البكاء فلا بأس».

مسألة ٥: يستحب إعادة الجمعه أو الظهر في يوم الجمعه إذا صلاهما فقرأ غير الجمعه و المنافقين

[١٥٦٩] مسألة ٥: يستحب إعادة الجمعه أو الظهر في يوم الجمعه إذا صلاهما فقرأ غير الجمعه و المنافقين، أو نقل النيه إلى النقل إذا كان في الأثناء و إتمام ركعتين ثم استئناف الفرض بالسورتين.

مسألة ٦: يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة

[١٥٧٠] مسألة ٦: يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة، و هما من القرآن.

مسألة ٧: الحمد سبع آيات، و التوحيد أربع آيات

[١٥٧١] مسألة ٧: الحمد سبع آيات، و التوحيد أربع آيات.

مسألة ٨: الأقوى جواز قصد إنشاء الخطاب

[١٥٧٢] مسألة ٨: الأقوى جواز قصد إنشاء الخطاب بقوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ إذا قصد القرآنيه أيضا بأن يكون قاصدا للخطاب بالقرآن، بل و كذا في سائر الآيات، فيجوز إنشاء الحمد بقوله: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ و إنشاء المدح في الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ و إنشاء طلب الهدايه في إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، و لا ينافي قصد القرآنيه مع ذلك.

مسألة ٩: قد مرّ أنه يجب كون القراءة و سائر الأذكار حال الاستقرار

[١٥٧٣] مسألة ٩: قد مرّ أنه يجب كون القراءة و سائر الأذكار حال الاستقرار، فلو أراد حال القراءة التقدم أو التأخر قليلا أو الحركة إلى أحد الجانبين أو أن ينحني لأخذ شيء من الأرض أو نحو ذلك يجب أن يسكت حال الحركة و بعد الاستقرار يشرع في قراءته، لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضر، و إن كان الأولى بل الأحوط تركه أيضا.

مسألة ١٠: إذا سمع اسم النبي (صلى الله عليه و آله) في أثناء القراءة يجوز بل يستحب أن يصلي عليه

[١٥٧٤] مسأله ١٠: إذا سمع اسم النبي (صلى الله عليه وآله) في أثناء

ص: ٢٥٥

القراءة يجوز بل يستحب أن يصلّى عليه، ولا ينافى الموالاه كما فى سائر مواضع الصلاة، كما أنه إذا سلّم عليه من يجب رد سلامه يجب ولا ينافى.

مسألة ١١: إذا تحرك حال القراءة قهرا بحيث خرج عن الاستقرار

[١٥٧٥] مسألة ١١: إذا تحرك حال القراءة قهرا بحيث خرج عن الاستقرار فالأحوط إعادته ما قرأه فى تلك الحالة (١).

مسألة ١٢: إذا شك فى صحه قراءة آيه أو كلمه يجب إعادتها إذا لم يتجاوز

[١٥٧٦] مسألة ١٢: إذا شك فى صحه قراءة آيه أو كلمه يجب إعادتها إذا لم يتجاوز، ويجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز (٢)، ولا بأس بتكرارها مع تكرر الشك ما لم يكن عن وسوسه، ومع يشكل الصحه إذا أعاد (٣).

مسألة ١٣: فى ضيق الوقت يجب الاقتصار على المره فى التسيحات الأربعه

[١٥٧٧] مسألة ١٣: فى ضيق الوقت يجب الاقتصار على المره فى التسيحات الأربعه.

مسألة ١٤: يجوز فى إِيَاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَاكَ نَسْتَعِينُ القراءة بإشباع كسر الهمزه و بلا إشباعه

[١٥٧٨] مسألة ١٤: يجوز فى إِيَاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَاكَ نَسْتَعِينُ القراءة بإشباع كسر الهمزه و بلا إشباعه.

مسألة ١٥: إذا شك فى حركه كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز أن يقرأ بالوجهين

[١٥٧٩] مسألة ١٥: إذا شك فى حركه كلمه أو مخرج حروفها لا يجوز أن يقرأ بالوجهين مع فرض العلم ببطلان أحدهما، بل مع الشك أيضا كما لا بأس بتركه لأنّ التحرك فى حال القراءة قهرا لا يضرّ.

هذا اذا كان المقصود من عدم التجاوز الشك فى صحه قراءة آيه أو كلمه فى الأثناء، و أما إذا كان بعد الفراغ لم تجب الاعاده، و من هنا كان الأنسب أن يقول: إذا شك فى صحه قراءة آيه أو كلمه فى الأثناء و قبل الفراغ منها وجبت اعادتها.

الظاهر انه لا إشكال فى الصحه إذا لم تبلغ الوسوسه إلى مرتبه المبعوضيه و الحرمة.

مر(١)، لكن لو اختار أحد الوجهين مع البناء على إعادته الصلاة لو كان باطلا لا بأس به.

مسأله ١٦: الأحوط فيما يجب قراءته جهرا أن يحافظ على الإجهار فى جميع الكلمات حتى أواخر الآيات

[١٥٨٠] مسأله ١٦: الأحوط (٢) فيما يجب قراءته جهرا أن يحافظ على الإجهار فى جميع الكلمات حتى أواخر الآيات بل جميع حروفها، وإن كان لا يبعد اغتفار الإخفات فى الكلمه الأخيره من الآيه فضلا عن حرف آخرها.

قد مرّ حكم ذلك فى التعليق على المسأله (٥٩) من القراءه.

بل هو الأظهر على تقدير القول بالوجوب.

ص: ٢٥٧

فصل فى الركوع يجب فى كل ركعه من الفرائض و النوافل ركوع واحد إلا فى صلاه الآيات ففى كل ركعه من ركعتيها خمس ركوعات كما سيأتى، و هو ركن تبطل الصلاه بتركه عمداً كان أو سهواً، و كذا زيادته فى الفريضه إلا فى صلاه الجماعه فلا تضر بقصد المتابعه.

و واجباته أمور:

أحدها: الانحناء على الوجه المتعارف بمقدار تصل يداه إلى ركبتيه وصولاً لو أراد وضع شىء منها عليها لوضعه، و يكفى وصول مجموع أطراف الأصابع التى منها الإبهام على الوجه المذكور، و الأحوط الانحناء بمقدار إمكان وصول الراحه إليها، فلا يكفى مسمى الانحناء، و لا الانحناء على غير الوجه المتعارف بأن ينحنى على أحد جانبيه أو يخفض كفيه و يرفع ركبتيه و نحو ذلك، و غير المستوى الخلقه كطويل اليدين أو قصيرهما يرجع إلى المستوى، و لا بأس باختلاف أفراد المستويين خلقه، فلكل حكم نفسه بالنسبه إلى يديه و ركبتيه (١).

هذا فيما اذا تحقق الركوع العرفى بذلك حيث أنه الواجب فإذا تحقق كفى و إن لم تصل يداه إلى ركبتيه باعتبار أنه اماره، فلا موضوع له.

الثانى:الذكر،و الأحوط اختيار التسييح من أفراده مخيرا بين الثلاث من الصغرى و هى «سبحان الله» و بين التسيحه الكبرى و هى «سبحان ربي العظيم و بحمده»،و إن كان الأقوى كفايه مطلق الذكر من التسييح أو التحميد أو التهليل أو التكبير بل و غيرها بشرط أن يكون بقدر الثلاث الصغريات،فيجزئ أن يقول: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» ثلاثا أو«الله أكبر» كذلك أو نحو ذلك.

الثالث:الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب،بل الأحوط ذلك فى الذكر المندوب أيضا إذا جاء به بقصد الخصوصيه،فلو تركها عمدا بطلت صلاته(١)بخلاف السهو على الأصح،و إن كان الأحوط الاستئناف إذا تركها فيه أصلا و لو سهوا،بل و كذلك إذا تركها فى الذكر الواجب.

الرابع:رفع الرأس منه حتى ينتصب قائما،فلو سجد قبل ذلك عمدا بطلت الصلاه.

الخامس:الطمأنينه حال القيام بعد الرفع،فتركها عمدا مبطل للصلاه.

مسأله ١:لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع

[١٥٨١]مسأله ١:لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع،بل يكفى الانحناء بمقدار إمكان الوضع كما مر.

مسأله ٢:إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور

[١٥٨٢]مسأله ٢:إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور و لو فى البطلان اشكال بل منع حتى فيما إذا كان الدليل على اعتبار الطمأنينه فى الصلاه دليلا لفظيا،فإنه لا يقتضى أكثر من اعتبارها فى الصلاه لا فيما ليس من أجزائها،و الفرض أن الذكر المندوب ليس من أجزائها فلا- يكون وقتئذ مشمولاً للدليل المذكور،هذا اضافه إلى أنه لا دليل عليه غير دعوى الاجماع فى المسأله،و هو إن تم فالمتيقن منه الأجزاء الواجبه.

باعتقاد على شىء أتى بالقدر الممكن (١) ولا ينتقل إلى الجلوس و إن تمكن من الركوع منه، و إن لم يتمكن من الانحناء أصلا و تمكن منه جالسا أتى به جالسا، و الأحوط صلاه أخرى بالإيماء قائما، و إن لم يتمكن منه جالسا أيضا أو ما له - و هو قائم - برأسه إن أمكن، و إلا فبالعينين تغميضا له و فتحا للرفع منه، و إن لم يتمكن من ذلك أيضا نواه بقلبه و أتى بالذكر الواجب (٢).

مسألة ٣: إذا دار الأمر بين الركوع جالسا مع الانحناء فى الجملة و قائما مومنا لا يبعد تقديم الثانى

[١٥٨٣] مسألة ٣: إذا دار الأمر بين الركوع جالسا مع الانحناء فى الجملة و قائما مومنا لا يبعد تقديم الثانى (٣)، و الأحوط تكرار الصلاه.

فيه اشكال بل منع إذا لم يصدق عليه الركوع القيامى بأدنى مرتبته، حيث انه لا دليل على وجوبه حينئذ إلا قاعده الميسور و هى غير تامه. نعم قد تقدم فى مبحث القيام أن المصلى إذا لم يتمكن من الركوع القيامى و تمكن من الركوع الجلوسى فمقتضى القاعده و إن كان هو التخيير بين الصلاه مع الايماء قائما و بين الصلاه قائما مع ركوع الجالس، و لكن مع ذلك فالأحوط وجوبا تكرار الصلاه مره قائما مع الايماء و اخرى قائما مع ركوع الجالس.

على الأحوط الأولى حيث لم يرد فى شىء من روايات المقام ما يدل على وجوب ذلك فإذن لا دليل عليه حينئذ إلا قاعده الميسور و هى غير تامه.

بل هو بعيد، فإن المصلى إذا كان متمكنا من ركوع الجالس و لكن لا يتمكن من ركوع القائم فقد مرّ أنّ مقتضى القاعده هو التخيير، و لكن مع هذا كان الأجدر و الأحوط وجوبا الجمع بين الصلاه قائما مع الايماء مره و الصلاه قائما مع ركوع الجالس مره أخرى، هذا إذا تمكن من ركوع الجالس، و أما إذا لم يتمكن منه اما من جهه أنه لا يتمكن من الانحناء اصلا أو تمكن منه و لكن لا بمقدار يصدق عليه ركوع الجالس فيتعين عليه الصلاه قائما مع الايماء.

مسألة ٤: لو أتى بالركوع جالسا و رفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب بل لا يجوز له إعادته قائما

[١٥٨٤] مسألة ٤: لو أتى بالركوع جالسا و رفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب بل لا يجوز له إعادته قائما (١)، بل لا يجب عليه القيام للسجود خصوصا إذا كان بعد السمعلة و إن كان أحوط، و كذا لا يجب إعادته بعد إتمامه بالانحناء الغير التام (٢)، و أما لو حصل له التمكن في أثناء الركوع جالسا فإن كان بعد تمام الذكر الواجب يجتريء به (٣)، لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع، و إن حصل قبل الشروع فيه أو قبل تمام فيه إشكال بل منع و ذلك لأنه إن كان في سعة الوقت و جب اعاده الصلاة لأن الفرد المأتي به بما أنه فاقد للركن و هو ركوع القائم عن قيام فلا يمكن اعادته قائما لاستلزامه زيادة الركن فمن أجل ذلك لا مناص من اعاده الصلاة و ان كان في ضيق الوقت، فان استعاد قدرته على القيام بعد رفع الرأس من الركوع و جب بمقتضى اطلاق قوله عليه السلام: (إذا قوى فليقم...) (١) ثم يسجد عن قيام، و إذا فعل ذلك صحت صلاته و بذلك يظهر حال ما في المتن.

في اطلاقه اشكال بل منع، فانه إن صدق على الانحناء المذكور عنوان الركوع عرفا فقد مرّ حكمه في سعة الوقت و ضيقه آنفا، و إن لم يصدق كما هو الظاهر، فلا دليل على وجوبه عوضا عن الركوع، كما مرّ في المسألة (٢). و أما إذا افترضنا وجود الدليل عليه فحينئذ إذا استعاد المصلّي قدرته على الركوع و جبت اعادته، و اما الانحناء فبما انه لا يصدق عليه عنوان الركوع فلا تقدر زيادته إذا كانت عن عذر لأن المبطل انما هو زيادة الركوع أو السجود و لو كانت عن عذر لا زيادة كل جزء، و مجرد كونه بديلا عن الركوع لا يوجب ترتيب جميع أحكام الركوع عليه إذ لا يعتبر في البدليه كون البديل مثل المبدل في جميع الأحكام و الآثار.

هذا إذا كان في ضيق الوقت، و اما إذا كان في سعته فلا بد من اعاده الصلاة كما مرّ.

ص: ٢٤٢

الذكر يجب عليه أن يقوم منحيا إلى حد الركوع القيامي (١) ثم إتمام الذكر و القيام بعده و الأحوط مع ذلك إعادته الصلاة، و إن حصل في أثناء الركوع بالانحناء الغير التام أو في أثناء الركوع الإيمائي فالأحوط الانحناء إلى حد الركوع و إعادته الصلاة (٢).

مسألة ٥: زيادة الركوع الجلوسى و الإيمائى مبطله

[١٥٨٥] مسألة ٥: زيادة الركوع الجلوسى و الإيمائى مبطله و لو سهوا فى الوجوب اشكال بل منع، فان هذا الركوع و ان كان ركوعا قياميا لأنه صادر منه و هو قائم على قدميه غير جالس و لكنه ليس من الركوع الواجب فى الصلاة لأنه متقوم بأمرين... أحدهما: أن يكون عن قيام.

و الآخر: أن يكون فى حاله القيام. فالركوع الركنى عباره عن هذه الحصة الخاصه، و من المعلوم ان انتفاء كل من الأمرين يوجب انتفاءها، هذا اضافة إلى أن المصلى اذا نهض منحيا إلى حد الركوع القيامى فان صدق عليه الركوع فهو زياده، و إن لم يصدق كان وجوده كعدمه فلا أثر له و على هذا فاذا استعاد قدرته قبل الشروع فى ذكر الركوع أو بعده، فان كان الوقت متسعا بطل ما فى يده من الصلاة و وجب عليه الاعاده، و إن لم يكن متسعا صح ما فى يده شريطه أن يقوم منتصبا بعد رفع رأسه من الركوع بمقتضى اطلاق قوله عليه السلام: (فإذا قوى فليقم...).

(١) بل الظاهر كفايه الانحناء الى حد الركوع فى الركوع الإيمائى باعتبار انه ركوع عن قيام منتصب، و اما كفايه الانحناء الى حد الركوع من الانحناء غير التام فهى مبنيه على صدق الركوع عن القيام عليه، فان صدق كفى و إلا لم يكف، فحيث أن يقوم منتصبا ثم يركع، و أما زياده الانحناء فيما أنها عذريه فلا تقدر بعد عدم صدق الركوع عليه.

ص: ٢٦٣

مسألة ٦: إذا كان كالراكن خلقه أو لعارض

[١٥٨٦] مسألة ٦: إذا كان كالراكن خلقه أو لعارض فإن تمكن من الانتصاب و لو بالاعتماد على شيء وجب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب حال القراءه و للركوع(٢)، و إلا- فللركوع فقط فيقوم و ينحنى، و إن لم يتمكن من ذلك لكن تمكن من الانتصاب فى الجملة(٣) فكذلك، و إن لم يتمكن أصلا فإن تمكن من الانحناء أزيد من المقدار الحاصل بحيث لا يخرج عن حد الركوع و جب(٤)، و إن لم يتمكن من الزيادة أو كان على فيه: ان الركوع الايمائى بما أنه ليس ركوعا لا لغه و لا عرفا فلا تكون زيادته زياده الركوع لكى تبطل الصلاه بها إلا- إذا كانت عمديه، و الدليل الآ-خر على البطلان غير موجود إلا- دعوى أنه بدل عن الركوع، فما يترتب على الركوع من الآثار يترتب عليه أيضا منها بطلان الصلاه بزيادته، و لكن لا اساس لهذه الدعوى، إذ لا دليل على أن كل ما هو ثابت للمبدل من الآثار و الأحكام فهو ثابت للمبدل أيضا إلا دعوى الاجماع فى المسأله، و هى غير تامه. فإذا ن حال الايماء من حيث الزيادة حال الأجزاء غير الركنيه. نعم لو لم يركع الركوع الايمائى بطلت صلاته باعتبار أنها فاقده للمبدل و البديل معا، بل لا صلاه حينئذ. فالنتيجه: ان زيادته ليست كنقيصته.

بل لتكبيره الاحرام أيضا، بل هو أولى بوجوب التحصيل فيها من وجوب تحصيله فى القراءه، باعتبار انه مقوم لها فمن تركه حال التكبيره فكبر للإحرام جالسا بطلت صلاته و ان كان ناسيا، فيكون حاله حال القيام للركوع.

هذا فيما اذا صدق عليه القيام و لو بأدنى مرتبته، و إلا لم يجب لعدم الدليل.

فى الوجوب اشكال بل منع إذ لا دليل عليه إلا قاعده الميسور و هى غير تامه.

أقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى أزيد خرج عن حده فالأحوط له الإيماء بالرأس (١)، وإن لم يتمكن فبالعينين له تغميضا و للرفع منه فتحا، وإلا فينوى به قلبا و يأتي بالذكر (٢).

مسألة ٧: يعتبر في الانحناء أن يكون بقصد الركوع

[١٥٨٧] مسألة ٧: يعتبر في الانحناء أن يكون بقصد الركوع (٣) ولو إجمالا - بالبقاء على نيته في أول الصلاة بأن لا - ينوى الخلاف، فلو انحنى بقصد وضع شيء على الأرض أو رفعه أو قتل عقرب أو حيه أو نحو ذلك لا يكفي في جعله ركوعا بل لا بد من القيام ثم الانحناء للركوع، ولا يلزم منه زياده الركن.

مسألة ٨: إذا نسي الركوع فهوى إلى السجود و تذكر قبل وضع جبهته على الأرض

[١٥٨٨] مسألة ٨: إذا نسي الركوع فهوى إلى السجود و تذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع، ولا يكفي أن يقوم منحنيا إلى بل هو الأقوى حيث أن وظيفته ذلك بعد عدم تمكنه من الركوع الواجب، ولا يكفي قصد الركوع بتلك الهيئه الخاصه لما مرّ من أنّ الركوع الواجب الركني في الصلاة متقوم بأمرين..

أحدهما: أن يكون عن القيام منتصبا.

و الآخر: أن يكون في حاله القيام لا الجلوس. و بانتفاء كل منهما ينتفى الركوع، فإذن لا محاله تكون وظيفته الايماء.

على الأحوط الأولى كما مر في المسألة (٢).

و هو الخضوع لله تعالى فحسب، فلو انحنى لالتقاط شيء من الأرض، أو وضع آخر فيها أو نحوه لم يكن ذلك ركوعا، و يجب على هذا المنحنى أن يقوم منتصبا مره أخرى و يركع، كما أنّ من انحنى لاحترام عالم أو تقبيل يد أحد أو ما شاكله لم يكن ذلك ركوعا.

حد الركوع من دون أن ينتصب، وكذا لو تذكر بعد الدخول في السجود أو بعد رفع الرأس من السجده الأولى قبل الدخول في الثانية على الأقوى، وإن كان الأحوط في هذه الصورة إعادة الصلاة أيضا بعد إتمامها وإتيان سجدة السهو لزياده السجده.

مسألة ٩: لو انحنى بقصد الركوع فنسى في الأثناء و هوى إلى السجود

[١٥٨٩] مسألة ٩: لو انحنى بقصد الركوع فنسى في الأثناء و هوى إلى السجود فإن كان النسيان قبل الوصول إلى حد الركوع انتصب قائما ثم ركع، ولا يكفي الانتصاب إلى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع (١)، وإن كان بعد الوصول إلى حده فإن لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء مطمئنا وإتيان بالذكر، وإن خرج عن حده فالأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها بأحد الوجهين من العود إلى القيام ثم الهوى للركوع (٢) أو القيام فيه: الظاهر أنه ليس من جهة أن الواجب هو الركوع الحدوثي لا الأعم منه و من البقائي، وهذا ركوع بقائي، بل من جهة عدم صدق الركوع عن قيام منتصب عليه فإنه إذا رجع إلى الحد الذي عرض عليه النسيان فيه ثم انحنى منه للركوع لم يصدق انه ركع عن قيام منتصب، فان الانحناء قبل عروض النسيان وإن كان عن قيام إلا أنه انفصل بعروضه فلا يمكن أن يتحد مع انحناء آخر، لأن الاتصال مساوق للوحده، ومع الانفصال و تعدد الوجود لا يمكن الاتحاد لاستحاله اتحاد وجود مع وجود آخر. و حيث ان الانحناء الركوعي الواجب في الصلاة عن قيام منتصب متقوم بأن يبدأ عن قيام و ينتهي إلى حد الركوع بنحو الاستمرار و الاتصال المساوق للوحده، و اما إذا انقطع في الطريق و لم يصل إلى حد الركوع فلا يمكن إيصاله إلى حده بضم انحناء آخر إليه، لأن ما بدأ عن قيام لم يصل، و ما وصل لم يبدأ عن قيام.

هذا هو المتعين دون الشق الثاني، لأن الركوع لا يتحقق مع استمرار

بقصد الرفع منه ثم الهوى للسجود، وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيتعين الأول، و يحتمل كونه من باب نسيان الذكر و الطمأنينه فى الركوع بعد تحققه و عليه فيتعين الثانى، فالأحوط أن يتمها بأحد الوجهين ثم يعيدها.

مسألة ١٠: ذكر بعض العلماء أنه يكفى فى ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيها فوق ركبتيها

[١٥٩٠] مسألة ١٠: ذكر بعض العلماء أنه يكفى فى ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيها فوق ركبتيها، بل قيل باستحباب ذلك، والأحوط كونها كالرجل فى المقدار الواجب من الانحناء (١)، نعم الأولى لها عدم الزيادة فى الانحناء لئلا ترتفع عجيزتها.

الهوى و تواليه لوضوح أنه يعتبر فى مفهوم الركوع لعه و عرفا الوقوف الى حدّ و الاستقرار فيه و لو آنا ما فالانحناء المستمر فى الهوى و التوالى لا يكون مصداقا للركوع، و من هنا لا يكون الهاوى إلى السجود براكع أولا ثم ساجدا، و إلا لاستلزم الهوى إلى السجود ركوعا و هو كما ترى فالمصداق للركوع هو الانحناء المنتهى الى حد يقف فيه و يستقر و لو آنا ما، فحينئذ ان استقر فى حده و لو هنيئه تحقق الركوع، و اذا تذكر بعد الخروج عن حده يقوم منتصبا ثم يهوى للسجود و إن لم يستقر فى حده كذلك كما هو الظاهر لم يتحقق الركوع، فإذا تذكر و جب أن يقوم منتصبا ثم ينحنى للركوع، و بعد هذا فلا موجب للاحتياط باعاده الصلاة أصلا. نعم لو كانت المسألة من باب نسيان ذكر الركوع و الطمأنينه فيه دون أصله، و فرضنا أن الركوع يتحقق بالهوى إذا وصل الى حده و إن لم يستقر فيه و لو قليلا فعندئذ إذا تذكر قام منتصبا ثم يهوى إلى السجود.

بل الأقوى ذلك لما مر من أنّ الروايات التى تحدد مقدار الانحناء الركوعى ظاهره فى الطريقيه، و معناها أن الركوع الواجب عباره عن مرتبه خاصه من الانحناء بلا فرق فيها بين الرجل و المرأة. و أما قوله عليه السلام فى صحيحه زراره:

[١٥٩١] مسألة ١١: يكفى فى ذكر الركوع التسبيحه الكبرى مره واحده كما (المرأه إذا قامت فى الصلاه.. إلى أن قال: فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتها على فخذيها لثلا- تطأطئ كثيرا فترتفع عجيزتها) (١) فهو لا- ينافى تلك الروايات باعتبار أن وضع اليدين فوق الركبتين و على الفخذين يكفى فى الانحناء الواجب فى الركوع، و الفرض أن تلك الروايات طريق إليه.

و إن شئت قلت: إن الصحيحه فى مقام بيان أدنى حد الانحناء الواجب على المرأه فى الركوع بقريته ذيلها الناهى عن انحنائها بقدر كما و كيفا يؤدي إلى ارتفاع عجيزتها، فإذا كان المنهى هو حصه خاصه من الانحناء لا مطلق الانحناء الركوعى و من المعلوم أن هذه الحصه غير واجبه على الرجال فضلا عن النساء حيث أنها الحد الأقصى للانحناء الركوعى الواجب فى الصلاه و هو غير لازم، فإن اللازم هو الجامع بين الحدين الأدنى و الأقصى، و حيث أن المنهى عنه فى حق النساء بمقتضى ذيل الصحيحه الحد الأقصى من الانحناء كما و كيفا الموجب لارتفاع عجيزتها فلا مانع فى حقها من سائر مراتبه و إن كان بمقدار تتمكن المرأه من اىصال يديها إلى ركبتها، و عليه فبضم صدر الصحيحه إلى ذيلها تصبح النتيجة أن ما هو المنهى عنه للمرأه هو مرتبه خاصه من الانحناء و هى المرتبه التى تؤدي إلى المانع المذكور، و أما ما دونها من المراتب فلا مانع منها، ثم إن هذا النهى لا يمكن أن يكون تحريما ضروره إن انحناء المرأه فى حال الركوع الى حد ترتفع عجيزتها لا- يكون محرما فى نفسه، كما إذا صلّت فى مكان لم يكن أحد عندها، و من هنا لا يحتمل أن يكون انحناء المرأه عند زوجها أو فى المكان الخلوه بنحو ترتفع عجيزتها محرما. نعم يمكن أن يكون محرما بعنوان ثانوى كإثاره الشهوه و الفتنة و ما شاكل ذلك، فإذا لا محاله يكون النهى عنه نهيا تنزيها، و بذلك يختلف الرجل عن المرأه.

ص: ٢٤٨

مر، و أما الصغرى إذا اختارها فالأقوى وجوب تكرارها ثلاثا، بل الأحوط و الأفضل فى الكبرى أيضا التكرار ثلاثا(١)، كما أن الأحوط فى مطلق الذكر غير التسيحه أيضا الثلاث(٢) و إن كان كل واحد منه بقدر الثلاث من الصغرى، و يجوز الزيادة على الثلاث و لو بقصد الخصوصية و الجزئية(٣)، و الأولى أن يختم على وتر كالثلاث و الخمس و السبع و هكذا، و قد سمع من الصادق(صلوات الله عليه)ستون تسيحه فى ركوعه و سجوده.

مسألة ١٢: إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه

[١٥٩٢] مسألة ١٢: إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه، بل الأحوط عدمه(٤) خصوصا إذا عينه فى غير الأول لاحتمال كون الواجب هو الأول مطلقا، بل احتمال كون الواجب هو المجموع فيكون من فى الاحتياط اشكال، بل لم يظهر له وجه بعد كون النص فى المسألة صريحا فى كفايه المره. نعم لا بأس بكونه أفضل للأمر به فى جملة من النصوص.

هذا اذا لم يكن الذكر بما يعادل التسيحات الثلاث و إلا كفى مره واحده لنص صحيحه مسمع فى كفايه ما يعادلها مره واحده.

فيه اشكال بل منع حيث ان الاتيان بها بقصد الجزئية لا ينسجم مع استحبابها، فلا يمكن أن يكون المستحب جزء للواجب. نعم أن الواجب يكون ظرفا له، و أما الخصوصية فان أراد بها ورود الزائد على الثلاث بعنوان خاص.

ففيه: انه لم يرد كذلك فى شىء من روايات الباب، و إن أراد الاتيان به بعنوان الوظيفة المقرره من قبل الشرع.

ففيه: ان اثباته من الروايات مشكل فانها و إن دلت على استحباب اطاله الركوع و السجود و اكثار الذكر فيهما و لكنها لا تدل على أن اكثار الذكر فيهما من باب الوظيفة، أو انه بملاك محبويه مطلق الذكر.

تقدم الكلام فيه فى المسألة(١٢) من مسائل الركعتين الأخيرتين.

باب التخيير بين المره و الثلاث و الخمس مثلاً.

مسألة ١٣: يجوز في حال الضروره و ضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده

[١٥٩٣] مسألة ١٣: يجوز في حال الضروره و ضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده، فيجزئ «سبحان الله» مره.

مسألة ١٤: لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع

[١٥٩٤] مسألة ١٤: لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع، وكذا بعد الوصول و قبل الاطمئنان و الاستقرار، و لا النهوض قبل تمامه و الإتمام حال الحركه للنهوض، فلو أتى به كذلك بطل و إن كان بحرف واحد منه، و يجب إعادته إن كان سهواً و لم يخرج عن حد الركوع، و بطلت الصلاه مع العمد و إن أتى به ثانياً مع الاستقرار، إلا إذا لم يكن ما أتى به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئيه بل بقصد الذكر المطلق.

مسألة ١٥: لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت

[١٥٩٥] مسألة ١٥: لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت، لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسمى الركوع، و إذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع إلى تمام الذكر يجوز له الشروع قبل الوصول أو الإتمام حال النهوض (١).

مسألة ١٦: لو ترك الطمأنينه في الركوع أصلاً بأن لم يبق في حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالأحوط إعادته الصلاة

[١٥٩٦] مسألة ١٦: لو ترك الطمأنينه في الركوع أصلاً بأن لم يبق في حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالأحوط إعادته الصلاة (٢) لاحتمال بل يتعين عليه الاتيان بتسيحه صغرى مره واحده، و أما ما في المتن فلا دليل عليه إلا قاعده الميسور و هي غير تامه.

في الاحتياط بالاعاده اشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوبها لما مرّ من أن الركوع الركنى متقوم بأمرين: أحدهما أن يكون عن قيام، و الآخر أن يكون في حاله القيام في مقابل الجلوس. و أما الطمأنينه في حال الركوع و التمكن فيه و إن كانت معتبره فيه إلا أنها ليست مقومه له، فإن تحقق الركوع لا يتوقف عليها و إلاً

فلازمه بطلان الصلاة فيما إذا لم يتمكن المصلي من الطمأنينه لمرض أو نحوه في حال الركوع أو يتحرك سهواً و غفله مع أنه لا شبهه في الصحة.

و بكلمه أخرى: أن من تكون وظيفته الصلاة قائماً فالركن هو ركوع القائم على قدميه عن قيام، و من كانت وظيفته الصلاة جالساً فالركن هو ركوع الجالس على قدميه عن الانتصاب الجلوسى. فعلى الأول يكون الانحناء إلى ركوع القائم عن قيام مقدم له و لا يصدق ركوع القائم إذا لم يكن الانحناء إليه عن قيام، كما أن ركوع الجالس متقوم بأن يكون الانحناء إليه عن الانتصاب الجلوسى...

و دعوى أن كونه مقوماً له إنما هو ثابت بالإجماع لا من جهة أن مفهومه متقوم به خاطئه: إذ اثبات الاجماع فى المسأله فى غايه الاشكال، فإن الاجماع المدعى فى كلام الاصحاب إنما هو على ركنيه القيام المتصل بالركوع فى مقابل ركنيه التكبيره و الركوع، لا أنه مقوم للركن و مع الاغماض عن ذلك فاثبات الاجماع الكاشف عن ثبوت المسأله فى زمان المعصومين عليهم السلام و وصولها إلينا طبقه بعد طبقه فى غايه الاشكال، بل هو مقطوع العدم، و أما الطمأنينه فلا شبهه فى أنها غير داخله فى مفهوم الركوع لا فى حال القيام و لا فى حال الجلوس لأن الركن هو الركوع الحدوثى فى حال القيام لمن تكون وظيفته الصلاة قائماً و فى حال الجلوس لمن تكون وظيفته الصلاة جالساً، و من المعلوم أن تحققه لا يتوقف على اطمئنان المصلى و استقراره فى حاله فإذا ركع المصلى عن قيام أو جلوس غير مطمئن و لا مستقر بأن يتمايل يمنه أو يسره تحقق الركوع الحدوثى.

و أما قوله عليه السلام فى صحيحه الأزدي: (إذا ركع فليتمكن.. (١) فهو ظاهر فى أن التمكين معتبر فى الركوع، يعنى إذا ركع المصلى فليستقر فى ركوعه و ليثبت فى مقابل أن لا يكون ركوعه نقرأ كنقر الغراب فيكون الاستقرار و التثبيت شرطاً للركوع

ص: ٢٧١

توقف صدق الركوع على الطمأنينه فى الجملة، لكن الأقوى الصحة.

مسألة ١٧: يجوز الجمع بين التسيحه الكبرى و الصغرى

[١٥٩٧] مسألة ١٧: يجوز الجمع بين التسيحه الكبرى و الصغرى، و كذا بينهما و بين غيرهما من الأذكار.

مسألة ١٨: إذا شرع فى التسيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل فى الأثناء إلى الكبرى

[١٥٩٨] مسألة ١٨: إذا شرع فى التسيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل فى الأثناء إلى الكبرى، مثلاً إذا قال: «سبحان» بقصد أن يقول: «سبحان الله» فعدل و ذكر بعده «ربى العظيم» جاز، و كذا العكس، و كذا قال: «سبحان الله» بقصد الصغرى ثم ضمّ إليه «و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» و بالعكس.

مسألة ١٩: يشترط فى ذكر الركوع العريبه، و الموالاه، و أداء الحروف من مخارجها الطبيعیه

[١٥٩٩] مسألة ١٩: يشترط فى ذكر الركوع العريبه، و الموالاه، و أداء الحروف من مخارجها الطبيعیه، و عدم المخالفه فى الحركات الإعرابيه و البنائيه.

مسألة ٢٠: يجوز فى لفظه «ربى العظيم» أن يقرأ بإشباع كسر الباء من «ربى» و عدم إشباعه

[١٦٠٠] مسألة ٢٠: يجوز فى لفظه «ربى العظيم» أن يقرأ بإشباع كسر الباء من «ربى» و عدم إشباعه (١).

مسألة ٢١: إذا تحرك فى حال الذكر الواجب بسبب قهرى بحيث خرج عن الاستقرار و جب إعادته

[١٦٠١] مسألة ٢١: إذا تحرك فى حال الذكر الواجب بسبب قهرى بحيث خرج عن الاستقرار و جب إعادته (٢)، بخلاف الذكر المندوب.

لا أنه مقوم له، نظير أن يقال إذا قرأت فليتمكن فهل بإمكان أحد أن يدعى أن التمكين مقوم للقراءه.

الظاهر أن المقصود من الاشباع و عدمه ليس الاشباع الاصطلاحى و هو اشباع كسر الياء بدرجه يتولد منه حرف الياء، بل المراد منه اظهار ياء المتكلم و حذفه حيث ان الاشباع الاصطلاحى لا يخلو عن اشكال بل منع باعتبار انه يتولد منه حرف زائد و هو الياء.

فى اطلاقه اشكال بل منع، فان الاتيان بالذکر فى حال عدم الاستقرار

مسألة ٢٢: لا بأس بالحركة اليسيره التي لا تنافي صدق الاستقرار

[١٦٠٢] مسألة ٢٢: لا بأس بالحركة اليسيره التي لا تنافي صدق الاستقرار، وكذا بحركه أصابع اليد أو الرجل بعد كون البدن مستقرا.

مسألة ٢٣: إذا وصل في الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر

[١٦٠٣] مسألة ٢٣: إذا وصل في الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر و أتى بالذكر أو لم يأت به ثم انحنى أزيد بحيث وصل إلى آخر الحد لا- بأس به، و الاطمينان ان كان عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى و قاصدا به انه من صلاته بطلت صلاته للزيادة العمديه، فلا بد من اعادتها، و لا تكفى اعاده الذكر، و ان كان سهوا و غير ملتفت الى الحكم الشرعى صحت صلاته و لا تجب عليه إعادة الذكر، و ان تذكر قبل رفع الرأس من الركوع و ذلك لأن دليل اعتبار الاطمئنان و الاستقرار قاصر عن شموله في هذه الحاله و عليه فيقع صحيحا فلا موجب للإعاده و ان كان غير قاصد انه من صلاته لم تبطل صلاته لعدم صدق الزيادة، و لكن تجب عليه اعاده الذكر مع بقاء محل الاعاده كما اذا كان تذكره قبل رفع الرأس منه، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الاضطراب و عدم الاستقرار من جهة عدم التفاته إلى الحكم الشرعى أو الغفله و النسيان أو يكون بسبب قاهر كالازدحام أو نحو ذلك، فان الذكر في هذا الحال يقع صحيحا و لا- تجب اعادته و ذلك لقصور دليل اعتباره عن شمول مثل المقام حيث أن عمدته الاجماع، و القدر المتيقن منه غير المضطر. و اما قوله عليه السلام في صحيحه الأزدي المتقدمه: (إذا ركع فليتمكن) (١) فهو لا يدل على اعتبار التمكين و الاستقرار في حال الذكر أيضا، فإن الظاهر منه بمناسبه الحكم و الموضوع هو اعتباره في ركوعه بان لا يكون ركوعه نقرا كنقر الغراب، فاذا ركع فليثبت و ليستقر في حده و لا ينزل و لا يصعد، و هذا لا ينافي عدم استقرار بدن المصلى في هذا الحد بأن يتمايل يمنه و يسره، فاذن لا تدل الصحيحه على اعتبار الاطمئنان و الاستقرار في الركوع فضلا عن ذكره، و عليه فلا دليل على اعتبار الاستقرار في الذكر إلا الاجماع.

ص: ٢٧٣

١- (١) الوسائل ج ٤ باب ٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ١٤.

و كذا العكس، و لا يعدّ من زياده الركوع، بخلاف ما إذا وصل إلى أقصى الحد ثم نزل أزيد ثم رجع فإنه يوجب زيادته (١)، فما دام في حده يعدّ فيه اشكال بل منع لما مرّ من أن الركوع ظاهر في الركوع الحدوثي لا الأعم منه و من البقائى. نعم لو فعل ذلك بقصد الجزئية عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى بطلت صلاته من جهة الزيادة العمديه و عليه الاعاده، و أما إذا فعل ذلك من دون أن ينوى به أن يكون من صلاته فلا - تبطل. و من هنا يظهر حال ما إذا فعل ذلك نسيانا أو جهلا بالحكم أو بالموضوع فإنه لا يوجب بطلان صلاته فلا اعاده عليه. أجل لو قلنا بصدق الركوع على هذه الزيادة لأدت الى بطلان الصلاة فى تمام هذه الفروض.

و أما القول ببطلان الصلاة من جهة أن هذا العمل يمنع عن اتصال القيام بعد الركوع به مع أنه معتبر فى صحتها فلا يمكن الأخذ به و ذلك لأن رجوعه الى حد الركوع ثانيا إذا لم يكن ركوعا آخر صدق انه قام منتصبا عن ركوعه، و العمل المذكور لا يمنع عن هذا الصدق، و الروايات لا - تقصر عن شمول المقام لأن اطلاق قوله عليه السلام: (إذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك...) (١) يشمل المقام.

نعم قد يشكل الحكم بالصحة فى هذه الصوره من جهة الاخلال بالقيام الواجب بعد الركوع اذا كان ملتفتا الى وجوبه متصلا به، فإنه مع هذا اذا قام بالعمل المذكور عامدا ملتفتا الى ذلك فقد أخل بالقيام الواجب بعده متعمدا و إن لم يكن ناويا بها كونها من الصلاة، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بصحتها.

و لكن استفاده ذلك من الروايات مشكل، فان عمدتها روايتان:

إحدهما: قوله عليه السلام فى صحيحه حماد بن عيسى: (ثم استوى قائما...). (٢)

و الأخرى: قوله عليه السلام فى صحيحه أبى بصير: (و اذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك). (٣)

ص: ٢٧٤

١- ١) الوسائل ج ٦ باب: ١٦ من أبواب الرّكوع الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل ج ٥ باب: ١ من أبواب أفعال الصّلاه الحديث: ١.

٣- ٣) الوسائل ج ٦ باب: ١٦ من أبواب الرّكوع الحديث: ٢.

ركوعا واحدا و إن تبدلت الدرجات منه.

مسألة ٢٤: إذا شك في لفظ «العظيم» مثلا أنه بالضاد أو بالظاء يجب عليه ترك الكبرى و الإتيان بالصغرى ثلاثا

[١٦٠٤] مسألة ٢٤: إذا شك في لفظ «العظيم» مثلا أنه بالضاد أو بالظاء يجب عليه ترك الكبرى و الإتيان بالصغرى ثلاثا أو غيرها من الأذكار، و لا يجوز له أن يقرأ بالوجهين (١)، و إذا شك في أن «العظيم» بالكسر أو بالفتح يتعين عليه أن يقف عليه، و لا يبعد عليه جواز قراءته و صلا بالوجهين (٢) لإمكان أن يجعل العظيم مفعولا لأعنى مقدر (٣).

مسألة ٢٥: يشترط في تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى

[١٦٠٥] مسألة ٢٥: يشترط في تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى بحيث يساوى وجهه ركبتيه، و الأفضل الزيادة على ذلك بحيث يساوى مسجده، و لا يجب فيه على الأصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم الانحناء، فإن كلمه (ثم) و ان دلت على ترتب القيام على الركوع إلا أن من الواضح أن هذا الترتب إنما هو بنظر العرف لا بنظر العقل، و العمل المذكور بما انه عمل بسيط كما و كيفا فهو لا يمنع عنه بنظرهم، و مع ذلك فالاحوط تركه، و إن أتى به عامدا ملتفتا فالاحوط اعاده الصلاه.

فى اطلاقه اشكال بل منع، اذ لا- مانع من قراءه الكلمه بالوجهين اذا لم تخرج عن كونها ذكرا او دعاء و إن لم تقع بالعربى الصحيح، و إلا قرأ بوجه واحد، ثم بعد الفراغ من الصلاه يتأكد بأن ما قرأه ان كان صحيحا فهو، و إلا اعاد الصلاه، و قد مرّ وجهه فى المسأله (٥٩) من القراءه.

فى الجواز مطلقا اشكال بل منع، فان القراءه الواجبه علينا هى القراءه على طبق القراءه الواصله إلينا من زمان المعصومين عليهم السلام لا كل قراءه صحيحه فى لغه العرب و لو بتقدير كلمه أو حرف، فان تلك القراءه ما دام لم تصل منهم عليهم السلام إلينا فلا أثر لها، و لا يجوز الاكتفاء بها فى ظرف الامتثال.

قد ظهر حكمه من المسأله المتقدمه.

و إن كان هو الأحوط.

مسألة ٢٦: مستحبات الركوع أمور

[١٦٠٦] مسألة ٢٦: مستحبات الركوع أمور:

أحدها: التكبير له و هو قائم منتصب، و الأحوط عدم تركه، كما أن الأحوط عدم قصد الخصوصية، إذا كبر في حال الهوى أو مع عدم الاستقرار.

الثاني: رفع اليدين حال التكبير على نحو ما مرّ في تكبيره الإحرام.

الثالث: وضع الكفين على الركبتين مفرجات الأصابع ممكناً لهما من عينيهما واضعاً اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى.

الرابع: رد الركبتين إلى الخلف.

الخامس: تسوية الظهر بحيث لو صب عليه قطره من الماء استقر في مكانه لم يزل.

السادس: مدّ العنق موازياً للظهر.

السابع: أن يكون نظره بين قدميه.

الثامن: لتجنّيح بالمرفقين.

التاسع: وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى.

العاشر: أن تضع المرأه يديها على فخذيها فوق الركبتين.

الحادى عشر: تكرار التسييح ثلاثاً أو خمساً أو سبعا بل أزيد.

الثاني عشر: أن يختم الذكر على وتر.

الثالث عشر: أن يقول قبل قوله: «سبحان ربى العظيم و بحمده»:

«اللهم لك ركعت و لك أسلمت و بك آمنت و عليك توكلت و أنت ربى خشع لك سمعى و بصرى و شعرى و بشرى و لحمى و دمى و مخى و عصبى و عظامى و ما أقلت قدماى غير مستنكف و لا مستكبر و لا

الرابع عشر: أن يقول بعد الانتصاب: «سمع الله لمن حمده» بل يستحب أن يضم إليه قوله: «الحمد لله رب العالمين أهل الجبروت و الكبرياء و العظمه، الحمد لله رب العالمين» إماما كان أو مأموما أو منفردا.

الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه، و هذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود.

السادس عشر: أن يصلى على النبي و آله بعد الذكر أو قبله.

مسألة ٢٧: يكره فى الركوع أمور

[١٦٠٧] مسألة ٢٧: يكره فى الركوع أمور:

أحدها: أن يطأطئ رأسه بحيث لا يساوى ظهره، أو يرفعه إلى فوق كذلك.

الثانى: أن يضم يديه إلى جنبه.

الثالث: أن يضع إحدى الكفين على الأخرى و يدخلهما بين ركبتيه، بل الأحوط اجتنابه.

الرابع: قراءه القرآن فيه.

الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقا لجسده.

مسألة ٢٨: لا فرق بين الفريضة و النافلة فى واجبات الركوع و مستحباته و مكروهاته و كون نقصانه موجبا للبطلان

[١٦٠٨] مسألة ٢٨: لا فرق بين الفريضة و النافلة فى واجبات الركوع و مستحباته و مكروهاته و كون نقصانه موجبا للبطلان، نعم

الأقوى عدم بطلان النافلة بزيادته سهوا.

فصل فى السجود و حقيقته وضع الجبهه على الأرض بقصد التعظيم، و هو أقسام:

السجود للصلاه و منه قضاء السجده المنسيه، و للسهو، و للتلاوه، و للشكر، و للتذلل و التعظيم، أما سجود الصلاه فيجب فى كل ركعه من الفريضة و النافله سجدتان، و هما معا من الأركان فتبطل بالاخلال بهما معا، و كذا بزيادتهما معا فى الفريضة عمدا كان أو سهوا أو جهلا، كما أنها تبطل بالإخلال بإحدهما عمدا، و كذا بزيادتها، و لا تبطل على الأقوى بنقصان واحده و لا بزيادتها سهوا.

و واجباته أمور:

أحدها: وضع المساجد السبعه على الأرض، و هى: الجبهه، و الكفان، و الركبتان، و الإبهامان من الرجلين، و الركنيه تدور مدار وضع الجبهه، فتحصل الزيادة و النقيصه به دون سائر المساجد، فلو وضع الجبهه دون سائرهما تحصل الزيادة، كما أنه لو وضع سائرهما و لم يضعها يصدق تركه.

الثانى: الذكر، و الأقوى كفايه مطلقه، و إن كان الأحوط اختيار التسبيح على نحو ما مرّ فى الركوع إلا أن فى التسبيحه الكبرى يبدل العظيم بالأعلى.

الثالث: الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب بل المستحب أيضا إذا

أتى به بقصد الخصوصية (١)، فلو شرع في الذكر قبل الوضع أو الاستقرار في اعتبار الاستقرار و الطمأنينه اشكال بل منع، فان عمده الدليل على اعتباره في الأذكار انما هي الاجماع بضميمه الارتكاز الثابت لدى المشرعه من ان الصلاه لا تتناسب مع عدم استقرار المصلى و تحركه في اثائها يمنه و يسره، و من المعلوم أنه على تقدير تماميته فالمتيقن منه اعتباره في الأذكار الواجبه دون المستحبه و ان كانت لها خصوصيه.

و اما الروايات: فهي لا تدل على اعتبار تمكين المصلى و استقراره حال الصلاه و عدم صحتها اذا كان غير مطمئن و لا مستقر، فان مجموعه منها كصحيحه على بن يقطين و صحيحه على بن جعفر تدل على اعتبار تمكين الجبهه و استقرارها حال السجود دون تمام بدن المصلى كما هو محل الكلام. و مجموعه اخرى منها تدل على بطلان صلاه من كان ركوعه و سجوده فيها نقرا كنقر الغراب، و من المعلوم ان هذه المجموعه لا تدل على أكثر من ذلك كاعتبار الطمأنينه و الاستقرار في الصلاه باعتبار أن المصلى اذا وصل الى حد الركوع و مكث فيه أو إلى حد السجود و هو وضع الجبهه على الأرض و استقرارها و ثبوتها عليها، و إن لم يكن المصلى مطمئنا و لا مستقرا فيه لم يكن ركوعه و لا سجوده نقرا كنقر الغراب.

و اما صحيحه بكر بن محمد الأزدي فهي لا تدل على أكثر من اعتبار التمكين و الاستقرار حال الركوع و السجود و لا تدل على اعتباره في اذكارهما، و لا ملازمه بينهما إذ يمكن أن يكون شرطا للركوع و السجود و لا يكون شرطا للذكر فيهما فانه جزء آخر للصلاه و لا يكون من مقوماتهما. هذا مضافا إلى أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى أن يكون المراد من التمكين المعتبر في الركوع و السجود هو الاستقرار و الثبيت، و الثبيت في الركوع انما يكون بوقوف المصلى اذا انحنى اليه في حده و استقر فيه في مقابل أن لا ينزل و لا يصعد، و هذا لا ينافى أن يكون بدن

عمدا بطل و أبطل، و إن كان سهوا و جب التدارك (١) إن تذكر قبل رفع الرأس، و كذا لو أتى به حال الرفع أو بعده و لو كان بحرف واحد منه فإنه مبطل إن كان عمدا، و لا يمكن التدارك إن كان سهوا إلا إذا ترك الاستقرار و تذكر قبل رفع الرأس.

الرابع: رفع الرأس منه.

الخامس: الجلوس بعده مطمئنا ثم الانحناء للسجده الثانيه.

السادس: كون المساجد السبعه فى محالها إلى تمام الذكر، فلو رفع بعضها بطل و أبطل إن كان عمدا، و يجب تداركه إن كان سهوا (٢)، نعم لا- مانع من رفع ما عدا الجبهه فى غير حال الذكر ثم وضعه عمدا كان أو سهوا من غير فرق بين كونه لغرض كحك الجسد و نحوه أو بدونه.

السابع: مساواه موضع الجبهه للموقف بمعنى عدم علوه أو انخفاضه أزيد من مقدار لونه موضوعه على أكبر سطوحها أو أربع أصابع مضمومات، و لا بأس بالمقدار المذكور، و لا فرق فى ذلك بين الانحدار المصلى غير مطمئن و لا مستقر بأن يتمايل يمنه و يسره. و أما التثبيت فى حال السجود فهو انما يكون باعتماد الجبهه على الأرض و تمكينها و استقرارها عليها و هو لا ينافى كون بدن المصلى غير مطمئن و لا مستقر، فإذن لا تدل الصحیحه على اعتبار الطمأنينه و الاستقرار فى الصلاه.

فى وجوب التدارك اشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوبه و إن انتبه إلى الحال قبل رفع الرأس لقصور المقتضى كما مرّ ذلك بتمام شقوقه فى المسأله (٢١) من الركوع، و بذلك يظهر حال ما بعده.

مرّ حكمه فى الأمر الثالث آنفا.

والتسنيم، نعم الانحدار اليسير لا اعتبار به فلا يضر معه زيادته على المقدار المذكور (١)، والأقوى عدم اعتبار ذلك في باقى المساجد لا بعضها مع بعض ولا بالنسبة إلى الجبهه، فلا يقدح ارتفاع مكانها أو انخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مسماه.

الثامن: وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه من الأرض و ما نبت منها غير المأكول و الملبوس على ما مرّ فى بحث المكان.

التاسع: طهاره محل وضع الجبهه.

العاشر: المحافظه على العريه و الترتيب و الموالاه فى الذكر.

مسائل فى أحكام السجود

مسألة ١: الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس و طرف الأنف الأعلى و الحاجبين طولاً

[١٦٠٩] مسألة ١: الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس و طرف الأنف الأعلى و الحاجبين طولاً، و ما بين الجبين عرضاً، و لا يجب فيها الاستيعاب بل يكفى صدق السجود على مسماها، و يتحقق المسمى بمقدار الدرهم قطعاً، و الأحوط عدم الأنقص (٢)، و لا يعتبر كون المقدار المذكور مجتمعاً بل يكفى و إن كان متفرقاً مع الصدق، فيجوز السجود على السبحة الغير فيه اشكال بل منع، فان مقتضى النص فى المسألة ان الزائد على المقدار المحدد فيه قادح بلا فرق بين أن يكون الانحدار يسيراً أو كثيراً.

الاحتياط ضعيف لنص صحيحه زراره بكفايه مقدار طرف الأنمله، مع أنه أقل من الدرهم جزماً، بل لا يستفاد من صحيحه موضوعيه ذلك أيضاً حيث أنها ليست فى مقام تحديد المسجد كما بل هى فى مقام التمثيل، فيكفى أن يضع المصلى مقداراً من الجبهه على الأرض لتحقق السجود عرفاً و إن كان أقل من مقدار طرف أحد أنامله قليلاً، فلا يكفى وضعها على شىء صغير جداً كرأس الإبره أو نحوه.

المطبوخه (١) إذا كان مجموع ما وقعت عليه الجبهه بقدر الدرهم.

مسألة ٢: يشترط مباشرة الجبهه لما يصح السجود عليه

[١٦١٠] مسألة ٢: يشترط مباشرة الجبهه لما يصح السجود عليه، فلو كان هناك مانع أو حائل عليه أو عليها وجب رفعه حتى مثل الوسخ الذى على التربه إذا كان مستوعبا لها بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها و لو متفرقا خاليا عنه، وكذا بالنسبه إلى شعر المرأه الواقع على جبهتها، فيجب رفعه بالمقدار الواجب، بل الأحوط إزالة الطين اللاصق بالجبهه فى السجده الاولى (٢)، وكذا إذا لصقت التربه بالجبهه فإن الأحوط رفعها بل الأقوى وجوب رفعها إذا توقف صدق السجود على الأرض أو نحوها عليه، و أما إذا لصق بها تراب يسير لا ينافى الصدق فلا بأس به، و أما سائر المساجد فلا يشترط فيها المباشرة للأرض.

بل على المطبوخه أيضا حيث أنها بالطبخ لا تخرج عن أجزاء الأرض.

هذا ينافى ما ذكره قدس سرّه فى المسألة (٢٤) من مسجد الجبهه من مكان المصلى حيث أفتى فيها بوجوب الازاله. و على كل حال فقد قلنا هناك أن الأظهر عدم وجوب الازاله، لأنّ الحائل أن كان شيئا اجنبيا وجب ازالته باعتبار انه يمنع عن وضع الجبهه و سقوطها على الأرض. و أما اذا كان الحائل من نفس الأرض فلا يمنع من ذلك فانه ما دام لم يضع جبهته اللاصق بها الطين او التربه على الأرض لم يتحقق عنوان الوضع على الأرض لأن مفهوم الوضع متقوم بالاعتماد، و اما اذا وضعها على الأرض فيتحقق وضع الجبهه عليها حقيقه و مباشره لفرض أن الحائل من أجزاءها و ليس شيئا اجنبيا عنها.

و أما قوله عليه السّلام فى صحيحه الحلبي: (نعم قد كان أبو جعفر عليه السّلام يمسح جبهته فى الصلاه اذا لصق بها التراب...) (١) لا يدل على الوجوب بقريته استشهاده عليه السّلام بفعل ابى جعفر عليه السّلام و الفعل لا يدل على الوجوب.

ص: ٢٨٣

مسألة ٣: يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار، و مع الضروره يجزئ الظاهر

[١٦١١] مسألة ٣: يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار، و مع الضروره يجزئ الظاهر، كما أنه مع عدم إمكانه لكونه مقطوع الكف أو لغير ذلك ينتقل إلى الأقرب من الكف فالأقرب (١) من الذراع و العضد.

مسألة ٤: لا يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما

[١٦١٢] مسألة ٤: لا- يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما، بل يكفي (٢) المسمى و لو بالأصابع فقط أو بعضها، نعم لا يجزئ وضع رءوس الأصابع مع الاختيار، كما لا يجزئ لو ضم أصابعه و سجد عليها مع الاختيار.

مسألة ٥: في الركبتين أيضا يجزئ وضع المسمى منهما و لا يجب الاستيعاب

[١٦١٣] مسألة ٥: في الركبتين أيضا يجزئ وضع المسمى منهما و لا- يجب الاستيعاب، و يعتبر ظاهرهما دون الباطن (٣)، و الركبه مجمع عظمى الساق و الفخذ فهي بمنزله المرفق من اليد.

مسألة ٦: الأحوط في الإبهامين وضع الطرف من كل منهما

[١٦١٤] مسألة ٦: الأحوط في الإبهامين وضع الطرف من كل منهما دون على الأحوط لعدم الدليل الآقاعده الميسور و هي غير تامه، فاذن مقتضى القاعده السقوط و عدم وجوب وضع الأقرب فالأقرب على الأرض، و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط.

في الكفايه اشكال بل منع، فان مقتضى الروايات الآمره بوضع الكفين على الأرض هو الوضع على النحو المتعارف حيث انه المتبادر منها عرفا دون مسمى الوضع. و تؤكد ذلك صحيحه حماد.

بل لا يمكن وضع الباطن عاده حتى يمكن القول بان المعتبر هو وضع ظاهرهما دون الباطن.

الظاهر أو الباطن منهما(١)،و من قطع إبهامه يضع ما بقى منه(٢)،و إن لم يبق منه شيء أو كان قصيرا يضع سائر أصابعه،و لو قطع جميعها يسجد على ما بقى من قدميه،و الأولى و الأحوط ملاحظه محل الإبهام.

مسألة ٧:الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعة بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها

[١٦١٥]مسألة ٧:الأحوط(٣)الاعتماد على الأعضاء السبعة بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها،و إن كان الأقوى عدم وجوب أزيد من المقدار الذى يتحقق معه صدق السجود،و لا- يجب مساواتها فى إلقاء الثقل و لا عدم مشاركه غيرها معها من سائر الأعضاء كالذراع و باقى أصابع الرجلين.

مسألة ٨:الأحوط كون السجود على الهيئه المعهوده

[١٦١٦]مسألة ٨:الأحوط كون السجود على الهيئه المعهوده،و إن كان الأقوى كفايه وضع المساجد السبعة بأى هيئه كان ما دام يصدق السجود، كما إذا ألصق صدره و بطنه بالأرض بل و مدّ رجله أيضا(٤)،بل و لو انكب بل يكفى وضع الظاهر او الباطن منهما أيضا لأنّ الإبهام اسم للعقد الأخير من الاصبع لا أنه اسم لخصوص طرفه.و أما صحيحه حماد فهى لا تدل على أن الامام عليه السلام وضع طرفى الإبهامين على الأرض لأنّ الفعل مجمل لا يدل على التعيين و التحديد.

على الأحوط فيه و فيما بعده باعتبار انه لا دليل عليه إلا قاعده الميسور.

بل هو الأقوى لما مرّ من أن مفهوم السجود متقوم بالاعتماد و لا- يكفى مجرد المماسه للأرض من دون الاعتماد،نعم لا يجب توزيع الاعتماد على الاعضاء السبعة بنسبه واحده بعد اشتراك الجميع فيه،كما لا يجب عدم اشتراك سائر الاعضاء معها فى تحمل الثقل.

الظاهر عدم صدق السجود عليه عرفا فضلا عما بعده لأنّ السجود هيئه خاصه معروفه لدى المرتكزات العرفيه و ليس عباره عن وضع المساجد

على وجهه لاصقا بالأرض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور، لكن قد يقال بعدم الصدق وإنه من النوم على وجهه.

مسألة ٩: لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات

[١٦١٧] مسألة ٩: لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات فإن كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفا جاز رفعها و وضعها ثانيا (١)، كما يجوز جرّها (٢)، وإن كان بمقدار يصدق معه السجود عرفا فالأحوط الجرّ لصدق زياده السجود مع الرفع (٣)، ولو لم يمكن الجر فالأحوط الإتمام والإعادة.

السبعة على الأرض باى شكل و هيئه اتفق فى الخارج.

هذا فيما اذا كان وضع الجبهة عليه سهوا أو عمدا و لكن من دون أن ينوى به أن يكون من الصلاة باعتبار ان الزائد ليس من السجود على الفرض لكى يكون مطلق وجوده فى الصلاة مبطلا- لها. نعم اذا نوى به انه من الصلاة عامدا ملتفتا الى الحكم الشرعى فتبطل من جهة الزيادة العمديه.

فيه اشكال بل منع، فان الواجب على المصلى بعد رفع رأسه من الركوع أن يقف قائما ثم يهوى الى السجود فيسجد السجده الأولى ثم يرفع رأسه منها معتدلا منتصبا فى جلوسه و مطمئنا ثم يهوى الى السجده الثانيه، و اما إذا هوى الى السجود و لكنه يبتدى اولا- بوضع جبهته على مكان مرتفع لا يصدق السجود معه عرفا ثم يجرها منه الى موضع السجود فانه مما لا ينطبق عليه السجود المأمور به.

لكن الأقوى عدم كفايه الجر لأنّ المأمور به هو احداث وضع الجبهة على الأرض لا الأعم منه و من الابقاء حتى يكون الجر كافيا.

و إن شئت قلت: ان الواجب على المصلى فى السجده الأولى هو أن يهوى من القيام بعد الركوع الى الأرض فاذا وصل إليها يضع جبهته عليها و بذلك تتحقق

مسألة ١٠: لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجر

[١٦١٨] مسألة ١٠: لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجر (١) ولا يجوز رفعها لاستلزامه زيادة السجده، ولا يلزم من الجر ذلك، ومن هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح أيضا لطلب الأفضل أو الأسهل ونحو ذلك، وإذا لم يمكن إلا الرفع فإن كان الالتفات إليه قبل تمام الذكر فالأحوط الإتمام ثم الإعادة (٢)، وإن كان بعد تمامه فالإكتفاء به السجده الأولى ثم يرفع رأسه منها معتدلا منتصبا في جلوسه و مطمئنا ثم يهوى إليها مره ثانية فيضع جبهته عليها و بذلك تتحقق السجده الثانيه، و اما إذا هوى إليها فيضع جبهته على مكان ثم يجرها منه الى مكان آخر فيكون سجوده على الثاني ابقاء للأول فلا يكون مصداقا للمأمور به. و على هذا فبما أنه لا يمكن تصحيح هذه السجده بجر الجبهه عن موضعها الى موضع آخر فهي سجده زائده فحينئذ إن أتى المصلى بها عامدا ملتفتا الى الحكم الشرعى و إن لم تكن بنيه أنها من الصلاه بطلت صلاته و لا مناص عندئذ من اعادةها و إن كانت سهويه لم تبطل باعتبار ان زياده السجده الواحده سهوا غير قاده، و حينئذ تكون وظيفته رفع الجبهه و وضعها ثانيا لا جرّها. و اما روايه معاويه بن عمار الداله على أن الوظيفه هي الجر دون الرفع فهي ضعيفه سندا فلا يمكن الاعتماد عليها.

يظهر حكم هذه المسأله من التعليق على المسأله المتقدمه تماما.

بل الأظهر الاكتفاء بهذا السجود و عدم جواز رفع الجبهه و وضعها ثانيا، كما أنه لا يجوز جرّها. و اما الاكتفاء به فلأن الواجب هو طبعى السجود بما له من المعنى العرفى اذ ليس له معنى خاص عند الشارع فى مقابل معناه العرفى و اللغوى، بل قد أخذ فى موضوع الدليل بما له من المعنى العرفى غايه الأمر أن الشارع قد جعل له قيودا و شروطا و لم يؤخذ على اطلاقه كما هو الحال فى الركوع و نحوه، و على هذا فتلك القيود و الشروط غير دخيله فى المسمى و المفهوم العرفى

و لا تكون من مقوماته و هي ما يلي..

الأول: أن يكون السجود على الأرض أو نباتها مما لا يؤكل و لا يلبس غالبا.

الثاني: أن يكون موضعه بدرجه من الصلابه تتيح للمصلى أن يمكن جبهته عند السجود عليه.

الثالث: أن يكون طاهرا.

الرابع: أن لا يكون موضع الجبهه عاليا عن موضع قدميه بأكثر من أربعة أصابع منفرجات.

الخامس: أن لا يكون مغصوبا و كذلك سائر مواضع السجود.

السادس: أن يكون بعد القيام من الركوع.

السابع: أن يجلس معتدلا منتصبا و مطمئنا بعد رفع رأسه من السجده الأولى ثم يهوى إلى السجده الثانيه.

الثامن: أن يأتي فيه بذكر خاص أو مطلق.

التاسع: أن يكون مطمئنا و مستقرا فيه.

العاشر: أن يضع باطن كفيه و طرفى ابهامى القدمين على الأرض.

الحادى عشر: أن يلصق ركبتيه معا بالأرض.

الثانى عشر: أن تكون المواضع السبعه من الجبهه و الكفين و الابهامين و الركبتين تماما على الأرض بصوره مستقره مطمئنه.

ثم ان من الواضح أن هذه الشروط بكافه اصنافها خارجه عن حقيقه السجود و لا يكون شىء منها من مقوماته لوضوح أن صدقه لا يتوقف على شىء منها.

و على ضوء ذلك فإذا سجد المصلى على ما لا يصح عامدا ملتفتا الى الحكم الشرعى بطلت صلاته، و كذلك اذا سجد عليه لا بنيه أنه منها، كل هذا للزيادة

العمديه، واما إذا كان ذلك سهوا أو جهلا بالحكم غير ملتفت اليه فالظاهر هو الحكم بالصحة بملاك حديث لا تعاد حيث ان المقام داخل في المستثنى دون المستثنى منه باعتبار أن السجود قد تحقق و الفاقد انما هو شرطه و قيده، و بما ان تركه كان سهوا أو جهلا- بالحكم فهو مشمول للحديث و مقتضاه اختصاص شرطيه بالعالم الملتفت، فإذن لا فرق فيه بين أن يكون الانتباه الى الحال قبل تمام الذكر أو بعده قبل رفع الرأس أو بعده، إذ في تمام هذه الصور قد تحقق طبعي السجود و مسماه العرفي الذي هو ركن للصلاه لا المقيد بقيود، و إلا فلازمه أن يكون تمام تلك القيود مقوما للركن، فما في المتن من الفرق بين الصور المذكوره لا وجه له أصلا، فإن نظره فيه إن كان الى حديث لا تعاد، فمقتضى هذا الحديث عدم الفرق بينها بلحاظ أن الاخلال في الجميع انما هو بالشرط لا بالركن، و حيث انه اخلال عن عذر فهو مشمول للحديث.

و ان كان نظره الى احتمال ان الذكر مقوم للسجود فهو غير محتمل حتى عنده قدس سرّه.

و ان كان نظره الى جواز رفع الجبهه و وضعها ثانيا اذا كان قبل تمام الذكر..

ففيه: انه كيف يجوز بعد تحقق الركن لاستلزامه زياده الركن.

فالنتيجه: ان ما ذكره قدس سرّه من الفرق بين تلك الصور لا يمكن تبريره بشيء.

و من هنا يظهر انه لا يمكن رفع الجبهه و وضعها ثانيا على ما يصح فانه زياده في السجود عمدا باعتبار ان السجود بمعناه العرفي قد تحقق بالوضع على ما لا يصح السجود عليه سهوا أو جهلا بالحكم و هو محكوم بالصحة شرعا بمقتضى حديث (لا تعاد).

و دعوى: ان الوضع على ما يصح من القيود الشرعيه المعتبره في ذات

السجود المأمور به فالإخلال به إخلال بنفس السجود فيشمله عقد الاستثناء في حديث لا تعاد، إذ المراد من السجود في الحديث هو السجود الشرعي دون العرفي، وعلى هذا فلا بد من تدارك السجود تحصيلًا للمأمور به، غاية ما هناك لزوم زياده سجده واحده و بما أنها سهويه لا تقدرح...

خاطئه جدًا، إذ من الواضح انه ليس للسجود معنيان أحدهما معنى عرفي و الآخر معنى شرعي بأن تكون لكلمه (السجود) وضعان أحدهما من العرف و اللغه و الآخر من الشارع، فالعرف قد وضعها للجامع و الشارع وضعها لحصه خاصه منه و هي الحصه المقيده فإنّ ذلك غير محتمل، إذ لا شبهه في أن لكلمه السجود معنى واحدا لدى العرف العام، و الشارع كأحدهم استعمالها فيه، غاية ما هناك أنه قد زاد فيه قيودا و شروطا، و هذه القيود قيود للمأمور به و مقومه له لا للمعنى الموضوع له و المسمى و عليه فبطبيعته الحال قد أخذ السجود أو الركوع في لسان الدليل بمعناه العرفي و منه هذا الحديث، لوضوح أن المتفاهم عرفا من السجود و الركوع الواردين في هذا الحديث هو المعنى العرفي و ان الإخلال به إخلال بالصلاه، فيدخل في عقد المستثنى منه للحديث، و اما إذا كان الإخلال بقيده كوضع الجبهه على ما لا يصح فهو ليس إخلالا بالسجود، بل هو إخلال بقيده فيدخل في عقد المستثنى.

و من هنا يظهر ان هذه الدعوى مبنيه على الخلط بين السجود المأمور به شرعا و بين مسمى السجود لأن السجود المأمور به حصه خاصه و كل قيد أخذ فيه مقوم له لا ذات السجود و مسماه الذي هو عبارته عن وضع الجبهه على شىء كان ذلك الشىء مما يصح السجود عليه لدى الشرع أو لا.

هذا اضافته الى أنه لا يمكن أن يراد من السجود أو الركوع في الحديث

قوى كما لو التفت بعد رفع الرأس، وإن كان الأحوط الإعادة أيضا.

مسألة ١١: من كان بجبهته دمل أو غيره

[١٦١٩] مسألة ١١: من كان بجبهته دمل أو غيره فإن لم يستوعبها و أمكن السجود الشرعى من طرف النقيصه و العرفى من طرف الزيادة، فإن السجود فى الحديث مستعمل فى معنى واحد و ذلك المعنى الواحد ان كان شرعيا فلا بد أن يراد منه المعنى الشرعى من حيث الزيادة و النقيصه معا، و ان كان عرفيا فكذلك، فلا يكون السجود فيه مستعملا فى معنيين. و اما النهى الوارد عن تلاوه العزيمه فى الصلاه معللا بانه زياده فى المكتوبه فهو لا يكون قرينه على ذلك بل هو قرينه على أن المراد منه المعنى العرفى غايه الأمر قد يتوقف ترتب الأثر الشرعى عليه على تقييده بقيد اذ من غير المحتمل ان يقوم الشارع فى بدايه التشريع بعملية الوضع فيه لمعنى خاص فى مقابل العرف العام بل على تقدير القول بثبوت الحقائق الشرعيه فى باب العبادات لم تثبت فى مثل الركوع و السجود و نحوهما من اجزاء العبادات... و مما يشهد على ذلك أيضا هو التمسك باطلاق دليل السجود او الركوع اذا شك فى تقييده بقيد، فلو كان المراد من السجود او الركوع المأخوذ فى لسان الدليل هو السجود او الركوع الشرعى لم يمكن التمسك به لإجماله حينئذ. هذا مضافا إلى إنا لو تنزلنا عن ذلك و سلمنا ان السجود أو الركوع موضوع لدى الشارع لمعنى خاص فى مقابل معناه العرفى، إلا أنه لا ملازمه بين كل ما هو قيد مقوم للسجود المأمور به فهو قيد مقوم للمسعى أيضا، اذ يختلف الحال بالنسبه اليه فان كان من قبيل الركن له فهو مقوم له و إلا فلا يكون مقوما له كما هو الحال فى الصلاه.

فالنتيجه فى نهايه المطاف انه لا اساس لهذا القول اصلا، فالصحيح هو ما ذكرناه من ان المصلى اذا وضع جبهته على ما لا يصح فان كان ذلك سهوا أو جهلا بالحكم غير ملتفت اليه صح سجوده بمقتضى حديث لا تعاد باعتبار ان الاخلال انما هو فى قيده لا فى ذاته التى هى ركن.

سجوده على الموضع السليم سجد عليه، وإلا حفر حفيره ليقع السليم منها على الأرض، وإن استوعبها أو لم يمكن بحفر الحفيره أيضا سجد على أحد الجبينين من غير ترتيب (١)، وإن كان الأولى والأحوط تقديم الأيمن على الأيسر، وإن تعذر سجد على ذقنه، فإن تعذر اقتصر على الانحناء الممكن (٢).

مسألة ١٢: إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته

[١٦٢٠] مسألة ١٢: إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته (٣) ووضع سائر المساجد في محالها، وإن لم فيه اشكال بل منع، والأظهر أن يسجد على ذقنه، ويدل عليه قوله عليه السلام في ذيل موثقه اسحاق بن عمار: (فإن لم يقدر فعلى ذقنه...) (١) فإنه واضح الدلالة على أن المصلى إذا عجز عن وضع جبهته على الأرض فوظيفته السجود على الذقن. نعم لا بأس بالاحتياط بالجمع بين السجود على أحد الجبينين والسجود على الذقن بتكرار الصلاة.

بل الظاهر تعيين الأيماء في المسألة. عوضا عن السجود حيث لا دليل على أن الانحناء الممكن بدليل عن السجود الاقاعده الميسور وهي غير تامه.

هذا إذا لم يتمكن من الانحناء الكامل للسجود، فحينئذ انحنى حسب تمكنه ورفع ما يصح السجود إلى جبهته ووضعها عليه مع وضع سائر أعضاء السجود الستة على مواضعها، ولا بأس بضم الأيماء إليه أيضا. وأما إذا لم يقدر على الانحناء اطلاقا فيجب عليه الجمع احتياطا بين رفع ما يصح السجود عليه إلى جبهته وبين الأيماء برأسه إن أمكن وإلا فبالعينين. ثم إن في المسألة روايتين... إحداهما: معتبره ابن أبي بصير.

والأخرى: صحيحه زراره، وكلتا هما وإن وردت في المريض إلا أن الظاهر منهما بمناسبه الحكم والموضوع عدم خصوصيه له و ثبوت هذا الحكم لكل من لا

ص: ٢٩٢

يتمكن من الانحناء أصلاً أو ماً برأسه، و إن لم يتمكن فبالعينين، و الأحوط له رفع المسجد مع ذلك إذا تمكن من وضع الجبهه عليه (١)، و كذا الأحوط و وضع ما يتمكن من سائر المساجد في محالها، و إن لم يتمكن من الجلوس أو ماً برأسه و إلا فبالعينين، و إن لم يتمكن من جميع ذلك ينوى بقلبه جالسا أو قائما (٢) إن لم يتمكن من الجلوس، و الأحوط الإشارة باليد و نحوها مع ذلك.

مسألة ١٣: إذا حرّك إبهامه في حال الذكر عمدا أعاد الصلاة احتياطاً

[١٦٢١] مسألة ١٣: إذا حرّك إبهامه في حال الذكر عمدا أعاد الصلاة احتياطاً، و إن كان سهواً أعاد الذكر إن لم يرفع رأسه (٣)، و كذا لو حرك سائر يقدر على السجود على الأرض، و لا يستفاد منهما تعين رفع المسجد و وضع الجبهه عليه، بل صحيحه زواره ناصه في أنه افضل من الايماء و معنى هذا ان المكلف مخير بينه و بين الايماء، غايه الأمر أن الأول أفضل، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الاحوط و جوبا الجمع بينهما.

لا يترك كما مرّ.

على الأحوط الأولى لعدم الدليل عليه إلا قاعده الميسور، و بذلك يظهر حال ما بعده و هو الاشارة باليد.

في الاعاده اشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوبها، لأن الاستقرار و ان كان شرطاً للذكر إلا أنك عرفت انه لا دليل على اعتبار الاستقرار إلا الاجماع المدعى في المسألة و هو يختص بحال الالتفات و التذكر و لا يعم غيره. و على تقدير تسليم ان دليل اعتباره لفظي له اطلاق و لكن مدلوله و هو شرطيه الاستقرار مختص بمقتضى حديث لا تعاد بصوره العلم و العمد فلا يكون شرطاً في حال النسيان و الجهل بالحكم. و عليه فإذا ذكر المصلى في سجوده غير مستقر و لا مطمئن سهواً أو جهلاً بالحكم ثم انتبه الى الحال قبل رفع الرأس لم تجب عليه

المساجد، وأما لو حرك أصابع يده مع وضع الكف بتمامها فالظاهر عدم البأس به لكفايه اطمئنان بقيه الكف، نعم لو سجد على خصوص الأصابع (١) كان تحريكها كتحرريك إبهام الرجل.

مسألة ١٤: إذا ارتفعت الجبهة قهرا من الأرض قبل الإتيان بالذكر

[١٦٢٢] مسألة ١٤: إذا ارتفعت الجبهة قهرا من الأرض قبل الإتيان بالذكر فإن أمكن حفظها عن الوقوع ثانيا حسب سجدته فيجلس و يأتي بالأخرى إن كانت الأولى، و يكتفى بها إن كانت الثانية، و إن عادت إلى الأرض قهرا فالمجموع سجدته واحده فيأتي بالذكر (٢)، و إن كان بعد الإتيان به اكتفى به.

اعاده الذكر بمقتضى حديث لا تعاد نظير ما اذا قرأ فاتحه الكتاب غير مطمئن و لا مستقر و بعد الفراغ منها و قبل الركوع انتبه الى الحال لم يجب عليه اعاده القراءة بمقتضى عموم هذا الحديث، بل لو انتبه الى الحال فى أثناء قراءة السوره و أن الفاتحه لم تكن واجده للشرط و هو الاستقرار لم تجب عليه اعادتها لمكان الحديث.

تقدم الاشكال بل المنع فى كفايه ذلك.

فيه اشكال بل منع، و الظاهر ان الثانى لغو و لا يكون سجودا عرفا لأنه متقوم بالقصد، فإذا عادت الجبهة الى الهوى و السجود ثانيا بدون قصد لم يتحقق السجود حتى يكون متمما للأول بأن يكون المجموع سجدته واحده مع أن الثانى موجود بوجود مستقل فى مقابل الأول فلا يعقل أن يكونا موجودين بوجود واحد و سجدته فارده.

و إن شئت قلت: ان المصلى اذا ارتفع رأسه فجأه قبل أن يتحقق منه ما يسمّى سجودا و جب عليه أن يهوى الى السجود و يسجد و لا- تضر زياده الأول لأنه ليس بسجده على الفرض و لا عمدية، و اذا ارتفع رأسه فجأه بعد تحقق ما يسمّى سجودا و كان قبل الذكر اعتبر سجدته و قد تمت بهذا الارتفاع المفاجى، و حينئذ فان

مسألة ١٥: لا بأس بالسجود على غير الأرض ونحوها مثل الفراش في حال التقية

[١٦٢٣] مسألة ١٥: لا بأس بالسجود على غير الأرض ونحوها مثل الفراش في حال التقية، ولا يجب التفصي عنها بالذهاب إلى مكان آخر، نعم لو كان في ذلك المكان مندوحه بأن يصل على الباريه أو نحوها مما يصح السجود عليه وجب اختيارها.

مسألة ١٦: إذا نسي السجدين أو أحدهما و تذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها

[١٦٢٤] مسألة ١٦: إذا نسي السجدين أو أحدهما و تذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها، وإن كان بعد الركوع مضى إن كان المنسى واحده وقضاها بعد السلام، وتبطل الصلاة إن كان اثنتين، وإن كان في الركعه الأخيره يرجع ما لم يسلم، وإن تذكر بعد السلام بطلت الصلاة إن كان المنسى اثنتين (١)، وإن كان واحده قضاها.

مسألة ١٧: لا تجوز الصلاة على ما لا تستقر المساجد عليه

[١٦٢٥] مسألة ١٧: لا تجوز الصلاة على ما لا تستقر المساجد عليه، كالقطن المندوف (٢) والمخده من الريش والكومه من التراب الناعم أو لم يتمالك رأسه بل عادت الجبهه الى الهوى والسجود ثانيا بدون قصد و نيه فعليه ان يرفع رأسه و يواصل في صلاته و لا تضر زيادته لأنه ليس بسجده باعتبار أنها متقومه بالقصد و هو فاقد له و لا عمدية، فما في المتن لا يرجع إلى معنى صحيح.

هذا فيما إذا أتى بالمنافى بعد السلام، وإلا وجب تداركهما باعتبار أنه لم يخرج بعد عن الصلاة و ما أتى به من التشهد و السلام في غير محله، و عليه فيما أن المصلى يكون بعد في الصلاة فوظيفته أن يقوم بتدارك السجود و اعاده التشهد و التسليم ثم يأتي بسجدة السهو للسلام الزائد على الأحوط.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان الصلاة انما لا تجوز عليه اذا لم تستقر المساجد اصلا، و اما اذا استقرت في نهايه المطاف كما اذا وضع ورقه أو نحوها على فراش قطنى منفوش و سجد عليها فان الورقه تهبط عند وضع الجبهه عليها

مسأله ١٨: إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده بين وضع اليدين على الأرض و بين رفع ما يصح السجود عليه و وضعه على الجبهه

[١٦٢٦] مسأله ١٨: إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده بين وضع اليدين على الأرض و بين رفع ما يصح السجود عليه و وضعه على الجبهه فالظاهر تقديم الثاني (١)، فيرفع يديه أو إحداهما عن الأرض ليضع ما يصح السجود عليه على جبهته، و يحتمل التخيير.

و تستقر فى نهايه المطاف، فاذن على المصلى أن ينتظر الى أن تستقر ثم يشرع فى الذكر.

هذا فيما اذا صدق عليه عنوان السجود عرفا و لو بأدنى مرتبه، و إلا فالأحوط هو الجمع بينه و بين الايماء كما مرّ.

إشاره

فصل فى مستحبات السجود و هى أمور:

الأول:التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً.

الثانى:رفع اليدين حال التكبير.

الثالث:السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى إلى السجود.

الرابع:استيعاب الجبهه على ما يصح السجود عليه،بل استيعاب جميع المساجد.

الخامس:الإرغام بالأنف على ما يصح السجود عليه.

السادس:بسط اليدين مضموتى الاصابع حتى الإبهام حذاء الأذنين متوجها بهما إلى القبلة.

السابع:شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود.

الثامن:الدعاء قبل الشروع فى الذكر بأن يقول:

«اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك أسلمت و عليك توكلت و أنت ربى سجد وجهى للذى خلقه و شق سمعه و بصره،و الحمد لله رب العالمين،تبارك الله أحسن الخالقين».

التاسع:تكرار الذكر.

العاشر:الختم على الوتر.

الحادى عشر:اختيار التسييح من الذكر،و الكبرى من التسييح، و تثليثها أو تخميسها أو تسييعها.

الثانى عشر:أن يسجد على الأرض بل التراب دون مثل الحجر و الخشب.

الثالث عشر:مساواه موضع الجبهه مع الموقف،بل مساواه جميع المساجد.

الرابع عشر:الدعاء فى السجود أو الأخير بما يريد من حاجات الدنيا و الآخره،و خصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول:«يا خير المسؤولين و يا خير المعطين،ارزقنى و ارزق عيالى من فضلك،فإنك ذو الفضل العظيم».

الخامس عشر:التورك فى الجلوس بين السجدين و بعدهما،و هو أن يجلس على فخذة الأيسر جاعلا ظهر القدم اليمنى فى بطن اليسرى.

السادس عشر:أن يقول فى الجلوس بين السجدين:«استغفر الله ربي و أتوب إليه».

السابع عشر:التكبير بعد الرفع من السجده الاولى بعد الجلوس مطمئنا،و التكبير للسجده الثانيه و هو قاعد.

الثامن عشر:التكبير بعد الرفع من الثانيه كذلك.

التاسع عشر:رفع اليدين حال التكبيرات.

العشرون:وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس،اليمنى على اليمنى و اليسرى على اليسرى.

الحادى و العشرون:التجافى حال السجود بمعنى رفع البطن عن الأرض.

الثانى و العشرون:التجنح،بمعنى تجافى الأعضاء حال السجود بأن

يرفع مرفقيه عن الأرض مفرجا بين عضديه و جنبيه و مبعدا يديه عن بدنه جاعلا يديه كالجنحين.

الثالث و العشرون: أن يصلّى على النبي و آله فى السجدين.

الرابع و العشرون: أن يقوم سابقا برفع ركبته قبل يديه.

الخامس و العشرون: أن يقول بين السجدين: «اللهم اغفر لى و ارحمنى و أجرنى و ادفع عنى، فإنى لما أنزلت إالى من خير فقير، تبارك الله رب العالمين».

السادس و العشرون: أن يقول عند النهوض للقيام: «بحول الله و قوته أقوم و أقعد» أو يقول: «اللهم بحولك و قوتك أقوم و أقعد».

السابع و العشرون: أن لا يعجن بيديه عند إرادته النهوض أى لا يقبضهما بل يسبطهما على الأرض معتمدا عليهما للنهوض.

الثامن و العشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس الرجل عند الهوى للسجود، و كذا يستحب عدم تجافيهما حاله بل تفرش ذراعيها و تلتصق بطنها بالأرض و تضم أعضاءها، و كذا عدم رفع عجيزتها حال النهوض للقيام بل تنهض و تنتصب عدلا.

التاسع و العشرون: إطاله السجود و الإكثار فيه من التسبيح و الذكر.

الثلاثون: مباشره الأرض بالكفين.

الواحد و الثلاثون: زياده تمكين الجبهه و سائر المساجد فى السجود.

مسألة ١: يكره الإقعاء فى الجلوس بين السجدين بل بعدهما أيضا

[١٦٢٧] مسألة ١: يكره الإقعاء فى الجلوس بين السجدين بل بعدهما أيضا، و هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبيه كما فسره به الفقهاء، بل بالمعنى الآخر المنسوب إلى اللغويين أيضا، و هو أن يجلس على أليته و ينصب ساقيه و يتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب.

مسأله ٢: يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد حرفان

[١٦٢٨] مسأله ٢: يكره نفخ موضع السجود إذا لم يتولد حرفان، وإلا فلا يجوز بل مبطل للصلاه، وكذا يكره عدم رفع اليدين من الأرض بين السجدين.

مسأله ٣: يكره قراءه القرآن فى السجود

[١٦٢٩] مسأله ٣: يكره قراءه القرآن فى السجود كما كان يكره فى الركوع.

مسأله ٤: الأحوط عدم ترك جلسه الاستراحه

[١٦٣٠] مسأله ٤: الأحوط عدم ترك جلسه الاستراحه، وهى الجلوس بعد السجده الثانيه فى الركعه الاولى و الثالثه مما لا تشهد فيه، بل وجوبها لا يخلو عن قوه.

مسأله ٥: لو نسيها رجع إليها ما لم يدخل فى الركوع

[١٦٣١] مسأله ٥: لو نسيها رجع إليها ما لم يدخل فى الركوع.

فصل فى سائر أقسام السجود

مسأله ١: يجب السجود للسهو كما سيأتى مفصلاً فى أحكام الخلل

[١٦٣٢] مسأله ١: يجب السجود للسهو كما سيأتى مفصلاً فى أحكام الخلل.

مسأله ٢: يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع فى السور الأربع

[١٦٣٣] مسأله ٢: يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع فى السور الأربع و هى: الم تنزىل عند قوله: لا يَشْتَكِبُونَ، و حم فصلت عند قوله: تَعْبُدُونَ، و النجم و العلق و هى سوره «أَقْرَأْ بِاسْمِ» عند ختمهما، و كذا يجب على المستمع لها بل السامع على الاظهر (١).

و يستحب فى أحد عشر موضعاً: فى الأعراف عند قوله: وَ لَهُ يَسْجُدُونَ، و فى الرعد عند قوله: وَ ظَلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَ الْأَصَالِ، و فى النحل عند قوله: وَ يَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، و فى بنى إسرائيل عند قوله:

وَ يَزِيدُهُمْ خُشُوعاً، و فى مريم عند قوله: خَرُّوا سُجَّدًا وَ بُكْيًا، فى لكن الأقوى عدم وجوبه على السامع لنص صحيحه عبد الله بن سنان فى التفصيل بينه و بين المستمع و المنصت فتدل على وجوبه على المستمع دون السامع و هى تقييد اطلاق سائر الروايات الداله على وجوبه مطلقاً من دون فرق بينهما. فالنتيجه عدم وجوب السجود على السامع ما دام لم ينو الاستماع و الانصات.

سوره الحج في موضعين عند قوله: **يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ**، و عند قوله:

افْعَلُوا الْخَيْرَ، و في الفرقان عند قوله: **وَ زَادَهُمْ نُفُورًا**، و في النمل عند قوله: **رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**، و في ص عند قوله: **وَ حَرَّ رَاكِعًا وَ أَنَابَ**، و في الانشقاق عند قوله: **وَ إِذَا قُرِئَ بِلِ الْأُولَى السُّجُودِ** عند كل آيه فيها أمر بالسجود.

مسألة ٣: يختص الوجوب و الاستحباب بالقارئ و المستمع و السامع للآيات

[١٦٣٤] مسألة ٣: يختص الوجوب و الاستحباب بالقارئ و المستمع و السامع للآيات (١) فلا يجب على من كتبها أو تصورها أو شاهدها مكتوبه أو أخطرها بالبال.

مسألة ٤: السبب مجموع الآيه فلا يجب بقراءه بعضها

[١٦٣٥] مسألة ٤: السبب مجموع الآيه فلا يجب بقراءه بعضها و لو لفظ السجده منها.

مسألة ٥: وجوب السجده فوري

[١٦٣٦] مسألة ٥: وجوب السجده فوري فلا يجوز التأخير، نعم لو نسيها أتى بها إذا تذكر، بل و كذلك لو تركها عصياناً.

مسألة ٦: لو قرأ بعض الآيه و سمع بعضها الآخر فالأحوط الإتيان بالسجده

[١٦٣٧] مسألة ٦: لو قرأ بعض الآيه و سمع بعضها الآخر فالأحوط الإتيان بالسجده (٢).

مرّ عدم وجوبه عليه ما دام انه غير قاصد للإنبات و الاستماع و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.

بل الأقوى عدم وجوب الاتيان بها لأنّ دليل التلاوه و دليل الاستماع كليهما لا يشمل المقام، و الدليل الآخر على وجوب السجده فيه غير موجود، فاذن لا يمكن الحكم بالوجوب إلّا على أساس دعوى القطع بعدم الفرق و هي تبتنى على القطع بوجود الملاك في المسألة. و من المعلوم انه ليس بإمكان أحد دعوى القطع بوجوده فيها على أساس انه لا- طريق اليه و ليس بإمكان العقل ادراكه بدون

مسألة ٧: إذا قرأها غلطا أو سمعها ممن قرأها غلطا فالأحوط السجده أيضا

[١٦٣٨] مسألة ٧: إذا قرأها غلطا أو سمعها ممن قرأها غلطا فالأحوط السجده أيضا (١).

مسألة ٨: يتكرر السجود مع تكرار القراءه أو السماع أو الاختلاف

[١٦٣٩] مسألة ٨: يتكرر السجود مع تكرار القراءه أو السماع أو الاختلاف بل و إن كان فى زمان واحد بأن قرأها جماعه (٢)، أو قرأها شخص حين وجود قرينه عليه. كما ان دعوى القطع بأن العرف لا- يرى هذه الصوره خارجه عن روايات التلاوه فى غير محلها لأنّ قطع العرف بذلك لا- يمكن أن يكون جزافا فلا- محاله يكون مبنيا على القطع بوجود ملاك وجوب السجده فى المسأله، و قد مرّ أنه لا طريق للقطع بوجوده فيها، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط الاتيان بالسجده.

لا- بأس بتركه و ان كان رعايه الاحتياط أولى لأنّ الروايات الأمره بالسجده إذا قرأ آياتها أو استمع لها ظاهره فى قراءه الآيات النازله على النبى الأ-كرم صلّى الله عليه و آله من قبل الله عزّ و جل أو استماعها و الانصات اليها و بما أنّ الآيات النازله عليه صلّى الله عليه و آله هى الآيات الصحيحه ماده و هيئه فإذا كانت ملحونه و مغلوطة لم تكن منها لكى تكون قراءتها أو استماعها موجبه للسجده.

فى تعدد الوجوب اشكال بل منع و ان كان هو الأجدر و الأولى، باعتبار أن سبب الوجوب و موضوعه هو الاستماع فيدور مداره فى الوحده و الكثره، و بما أنّ تلاوه الجماعه لآيه السجده كانت فى آن واحد فبطبيعته الحال يكون استماعها فى ذلك الآن استماع واحد و ان كان المسموع متعددا ذاتا و لكن لا أثر له و لا يوجب تعدد الاستماع ما لم يتعدد زمانا أيضا، و لذا لا يصدق عليه انه استمع قراءه آيه السجده مرات عديده بعدد المسموع ذاتا، بل يصدق انه استمع قراءتها مره واحده.

فالتتيجه: انه لا فرق بين أن تكون قراءه آيه السجده من واحد أو جماعه اذا

مسألة ٩: لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره

[١٦٤٠] مسألة ٩: لا فرق في وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره كالصغير و المجنون إذا كان قصدهما قراءة القرآن.

مسألة ١٠: لو سمعها في أثناء الصلاة أو قرأها أو ما للسجود

[١٦٤١] مسألة ١٠: لو سمعها في أثناء الصلاة أو قرأها أو ما للسجود (٢) كانت في زمن واحد، فعلى كلا التقديرين يكون استماعها استماع واحد، ويدل على عدم هذا الفرق إطلاق قوله عليه السلام في صحيحه الحذاء: (ان كانت من العزائم فلتسجد اذا سمعتها...) (١) فان مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين ما اذا كان استماعها من واحد أو جماعه اذا كان الاستماع منهم في وقت واحد، فاذن لا منشأ للاحتياط الوجوبي في المسألة كما عن الماتن قدس سره.

بل على الأقوى باعتبار ان كلا من قراءه آيه السجده و استماعها سبب مستقل للوجوب فلا مقتضى للتداخل.

تقدم في المسألة (٤) من القراءه أن الايماء وظيفه المستمع لتلاوه آيه السجده اثناء الصلاة، و أما القارى لها اثناءها فوظيفته الاتيان بالسجده و لا يجزى الايماء بدلا عنها، و على هذا فالمصلى ان استمع آيه السجده اثناء صلاته كفى الايماء عوضا عنها، و ان قرأها عامدا أو ساهيا وجب عليه السجود و لا يكفى الايماء، فحينئذ إن سجد في اثناء صلاته بطلت و اعادها، و إلا أثم و صحت صلاته ثم يأتي بالسجود على أساس أن السجود لا يسقط عنه بالتأخير للنص الخاص فيه، و هو صحيحه محمد بن مسلم فان موردها و ان كان هو النسيان إلا أن الظاهر منها أن السجود بعد الانتباه و التذكر إنما هو بمقتضى الأمر الأول و هذا يدل على عدم توقيته بالفوريه العرفيه و لا يسقط بالتأخير و إن كان عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى.

ص: ٣٠٤

و سجد بعد الصلاه و أعادها(١).

مسألة ١١: إذا سمعها أو قرأها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع

[١٦٤٢] مسألة ١١: إذا سمعها أو قرأها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع، ولا يكفي البقاء بقصد بل ولا الجزّ إلى مكان آخر.

مسألة ١٢: الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام

[١٦٤٣] مسألة ١٢: الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ليكون الهوى إليه بنيته، بل يكفي نيته قبل وضع الجبهة بل مقارنا له.

مسألة ١٣: الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءة بقصد القرآنيه

[١٦٤٤] مسألة ١٣: الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءة بقصد القرآنيه، فلو تكلم شخص بالآيه لا بقصد القرآنيه لا يجب السجود بسماعه، وكذا لو سمعها ممن قرأها حال النوم أو سمعها من صبي غير مميز، بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت، وإن كان الأحوط السجود في الجميع.

مسألة ١٤: يعتبر في السماع تمييز الحروف والكلمات

[١٦٤٥] مسألة ١٤: يعتبر في السماع تمييز الحروف والكلمات، فمع سماع الهمهمه لا يجب السجود وإن كان أحوط.

مسألة ١٥: لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها وإن كان المقصود ترجمه الآيه

[١٦٤٦] مسألة ١٥: لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها وإن كان المقصود ترجمه الآيه.

مسألة ١٦: يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافا إلى النيه، إباحه المكان و عدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع

[١٦٤٧] مسألة ١٦: يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافا إلى النيه، إباحه المكان و عدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع، في الاعاده اشكال بل منع، واما السجود بعد الصلاه فان كانت وظيفته الايماء اثناء الصلاه و او ما فيه فقد أنجز وظيفته و بعد الصلاه لا يجب عليه السجود اذ لا مقتضى له، واما اذا كانت وظيفته السجود في اثائها فإن سجد بطلت صلاته و أعادها، و إن لم يسجد أثم و صحت صلاته ثم سجد بعدها، فما في المتن من الجمع بين السجود بعد الصلاه و الاعاده لا يمكن على كلا الفرضين في المسأله.

و الأحوط وضع سائر المساجد و وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه (١)، و لا- يعتبر فيه الطهاره من الحدث و لا من الخبث فتسجد الحائض وجوبا عند سببه و ندبا عند سبب الندب، و كذا الجنب، و كذا لا يعتبر فيه الاستقبال، و لا طهاره موضع الجبهه، و لا ستر العوره فضلا عن صفات الساتر من الطهاره و عدم كونه حريرا أو ذهباً أو جلد ميتة، نعم يعتبر أن لا يكون لباسه مغصوبا إذا كان السجود يعدّ تصرفا فيه (٢).

مسألة ١٧: ليس في هذا السجود تشهد، و لا تسليم، و لا تكبير افتتاح

[١٦٤٨] مسألة ١٧: ليس في هذا السجود تشهد، و لا تسليم، و لا تكبير افتتاح، نعم يستحب التكبير للرفع منه، بل الأحوط عدم تركه.

مسألة ١٨: يكفى فيه مجرد السجود

[١٦٤٩] مسألة ١٨: يكفى فيه مجرد السجود، فلا يجب فيه الذكر و إن كان يستحب، و يكفى في وظيفه الاستحباب كل ما كان، و لكن الأولى (٣) أن بل هو غير بعيد لإطلاق النص في المسألة، و دعوى الانصراف الى السجود الصلاتي و إن كانت محتمله بدوا إلا أنها ليست بدرجة تمنع عن ثبوت الاطلاق العرفي له حيث ان المناسب عرفا أن تكون هذه الأحكام أحكاما لطبيعي السجود لله تعالى دون خصوص السجود الصلاتي، و من هنا يظهر انه لا وجه للماتن قدس سرّه من الجزم بعدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع و الاحتياط في وضع سائر المساجد و وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه، مع أن مقتضى النصوص في المسألة عدم الفرق بين هذه الاحكام الثلاثة باعتبار أن موضوعها في تلك النصوص طبيعي السجود.

بل لا- يعد تصرفا فيه اصلا بملا- ك أن ذلك مبنى على اتحاد التصرف فيه مع السجود في الخارج، و الفرض عدمه. نعم أن التصرف فيه يكون مقارنا له لا متحدا معه.

بل هو الأحوط لصحيحة أبي عبيده الحذاء فانها ظاهره في وجوب

يقول: «سجدت لك يا ربّ تعبدا ورقا لا مستكبرا عن عبادتك و لا مستنكفا و لا مستعظما بل أنا عبد ذليل خائف مستجير»، أو يقول: «لا إله إلا الله حقا حقا، لا إله إلا الله إيمانا و تصديقا، لا إله إلا الله عبوديه ورقا، سجدت لك يا ربّ تعبدا ورقا لا مستنكفا و لا مستكبرا بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير»، أو يقول: «إلهي آمنا بما كفروا، و عرفنا منك ما أنكروا، و أجبناك إلى ما دعوا، إلهي فالعفو العفو»، أو يقول ما قاله النبي (صلى الله عليه و آله) في سجود سورة العلق و هو: «أعوذ برضاك من سخطك و بمعافاتك من عقوبتك، و أعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

مسألة ١٩: إذا سمع القراءه مكررا و شك بين الأقل و الأكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالأقل

[١٦٥٠] مسألة ١٩: إذا سمع القراءه مكررا و شك بين الأقل و الأكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالأقل، نعم لو علم العدد و شك في الإتيان بين الأقل و الأكثر وجب الاحتياط بالبناء على الأقل أيضا.

مسألة ٢٠: في صورته وجوب التكرار يكفى في صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض ثم الوضع للسجده الأخرى

[١٦٥١] مسألة ٢٠: في صورته وجوب التكرار يكفى في صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض ثم الوضع للسجده الأخرى، و لا يعتبر الجلوس ثم الوضع، بل و لا يعتبر رفع سائر المساجد و إن كان أحوط (١).

ذلك، و لا قرينه في نفس الصحيحه و لا في الخارج على حملها على الاستحباب، فإذن مقتضى القاعده هو الفتوى بالوجوب، و لكن العدول عنها الى الاحتياط الوجوبى للتماشى في مخالفه المشهور في المسأله. نعم قد يستدل على المشهور ببعض الروايات و لكنه قاصر سنداً.

في عدم الاعتبار اشكال و لا يبعد اعتباره بان يرفع سائر المساجد الستة عن مواضعها أيضا ثم وضعها فيها كما مرّ في المسأله المتقدمه.

مسأله ٢١: يستحب السجود للشكر لتجدد نعمه أو دفع نقمه

[١٦٥٢] مسأله ٢١: يستحب السجود للشكر لتجدد نعمه أو دفع نقمه أو تذكركما مما كان سابقا أو للتوفيق لأداء فريضه أو نافله أو فعل خير و لو مثل الصلح بين اثنين، فقد روى عن بعض الأئمه (عليهم السلام) أنه كان إذا صلح بين اثنين أتى بسجده الشكر، و يكفى فى هذا السجود مجرد وضع الجبهه مع النيه، نعم يعتبر فيه إباحه المكان، و لا- يشترط فيه الذكر، و إن كان يستحب أن يقول: «شكرا لله» أو «شكرا شكرا» و «عفوا عفوا» مائه مره أو ثلاث مرات، و يكفى مره واحده أيضا، و يجوز الاقتصار على سجده واحده، و يستحب مرتان، و يتحقق التعدد بالفصل بينهما بتعفير الخدين أو الجبينين أو الجميع مقدما للأيمن منهما على الأيسر ثم وضع الجبهه ثانيا، و يستحب فيه افتراش الذراعين، و إصاق الجؤجؤ و الصدر و البطن بالأرض، و يستحب أيضا أن يسمح موضع سجوده بيده ثم إمرارها على وجهه و مقاديم بدنه، و يستحب أن يقرأ فى سجوده ما ورد فى حسنه عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر عليهما السلام: «ما أقول فى سجده الشكر فقد اختلف أصحابنا فيه؟ فقال عليه السلام: قل و أنت ساجد:

«اللهم إنى أشهدك و أشهد ملائكتك و أنبياءك و رسلك و جميع خلقك أنك أنت الله ربى، و الإسلام دينى، و محمد نبيى، و على و الحسن و الحسين -إلى آخرهم- أئمتى عليهم السلام، بهم أتولى و من أعدائهم أتبرأ، اللهم إنى أنشدك دم المظلوم -ثلاثا-، اللهم إنى أنشدك بإيوائك على نفسك لأعدائك لتهلكهم بأيدينا و أيدي المؤمنين، اللهم إنى أنشدك بإيوائك على نفسك لأوليائك لتظفرنهم بعدوك و عدوهم، أن تصلى على محمد و على المستحفظين من آل محمد -ثلاثا- اللهم إنى أسألك اليسر بعد العسر - ثلاثا- ثم تضع خدك الأيمن على الأرض و تقول: يا كهفى حين تعينى

المذاهب و تضيق على الأرض بما رحبت، يا بارئ خلقى رحمته بى و قد كنت عن خلقى غنيا، صل على محمد و على المستحفظين من آل محمد، ثم تضع خدك الأيسر و تقول: يا منذر كل جبار و يا معز كل ذليل قد و عزتك بلغ مجهودى- ثلاثا-، ثم تقول: يا حنان يا منان يا كاشف الكرب العظام، ثم تعود للسجود فتقول مائة مرة: شكرا شكرا، ثم تسأل حاجتك إن شاء الله»، و الأحوط وضع الجبهة فى هذه السجده أيضا على ما يصح السجود عليه و وضع سائر المساجد على الأرض، و لا بأس بالتكبير قبلها و بعدها لا بقصد الخصوصية و الورود.

مسألة ٢٢: إذا وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من السجود على الأرض فليومئ برأسه و يضع خده على كفه

[١٦٥٣] مسألة ٢٢: إذا وجد سبب سجود الشكر و كان له مانع من السجود على الأرض فليومئ برأسه و يضع خده على كفه، فعن الصادق عليه السلام:

«إذا ذكر أحدكم نعمه الله عز و جل فليضع خده على التراب شكرا لله، و إن كان راكبا فلينزله فليضع خده على التراب، و إن لم يكن يقدر على النزول للشهره فليضع خده على قربوسه، فإن لم يقدر فليضع خده على كفه ثم ليحمد الله على ما أنعم عليه»، و يظهر من هذا الخبر تحقق السجود بوضع الخد فقط من دون الجبهة.

مسألة ٢٣: يستحب السجود بقصد التذلل أو التعظيم لله تعالى

[١٦٥٤] مسألة ٢٣: يستحب السجود بقصد التذلل أو التعظيم لله تعالى، بل من حيث هو راجح و عباده، بل من أعظم العبادات و أكدها، بل ما عبد الله بمثله، و ما من عمل أشد على إبليس من أن يرى ابن آدم ساجدا، لأنه أمر بالسجود فعصى و هذا أمر به فأطاع و نجى، و أقرب ما يكون العبد إلى الله و هو ساجد، و أنه سنّه الأوابين، و يستحب إطالته فقد سجد آدم ثلاثة أيام بلياليها، و سجد على بن الحسين عليهما السلام على حجاره خشنه حتى أحصى عليه ألف مرة: «لا إله إلا الله حقا حقا، لا إله إلا الله تعبدوا ورقا، لا إله إلا الله إيمانا»

و تصديقا»، و كان الصادق عليه السّلام يسجد السجده حتى يقال: إنه راقد، و كان موسى بن جعفر عليهما السّلام يسجد كل يوم بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال.

مسأله ٢٤: يحرم السجود لغير الله تعالى

[١٦٥٥] مسأله ٢٤: يحرم السجود لغير الله تعالى، فإنه غاية الخضوع فيختص بمن هو غاية الكبرياء و العظمه، و سجده الملائكه لم تكن لآدم بل كان قبله لهم، كما أن سجده يعقوب و ولده لم تكن ليوسف بل لله تعالى شكرا حيث رأوا ما أعطاه الله من الملك، فما يفعله سواد الشيعة من صوره السجده عند قبر أمير المؤمنين و غيره من الأئمه عليهم السّلام مشكل، إلا أن يقصدوا به سجده الشكر لتوفيق الله تعالى لهم لإدراك الزياره.

نعم، لا يبعد جواز تقبيل العتبه الشريفه.

ص: ٣١٠

فصل فى التشهد و هو واجب فى الثنائيه مره بعد رفع الرأس من السجده الأخيره من الركعه الثانيه، و فى الثلاثيه و الرباعيه مرّتين الاولى كما ذكر و الثانيه بعد رفع الرأس من السجده الثانيه فى الركعه الأخيره، و هو واجب غير ركن، فلو تركه عمدا بطلت الصلاه، و سهوا أتى به ما لم يركع، و قضاها بعد الصلاه إن تذكر بعد الدخول فى الركوع مع سجدة السهو.

و واجباته سبعة:

الأول: الشهادتان.

الثانى: الصلاه على محمد و آل محمد، فيقول:

«أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أنّ محمدا عبده و رسوله، اللهم صلّ على محمد و آل محمد»، و يجزئ على الأقوى (١) أن فى الاجزاء اشكال و لا يبعد عدم الاجزاء على أساس أن مقتضى قوله عليه السلام فى صحيحه محمد بن مسلم: (إذا استويت جالسا فقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أنّ محمدا عبده و رسوله) (١) هو تعين هذه الكيفيه فى التشهد الصلاتي، فإذا كان الاكتفاء بغيرها بحاجه إلى دليل. و كذلك مقتضى قوله عليه السلام فى موثقه أبى بصير: (إذا جلست فى الركعه الثانيه فقل: بسم الله و بالله و خير الأسماء لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أنّ محمدا عبده

ص: ٣١١

ثم يقع الكلام هنا في نقاط..

النقطة الأولى: أن صحيحه محمد بن مسلم تختلف عن موثقه أبي بصير في نقطه و هي: أن صيغه التشهد قد كررت في الصحيحه في الشهاده بالوحدانيه و بالرساله فيكون مقتضاها وجوب تكرار الشهاده، و أما في الموثقه فقد اقتصر فيها على صيغه واحده في كليهما معا فيكون مقتضاها عدم وجوب تكرارها و حينئذ تقع المعارضه بينهما. و الصحيح في علاج هذه المعارضه أن يقال: إن دلالة الموثقه على عدم وجوب تكرار الشهاده إنما هي بالاطلاق الناشئ من سكوت المولى في مقام البيان و عدم ذكره في مقام الاثبات، فإنه يدل على عدم اعتباره في مقام الثبوت و الجد إذ ليس هنا شيء قد قصده في الواقع و مقام الثبوت و لم يقله في مقام الاثبات، فيكون ظهورها فيه سليبا.

و أما دلالة الصحيحه على وجوب التكرار فهي بالظهور اللفظي الايجابي بمعنى دلالتها في أن ما قاله في مقام الاثبات ثابت في مقام الثبوت و الجد، فيكون مرجعه إلى أنه ليس هناك شيء قد ذكره و لم يرد في الواقع، و بما أن الظهور الأول بنظر العرف اضعف من الظهور الثاني فيتقدم عليه، و نتيجة ذلك تقديم الصحيحه على الموثقه باعتبار أنها بيان لدى العرف على ما تكون الموثقه ساكته عنه. هذا اضافه إلى أن الموجود في التهذيب تكرار لفظ التشهد، و عليه فنسخه عدم التكرار غير ثابتة فلا تكون الموثقه حينئذ حجه في نفسها في عدم التكرار من جهه اختلاف النسخ.

و أما ما اشتملت عليه الموثقه من الفقرات زائدا على الشهادتين فهي و ان كانت ظاهره في وجوبها، إلا أنه لا بد من رفع اليد عنه لقيام قرينه على عدم

ص: ٣١٢

الوجوب و هي مجموعه من الروايات الناصه على كفايه الشهادتين فحسب.

منها: قوله عليه السّلام في صحيحه الفضلاء: (إذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلاته) (١) باعتبار ان الشهادتين اسم للشهاده بالوحدانيه و الشهاده بالرساله.

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه زراره (الشهادتان) (٢) فانه ظاهر في كفايتهما.

و منها: معتبره سوره بن كليب: (قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن أدنى ما يجزى من التشهد قال: الشهادتان) (٣) و منها غيرها.

النقطه الثانيه: انه لا معارض لهما في المسأله فان المطلقات من الروايات كصحيحه الفضلاء و صحيحه زراره و معتبره سوره بن كليب و نحوها ليست في مقام البيان من حيث الكيفيه و لا- نظر لها الى تلك الكيفيه، و إنّما هي ناظره إلى بيان الكميّه فقط و اعتبارها في الصلاه. نعم لو لم تكن صحيحه محمد بن مسلم و موثقه ابي بصير لكان مقتضى اطلاق تلك الروايات عدم اعتبار كيفيه خاصه فيهما و كفايه أيه كيفيه تصدق عليها الشهاده بالله وحده و بالرساله.

نعم هنا روايتان احدهما روايه الحسن بن الجهم و الأخرى روايه اسحاق بن عمار فانهما تدلان على كفايه صيغه اخرى للتشهد و هي صيغه: اشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أنّ محمدا رسول الله، و لكن بما أنّهما ضعيفتان من ناحيه السند فلا تصلحان للمعارضه.

النقطه الثالثه: أنّ صحيحه زراره تدل على كفايه الشهاده بالتوحيد في التشهد الأول و عدم وجوب ضم الشهاده بالرساله اليها، و أما في التشهد الأخير فيجب الضم.

و الجواب: ان دلالة الصحيحه على عدم وجوب الضم بما أنّها ناشئه من الاطلاق السكوتي في مقام البيان و قد مرّ أنّها من اضعف مراتب الدلاله العرفيه فلا

ص: ٣١٣

١- ١) الوسائل ج ٦ باب: ٤ من أبواب التّشّهّد باب: ٢ من ٢.

٢- ٢) الوسائل ج ٦ باب: ٤ من أبواب التّشّهّد الحديث: ١.

٣- ٣) الوسائل ج ٦ باب: ٤ من أبواب التّشّهّد الحديث: ٦.

تصلح أن تقاوم دلالة سائر الروايات. على وجوب الضم و عدم الفرق بين التشهد الأول و الثاني، فانها تكون بيانا ناقضا للسكوت و قرينه تمنع عن تأثيره فى تكوين الاطلاق.

النقطة الرابعة: قد يستشكل فى دلالة الموثقه على الوجوب باعتبار أن الأمر فيها لا يمكن أن يكون مستعملا فى الوجوب بالنسبه إلى جميع فقراتها حيث أن كثيرا منها غير واجب، و عليه فلا محاله يكون الأمر فيها مستعملا فى الجامع فلا يدل على الوجوب.

و الجواب: أنه لا- شبهه فى ظهور الأمر بنفسه فى الوجوب بملاك الوضع على ما حققناه فى محله إذا لم تكن هناك قرينه تدل على الخلاف، و على هذا فالأمر فى الموثقه بنفسه ظاهر فى وجوب تمام فقراتها، فلو لم تكن قرينه من الخارج على عدم وجوب الزائد على الشهادتين لقلنا بوجوب الجميع، و لكن القرينه تمنع من القول به، و من المعلوم أن هذه القرينه لا تمنع عن استعمال الأمر فى الوجوب وضعا و انما تمنع عن اراده الوجوب منه فى مقام الجدّ.

و إن شئت قلت: ان القرينه اذا كانت منفصله فهى معدّه من قبل المتكلم لتفسير المراد التصديقى الجدى من كلامه دون المراد التصورى أو الاستعمالى فانه قد ظل بحاله، و من هنا فالمراد الجدى قد لا يطابق المراد التصورى أو الاستعمالى، و حيث ان الأمر فى الموثقه مستعمل فى الوجوب فيكون الوجوب هو المراد فى ظرف الاستعمال بالنسبه الى الجميع، و لكنه لا يكون مرادا جديا بالنسبه الى الزائد على الشهادتين، فلا يكون المراد الجدى مطابقا للمراد الاستعمالى.

فالتتيجه: ان القرينه على اراده عدم الوجوب بالاضافه الى الزائد لا تدل

على أن الأمر مستعمل في معنيين أحدهما الوجوب و الآخر الاستحباب، بل تدل على ان المراد التصديقي الجدى متعدد دون المراد التصورى الاستعمالى.

النقطه الخامسه: قد ورد فى موثقه أبى بصير الطويله الصلاه على النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِصِيغِهِ: اللهم صل على محمد و آل محمد، و حيث ان ظاهر الأمر بالصلاه بهذه الكيفيه فى الموثقه هو التعيين فرفع اليد عنه بحاجه الى قرينه، و قد مرّ ان مجموعه من الروايات التى تنص على كفايه الاقتصار على الشهادتين تصلح أن تكون قرينه على عدم وجوب سائر الفقرات التى تعد من توابع الشهادتين و ملحقاتهما و منها الصلاه على النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و لكن قد دلت صحيحه زراره على وجوبها خاصه فى الصلاه و هى تصلح أن تكون مقيده لإطلاق تلك الروايات، و حيث ان الصحيحه غير متعرضه لبيان كيفيه خاصه لها فمقتضى اطلاقها عدم الاعتبار و كفايه الاتيان بها بأيه كيفيه تصدق عليها الصلاه على النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إلا أن يدعى ان المنصرف منها عرفا الصيغه الخاصه المتعارفه، و هو محل تأمل بل منع.

بقى هنا شىء و هو أنه يظهر من مجموعه من الروايات أن صدور الحدث من المصلى قهرا بعد رفع الرأس من السجده الأخيره لا يبطل الصلاه.

منها: صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام: (فى الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه فى السجده الأخيره و قبل أن يتشهد؟

قال: ينصرف فيتوضأ فإن شاء رجع الى المسجد و إن شاء ففى بيته و إن شاء حيث قعد فيتشهد ثم يسلم، و إن كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته..).

(١) و منها: صحيحه عبيد بن زراره، قال: (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير؟

فقال: تمت صلاته، و اما تشهد سنه فى الصلاه فيتوضأ و يجلس مكانه أو

ص: ٣١٥

يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل على محمد و آل محمد».

الثالث: الجلوس بمقدار الذكر المذكور.

مكانا نظيفا فيتشهد... (١) و مثلها صحيحته الأخرى.

فان هذه الروايات واضحة الدلالة على عدم بطلان الصلاة بصدور الحدث من المصلى بعد رفع رأسه من السجده الأخيره، و تصلح أن تكون مقيدة لإطلاق ما دل على بطلان الصلاة بالحدث في أثنائها، و من هنا قام الاصحاب بحمل تلك الروايات على التقية باعتبار انها معارضه بالروايات الداله على جزئيه التشهد فى الصلاة.

و الجواب: أنه لا يمكن حملها على التقية من جهة ان المسأله محل خلاف بين العامه و معه لا مقتضى له، كما ان الروايات الداله على جزئيه التشهد لا تصلح أن تكون معارضه لها على أساس أن تلك الروايات لا تنفى جزئيه التشهد فيها بل تؤكد بها بلحاظ دلالتها على لزوم الاتيان به بعد صدور الحدث منه، فاذن ليس فى المسأله ما يمنع عن الالتزام بها فى موردها.

و دعوى: ان اعراض المشهور عنها مانع عن العمل بها، خاطئه و لا أصل لها صغرى و لا كبرى كما حققناه فى الأصول. و من هنا ذكر المحقق الهمداني قدس سرّه انه لو لا اعراض المشهور عنها لكان دليلهم غير صالح لمعارضتها.

فالنتيجه: ان حمل هذه الروايات على التقية أو تأويلها أو طرحها لا- يبتنى على أساس صحيح، فمن اجل ذلك كان الأجدر و الأحوط وجوبا اذا صدر الحدث من المصلى قهرا بعد رفع رأسه عن السجده الأخيره وجوب اعاده الصلاة اذا كان الوقت متسعا لها، و اما اذا لم يكن متسعا فتصح صلاته و لا يجب قضاؤها و إن كان أحوط، نعم يجب قضاء التشهد.

ص: ٣١٦

الرابع: لطمأنينه فيه (١).

الخامس: الترتيب بتقديم الشهاده الأولى على الثانية، و هما على الصلاة على محمد و آل محمد كما ذكر.

السادس: الموالاه بين الفقرات و الكلمات و الحروف بحيث لا يخرج عن الصدق.

السابع: المحافظه على تأديتها على الوجه الصحيح العربى فى الحركات و السكنات و أداء الحروف و الكلمات.

مسألة ١: لا بد من ذكر الشهادتين و الصلاة بألفاظها المتعارفه

[١٦٥٦] مسألة ١: لا بد من ذكر الشهادتين و الصلاة بألفاظها المتعارفه، فلا يجزئ غيرها و إن أفاد معناها مثل ما إذا قال بدل أشهد: أعلم أو أقرّ أو أعترف و هكذا فى غيره.

مسألة ٢: يجزئ الجلوس فيه بأى كيفية كان و لو إقعاء

[١٦٥٧] مسألة ٢: يجزئ الجلوس فيه بأى كيفية كان و لو إقعاء، و إن كان الأحوط تركه.

مسألة ٣: من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم

[١٦٥٨] مسألة ٣: من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم، و قبله يتبع غيره فيلقنه، و لو عجز و لم يكن من يلقنه أو كان الوقت ضيقاً أتى بما يقدر و يترجم الباقي (٢)، و إن لم يعلم شيئاً أتى بترجمه الكل، و إن لم يعلم يأتى على الأحوط و جوباً حيث أن الدليل اللفظى على اعتبارها غير موجود لا فى الصلاة و لا فى خصوص التشهد إلا دعوى الاجماع و هو لا يصلح أكثر من أن يكون منشئاً للاحتياط فى المسألة.

وجوبه كوجوب ما بعده من المراتب مبنى على قاعده الميسور و هى غير ثابتة بل صدقها على بعض تلك المراتب لا يخلو عن اشكال بل منع. نعم لا بأس بالاحتياط.

ص: ٣١٧

بسائر الأذكار بقدره، والأولى التحميد إن كان يحسنه، وإلا فالأحوط الجلوس قدره مع الإخطار بالبال إن أمكن.

مسألة ٤: يستحب في التشهد أمور

[١٦٥٩] مسألة ٤: يستحب في التشهد أمور:

الأول: أن يجلس الرجل متوركا على نحو ما مرّ من الجلوس بين السجدين.

الثاني: أن يقول قبل الشروع في الذكر: «الحمد لله» أو يقول: «بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أو الأسماء الحسنی كلها لله».

الثالث: أن يجعل يديه على فخذه منضمه الأصابع.

الرابع: أن يكون نظره إلى حجره.

ثم ان التشهد بما أنه ليس من أركان الصلاة فإن كان المصلي تاركا له عامدا و ملتفتا إلى أن ذلك لا يجوز بطلت صلاته، و إن كان تاركا له سهوا أو جهلا- غير ملتفت الى الحكم الشرعى لم تبطل، و لكن عليه أن يأتي بالتشهد بعد الفراغ من الصلاة مع سجدتى السهو على ما يأتي تفصيله فى باب الخلل، كما أنه إذا نسى التشهد فى الركعة الثانية و قام للركعة الثالثة فإذا تنبه الى الحال قبل أن يدخل فى ركوع الركعة الثالثة و جب أن يرجع إلى التشهد و جلس و تشهد ثم قام للركعة الثالثة، و إن لم يتنبه إلى الحال إلا بعد أن ركع مضى فى صلاته و يأتي بالتشهد بعد اتمامها مع سجدتى السهو.

أما إذا شك المصلي فى أنه تشهد أو بعد لم يتشهد فإن كان ذلك الشك فى حال جلوسه بعد أو فى حال النهوض و جب أن يتشهد، و إن كان بعد الدخول فى القيام للركعة الثالثة أو بعد الدخول فى التسليم الواجب فى الركعة الأخيرة يمضى فى صلاته، و كذلك إذا شك فى صحته و فساده بعد الفراغ منه فإنه لا يعتنى بهذا الشك و يمضى فى صلاته.

الخامس: أن يقول بعد قوله: وأشهد أن محمدا عبده ورسوله: «أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، وأشهد أن ربي نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول» ثم يقول: «اللهم صلّ-الخ».

السادس: أن يقول بعد الصلاة: «و تقبل شفاعته و ارفع درجته» في التشهد الأول، بل في الثاني أيضا، و إن كان الأولى عدم قصد الخصوصية في الثاني.

السابع: أن يقول في التشهد الأول و الثاني ما في موثقه أبي بصير و هي قوله عليه السلام:

«إذا جلست في الركعة الثانية فقل: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، أشهد أنك نعم الرب، و أن محمدا نعم الرسول، اللهم صل على محمد و آل محمد، و تقبل شفاعته في أمته و ارفع درجته، ثم تحمد الله مرتين أو ثلاثا، ثم تقوم، فإذا جلست في الرابعة قلت: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، أشهد أنك نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول، التحيات لله و الصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات ما طاب و زكى و طهر و خلص و صفا فلله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، أرسله بالحق بشيرا و نذيرا بين يدي الساعة، أشهد أن ربي نعم الرب و أن محمدا نعم الرسول، و أشهد أن الساعة آتية لا ريب فيها و أن الله يبعث من في القبور، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله،

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد و آل محمد، و بارك على محمد و آل محمد، و سلم على محمد و آل محمد، و
ترحم على محمد و آل محمد كما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صلى على
محمد و آل محمد، و اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، و لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم،
اللهم صلى على محمد و آل محمد و امنن على بالجنة و عافنى من النار، اللهم صل على محمد و آل محمد، و اغفر للمؤمنين و
المؤمنات و لا تزد الظالمين إلا تبارا، ثم قل: السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته، السلام على أنبياء الله و رسله، السلام
على جبرئيل و ميكائيل و الملائكة المقربين، السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده، و السلام علينا و على عباد
الله الصالحين، ثم تسلم».

الثامن: أن يسبح سبعا بعد التشهد الأول بأن يقول: «سبحان الله سبحان الله» سبعا ثم يقوم.

التاسع: أن يقول: «بحول الله و قوته... الخ» حين القيام عن التشهد الأول.

العاشر: أن تضمّ المرأة فخذها حال الجلوس للتشهد.

مسألة ٥: يكره الإقعاء حال التشهد

[١٦٦٠] مسألة ٥: يكره الإقعاء حال التشهد على نحو ما مر في الجلوس بين السجدين، بل الأحوط تركه كما عرفت.

فصل فى التسليم و هو واجب على الأقوى (١)، و جزء من الصلاة فيجب فيه جميع ما الظاهر أنه لا شبهه فى وجوب التسليم فى الصلاة و كونه من اجزائها الواجبه و القول بعدم الوجوب ضعيف جدا، بل غير محتمل فقها، لا مجرد أن القول الأول قوى.

و ذلك لأن الروايات التى تنص على وجوب التسليم فى الصلاة روايات كثيرة قد وردت فى ابواب متفرقه بمختلف الألسنه و المناسبات التى تبلغ من الكثره حد التواتر الإجمالى جزما، و هذه الروايات واضحة الدلاله على أنه جزء الصلاة و اختتامها به، و فى مقابلها مجموعه من الروايات الأخرى التى قد يستدل بها على عدم الوجوب.

منها: صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: (سأله عن الرجل يصلى ثم يجلس فيحدث قبل أن يسلم، قال: تمت صلاته).

(١) و منها: قوله عليه السلام فى صحيحته الأخرى: (و إن كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته).

(٢) و منها: صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: (إذا التفت فى صلاة مكتوبه من غير فراغ فأعد الصلاة اذا كان الالتفات فاحشا، و إن كنت قد تشهدت فلا تعد) (٣).

ص: ٣٢١

١-١) الوسائل ج ٦ باب ٣: من أبواب التسليم الحديث: ٢.

٢-٢) الوسائل ج ٦ باب ١٣: من أبواب التَّشْهَد الحديث: ١.

٣-٣) الوسائل ج ٦ باب ٣: من أبواب التسليم الحديث: ٤.

يشترط فيها من الاستقبال و ستر العوره و الطهاره و غيرها، و مخرج منها و محلل للمنافيات المحرّمه بتكبيره الإحرام، و ليس ركنا فتركه عمدا مبطل لا- سهوا، فلو سها عنه و تذكر بعد إتيان شيء من المنافيات عمدا و سهوا أو بعد فوات الموالاه لا يجب تداركه، نعم عليه سجدا السهو للنقصان بتركه (١)، و إن تذكر قبل ذلك أتى به و لا شيء عليه إلا إذا تكلم فيجب عليه سجدا السهو، و يجب فيه الجلوس و كونه مطمئنا (٢).

و منها غيرها...

و الجواب: اما عن الصحيحه الأولى فلاّنه لا بد من حملها على صورته نسيان التسليم كما لعله الظاهر من السؤال، و لا يمكن الأخذ باطلاقها، فإن مقتضى الاطلاق هو أن ترك التسليم عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى غير مضر بالصلاه، و هو مخالف للروايات المتقدمه التى تنص و تؤكد على أن التسليمه جزء الصلاه و بها تقيد اطلاق الصحيحه بصوره النسيان، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم المعارضه فهى لا- تصلح أن تعارض تلك الروايات لما مرّ من أنها متواتره اجمالا، فإذن تدخل الصحيحه فى الروايه المخالفه للسنة فلا تكون حجه، و مع الاغماض عن ذلك أيضا يمكن حملها على فرض صدور الحدث منه قهرا.

و أما الصحيحه الثانيه فلاّنها تدل على عدم الوجوب بالاطلاق الناشى من السكوت فى مقام البيان و هو لا يصلح أن يعارض الروايات الداله على وجوب التسليمه نصا، باعتبار انه من أضعف مراتب الدلاله لدى العرف العام، و بذلك يظهر الجواب عن الصحيحه الثالثه، كما يظهر به حال سائر الروايات التى قد يستدل بها على عدم الوجوب.

على الأحوط، كما سيأتى الكلام فى محله.

على الأحوط وجوبا حيث أنه لا دليل على اعتبار الطمأنينه فيه لا

و له صيغتان هما: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» و «السلام عليكم و رحمه الله و بركاته»، و الواجب إحداهما (١) فإن قَدَم الصيغه الأولى عموما و لا خصوصا ما عدا دعوى الاجماع على اعتبارها، و هى لا تصلح أن تكون دليلا فى المسأله.

بل الأولى على الأظهر، و الأحوط ضم الثانية إليها و ذلك لأن صحيحه الحلبي و موثقه أبى بصير تنصان على أن الفراغ من الصلاه يحصل بالصيغه الأولى، و ظاهرهما تعين ذلك و رفع اليد عن الظهور، و الحمل على التخيير بحاجه الى قرينه و لا قرينه عليه، نعم قد ورد فى روايه الحضرمي أن الفراغ منها يحصل بالصيغه الثانية من التسليم و ظاهرها التعين، و لكن الروايه ضعيفه سندا.

و أما الروايات المطلقة فلا- تصلح أن تكون قرينه على التخيير، بل الصحيحه و الموثقه قرينتان على تعيين السلام فى تلك الروايات بالصيغه الأولى.

و دعوى: أنه يكفى للقول بالتخيير فى المسأله الاجماع المدعى على خروج المصلى من الصلاه بالصيغه الأخيره و هو يصلح أن يكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الروايتين فى التعيين.

ساقطه...أولا: أنه لا اجماع فى المسأله.

و ثانيا: على تقدير وجوده فلا يكون حجه لما ذكرناه فى الفقه من أن حجيه الاجماع مبنيه على توفر أمرين فيه:

أحدهما: ان يكون ذلك الاجماع بين الفقهاء المتقدمين الذين يكون عصرهم قريبا لعصر اصحاب الأئمه: و رواه احاديثهم.

و الآخر: أن لا يكون فى المسأله ما يصلح أن يكون مدركا لها، و كلا الأمرين غير متوفر هنا.

أما الأمر الأول: فلأنه لا طريق لنا الى احرازه.

كانت الثانيه مستحبه بمعنى كونها جزءا مستحبا لا خارجا(١)،و إن قَدَم الثانيه اقتصر عليها،و أما«السلام عليك أيها النبي»فليس من صيغ السلام بل هو من توابع التشهد(٢)،و ليس واجبا بل هو مستحب،و إن كان الأحوط عدم تركه لوجود القائل بوجوبه،و يكفى فى الصيغه الثانيه:«السلام عليكم»بحذف قوله«و رحمه الله و بركاته»،و إن كان الأحوط ذكره،بل الأحوط الجمع بين الصيغتين بالترتيب المذكور،و يجب فيه المحافظه على أداء الحروف و الكلمات على النهج الصحيح مع العريبه و الموالاه،و الأقوى عدم كفايه قوله:«السلام عليكم»بحذف الألف و اللام.

مسأله ١:لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلاه

[١٦٦١]مسأله ١:لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلاه،نعم لو كان ذلك بعد نسيانه بأن اعتقد خروجه من الصلاه لم و اما الثانى:فلاأمن من المظمن به أن مدرك الحكم فى المسأله هو الروايات و لا سيما روايه ابى بكر الحضرمى.

نعم،لا بأس بالاحتياط بضم الصيغه الأخيره الى الأولى.

بل هى خارجه عن حقيقه الصلاه اذ لا معنى لكونها جزء الصلاه و مع ذلك تكون مستحبه غايه الأمر أن الشىء قد يكون مستحبا فى بدايه الصلاه و قد يكون مستحبا فى نهايتها و قد يكون مستحبا فى اثنائها،و الجميع خارج عن الصلاه.

لم يثبت ذلك بل الظاهر من مجموعه من الروايات كروايه الحضرمى و روايه أبى بصير و موثقه الطويله انه من توابع التسليم لا التشهد و ان كانت روايه أبى كهمس مشعره بأنه من توابع التشهد،و على كلا التقديرين فهو مستحب و لا تترتب نتيجه عمليه على كونه من توابع التشهد أو التسليم.

تبطل (١)، و الفرق أن مع الأول يصدق الحدث في الأثناء و مع الثاني لا يصدق لأن المفروض أنه ترك نسيانا جزءا غير ركنى فيكون الحدث خارج هذا هو الأقوى و مع ذلك كان الأجدر و الأحوط استيناف الصلاة من جديد و ذلك لأن حديث لا تعاد لا يكون قاصرا عن شمول السلام المنسى في المقام مقارنا لصدور الحدث من المصلى زمانا و إن كان متأخرا عنه رتبه، و لازم ذلك أن صدور الحدث منه لم يكن في أثناء الصلاة و إنما كان مقارنا لخروجه منها، فإذن لا مانع من الحكم بصحة الصلاة. قد يقال: ان مدلول الحديث هو صحة الصلاة من ناحيه الجزء المنسى فحسب و لا يدل على صحتها من ناحيه اخرى، و حيث ان للتسليم جهتين..

احدهما: انه جزء الصلاة كسائر اجزائها.

و الاخرى: اختتامها به كما أن افتتاحها بالتكبيره و حديث لا تعاد و ان كان يشمل التسليم من الجهه الأولى الا انه لا يشمل من الجهه الثانيه و معه لا يمكن الحكم بصحة الصلاة و اختتامها بغيره.

و الجواب: أن ما دل على اعتبار التسليم في الصلاة لا يدل على اعتبار أمرين: أحدهما انه جزء الصلاة، و الآخر ان اختتامها به لكى يقال ان حديث لا- تعاد يشمل من الناحيه الأولى دون الثانيه، بل هو يدل بمختلف السننه على أمر واحد و هو ان الشارع جعله جزءا أخيرا للصلاة على أساس ان اجزاء الصلاة تدريجيه فأولها التكبير و آخرها التسليم، و هذا معنى ان التسليمه خاتمه للصلاة، فعنوان الاختتام عنوان انتزاعى منتزع من ذلك، و على هذا فاذا لم يكن التسليم فى حال النسيان جزءا أخيرا للصلاة بمقتضى الحديث، فبطبيعته الحال تنتهى الصلاة و تختتم بغيره، هذا اضافه الى أن اختتامها به لو كان معتبرا زائدا على كونه جزءا، فيما أنه ليس من الأركان فهو مشمول للحديث.

مسأله ٢: لا يشترط فيه نيه الخروج من الصلاه

[١٦٦٢] مسأله ٢: لا يشترط فيه نيه الخروج من الصلاه بل هو مخرج قهرا و إن قصد عدم الخروج، لكن الأحوط عدم قصد عدم الخروج، بل لو قصد ذلك فالأحوط إعادته الصلاه (١).

مسأله ٣: يجب تعلم السلام على نحو ما مرّ في التشهد

[١٦٦٣] مسأله ٣: يجب تعلم السلام على نحو ما مرّ في التشهد، وقبله يجب متابعه الملقن إن كان، و إلا اكتفى بالترجمه، و إن عجز فبالقلب ينويه (٢) مع الإشارة باليد على الأحوط، و الأخرس يخطر ألفاظه بالبال و يشير إليها باليد أو غيرها.

مسأله ٤: يستحب التورك في الجلوس حاله

[١٦٦٤] مسأله ٤: يستحب التورك في الجلوس حاله على نحو ما مر و وضع اليدين على الفخذين، و يكره الإقعاء.

مسأله ٥: الأحوط أن لا يقصد بالتسليم التحيه حقيقه

[١٦٦٥] مسأله ٥: الأحوط (٣) أن لا يقصد بالتسليم التحيه حقيقه بأن بل الأظهر هو الاعاده اذا كان ذلك بقصد التشريع بأن يبنى على ان التسليم المفروض عليه في الصلاه شرعا لا- يكون مخرجا عن الصلاه مع علمه و التفاته بان الشارع جعله مخرجا عنها، فحينئذ لا محاله تبطل الصلاه من جهه بطلان التسليم، و اما اذا لم يكن بقصد التشريع فلا موجب للبطلان و لا منشأ حينئذ للاحتياط.

في وجوب كليهما اشكال بل منع لعدم الدليل إلا قاعده الميسور و هي في نفسها غير تامه، هذا اضافه الى أن الاتيان بالترجمه بلفظ آخر يعد ميسورا عرفا للواجب محل اشكال بل منع، و كذلك بالنسبه إلى نيه الواجب بالقلب فإنها لا تعدّ ميسورا للترجمه.

في الاحتياط اشكال بل منع، حيث يظهر من مجموعه من الروايات

يقصد السلام على الإمام أو المأمومين أو الملكين، نعم لا بأس بإخطار ذلك بالبال، فالمنفرد يخطر بباله الملكين الكاتبين حين السلام الثانى، و الإمام يخطرهما مع المأمومين، و المأموم يخطرهم مع الإمام، و فى «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» يخطر بباله الأنبياء و الأئمة و الحفظه عليهم السلام.

مسألة ٦: يستحب للمنفرد و الإمام الإيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بمؤخر عينه أو بأنفه

[١٦٦٦] مسألة ٦: يستحب للمنفرد و الإمام الإيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بمؤخر عينه أو بأنفه أو غيرهما على وجه لا ينافى الاستقبال، و أما المأموم فإن لم يكن على يساره أحد فكذلك، و إن كان على يساره بعض المأمومين فيأتى بتسليمه أخرى مومنا إلى يساره، و يحتمل استحباب تسليم آخر للمأموم بقصد الإمام فيكون ثلاث مرات.

مسألة ٧: قد مر سابقا فى الأوقات أنه إذا شرع فى الصلاة قبل الوقت و دخل عليه و هو فى الصلاة صحت صلاته

[١٦٦٧] مسألة ٧: قد مر سابقا فى الأوقات أنه إذا شرع فى الصلاة قبل الوقت و دخل عليه و هو فى الصلاة صحت صلاته (١) و إن كان قبل السلام أو فى أثناءه، فإذا أتى بالسلام الأول و دخل عليه الوقت فى أثناءه تصح صلاته، و أما إذا دخل بعده قبل السلام الثانى أو فى أثناءه ففيه إشكال، و إن كان يمكن القول بالصحة لأنه و إن كان يكفى الأول فى الخروج عن الصلاة لكن على فرض الإتيان بالصيغتين يكون الثانى أيضا جزءا فيصدق دخول جواز أن يقصد التحية بالتسليم و بها نقيذ اطلاق النهى عن الابتداء بالتحية فى الصلاة و عن كلام الأدميين.

فى الصحة اشكال بل منع، و الأظهر لزوم الاعاده اذ لا دليل على الصحة إلا روايه ضعيفه.

الوقت فى الأثناء، فالأحوط إعادة الصلاة مع ذلك (١).

بل لا شبهه فى وجوب الاعاده فى هذه الصورة حيث ان تمام الصلاة قد وقعت قبل دخول الوقت، واما وقوع ما هو المستحب فيها فى الوقت و هو السلام الثانى فلا أثر له لما مرّ من أن المستحب لا يمكن أن يكون جزءاً للواجب، فاذن لا يكون السلام الثانى جزءاً للصلاة حتى يكون وقوعه فى الوقت وقوع جزء منها فيه.

ثم ان المصلى اذا نسى التسليم فتنبه بالحال ففيه صور..

الأولى: أن يتفطن قبل الاتيان بالمنافى، و فى هذه الصورة تكون وظيفته الاتيان بالتسليم و به تصح صلاته، واما اذا لم يتنبه به إلى أن مضت فتره طويله من الزمن التى فاتت الموالاه معها و ذهبت صورته الصلاة نهائياً فأيضاً تصح صلاته بمقتضى عموم حديث لا تعاد لا بالتدارك فانه غير قابل له.

الثانية: ان يتفطن بعد الاتيان بما لا يبطل الصلاة إلا فى حال العمد و الالتفات كالكلام فى اثناء الصلاة فانه يمنع عنها اذا كان عن عمد و التفات، و اذا كان عن سهو و نسيان لم يضربها، و فى مثل ذلك يجب عليه الاتيان بالتسليم و تصح صلاته بذلك ما لم تمر فتره طويله تمنع عن الاتصال.

الثالثة: أن يتفطن بعد الاتيان بما ينافى الصلاة مطلقاً حتى فى حال الغفلة و النسيان كالحدث فى اثناءها فانه يبطلها و ان كان صدوره عن غفلة و نسيان.

و فى هذه الصورة لا يبعد الحكم بصحة صلاته على أساس عموم حديث لا تعاد كما تقدم فى المسألة (١) من هذا الفصل، و مع ذلك كان الأجدر و الأحوط استيناف الصلاة من جديد.

و اما إذا شك المصلى فى أنه هل أتى بالتسليم أو لا؟ يجب عليه الاتيان به ما لم تمر فتره طويله تمنع من الاتصال، أو لم يصدر منه ما ينافيها حتى فى حال

فصل فى الترتيب يجب الإتيان بأفعال الصلاه على حسب ما عرفت من الترتيب بأن يقدم تكبيره الإحرام على القراءه، والقراءه على الركوع وهكذا، فلو خالفه عمدا بطل ما أتى به مقدما، وأبطل من جهة لزوم الزيادة سواء كان ذلك فى الأفعال أو الأقوال و فى الأركان أو غيرها، وإن كان سهوا فإن كان فى الأركان بأن قدم ركنا على غير ركن كما إذا قدم السجدين على الركوع فكذلك، وإن قدم ركنا على غير الركن كما إذا قدم الركوع على القراءه، أو قدم غير الركن على الركن كما إذا قدم التشهد على السجدين أو قدم غير الأركان بعضها على بعض كما إذا قدم السوره مثلا على الحمد فلا تبطل الصلاه إذا كان ذلك سهوا، وحيث إن أمكن التدارك بالعود بأن لم يستلزم زياده ركن وجب، وإلا فلا، نعم يجب عليه سجدتان لكل زياده أو نقيصه (١) تلزم من ذلك.

مسأله ١: إذا خالف الترتيب فى الركعات سهوا

[١٦٦٨] مسأله ١: إذا خالف الترتيب فى الركعات سهوا كأن أتى بالركعه السهو والنسيان كالحدث، واما اذا سلم و شك فى صحته فيبنى على الصحه على أساس قاعده الفراغ.

على الأحوط، وسيأتى تفصيل ذلك فى محله إن شاء الله تعالى.

الثالثة فى محل الثانىة بأن تخيل بعد الركة الاولى أنّ ما قام إليه ثالثة فأتى بالتسيحات الأربعة و ركع و سجد و قام إلى الثالثة و تخيل أنها ثانيه فأتى بالقراءه و القنوت لم تبطل صلاته، بل يكون ما قصده ثالثة ثانيه و ما قصده ثانيه ثالثة قهرا، و كذا لو سجد الاولى بقصد الثانيه و الثانيه بقصد الاولى.

ص: ٣٣٠

فصل فى الموالاه قد عرفت سابقا وجوب الموالاه فى كل من القراءه و التكبير و التسبيح و الأذكار بالنسبه إلى الآيات و الكلمات و الحروف، و أنه لو تركها عمدا على وجه يوجب محو الاسم بطلت الصلاه، بخلاف ما إذا كان سهوا فإنه لا تبطل الصلاه و إن بطلت تلك الآيه أو الكلمه فيجب إعادتها، نعم إذا أوجب فوات الموالاه فيها محو اسم الصلاه بطلت، و كذا إذا كان ذلك فى تكبيره الإحرام فإن فوات الموالاه فيها سهوا بمنزله نسيانها، و كذا فى السلام فإنه بمنزله عدم الإتيان به، فإذا تذكر ذلك و مع ذلك أتى بالمنافى بطلت صلاته، بخلاف ما إذا أتى به قبل التذكر فإنه كالإتيان به بعد نسيانه.

و كما تجب الموالاه فى المذكورات تجب فى أفعال الصلاه بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب محو صورته الصلاه سواء كان عمدا أو سهوا مع حصول المحو المذكور، بخلاف ما إذا لم يحصل المحو المذكور فإنه لا يوجب البطلان.

مسأله ١: تطويل الركوع أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءة السور الطوال لا تعدّ من المحو

[١٦٦٩] مسأله ١: تطويل الركوع أو السجود أو إكثار الأذكار أو قراءة السور الطوال لا تعدّ من المحو فلا إشكال فيها.

مسأله ٢: الأحوط مراعاة الموالاه العرفيه

[١٦٧٠] مسأله ٢: الأحوط مراعاة الموالاه العرفيه بمعنى متابعه الأفعال بلا فصل و إن لم يمح معه صورته الصلاه، و إن كان الأقوى عدم وجوبها، و كذا

فى القراءه و الأذكار.

مسأله ٣: لو نذر الموالاه بالمعنى المذكور فالظاهر انعقاد نذره لرجحانها

[١٦٧١] مسأله ٣: لو نذر الموالاه بالمعنى المذكور فالظاهر انعقاد نذره لرجحانها و لو من باب الاحتياط، فلو خالف عمدا
عصى، لكن الأظهر عدم بطلان صلاته.

ص: ٣٣٢

فصل فى القنوت و هو مستحب فى جميع الفرائض اليوميه و نوافلها بل جميع النوافل حتى صلاه الشفع على الأقوى، و يتأكد فى الجهرية من الفرائض خصوصا فى الصبح و الوتر و الجمعة، بل الأحوط عدم تركه فى الجهرية بل فى مطلق الفرائض، و القول بوجوبه فى الفرائض أو فى خصوص الجهرية منها ضعيف، و هو فى كل صلاه مره قبل الركوع من الركعه الثانيه و قبل الركوع فى صلاه الوتر، إلا فى صلاه العيدين ففيها فى الركعه الاولى خمس مرات و فى الثانيه أربع مرات، و إلا فى صلاه الآيات ففيها مرتان: مره قبل الركوع الخامس و مره قبل الركوع العاشر، بل لا يبعد استحباب خمس قنوتات فيها فى كل زوج من الركوعات، و إلا فى الجمعة ففيها قنوتان: فى الركعه الاولى قبل الركوع و فى الثانيه بعده.

و لا يشترط فيه رفع اليدين و لا ذكر مخصوص بل يجوز ما يجرى على لسانه من الذكر و الدعاء و المناجاة و طلب الحاجات، و أقله «سبحان الله» خمس مرات أو ثلاث مرات، أو «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ثلاث مرات، أو «الحمد لله» ثلاث مرات، بل يجزئ «سبحان الله» أو سائر ما ذكر مره واحده، كما يجزئ الاقتصار على الصلاه على النبى و آله (صلى الله عليه و آله)، و مثل قوله: «اللهم اغفر لى» و نحو ذلك، و الأولى أن يكون

جامعا للثناء على الله تعالى و الصلاة على محمد و آله و طلب المغفره له و للمؤمنين و المؤمنات.

مسألة ١: يجوز قراءه القرآن فى القنوت خصوصا الآيات المشتمله على الدعاء

[١٦٧٢] مسألة ١: يجوز قراءه القرآن فى القنوت خصوصا الآيات المشتمله على الدعاء كقوله تعالى: رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَ هَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ وَ نحو ذلك.

مسألة ٢: يجوز قراءه الأشعار المشتمله على الدعاء و المناجاة

[١٦٧٣] مسألة ٢: يجوز قراءه الأشعار المشتمله على الدعاء و المناجاة مثل قوله:

إلهى عبدك العاصى أتاكا مقرا بالذنوب و قد دعاكا

مسألة ٣: يجوز الدعاء فيه بالفارسيه و نحوها من اللغات غير العربيه

[١٦٧٤] مسألة ٣: يجوز الدعاء فيه بالفارسيه و نحوها من اللغات غير العربيه، و إن كان لا يتحقق وظيفه القنوت إلا بالعربى، و كذا فى سائر أحوال الصلاه و أذكارها، نعم الأذكار المخصوصه لا يجوز إتيانها بغير العربى.

مسألة ٤: الأولى أن يقرأ الأدعيه الوارده عن الأئمه (صلوات الله عليهم)

[١٦٧٥] مسألة ٤: الأولى أن يقرأ الأدعيه الوارده عن الأئمه (صلوات الله عليهم)، و الأفضل كلمات الفرج و هى:

«لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلى العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم، و الحمد لله رب العالمين»، و يجوز أن يزيد بعد قوله: «و ما بينهن»: «و ما فوقهن و ما تحتهن»، كما يجوز أن يزيد بعد قوله: «العرش العظيم» «و سلام على المرسلين» و الأحسن أن يقول بعد كلمات الفرج:

«اللهم اغفر لنا و ارحمنا و عافنا و اعف عنا، إنك على كل شىء قدير».

مسألة ٥: الأولى ختم القنوت بالصلاه على محمد و آله

[١٦٧٦] مسألة ٥: الأولى ختم القنوت بالصلاه على محمد و آله بل الابتداء بها أيضا، أو الابتداء فى طلب المغفره أو قضاء الحوائج بها، فقد روى أن الله سبحانه و تعالى يستجيب الدعاء للنبي (صلى الله عليه و آله)

بالصلاه و بعيد من رحمته أن يستجيب الأول و الآخر و لا- يستجيب الوسط، فينبغي أن يكون طلب المغفره و الحاجات بين الدعاءين للصلاه على النبي (صلى الله عليه و آله).

مسألة ٦: من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحوائج-على ما ذكره بعض العلماء

[١٦٧٧] مسألة ٦: من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحوائج-على ما ذكره بعض العلماء-أن يقول:«سبحان من دانت له السماوات و الأرض بالعبوديه،سبحان من تفزّد بالوحدانيه،اللهم صلّ على محمد و آل محمد و عجل فرجهم،اللهم اغفر لى و لجميع المؤمنين و المؤمنات،واقض حوائجى و حوائجهم بحق حبيبك محمد و آلّه الطاهرين صلى الله عليه و آله أجمعين».

مسألة ٧: يجوز فى القنوت الدعاء الملحون مادّه أو إعراباً

[١٦٧٨] مسألة ٧: يجوز فى القنوت الدعاء الملحون مادّه أو إعراباً إذا لم يكن لحنه فاحشاً و لا مغيراً للمعنى،لكن الأحوط الترك.

مسألة ٨: يجوز فى القنوت الدعاء على العدوّ بغير ظلم و تسميته

[١٦٧٩] مسألة ٨: يجوز فى القنوت الدعاء على العدوّ بغير ظلم و تسميته كما يجوز الدعاء لشخص خاص مع ذكر اسمه.

مسألة ٩: لا يجوز الدعاء لطلب الحرام

[١٦٨٠] مسألة ٩: لا يجوز الدعاء لطلب الحرام.

مسألة ١٠: يستحب إطاله القنوت خصوصاً فى صلاه الوتر

[١٦٨١] مسألة ١٠: يستحب إطاله القنوت خصوصاً فى صلاه الوتر،فمن رسول الله(صلى الله عليه و آله):«أطولكم قنوتا فى دار الدنيا أطولكم راحه يوم القيامة فى الموقف»،و فى بعض الروايات قال(صلى الله عليه و آله):

«أطولكم قنوتا فى الوتر فى دار الدنيا...الخ»،و يظهر من بعض الأخبار أن إطاله الدعاء فى الصلاه أفضل من إطاله القراءة.

مسألة ١١: يستحب التكبير قبل القنوت

[١٦٨٢] مسألة ١١: يستحب التكبير قبل القنوت،و رفع اليدين حال التكبير و وضعهما ثم رفعهما حيال الوجه و بسطهما جاعلاً باطنهما نحو السماء و ظاهرهما نحو الأرض،و أن يكونا منضمّتين مضمومتى الأصابع إلا

الإبهامين، و أن يكون نظره إلى كفيه، و يكره أن يجاوز بهما الرأس، و كذا يكره أن يمرّ بهما على وجهه و صدره عند الوضع.

مسألة ١٢: يستحب الجهر بالقنوت

[١٦٨٣] مسألة ١٢: يستحب الجهر بالقنوت سواء كانت الصلاة جهريه أو إخفاتيّه و سواء كان إماما أو منفردا بل أو مأموما إذا لم يسمع الإمام صوته.

مسألة ١٣: إذا نذر القنوت في كل صلاة أو صلاة خاصه وجب

[١٦٨٤] مسألة ١٣: إذا نذر القنوت في كل صلاة أو صلاة خاصه وجب، لكن لا تبطل الصلاة بتركه سهوا، بل و لا بتركه عمدا أيضا على الأقوى.

مسألة ١٤: لو نسي القنوت فإن تذكر قبل الوصول إلى حد الركوع قام و أتى به

[١٦٨٥] مسألة ١٤: لو نسي القنوت فإن تذكر قبل الوصول إلى حد الركوع قام و أتى به، و إن تذكر بعد الدخول في الركوع قضاءه بعد الرفع منه، و كذا لو تذكر بعد الهوى للسجود قبل وضع الجبهه، و إن كان الأحوط ترك العود إليه، و إن تذكر بعد الدخول في السجود أو بعد الصلاة قضاءه بعد الصلاة و إن طالت المده، و الأولى الإتيان به إذا كان بعد الصلاة جالسا مستقبلا، و إن تركه عمدا في محله أو بعد الركوع فلا قضاء.

مسألة ١٥: الأقوى اشتراط القيام في القنوت مع التمكن منه

[١٦٨٦] مسألة ١٥: الأقوى اشتراط القيام في القنوت مع التمكن منه إلا- إذا كانت الصلاة من جلوس أو كانت نافله حيث يجوز الجلوس في أثنائها كما يجوز في ابتدائها اختيارا.

مسألة ١٦: صلاة المرأة كالرجل في الواجبات و المستحبات إلا في أمور

[١٦٨٧] مسألة ١٦: صلاة المرأة كالرجل في الواجبات و المستحبات إلا- في أمور قد مرّ كثير منها في تضاعيف ما قدّمنا من المسائل و جملتها: أنه يستحب لها الزينه حال الصلاة بالحلى و الخضاب، و الإخفات في الأقوال، و الجمع بين قدميها حال القيام، و ضم ثدييها إلى صدرها بيديها حاله أيضا، و وضع يديها على فخذيها حال الركوع، و أن لا ترد ركبتها حاله إلى وراء، و أن تبدأ بالعود للسجود، و أن تجلس معتدله ثم تسجد، و أن تجتمع و تضم أعضائها حال السجود، و أن تلتصق بالأرض بلا تجاف و تفرش ذراعيها،

و أن تنسلّ انسلالا إذا أردت القيام أى تنهض بتأنّ و تدريج عدلا لثلا تبدو عجيزتها، و أن تجلس على أليتها إذا جلست رافعه ركيتهما ضامه لهما.

مسألة ١٧: صلاة الصبي كالرجل، و الصبيه كالمراه

[١٦٨٨] مسألة ١٧: صلاة الصبي كالرجل، و الصبيه كالمراه.

مسألة ١٨: حكم النظر و اليدين حال الصلاة

[١٦٨٩] مسألة ١٨: قد مرّ في المسائل المتقدمه متفرقه حكم النظر و اليدين حال الصلاة، و لا بأس بإعادته جمله: فشغل النظر حال القيام أن يكون على موضع السجود، و حال الركوع بين القدمين، و حال السجود إلى طرف الأنف، و حال الجلوس إلى حجره، و أما اليدين فيرسلهما حال القيام و يضعهما على الفخذين، و حال الركوع على الركبتين مفرجه الأصابع، و حال السجود على الأرض مبسوطتين مستقبلا بأصابعهما منضمه حذاء الأذنين، و حال الجلوس على الفخذين، و حال القنوت تلقاء وجهه.

ص: ٣٣٧

فصل فى التعقيب و هو الاشتغال عقيب الصلاه بالدعاء أو الذكر أو التلاوه أو غيرها من الأفعال الحسنه مثل التفكير فى عظمه الله و نحوه، و مثل البكاء لخشيته الله أو للربغه إليه و غير ذلك، و هو من السنن الأكيده، و منافعه فى الدين و الدنيا كثيره، و فى روايه: «من عقب فى صلاته فهو فى صلاته» و فى خبر:

«التعقيب أبلغ فى طلب الرزق من الضرب فى البلاد»، و الظاهر استحبابه بعد النوافل أيضا، و إن كان بعد الفرائض أكد، و يعتبر أن يكون متصلا بالفراغ منها غير مشتغل بفعل آخر ينافى صدقه الذى يختلف بحسب المقامات من السفر و الحضر و الاضطراب و الاختيار، ففى السفر يمكن صدقه حال الركوب أو المشى أيضا كحال الاضطراب، و المدار على بقاء الصدق و الهيئه فى نظر المتشرعه، و القدر المتيقن فى الحضر الجلوس مشتغلا بما ذكر من الدعاء و نحوه، و الظاهر عدم صدقه على الجلوس بلا دعاء أو الدعاء بلا جلوس إلا فى مثل ما مر، و الأولى فيه الاستقبال و الطهاره و الكون فى المصلّى، و لا يعتبر فيه كون الأذكار و الدعاء بالعريه و إن كان هو الأفضل، كما أن الأفضل الأذكار و الأدعيه المأثوره المذكوره فى كتب العلماء، و نذكر جملة منها تيمنا:

أحدها: أن يكبر ثلاثا بعد التسليم رافعا يديه على هيئه غيره من

الثانى: تسبيح الزهراء (صلوات الله عليها)، وهو أفضلها على ما ذكره جملة من العلماء، ففي الخبر: «ما عبد الله بشيء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمه، ولو كان شيء أفضل منه لنحله رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاطمه» وفي روايه: «تسبيح فاطمه الزهراء الذكر الكثير الذى قال الله تعالى: اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا»، وفي أخرى عن الصادق (عليه السلام):

«تسبيح فاطمه كل يوم في دبر كل صلاة أحب إلي من صلاة ألف ركعة في كل يوم»، والظاهر استحبابه في غير التعقيب أيضا بل في نفسه، نعم هو مؤكد فيه وعند إرادته النوم لدفع الرؤيا السيئه، كما أن الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض بل هو مستحب عقيب كل صلاة.

و كلفيته: «الله أكبر» أربع و ثلاثون مره، ثم «الحمد لله» ثلاث و ثلاثون، ثم «سبحان الله» كذلك، فمجموعها مائه، ويجوز تقديم التسبيح على التحميد و إن كان الأولى الأول.

مسألة ١: يستحب أن يكون السبحة بطين قبر الحسين (صلوات الله عليه)

[١٦٩٠] مسألة ١: يستحب أن يكون السبحة بطين قبر الحسين (صلوات الله عليه). وفي الخبر أنها تسبّح إذا كانت بيد الرجل من غير أن يسبّح و يكتب له ذلك التسبيح و إن كان غافلا.

مسألة ٢: إذا شك في عدد التكبيرات أو التسيحات أو التحميدات بنى على الأقل

[١٦٩١] مسألة ٢: إذا شك في عدد التكبيرات أو التسيحات أو التحميدات بنى على الأقل إن لم يتجاوز المحل، وإلا بنى على الإتيان به، و إن زاد على الأعداد بنى عليها و رفع اليد عن الزائد.

الثالث: «لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده و نصر عبده و أعزّ جنده و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد، يحيى و يميت و هو حى لا يموت بيده الخير و هو على كل شيء قدير».

الرابع: «اللهم اهدني من عندك، و أفض عليّ من فضلك، و انشر عليّ من رحمتك، و أنزل عليّ من بركاتك».

الخامس: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» مائة مره أو أربعين أو ثلاثين.

السادس: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد و أجرني من النار و ارزقني الجنة و زوجني من الحور العين».

السابع: «أعوذ بوجهك الكريم و عزتك التي لا ترام و قدرتك التي لا يمتنع منها شيء من شر الدنيا و الآخرة و من شر الأوجاع كلها، و لا حول و لا قوة إلا بالله العليّ العظيم».

الثامن: قراءة الحمد و آيه الكرسي و آيه شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ - الخ (آل عمران ١٧:٣) و آيه الملك (آل عمران ٢٦:٣).

التاسع: «اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك و أعوذ بك من كل شر أحاط به علمك، اللهم إني أسألك عافيتك في أموري كلها، و أعوذ بك من خزي الدنيا و عذاب الآخرة».

العاشر: «أعيذ نفسي و ما رزقني ربي بالله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد، و أعيذ نفسي و ما رزقني ربي برب الفلق من شرّ ما خلق - إلى آخر السوره -، و أعيذ نفسي و ما رزقني ربي برب الناس ملك الناس - إلى آخر السوره».

الحادي عشر: أن يقرأ قل هو الله أحد اثني عشر مره، ثم يبسط يديه و يرفعهما إلى السماء و يقول:

«اللهم إني أسألك باسمك المكنون المخزون الطهر الطاهر المبارك، و أسألك باسمك العظيم و سلطانك القديم أن تصلي علي محمد و آل

محمد، يا واهب العطايا يا مطلق الأسارى يا فكاك الرقاب من النار أسألك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تعتق رقبتى من النار و تخرجنى من الدنيا آمنا و تدخلنى الجنة سالما و أن تجعل دعائى أوّله فلاحا و أوسطه نجاحا و آخره صلاحا، إنك أنت علام الغيوب».

الثانى عشر: الشهادتان و الإقرار بالأئمة.

الثالث عشر: قبل أن يثنى رجله يقول ثلاث مرات: «أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم ذو الجلال و الإكرام و أتوب إليه».

الرابع عشر: دعاء الحفظ من النسيان، و هو:

«سبحان من لا يعتدى على أهل مملكته، سبحان من لا يأخذ أهل الأرض بألوان العذاب، سبحان الرؤوف الرحيم، اللهم اجعل لى فى قلبى نورا و بصرا و فهما و علما، إنك على كل شىء قدير».

مسألة ٣: يستحب فى صلاة الصبح أن يجلس بعدها فى مصلاه إلى طلوع الشمس مشتغلا بذكر الله

[١٦٩٣] مسألة ٣: يستحب فى صلاة الصبح أن يجلس بعدها فى مصلاه إلى طلوع الشمس مشتغلا بذكر الله.

مسألة ٤: الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلا

[١٦٩٣] مسألة ٤: الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلا، و كذا الدعاء بعد الفريضة أفضل من الدعاء بعد النافله.

مسألة ٥: يستحب سجود الشكر بعد كل صلاة

[١٦٩٤] مسألة ٥: يستحب سجود الشكر بعد كل صلاة فريضة كانت أو نافله و قد مر كيفيته سابقا.

فصل فى الصلاه على النبى (صلى الله عليه وآله) يستحب الصلاه على النبى حيث ما ذكر أو ذكر عنده و لو كان فى الصلاه و فى أثناء القراءه، بل الأحوط عدم تركها لفتوى جماعه من العلماء بوجوبها، و لا فرق بين أن يكون ذكره باسمه العلمى كمحمد و أحمد أو بالكنيه و اللقب كأبى القاسم و المصطفى و الرسول و النبى أو بالضمير، و فى الخبر الصحيح: «و صلّ على النبى كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك فى الأذان أو غيره»، و فى روايه: «من ذكرت عنده و نسى أن يصلى على خطأ الله به طريق الجنه».

مسأله ١: إذا ذكر اسمه (صلى الله عليه وآله) مكررا يستحب تكرارها

[١٦٩٥] مسأله ١: إذا ذكر اسمه (صلى الله عليه وآله) مكررا يستحب تكرارها، و على القول بالوجوب يجب، نعم ذكر بعض القائلين بالوجوب يكفى مره إلا إذا ذكر بعدها فيجب إعادتها، و بعضهم على أنه يجب فى كل مجلس مره.

مسأله ٢: إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه

[١٦٩٦] مسأله ٢: إذا كان فى أثناء التشهد فسمع اسمه لا يكتفى بالصلاه التى تجب للتشهد (١).

بل الظاهر هو الاكتفاء بها لأن نسبه الأمر المتعلق بالصلاه على النبى صلى الله عليه وآله إذا سمع اسمه الشريف إلى الأمر بالصلاه فى التشهد عموم من وجه، و عليه فإذا سمع المصلى اسم النبى صلى الله عليه وآله أثناء التشهد و أتى بالصلاه فيه فقد امثل

نعم ذكره في ضمن قوله: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد» لا يوجب تكرارها، وإلا لزم التسلسل.

مسألة ٣: الأحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره و الصلاة عليه (١)

[١٦٩٧] مسألة ٣: الأحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره و الصلاة عليه (١) بناء على الوجوب، وكذا بناء على الاستحباب في إدراك فضلها و امتثال الأمر الندبي، فلو ذكره أو سمعه في أثناء القراءة في الصلاة لا يؤخر إلى آخرها إلا إذا كان في أواخرها.

مسألة ٤: لا يعتبر كيفية خاصة في الصلاة

[١٦٩٨] مسألة ٤: لا- يعتبر كيفية خاصة في الصلاة بل يكفي في الصلاة عليه كل ما يدل عليها مثل «صلّى الله عليه» و «اللهم صلّ عليه»، و الأولى ضم الآل إليه (٢).

مسألة ٥: إذا كتب اسمه (صلّى الله عليه و آله) يستحب أن يكتب الصلاة عليه

[١٦٩٩] مسألة ٥: إذا كتب اسمه (صلّى الله عليه و آله) يستحب أن يكتب الصلاة عليه.

مسألة ٦: إذا تذكّره بقلبه فالأولى أن يصلى عليه

[١٧٠٠] مسألة ٦: إذا تذكّره بقلبه فالأولى أن يصلى عليه لاحتمال شمول قوله عليه السّلام: «كلما ذكرته» الخ، لكن الظاهر إرادته الذكر اللساني دون القلبي.

مسألة ٧: يستحب عند ذكر سائر الأنبياء و الأئمة أيضا ذلك

[١٧٠١] مسألة ٧: يستحب عند ذكر سائر الأنبياء و الأئمة أيضا ذلك، نعم إذا أراد أن يصلى على الأنبياء أوّلا يصلى على النبي و آله (صلّى الله عليه و آله) ثم عليهم إلا- في ذكر إبراهيم عليه السّلام، ففي الخبر عن معاوية بن عمار كلا الأمرين لانطباق متعلق كل منهما عليها كما هو الحال في كل مورد تكون النسبة بين متعلق الأمرين عموما من وجه فإن المكلف اذا قام بالآتيان بالمجمع فقد امتثل كلا الأمرين على أساس انطباق متعلق كل منهما على الفرد المأتى به في الخارج.

بل الأقوى ذلك إذا كان الفصل طويلا بمقدار يمنع عن صدق الصلاة عليه على أساس ذكر اسمه الشريف.

بل الأظهر ذلك كما مرّ.

قال: ذكرت عند أبي عبد الله الصادق عليه السلام بعض الأنبياء فصليت عليه فقال عليه السلام: «إذا ذكر أحد من الأنبياء فابدأ بالصلاة على محمد وآله ثم عليه».

ص: ٣٤٤

فصل فى مبطلات الصلاه و هى امور:

أحدها: فقد بعض الشرائط فى أثناء الصلاه كالستر و إباحه المكان و اللباس

أحدها: فقد بعض الشرائط فى أثناء الصلاه كالستر و إباحه المكان و اللباس و نحو ذلك مما مر فى المسائل المتقدمه.

الثانى: الحدث الأكبر أو الأصغر

الثانى: الحدث الأ-كبر أو الأصغر، فإنه مبطل أينما وقع فيها و لو قبل الآخر بحرف من غير فرق بين أن يكون عمدا أو سهوا أو اضطرارا عدا ما مر فى حكم المسلوس و المبطون و المستحاضه، نعم لو نسى السلام ثم أحدث فالأقوى عدم البطلان، و إن كان الأحوط الإعاده أيضا (١).

الثالث: التكفير

الثالث: التكفير (٢) بمعنى وضع إحدى اليدين على الاخرى على لا يترك كما مرّ فى المسأله (١) من التسليم.

فى اطلاقه اشكال بل منع، لأنّ عمليه التكفير إن كانت بنيه الجزئيه للصلاه فهى مبطله لها لأنها زياده عمديه، و إن كانت بنيه أنها تفرض عليه فى الصلاه بقصد الخضوع و الخشوع و العبوديه له تعالى من دون أن ينوى كونها من الصلاه فلا شبهه فى حرمتها حينئذ تشريعا، و أما بطلان الصلاه فلا لأنّ الحرام لا ينطبق عليها فى الخارج بل هو مقارن لها.

و أما إذا لم تكن بنيه الجزئيه و لا بقصد الخضوع و العبوديه فلا دليل على حرمة. نعم قد ورد فى مجموعه من النصوص أنه عمل و لا عمل فى الصلاه، و لكن

النحو الذى يصنعه غيرنا إن كان عمداً لغير ضروره، فلا بأس به سهواً و إن كان الأحوط الإعادته معه أيضاً، وكذا لا بأس به مع الضروره، بل لو تركه حالها أشكلت الصحه و إن كانت أقوى، والأحوط عدم وضع إحدى اليدين على الأخرى بأى وجه كان فى أى حاله من حالات الصلاه و إن لم يكن متعارفاً بينهم لكن بشرط أن يكون بعنوان الخضوع و التأدب، و أما إذا كان لغرض آخر كالحك و نحوه فلا بأس به مطلقاً حتى على الوضع المتعارف.

الرابع: تعمد الالتفات بتمام البدن إلى الخلف أو إلى اليمين أو اليسار

الرابع: تعمد الالتفات بتمام البدن إلى الخلف أو إلى اليمين أو اليسار بل و إلى ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال و إن لم يصل إلى أحدهما و إن لم يكن الالتفات حال القراءة أو الذكر، بل الأقوى ذلك فى الالتفات بالوجه إلى الخلف مع فرض إمكانه و لو بميل البدن على وجه لا يخرج عن الاستقبال، و أما الالتفات بالوجه يمينا و يسارا مع بقاء البدن مستقبلاً فالأقوى (١) كراهته مع عدم كونه فاحشاً، و إن كان الأحوط اجتنابه أيضاً الظاهر منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أنها ناظره الى العمل المعهود بين العامه و هو التكفير فى الصلاه بعنوان الخضوع و العبوديه لا- إلى أنّ مجرد وضع المصلى يده على الأخرى عمل محرم بذاته فى الصلاه و إن لم يكن ناوياً به العباده.

فالتبجيه: أن بطلان الصلاه به مبنى على أن يكون الاتيان به على أساس أن ينوى المصلى جزئيه لها لا مطلقاً، و إن كانت رعايه الاحتياط فى تركه مطلقاً أولى و أجدر.

فى القوه اشكال بل منع، فان المصلى اذا التفت ببدنه أو بوجهه على نحو لم يعد مستقبلاً للقبله بأن تكون على يمينه أو يساره و كان متعمداً فى ذلك و ملتفتاً إلى الحكم الشرعى بطلت صلاته، و إن تدارك الموقف بأسرع ما يمكن

خصوصا إذا كان طويلا و سيما إذا كان مقارنا لبعض أفعال الصلاة خصوصا الأركان سيما تكبيره الإحرام، و أما إذا كان فاحشا ففيه إشكال فلا يترك الاحتياط حينئذ، و كذا تبطل مع الالتفات سهوا فيما كان عمدته مبطلا إلا إذا لم يصل إلى حد اليمين و اليسار بل كان فيما بينهما فإنه غير مبطل إذا كان سهوا و إن كان بكل البدن.

الخامس: تعمد الكلام بحرفين و لو مهملين

إشارة

الخامس: تعمد الكلام بحرفين و لو مهملين (١) غير مفهمين للمعنى، و أعاد وجهه إليها حيث ان استقبالها معتبر في الصلاة من المبدأ الى المنتهى حتى في الآت المتخلله بين اجزائها.

و من هنا يظهر انه لا فرق في ذلك بين أن يكون الانحراف عن القبلة في زمن يسير جدا أو كثير، و كذلك لا فرق بين أن يكون في فتره الكون بين الاجزاء أو فتره الاشتغال بها، كما أنه لا فرق في ذلك بين الاجزاء الركنيه و غيرها، و يلحق به الجاهل بالحكم من الأساس أو العالم به في البدايه و لكن نسي هذا الحكم حين الصلاة لأن هاتين الصورتين لا تكونا مشمولتين للروايات الداله على عدم وجوب الاعاده اذا صلّى منحرفا عن القبلة يمينا أو يسارا لاختصاص تلك الروايات بالجاهل و الناسى و الغافل في الشبهات الموضوعيه و قد تقدم تفصيل ذلك في المسأله (١) من أحكام الخلل في القبلة.

في تقييد الكلام بحرفين اشكال بل منع، لأن الوارد في النصوص الناهيه عن الكلام في الصلاة إنما هو عنوان (التكلم) و (يتكلم) و (تكلمت) و اما عنوان الكلام فلم يرد في شيء من الروايات فياذن تكون العبره إنما هي بصدق أحد العناوين المذكوره، و الظاهر صدقه على حرف واحد، فيقال لمن قال (ب) أو (ت) أنه تكلم و نطق. و من هنا اذا قال صبي (ب) أو أول مره فيقال إنه نطق بحرف واحد لأن المراد من التكلم هو النطق و لو بحرف واحد.

أو بحرف واحد بشرط كونه مفهما للمعنى نحو «ق» فعل أمر (أ) من «وقى» بشرط أن يكون عالما بمعناه و قاصدا له، بل أو غير قاصد أيضا مع التفاته إلى معناه على الأحوط.

مسألة ١: لو تكلم بحرفين حصل ثانيهما من إشباع حركة الأول

[بطلت]

[١٧٠٢] مسألة ١: لو تكلم بحرفين حصل ثانيهما من إشباع حركة الأول بطلت، بخلاف ما لو لم يصل الإشباع إلى حد حصول حرف آخر.

مسألة ٢: إذا تكلم بحرفين من غير تركيب

[١٧٠٣] مسألة ٢: إذا تكلم بحرفين من غير تركيب كأن يقول: «ب ب» مثلا ففى كونه مبطلا أولا وجهان، والأحوط الأول (٢).

مسألة ٣: إذا تكلم بحرف واحد غير مفهم للمعنى

[١٧٠٤] مسألة ٣: إذا تكلم بحرف واحد غير مفهم للمعنى لكن وصله فيه اشكال بل منع لما مرّ من أن العبره إنما هى بصدق عنوان- تكلم او يتكلم- و من المعلوم عدم اناطه صدقه على حرف واحد كونه مفهما للمعنى و موضوعا له، فان حيثه الوضع و الافهام غير دخيله فى الصدق كما أن حيثه علم المصلى بمعناه و قصده له لا ترتبط به، لأن موضوع الحكم هو التكلم و هو صفه اللفظ و لا وصله له بالمعنى فمن أجل ذلك لا فرق بين أن يكون مهملا او موضوعا، كما انه لا فرق بين أن يصدر من لافظ شاعر أو بغير شعور و اختيار أو من نائم أو مجنون أو صبى.

فالتتبعه: ان التلفظ بحرف واحد اذا صدر من المصلى صدق عليه انه تكلم به، و اذا صدق عليه ذلك فان كان عامدا و ملتفتا الى أنه غير جائز فى الصلاه بطلت صلاته بلا فرق بين كونه موضوعا أو مهملا و بذلك يظهر حال جمله من المسائل الآتية.

فيه: انه بناء على كون الكلام المبطل للصلاه هو المركب من حرفين كما هو مختاره قدس سره فلا يصدق على التكلم بحرفين منفصلين فى مفروض المسألة، و عندئذ فلا وجه للاحتياط، نعم بناء على ما قويناه فهو مبطل كما مر.

ص: ٣٤٨

يأخذى كلمات القراءه أو الأذكار أبطل من حيث إفساد تلك الكلمه إذا خرجت تلك الكلمه عن حقيقتها.

مسأله ٤: لا تبطل بمد حرف المد و اللين و إن زاد فيه بمقدار حرف آخر

[١٧٠٥] مسأله ٤: لا تبطل بمد حرف المد و اللين و إن زاد فيه بمقدار حرف آخر، فإنه محسوب حرفا واحدا.

مسأله ٥: الظاهر عدم البطلان بحروف المعانى

[١٧٠٦] مسأله ٥: الظاهر عدم البطلان بحروف المعانى مثل «ل» حيث إنه لمعنى التعليل أو التمليك أو نحوهما، و كذا مثل «و» حيث يفيد معنى العطف أو القسم، و مثل «ب» فإنه حرف جر و له معان، و إن كان الأحوط البطلان مع قصد هذه المعانى، و فرق واضح بينها و بين حروف المباني.

مسأله ٦: لا تبطل بصوت التنحنح و لا بصوت النفخ و الأنين و التأؤه و نحوها

[١٧٠٧] مسأله ٦: لا تبطل بصوت التنحنح و لا بصوت النفخ و الأنين و التأؤه و نحوها، نعم تبطل بحكايه أسماء هذه الأصوات مثل إح و يف و أوه.

مسأله ٧: إذا قال: آه من ذنوبى أو آه من نار جهنم، لا تبطل الصلاه قطعاً

[١٧٠٨] مسأله ٧: إذا قال: آه من ذنوبى أو آه من نار جهنم، لا تبطل الصلاه قطعاً إذا كان فى ضمن دعاء أو مناجاه، و أما إذا قال: آه من غير ذكر المتعلق فإن قدره فكذلك، و إلا فالأحوط اجتنابه (١)، و إن كان الأقوى عدم البطلان إذا كان فى مقام الخوف من الله.

مسأله ٨: لا فرق فى البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب

أم لا

[١٧٠٩] مسأله ٨: لا فرق فى البطلان بالتكلم بين أن يكون هناك مخاطب أم لا، و كذا لا فرق بين أن يكون مضطرا فى التكلم أو مختارا (٢)، نعم لا بأس بتركه إذا نوى المصلى به الشكايه اليه تعالى اجمالا باعتبار انه حينئذ داخل فى المناجاه معه تعالى. نعم اذا لم ينو به الشكايه اليه تعالى اصلا فلا يبعد الحكم بالبطلان حينئذ فإنه ليس من المناجاه و لا من الدعاء.

هذا إذا كان الوقت متسعا، و اما إذا كان ضيقا بحيث لا يتمكن المصلى

التكلم سهوا ليس مبطلا و لو بتخيل الفراغ من الصلاة.

مسألة ٩: لا بأس بالذكر و الدعاء في جميع أحوال الصلاة بغير المحرّم

[١٧١٠] مسألة ٩: لا بأس بالذكر و الدعاء في جميع أحوال الصلاة بغير المحرّم، و كذا بقراءة القرآن غير ما يوجب السجود، و أما الدعاء بالمحرّم كاللحظة على مؤمن ظلما فلا يجوز بل هو مبطل للصلاة (١) و إن كان جاهلا من اعاده الصلاة من جديد في الوقت فالظاهر هو الفرق بين حالتي الاضطرار و الاختيار، فعلى الأول يرتفع تقييد الصلاة بعدم التكلم فيها بالاضطرار و حينئذ فالأمر المتعلق بالصلاة المقيدة بعدمه و إن سقط و لا يعقل بقاؤه و لكن ثبت وجوب الباقي بمقتضى ما دل من الصلاة لا تسقط بحال و على الثاني بطلت صلاته و يجب عليه قضاؤها.

فيه ان عدم جوازه ليس من جهه أنه حرام في نفسه، بل من جهه انه تجرّ على المولى عامدا ملتفتا الى حرمة. نعم لو كان جاهلا مركبا أو بسيطا و لكن كان قاصرا لم يكن تجرّيا و اما إنه مبطل للصلاة فهو من أجل أن الممنوع هو التكلم فيها إلا إذا كان مناجاه مع الله تعالى أو دعاء، و لا شبهه في انصراف المناجاة و الدعاء عنه لأن مناسبة الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن يكون التكلم مع الله تعالى فيما يرضيه لا- فيما يبغضه لأنه ليس تكلما مع الله تعالى و مناجاه و دعاء فلا محاله يكون مبطلا للصلاة.

نعم لو كان موضوع الحكم هو كلام الأدمى لم يكن مبطلا- لها حيث انه لا يصدق عليه، و لكن قد مرّ أن موضوع الحكم هو التكلم بلا خصوصيه زائده، و قد ورد في صحيحه على بن مهزيار: (الرجل يتكلم في صلاة الفريضة بكل شيء يناجى به ربه...).

(١)

و عليه فالضابط العام لذلك هو أن المصلى اذا تكلم في صلاته الفريضة بكل ما يمكن أن يناجى به ربه فان كان ناويا به المناجاة معه تعالى أو الدعاء لم تبطل

ص: ٣٥٠

نعم لا يبطل مع الجهل بالموضوع كما إذا اعتقده كافرا فدعا عليه فبان أنه مسلم.

مسألة ١٠: لا بأس بالذكر و الدعاء بغير العربى أيضا

[١٧١١] مسألة ١٠: لا بأس بالذكر و الدعاء بغير العربى أيضا و إن كان الأحوط العرييه.

مسألة ١١: يعتبر فى القرآن قصد القرآنيه

[١٧١٢] مسألة ١١: يعتبر فى القرآن قصد القرآنيه، فلو قرأ ما هو مشترك بين القرآن و غيره لا بقصد القرآنيه و لم يكن دعاء أيضا أبطل، بل الآيه المختصه بالقرآن أيضا إذا قصد بها غير القرآن أبطلت، و كذا لو لم يعلم أنها قرآن.

مسألة ١٢: إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير و الدلاله على أمر من الامور

[١٧١٣] مسألة ١٢: إذا أتى بالذكر بقصد تنبيه الغير و الدلاله على أمر من الامور، فإن قصد به الذكر و قصد التنبيه برفع الصوت مثلا فلا إشكال بالصحه، و إن قصد به التنبيه من دون قصد الذكر أصلا بأن استعمله فى التنبيه و الدلاله فلا إشكال فى كونه مبطلا و كذا إن قصد الأمرين معا على أن يكون له مدلولان و استعمله فيهما، و أما إذا قصد الذكر و كان داعيه على الإتيان بالذكر تنبيه الغير فالأقوى الصحه.

مسألة ١٣: لا بأس بالدعاء مع مخاطبه الغير

[١٧١٤] مسألة ١٣: لا بأس بالدعاء مع مخاطبه الغير بأن يقول: غفر الله لك (١)، فهو مثل قوله: اللهم اغفر لى أو لفلان.

صلاته، و إلا بطلت و اذا كان ذلك محرما و مبغوضا لله تعالى لم يصلح أن يناجى به ربه، فلو نوى به المناجاه لم يكن مصداقا لها بل هو مبطل للصلاه على أساس انه تكلم فيها و لم يكن مع الله تعالى شأنه.

فى عدم البأس اشكال بل منع، و ذلك لأن شمول الدعاء الوارد فى

مسألة ١٤: لا بأس بتكرار الذكر أو القراءة عمداً أو من باب الاحتياط

[١٧١٥] مسألة ١٤: لا بأس بتكرار الذكر أو القراءة عمداً أو من باب الاحتياط.

نعم إذا كان التكرار من باب الوسوسة فلا يجوز (١)، بل لا يبعد بطلان الصلاة به (٢).

مسألة ١٥: لا يجوز ابتداء السلام للمصلي

[١٧١٦] مسألة ١٥: لا يجوز ابتداء السلام للمصلي، وكذا سائر التحيات مثل «صَبِّحْكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» أو «مَسَاكُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» أو «فِي أَمَانِ اللَّهِ» أو «ادْخُلُوهَا رَوَايَاتُ الْقَنُوتِ لِمِثْلِ هَذَا الدُّعَاءِ الْمَشْتَمَلِ عَلَى الْمَخَاطَبَةِ مَعَ غَيْرِهِ تَعَالَى لَا يَخْلُو عَنْ أَشْكَالٍ بَلْ مَنَعَ حَيْثُ يَصْدُقُ عَلَى الْمَصْلِيِّ أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ بِمَا يَشْتَمَلُ عَلَى الْمَخَاطَبَةِ مَعَ النَّاسِ نَاوِيَا بِهِ، وَإِذَا صَدَقَ بِطَلْتِ صَلَاتِهِ.

فالنتيجة أن التكلم بما يتضمن الدعاء والمخاطبه مع غيره تعالى معا إذا كان ناويا به المخاطبه يوجب بطلان صلاته سواء نوى به الدعاء أيضا أم لا.

في عدم الجواز اشكال بل منع، إذ لا دليل على أن الوسوسة بعنوانها محرمة من أدنى مرتبتها إلى أقصاها. نعم قد تبلغ إلى مرتبه تكون مبغوضه له تعالى باعتبار انها تستلزم فعل حرام أو ترك واجب، واما ما في صحيحه عبد الله بن سنان من نفى العقل عن الوسواسي معللا- بانه يطيع الشيطان فلا- يدل على حرمة الوسوسة، بل يدل على أنها تجيء من قبل الشيطان، ومن المعلوم أن الوسواسي لم يعمل بها بنيه اطاعه الشيطان بل بنيه اطاعه الرب والانقياد له، فما دامت الوسوسة لم تؤد إلى ترك واجب أو فعل حرام لم تكن مبغوضه.

بل هو بعيد لأن تكرار الذكر أو القراءة وإن بلغ من الكثرة إلى حد الوسوسة و لكن قد مر أن الوسوسة لا تكون محرمة في نفسها لكي توجب حرمة الذكر أو القراءة الموجه لبطلان الصلاة باعتبار انصراف الذكر المستثنى عنه كما مر.

بسلام» إذا قصد مجرد التحية، و أما إذا قصد الدعاء بالسلامه أو الإصباح (١) و الإمساء بالخير و نحو ذلك فلا بأس به و كذا إذا قصد (٢) القرآن من نحو الظاهر عدم كفايه قصد المصلى ذلك فى صحه صلاته لأن مقتضى القاعده بطلان صلاته اذا تكلم فيها شريطه أن لا ينطبق عليه أحد العناوين التاليه:

المناجاة مع ربه، و ذكر الله تعالى، و ذكر النبي صلى الله عليه و آله، و قراءه القرآن، و الدعاء، فاذا انطبق عليه أحدها لم يكن مبطلاً، و أما فى هذه المسأله فلا بد من النظر فيها، فهل ينطبق عليها أحد تلك العناوين أو لا؟

الظاهر عدم الانطباق، اما العنوان الأول و الثانى و الثالث و الرابع فهو واضح، لأن الصيغ المذكوره فى المسأله ليست من صيغ المناجاة مع الرب و لا من ذكر الله تعالى و لا من ذكر النبي صلى الله عليه و آله و لا من القرآن. و اما الدعاء فانطبقه عليه مبنى على أن يكون المراد من الدعاء المستثنى فى الروايات أعم من أن يكون بصيغه الخاصه أو لا باعتبار أن تلك الصيغ ليست من صيغ الدعاء و إنما المتكلم لها ناويا بها الدعاء، و لكن الأمر ليس كذلك لأن الظاهر من الروايات التى تنص على استثناء الدعاء فى الصلاه هو ما كان دعاء فى نفسه فلا تشمل ما لا يكون دعاء كذلك و لكن المتكلم نوى به الدعاء فى مقام الاستعمال، هذا مضافا إلى ما مرّ من أن التكلم بصيغه مشتمله على الدعاء و المخاطبه مع الناس معا فى أثناء الصلاه مبطل لها إذا كان ناويا به المخاطبه.

الظاهر عدم كفايه هذا القصد اذا كان بداعى التحية، فإنه إذا قصد بهذه الصيغه الحكايه عما انزل الله تعالى على رسوله الكريم فهى و إن كانت قرآنا إلاّ- أنها لما كانت بنيه التحية لغيره فهى تحيه له حقيقه فتكون مبطله للصلاه و لا يصدق عليها من هذه الحيثيه قراءه القرآن و لا- غيرها من العناوين المذكوره، نعم لو كان قاصدا بها القرآن من دون أن ينوى التحيه للغير و لكن العرف يفهم منه التحيه فلا

قوله: «سلام عليكم» أو «ادخلوها بسلام» و ان كان الغرض منه السلام أو بيان المطلب بأن يكون من باب الداعى على الدعاء أو قراءه القرآن.

مسألة ١٦: يجوز رد سلام التحية فى أثناء الصلاة بل يجب

[١٧١٧] مسألة ١٦: يجوز رد سلام التحية فى أثناء الصلاة بل يجب و إن لم يكن السلام أو الجواب بالصيغة القرآنية، و لو عصى و لم يرد الجواب و اشتغل بالصلاة قبل فوات وقت الرد لم تبطل على الأقوى.

مسألة ١٧: يجب أن يكون الرد فى أثناء الصلاة بمثل ما سلم

[١٧١٨] مسألة ١٧: يجب أن يكون الرد فى أثناء الصلاة بمثل ما سلم، فلو قال: «سلام عليكم» يجب أن يقول فى الجواب: «سلام عليكم» مثلاً، بل الأحوط (١) المماثلة فى التعريف و التنكير و الإفراد و الجمع فلا يقول:

«سلام عليكم» فى جواب «السلام عليكم» أو فى جواب «سلام عليك» مثلاً- و بالعكس، و إن كان لا- يخلو من منع، نعم لو قصد القرآنية فى الجواب فلا بأس بعدم المماثلة.

مسألة ١٨: لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط فى الجواب أن يقول: «سلام عليكم» بقصد القرآنية

[١٧١٩] مسألة ١٨: لو قال المسلم: «عليكم السلام» فالأحوط فى الجواب أن يقول: «سلام عليكم» بقصد القرآنية (٢) أو بقصد الدعاء.

بأس بها حينئذ. فلو قال المصلى أثناء صلاته (ادخلوها بسلام) ناوياً بها القرآنية حقيقة و لكنه اراد منه تبعاً لفهام غيره بانه فى حال الصلاة و هو مأذون بالدخول عليه لم يضر بصلاته باعتبار أنه لا ينطبق عليه إلا قراءه القرآن. نعم مع ذلك إذا نوى به الخطاب مع غيره تعالى أيضاً لكان مبطلاً لصلاته كما مرّ.

بل الأظهر ذلك و سوف يأتى وجهه فى المسألة القادمة.

قد مرّ الاشكال بل المنع فى كفايه قصد القرآنية أو الدعاء بالخطاب مع الغير حيث أن القرآن أو الدعاء أو الذكر إنما يكفى شريطه أن لا يخاطب به غير الله تعالى، هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى إذا سلم على المصلى مسلم فالأظهر هو

اعتبار التطابق بين السلام و جوابه و ذلك لأنه مقتضى الجمع بين الروايات، حيث أن مقتضى صحيحه محمد بن مسلم أن يرد الجواب بصيغته (السلام عليكم)، و مقتضى موثقه سماعه أن يرد الجواب بصيغته (سلام عليكم) و مقتضى صحيحتي محمد بن مسلم و منصور اعتبار المطابقيه بين السلام و جوابه، حيث أن الوارد في الأولى قوله عليه السّلام: (نعم مثل ما قيل له...) (١) و في الثانيه قوله عليه السّلام: (كما قال...) (٢) و على هذا فاطلاق كل من الروايه الأولى و الثانيه في تعين الجواب بالصيغته المذكوره فيها ناشى من عدم ذكر عدل لها، و عليه فلا بد من تقييد اطلاق كل واحده منهما بنص الأخرى فالنتيجه هي كفايه الجواب باحدى الصيغتين.

ثم ان الروايتين الأخيرتين ظاهرتان في اعتبار المماثله في تمام الخصوصيات فإن حملها على المماثله في الذات فقط خلاف الظاهر، و على أساس ذلك فتكون نسبتها الى الروايتين الأولىين نسبه المقيد إلى المطلق باعتبار أنهما تدلان على أن السلام على المصلى بأيه صيغته كانت فالجواب منه أيضا لا- بد أن يكون بتلك الصيغته و بذلك ترفع اليد عن اطلاق الروايتين الأولىين، فالنتيجه أن الأظهر هو اعتبار المماثله بين السلام على المصلى و جوابه في جميع الخصوصيات من التعريف و التنكير و الافراد و الجمع، و أما إذا سلّم على المصلى بصيغته (عليكم السلام) أو (عليك السلام) فالظاهر أن عليه أن يجيب عنها بمثلها مقدما كلمه (عليكم أو عليك) على كلمه (السلام) بمقتضى اطلاق الروايتين الأخيرتين. و دعوى أن الجواب بصيغته (عليكم السلام) منهي عنه في موثقه سماعه و هي قوله عليه السّلام: (و لا- يقول: و عليكم السلام...) (٣) مدفوعه بأن تعليل هذا النهى بفعل رسول الله صلى الله عليه و آله دليل على عدم التحريم، غايه الأمر انه أقل مرتبه من تقديم كلمه (السلام) على كلمه (عليكم أو عليك).

ص: ٣٥٥

-
- ١-١) الوسائل ج ٧ باب: ١٦ من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ١.
 - ٢-٢) الوسائل ج ٧ باب: ١٦ من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٣.
 - ٣-٣) الوسائل ج ٧ باب: ١٦ من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٢.

مسألة ١٩: لو سلّم بالملحون وجب الجواب صحيحا

[١٧٢٠] مسألة ١٩: لو سلّم بالملحون وجب الجواب صحيحا (١)، و الأحوط قصد الدعاء أو القرآن.

مسألة ٢٠: لو كان المسلم صيبا مميزا أو نحوه أو امرأه أجنبيه أو رجلا أجنبيا على امرأه تصلى فلا يبعد بل الأقوى جواز الرد

[١٧٢١] مسألة ٢٠: لو كان المسلم صيبا مميزا أو نحوه أو امرأه أجنبيه أو رجلا أجنبيا على امرأه تصلى فلا يبعد بل الأقوى جواز الرد بعنوان ردّ التحية، لكن الأحوط قصد القرآن أو الدعاء.

مسألة ٢١: لو سلّم على جماعه منهم المصلى فرد الجواب غيره لم يجز له الرد

[١٧٢٢] مسألة ٢١: لو سلّم على جماعه منهم المصلى فرد الجواب غيره لم يجز له الرد، نعم لو ردّه صبي مميز ففي كفايته إشكال (٢)، و الأحوط ردّ المصلى بقصد القرآن أو الدعاء (٣).

مسألة ٢٢: إذا قال: «سلام» بدون «عليكم» وجب الجواب في الصلاة إما بمثله

[١٧٢٣] مسألة ٢٢: إذا قال: «سلام» بدون «عليكم» وجب الجواب في الصلاة إما بمثله (٤) و يقدر «عليكم» و إما بقوله: «سلام عليكم» و الأحوط في الوجوب اشكال بل منع، فانه ان صدقت على الملحون صيغه السلام فيامكان المصلى أن يجيب بنفس هذه الصيغه ملحونه، كما أنه بإمكانه أن يجيب بها صحيحه لصدق المماثلة على كلا التقديرين. و أما وجوب المماثلة حتى في اللحن فليس بإمكاننا اثباته لأنّ دعوى انصراف الروايتين عن اعتبار المماثلة حتى في اللحن غير بعيدة، و إذا لم تصدق عليه لم يجب الجواب.

الأظهر عدم الكفايه لأنّ قيام غير الواجب مقام الواجب و اجزائه عن المكلف بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، فإذن مقتضى القاعده عدم كفايه رده، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط هو الجمع بين الرد و اعاده الصلاة.

تقدم عدم كفايه قصد القرآن أو الدعاء إذا كان مخاطبا به غير الله تعالى، و به يظهر الحال في جملة من المسائل الآتية.

هذا هو الأظهر لما مرّ من اعتبار المماثلة بين السلام و جوابه حتى في التعريف و التنكير و نحوهما فضلا عن المقام. و دعوى أن مقتضى اطلاق موثقه

الجواب كذلك بقصد القرآن أو الدعاء.

مسألة ٢٣: إذا سلم مرات عديدة يكفى فى الجواب مره

[١٧٢٤] مسألة ٢٣: إذا سلم مرات عديدة يكفى فى الجواب مره، نعم لو أجاب ثم سلم يجب جواب الثانى أيضا و هكذا إلا إذا خرج عن المتعارف فلا يجب الجواب حينئذ.

مسألة ٢٤: إذا كان المصلى بين جماعه فسلم واحد عليهم و شك المصلى فى أن المسلم قصده أيضا أم لا

[١٧٢٥] مسألة ٢٤: إذا كان المصلى بين جماعه فسلم واحد عليهم و شك المصلى فى أن المسلم قصده أيضا أم لا لا يجوز له الجواب، نعم لا بأس به بقصد القرآن أو الدعاء.

مسألة ٢٥: يجب جواب السلام فورا

[١٧٢٦] مسألة ٢٥: يجب جواب السلام فورا فلو أخر عصيانا أو نسيانا بحيث يخرج عن صدق الجواب لم يجب، وإن كان فى الصلاه لم يجب، وإن شك فى الخروج عن الصدق وجب و إن كان فى الصلاه (١)، لكن سماعه و صحيحه محمد بن مسلم تعين الجواب بصيغه (سلام عليكم) (١) و (السلام عليك) (٢) و إن كان السلام بصيغه (سلام) فحسب، خاطئه، فإن ما دل على اعتبار المماثله بينهما و هو الروايتان الأخيرتان قد مرّ أنه يقيد بهما اطلاقهما بما إذا كان السلام و جوابه متماثلين.

فى الوجوب اشكال بل منع و ذلك لأنّ جواب السلام الذى هو متمثل فى ردّ التحية متقوم عرفا بالارتباط بها على نحو يعد عرفا جوابا لها، فإذا شككنا فى أنّ هذا الردّ جواب و ردّ لها فليس بإمكاننا احراز ذلك، و بما أن مرجع الشك فى الخروج عن الصدق إلى ذلك فلا يمكن احرازه و إن كانت الشبهه موضوعيه بأن يعلم أن مقدار خروج الجواب عن كونه ردا للتحية نصف دقيقه و شك فى انقضائه حينئذ و إن جرى استصحاب عدم انقضائه إلاّ أنّه لا يثبت كون هذا الجواب جوابا لها إلاّ على القول بالأصل المثبت. و من هنا يظهر حال ما إذا كانت الشبهه مفهوميه كما إذا لم يعلم أن الزمان الذى يخرج الجواب عن كونه جوابا لها نصف دقيقه أو

ص: ٣٥٧

١-١) الوسائل ج ٧ باب ١٦ من أبواب قواطع الصلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٢.

٢-٢) الوسائل ج ٧ باب ١٦ من أبواب قواطع الصلاه و ما يجوز فيها الحديث: ١.

مسألة ٢٦: يجب إسماع الرد

[١٧٢٧] مسألة ٢٦: يجب إسماع الرد سواء أ كان في الصلاة أم لا- (١) إلا- إذا سلم و مشى سريعا أو كان المسلم أصم فيكفى الجواب على المتعارف دقيقه واحده، فإذا مقتضى الأصل العملى فى المسأله هو البراءه.

وجوب الاسماع مطلقا حتى فى الصلاه لا- يخلو عن اشكال، و أما فى غير الصلاه فعمده الدليل على وجوبه هى أن رد التحيه متقوم فى مفهومه بالايصال و الابلاغ و لا يكون ذلك الا بالاسماع، و لكن هذا الدليل لا يبتنى على أساس نكته عرفيه مبنيه حتى يمكن الاعتماد عليه بل هو مجرد دعوى فى أن مفهوم رد التحيه و جوابها متقوم بالايصال و الابلاغ، و من المعلوم أن الدعوى المجرده لا- قيمه لها مع أنها تنافى الاكتفاء بالاسماع التقديرى، فلو كان الاسماع داخلا فى مفهوم رد التحيه لم يكن الاكتفاء بالتقديرى لعدم الصدق، و من هنا يكون الاسماع من باب الحكمه لوجوب الرد لا العله. نعم قد يستدل على ذلك بروايتين:

احدهما روايه ابن القداح، و الاخرى روايه عبد الله بن الفضل الهاشمى، و لكن كلتا الروايتين ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليهما.

فالتتيجه أن مسأله وجوب الاسماع مبنيه على الاحتياط.

و أما فى الصلاه فقد دل قوله عليه السّلام فى صحيحه منصور بن حازم: (ترد عليه خفيا...) (١) و منها قوله عليه السّلام فى موثقه عمار: (فرد عليه فيما بينك و بين نفسك و لا ترفع صوتك...) (٢) فإنهما و إن كانا ظاهرين فى وجوب الاخفات، و لكن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى عدم وجوب الاخفات، فإن العرف لا يفهم منهما الوجوب و حرمة رفع الصوت باعتبار أن الأمر بالخفت فى الأول و النهى عن الجهر فى الثانى و اردان فى مقام توهم وجوب رفع الصوت، و حينئذ فى إمكان المصلى أن يرد الجواب خفيا، كما ان بإمكانه أن يرده جهرا.

ص: ٣٥٨

١- (١) الوسائل ج ٧ باب ١٦: من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٣.

٢- (٢) الوسائل ج ٧ باب ١٦: من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٤.

بحيث لو لم يبعد أو لم يكن أصم كان يسمع.

مسألة ٢٧: لو كانت التحية بغير لفظ السلام كقوله: «صَبَّحَكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» أو «مَسَّاكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» لم يجب الرد

[١٧٢٨] مسألة ٢٧: لو كانت التحية بغير لفظ السلام كقوله: «صَبَّحَكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» أو «مَسَّاكَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ» لم يجب الرد، وإن كان هو الأحوط، ولو كان في الصلاة فالأحوط الرد بقصد الدعاء (١).

مسألة ٢٨: لو شك المصلي في أن المسلم سلم بأى صيغته فالأحوط أن يرد بقوله: «سلام عليكم» بقصد القرآن أو الدعاء

[١٧٢٩] مسألة ٢٨: لو شك المصلي في أن المسلم سلم بأى صيغته فالأحوط (٢) أن يرد بقوله: «سلام عليكم» بقصد القرآن أو الدعاء.

مسألة ٢٩: يكره السلام على المصلي

[١٧٣٠] مسألة ٢٩: يكره السلام على المصلي.

مسألة ٣٠: رد السلام واجب كفائى

[١٧٣١] مسألة ٣٠: رد السلام واجب كفائى، فلو كان المسلم عليهم جماعه يكفى رد أحدهم، ولكن الظاهر عدم سقوط الاستحباب بالنسبة إلى الباقيين، بل الأحوط رد كل من قصد به، ولا يسقط برد من لم يكن داخلًا في تلك الجماعة أو لم يكن مقصودًا، والظاهر عدم كفايه رد الصبي المميز قد مرَّ أن قصد الدعاء لا يكفى إذا كان الخطاب مع غير الله تعالى، هذا إضافة إلى أنه لا دليل على وجوب الرد إذا لم تكن التحية بصيغته (السلام) حتى في حال غير الصلاة، لأن الآيه الشريفه لو لم تكن ظاهره في أن المراد من التحية فيها خصوص (السلام) لم تكن ظاهره في الأعم، وأما في حال الصلاة فقد نصت صحيحه محمد بن مسلم على عدم الوجوب.

في الاحتياط اشكال و الظاهر ان بإمكان المصلي أن يرد الجواب به و بغيره من صيغ السلام و ذلك لأنَّ صحيحتي محمد بن مسلم و منصور الداليتين على اعتبار المماثله بين السلام و جوابه ظاهرتان في اختصاص ذلك بحال علم المصلي بما سلم عليه من الصيغه و لا تدلان على اعتبارها مطلقًا، و عليه فهما تقيدان اطلاق الروايات الداله على عدم اعتبار المماثله بينهما بغير حال العلم به، فإذن يكون المرجع في المقام هو اطلاق تلك الروايات.

أيضا(١)،و المشهور على أن الابتداء بالسلام أيضا من المستحبات الكفائية، فلو كان الداخلون جماعه يكفى سلام أحدهم،ولا يبعد بقاء الاستحباب بالنسبه إلى الباقين أيضا و إن لم يكن مؤكدا.

مسألة ٣١:يجوز سلام الأجنبي على الأجنبيه و بالعكس على الأقوى

[١٧٣٢]مسألة ٣١:يجوز سلام الأجنبي على الأجنبيه و بالعكس على الأقوى إذا لم يكن هناك ريبه أو خوف فتنه،حيث إن صوت المرأه من حيث هو ليس عوره.

مسألة ٣٢:مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا لضروره

[١٧٣٣]مسألة ٣٢:مقتضى بعض الأخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر إلا- لضروره،لكن يمكن الحمل على إرادته الكراهه،و إن سلمّ الذمى على مسلم فالأحوط الرد بقوله:«عليك»(٢)أو بقوله:«سلام»دون عليك.

مسألة ٣٣:المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب أن يسلم الراكب على الماشى

[١٧٣٤]مسألة ٣٣:المستفاد من بعض الأخبار أنه يستحب(٣)أن يسلم الراكب على الماشى،و أصحاب الخيل على أصحاب البغال،و هم على أصحاب الحمير،و القائم على الجالس،و الجماعه القليله على الكثيره، و الصغير على الكثير،و من المعلوم أن هذا مستحب فى مستحب و إلا فلو وقع العكس لم يخرج عن الاستحباب أيضا.

مسألة ٣٤:إذا سلم سخرية أو مزاحا فالظاهر عدم وجوب رده

[١٧٣٥]مسألة ٣٤:إذا سلم سخرية أو مزاحا فالظاهر عدم وجوب رده.

مسألة ٣٥:إذا سلم على أحد شخصين و لم يعلم أنه أيهما أراد

[١٧٣٦]مسألة ٣٥:إذا سلم على أحد شخصين و لم يعلم أنه أيهما أراد لا هذا ينافى ما ذكره قدس سرّه من الاشكال فى كفايه ردّ الصبى المميّز فى المسأله(٢١)و الصحيح ما ذكره هنا بخلاف ما ذكره هناك كما مرّ.

بل هو المتعين بمقتضى صحيحه زراره و معتبره محمد بن مسلم،و أما الردّ بقوله:سلام،فقد ورد فى روايه لم تتم سندا.

فيه أن ثبوت الاستحباب كذلك مبنى على تماميه قاعده التسامح فى ادله السنن و هى غير تامه.

يجب الرد على واحد منهما، وإن كان الأحوط في غير حال الصلاة الرد من كل منهما.

مسألة ٣٦: إذا تقارن سلام شخصين كل على الآخر وجب على كل منهما الجواب

[١٧٣٧] مسألة ٣٦: إذا تقارن سلام شخصين كل على الآخر وجب على كل منهما الجواب ولا يكفي سلامه الأول لأنه لم يقصد الرد بل الابتداء بالسلام.

مسألة ٣٧: يجب جواب سلام قارئ التعزية و الواعظ و نحوهما من أهل المنبر

[١٧٣٨] مسألة ٣٧: يجب جواب سلام قارئ التعزية و الواعظ و نحوهما من أهل المنبر، و يكفي رد أحد المستمعين.

مسألة ٣٨: يستحب الرد بالأحسن في غير حال الصلاة

[١٧٣٩] مسألة ٣٨: يستحب الرد بالأحسن في غير حال الصلاة بأن يقول في جواب «سلام عليكم»: «سلام عليكم و رحمه الله و بركاته»، بل يحتمل ذلك فيها أيضا و إن كان الأحوط الرد بالمثل (١).

مسألة ٣٩: يستحب للعاطس و لمن سمع عطسه الغير و إن كان في الصلاة أن يقول: «الحمد لله»

[١٧٤٠] مسألة ٣٩: يستحب للعاطس و لمن سمع عطسه الغير و إن كان في الصلاة أن يقول: «الحمد لله» أو يقول: «الحمد لله و صلى الله على محمد و آله» بعد أن يضع إصبعه على أنفه، و كذا يستحب تسميت العاطس بأن يقول له: «يرحمك الله» أو «يرحمكم الله» و إن كان في الصلاة، و إن كان الأحوط الترك حينئذ (٢)، و يستحب للعاطس كذلك أن يرد التسميت بقوله: «يغفر الله لكم».

السادس تعمد القهقهه

السادس تعمد القهقهه و لو اضطرارا، و هي الضحك المشتمل على الصوت و المد و الترجيع بل مطلق الصوت على الأحوط (٣)، و لا بأس بالتبسم و لا بل هو الأظهر كما مرّ في المسألة (١٨).

بل هو الأقوى لما مرّ من أن المتكلم إذا نوى بالدعاء المخاطبه مع غيره تعالى لم يكن داخلا في المستثنى فيكون مبطلا للصلاه.

بل على الأظهر إذا صدقت القهقهه عليه عرفا، و إلا لم يكن قاطعا

بالقهقهة سهوا، نعم الضحك المشتمل على الصوت تقديرا كما لو امتلأ جوفه ضحكا و احمرّ وجهه لكن منع نفسه من إظهار الصوت حكمه حكم القهقهة(١).

للصلاة لأنّ القاطع كما في صحيحه زراره و معتبره سماعه إنما هو القهقهة حيث قد نص في الأولى بقوله عليه السلام: (القهقهة لا تنقض الوضوء و تنقض الصلاة) (١) و في الثانية بقوله عليه السلام: (و أما القهقهة فهي تقطع الصلاة...) (٢) و أما إذا شك فيها فتارة يكون من جهة الشبهه المفهوميه و أخرى من جهة الشبهه الموضوعيه، فعلى الأول و إن كان الشك في مفهومها سعه و ضيقا إلا أن مرجعه إلى الشك في الأقل و الأكثر، فإن قاطعيه الأقل معلومه و الشك إنما هو في قاطعيه الأكثر، و المرجع فيه اصاله البراءة بناء على ما هو الصحيح من أن المرجع في كبرى مسأله الأقل و الأكثر الارتباطيين هو اصاله البراءة.

و على الثاني فالشك في أن ما صدر من المصلي أثناء الصلاة هل هو قهقهة أو لا؟ يرجع إلى الشك في قاطعيه الموجود و ناقضيته، و المرجع فيه اصاله البراءة عنها، أو استصحاب عدم جعلها له، و من هنا يظهر حال ما إذا كان الشك في أصل صدور القاطع منه.

فالتنتيجه إن ما ذكره الماتن قدّس سرّه من الاحتياط لا وجه له اصلا.

فيه اشكال بل منع، فإن ما يبطل الصلاة إنما هو مرتبه خاصه من الضحك و هي ما ينطبق عليها عنوان القهقهة، و أما سائر مراتبه التي لا- ينطبق عليه هذا العنوان فلا دليل على أنها مبطله، و بما أنّ القهقهة لا تصدق على الضحك في الجوف و ان امتلأ ما دام المصلي مسيطرا على نفسه و مانعا من بروز صوته في الخارج فلا يكون مبطلا. و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن الضحك بتمام مراتبه مانع عن الصلاة إلا أن الظاهر من الروايات هو الضحك الفعلي فلا يعم الضحك

ص: ٣٦٢

١-١) الوسائل ج ٧ باب ٧: من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل ج ٧ باب ٧: من أبواب قواطع الصّلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٢.

السابع:تعمد البكاء المشتمل على الصوت

السابع:تعمد البكاء المشتمل على الصوت(١)بل و غير المشتمل عليه على الأحوط لأموال الدنيا،و أما البكاء للخوف من الله و لأموال الآخرة فلا بأس به بل هو من أفضل الأعمال،و الظاهر أن البكاء اضطرارا أيضا مبطل.

نعم لا بأس به إذا كان سهوا،بل الأقوى عدم البأس به إذا كان لطلب أمر دنيوى من الله فيبكي تدللا له تعالى ليقضى حاجته.

الثامن:كل فعل ماح لصوره الصلاه قليلا كان أو كثيرا كالوثبه

و الرقص و التصفيق و نحو ذلك مما هو مناف للصلاه]

الثامن:كل فعل ماح لصوره الصلاه قليلا كان أو كثيرا كالوثبه و الرقص و التصفيق و نحو ذلك مما هو مناف للصلاه(٢)،و لا فرق بين التقديرى.

على الأحوط وجوبا حيث انه لا دليل على بطلان الصلاه به،أما الروايه الداله على التفصيل بين أن يكون الدافع إلى البكاء أمرا دنيويا أو أمرا دينيا،و على الأول تبطل الصلاه به دون الثانى،فهى ضعيفه سندا،فلا يمكن الاعتماد عليها.

و أما الاجماع فهو غير ثابت،و على تقدير ثبوته فهو غير كاشف على أساس احتمال أن يكون مدرك الحكم فى المسأله هو الروايه المذكوره،فإذن ليس إلا كون المسأله مشهوره بين الاصحاب فتوى،و بما أن فتواهم تطابق مضمون الروايه من التفصيل بين البكاء للدين أو للدنيا فيعلم ان مدركهم تلك الروايه،فإذن تسقط الشهره عن قيمه نهائيا.

فى كون التصفيق بتمام مراتبه ماحيا لصوره الصلاه اشكال بل منع،إذ أن بعض مراتبه لا يكون ماحيا لها جزما،و من هنا قد ورد فى صحيحه الحلبي جواز تصفيق المرأه فى حال الصلاه إذا ارادت الحاجه.

فالتتيجه ان كل تصرف و فعل من المصلى إذا كان ماحيا لاسم الصلاه فهو مبطل لها بلا فرق بين أن يكون متعمدا أو غير متعمد،مضطرا أو غير مضطر،و أما ما

العمد و السهو، وكذا السكوت الطويل الماحى، و أما الفعل القليل الغير الماحى بل الكثير الغير الماحى فلا بأس به مثل الإشاره باليد لبيان مطلب و قتل الحيه و العقرب و حمل الطفل و ضمه و إرضاعه عند بكائه و عدّ الركعات بالحصى و عدّ الاستغفار فى الوتر بالسبحه و نحوها مما هو مذكور فى النصوص، و أما الفعل الكثير أو السكوت الطويل المفوّت للموالاه بمعنى المتابعه العرفيه إذا لم يكن ماحيا للصوره فسهوه لا يضر، و الأحوط الاجتناب عنه عمدا.

التاسع: الأكل و الشرب الماحيان للصوره

التاسع: الأكل و الشرب الماحيان للصوره فتبطل الصلاه بهما عمدا كانا أو سهوا، و الأحوط الاجتناب عما كان منهما مفوّتا للموالاه العرفيه عمدا (١)، نعم لا بأس بابتلاع بقايا الطعام الباقيه فى الفم أو بين الأسنان، و كذا بابتلاع قليل من السكر الذى يذوب و ينزل شيئا فشيئا، و يستثنى أيضا ما ورد فى النص بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولا بالدعاء فى صلاه الوتر و كان عازما على الصوم فى ذلك اليوم و يخشى لا- يكون ماحيا له فهو يتبع الدليل، فان دل دليل على بطلان الصلاه به فهو و إلا فلا يكون مبطلا.

بل هو الأقوى و ذلك باعتبار أن الموالاه العرفيه مقومه لصوره الصلاه، و مع انتفائها تذهب صوره الصلاه، فإذا ن لا صلاه. و أما الأكل أو الشرب بعنوانه فلا دليل على أنه مبطل فى مقابل الفعل الماحى لصوره الصلاه.

فالتنتيجه أن الأكل أو الشرب إذا كان منافيا لصوره الصلاه عرفا على نحو لم يعد أنه مشغول بها فهو مبطل لا بعنوانه، بل من جهه أنه يمحو صورتها و اسمها، و حينئذ فلا خصوصيه لهما، فإن كل فعل إذا كان ماحيا لها فهو مبطل، و أما إذا لم يكن منافيا لها عرفا فلا يكون مبطلا لعدم الدليل.

مفاجأه الفجر و هو عطشان و الماء أمامه و محتاج إلى خطوتين أو ثلاثه، فإنه يجوز له التخطي و الشرب حتى يروى و إن طال زمانه إذا لم يفعل غير ذلك من منافيات الصلاه حتى إذا أراد العود إلى مكانه رجع القهقري لثلاثه يستدبر القبلة، و الأحوط الاقتصار على الوتر المندوب، و كذا على خصوص شرب الماء فلا يلحق به الأكل و غيره، نعم الأقوى عدم الاقتصار على الوتر و لا على حال الدعاء فيلحق به مطلق النافله و غير حال الدعاء و إن كان الأحوط الاقتصار.

العاشر: تعمد قول آمين بعد تمام الفاتحه

العاشر: تعمد قول آمين بعد تمام الفاتحه (١) لغير ضروره من غير في بطلان الصلاه به مطلقا اشكال بل منع لأن عمده الدليل على ذلك قوله عليه السّلام في صحيحه جميل: (إذا كنت خلف امام فقرأ الحمد و فرغ من قراءتها فقل انت: الحمد لله ربّ العالمين و لا تقل آمين...) (١) بدعوى أن النهى عن التأمين في الصلاه ظاهر في الارشاد الى مانعيته عنها مطلقا و إن لم ينو المصلى كونه منها.

و لكن للمناقشه في اطلاقها مجال فإن الظاهر منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن النهى عنه ناظر إلى ما هو المرتكز في أذهان العامه من الاتيان به بقصد الجزئيه إذ احتمال أن الشارع نهى المصلى عنه مطلقا و إن كان ناويا به الدعاء فهو بعيد جدا و لا مبرر له.

و إن شئت قلت: أن الصحيحه لو لم تكن ظاهره في ذلك عرفا فلا شبهه في أنها غير ظاهره في أن كلمه (آمين) مانعه عن الصلاه مطلقا و إن كان المصلى ناويا بها الدعاء، فتكون مجمله فيؤخذ بالمتيقن منها و هو المانعيه فيما إذا أتى بها على أساس أنها من الصلاه دون ما إذا أتى بها على أساس أنها دعاء. و أما قوله عليه السّلام في صحيحته الأخرى: (ما أحسنها و اخفض الصوت بها...) (٢) فهو و إن كان يدل على جواز القول بها إلا أنه مع ذلك لا يصلح أن يكون معارضا لصحيحته المتقدمه،

ص: ٣٤٥

١- (١) الوسائل ج ٦ باب: ١٧ من أبواب القراءة في الصلاه الحديث: ١.

٢- (٢) الوسائل ج ٦ باب: ١٧ من أبواب القراءة في الصلاه الحديث: ٥.

فرق بين الإجهار به والإسرار للإمام والمأموم والمنفرد، ولا بأس به في غير المقام المزبور بقصد الدعاء، كما لا بأس به مع السهو وفي حال الضرورة، بل قد يجب معها، ولو تركها أثم لكن تصح صلاته على الأقوى.

الحادى عشر: الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه و الاوليين من الرباعيه

الحادى عشر: الشك فى ركعات الثنائيه و الثلاثيه و الاوليين من الرباعيه على ما سيأتى.

الثانى عشر: زياده جزء أو نقصانه عمدا إن لم يكن ركنا

اشاره

الثانى عشر: زياده جزء أو نقصانه عمدا إن لم يكن ركنا، و مطلقا إن كان ركنا (١).

مسأله ٤٠: لو شك بعد السلام فى أنه هل أحدث فى أثناء الصلاه أم لا

[١٧٤١] مسأله ٤٠: لو شك بعد السلام فى أنه هل أحدث فى أثناء الصلاه أم لا بنى على العدم و الصحه.

مسأله ٤١: لو علم بأنه نام اختيارا و شك فى أنه هل أتم الصلاه ثم نام أو نام فى أثناءها

[١٧٤٢] مسأله ٤١: لو علم بأنه نام اختيارا و شك فى أنه هل أتم الصلاه ثم نام أو نام فى أثناءها بنى على أنه أتم ثم نام (٢)، و أما إذا علم بأنه غلبه النوم و هذا لا - من جهه أنه محمول على التقيه إذ لو كان محمولا - على التقيه فلا - معنى للأمر بخفض الصوت بها، بل كان المناسب هو الأمر بالمتابعه لهم، بل من جهه أن الأمر بخفض الصوت بها بعد قوله عليه السلام: (ما أحسنها...) ظاهر فى أنه مبنى على نكته أخرى و هى أن كلمه (آمين) ليست من الصلاه لأدنى مجموع الجملتين يدل على ذلك، فالأمر بخفض الصوت بعد قوله عليه السلام: (ما أحسنها...) كناية عن أنه لم يأت بها بنيه أنها من الصلاه، فإذن ليس فى المسأله إلا دعوى الاجماع و الشهره و لكن لا أثر لها على أساس احتمال أن مدركها الروايات التى عمدتها صحيحه جميل المتقدمه.

فى اطلاقه اشكال بل منع فإن التكبيره ركن و مع ذلك لا تكون زيادتها السهويه موجب للبطلان.

فيه اشكال بل منع، و الأظهر اعاده الصلاه لما ذكرناه فى الأصول من أن

قاعده التجاوز بما أنها من القواعد العقلانيه التي لا- يمكن أن يلتزم العقلاء بها على أساس التعبد المحض فلا محاله يكون التزامهم بها مبنيا على نكته متوفره فيها و هي اماريتها و كاشفيتها النوعيه عن الواقع، و من هنا قلنا أن حجيتها شرعا إنما هي على أساس هذه النكته و تدور مدارها، و من المعلوم أن هذه النكته النوعيه إنما تتوفر فيما إذا كان المصلى في مقام الامتثال و شك في أنه ترك جزءا أو شرطاً في صلاته بعد تجاوزه مكانه المقرر له شرعا فإنه في مثل ذلك لا يحتمل أن يكون تاركا له عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعي لأنه خلف الفرض، و احتمال أن يكون تاركا له سهوا و غفله خلاف الأصل الأولى فلا يعتنى به فإذا تحققت هذه الحاله له حكم الشارع بعدم الاعتناء بالشك و البناء على أنه أتى به في مكانه، و هذا بخلاف المقام فإن المصلى يعلم بانه قد نام باختياره و لكن شك في انه كان في أثناء الصلاه عامدا و ملتفتا إلى الحال و قبل أن يتمها، أو نام بعد اتمامها، ففي مثل ذلك لم يتم بناء من العقلاء على أنه نام بعد اتمام الصلاه، و النكته فيه أن هذه الحاله حاله فرديه لا نوعيه لأنها قد تتفق في فرد بسبب من الأسباب كعدم المبالاه بالدين أو اقتضاء حاجه لها كغلبه النوم أو ما شاكلها. و من المعلوم أنه ليس فيها ما يصلح أن يوجب الوثوق و الاطمئنان بالعدم نوعا.

و إن شئت قلت: أن هذه الحاله تختلف عن الحاله الأولى في نقطتين..

الأولى: أنها حاله فرديه قد تتفق بالنسبه إلى بعض افراد المكلف دون الحاله الأولى.

و الأخرى: أن منشأ هذه الحاله يختلف باختلاف الافراد و الموارد، فقد يكون منشأها عدم المبالاه بالدين، و قد يكون اقتضاء الحاجه لها، و أما منشأ الحاله الأولى فإنه واحد بالنسبه إلى تمام المكلفين و هو احتمال الغفله و السهو، و حيث

قهرًا و شك في أنه كان في أثناء الصلاة أو بعدها وجب عليه الإعادة، وكذا إذا رأى نفسه نائمًا في السجدة و شك في أنها السجدة الأخيرة من الصلاة أو سجدة الشكر بعد إتمام الصلاة، ولا يجزى قاعده الفراغ في المقام.

مسألة ٤٢: إذا كان في أثناء الصلاة في المسجد فرأى نجاسة فيه

[١٧٤٣] مسألة ٤٢: إذا كان في أثناء الصلاة في المسجد فرأى نجاسة فيه فإن كانت الإزالة موقوفه على قطع الصلاة أتمها ثم أزال النجاسة (١)، وإن أمكنت بدونه بأن لم يستلزم الاستدبار و لم يكن فعلا- كثيرا موجبا لمحو الصورة وجبت الإزالة ثم البناء على صلاته.

مسألة ٤٣: ربما يقال بجواز البكاء على سيد الشهداء-أرواحنا فداء- في حال الصلاة

[١٧٤٤] مسألة ٤٣: ربما يقال بجواز البكاء على سيد الشهداء-أرواحنا فداء- في حال الصلاة، وهو مشكل (٢).

أن هذا الاحتمال يكون على خلاف طبيعه الانسان الملتفت فمن أجل ذلك يكون ضعيفا نوعا، وعلى هذا الأساس تكون هذه الحالة اماره نوعيه لدى العقلاء و قد نص الشارع بتقريرها و امضائها في ضمن النصوص التشريعيه. و أما الحاله الثانيه فيما أن منشأها يختلف باختلاف افراد المكلف فيكون كل واحد منهم موظف بالرجوع إلى نفسه عند طرؤ هذه الحاله عليه، فإن اطمأن باتمام العمل فهو و إلا فعليه الاعاده و ليس لها ضابط كلي بالنسبه إلى الجميع، فمن أجل ذلك لا تكون مشموله لنصوص قاعده التجاوز.

هذا إذا لم يكن في تأخير الإزالة هتك لحرمة المسجد و إلا- وجب قطع الصلاة و ازاله النجاسه عنه ثم استئناف الصلاة من جديد، هذا كله في سعه الوقت، و اما في ضيق الوقت فلا شبهه في وجوب اتمام الصلاة أولا ثم الإزالة.

تقدم أن مبطلية البكاء للصلاه مبنيه على الاحتياط، و على هذا فالبكاء على سيد الشهداء عليه السلام إذا كان لأجل الدين و التقرب به إلى الله تعالى لم يكن مبطلا. نعم إذا كان لأجل الدنيا فلاشكال في محله.

مسأله ٤٤: إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل و شك في بقاء صورہ الصلاه و محوها معه فلا يبعد البناء على البقاء

[١٧٤٥] مسأله ٤٤: إذا أتى بفعل كثير أو بسكوت طويل و شك في بقاء صورہ الصلاه و محوها معه فلا يبعد البناء على البقاء، لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام (١).

بل الإعادة هي الأظهر و ذلك لأنه ليس في المقام ما يمكن تبرير الحكم بصحة الصلاه في المسأله إلا استصحاب بقاء صورتها و هيئتها الاتصاليه، و لكن من المعلوم أن هذا الاستصحاب لا يجرى في نفسه إلا على القول بالأصل المثبت، فإن موضوع الحكم بالصحة هو التحاق الاجزاء اللاحقه بالأجزاء السابقه و اتصالها بها فعلا و هو لا يترتب عليه.

ص: ٣٤٩

فصل فى المكروهات فى الصلاه و هى امور:

الأول:الالتفات بالوجه قليلا بل و بالعين و بالقلب.

الثانى:العبث باللحيه أو بغيرها كاليد و نحوها.

الثالث:القران بين السورتين على الأقوى،و إن كان الأحوط الترك.

الرابع:عقص الرجل شعره،و هو جمعه و جعله فى وسط الرأس و شدّه أو لثيه و إدخال أطرافه فى اصوله،أو ضفره و لثيه على الرأس،أو ضفره و جعله كالكبه فى مقدم الرأس على الجبهه،و الأحوط ترك الكل،بل يجب ترك الأخير فى ضفر الشعر حال السجده.

الخامس:نفخ موضع السجود.

السادس:البصاق.

السابع:فرقه الأصابع أى نقضها.

الثامن:التمطى.

التاسع:التثاؤب.

العاشر:الأنين.

الحادى عشر:التأوه.

الثانى عشر:مدافعه البول و الغائط بل و الريح.

الثالث عشر:مدافعه النوم،ففى الصحيح:«لا تقم إلى الصلاة متكاسلا ولا متناعسا ولا متثقلا».

الرابع عشر:الامتخاط.

الخامس عشر:الصفد فى القيام أى الإقران بين القدمين معا كأنهما فى قيد.

السادس عشر:وضع اليد على الخاصره.

السابع عشر:تشبيك الأصابع.

الثامن عشر:تغميض البصر.

التاسع عشر:لبس الخف أو الجورب الضيق الذى يضغطه.

العشرون:حديث النفس.

الحادى والعشرون:قص الظفر و الأخذ من الشعر و العض عليه.

الثانى والعشرون:النظر إلى نقش الخاتم و المصحف و الكتاب، و قراءته.

الثالث والعشرون:التورك بمعنى وضع اليد على الورك معتمدا عليه حال القيام.

الرابع والعشرون:الإنصات فى أثناء القراءة أو الذكر لسمع ما يقوله القائل.

الخامس والعشرون:كل ما ينافى الخشوع المطلوب فى الصلاة.

مسأله ١: لا بدّ للمصلى من اجتناب موانع قبول الصلاة

[١٧٤٦]مسأله ١: لا بدّ للمصلى من اجتناب موانع قبول الصلاة كالعجب و الدلال و منع الزكاه و النشوز و الإباق و الحسد و الكبر و الغيبه و أكل الحرام و شرب المسكر بل جميع المعاصى لقوله تعالى: إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (المائدة ٢٧:٥).

ص: ٣٧١

مسأله ٢: قد نطقت الأخبار بجواز جمله من الأفعال في الصلاة و أنها لا تبطل بها

[١٧٤٧] مسأله ٢: قد نطقت الأخبار بجواز جمله من الأفعال في الصلاة و أنها لا تبطل بها، لكن من المعلوم أن الأولى الاقتصار على صورته الحاجه و الضروره و لو العرفيه، و هي: عدّ الصلاة بالخاتم و الحصى بأخذها بيده، و تسويه الحصى في موضع السجود، و مسح التراب عن الجبهه، و نفخ موضع السجود إذا لم يظهر منه حرفان، و ضرب الحائط أو الفخذ باليد لإعلام الغير أو إيقاظ النائم، و صفق اليدين لإعلام الغير، و الإيماء لذلك، و رمى الكلب و غيره بالحجر، و مناولة العصا للغير، و حمل الصبي و إرضاعه، و حك الجسد، و التقدم بخطوه أو خطوتين، و قتل الحيه و العقرب و البرغوث و البقه و القمله و دفنها في الحصى، و حكّ خرد الطير من الثوب، و قطع الثآليل، و مسح الدمامل، و مسّ الفرج، و نزع السن المتحرك، و رفع القلنسوه و وضعها، و رفع اليدين من الركوع أو السجود لحك الجسد، و إداره السبحه، و رفع الطرف إلى السماء، و حكّ النخامه من المسجد، و غسل الثوب أو البدن من القيء و الرعاف.

فصل فى حكم قطع الصلاة لا يجوز قطع صلاه الفريضة اختيارا(١)، والأحوط عدم قطع النافله فى عدم الجواز اشكال و إن كان هو الأحوط، اذ ليس فى المسأله ما يمكن الاعتماد عليه حتى تطمئن به النفس فى الافتاء بحرمه القطع تكليفا، لأن ما استدل به على الحرمة من الوجوه لا يتم، حيث انه بين ما يكون قاصرا فى نفسه كالإجماع المدعى فى المسأله و ما شاكلة و ما يكون اجنبيا عن الدلاله على الحرمة كآليه الشريفه و الروايات.

أما الآيه الشريفه فلأن الظاهر منها الارشاد الى عدم احداث المبطل و ايجاده بعد الفراغ من العمل و صحته بالعجب أو الرياء أو المن و الأذى كما فى قوله تعالى:

(لا- تُبْطِلُوا صِيَدَكُمْ بِالْمَنْ وَ الْمَأْذَى...) و لا- نظر لها إلى حرمة قطع العمل فى الأثناء و من هنا لم يلتزموا بحرمه القطع فى غير الصلاة من الأعمال الواجبه و العبادات المفترضه إلا بدليل خاص.

و أما الروايات التى تنص على أن الصلاة تفتتح بالتكبيره و تختتم بالتسليمه فلا تدل على حرمة قطعها بل لا اشعار فيها عليها فضلا عن الدلاله لأنها فى مقام بيان الجزء الأول من الصلاة و هو الذى تبدأ الصلاة به و الجزء الأخير منها و هو الذى تنتهى الصلاة بانتهائه و لا نظر لها إلى أن المصلى اذا بدأ فيها فهل يجوز له قطعها و استئنافها من جديد أو لا؟

و أما الروايات التي تنص على أن تحريم الصلاة بالتكبير و تحليلها بالتسليمه فهى تنص على حرمه قطعها إذا دخل فيها ما لم يخرج منها بالتسليم، فإن المصلى إذ كبر حرم عليه كل فعل ينافى اتمام الصلاة.

و الجواب..أولاً: أن هذه الروايات ضعيفه من ناحيه السند فلا يمكن الاعتماد عليها.

و ثانياً: أن المراد من التحريم و التحليل فيها التحريم و التحليل الوضعيين لا التكليفيين، و محل الكلام فى المسأله هو الثانى دون الأول. و أما قوله عليه السلام فى صحيحه حرير: (إذا كنت فى صلاه الفريضة فرأيت غلاماً لك قد أبق أو غريماً لك عليه مال أو حيه تتخوفها على نفسك فاقطع الصلاة فاتبع غلامك أو غريمك و اقتل الحيه...) (١) فقد يقال بدلالته على حرمه القطع على أساس دلاله القضييه الشرطيه على المفهوم. و قد أجيب بانها مسوقه لبيان تحقق الموضوع فلا مفهوم لها، فإن الموضوع فيها هو الكون فى الفريضة و عدم القطع عند انتفائه من باب السالبه بانتفاء الموضوع.

و يرد عليه: أن القضييه الشرطيه فى الصحيحه لم تكن مسوقه لبيان تحقق الموضوع لأنّ الموضوع فيها كون المصلى فى صلاه الفريضة و الشرط هو تخوفه على نفسه أو ماله، فيكون مردها إلى أن المصلى إذا كان فى صلاه الفريضة و خاف على نفسه أو ماله جاز له القطع و إن لم يخف لم يجز.

و الصحيح فى المقام أن يقال: أن الحكم المعلق على الشرط فى هذه القضييه هو وجوب القطع مقدمه لحفظ النفس أو المال، و هذا يعنى أن وجوب القطع وجوب ارشادى فيكون ارشادا إلى ما استقل به العقل و هو الحفاظ على النفس أو المال، و عليه فينتفى وجوب القطع عند انتفاء الشرط دون جوازه. فالنتيجه: انه

ص: ٣٧٤

١-١) الوسائل ج ٧ باب: ٢١ من أبواب قواطع الصلاه و ما يجوز فيها الحديث: ١.

أيضا و إن كان الأقوى جوازه، و يجوز قطع الفريضة لحفظ مال و لدفع ضرر مالى أو بدنى كالقطع لأخذ العبد من الإباق أو الغريم من الفرار أو الدابه من الشراد و نحو ذلك، و قد يجب كما إذا توقف حفظ نفسه أو حفظ نفس محترمه أو حفظ مال يجب حفظه شرعا عليه، و قد يستحب كما إذا توقف حفظ مال مستحب الحفظ عليه و كقطعها عند نسيان الأذان و الإقامة إذا تذكر قبل الركوع، و قد يجوز كدفع الضرر المالى الذى لا يضره تلفه، و لا يبعد كراهته لدفع ضرر مالى يسير، و على هذا فينقسم إلى الأقسام الخمسه.

مسأله ١: الأحوط عدم قطع النافله المنذوره إذا لم تكن منذوره بالخصوص

[١٧٤٨] مسأله ١: الأحوط (١) عدم قطع النافله المنذوره إذا لم تكن منذوره بالخصوص بأن نذر إتيان نافله فشرع فى صلاه بعنوان الوفاء لذلك النذر، و أما إذا نذر نافله مخصوصه فلا يجوز قطعها قطعاً (٢).

ليس بإمكاننا اثبات حرمه قطع الفرائض اليوميه فضلا عن غيرها و إن كان الأجدد و الأحوط عدم قطعها.

لا- بأس بتركه و إن كانت رعايه الاحتياط أولى لما مرّ من أن اتمام الدليل على حرمه قطع الفريضة يكون فى غايه الاشكال بل المنع فضلا عن غيرها.

هذا ليس من جهه ان قطع النافله المنذوره غير جائز بل من جهه أن قطعها مخالفه لوجوب الوفاء بالنذر، و لكن هذا إنما يتم فيما إذا كانت النافله المنذوره حصه خاصه غير قابله للتكرار لا مجرد كونها نافله خاصه كنافله الصبح - مثلا- فانها قابله للتكرار. فإذا كانت منذوره فلا مانع من قطعها و استثنائها من جديد، بل لا بد من تقييدها بقيد زائد يوجب عدم قابليتها للإعاده، كما إذا نذر الاتيان بركعتين من النافله بعد اتمام صلاه المغرب مباشره فانه إذا شرع فيهما بعد المغرب كذلك لم يجز قطعهما باعتبار انه مخالف لوجوب الوفاء بالنذر و لا صلته لذلك بحرمه قطع الصلاه الواجبه أو عدم حرمه قطعها، و لعل هذا هو مراد

مسألة ٢: إذا كان في أثناء الصلاة فرأى نجاسه في المسجد أو حدثت نجاسه فالظاهر عدم جواز قطع الصلاة لإزالتها

[١٧٤٩] مسألة ٢: إذا كان في أثناء الصلاة فرأى نجاسه في المسجد أو حدثت نجاسه فالظاهر عدم جواز قطع الصلاة لإزالتها (١) لأن دليل فوريه الإزالة قاصر الشمول عن مثل المقام، هذا في سعة الوقت، و أما في الضيق فلا إشكال، نعم لو كان الوقت موسعا و كان بحيث لو لا المبادره إلى الإزالة فاتت قدره عليها فالظاهر وجوب القطع.

مسألة ٣: إذا توقف أداء الدين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعة الوقت

[١٧٥٠] مسألة ٣: إذا توقف أداء الدين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعة الوقت لا في الضيق، و يحتمل في الضيق وجوب الإقدام على الأداء متشاغلا بالصلاة.

مسألة ٤: في موارد وجوب القطع إذا تركه و اشتغل بها فالظاهر الصحة

[١٧٥١] مسألة ٤: في موارد وجوب القطع إذا تركه و اشتغل بها فالظاهر الصحة و إن كان آثما في ترك الواجب، لكن الأحوط الإعادة خصوصا في صورته توقف دفع الضرر الواجب عليه.

مسألة ٥: يستحب أن يقول حين إرادته القطع في موضع الرخصه أو الوجوب: «السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته»

[١٧٥٢] مسألة ٥: يستحب (٢) أن يقول حين إرادته القطع في موضع الرخصه أو الوجوب: «السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته».

الماتن قدس سرّه.

مّر أن عدم جواز القطع و وجوب الأزالة كليهما مبنى على الاحتياط فلا ترجيح لأحدهما على الآخر إذا كان الوقت متسعا إلا إذا كان بقاء النجاسه في المسجد هتكا لحرمة، فانه حينئذ يجب القطع، و أما في ضيق الوقت فلا يجوز قطعها جزما.

في الاستحباب اشكال بل منع و لا دليل عليه حتى روايه ضعيفه لكي يمكن التمسك بقاعده التسامح في أدله السنن بناء على تماميتها.

فصل فى صلاه الآيات و هى واجبه على الرجال و النساء و الخنثاى، و سببها امور:

الأول و الثانى: كسوف الشمس و خسوف القمر و لو بعضهما و إن لم يحصل منهما خوف.

الثالث: الزلزله، و هى أيضا سبب لها مطلقا(١) و إن لم يحصل بها خوف على الأقوى.

الرابع: كل مخوف سماوى أو أرضى(٢) كالرياح الأسود أو الأحمر أو على الأحوط وجوبا، لأن ما استدل به من الروايات بين ما يكون ضعيفا سندا و إن كان تاما دلالة كروايه سليمان الديلمى و روايه بريد بن معاويه و محمد بن مسلم، و ما يكون ضعيفا دلالة و إن كان تاما سندا كصحيحه الفضلاء باعتبار انها فى مقام بيان كيفية صلاه الآيات و هى عشر ركعات لا فى مقام بيان وجوبها فلا تدل عليه.

فى وجوب الصلاه فى الاخاويف الأرضيه و هى حوادث اتفقيه إذا وقعت فى الأرض أدت إلى قلق الناس و رعبهم عادة اشكال بل منع لعدم الدليل حيث أنها لم ترد فى شىء من روايات الباب، كما أنه ليس فيها ما يدل على وجوب الصلاه لها من عموم أو تعليل و لو على أساس الارتكاز العرفى، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط الاتيان بالصلاه عند ظهورها.

الأصفر و الظلمه الشديده و الصاعقه و الصيحه و الهدّه و النار التي تظهر في السماء و الخسف و غير ذلك من الآيات المخوّفه عند غالب الناس، و لا عبره بغير المخوف من هذه المذكورات و لا بخوف النادر و لا بانكساف أحد التيرين ببعض الكواكب الذي لا يظهر إلا للأوحدي من الناس، و كذا بانكساف بعض الكواكب ببعض إذا لم يكن مخوفا للغالب من الناس.

و أما وقتها ففي الكسوفين هو من حين الأخذ إلى تمام الانجلاء على الأقوى، فتجب المبادره إليها بمعنى عدم التأخير إلى تمام الانجلاء و تكون أداء في الوقت المذكور، و الأحوط (١) عدم التأخير عن الشروع في لا بأس بتركه على أساس ما هو الصحيح و بنى عليه الماتن قدس سرّه أيضا من أن وقت صلاه الكسوف أو الخسوف يمتد من حين الشروع في الحادث إلى تمام الانجلاء بمقتضى صحيحه رهط فانها ظاهره لو لم تكن ناصه في أن وقتها يمتد إلى الانجلاء بالكامل، إذ احتمال أن النبي الأكرم صلّى الله عليه و آله يؤخرها إلى أن وقع مقدار منها خارج الوقت غير محتمل.

و دعوى: أن فعل النبي صلّى الله عليه و آله لا يدل على امتداد وقتها إلى الانجلاء الكامل بل غايته أنه يدل على جواز تأخير الفراغ من هذه الصلاه إلى ما بعد وقتها فيكون ذلك تخصيصا في عدم تأخير الصلاه عن وقتها... بعيده جدا فإنه لو كانت في الصحيحه قرينه على أن وقتها يمتد إلى الشروع في الانجلاء -لأمكن حمل فعل النبي صلّى الله عليه و آله فيها على ذلك التخصيص و الفرض عدم القرينه فيها.

و دعوى: أن قوله عليه السلام في الصحيحه: (ففرغ حين فرغ و قد انجلى كسوفها...) (١) يدل على وقوع مقدار من الصلاه بعد تمام الانجلاء... و إن كانت صحيحه إلا أن نفس هذه الجملة تدل على امتداد وقتها إلى تمام الانجلاء بقرينه ان وقتها لو كان ممتدا إلى الشروع في الانجلاء لم يكن مبرر لقوله عليه السلام: (و قد انجلى كسوفها...) بعد قوله عليه السلام:

ص: ٣٧٨

١- (١) الوسائل ج ٧ باب ٤: من أبواب قواطع الصلاه و ما يجوز فيها الحديث: ٤.

الانجلاء، و عدم نيه الأداء و القضاء على فرض التأخير (١)، و أما فى الزلزاله (٢) و سائر الآيات المخوفه فلا وقت لها (٣) بل يجب المبادرة إلى (ففرغ حين فرغ...) لأنّ مقداراً من صلاته صلّى الله عليه و آله قد وقع خارج الوقت و إن لم ينجل كسوفها تماماً، فإذن لا يمكن هذا الحمل.

فالتتبعه: أن الصحيحه واضحه الدلاله على أن وقتها يمتد إلى تمام الانجلاء. هذا من ناحيه. و من ناحيه أخرى: أن الفصل الزمنى بين الشروع فى الانجلاء و انتهائه بالكامل ليس بقليل بل هو زمن معتد به و يتمكن المكلف من الاتيان بها فيه على أيه كيفيه شاء و أراد. هذا اضافته إلى أن مقتضى اطلاقات روايات الكسوف و الخسوف هو أن وقتها يمتد من بدايه الآيه إلى انتهائها.

بل ينوى الاداء لما مر من أن وقتها يمتد إلى تمام الانجلاء.

تقدم أن وجوب الصلاه لها مبنى على الاحتياط و ليس لها وقت محدد. نعم الأحوط وجوبا أن يبادر اليها عند وقوع الزلزاله و إذا لم يبادر عصياناً أو نسياناً إلى أن تمر مده لم تعد الصلاه فيها عندها عرفاً كان الأحوط الاتيان بها ناوياً الخروج عن العهده من دون أن ينوى الأداء أو القضاء.

بل الأظهر أن لها وقتاً محدداً يبدأ من الشروع فيها و ينتهى بزوالها و يدل على ذلك قوله عليه السلام فى صحيحه زراره و محمد بن مسلم: (كل أخاويف السماء من ظلمه أو ریح أو فزع فصلّ له صلاه الكسوف حتى يسكن...) (١) فإن قوله عليه السلام: (حتى يسكن) ظاهر فى أنه قيد للهيهته و للوجوب أيضاً لما ذكرناه فى الأصول من أن ما يكون من قيود الواجب فهو على نحوين..

أحدهما: أن يكون اختيارياً للمكلف، و فى هذه الحاله يأخذه المولى قيدا للواجب على اساس أنه يهتم بتحصيله، فمن أجل ذلك يكون المكلف مسئولاً أمامه.

و الآخر: أن يكون غير اختيارى، و فى هذه الحاله يتعين أخذه قيدا للوجوب

ص: ٣٧٩

١- ١) الوسائل ج ٧ باب: ٢ من أبواب صلاه الكسوف و الآيات الحديث: ١.

الإتيان بها بمجرد حصولها، وإن عصى فبعده إلى آخر العمر و تكون أداء مهما أتى بها إلى آخره.

و أما کیفیتها: فهى ركعتان فى كل منهما خمس ركوعات و سجدتان بعد الخامس من كل منهما، فيكون المجموع عشر ركعات و سجدتان بعد الخامس و سجدتان بعد العاشر.

و تفصيل ذلك: بأن يكبر للإحرام مقارنا للنيه ثم يقرأ الحمد و سوره ثم يركع ثم يرفع رأسه و يقرأ الحمد و سوره ثم يركع و هكذا حتى يتم خمسا، فيسجد بعد الخامس سجدتين، ثم يقوم للركعه الثانيه فيقرأ الحمد و سوره ثم يركع و هكذا إلى العاشر، فيسجد بعده سجدتين ثم يتشهد و يسلم، و لا فرق بين اتحاد السوره فى الجميع أو تغايرها، و يجوز تفريق سوره واحده على الركوعات فيقرأ فى القيام الأول من الركعه الأولى الفاتحه ثم يقرأ بعدها آيه من سوره أو أقل أو أكثر ثم يركع و يرفع رأسه و يقرأ بعضا آخر من تلك السوره و يركع، ثم يرفع و يقرأ بعضا آخر و هكذا اضافه إلى أخذه قيذا للواجب، على أساس أنه لا- يمكن الاقتصار على أخذه قيذا للواجب فقط و يكون الوجوب مطلقا، إذ لازم الاقتصار على ذلك أن يكون الوجوب محركا للمكلف نحو الاتيان بالواجب المقيد بقيد غير اختيارى و هو تكليف بغير المقدور، و من هنا قلنا أن ملاك كون الشىء قيذا للوجوب أحد أمرين: أما كونه شرطا لاتصاف الفعل بالملاك، و أما كونه شرطا للواجب مع كونه غير مقدور كالوقت و كسكون تلك الآيات و الاخاوييف السماويه، و يترتب على ذلك أن زمان الحادثه إذا كان قليلا على نحو لم يتسع للصلاه فيه سقطت بسقوط موضوعها، و إذا كان يتسع لأكثر من الصلاه لم تجب المبادره اليها منذ وقوع الحادثه.

إلى الخامس حتى يتم سورته، ثم يركع ثم يسجد بعده سجدين، ثم يقوم إلى الركعة الثانية فيقرأ في القيام الأول الفاتحة و بعض السوره، ثم يركع و يقوم و يصنع كما صنع في الركعة الاولى إلى العاشر، فيسجد بعده سجدين و يتشهد و يسلم، فيكون في كل ركعة الفاتحة مره و سورته تامه مفترقه على الركوعات الخمسه مره، و يجب إتمام سورته في كل ركعه، و إن زاد عليها فلا بأس، و الأحوط الأقوى و جوب القراءة عليه من حيث قطع، كما أن الأحوط و الأقوى عدم مشروعيه الفاتحة حينئذ إلا إذا أكمل السوره فإنه لو أكملها و جب عليه في القيام بعد الركوع قراءة الفاتحة، و هكذا كلما ركع عن تمام سورته و جبت الفاتحة في القيام بعده، بخلاف ما إذا لم يركع عن تمام سورته بل ركع عن بعضها فإنه يقرأ من حيث قطع و لا يعيد الحمد كما عرفت، نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورته فسجد فالأقوى و جوب الحمد بعد القيام للركعة الثانيه ثم القراءة من حيث قطع، و في صورته التفريق يجوز قراءة أزيد من سورته في كل ركعه مع إعادته الفاتحة بعد إتمام السوره في القيام اللاحق.

مسأله ١: لكيفيه صلاه الآيات كما استفيد مما ذكرنا صور:

[١٧٥٣] مسأله ١: لكيفيه صلاه الآيات كما استفيد مما ذكرنا صور:

الاولى: أن يقرأ في كل قيام قبل كل ركوع بفاتحة الكتاب و سورته تامه في كل من الركعتين، فيكون كل من الفاتحة و السوره عشر مرات، و يسجد بعد الركوع الخامس و العاشر سجدين.

الثانيه: أن يفرق سورته واحده على الركوعات الخمسه في كل من الركعتين، فيكون الفاتحة مرتين مره في القيام الأول من الركعه الاولى و مره في القيام الأول من الثانيه، و السوره أيضا مرتان.

الثالثه: أن يأتي بالركعه الاولى كما في الصوره الاولى، و بالركعه

الثانيه كما فى الصوره الثانيه.

الرابعه:عكس هذه الصوره.

الخامسه:أن يأتى فى كل من الركعتين بأزيد من سوره،فيجمع بين إتمام السوره فى بعض القيامات و تفريقها فى البعض،فيكون الفاتحه فى كل ركعه أزيد من مره،حيث إنه إذا أتم السوره وجب فى القيام اللاحق قراءتها.

السادسه:أن يأتى بالركعه الاولى كما فى الصوره الاولى و بالثانيه كما فى الخامسه.

السابعه:عكس ذلك.

الثامنه:أن يأتى بالركعه الاولى كما فى الصوره الثانيه و بالثانيه كما فى الخامسه.

التاسعه:عكس ذلك،و الأولى اختيار الصوره الاولى.

مسأله ٢:يعتبر فى هذه الصلاه ما يعتبر فى اليوميه من الأجزاء و الشرائط و الأذكار الواجبه و المندوبه

[١٧٥٤]مسأله ٢:يعتبر فى هذه الصلاه ما يعتبر فى اليوميه من الأجزاء و الشرائط و الأذكار الواجبه و المندوبه.

مسأله ٣:يستحب فى كل قيام ثان بعد القراءه قبل الركوع قنوت

[١٧٥٥]مسأله ٣:يستحب فى كل قيام ثان بعد القراءه قبل الركوع قنوت، فيكون فى مجموع الركعتين خمس قنوتات،و يجوز الاجتزاء بقنوتين أحدهما قبل الركوع الخامس و الثانى قبل العاشر،و يجوز الاقتصار على الأخير منهما.

مسأله ٤:يستحب أن يكبر عند كل هوى للركوع و كل رفع منه

[١٧٥٦]مسأله ٤:يستحب أن يكبر عند كل هوى للركوع و كل رفع منه.

مسأله ٥:يستحب أن يقول:«سمع الله لمن حمده»بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر

[١٧٥٧]مسأله ٥:يستحب أن يقول:«سمع الله لمن حمده»بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر.

مسأله ٦:هذه الصلاه حيث إنها ركعتان حكمها حكم الصلاه

[١٧٥٨]مسأله ٦:هذه الصلاه حيث إنها ركعتان حكمها حكم الصلاه

الثانيه فى البطلان إذا شك فى أنه فى الأولى أو الثانيه و إن اشتملت على خمس ركوعات فى كل ركعه، نعم إذا شك فى عدد الركوعات كان حكمها حكم أجزاء اليوميه فى أنه يبنى على الأقل إن لم يتجاوز المحل و على الإتيان إن تجاوز، و لا تبطل صلاته بالشك فيها، نعم لو شك فى أنه الخامس فيكون آخر الركعه الأولى أو السادس فيكون أول الثانيه بطلت الصلاه من حيث رجوعه إلى الشك فى الركعات.

مسأله ٧: الركوعات فى هذه الصلاه أركان تبطل بزيادتها و نقصها عمدا و سهوا كاليوميه

[١٧٥٩] مسأله ٧: الركوعات فى هذه الصلاه أركان تبطل بزيادتها و نقصها عمدا و سهوا كاليوميه.

مسأله ٨: إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت، و الصلاه أداء

[١٧٦٠] مسأله ٨: إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت (١)، و الصلاه أداء، بل و كذلك إذا لم يسع وقتها إلا بقدر الركعه (٢)، بل و كذا فيه اشكال بل منع، فإن مورد حديث (من أدرك ركعه فى الوقت فقد أدرك الصلاه) (١) هو صلاه الغداه خاصه، و قلنا أن التعدى عن مورده إلى سائر الفرائض اليوميه لا يخلو عن اشكال فضلا عن صلاه الآيات.

بل الظاهر أن هذه الصوره غير مشموله للحديث و إن قلنا بشموله للصوره الأولى و ذلك لأن الظاهر منه اختصاصه بما إذا كان الوقت فى نفسه صالحا لإدراك تمام الصلاه و لكن المكلف لم يدرك فيه إلا ركعه منها، و أما إذا لم يكن فى نفسه صالحا لإدراك تمامها إلا ركعه منها فلا يكون مشمولاً له بل لا يمكن الحكم بوجوبها و جعله لها لاستحاله جعل التكليف لشيء فى وقت لا يسعه لأنه من التكليف بالمحال، و بذلك يظهر حال ما إذا لم يكن الوقت صالحا لإدراك ركعه واحده أيضا.

فالتليه: انه لا تجب الصلاه فى هذه الصوره لا اداء و لا قضاء، أما اداء فلاستحاله التكليف بشيء فى وقت لا يسعه، و أما قضاء فلائته متفرع على صدق

ص: ٣٨٣

إذا قصر عن أداء الركعة أيضا.

مسألة ٩: إذا علم بالكسوف أو الخسوف وأهمل حتى مضى الوقت عصى و وجب القضاء

[١٧٦١] مسألة ٩: إذا علم بالكسوف أو الخسوف وأهمل حتى مضى الوقت عصى و وجب القضاء، وكذا إذا علم ثم نسي وجب القضاء، وأما إذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء فإن كان القصر محترقا وجب القضاء، وإن لم يحترق كله لم يجب، وأما في سائر الآيات فمع تعمد التأخير يجب الإتيان بها (١) ما دام العمر، وكذا إذا علم و نسي، الفوت في الوقت و الفرض انه لا وجوب فيه.

على الأحوط في الزلزله كما مرّ في الأمر الرابع، وأما في الاخاوييف السماويه فقد تقدم أن وجوب الصلاه لها موقت الى زمان سكونها، و على هذا فإذا تركها المكلف في وقتها عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى أو ناسيا أو جاهلا، فالأجدر و الأحوط وجوبا قضاؤها. نعم قد يقال: أن صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام: (انه سئل عن رجل صلّى بغير طهور، أو نسي صلاه لم يصلها، أو نام عنها، فقال: يقضيها إذا ذكرها في أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصلاه و لم يتم ما قد فاتة فليقض ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الصلاه التي قد حضرت، و هذه أحق بوقتها فليصلها فإذا قضاها فليصل ما فاتة مما قد مضى و لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضه كلها)... (١) نعم صلاه الآيات أيضا باطلاقها.

و فيه: أن الوثوق و الاطمئنان بالاطلاق مشكل، و دعوى الانصراف الى الفرائض اليوميه غير بعيدة على أساس كثره اطلاق كلمه الصلاه عليها، فإذا أريد الأعم منها و من صلاه الآيات أو نحوها فهو بحاجه إلى قرينه، نظير كلمه (الماء) فإذا اطلقت بدون قيد فالمتبادر منها الماء المطلق، و اراده الأعم منه و من غيره بحاجه إلى عناية زائده. و على الجملة فلا يبعد دعوى أن المنصرف من الصلاه في الصحيحه هو الصلاه اليوميه، هذا اضافته إلى أن في قوله عليه السلام: (فإذا دخل وقت

ص: ٣٨٤

و أما إذا لم يعلم بها حتى مضى الوقت أو حتى مضى الزمان المتصل بالآيه ففي الوجوب بعد العلم إشكال، لكن لا- يترك الاحتياط بالإتيان بها ما دام العمر فورا ففورا.

مسألة ١٠: إذا علم بالآيه و صلى ثم بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآيه تبين له فساد صلاته و جب القضاء أو الإعادة

[١٧٦٢] مسألة ١٠: إذا علم بالآيه و صلى ثم بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآيه تبين له فساد صلاته و جب القضاء أو الإعادة.

مسألة ١١: إذا حصلت الآيه في وقت الفريضة اليومية فمع سعه وقتها مخير بين تقديم أيهما شاء

[١٧٦٣] مسألة ١١: إذا حصلت الآيه في وقت الفريضة اليومية فمع سعه وقتها مخير بين تقديم أيهما شاء و إن كان الأحوط تقديم اليوميه، و إن ضاق وقت إحداها دون الاخرى قدمها، و إن ضاق وقتها معا قدم اليوميه.

مسألة ١٢: لو شرع في اليوميه ثم ظهر له ضيق وقت صلاه الآيه قطعها مع سعه وقتها و اشتغل بصلاه الآيه

[١٧٦٤] مسألة ١٢: لو شرع في اليوميه ثم ظهر له ضيق وقت صلاه الآيه قطعها مع سعه وقتها و اشتغل بصلاه الآيه، و لو اشتغل بصلاه الآيه فظهر له في الأثناء ضيق وقت الإجزاء لليوميه قطعها و اشتغل بها و أتمها ثم عاد إلى صلاه الآيه من محل القطع إذا لم يقع منه مناف غير الفصل المزبور، بل الأقوى جواز قطع صلاه الآيه و الاشتغال باليوميه إذا ضاق وقت فضيلتها فضلا عن الإجزاء ثم العود إلى صلاه الآيه من محل القطع، لكن الأحوط خلافه.

الصلاه و لم يتم ما فاتة... دلالة على أن المراد من الصلاه الفائتة فريضه الوقت، فلا أقل من الاشعار.

فالتتيجه: أن الصحيحه لو لم تكن ظاهره في أن المراد من الصلاه هو صلاه الفريضه دون الأعم منها و من صلاه الآيات لم تكن ظاهره في الاطلاق و العموم، فتكون مجمله، فالقدر المتيقن منها هو الفرائض اليوميه، و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط، و بذلك يظهر حال ما بعده، كما يظهر به حال المسائل الآتيه أيضا.

مسألة ١٣: يستحب في هذه الصلاة أمور

[١٧٦٥] مسألة ١٣: يستحب في هذه الصلاة أمور:

الأول و الثاني و الثالث: القنوت، و التكبير قبل الركوع و بعده، و السمعلة على ما مرّ.

الرابع: إتيانها بالجماعة أداء أو قضاء مع احتراق القرص و عدمه، و القول بعدم جواز الجماعة مع عدم احتراق القرص ضعيف، و يتحمل الإمام فيها عن المأموم القراءة خاصة كما في اليوميه دون غيرها من الأفعال و الأقوال.

الخامس: التطويل فيها خصوصا في كسوف الشمس.

السادس: إذا فرغ قبل تمام الانجلاء يجلس في مصلاه مشغلا بالدعاء و الذكر إلى تمام الانجلاء أو يعيد الصلاة.

السابع: قراءة السور الطوال كياسين و النور و الروم و الكهف و نحوها.

الثامن: إكمال السوره في كل قيام.

التاسع: أن يكون كل من القنوت و الركوع و السجود بقدر القراءة في التطويل تقريبا.

العاشر: الجهر بالقراءة فيها ليلا أو نهارا حتى في كسوف الشمس على الأصح.

الحادى عشر: كونها تحت السماء.

الثانى عشر: كونها في المساجد بل في رحبها.

مسألة ١٤: لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام

[١٧٦٦] مسألة ١٤: لا يبعد استحباب التطويل حتى للإمام، و إن كان يستحب له التخفيف في اليوميه مراعاة لأضعف المأمومين.

مسألة ١٥: يجوز الدخول في الجماعة إذا أدرك الإمام قبل الركوع الأول

[١٧٦٧] مسألة ١٥: يجوز الدخول في الجماعة إذا أدرك الإمام قبل الركوع الأول أو فيه من الركعة الأولى أو الثانية، و أما إذا

أدركه بعد الركوع الأول

من الاولى أو بعد الركوع من الثانيه فيشكل الدخول لاختلال النظم حينئذ بين صلاه الإمام و المأموم.

مسأله ١٦: إذا حصل أحد موجبات سجود السهو فى هذه الصلاه فالظاهر وجوب الإتيان به بعدها

[١٧٦٨] مسأله ١٦: إذا حصل أحد موجبات سجود السهو فى هذه الصلاه فالظاهر وجوب الإتيان به بعدها كما فى اليوميه.

مسأله ١٧: يجرى فى هذه الصلاه قاعده التجاوز عن المحل و عدم التجاوز عند الشك فى جزء أو شرط

[١٧٦٩] مسأله ١٧: يجرى فى هذه الصلاه قاعده التجاوز عن المحل و عدم التجاوز عند الشك فى جزء أو شرط كما فى اليوميه.

مسأله ١٨: يثبت الكسوف و الخسوف و سائر الآيات بالعلم و شهاده العدلين

[١٧٧٠] مسأله ١٨: يثبت الكسوف و الخسوف و سائر الآيات بالعلم و شهاده العدلين (١) و إخبار الرصدى إذا حصل الاطمئنان بصدقه على إشكال فى الأخير (٢)، لكن لا يترك معه الاحتياط، و كذا فى وقتها و مقدار مكثها.

مسأله ١٩: يختص وجوب الصلاه بمن فى بلد الآيه فلا يجب على غيره

[١٧٧١] مسأله ١٩: يختص وجوب الصلاه بمن فى بلد الآيه فلا يجب على غيره.

نعم يقوى إلحاق المتصل بذلك المكان (٣) مما يعدّ معه كالمكان الأظهر ثبوتها بشهاده عدل واحد، بل ثقه واحده.

بل الظاهر أن الأخبار الرصدى لا- يكون حجه و إن كان المخبر به ثقه على أساس انه اخبار حدسى فلا يكون مشمولاً لأدله حجه اخبار الثقه باعتبار اختصاصها بالأخبار الحسيه. نعم إذا حصل منه الاطمئنان كان الاطمئنان حجه دونه، و لا وجه لاشكال الماتن قدس سرّه فى حجتيه اذا حصل منه باعتبار ان الاطمئنان بنفسه حجه كالعالم.

فى اطلاقه اشكال بل منع، فإن الآيه إن كانت من قبيل الكسوف فتختص صلاه الآيات بمن انكسفت الشمس عنده لا مطلقاً، و أما سائر الآيات

مسألة ٢٠: تجب هذه الصلاة على كل مكلف إلا الحائض و النفاء

[١٧٧٢] مسألة ٢٠: تجب هذه الصلاة على كل مكلف إلا الحائض و النفاء فيسقط عنهما أدائها، و الأحوط (١) قضاؤها بعد الطهر و الطهاره.

مسألة ٢١: إذا تعدد السبب دفعه أو تدريجا تعدد وجوب الصلاة

[١٧٧٣] مسألة ٢١: إذا تعدد السبب دفعه أو تدريجا تعدد وجوب الصلاة.

مسألة ٢٢: مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين

[١٧٧٤] مسألة ٢٢: مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين، و مع تعدد السبب نوعا كالكسوف و الخسوف و الزلزله الأحوط التعيين و لو إجمالا (٢).

كالزله فوجوب الصلاة لها مختص بمن كان على الأرض التي وقعت الحادثه فيها، و أما الأخاويف السماويه فإن وجوب الصلاة لها فى كل منطقه وقعت الحادثه فيها يدور مدار كونها مثيره للخوف النوعى لأهل تلك المنطقه دون المناطق المجاوره لها إلا إذا كانت مثيره للخوف النوعى لأهل تلك المناطق أيضا.

لكن الأقوى عدم وجوب القضاء عليها باعتبار انه بحاجه إلى دليل و ليس تابعا للأداء و لا دليل على وجوبه و دعوى ان عدم وجوبه إنما هو على أساس عدم الموضوع له و هو الفوت بملا-ك ان صدقه متوقف على ثبوت المقتضى له و الفرض انه لا مقتضى له بالنسبه إلى الحائض...مدفوعه بأن صدق الفوت لا يتوقف على ثبوت المقتضى للتكليف فى ماده المكلف فعلا إذا يكفى فى صدقه ثبوته اللولائى، و هذا يعنى أن المرأه لو لم تكن حائضا لكان المقتضى لثبوت التكليف فيها موجودا، و من هنا يجب قضاء الصلاة على النائم و العاجز و الناسى، و لو لم يكف ثبوت المقتضى اللولائى لم يصدق أن الصلاة قد فاتت منهم.

بل الأظهر عدمه لأنّ صلاة الآيات حقيقه واحده كما و كيفا، و إنما المتعدد اسبابها فى الخارج فانها تجب بسبب الكسوف تاره و بالخسوف أخرى و بالزله ثالثه، و هكذا و هذا التعدد كما يمكن أن يكون على أساس تعدد حصصها

مثل ما إذا ورد في الدليل: إذا انكسفت الشمس وجبت صلاة الآيات، و إذا انخسف القمر وجبت، و إذا وقعت الزلزله وجبت و هكذا... فإن العرف يفهم منها تعدد الوجوب بتعدددها، كذلك يمكن أن يكون على أساس أن عناوين اسبابها عناوين لها أيضا، بمعنى أن الواجب عند انكساف الشمس هو الصلاه المعنونه بعنوان الكسوف، و عند انخساف القمر هو المعنونه بعنوان الخسوف و هكذا...

و إن شئت قلت: أن هذه الأسباب كما أنها شروط لاتصاف الواجب بالملاك كذلك أنها شروط لترتب الملاك عليه، و هذا يعنى أنها شروط للوجوب و الواجب معا، و لكن مع ذلك لا يعتبر في صحتها قصد تلك العناوين، بل يكفى فيها الاتيان بها بنيه القربه.

و لكن قد يقال: أن المكلف إذا علم بأن في ذمته صلاه واحده و لكن لا يدري أنها صلاه الكسوف أو الخسوف أو الزلزله ففي مثل هذه الحاله لا يجب عليه التعيين و لو اجمالا، بل يكفى الاتيان بصلاه واحده بنيه القربه و به فرغت ذمته، و هذا بخلاف ما إذا علم أن في ذمته صلوات متعدده بتعدد اسبابها من الكسوف و الخسوف و الزلزله فإن في مثل هذه الحاله لا بد من التعيين اجمالا بأن يأتي بصلاه ناويا بها صلاه الكسوف و يأتي بأخرى ناويا بها صلاه الخسوف و هكذا، و إلا لم ينطبق عليها شىء من تلك الصلوات على أساس أن نسبه الكل إليها نسبه واحده.

و الجواب: أنه لا فرق بين الحاليتين، فكما لا يعتبر التعيين في الحاله الأولى فكذلك لا يعتبر في الحاله الثانيه، فإن التعيين إنما يعتبر فيما إذا كان الامتثال متوقفا عليه، كما إذا صلّى شخص صلاه الفجر فإنه لا يكفى أن ينوى أنه يصلى ركعتين قربه إلى الله تعالى بل لا بد أن ينوى اسمها الخاص المميز لها شرعا بأن يصلى ركعتين ناويا بهما صلاه الفجر، فإذا صلّى ركعتين بنيه القربه من دون التعيين

و التمييز لم تنطبق عليها صلاة الفجر و لا نافلته، و من هنا إذا كانت ذمه المكلف مشغوله بقضاء صلاة الظهر و صلاة العصر مثلا فى يومين و صلى أربع ركعات من دون أن يقصد اسمها الخاص و عنوانها المخصوص كالظهر أو العصر لم تصح لا باسم صلاة الظهر و لا العصر على أساس أن الصحه متوقفه على التعيين و التمييز فى مثل المثال. و أما إذا لم تكن الصحه متوقفه على ذلك كما إذا كانت ذمه المكلف مشغوله بعدد من قضاء صلاة الظهر مثلا- و يأتى بهذا العدد واحده تلو الأخرى ناويا بها اسمها الخاص كفى و لا- يتوقف على التعيين و التمييز بأن ينوى أن الأولى قضاء لليوم الفلانى و الثانى قضاء لليوم الآخر و هكذا أو ينوى الأول فالأول قضاء و ذلك لأن الصحه لا تتوقف على شىء منهما و إنما تتوقف على أمرين..

أحدهما: نيه القربه، و الآخر: قصد عنوانها الخاص، فإذا صلى أربع ركعات قربه إلى الله ناويا بها عنوانها المخصوص صحت، و النكته فى ذلك ان ذمه المكلف مشغوله فى المثال بقضاء صلاة الظهر أربع مرات بلا- لون و خصوصيه فى الذمه، فإذا أتى المكلف بها مره واحده انطبق عليها قضاء صلاة الظهر و حكم بصحتها و بقى حينئذ فى ذمته قضاؤها ثلاث مرات و هكذا.. و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإن ذمه المكلف مشغوله بصلاة الآيات ثلاث مرات بلا اعتبار مميز بينها شرعا، و أما قصد سببها فقد مر أنه غير معتبر فى صحتها، و على هذا الأساس فإذا قام المكلف و أتى بها مره واحده انطبقت عليها صلاة الآيات و هكذا إلى أن تفرغ ذمته منها باعتبار أنه لا امتياز بينها فى الذمه و لا لون لها فيها و نتيجة ذلك أن الثابت فيها طبيعه واحده و المكلف مأمور بالاتيان بها ثلاث مرات.

فالتتبعه: أنه يكفى الاتيان بها بنيه القربه ناويا بها الخروج من العهده واحده بعد الأخرى و لا يلزم تعيين انها من الكسوف أو الخسوف أو الزلزله و إن كان الأجر

نعم مع تعدد ما عدا هذه الثلاثة من سائر المخوفات لا يجب التعيين و إن كان أحوط أيضا.

مسألة ٢٣: المناط في وجوب القضاء في الكسوفين في صوره الجهل احتراق القرص بتمامه

[١٧٧٥] مسألة ٢٣: المناط في وجوب القضاء في الكسوفين في صوره الجهل احتراق القرص بتمامه، فلو لم يحترق التمام و لكن ذهب ضوء البقية باحتراق البعض لم يجب القضاء مع الجهل و إن كان أحوط خصوصا مع الصدق العرفي.

مسألة ٢٤: إذا أخبره جماعه بحدوث الكسوف مثلا و لم يحصل له العلم بقولهم

[١٧٧٦] مسألة ٢٤: إذا أخبره جماعه بحدوث الكسوف مثلا و لم يحصل له العلم بقولهم، ثم بعد مضي الوقت تبين صدقهم فالظاهر إلحاقه بالجهل، فلا يجب القضاء مع عدم احتراق القرص، و كذا لو أخبره شاهدان لم يعلم عدالتهم ثم بعد مضي الوقت تبين عدالتهم، لكن الأحوط القضاء في الصورتين.

و الأولى أن ينوى بكل صلاه سببها.

ص: ٣٩١

فصل فى صلاه القضاء يجب قضاء اليوميه الفائته عمدا أو سهوا أو جهلا أو لأجل النوم المستوعب للوقت أو للمرض (١) ونحوه، وكذا إذا أتى بها باطله لفقده شرط أو جزء يوجب تركه البطلان بأن كان على وجه العمد أو كان من الأركان، ولا يجب على الصبى إذا لم يبلغ فى أثناء الوقت، ولا على المجنون فى تمامه مطبقا كان أو أدواريا، ولا على المغمى عليه فى تمامه (٢)، ولا على لعله أراد بالمرض الموجب لترك الفريضة ما لا يقدر صاحبه على الصلاه بتمام مراتبها وإلا فالمرض بعنوانه ليس عذرا لترك الصلاه بل يجب على صاحبه أن يصلى حسب امكانه من المراتب الدائيه.

هذا فيما إذا لم يكن الاغماء باختياره بل كان بسبب قاهر لا دخل لاختيار الانسان فيه، وأما إذا كان بسبب اختيارى فالظاهر وجوب القضاء عليه.

و الوجه فيه أن الروايات التى تنص على عدم وجوب القضاء عليه مختلفه، فإن مورد مجموعه منها المريض، وأما المجموعه الأخرى منها فمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى اختصاصها بمن يكون اغماؤه بسبب قاهر ولا تعم ما إذا كان اغماؤه بسبب اختيارى، بل ولا أقل من الاجمال و عدم الاطلاق لها، ومع الاغماض عن ذلك فيكفى فى الفرق بينهما التعليل الوارد فى جملة من الروايات و هو قوله عليه السلام: (كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر...) (١) فإنه ناص فى أن الاغماء إذا كان بسبب قاهر كالمرض أو نحوه فبما أنه من قبل الله تعالى فالله أولى بعذره.

ص: ٣٩٣

الكافر الأصلي إذا أسلم بعد خروج الوقت بالنسبه إلى ما فات منه حال و معناه أن ما فات منه في هذا الحال من الصلاه أو الصيام لا يترتب عليه أثر كوجوب القضاء و هو معذور فيه.

و أما إذا كان الاغماء بسبب اختياري و بفعل نفس المكلف فيما أنه لا يكون مشمولاً للتعليل المذكور فلا يكون معذورا فيه.

و دعوى: أن التعليل فيها ناظر إلى نفي العقاب إذا كان الاغماء بفعله تعالى لا إلى نفي وجوب القضاء...بعيده عن الصواب، فإن الاغماء إذا كان من قبل الله تعالى فلا مجال لاحتمال استحقاق العقاب على ما فات منه بسببه لاستقلال العقل بقبح هذا العقاب، و عليه فلا معنى لقوله عليه السلام(فالله أولى بالعدر)لأن مساقه مساق الامتنان و هو لا يمكن إلا بعدم ترتب وجوب القضاء عليه.

أو فقل: أن المستفاد من التعليل فيها عرفاً أن الفوت إذا كان مستندا إلى فعل الله سبحانه فهو كلافوت بل في صدق الفوت عليه اشكال.

و يدل على أنه ناظر إلى نفي وجوب القضاء تطبيق الامام عليه السلام ذلك التعليل على نفي القضاء بقوله عليه السلام في صحيحه مرآة بن الحكيم الأزدي:(ليس عليك قضاء، ان المريض ليس كالصحيح، كل ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر..)(1)و يترتب على ذلك أنه على تقدير أن يكون للروايات الداله على عدم وجوب القضاء على المغمى عليه اطلاق بالنسبه إلى ما كان اغماؤه بسبب اختياري فلا بد من تقييده بمقتضى هذا التعليل بما إذا كان اغماؤه بسبب قاهر.

فالتتيجه: ان الأظهر وجوب القضاء على المغمى عليه إذا كان اغماؤه بسبب اختياري و باقداًم نفسه بلا جبر و اكراه في البين على اساس أن ترك الصلاه في وقتها بما لها من الملاك الملزم فيه بما انه كان مستندا الي اختياره في نهايه المطاف فيصدق عليه عنوان الفوت.

ص: ٣٩٤

١-١) الوسائل ج ٤ باب: ٢٠ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها و ما يناسبها الحديث: ٢.

كفره، ولا على الحائض و النفساء مع استيعاب الوقت.

مسألة ١: إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء

[١٧٧٧] مسألة ١: إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء وإن لم يدركوا إلا مقدار ركعة من الوقت، ومع الترك يجب عليهم القضاء (١)، وكذا الحائض و النفساء إذا زال عذرهما قبل خروج الوقت و لو بمقدار ركعة (٢)، كما أنه إذا طرأ الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضي مقدار صلاه المختار بحسب حالهم من السفر و الحضر و الوضوء و التيمم و لم يأتوا بالصلاه وجب عليهم القضاء كما تقدم في المواقيت.

مسألة ٢: إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت و لو بمقدار ركعة و لم يصلّ وجب عليه قضاؤها

[١٧٧٨] مسألة ٢: إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت و لو بمقدار ركعة و لم يصلّ وجب عليه قضاؤها (٣).

مسألة ٣: لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون و الحائض

[١٧٧٩] مسألة ٣: لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون و الحائض تقدم أن مورد حديث (من أدرك) هو صلاه الغداه، و بما أنّ ما يتضمنه الحديث من الحكم يكون على خلاف القاعده، فالتعدى عن مورده و هو صلاه الفجر إلى سائر الصلوات بحاجه إلى قرينه و لا- قرينه عليه لا- في نفس الحديث من عموم أو تعليل و لا في الخارج غير دعوى القطع بعدم الفرق بين صلاه الغداه و غيرها. و لكن القطع بذلك مشكل لاحتمال وجود خصوصيه في صلاه الغداه دون غيرها، فمن أجل ذلك يختص وجوب الأداء و القضاء مع الترك في المسأله بصلاه الفجر و أما في سائر الصلوات فوجوب القضاء فيها منوط بعدم ادراك المصلّي تلك الصلوات بكامل اجزائها في الوقت، و أما إذا تمكن من ادراك ركعه منها فيه دون الباقي فيجب أن يحتاط بالجمع بين الاتيان بها مع ادراك ركعه منها في الوقت و قضائها في خارج الوقت.

مرّ الكلام فيهما في ضمن مسائل أحكام الحيض.

ظهر حالها مما تقدم في المسأله السابقه.

و النفساء بين أن يكون العذر قهريا أو حاصلًا من فعلهم و باختيارهم، بل و كذا في المغمى عليه و إن كان الأحوط القضاء عليه إذا كان من فعله (١) خصوصا إذا كان على وجه المعصية، بل الأحوط قضاء جميع ما فاتته مطلقا.

مسألة ٤: المرتدّ يجب عليه قضاء ما فات منه أيام ردّته بعد عودته إلى الإسلام

[١٧٨٠] مسألة ٤: المرتدّ يجب عليه قضاء ما فات منه أيام ردّته بعد عودته إلى الإسلام سواء كان عن مله أو فطره، و تصح منه و إن كان عن فطره على الأصح.

مسألة ٥: يجب على المخالف قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه

[١٧٨١] مسألة ٥: يجب على المخالف قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه بل و إن كان على وفق مذهبنا أيضا على الأحوط (٢) بل هو الأظهر كما مرّ.

لكن الأقوى عدم وجوب القضاء في هذا الفرض فإن الروايات التي تنص على عدم وجوب قضاء الصلاة و الصيام و الحج و نحوها على المخالف غير الزكاه ظاهره بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه في أنها كانت صحيحه على ضوء مذهبه و لا تعم ما إذا كانت فاسده عنده، فإذا كان يكون مورد عدم وجوب القضاء عليه هو ما إذا كان العمل كالصلاه و الصيام و الحج صحيحا على أساس مذهبه، و أما إذا كان فاسدا فلا يكون مشمولًا لتلك الروايات، و حينئذ فيرجع فيها إلى مقتضى القاعده، فإن كانت اعماله فاسده في الواقع فلا - شبهه في وجوب قضائها عليه، و إن كانت صحيحه واقعا كما إذا أتى بالصلاه في برهه من عمره بكامل اجزائها و شروطها و الاجتناب عن موانعها و هذا يعني أنها كانت مطابقه لمذهب الخاصه تماما فلا مقتضى للقضاء باعتبار أنها لم تفت منه في الواقع، و لا بأس أن نذكر لتوضيح المسأله عدّه حالات:

الأولى: أن يكون آتيا بالصلاه و نحوها على طبق مذهبه و بعد ذلك استبصر

و عرف الحق و فى هذه الحاله لا يجب عليه القضاء على أساس الروايات التى تؤكد على ذلك.

الثانيه: أن يكون آتيا بها كذلك و لكنها فاقده للجزء أو الشرط عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى، و فى هذه الحاله إن كانت صلاته فاسده مطلقا و جب عليه قضاؤها، و إن كانت صحيحه على مذهب الخاصه و فاسده على مذهبه فهل يجب عليه قضاؤها أو لا؟ الظاهر عدم وجوبه لا من جهه الروايات فإنها لا تشمل هذه الحاله، بل من جهه أنه لا مقتضى له و ذلك لأنه قبل أن يستبصر و يعرف الحق كان مأمورا بالصلاه و الصيام و الحج و نحوها بكامل أجزائها و شروطها على طبق الشريعه الاسلاميه، و لكنه حسب اعتقاده بمذهبه يرى أن وظيفته شرعا كذا و كذا و إن كانت مخالفه للواقع، فإذا افترض انه أتى بها على طبق الواقع و تمكن من نيه القربه ثم بعد استبصاره و معرفته للحق تبين له أن ما مضى من صلاته أو صيامه أو حجه كان مطابقا للواقع - أى مذهب الحق - و حيثئذ فلا مقتضى للإعاده و لا للقضاء.

و دعوى: أن الروايات التى تدل على وجوب القضاء إذا كانت فاسده على مذهبه تشمل هذه الحاله أيضا... خاطئه لما مرّ من أن مدلول الروايات نفى وجوب القضاء إذا كانت اعماله صحيحه على مذهبه، و أما إذا كانت فاسده فلا تكون مشموله لها، فإذا لا بد من الرجوع فيها إلى مقتضى القاعده فإن كانت فاسده مطلقا فلا بد من الاعاده أو القضاء و إن كانت صحيحه على مذهب الخاصه و فاسده على مذهبه فلا مقتضى للإعاده و لا للقضاء.

الثالثه: - أن يكون آتيا بها على طبق مذهبه فاقده للجزء أو الشرط جاهلا أو ناسيا بالحال، و فى مثل هذه الحاله إن كان الجزء أو الشرط مما يعذر فيه الجاهل

و أما إذا أتى به على وفق مذهبه فلا- قضاء عليه، نعم إذا كان الوقت باقيا فإنه يجب عليه الأداء حينئذ، و لو تركه وجب عليه القضاء، و لو استبصر ثم خالف ثم استبصر فالأحوط القضاء (١) و إن أتى به بعد العود إلى الخلاف على وفق مذهبه.

مسألة ٦: يجب القضاء على شارب المسكر

[١٧٨٢] مسألة ٦: يجب القضاء على شارب المسكر سواء كان مع العلم أو الجهل و مع الاختيار على وجه العصيان أو للضرورة أو الإكراه.

مسألة ٧: فاقد الطهورين يجب عليه القضاء و يسقط عنه الأداء

[١٧٨٣] مسألة ٧: فاقد الطهورين يجب عليه القضاء و يسقط عنه الأداء، و إن كان الاحوط الجمع بينهما.

مسألة ٨: من وجب عليه الجمعة إذا تركها حتى مضى وقتها أتى بالظهر إن بقي الوقت

[١٧٨٤] مسألة ٨: من وجب عليه الجمعة إذا تركها حتى مضى وقتها أتى بالظهر إن بقي الوقت، و إن تركها أيضا وجب عليه قضاؤها لا قضاء الجمعة.

مسألة ٩: يجب قضاء غير اليوميه سوى العيدين حتى النافله

[١٧٨٥] مسألة ٩: يجب قضاء غير اليوميه سوى العيدين حتى النافله و الناسى بمقتضى مذهبه كانت اعماله صحيحه عنده فلا يجب عليه القضاء. و إن كان مما لا يعذر فيه الجاهل و الناسى بطلت اعماله و وجب عليه القضاء.

الرابعه:- أن لا يكون آتيا بها عامدا و عالما بالحكم الشرعى، و فى هذه الحاله لا شبهه فى وجوب الاعاده أو القضاء.

الخامسه:- أن يكون آتيا بها فى أول الوقت على طبق مذهبه و فى آخر الوقت استبصر، فهل تجب اعاده ما أتى به فى أول الوقت؟

الظاهر وجوبها على أساس أنها فاسده على مذهب الخاصه و خارجه عن مورد الروايات، لأنّ موردتها نفي وجوب القضاء و لا يعم هذا المورد.

ظهر الحال فيه مما تقدم.

مسأله ١٠:يجوز قضاء الفرائض فى كل وقت من ليل أو نهار أو سفر أو حضر

[١٧٨٦]مسأله ١٠:يجوز قضاء الفرائض فى كل وقت من ليل أو نهار أو سفر أو حضر،و يصلى فى السفر-ما فات فى الحضر تماما،كما أنه يصلى فى الحضر ما فات فى السفر قصرا.

مسأله ١١:إذا فاتت الصلاه فى أماكن التخيير فالأحوط قضاؤها قصرا مطلقا

[١٧٨٧]مسأله ١١:إذا فاتت الصلاه فى أماكن التخيير فالأحوط قضاؤها قصرا(٢)مطلقا سواء قضاها فى السفر أو فى الحضر فى تلك الأماكن أو على الأحوط استحبابا إذ لا إطلاق فى أدله القضاء،فإن عمدتها صحيحه زراه و هى لا تشمل النافله المنذوره على أساس أن موضوعها الصلاه الواجبه الموقته،هذا اضافه إلى أنها ليست بموقته أيضا،فإن النذر المتعلق بها كان فى وقت معين لا أنها موقته،فلو لم يقم الناذر بالأتیان بها فى ذلك الوقت فقد خالف وجوب الوفاء بالنذر من دون أن يصدق عليه عنوان الفوت فيه.

بل الأظهر هو التخيير لأن الروايات التى تنص عليه فى الاماكن الأربعة تكون مخصّصه لأدله وجوب القصر تعيينا على المسافر فى غير تلك الاماكن،و أما فيها فوظيفته التخيير بين القصر و التمام شرعا و قد سبق أن مرد هذا التخيير إلى إيجاب الجامع،فإذن يكون الفائت فى تلك الاماكن هو الجامع حقيقه،و من المعلوم أن الواجب هو قضاء ذلك الفائت.

و دعوى:أن الواجب بالذات على المسافر هو القصر،و أما جواز التمام فهو حكم شرعى آخر نشأ من خصوصيه المكان...بعيده جدّا و ذلك لأنه إن أريد بذلك أن التمام مسقط للواجب فقط و ليس عدلا له فيرد عليه:أن ظاهر الأدله هو أن التمام واجب فى هذه الاماكن حيث قد ورد الأمر به فى كثير من الروايات تعيينا تاره و تخييرا أخرى.

و إن أريد به أن التمام واجب لخصوصيه فى تلك الأماكن.

غيرها، وإن كان لا يبعد جواز الإتمام أيضا إذا قضاها في تلك الأماكن خصوصا إذا لم يخرج عنها بعد و أراد القضاء.

مسألة ١٢: إذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام

[١٧٨٨] مسألة ١٢: إذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فالقضاء كذلك.

مسألة ١٣: إذا فاتت الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخر الوقت مسافرا أو بالعكس لا يبعد التخيير في القضاء بين القصر و التمام

[١٧٨٩] مسألة ١٣: إذا فاتت الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخر الوقت مسافرا أو بالعكس لا يبعد التخيير في القضاء بين القصر و التمام (١)، و الأحوط اختيار ما كان واجبا في آخر الوقت و أحوط منه فيرد عليه أن لازم هذا تعدد الواجب من جهه تعدد الملاك و هو خلاف الفرض.

و بكلمه أخرى: أن المستفاد من الروايات الأمره بالتمام في تلك الأماكن هو أنه أحد عدلى الواجب فيها، و هذا يكشف عن أن المصلحه الملزمه في الواقع واحده و هى قائمه باحدهما و كل منهما بما لها من الخصوصيه و افيه بها لا بخصوص صلاه القصر، و على هذا فمقتضى قوله عليه السلام في صحيحه زراره: (يقضى ما فاته كما فاته...) (١) هو التخيير في القضاء أيضا، حيث أن ما فاته في الأماكن المذكوره هو الواجب التخييري فيجب قضاؤه كما فات على أساس اعتبار المماثله بين ما يقضى و ما هو فائت.

بل هو بعيد جدا، نعم قد يقال في تقريب ذلك أن الواجب في الواقع على المكلف في مثل المسأله الجامع بين القصر و التمام و هو طبعى الصلاه بين المبدأ و المنتهى، و التخيير بينهما عقلى بين الايتان بالقصر في أول الوقت في السفر و بين التأخير و الايتان بالتمام إذا حضر، و أما إذا لم يأت بشيء منهما لا في السفر و لا في الحضر فيفوت عنه الواجب و هو الجامع فيجب عليه قضاؤه كما فاته.

و دعوى: ان العبره إنما هى بحال الأداء باعتبار أن موضوع وجوب القضاء

ص: ٤٠٠

(١ - ١) الوسائل ج ٨ باب ٦: من أبواب قضاء الصلوات الحديث: ١.

مسأله ١٤: يستحب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً

[١٧٩٠] مسأله ١٤: يستحب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً، بل لا يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل الموقته دون غيرها، والأولى قضاء غير الرواتب من الموقنات بعنوان احتمال المطلوبيه، ولا يتأكد قضاء ما فات حال المرض، و من عجز عن قضاء الرواتب استحباب له الصدقه عن كل ركعتين مدّ، و إن لم يتمكن فعن كل أربع ركعات بمدّ، و إن لم يتمكن فمدّ لصلاه الليل و مدّ لصلاه النهار، و إن لم يتمكن فلا يبعد مدّ لكل يوم و ليله، و لا فرق في قضاء النوافل أيضاً بين الأوقات.

مسأله ١٥: لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه

[١٧٩١] مسأله ١٥: لا- يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه لا- بالنسبه إليها و لا- بعضها مع البعض الآخر، فلو كان عليه قضاء الآيات و قضاء هو الفوت و هو ينطبق على الفريضه حال خروج الوقت فإن كانت قصراً فالفائت هو القصر فيجب قضاؤه و إن كانت تماماً فالفائت هو التمام فيجب قضاؤه فلا موضوع للتخير...

خاطئه: بأن ما يفوت عن المكلف حال خروج الوقت فهو فرد الواجب و به يتحقق فوت الواجب و هو الجامع، لا أنه واجب فإذا كان الأمر كذلك كان الواجب هو قضاء الجامع.

و الجواب: أن هذا التقريب مبنى على الاشتباه و الخطأ في التطبيق، فإن الواجب على المكلف في المسأله ليس هو الجامع بين القصر و التمام فإنه ما دام مسافراً كان الخطاب بالقصر متوجهاً اليه تعييناً دون الخطاب بالجامع، و إذا حضر توجه اليه الخطاب بالتمام كذلك دون الأعم، باعتبار أن الموضوع قد تبدل بصيروره المسافر حاضراً، و في هذه الحاله إذا فات منه التكليف كان الفائت لا محاله هو التكليف بالتمام دون الجامع.

اليوميه يجوز تقديم أيهما شاء تقدم فى الفوات أو تأخر، وكذا لو كان عليه كسوف و خسوف يجوز تقديم كل منهما و إن تأخر فى الفوات.

مسأله ١٦: يجب الترتيب فى الفوائت اليوميه

[١٧٩٢] مسأله ١٦: يجب الترتيب فى الفوائت اليوميه (١) بمعنى قضاء هذا فى الفوائت المترتبه بالأصاله كالظهرين و العشاءين فى يوم واحد، و إلا فالأظهر عدم اعتبار الترتيب بينها، كما إذا فاتت من المكلف صلاه الصبح و الظهرين و العشاءين فى يوم واحد أو أكثر، فإنه لا يلزم عليه أن يقوم بالاتيان بصلاه الصبح أولاً، ثم بالظهرين و العشاءين على نحو الترتيب، بل له العكس، كما أن له أن يبدأ من الظهرين ثم العشاءين ثم صلاه الفجر و ذلك لأن الروايات الوارده فى هذه المسأله تصنف إلى مجموعتين:

الأولى: تختص بالفوائت المترتبه بالأصاله، و هذه المجموعه خارجه عن محل الكلام فلا يمكن الاستدلال بها على اعتبار الترتيب بين الفوائت مطلقاً.

الثانيه: لا تدل على اعتبار الترتيب بينها، فإن عمدتها قوله عليه السّلام فى صحيحه زراره: (فابدأ بأولاهن فأذن لها و أقم ثم صلّها...) (١) فإنه كما يحتمل أن يكون المراد ب(أولاهن) فواتا ففوتا، يحتمل أن يكون المراد بذلك أولاهن قضاء فعلى الاحتمال الأول يدل على الترتيب، و على الثانى فلا يدل عليه و لا ظهور له فى الأول، بل المناسب له هو الثانى بقرينه كلمه (الفاء) فى قوله عليه السّلام: (فأذن) فإنها تدل على أن من أراد قضاء الصلوات التى فاتت منه يبدأ بالأذان و الاقامه للصلاه التى يريد أن يقضيها أولاً دون الصلوات الأخرى فإنه يكتفى فيها بالاقامه فحسب.

فالتتيجه: ان الصحيحه لو لم تكن ظاهره فى الخلاف فلا أقل أنها مجمله، و بذلك يظهر حال مجموعه من المسائل الآتيه.

و إن شئت قلت: ان الترتيب فى الفوائت اليوميه غير معتبر، فلو علم المكلف بفوت الظهر و العصر فى يوم واحد و كذلك المغرب و العشاء وجب أن

ص: ٤٠٢

(١-١) الوسائل ج ٨ باب ١: من أبواب قضاء الصلوات الحديث: ٤.

السابق فى الفوات على اللاحق و هكذا،و لو جهل الترتيب وجب التكرار إلا أن يكون مستلزما للمشقه التى لا تتحمل من جهه كثرتها،فلو فاتته ظهر و مغرب و لم يعرف السابق صلى ظهرا بين مغربين أو مغربا بين ظهريين، و كذا لو فاتته صبح و ظهر أو مغرب و عشاء من يومين أو صبح و عشاء أو صبح و مغرب و نحوها مما يكونان مختلفين فى عدد الركعات،و أما إذا فاتته ظهر و عشاء أو عصر و عشاء أو ظهر و عصر من يومين مما يكونان متحدين فى عدد الركعات فيكفى الإتيان بصلاتين بنيه الاولى فى الفوات و الثانيه فيه،و كذا لو كانت أكثر من صلاتين فيأتى بعدد الفائته بنيه الاولى فالاولى.

مسأله ١٧: لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه و لم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب

[١٧٩٣]مسأله ١٧: لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه و لم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم بالترتيب بأن يصلى خمسه أيام،و لو زادت فريضه اخرى يصلى سته أيام،و هكذا كلما زادت فريضه زاد يوما.

يقضى الظهر قبل العصر و المغرب قبل العشاء،و أما إذا فات الظهر من يوم و العصر من يوم آخر كما إذا فرض أنه لم يبق من الوقت إلا- بمقدار يسع لأربع ركعات فصلى العصر فيه و لم يقض الظهر فى اليوم الثانى،ثم أنه قد فات منه العصر فى ذلك اليوم،ففى مثل ذلك يكون المصلى مخيرا فى تقديم ما شاء و تأخير ما شاء،كما إذا فاتته صبح و ظهر و مغرب.

و فى ضوء ذلك فمن فاتته الصلاه سنه كامله أو شهرا كاملا فيإمكانه أن يقضى تلك الصلوات بالترتيب بأن يبدأ من الصبح ثم الظهر و العصر ثم المغرب و العشاء ثم الصبح و هكذا،كما أن بإمكانه أن يختار طريقا آخر و هو أن يقضى صلاه الفجر سنه كامله أو شهرا كاملا ثم صلاه الظهر كذلك ثم العصر ثم المغرب و العشاء إلى فراغ ذمته عن الكل.

مسألة ١٨: لو فاتته صلاه معلومه سفرا و حضرا و لم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام

[١٧٩٤] مسألة ١٨: لو فاتته صلاه معلومه سفرا و حضرا و لم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام، لكن يكرر الرباعيات من كل يوم بالقصر و التمام.

مسألة ١٩: إذا علم أن عليه صلاه واحده لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر

[١٧٩٥] مسألة ١٩: إذا علم أن عليه صلاه واحده لكن لا يعلم أنها ظهر أو عصر يكفيه إتيان أربع ركعات بقصد ما فى الذمه.

مسألة ٢٠: لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا على التعيين و احتمال فوت كليهما

[١٧٩٦] مسألة ٢٠: لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا- على التعيين و احتمال فوت كليهما بمعنى أن يكون المتيقن إحداهما لا على التعيين و لكن يحتمل فوتهما معا فالأحوط الإتيان بالصلاتين و لا يكفى الاقتصار على واحده بقصد ما فى الذمه، لأن المفروض احتمال تعدده، إلا أن ينوى ما اشتغلت به ذمته أولا فإنه على هذا التقدير يتيقن إتيان واحده صحيحه، و المفروض أنه القدر المعلوم اللازم إتيانه.

مسألة ٢١: لو علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس يكفيه صبح و مغرب و أربع ركعات

[١٧٩٧] مسألة ٢١: لو علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس يكفيه صبح و مغرب و أربع ركعات بقصد ما فى الذمه مردده بين الظهر و العصر و العشاء مخيرا فيها بين الجهر و الإخفات، و إذا كان مسافرا يكفيه مغرب و ركعتان مردده بين الأربع، و إن لم يعلم أنه كان مسافرا أو حاضرا يأتى بركعتين مرددتين بين الأربع، و أربع ركعات مردده بين الثلاثة، و مغرب.

مسألة ٢٢: إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين فى الخمس من يوم

[١٧٩٨] مسألة ٢٢: إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين فى الخمس من يوم و جب عليه الإتيان بأربع صلوات، فيأتى بصبح إن كان أول يومه الصبح ثم أربع ركعات مردده بين الظهر و العصر ثم مغرب ثم أربع ركعات مردده بين العصر و العشاء، و إن كان أول يومه الظهر أتى بأربع ركعات مردده بين الظهر و العصر و العشاء ثم بالمغرب ثم بأربع ركعات مردده بين العصر و العشاء ثم بركعتين للصبح، و إن كان مسافرا يكفيه ثلاث صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح و الظهر و العصر و مغرب ثم ركعتان

مرددتان بين الظهر و العصر و العشاء إن كان أول يومه الصبح، و إن كان أول يومه الظهر تكون الركعتان الأولتان مردده بين الظهر و العصر و العشاء و الأخيرتان مرددتان بين العصر و العشاء و الصبح، و إن لم يعلم أنه كان مسافرا أو حاضرا أتى بخمس صلوات، فيأتي في الفرض الأول بركعتين مرددتين بين الصبح و الظهر و العصر ثم أربع ركعات مردده بين الظهر و العصر ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين الظهر و العصر و العشاء ثم أربع ركعات مردده بين العصر و العشاء، و إن كان أول يومه الظهر فيأتي بركعتين مرددتين بين الظهر و العصر (١) و أربع ركعات مردده بين الظهر و العشاء ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر و العشاء و الصبح ثم أربع ركعات مردده بين العصر و العشاء.

مسألة ٢٣: إذا علم أن عليه ثلاثة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب

[١٧٩٩] مسألة ٢٣: إذا علم أن عليه ثلاثة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب، و إن كان في السفر يكفيه أربع صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح و الظهر و ركعتان مرددتان بين الظهر و العصر ثم المغرب ثم ركعتان مرددتان بين العصر و العشاء، و إذا لم يعلم أنه كان حاضرا أو مسافرا يصلى سبع صلوات ركعتين مرددتين بين الصبح و الظهر و العصر (٢) ثم الظهر و العصر تامتين ثم ركعتين مرددتين بين الظهر ثم بل العشاء أيضا إذ ليس بإمكاننا القطع بالإتيان بالعشاء قصرا إذا كان هو الفائت في الواقع مع صلاه الصبح، حيث إن الإتيان بركعتين مرددتين بين الظهر و العصر حينئذ يكون بلا-مورد، و الإتيان بركعتين مرددتين بين العصر و العشاء و الصبح يكفي لإحدى الفائتين دون الأخرى.

فيه أنه لا حاجة إلى ضم العصر اليهما لا غناء ضمها إلى الظهر في

المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر و العشاء ثم العشاء بتمامه، و يعلم مما ذكرنا حال ما إذا كان أول يومه الظهر بل و غيرها.

مسألة ٢٤: إذا علم أن عليه أربعاً من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب

[١٨٠٠] مسألة ٢٤: إذا علم أن عليه أربعاً من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب، و إن كان مسافراً فكذلك قصره، و إن لم يدر أنه كان مسافراً أو حاضراً أتى بثمان صلوات مثل ما إذا علم أن عليه خمسا و لم يدر أنه كان حاضراً أو مسافراً.

مسألة ٢٥: إذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبه و لا يعلم أن أولها أيه صلاه من الخمس

[١٨٠١] مسألة ٢٥: إذا علم أن عليه خمس صلوات مرتبه و لا- يعلم أن أولها أيه صلاه من الخمس أتى بتسع صلوات على الترتيب، و إن علم أن عليه ستا كذلك أتى بعشر، و إن علم أن عليه سبعا كذلك أتى بإحدى عشره صلاه و هكذا، و لا فرق بين أن يبدأ بأي من الخمس شاء إلا أنه يجب عليه الثنائيه الثانيه و إلى العشاء فى الثنائيه الثالثه. ثم إن ذمه المكلف إذا كانت مشغوله فى الواقع بصلاتين متماثلتين فى الكم أو أكثر كالظهر و العصر و العشاء، أو الصبح و الظهر قصره و هكذا ففى مثل ذلك إذا أتى بأربع ركعات مردده بين الظهر و العصر و العشاء ناويا لإحداها فمقتضى القاعدة أنها لم تقع لشيء منها، لأن نسبتها إليها نسبه واحده، فكونها واقعه ظهرا لا- غير أو عصرا أو عشاء كذلك ترجيح من غير مرجح و هو لا يمكن، و فى مثل ذلك يجب على المصلى أن ينوى بها الأولى فالأولى فوتا فى الواقع، فإن كانت الأولى فوتا صلاه الصبح انطبقت عليها، و إن كانت صلاه الظهر انطبقت عليها و هكذا...

فالنتيجه: أن المصلى إذا أراد أن يصلى صلاه واحده مردده بين صلاتين أو أكثر إذا كانت عهدته مشغوله بالجميع فلا بد له أن ينوى ما هو المميز لهما و هو عنوان (الأول فالأول فوتا).

الترتيب على حسب الصلوات الخمس إلى آخر العدد، والميزان أن يأتي بخمس و لا يحسب منها إلا واحده، فلو كان عليه أيام أو أشهر أو سنه و لا يدري أول ما فات إذا أتى بخمس و لم يحسب أربعاً منها يتيقن أنه بدأ بأول ما فات.

مسألة ٢٦: إذا علم فوت صلاه معينه كالصبح أو الظهر مثلا مرات و لم يعلم عددها

[١٨٠٢] مسألة ٢٦: إذا علم فوت صلاه معينه كالصبح أو الظهر مثلا- مرات و لم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى، و لكن الأحوط التكرار بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ خصوصا مع سبق العلم بالمقدار و حصول النسيان بعده، و كذا لو علم بفوت صلوات مختلفه و لم يعلم مقدارها لكن يجب تحصيل الترتيب بالتكرار فى القدر المعلوم، بل و كذا فى صورته إرادته الاحتياط بتحصيل التفريغ القطعى.

مسألة ٢٧: لا يجب الفور فى القضاء بل هو موسع ما دام العمر

[١٨٠٣] مسألة ٢٧: لا يجب الفور فى القضاء بل هو موسع ما دام العمر إذا لم ينجر إلى المسامحة فى أداء التكليف و التهاون به.

مسألة ٢٨: لا يجب تقديم الفائته على الحاضره

[١٨٠٤] مسألة ٢٨: لا- يجب تقديم الفائته على الحاضره، فيجوز الاشتغال بالحاضره فى سعه الوقت لمن عليه قضاء، و إن كان الأحوط تقديمها عليها خصوصا فى فائته ذلك اليوم، بل إذا شرع فى الحاضره قبلها استحب له العدول منها إليها إذا لم يتجاوز محل العدول.

مسألة ٢٩: إذا كانت عليه فوائت أيام و فاتت منه صلاه ذلك اليوم أيضا و لم يتمكن من إتيان جميعها أو لم يكن بانيا على إتيانها

[١٨٠٥] مسألة ٢٩: إذا كانت عليه فوائت أيام و فاتت منه صلاه ذلك اليوم أيضا و لم يتمكن من إتيان جميعها أو لم يكن بانيا على إتيانها فالأ- حوط استحبابا أن يأتي بفائته اليوم قبل الأدائيه، و لكن لا يكتفى بها بل بعد الإتيان بالفوائت يعيدها أيضا مرتبه عليها.

مسألة ٣٠: إذا احتتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت

[١٨٠٦] مسألة ٣٠: إذا احتتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت يستحب له تحصيل التفريغ بإتيانها احتياطا، و كذا لو احتتمل خلا فيها و إن علم بإتيانها.

مسألة ٣١: يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل على الأقوى

[١٨٠٧] مسألة ٣١: يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل على الأقوى، كما يجوز الإتيان بها بعد دخول الوقت قبل إتيان الفريضة كما مر سابقا (١).

مسألة ٣٢: لا يجوز الاستنابه في قضاء الفوائت ما دام حيا

[١٨٠٨] مسألة ٣٢: لا يجوز الاستنابه في قضاء الفوائت ما دام حيا و إن كان عاجزا عن إتيانها أصلا.

مسألة ٣٣: يجوز إتيان القضاء جماعه

[١٨٠٩] مسألة ٣٣: يجوز إتيان القضاء جماعه سواء كان الإمام قاضيا أيضا أو مؤديا، بل يستحب ذلك، ولا يجب اتحاد صلاة الإمام و المأموم بل يجوز الاقتداء من كل من الخمس بكل منها.

مسألة ٣٤: الأحوط لذوى الأعذار تأخير القضاء

[١٨١٠] مسألة ٣٤: الأحوط لذوى الأعذار تأخير القضاء (٢) إلى زمان رفع قد مرّ في مبحث المواقيت.

الأقوى جواز البدار ظاهرا على أساس استصحاب بقائها، بل مع الاغماض عنه فايضا لا مانع منه بنيه الرجاء و احتمال الأمر في الواقع، غايه الأمر أن المعذور إذا قام بالصلاه عن عذر و أتى بها فإن استمر عذره كفى، و إن لم يستمر و ارتفع و تمكن من الصلاه التامه في أثناء الوقت انكشف ان ما أتى به ليس مصداقا للصلاه المأمور بها فلا بد من الاعاده.

و إن شئت قلت: إن العذر إن كان ملازما له ما دام هو في قيد الحياه فوظيفته واقعا هي الصلاه الناقصه، و حينئذ فيجوز البدار إلى القضاء واقعا، و إن كان موقتا و غير ملازم له فوظيفته الواقعيه هي الصلاه التامه و حينئذ فلا يجوز له البدار في الواقع، هذا بحسب الحكم الواقعي.

و أما بحسب الحكم الظاهري فلا- مانع من جواز البدار في ظرف الشك و عدم العلم بارتفاع العذر، و من هنا يظهر انه لا وجه للاحتياط في المسأله الا على أساس احتمال أن الجزم بالنيه معتبر في صحه العباده، و لكن هذا الاحتمال ضعيف جدا حتى عنده قدس سرّه.

العذر إلا إذا علم بعدم ارتفاعه إلى آخر العمر أو خاف مفاجأه الموت.

مسألة ٣٥: يستحب تمرين المميز من الأطفال على قضاء ما فات منه من الصلاة

[١٨١١] مسألة ٣٥: يستحب تمرين المميز من الأطفال على قضاء ما فات منه من الصلاة كما يستحب تمرينه على أدائها سواء الفرائض و النوافل، بل يستحب تمرينه على كل عبادته، و الأقوى مشروعيه عباداته.

مسألة ٣٦: يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم و على غيرهم من الناس

[١٨١٢] مسألة ٣٦: يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم (١) و على غيرهم من الناس، و عن كل ما علم من الشرع إرادته عدم وجوده فى الخارج لما فيه من الفساد كالزنا و اللواط و الغيبه بل و الغناء على الظاهر (٢)، و كذا عن أكل الأعيان النجسه و شربها مما فيه ضرر عليهم (٣)، و أما المتنجسه فلا- يجب منعهم عنها بل حرمه تناولتها لهم غير معلومه (٤)، و أما لبس الحرير و الذهب و نحوهما مما يحرم على البالغين فالأقوى عدم وجوب منع المميزين منها فضلا عن غيرهم، بل لا بأس بالباسهم إياها، و إن كان الأولى تركه بل منعهم عن لبسها.

هذا إذا كان الضرر معتدا به، و إلا- فلا- دليل عليه، و ولايته عليهم لا تقتضى منعهم من القيام بأى عمل و نشاط قد يؤدى إلى وقوعهم فى الضرر.

فى وجوب المنع عنه اشكال، و الأظهر عدم وجوبه، فإن الوجوب بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، لأن دليل حرمه الغناء لا يدل عليه، و اهتمام الشارع بعدم وجوده فى الخارج نهائيا و أنه مبغوض له مطلقا كما هو الحال فى مثل قتل النفس المحترمه أو نحوه غير موجود.

هذا إذا كان معتدا به كما مرّ.

بل الظاهر أن عدمها معلوم.

فصل فى صلاه الاستتجار يجوز الاستتجار للصلاه بل و لسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم، و تفرغ ذمتهم بفعل الأجير، و كذا يجوز التبرع عنهم، و لا يجوز الاستتجار و لا التبرع عن الأحياء فى الواجبات و إن كانوا عاجزين عن المباشرة إلا الحج إذا كان مستطيعا و كان عاجزا عن المباشرة، نعم يجوز إتيان المستحبات و إهداء ثوابها للأحياء كما يجوز ذلك للأموات (١)، و يجوز النيابة عن الأحياء فى بعض المستحبات.

مسأله ١: لا يكفى فى تفرغ ذمه الميت إتيان العمل و إهداء ثوابه

[١٨١٣] مسأله ١: لا يكفى فى تفرغ ذمه الميت إتيان العمل و إهداء ثوابه بل لا بد إما من النيابة عنه بجعل نفسه نازلا منزلته (٢) أو بقصد إتيان ما عليه هذا على القول بأن الثواب من باب الاستحقاق كاستحقاق الأجير الأجره على المستأجر يكون على القاعده. و أما على القول بأن الثواب ليس من باب الاستحقاق بل هو من باب التفضل كما هو الصحيح فلا موضوع للإهداء حينئذ، فإنه لا يستحق شيئا على المولى حتى يهديه لغيره، و عليه فلا مناص من الالتزام بأن المراد من الاهداء هو التضرع إلى المولى سبحانه و تعالى و الطلب منه بالتفضل على غيره إذا أراد بدلا عن التفضل عليه.

فيه اشكال بل منع، إذ يكفى فى تحقق النيابة أن يقوم النائب بالعمل كالصلاه مثلا ناويا به ما هو فى ذمه المنوب عنه و لا تدل أدله النيابة على أكثر من

له و لو لم ينزل نفسه منزلته نظير أداء دين الغير، فالمتبرع بتفريغ ذمه الميت له أن ينزل نفسه منزلته و له أن يتبرع بأداء دينه من غير تنزيل، بل الأجير أيضا يتصور فيه الوجهان فلا يلزم أن يجعل نفسه نائبا بل يكفي أن يقصد إتيان ما على الميت و أداء دينه الذى لله.

مسألة ٢: يعتبر فى صحه عمل الأجير و المتبرع قصد القربه

[١٨١٤] مسألة ٢: يعتبر فى صحه عمل الأجير و المتبرع قصد القربه، و تحققه فى المتبرع لا إشكال فيه، و أما بالنسبه إلى الأجير الذى من نيته أخذ العوض فربما يستشكل فيه، بل ربما يقال من هذه الجهه إنه لا يعتبر فيه قصد القربه بل يكفي الإتيان بصوره العمل عنه، لكن التحقيق أن أخذ الاجره داع لداعى القربه (١) كما فى صلاه الحاجه و صلاه الاستسقاء حيث ذلك، و أما اعتبار التنزيل فهو عنايه زائده فيحتاج إلى دليل يدل على ذلك و لا دليل عليه.

و إن شئت قلت: إن سقوط ذمه المنوب عنه بفعل النائب فيما أنه يكون على خلاف القاعده فهو بحاجه إلى دليل، و قد دلت مجموعه من النصوص على ذلك و المستفاد منها بمناسبه الحكم و الموضوع أن الشارع جعل عمل النائب بدلا عن عمل المنوب عنه، و لا يستفاد منها أن النائب بدل عن المنوب عنه، حيث أن الصيغ الواردة فى النصوص كمثله قوله عليه السلام: (يصلى و يصوم عن الميت...) (١) لا تدل على أكثر من قيام آخر بعمل ناويا به ما هو ثابت فى عهده الميت أو الحى، فيكون عمله بدلا عن عمله بحكم الشارع، و أما التنزيل فهو لا يستفاد منها، بل لا اشعار فيها على ذلك فضلا عن الدلاله.

فيه: إن الأمر بالوفاء بالاجاره يدعوا إلى الإتيان بالعمل المستأجر عليه، فإن كان العمل عباديا كالصلاه و نحوها لم يف بالاجاره إلا إذا أتى به عباده، و إلا لم يأت بما هو متعلق بالاجاره، و عليه فيكون الداعى إلى الإتيان به بنيه القربه

ص: ٤١٢

هو الخوف منه تعالى لا أخذ الأجره.

ثم إن الكاشف عن منشأ عباديه الصلاه أو الصيام للنائب إنما هو الروايات الآمره باتيانها من قبل الميت على أساس أنها تدل على مشروعيه النيابة فيها، و معنى مشروعيه النيابة فى العبادات أن الاتيان بها ناويا لما فى عهده المنوب عنه محبوب للمولى كما أنها كانت محبوبه له تعالى من المنوب عنه، و بما أنّ فعل النائب بدل عن فعل المنوب عنه بمقتضى هذه الروايات فإذا كان عباده كالصلاه أو الصيام فبطبيعته الحال يكون محبوبا للمولى.

و إن شئت قلت: إن روايات الباب تكشف عن مشروعيه النيابة فى العبادات و تؤكد عليها، و معنى مشروعيتها فيها ان صدورها من النائب محبوب فى المرتبه السابقه على الاجاره كصدورها من المنوب عنه، و هذه المحبوبيه هى المنشأ لعباديتها له و التقرب بها، و من هنا يظهر أن الأمر الجائى من قبل الاجاره لا يصلح أن يكون منشأ لعباديتها لفرض أنه تعلق بها بما هى عباده فى المرتبه السابقه و بقطع النظر عن تعلقه بها.

و دعوى: أن الأمر الجائى من قبل الاجاره أو النذر أو نحوه يندك فى الأمر الاستجابى العبادى المتعلق بذات الصلاه مثلا، و يكتسب كل منهما من الآخر ما هو فاقد له، فالأمر الاستجابى يكتسب من الأمر الوجوبى صفه الوجوب و هو يكتسب من الأمر الاستجابى صفه العباده فيصبحان أمرا واحدا وجوبيا عباديا...

خاطئه، فإن الاندكاك لا يتصور فى الأمر الاعتبارى على أساس أنه لا واقع له ما عدا اعتبار المعترف فى افق ذهنه مباشره فلا يعقل اندكاك أمر مع أمر آخر و تولد أمر ثالث لأن ذلك إنما يعقل فى الأمور الواقعيه لا فى الأمور الاعتباريه التى لا واقع موضوعى لها. نعم إن ذلك يتصور فى مرحله الملاك بأن يندك ملاك أحدهما فى

ص: ٤١٣

إن الحاجه و نزول المطر داعيان إلى الصلاه مع القربه، و يمكن أن يقال إنما يقصد القربه من جهة الوجوب عليه من باب الإجاره، و دعوى أن الأمر الإجارى ليس عباديا بل هو توصلى مدفوعه بأنه تابع للعمل المستأجر عليه، فهو مشترك بين التوصليه و التعبدية (١).

مسأله ٣: يجب على من عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى به

[١٨١٥] مسأله ٣: يجب على من عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى به خصوصا مثل الزكاه و الخمس و المظالم و الكفارات من الواجبات المالىة (٢)، و يجب على الوصى إخراجها من ملاك الآ-خر و بتبعه لا- يكون فى مرحله الاعتبار إلا- حكم واحد، و لكن فى المقام فلا- موضوع لهذا الاندكالك أيضا لأن ملاك الأمر الاستجابى هو محبوبيه العمل فى نفسه و أما ملاك الأمر الوجوبى فهو قائم بالوفاء بعقد الاجاره أو النذر أو ما شاكل ذلك، و لا يكون ناشئا من محبوبيه العمل فى المرتبه السابقه، فإذن لا تراحم بينهما حتى يندك أحدهما فى الآخر. و بذلك يظهر أن قياس المسأله بصلاتى الحاجه و الاستسقاء قياس مع الفارق. فإن طلب الحاجه و الاستسقاء قد نشأ من نفس المصلحه القائمه بالصلاه و محبوبيتها، لا من مصلحه أخرى كما هو الحال فى الاجاره.

مرّ أن الأظهر أنه توصلى و إن تعلق بالعباده على أساس ما عرفت من أنه لا يصلح أن يكون منشأ لعباديه متعلقه.

فيه اشكال بل منع، فإن كون الكفارات من الواجبات المالىة إنما هو بمعنى أن المكلف ملزم بصرف المال و اعطائه للفقراء، لا بمعنى أنه مديون لغيره حتى يصدق عليها عنوان الدين، و بما أن المستثنى من التركه قبل الارث هو عنوان الدين كتابا و سنه فيكون المتفاهم العرفى منه ما كانت ذمه الشخص مشغوله بمال غيره عرفا أو شرعا كالزكاه و الخمس، و أما اخراج حجه الإسلام من التركه قبل

أصل التركة فى الواجبات المالىة و منها الحج الواجب و لو بنذر و نحوه، بل وجوب إخراج الصوم و الصلاة من الواجبات البدنيه أيضا من الأصل لا يخلو عن قوه (١) لأنها دين الله و دين الله أحق أن يقضى.

مسألة ٤: إذا علم أن عليه شيئا من الواجبات المذكوره

[١٨١٦] مسألة ٤: إذا علم أن عليه شيئا من الواجبات المذكوره وجب إخراجها من تركته و إن لم يوص به، و الظاهر أن إخباره بكونها عليه يكفى تقسيمها إرثا فهو إنما يكون على أساس النص لا على القاعده، و إلا فمقتضى القاعده عدم الإخراج من جهه عدم صدق الدين عليها.

فالتتيجه: أن المكلف مأمور بصرف الأموال على الفقراء بعنوان الكفارات لا- أنهم يملكون تلك الأموال فى ذمته فى المرتبه السابقه كما فى الزكاه و الخمس.

نعم لو كان الوارد فى لسان الدليل عنوان الواجب المالى لأمكن أن يقال أن الكفارات ديون.

فى القوه اشكال بل منع، لما مرّ من أن المستثنى من التركه فى الكتاب و السنه الدين و هو لا يصدق على الصلاة و الصيام و نحوهما، و أما ما ورد فى مجموعه من الروايات من اطلاق الدين على الصلاة و نحوها فلا- يمكن الأخذ به، أما اولا فلأنها بأجمعها ضعيفه سندا، و أما ثانيا فإن اطلاق الدين عليها على أساس أنها دين الله تعالى و لا دليل على خروج هذا الدين من أصل التركه قبل الارث، فإن الكتاب و السنه يدلان على خروج الدين المالى العرفى و الشرعى من التركه و لا يدلان على خروج مطلق الدين منها و إن كان بدنيا رغم انه لا يصدق عليه الدين عرفا.

و أما ما ورد من: (أن دين الله أحق أن يقضى...) (١) فهو على تقدير تماميته سندا فلا يدل على خروج ذلك الدين من الأصل، و إنما يدل على أنه أحق و أولى بالقضاء، و من المعلوم أنه لا ملازمه بين ذلك و بين خروجه من الأصل.

ص: ٤١٥

(١- ١) المستدرک ج ٨ باب ١٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٣.

فى وجوب الإخراج من التركة (١).

مسألة ٥: إذا أوصى بالصلاة أو الصوم و نحوهما و لم يكن له تركة

[١٨١٧] مسألة ٥: إذا أوصى بالصلاة أو الصوم و نحوهما و لم يكن له تركة فى إطلاقه اشكال بل منع، لأنّ اخباره إن كان عن اشتغال ذمته بالدين المالى فهو حجه و نافذ على أساس أنه إقرار بالدين بلا فرق بين كونه شرعياً أو عرفياً، و بلا فرق بين كونه ثقة أو لا، و إن كان باشتغال ذمته بالدين البدنى كالصلاة و الصيام و نحوهما فإن كان ثقة فهو حجه، و حينئذ إذا كان له ولد أكبر و جب قضاؤهما عليه، و إن لم يكن ثقة لم يكن اخباره به حجه على الوارث، و عندئذ فلا يجب القضاء على ولده الأكبر، و أما حجه الإسلام فهل هى كالدين أو كسائر الواجبات؟ فيه وجهان، الظاهر هو الوجه الثانى و ذلك لأنّ اخباره بالدين إنما هو نافذ بملاك نفوذ الاقرار للمقر له و له حينئذ إن يطالب به، و أما اخباره بثبوت حجه الإسلام فى عهده فلا يمكن أن يكون حجه على أساس حجه الاقرار و نفوذه للمقر له حيث ان اخباره بثبوتها لا يرجع إلى اقراره به لآخر كما هو الحال فى الاخبار عن الدين، بل هو كإخباره عن ثبوت الصلاة فى عهده..

و دعوى الفرق بين اخباره عن ثبوت حجه الإسلام فى عهده و بين اخباره عن ثبوت الصلاة فيها فإنه على الأول مأمور بأن يبعث أحدا ليحج عنه إذا كان عاجزا عنه بالمباشره، و على الثانى فلا تكليف عليه بالاستنابه فى زمن حياته إذا كان عاجزا كذلك.

خاطئه.. أو لا: فلأنّ هذا الفرض يكون أخص من المدعى، فإن المدعى أعم من أن يكون ترك حجه الإسلام عن عجز أو عن عمد و التفات إلى الحكم الشرعى كما هو الحال فى غيرها من الواجبات. و ثانياً: أن مجرد أنه مأمور بأن يبعث أحدا ليحج عنه فى زمن حياته لا يوجب دخول اخباره بحجه الإسلام فى ذمته فى الاقرار، فإن ملاك حجه الاقرار غير متوفر فيه.

لا يجب على الوصى أو الوارث إخراجه من ماله ولا المباشرة إلا ما فات منه لعذر من الصلاة و الصوم (١) حيث يجب على الولى وإن لم يوص بها، نعم الأحوط (٢) مباشرة الولد ذكرا كان أو أنثى مع عدم التركة إذا أوصى بمباشرة لهما وإن لم يكن مما يجب على الولى، أو أوصى إلى غير الولى بشرط أن لا يكون مستلزما للخرج من جهة كثرته، وأما غير الولد ممن لا يجب عليه إطاعته فلا- يجب عليه، كما لا- يجب على الولد أيضا استئجاره إذا لم يتمكن من المباشرة أو كان أوصى بالاستئجار عنه لا بمباشرة.

مسألة ٦: لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجه من الأصل أيضا

[١٨١٨] مسألة ٦: لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجه من الأصل أيضا (٣)، وأما لو أوصى بما يستحب عليه من باب فى التخصيص بالعذر اشكال بل منع، والأقوى هو العموم بملاك اطلاق دليل المسألة على تفصيل يأتى فى فصل (قضاء الولى).

لا بأس بتركة وإن كان أجدر وأولى، وذلك لأن الوصية لا تكون نافذة إلا فى ثلث ما تركه الميت، وأما إذا لم تكن له تركة فلا موضوع للوصية، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى: إن الأب إذا لم تكن له تركة لم تكن وصيته لأولاده نافذة إذا كانت فى الأمور الماليه كالوصية بالاستئجار عنه لزياره الحسين عليه السلام فى كل ليله جمعه، أو قراءه القرآن أو ما شاكل ذلك من الاعمال التى يتوقف تنجزها على بذل المال إذ لا- دليل على وجوب اطاعه الوالد بهذا النطاق الواسع، وأما إذا لم تكن فى الأمور الماليه كالوصية لأولاده بالقيام بالاعمال الخيرية له مباشرة كقراءه القرآن و زياره الحسين عليه السلام و نحوهما فهل هى نافذة أو لا فيه وجهان: والأظهر عدم نفوذها لأن النفوذ بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه غير دعوى وجوب اطاعه الوالد على الأولاد، و لكن اثبات هذه الدعوى بدليل بنحو تشمل المقام أيضا لا يمكن.

فى اطلاقه اشكال بل منع و ذلك لأن الخارج من أصل التركة عنوانان...

أحدهما:الدين.

و الآخر:حجه الإسلام.

و كلاهما عنوان وجودى و يترتب على ذلك أن الوارث إذا شك فى ثبوت الدين فى ذمه الميت فلا يمكن التمسك باطلاق الكتاب و السنه لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه.

نعم،إذا علم بأن ذمته كانت مشغوله بالدين و شك فى الفراغ فلا مانع من استصحاب بقاء الاشتغال،و به يحرز موضوع العام،كما أنه إذا شك فى ثبوت حجه الإسلام فى ذمته و عدم ثبوتها فالأمر أيضا كذلك إلا إذا علم بأن ذمته كانت مشغوله بالحج و شك فى الفراغ فلا مانع من استصحاب بقاء الاشتغال و به يحرز موضوع الدليل العام و هو ما دل على أنه يخرج من أصل ماله،و أما إذا علم أن الميت حينما حج فى حياته لم يتمكن من ادراك الموقف فى عرفه لا-الاختيارى منه و لا-الاضطرارى و إنما أدرك الموقف فى المشعر فقط،ففى مثل هذه الحاله..

فتاره تكون كفايه ذلك عن حجه الإسلام محل اشكال بنظر الميت و الوارث معا.

و أخرى محل اشكال بنظر الميت دون الوارث.

و ثالثه بالعكس.

و على الأول:إن قلنا بجريان الاستصحاب فى مورد قاعده الاشتغال كما هو الصحيح جرى استصحاب بقاء اشتغال ذمته بالحج و به يحرز موضوع العام فيترتب عليه أثره و هو اخراجه من أصل المال.و إن قلنا بعدم جريانه فقاعده الاشتغال لا تثبت الموضوع فلا يمكن الحكم حينئذ باخراجه من الأصل.

و على الثانى:فلا يجب على الوارث اخراجه منه على أساس أنه يرى فراغ

ص:٤١٨

الاحتياط وجب العمل به لكن يخرج من الثلث، وكذا لو أوصى بالاستئجار عنه أزيد من عمره فإنه يجب العمل به والإخراج من الثلث، لأنه يحتمل أن يكون ذلك من جهة احتمال الخلل في عمل الأجير، وأما لو علم فراغ ذمته علما قطعيا فلا يجب وإن أوصى به، بل جوازه أيضا محل إشكال (١).

مسألة ٧: إذا آجر نفسه لصلاة أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به

[١٨١٩] مسألة ٧: إذا آجر نفسه لصلاة أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به ذمته عن الحج في الواقع وأن ما أتى به من الحج في زمن حياته فهو صحيح، وعلى هذا فلا موضوع حينئذ لإخراجه من الأصل.

و على الثالث: فهل يجب على الوارث إخراجه من الأصل أو من الثلث؟

الظاهر هو الأول وذلك لأن النظر البدوي إلى الروايات التي تنص على أن الحج يخرج من صلب المال وإن كان يقتضى عدم الشمول لهذه الحالة إلا أن مناسبه الحكم والموضوع الارتكازية تقتضى أن الموضوع هو اشتغال ذمه الميت بحجه الإسلام سواء لم يحج أصلا أم حج ولكنه كان فاسدا، ولا يكون مبرئا لذمته، وعلى هذا الأساس فإن كان نظر الوارث إلى وجوب إعادته الحج في هذه الحالة احتياطا مبنيا على قاعده الاشتغال لم يجب إخراجه من الأصل لأن هذه القاعده لا تثبت موضوع هذا الحكم وهو ثبوت حجه الإسلام في ذمته.

فإذن يجب إخراجه من الثلث، وإن كان مبنيا على الاستصحاب وجب إخراجه من الأصل باعتبار أنه يثبت الموضوع ويقوم مقام القطع الطريقي.

بل منع، والأقوى عدم الجواز فضلا عن الوجوب لما مر من أن معنى النيابة هو أن يقوم النائب مقام المنوب عنه في الإتيان بعمله كالصلاة ونحوها، فإذا كانت ذمته فارغه واقعا فلا موضوع للنيابة، بل يكون الإتيان بالعمل حينئذ ناويا به ما هو في ذمته مع علمه بأن ذمته فارغه عند تشريع محرم.

فإن اشترط المباشرة بطلت الإجاره (١) بالنسبه إلى ما بقى عليه و تشتغل فى البطلان مطلقا اشكال بل منع، فإنه مبني على الالتزام بأحد أمرين..

الأول: أن يكون مرجع هذا الاشتراط إلى تقييد العمل المستأجر عليه.

الثانى: أن لا يمضى زمان يتمكن الأجير من الاتيان بالعمل فيه.

أما الأمر الأول: فالمرجع فى ذلك هو العرف العام، و لا يبعد أن يكون ذلك شرطا بنظرهم لا قيذا، و تخلفه لا يوجب الا الخيار.

و أما الأمر الثانى: فإن قلنا انه يكفى فى صحه الاجاره مضى زمان يتمكن الأجير من الاتيان بالعمل فيه فعندئذ إن مات الأجير بعد مضى ذلك الزمان فالاجاره صحيحه، و إن مات قبل ذلك فالاجاره باطله، و إما إن قلنا بأن صحه الاجاره مرهونه بتمكن الأجير من تسليم العمل المستأجر عليه فى مده الاجاره فإن تمكن منه فى تلك المده و لم يقم بتسليمه فالاجاره صحيحه، و إن لم يتمكن منه فيها فالاجاره باطله على أساس أنه مأور بتسليم العمل فى هذه المده لا فى أقل منها، و لكن الظاهر هو الأول، لأن مده الاجاره إذا كانت أوسع من مقدار الاتيان بالعمل المستأجر عليه كما هو الغالب كان الأجير مخيرا بين أن يقوم به فى أول الوقت أو آخره، و عليه فإذا مضى من الوقت مقدار منه يتمكن الأجير فيه من الاتيان بالعمل ثم مات أو عجز فالاجاره صحيحه لأن هذا الوقت من المبدأ إلى المنتهى وقت تسليم العمل، و أما صحه الاجاره فهى مرهونه بقدره الأجير على تسليمه فإذا مضى من مده الاجاره زمن يقدر على تسليمه فيه و لكنه لم يقم بذلك ثم مات أو عجز صححت الاجاره على أساس انه فى ذلك الزمن مالك لعمله ذاتا، فإذا كان مالكا صح تملكه لآخر بعقد الايجار باعتبار انه قادر على تسليمه فيه، غايه الأمر يثبت الخيار حينئذ للمستأجر، و إن لم يمض من المده زمن كذلك بطلت الاجاره بالنسبه إلى الباقي.

ذمته بمال الإجاره إن قبضه فيخرج من تركته، وإن لم يشترط المباشرة وجب استئجاره من تركته إن كان له تركه، وإلا فلا يجب على الورثة كما في سائر الديون إذا لم يكن له تركه، نعم يجوز تفرغ ذمته من باب الزكاه أو نحوها أو تبرعا.

مسألة ٨: إذا كان عليه الصلاة أو الصوم الاستيجاري و مع ذلك كان عليه فوائت من نفسه

[١٨٢٠] مسألة ٨: إذا كان عليه الصلاة أو الصوم الاستيجاري و مع ذلك كان عليه فوائت من نفسه فإن وقت التركة بها فهو (١)، وإلا قدم الاستيجاري (٢) و إن شئت قلت: إن الإجاره صحيحه بالنسبه إلى ما مضى من المده و باطله بالنسبه إلى ما بقى منها، و يدل على هذا التبعض مضافا إلى سيره العقلاء قوله عليه السلام في ذيل صحيحه محمد بن مسلم: (فدعوتهما إليّ فقلت للذي اكرتني:

ليس لك يا عبد الله أن تذهب بكراه دابه الرجل كله، و قلت للآخر: يا عبد الله ليس لك أن تأخذ كراه دابتك كله، و لكن انظر قدر ما بقى من الموضع و قدر ما اركبته فاصطلحا عليه ففعلا...) (١) و لو لا هذه السيره و ذاك النص فلا يمكن القول بالتبعض على أساس القاعده، فإن انحلال عقد الإجاره الى عقود متعدده بتعدد المنافع في الأزمنه المحدوده لا يجدى، لأنّ تلك العقود المتعدده عقود ضمنيه تحليليه فلا تكون مشموله لأدله الامضاء.

تقدم أن الواجبات البدنيه كالصلاه و الصيام و نحوهما لا- تخرج من الأصل، فإن الخارج منه الديون الماليه، و بما أن العمل الاستيجاري دين في ذمه الميت فيجب اخراجه من الأصل دون تلك الواجبات.

مرّ أنّه قدم مطلقا و أمّا بناء على ما ذكره قدس سرّه من أنّ الواجبات البدنيه تخرج من أصل التركة كالديون فمقتضى القاعده هو التقسيط لا التقديم، و ما ذكره قدس سرّه من أنّ دين الناس مقدم على دين الله تعالى في مقام المزاحمه لا دليل عليه.

ص: ٤٢١

لأنه من قبيل دين الناس.

مسألة ٩: يشترط في الأجير أن يكون عارفاً بأجزاء الصلاة و شرائطها و منافياتها

[١٨٢١] مسألة ٩: يشترط (١) في الأجير أن يكون عارفاً بأجزاء الصلاة و شرائطها و منافياتها و أحكام الخلل عن اجتهاد أو تقليد صحيح.

مسألة ١٠: الأحوط اشتراط عداله الأجير

[١٨٢٢] مسألة ١٠: الأحوط اشتراط عداله الأجير (٢) و إن كان الأقوى كفايه الاطمئنان بإتيانه على الوجه الصحيح و إن لم يكن عادلاً.

مسألة ١١: في كفايه استئجار غير البالغ و لو بإذن وليه إشكال

[١٨٢٣] مسألة ١١: في كفايه استئجار غير البالغ و لو بإذن وليه إشكال (٣) و إن قلنا بكون عباداته شرعيه و العلم بإتيانه على الوجه الصحيح، و إن كان لا يبعد، و كذا لو تبرع عنه مع العلم المذكور.

مسألة ١٢: لا يجوز استئجار ذوى الأعذار

[١٨٢٤] مسألة ١٢: لا يجوز استئجار ذوى الأعذار خصوصاً من كان فى الاشتراط اشكال بل منع، لأنه إن أريد به أن معرفه الأجير دخيله فى صحه الاجاره، فيرد عليه: أن صحتها لا تتوقف عليها، و إنما تتوقف على تمكنه من الاتيان بالعمل الواقع عليه الاجاره، و من المعلوم أنه لا يتوقف على معرفته.

و إن أريد به أنها دخيله فى فراغ ذمه المنوب عنه...

فيرد عليه: أن فراغ ذمته متوقف على صحه عمله لا على معرفته بتمام اجزائه و شروطه تفصيلاً، إذ يمكن أن يكون النائب جاهلاً و مع ذلك يكون عمله صحيحاً، كما إذا كان بناؤه فى مقام العمل على الاحتياط فى موارد الجهل، أو يكون جاهلاً فيما يعذر فيه الجاهل.

بل الأظهر كفايه الوثاقه و إن لم يكن عادلاً.

بل الأظهر عدم الكفايه و إن قلنا بمشروعيه عباداته حيث انه لا ملازمه بينها و بين اجزائها عن عباده غيره و بدليتها عنها فإن ذلك بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه. و أما نصوص النيايه فهى و إن كانت مطلقه إلا أن حديث الرفع يقيد اطلاقها بغير البالغ.

صلاته بالإيماء أو كان عاجزا عن القيام و يأتي بالصلاه جالسا و نحوه و إن كان ما فات من الميت أيضا كان كذلك، و لو استأجر القادر فصار عاجزا و جب عليه التأخير إلى زمان رفع العذر، و إن ضاق الوقت انفسخت الإجاره(١).

مسألة ١٣: لو تبرع العاجز عن القيام مثلا عن الميت ففي سقوطه عنه إشكال

[١٨٢٥] مسألة ١٣: لو تبرع العاجز عن القيام مثلا عن الميت ففي سقوطه عنه إشكال(٢).

مسألة ١٤: لو حصل للأجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده

[١٨٢٦] مسألة ١٤: لو حصل للأجير سهو أو شك يعمل بأحكامه على وفق تقليده أو اجتهاده(٣)، و لا يجب عليه إعادته الصلاة.

مسألة ١٥: يجب على الأجير أن يأتي الصلاة على مقتضى تكليف الميت اجتهادا أو تقليدا

[١٨٢٧] مسألة ١٥: يجب على الأجير أن يأتي الصلاة على مقتضى تكليف الميت اجتهادا أو تقليدا(٤)، و لا يكفي الإتيان بها على مقتضى تكليف هذا إذا لم يمض من الوقت بمقدار كان الأجير متمكنا من الإتيان بالعمل المستأجر عليه فيه و إلا فالإجاره صحيحه كما مرّ في المسألة(٧).

بل لا اشكال في عدم السقوط إذ لا فرق فيه بين المتبرع و الأجير حيث أن ملاك عدم السقوط في كليهما واحد و هو أن ذمه الميت مشغوله بالصلاه التامه و هي صلاه المختار فلا تسقط بالصلاه الناقصه و هي صلاه العاجز باعتبار عدم انطباقها عليها.

في اطلاقه اشكال بل منع يظهر وجهه من المسائل الآتية.

في اطلاقه اشكال بل منع يظهر وجهه من خلال بيان صور المسألة:-

الأولى: إذا أوصى الميت بالاستئجار عنه في الصلاة و الصيام و نحوهما.

الثانية: إذا لم يوص به لا عموما و لا خصوصا و إن أوصى بالثلث و لكن جعل مصرفه باختيار الوصى.

الثالثة: إذا قام وليه بالاستئجار عنه.

الرابعة: إذا قام شخص بصلاته و صيامه تبرعا أو استأجر آخر عنه كذلك.

أما الصورة الأولى: فإن علم الأجير اجتهدا أو تقليدا بخطأ نظر الميت، كما إذا كان نظره عدم وجوب السوره مثلا في الصلاة على أساس اصاله البراءه، و الأجير قد بنى على وجوبها على أساس أنه ظفر بروايه معتبره كان الميت لم يظفر بها، أو ظفر و لكنه تخيل أنها ساقطه سندا، فلا- يمكن له أن يعمل على طبق تكليف الميت باعتبار انه يرى بطلان الصلاة بلا سوره، فمن أجل ذلك ليس بإمكانه أن يأتي بها ناويا للقربه، و إذا كان نظر الميت وجوب السوره في الصلاة على أساس قاعده الاشتغال في مسأله الأقل و الأكثر الارتباطين و نظر الأجير عدم وجوبها على أساس اصاله البراءه فيها، ففي مثل هذه الحاله يجب على الأجير أن يعمل على طبق نظر الميت باعتبار أن مقتضى الوصيه بالاستئجار عنه هو العمل بما يراه الميت صحيحا، بل الأمر كذلك و إن كان عدم الوجوب بنظر الأجير مبني على أساس دليل اجتهادي، فإنه حينئذ و إن رأى عدم اشتغال ذمه الميت إلا بالصلاه بدون السوره و لكن مع ذلك كان مقتضى الوصيه وجوب الاتيان بها بداعى احتمال وجوبها في الواقع و ثبوتها في عهده، هذا إذا كان المتفاهم العرفى من الوصيه ذلك، و أما إذا كان المتفاهم العرفى منها و لو بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أن الغرض الداعى له اليها هو الايجار على عمل يكون مبرءا لذمته و خلاصه من المسؤوليه بلا خصوصيه لنظره، فعندئذ يجوز للأجير أن يعمل على طبق وظيفته.

و الحاصل: ان الوصيه تختلف باختلاف الموارد و الاشخاص و ليس لها ضابط كلى في تمام الموارد، و على هذا فإذا لم يحرز نظره في الوصيه كان الأجير و الأحوط أن يعمل على طبق نظره، و لا فرق في ذلك بين أن يكون وجوبها ثابتا بنظره على أساس دليل اجتهادي أو قاعده الاشتغال إلا فيما إذا لم يتمكن الأجير

من الاتيان به بقصد القربه.

و أما الصورة الثانية: فإذا استأجر الوصى شخصا لصلاه الميت من دون وصيته بذلك فمقتضى أن الاستئجار إنما هو بغرض تفرغ ذمه الميت أن الأجير ملزم بالعمل على طبق تكليفه اجتهادا أو تقليدا لا تكليف نفسه إلا في موردين:

أحدهما: ما إذا رأى الأجير أن العمل على طبق تكليف الميت غير مشروع و ليس بإمكانه الاتيان به بداعي القربه.

و الآخر: ما إذا رأى اجتهادا أو تقليدا أن ذمه الميت لم تكن مشغوله بما كان معتقدا به كذلك، كما إذا علم أنه كان معتقدا بوجود السوره فى الصلاه أو التسيحات الأربع ثلاث مرات على أساس قاعده الاشتغال فى مسأله الأقل و الأكثر، و لكن الأجير يرى عدم وجوبها و كفايه التسيحات الأربع مره واحده على أساس دليل اجتهادى، و فى مثل هذه الحاله لا يجب على الأجير أن يقوم بالعمل على طبق تكليف الميت لأن الاجاره لا تقتضى أكثر من قيامه بما يكون مبرءا لذمته، و مع ذلك كان الأجير و الأحوط مراعاة تكليف الميت فيها.

و أما الصورة الثالثه: و هى ما إذا قام الولى باستئجار شخص عن الميت، فالحال فيها هو الحال فى الصورة الثانيه إلا فى فرض واحد و هو ما إذا كان نظر الولى موافقا لنظر الميت، فإنه حينئذ يرى الولى أن صلاه الأجير بلا سوره أو بدون الاتيان بالتسيحات الأربع ثلاث مرات باطله على أساس قاعده الاشتغال و لا تحصل براءه ذمه الميت بها ظاهرا، مع أنه موظف بتفرغ ذمته عنها مباشره أو بالواسطه، بأن يكون واثقا و متأكدا منه، فمن أجل ذلك يجب على الأجير فى هذا الفرض أن يأتى بالسوره أو بالتسيحات الأربع ثلاث مرات. نعم إذا كان نظر الولى موافقا لنظر الأجير لم تجب مراعاة تكليف الميت و إن كانت أجدرو أولى.

ص: ٤٢٥

نفسه، فلو كان يجب عليه تكبير الركوع أو التسيحات الأربع ثلاثاً أو جلسه الاستراحة اجتهاداً أو تقليداً و كان في مذهب الأجير عدم وجوبها يجب و أمّا الصورة الرابعة: و هي ما إذا صَلَّى شخص عن الميت تبرعاً فلا تجب عليه مراعاة تكليف الميت، و أما إذا استأجر شخصاً آخر للقيام بأعماله من الصلاة و نحوها فيما أن الظاهر من الاجاره هو أنها لتفريغ ذمه الميت على أساس أنه يدعوا إليها فتجب عليه مراعاة وظيفه الميت فيما إذا كانت الصلاة بلا سورة مثلاً صحيحه عنده ظاهراً على أساس أصالة البراءة، و لكنها كانت فاسده عند الميت، فإن في مثل ذلك بما أنه لا يترتب على أصالة البراءة فراغ ذمه الميت، و إنما المترتب عليها نفى تنجيز الواقع و العذر في مخالفته فلا يكون واثقاً و متأكداً من براءه ذمته بها، و مقتضى عقد الاجاره انه ملزم باحراز فراغ ذمته. نعم إذا كانت الصلاة المذكوره صحيحه عند الأجير واقعا على أساس دليل اجتهادي يكون مفاده نفى وجوب الصلاة مع السوره و عدم اشتغال ذمته بها لكفى الاثبات بها و يكون واثقاً و متأكداً ببراءه ذمته حيث انه لا يرى اشتغالها بأكثر منها. هذا كله في فرض العلم بالمخالفه بين نظر الميت و نظر الأجير، و أما مع الجهل و عدم العلم بها كما هو الغالب فلا يجب الفحص على كل من الوصى و الولي عن نظر الأجير، و لا على الأجير عن نظر الميت إذ يكفي في الأول الوثوق و الاطمئنان بالأجير و التأكد من انه يقوم بالاثبات بالصلاه الصحيحه التامه، و أما في الثاني فيكفي كونه متأكداً و واثقاً بأن ما أتى به من الصلاه مبرئ لذمه الميت، و مع ذلك كان الأجير عليه مراعاة الاحتياط.

ثم إن ما ذكرناه من النزاع في أن الواجب على الأجير هل هو العمل على طبق تكليف نفسه أو تكليف الميت إنما هو في شروط الصلاه و اجزائها دون شروط المصلى كالستر و الجهر و الخفت و نحوها، كما إذا كان النائب رجلاً - و المنوب عنه امرأه أو بالعكس.

عليه الإتيان بها، وأما لو انعكس فالأحوط الإتيان بها أيضا لعدم الصحه عند الأجير على فرض الترك، و يحتمل الصحه إذا رضى المستأجر بتركها، ولا ينافى ذلك البطلان فى مذهب الأجير إذا كانت المسأله اجتهاديه ظنيه لعدم العلم بالبطلان فيمكن قصد القربه الاحتماليه، نعم لو علم علما وجدانيا بالبطلان لم يكف لعدم إمكان قصد القربه حينئذ، ومع ذلك لا يترك الاحتياط.

مسأله ١٦: يجوز استئجار كل من الرجل و المرأة للآخر

[١٨٢٨] مسأله ١٦: يجوز استئجار كل من الرجل و المرأة للآخر، و فى الجهر و الإخفات يراعى حال المباشر، فالرجل يجهر فى الجهرية و إن كان نائبا عن المرأة، و المرأة مخيره و إن كانت نائبه عن الرجل.

مسأله ١٧: يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاه الاستئجارية جماعه إماما كان الأجير أو مأموما

[١٨٢٩] مسأله ١٧: يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاه الاستئجارية جماعه إماما كان الأجير أو مأموما، لكن يشكل الاقتداء بمن يصلى الاستئجارى إلا إذا علم اشتغال ذمه من ينوب عنه بتلك الصلاه، و ذلك لغلبه كون الصلوات الاستئجارية احتياطيه (١).

مسأله ١٨: يجب على القاضى عن الميت أيضا مراعاة الترتيب فى فوائته

[١٨٣٠] مسأله ١٨: يجب على القاضى عن الميت أيضا مراعاة الترتيب فى فوائته (٢) مع العلم به، و مع الجهل يجب اشتراط التكرار المحصل له و فيه أنه لا وجه لتعليل عدم جواز الاقتداء بالغلبه، فانها عله لعدم حصول العلم بالاشتغال لا لعدم جواز الاقتداء إذ يكفى فيه عدم احراز الاشتغال، و هو لا يتوقف على الغلبه.

قد مرّ عدم اعتبار الترتيب فى القضاء إلا فى الصلاتين المترتبتين بالاصاله على تفصيل تقدم فى المسأله (١٦) من صلاه القضاء و بذلك يظهر حال المسأله الآتية.

خصوصا إذا علم أن الميت كان عالما بالترتيب.

مسألة ١٩: إذا استؤجر لفوائت الميت جماعه يجب أن يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب

[١٨٣١] مسألة ١٩: إذا استؤجر لفوائت الميت جماعه يجب أن يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب، و أن يعين لكل منهم أن يتدئ في دوره بالصلاه الفلانيه مثل الظهر، و أن يتمم اليوم و الليله في دوره، و أنه إن لم يتمم اليوم و الليله بل مضى وقته و هو في الأثناء أن لا يحسب ما أتى به و إلا لاختل الترتيب، مثلا إذا صلى الظهر و العصر فمضى وقته أو ترك البقيه مع بقاء الوقت ففي اليوم الآخر يبدأ بالظهر و لا يحسب ما أتى به من الصلاتين.

مسألة ٢٠: لا تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار

[١٨٣٢] مسألة ٢٠: لا- تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار بل يتوقف على الإتيان بالعمل صحيحا، فلو علم عدم إتيان الأجير أو أنه أتى به باطلا- وجب الاستئجار ثانيا، و يقبل قول الأجير بالإتيان به صحيحا (١)، بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه حملا لفعله على الصحه (٢) إذا انقضى وقته، هذا إذا كان ثقه.

في الحمل على الصحه اشكال بل منع لأنّ موضوع أصاله الصحه هو ما إذا تحقق فعل في الخارج و شك في انطباق المأمور به عليه مع توفر شروطها العامه كأهليه الفاعل و صدور الفعل منه في الخارج و قابليته للاتصاف بالصحه و الفساد على أساس أن تلك الشروط من مقومات الاصله، و بما أنّ صدور الفعل من الأجير في الخارج غير معلوم فلا يمكن التمسك بها، فإن مدلولها هو حكم الشارع بتطبيق المأمور به على المأتي به في الخارج و مع الشك في وجوده فيه فالموضوع غير محرز. نعم قد يدعى أن وقت الاجاره إذا انقضى كان اماره على أن الأجير قد أتى بالعمل بحيث يكون المستأجر واثقا و متأكدا من ذلك، و لكن قد يشك في صحته و فساده فلا مانع حينئذ من التمسك بالأصله لا ثبات صحته،

و أما إذا مات قبل انقضاء المده فيشكل الحال، و الأحوط تجديد استئجار مقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل (١).

مسأله ٢١: لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل إلا مع إذن المستأجر

[١٨٣٣] مسأله ٢١: لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل إلا مع إذن المستأجر أو كون الإجاره واقع على تحصيل العمل أعم من المباشره و التسبيب، و حينئذ فلا يجوز أن يستأجر بأقل من الأجره المجمعوله له إلا أن يكون آتيا ببعض العمل و لو قليلا.

مسأله ٢٢: إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت الإجاره

[١٨٣٤] مسأله ٢٢: إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت الإجاره (٢) فيرجع المؤجر بالأجره أو ببقيتها إن أتى ببعض العمل.

و لكن لا- أساس لهذه الدعوى، فإن انقضاء وقت الاجاره فى نفسه لا يصلح أن يكون اماره كاشفه عن اتيان الأجير بالعمل و مفيده للوثوق و الاطمئنان به ما لم تكن هناك جهه أخرى و إلا فلازمه ان لا يشك المستأجر فيه.

بل هو الأقوى إذا كان الاستئجار من قبل الميت واجبا، فإن المقدار الذى يكون المستأجر واثقا و متأكدا باتيان الأجير به فقد برئت ذمه الميت عنه فلا- مقتضى للاستئجار ثانيا، و أما المقدار الذى لا يكون واثقا و متأكدا باتيانه فيجب عليه الاستئجار ثانيا لكي يحصل له الوثوق و الاطمئنان بفراغ ذمته منه.

فى اطلاقه اشكال بل منع، فإن الاجاره إنما تنفسخ إذا لم يمض من حينها إلى زمان قيام المتبرع بالعمل زمن يتمكن الأجير من الاتيان بالعمل فيه، و إلا- صحت و يرجع المستأجر إلى الأجير و يطالبه بقيمه العمل المستأجر عليه لا بالأجره المسماه، نعم إذا بطلت يطالبه بالأجره، و حينئذ فإن كان الأجير آتيا ببعض العمل استحق اجره المثل بالنسبه إليه دون المسمى.

نعم لو تبرع متبرع عن الأجير ملك الأجره (١).

مسألة ٢٣: إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير أجره المثل بعمله

[١٨٣٥] مسألة ٢٣: إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير أجره المثل بعمله، وكذا إذا فسخت الإجاره من جهه الغبن لأحد الطرفين.

مسألة ٢٤: إذا آجر نفسه لصلاه أربع ركعات من الزوال من يوم معين إلى الغروب فأخر

[١٨٣٦] مسألة ٢٤: إذا آجر نفسه لصلاه أربع ركعات من الزوال من يوم معين إلى الغروب فأخر حتى بقى من الوقت مقدار أربع ركعات و لم يصلّ صلاه عصر ذلك اليوم ففى وجوب صرف الوقت فى صلاه نفسه أو الصلاه الاستثنائية إشكال (٢) من أهميه صلاه الوقت و من كون صلاه الغير من قبيل حق الناس المقدم على حق الله.

مسألة ٢٥: إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستثنائية و لم يأت بها

[١٨٣٧] مسألة ٢٥: إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستثنائية و لم يأت بها أو بقى منها بقيه لا يجوز له أن يأتى بها بعد الوقت إلا بإذن جديد من المستأجر.

مسألة ٢٦: يجب تعيين الميت المنوب عنه و يكفى الإجمالى

[١٨٣٨] مسألة ٢٦: يجب تعيين الميت المنوب عنه و يكفى الإجمالى، فلا- يجب ذكر اسمه عند العمل بل يكفى من قصده المستأجر أو صاحب المال هذا إذا لم يشترط المباشرة، و أما إذا اشترط فعلى القول بأنها قيد للعمل المستأجر عليه كما هو ظاهر الماتن قدس سرّه فتبطل الإجاره، فلا يملك الأجير الأجره عندئذ، و على القول بأنها شرط كما هو غير بعيد فهو يملك الأجره و لكن مع ثبوت الخيار حينئذ للمستأجر.

بل لا- إشكال فى وجوب صرف الوقت فى صلاه نفسه على أساس أن فريضه الوقت أهم من الصلاه الاستثنائية، فإذا وقعت المزاومه بينهما وجب تقديم الأولى على الثانية بملاك الأهميه، و أما تقديم حق الناس على حق الله تعالى فهو بعنوانه غير ثابت و لا دليل عليه، بل فى كل مورد تقع المزاومه بينهما فالمرجع هو قواعد باب المزاومه.

أو نحو ذلك.

مسألة ٢٧: إذا لم يعين كيفية العمل من حيث الإتيان بالمستحبات

[١٨٣٩] مسألة ٢٧: إذا لم يعين كيفية العمل من حيث الإتيان بالمستحبات يجب الإتيان على الوجه المتعارف.

مسألة ٢٨: إذا نسي بعض المستحبات التي اشترطت عليه أو بعض الواجبات مما عدا الأركان فالظاهر نقصان أجره بالنسبة

[١٨٤٠] مسألة ٢٨: إذا نسي بعض المستحبات التي اشترطت عليه أو بعض الواجبات مما عدا الأركان فالظاهر نقصان الأجره بالنسبة (١) إلا إذا كان المقصود تفرغ الذمه على الوجه الصحيح.

مسألة ٢٩: لو آجر نفسه لصلاه شهر مثلا فشك في أن المستأجر عليه صلاه السفر أو الحضر و لم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضا

[١٨٤١] مسألة ٢٩: لو آجر نفسه لصلاه شهر مثلا فشك في أن المستأجر عليه صلاه السفر أو الحضر و لم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضا فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع، وكذا لو آجر نفسه لصلاه و شك أنها الصبح أو الظهر مثلا وجب الإتيان بهما.

مسألة ٣٠: إذا علم أنه كان على الميت فوائت و لم يعلم أنه أتى بها قبل موته أو لا

[١٨٤٢] مسألة ٣٠: إذا علم أنه كان على الميت فوائت و لم يعلم أنه أتى بها قبل موته أو لا فالأحوط الاستئجار عنه (٢).

هذا إذا كانت الأجزاء غير الركنيه و بعض المستحبات مأخوذه في متعلق الاجاره بالنص، و أما إذا كانت الاجاره على العمل الصحيح شرعا المبرى لذمه الميت كما هو الغالب في الخارج فلا يترتب على نسيانها شيء باعتبار أن تلك الأجزاء غير دخيله في الصحه حال النسيان، فإذا صَلَّى المصلى ناسيا لها صحت صلاته، و على هذا فالصلاه المستأجر عليها صحيحه في حالتى التفات المكلف إلى تلك الأجزاء و نسيانها لها فإذا كانت صحيحه و مبرئه للذمه فلا موجب لنقصان الأجره. و أما لزوم الاتيان ببعض المستحبات فهو من جهة انصراف اطلاق الاجاره و من المعلوم أن هذا الانصراف يختص بحال كون المكلف ذاكرا لا ناسيا.

بل الأقوى ذلك فيما إذا كان الاستئجار واجبا من قبل الميت على الوصى أو الولي على تقدير وجود الفوائت في ذمته، و بما أن الوصى أو الولي كان يعلم بوجودها في ذمته و يشك في أنه أتى بها قبل موته أو لا، فيلجأ إلى استصحاب بقائها و يترتب عليه وجوب الاستئجار عنه.

فصل فى قضاء الولى يجب على ولى الميت رجلا كان الميت أو امرأه على الأصح حرًا كان أو عبدا أن يقضى عنه ما فاته من الصلاه لعذر(١) من مرض أو سفر أو فى التخصيص اشكال بل منع، والأظهر وجوب قضاء الفائت منه مطلقا و لو كان عن عمد و التفات، لإطلاق صحيحه حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام، قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه..) (١) فان جملة (و عليه صلاه أو صيام) و إن وردت فى كلام السائل، إلا أن الامام عليه السلام فى مقام الجواب لم يفصل بين ان ما عليه من صلاه أو صيام قد فات عنه عن عذر أو عن عمد و التفات.

و دعوى انصرافها الى ما عليه عن عذر...بعيده عن الواقع جدا، فإن كلمه (عليه) تنص على ثبوت الفائت فى ذمته، و من المعلوم انه لا فرق فيه بين أن يكون منشأ الترك العمدى أو العذرى، هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى أنه لا فرق بين أن يكون الميت رجلا أو امرأه و ذلك لقوله عليه السلام فى صحيحه محمد بن مسلم: (و اما الطمث و المرض فلا، و أما السفر فنعم...) (٢) فانه يدل على أنه يقضى عنها فى السفر دون الطمث و المرض.

و المناقشه فى دلالته على الوجوب بحمل السؤال فى الصحيحه على السؤال عن اصل الجواز و المشروعيه على أساس أن فى مشروعيه القضاء من

ص: ٤٣٣

١- (١) الوسائل ج ١٠ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٥.

٢- (٢) الوسائل ج ١٠ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث: ٤.

الولى مع عدم ثبوته فى حق الميت اشكال... فى غير محلها، لأن الصحيحه التى تدل على مشروعيه القضاء عنها فى السفر دون المرض و الطمث ظاهره فى وجوبه على الولى، و لا- معنى لحمل السؤال فيها على الجواز بالمعنى الأخص حينئذ، و على هذا فحكم الامام عليه السلام بأنه يقضى عنها فى السفر بقوله: (فنعم) دون الطمث و المرض ظاهر عرفا فى وجوب القضاء عنها. و قد نصت مجموعته أخرى من الروايات على الفرق بين السفر و المرض و الطمث بوجوب القضاء عن الميت فى الأول دون الثانى و الثالث.

و أما قوله عليه السلام فى صحيحه أبى بصير: (فإن الله لم يجعله عليها) (1) و إن كان بمثابة التعليل لعدم وجوب قضاء ما لا يجب عليه فى حال حياته على أساس عدم قدرته عليه، كما إذا مرض فى شهر رمضان و افطر فيه ثم مات قبل خروج الشهر أو بعده بزم من لم يتمكن من القضاء فيه، أو طمئت فيه ثم مات، إلا- أن الروايات المذكوره التى يكون موردها السفر خاصه تحكم على اطلاق التعليل و تقيده بسائر الاعذار دون السفر.

و إن شئت قلت: إن التعليل فى صحيحه أبى بصير يكشف عن أن الصيام الفئات غير ثابت فى عهده واقعا فى الشريعة المقدسه إذا كان مستندا إلى المرض أو الطمث شريطه عدم تمكن المريض أو الطامث من القضاء، و ثابت فى عهده كذلك إذا كان مستندا إلى السفر على الرغم من عدم تمكن المسافر من القضاء فى حال حياته.

فالنتيجه: ان مقتضى تلك الروايات أن الصوم الفئات إذا كان مستندا إلى السفر ثابت فى عهده و إن لم يجب عليه فى حال حياته على أساس عدم اتاحه الفرصه له للقيام به.

ص: ٤٣٤

حيض (١) فيما يجب فيه القضاء و لم يتمكن من قضاؤه (٢)، و إن كان ثم أن مورد صحيحه محمد بن مسلم و إن كان الصوم إلا أن العرف لا يفهم منه خصوصيه فلا يرى الفرق بينه و بين الصلاه من هذه الناحيه، فكما يجب على الولي قضاء صوم الأم فكذلك قضاء صلاتها، و يؤيد ذلك بل يؤكد ما ورد في جملة من الروايات من أنه لا يقضى عن الحائض في شهر رمضان إذا ماتت فيه، و عن المرأه إذا مرضت فيه ثم ماتت. و وجه التأكيد ان عدم وجوب القضاء على الولي عنها في المسأله إنما هو على أساس عدم المقتضى له باعتبار أنه لم يكن واجبا على الأصيل حتى يجب على البديل.

و من هنا لسنا بحاجة إلى الروايات الداله على عدم وجوب القضاء على الولي إذا لم يكن واجبا على الميت بل يكون على القاعده، و ما دل على وجوب القضاء عليه كصحيحه حفص فهو ظاهر في أنه واجب على الميت أيضا فلا يعم ما نحن فيه.

في عدّ المرض و السفر من الأعذار المسوّغه لترك الصلاه اشكال بل منع. فإن المرض ليس بعذر للمريض في تركه الصلاه نهائيا بل هو يصلى كغيره حسب طاقته من الصلاه جالسا أو مضطجعا أو مع الایماء، و السفر لا يكون عذرا للمسافر في ترك الصلاه، فإنه يصلى على حسب وظيفته و هى الصلاه قصرا، و أما الحيض فإن كان مستوعبا لتمام الوقت فلا يوجب القضاء، و إن لم يكن مستوعبا لذلك بأن مضى من الوقت مقدارا تتمكن من الصلاه فيه ثم فاجأها الحيض، فعندئذ يجب عليها قضاء ما فات.

بل مع التمكن منه، إذا قد مرّ أن مقتضى التعليل في صحيحه أبي بصير عدم وجوب القضاء على الولي إذا لم يكن واجبا على الميت على أساس أن التعليل فيها بمثابة ضابط عام في المسأله و لا يختص بمورده فيعم الصلاه أيضا فإذا

الأحوط قضاء جميع ما عليه، وكذا في الصوم لمرض تمكن من قضاؤه وأهمل، بل وكذا لو فاته من غير المرض من سفر ونحوه وإن لم يتمكن من قضاؤه (١)، والمراد به الولد الأكبر، فلا يجب على البنت وإن لم يكن هناك ولد ذكر ولا على غير الأكبر من الذكور ولا على غير الولد من الأب والأخ والعم والخال ونحوهم من الأقارب، وإن كان الأحوط مع فقد الولد الأكبر قضاء المذكورين على ترتيب الطبقات، وأحوط منه قضاء الأكبر فالأكبر من الذكور ثم الإناث في كل طبقه حتى الزوجين والمعتق وضممن الجريره.

مسألة ١: إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين من صلاه نفسهما

[١٨٤٣] مسألة ١: إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين من صلاه نفسهما، فلا يجب عليه ما وجب عليهما بالاستئجار أو على الأب من صلاه أبويه من جهه كونه وليا.

مسألة ٢: لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت إذا كان هو الأكبر حال الموت

[١٨٤٤] مسألة ٢: لا يجب على ولد الولد القضاء عن الميت إذا كان هو الأكبر حال الموت، وإن كان أحوط خصوصا إذا لم يكن للميت ولد.

مسألة ٣: إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من إخوته الأكبر فالأكبر

[١٨٤٥] مسألة ٣: إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب على غيره من إخوته الأكبر فالأكبر.

نام المكلف وفات الصلاه منه من جهه مضى الوقت ثم مات قبل اليقظه أو بعدها من دون مضى وقت يتمكن فيه من القضاء، ففي مثل ذلك لا يجب القضاء على الولي من جهه عدم وجوبه على الميت.

فالتتيجه: أنه لا فرق بين الصوم والصلاه من هذه الناحيه إلا في مورد واحد وهو ما إذا فات الصوم بسبب السفر فإنه يجب قضاؤه على الولي على أساس النص رغم أنه لم يكن واجبا على الميت في زمن حياته.

هذا إذا كان العذر هو السفر دون غيره كما مر.

مسألة ٤: لا يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت

[١٨٤٦] مسألة ٤: لا يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً عند الموت، فيجب على الطفل إذا بلغ و على المجنون إذا عقل، و إذا مات غير البالغ قبل البلوغ أو المجنون قبل الإفاقه لا يجب على الأكبر بعدهما.

مسألة ٥: إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن و الآخر بالبلوغ فالولي هو الأول

[١٨٤٧] مسألة ٥: إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن و الآخر بالبلوغ فالولي هو الأول.

مسألة ٦: لا يعتبر في الولي كونه وارثاً

[١٨٤٨] مسألة ٦: لا يعتبر في الولي كونه وارثاً فيجب على الممنوع من الإرث بالقتل أو الرق أو الكفر (١).

مسألة ٧: إذا كان الأكبر خنثى مشكلاً فالولي غيره من الذكور

[١٨٤٩] مسألة ٧: إذا كان الأكبر خنثى مشكلاً فالولي غيره من الذكور (٢) في عدم الاعتبار اشكال بل منع، فإن ظاهر قوله عليه السلام في الصحيحه:

(يقضى عنه أولى الناس بميراثه) هو الأولوية الفعلية، يعنى أن الولي هو أولى الناس بميراثه فعلاً - فلا - يعم الممنوع من الإرث كالقاتل أو الكافر أو العبد على أساس ظهور الاضافه فى الفعلية و اراده الأعم منها و من الشأنيه بحاجه إلى قرينه.

فى ولايه غيره اشكال، و الأظهر عدم ثبوت الولايه له و لا لغيره، أما بالنسبه إلى الحبوه فإن كان الخنثى المشكل فى الواقع رجلاً على أساس أنه ليس طبيعه ثالثه فهو أولى بها، و إن كان امراً فالأولى بها غيره، فعندئذ ينشأ علم اجمالى بأن الحبوه أما أن تكون له أو لغيره، و لا يمكن لأى واحد منهما أن يتمسك باستصحاب عدم انتقالها إلى غيره فانه معارض باستصحاب عدم انتقالها اليه فيسقطان من جهه المعارضه، فإذن لا بد لهما من المصالحه و التراضى بينهما.

و أما بالنسبه إلى وجوب القضاء فالخنثى بما أنه يعلم اجمالاً أما بوجوب ستر تمام البدن عليه فى الصلاه أو بوجوب قضاء ما فات عن أبويه أو أحدهما، فيكون هذا العلم الإجمالى منجزاً و مقتضاه وجوب القضاء عليه.

و دعوى: أن هذا العلم الإجمالى إنما يكون مؤثراً إذا كان بلوغ الخنثى بعد

موت أبيه أو أمه، و أما إذا كان قبل موته فلا يكون مؤثرا، لأنّ وجوب القضاء حينئذ لا يكون ظرفا للعلم الإجمالي حيث انه قبل الموت قد أثر أثره و تنجز عليه احكام الرجال و النساء، و أما وجوب القضاء فهو خارج عن اطراف العلم الإجمالي على أساس انه تكليف حادث بعد الموت و متأخر عنه فيكون مشكوكا بالشك البدوي، و المرجع فيه أصاله البراءة...

غير صحيحه، لأنّ هذه المسأله داخله في كبرى مسأله علمين اجماليين يكون أحدهما متقدما على الآخر زمانا و كانا مشتركين في بعض الاطراف كما في الملاقي لأحد اطراف العلم الإجمالي، و ذلك لأنّ الخثى يعلم اجمالا قبل موت أحد أبويه اما بوجوب الجهر عليه في الصلاه أو بوجوب ستر تمام البدن فيها، و هذا العلم الإجمالي يكون منجزا للتكليف المعلوم بالاجمال و مانعا عن التعبد بالأصل المؤمن في كلا طرفيه معا، و إذا مات أحدهما حدث علم اجمالي آخر و هو العلم الإجمالي بانه اما ملزم بالقضاء عنه او ملزم بستر تمام البدن في الصلاه، فيكون أحد طرفي هذا العلم الإجمالي هو الطرف للعلم الإجمالي الأول، فإذا نفع الكلام في أن العلم الإجمالي الثاني هل هو منجز أو لا؟ المعروف لدى المحققين من الأصوليين انه غير منجز، بتقريب أن العلم الإجمالي بوجوب القضاء أو الطرف الآخر إنما يكون منجزا لو كان الأصل المؤمن في وجوب القضاء معارضا مع الأصل المؤمن في ذلك الطرف، فيسقطان من جهه المعارضه. و لكن الأمر ليس كذلك لأن الأصل في الطرف الآخر قد سقط بالمعارضه مع الأصل العرضي في عدله في زمن سابق بسبب العلم الإجمالي الأول، و في زمان اجراء الأصل في وجوب القضاء لا يوجد أصل معارض له، فإذا نجرى فيه بلا معارض، و هذا معنى أن العلم الإجمالي الثاني كلا علم فلا أثر له.

و الجواب: أن سقوط التعبد بالأصل المؤمن في اطراف العلم الإجمالي معلول للعلم الإجمالي حدوثا و بقاء فيحدث بحدوثه و يبقى ببقائه، و لا- يعقل أن يكون العلم الإجمالي بحدوثه سببا لسقوط التعبد بالأصل في اطرافه في طول الزمن و تمام قطعاته التدريجي، و إلا لزم انفكاك المعلول عن العله، و نتيجته ذلك أن سقوط التعبد بالأصل يدور مدار العلم الإجمالي حدوثا و بقاء كدوران المعلول مدار علتة فسقوطه في آن حدوثه مستند إلى حدوثه في ذلك الآن و في الآن الثاني مستند إلى وجوده البقائي فيه و هكذا، و من المعلوم أن الأصل المؤمن في الطرف المشترك في زمان العلم بالموت إنما يكون ساقطا من ناحيه العلم الإجمالي الأول إذا كان هذا العلم باقيا إلى ذلك الحين، فهو بوجوده البقائي إلى ذلك الحين مانع عن التعبد به في ذلك الطرف لا- بصرف وجوده الحدوثي، و إلا لزم انفكاك المعلول عن العله، أو الالتزام بنظريه استغناء المعلول في وجوده البقائي عن العله بعد حدوثه، و كلاهما باطل، و من هنا لو ارتفع العلم الإجمالي و انحل لجرى الأصل بعد انحلاله لأن المعارضه بين الأصلين في كل زمان فرع بقاء العلم الإجمالي إلى ذلك الزمان، و على ذلك الأساس أن التعبد بالأصل المؤمن في الطرف المشترك في زمان العلم بالموت لا- يسقطه إلا- بقاء العلم الإجمالي الأول إلى ذلك الزمان، و المفروض حدوث علم اجمالي آخر في هذا الزمان و هو العلم بوجود القضاء أو الطرف الآخر، و عليه فيكون كل من الوجود البقائي للعلم الإجمالي الأول و الوجود الحدوثي للعلم الإجمالي الثاني مانعا عن التعبد بالأصل المؤمن في الطرف الآخر و هو الطرف المشترك بينهما، فنسبه المنع عن فعلية التعبد به في هذا الحين إلى كل من العلمين على حد سواء و لا يمكن استناده إلى الأول دون الثاني أو بالعكس لأنه ترجيح من غير مرجح، و حينئذ فيكون الأصل المؤمن في وجود القضاء

و إن كان أصغر، و لو انحصر فى الخنثى لم يجب عليه.

مسألة ٨: لو اشتبه الأكبر بين الاثنتين أو الأزيد لم يجب على واحد منهم

[١٨٥٠] مسألة ٨: لو اشتبه الأكبر بين الاثنتين أو الأزيد لم يجب على واحد منهم، و إن كان الأحوط التوزيع أو القرعه.

مسألة ٩: لو تساوى الولدان فى السن قسّط القضاء عليهما

[١٨٥١] مسألة ٩: لو تساوى الولدان فى السن قسّط القضاء عليهما (١)، معارضا مع الأصل فى الطرف الآخر فى عرض واحد فيسقطان معا فيجب عليه القضاء و يكون العلم الإجمالى الثانى حينئذ كالأول منجزا.

فالنتيجة: انه لا مبرر للمشهور إلاّ الالتزام بأن العلم الإجمالى حدوثا يمنع عن التعبد بالأصل المؤمن فى اطرافه حدوثا و بقاء، و هو لا يمكن، و تفصيل ذلك فى علم الاصول.

فى التقسيط اشكال بل منع و ذلك لأنّ موضوع وجوب القضاء كما فى الصحيحه هو أولى الناس بميراثه لا الولد الأكبر، و هو ينطبق على كل واحد منهما على حدّ سواء، فإنّ يكون القضاء واجبا على الجامع و هو عنوان أولى الناس على نحو صرف الوجود المنطبق على الواحد و المتعدد، و نتيجة ذلك هى أن وجوب القضاء كفائى فى فرض تعدد الولد الأكبر، و أما التقسيط فلا دليل عليه.

هذا مضافا إلى أنه لا يمكن فى تمام الموارد، كما إذا كان الفأئى عن الميت من الصلاة أو الصيام فردا لا زوجا. و الالتزام بالتقسيم فيما يمكن و الوجوب الكفائى فيما لا يمكن كما فى المتن، غريب جدا، إذ لا يمكن استفادته ذلك من دليل واحد فى المسألة.

إلاّ أن يقال: أن مقتضى القاعده هو التقسيط، و لكن فيما لا يمكن فيه التقسيط لا بد من الالتزام بالوجوب الكفائى فيه من جهه العلم الخارجى بأن ذمه الميت لا تبقى مشغوله.

و لكن يرد عليه أنه لا مبرر لهذا العلم الخارجى و لا مانع من الالتزام بعدم

و يكلف بالكسر- أى ما لا- يكون قابلاً للقسمة و التقسيط كصلاه واحده و صوم يوم واحد- كل منهما على الكفايه، فلهما أن يوقعا دفعه واحده و يحكم بصحة كل منهما و إن كان متحداً فى ذمه الميت، و لو كان صوماً من قضاء شهر رمضان لا يجوز لهما الإفطار بعد الزوال (١)، و الأحوط الكفاره على كل منهما (٢) مع الإفطار بعده بناء على وجوبها فى القضاء عن الغير الوجوب بالنسبه إلى ما لا يمكن التقسيط فيه، و الفرض أن ما دل على وجوب التقسيط لا يشمل، و لا يوجد دليل آخر سواه.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم انه لا دليل على الوجوب الكفائى أيضاً فيلتجأ إلى الأصل العملى فى المسأله فيعلم كل منهما بوجوب القضاء عليه اما كفايه، أو تقسيطاً، و نتيجة هذا العلم الإجمالى هى أن كلا منهما كما يشك فى وجوب النصف عليه تعيينا يشك فى وجوب الكل عليه كذلك عند عصيان الآخر، و أصاله البراءه عن الأول معارضه بأصاله البراءه عن الثانى حيث يلزم من جريانها معاً مخالفه قطعيه عمليه، فإذاً يجب عليه الاحتياط و الاتيان بالنصف إذا أتى أخوه بالنصف الآخر، أو بالكل إذا عصى.

هذا على القول بالتقسيط و عدم جواز الافطار فى القضاء حتى عن غيره على ما يأتى الكلام فيه فى محله، و لكن قد مرّ أن القول بالتقسيط لا- دليل عليه، فالمتعين هو القول بالوجوب الكفائى، و معه يجوز الافطار لأحدهما إذا كان واثقاً و متأكداً من اتمام الآخر، و إلا لم يجز.

بل الأظهر ذلك إذا أفطر كل واحد منهما مع عدم الوثوق و الاطمئنان باتمام الآخر حيث انه يوجب العقوبه و الكفاره على تقدير القول بها فى القضاء عن غيره. نعم إذا كان أحدهما واثقاً باتمام الآخر و عدم افطاره جاز له الافطار، و حينئذ إذا أفطر الآخر فالظاهر وجوب الكفاره عليه فحسب على أساس أن الاتمام وقتئذ

أيضا كما في قضاء نفسه.

مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بالاستئجار عنه سقط عن الولي بشرط الإتيان من الأجير صحيحا

[١٨٥٢] مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بالاستئجار عنه سقط عن الولي بشرط الإتيان من الأجير صحيحا.

مسألة ١١: يجوز للولي أن يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت

[١٨٥٣] مسألة ١١: يجوز للولي أن يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت.

مسألة ١٢: إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي

[١٨٥٤] مسألة ١٢: إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي.

مسألة ١٣: يجب على الولي مراعاة الترتيب في قضاء الصلاة

[١٨٥٥] مسألة ١٣: يجب على الولي مراعاة الترتيب في قضاء الصلاة (١)، وإن جهله وجب عليه الاحتياط بالترتيب.

مسألة ١٤: المناط في الجهر والإخفات على حال الولي المباشر لا الميت

[١٨٥٦] مسألة ١٤: المناط في الجهر والإخفات على حال الولي المباشر لا الميت، فيجهر في الجهرية وإن كان القضاء عن الام.

مسألة ١٥: في أحكام الشك والسهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهادا أو تقليدا لا تكليف الميت

[١٨٥٧] مسألة ١٥: في أحكام الشك والسهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهادا أو تقليدا لا تكليف الميت، بخلاف أجزاء الصلاة و شرائطها فإنه يراعى تكليف الميت (٢)، وكذا في أصل وجوب القضاء (٣) فلو كان واجب عليه عينا.

تقدم عدم وجوبها إلا في الصلاتين المترتبتين بالأصالة كالظهرين والعشاءين.

مرّ حكم هذه المسألة بشكل موسع في المسألة (١٥) من صلاة الاستئجار.

بل المتبع فيه نظر الولي اجتهادا أو تقليدا حيث ان موضوع وجوب القضاء على الولي فوائت الميت، فإذا لم تكن بنظره فوائت على ذمته فلا موضوع لوجوب القضاء فيكون انتفاؤه بانتفاء الموضوع، ومثال ذلك: إذا كان رأى الميت

مقتضى تقليد الميت و اجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي الإتيان به و إن كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب، و إن كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب عليه و إن كان واجبا بمقتضى مذهبه، إلا إذا علم علما وجدانيا قطعيا بطلان مذهب الميت فيراعى حينئذ تكليف نفسه.

مسألة ١٦: إذا علم الولي أنّ على الميت فوائت و لكن لا يدري أنها فاتت لعذر من مرض أو نحوه أو لا لعذر

[١٨٥٨] مسألة ١٦: إذا علم الولي أنّ على الميت فوائت و لكن لا يدري أنها فاتت لعذر من مرض أو نحوه أو لا لعذر لا يجب عليه القضاء (١)، و كذا إذا شك في أصل الفوت و عدمه.

مسألة ١٧: المدار في الأكبرية على التولد

[١٨٥٩] مسألة ١٧: المدار في الأكبرية على التولد (٢) لا على انعقاد اجتهادا أو تقليدا أن وظيفه الجريح أو الكسير هي الوضوء مع الجبيره حتى إذا كان الجرح أو الكسر مكشوفاً بوضع خرقة طاهره عليه ثم مسحها، و قد عمل الميت على هذا الرأي مده من الوقت ثم تبدل رأيه اجتهادا أو تقليدا، و رأى أن وظيفته إذا كان مكشوفاً هي الوضوء مقتصرًا على غسل اطرافه إن أمكن و إلا فالتيمم دون الجبيره، و نتيجة ذلك أن ما أتى به من الصلوات في المده المذكوره باطله على أساس بطلان طهارته و تكون ذمته مشغوله بها، فإذا مات قبل أن يقوم بقضائها، ففي مثل هذه الحاله إذا فرض أن رأى الولي اجتهادا أو تقليدا صححه تلك الصلوات بملا-ك أن الوظيفه بنظره هي الوضوء مع الجبيره حتى في الجرح أو الكسر المكشوف بوضع خرقة طاهره عليه فلا يرى ذمه الميت مشغوله بشيء لكي يجب عليه قضاؤه، و لا فرق في ذلك بين أن يعلم الولي ببطلان رأى الميت وجدانا أو تعبدا.

بل يجب لما مرّ من عدم الفرق في ذلك بين العذر و العمد في أول فصل قضاء الولي.

على الأحوط فيه و فيما بعده و في التوأمين لعدم الدليل في المسألة،

النتطفه، فلو كان أحد الولدين أسبق انعقادا و الآخر أسبق تولدا فالولى هو الثانى، ففى التوأمن الأكبر أولهما تولدا.

مسألة ١٨: الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولى بالفوائت اليومية

[١٨٦٠] مسألة ١٨: الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولى بالفوائت اليومية، فلو وجب عليه صلاه بالنذر الموقت و فاتت منه لعذر وجب على الولى قضاؤها.

مسألة ١٩: الظاهر أنه يكفى فى الوجوب على الولى إخبار الميت

[١٨٦١] مسألة ١٩: الظاهر أنه يكفى فى الوجوب على الولى إخبار الميت (١) بأن عليه قضاء ما فات لعذر.

مسألة ٢٠: إذ مات فى أثناء الوقت بعد مضى مقدار الصلاه بحسب حاله قبل أن يصلى

[١٨٦٢] مسألة ٢٠: إذ مات فى أثناء الوقت بعد مضى مقدار الصلاه بحسب حاله قبل أن يصلى وجب على الولى قضاؤها.

مسألة ٢١: لو لم يكن ولى أو كان و مات قبل أن يقضى عن الميت وجب الاستئجار من تركته

[١٨٦٣] مسألة ٢١: لو لم يكن ولى أو كان و مات قبل أن يقضى عن الميت وجب الاستئجار من تركته (٢)، و كذا لو تبين بطلان ما أتى به.

مسألة ٢٢: لا يمنع من الوجوب على الولى اشتغال ذمته بفوائت نفسه

[١٨٦٤] مسألة ٢٢: لا يمنع من الوجوب على الولى اشتغال ذمته بفوائت نفسه، و يتخير فى تقديم أيهما شاء.

مسألة ٢٣: لا يجب عليه الفور فى القضاء عن الميت و إن كان أولى و أحوط

[١٨٦٥] مسألة ٢٣: لا يجب عليه الفور فى القضاء عن الميت و إن كان أولى و أحوط.

مسألة ٢٤: إذا مات الولى بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء

[١٨٦٦] مسألة ٢٤: إذا مات الولى بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء و أما صحيحه حفص فهى لا تدل على ذلك.

هذا فيما إذا كان الميت ثقه.

تقدم عدم وجوب الاستئجار إلاّ- فيما إذا أوصى الميت به، و حينئذ تخرج من الثلث لا- من الأصل و يكون فى عرض وجوب القضاء على الولى لا فى طوله كما فى المتن.

ففى الانتقال إلى الأكبر بعده إشكال (١).

مسأله ٢٥: إذا استأجر الولى غيره لما عليه من صلاه الميت

[١٨٦٧] مسأله ٢٥: إذا استأجر الولى غيره لما عليه من صلاه الميت فالظاهر أنّ الأجير يقصد النياه عن الميت لا عنه.

بل الظاهر عدم الانتقال لأنّ الولى كما مرّ هو الأولى بميراثه المتعين فى ولده الأكبر و لو بملاك أنه المتيقن بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، فإذا مات فالانتقال إلى غيره بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه.

ص: ٤٤٥

فصل فى الجماعه و هى من المستحبات الأكيده فى جميع الفرائض خصوصا اليوميه منها و خصوصا فى الأدائيه و لا سيما فى الصبح و العشاءين و خصوصا لجيران المسجد أو من يسمع النداء، و قد ورد فى فضلها و ذمّ تاركها من ضروب التأكيدات ما كاد يلحقها بالواجبات، ففى الصحيح:

«الصلاه فى جماعه تفضل على صلاه الفرد- بأربع و عشرين درجه» و فى روايه زراره:

«قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: ما يروى الناس أن الصلاه فى جماعه أفضل من صلاه الرجل وحده بخمس و عشرين، فقال عليه السّلام: صدقوا. فقلت:

الرجلان يكونان جماعه، قال عليه السّلام: نعم و يقوم الرجل عن يمين الإمام» و فى روايه محمد بن عماره:

«قال: أرسلت إلى الرضا عليه السّلام أسأله عن الرجل يصلّى المكتوبه وحده فى مسجد الكوفه أفضل أو صلاته مع جماعه، فقال عليه السّلام: الصلاه فى جماعه أفضل»، مع أنه ورد أن الصلاه فى مسجد الكوفه تعدل ألف صلاه و فى بعض الأخبار ألفين، بل فى خبر:

«قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: أتانى جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاه الظهر فقال: يا محمد إن ربك يقرؤك السلام و أهدى إليك هديتين لم

يهدهما إلى نبي قبلك، قلت: ما تلك الهديتان؟ قال: الوتر ثلاث ركعات و الصلاة الخمس في جماعه، قلت: يا جبرائيل ما لأمتي في الجماعه؟ قال:

يا محمد إذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعه مائه و خمسين صلاه، و إذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ستمائه صلاه، و إذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد ألفا و مائتي صلاه، و إذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفين و أربعمائه صلاه، و إذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه أربعة آلاف و ثمانمائه صلاه، و إذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعة آلاف و ستمائه صلاه، و إذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه عشرة آلاف و مائتي صلاه و اذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم ثمانية و ثلاثين ألفا و أربعمائه صلاه، و إذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه سته و سبعين ألفا(و ألفين خ) و ثمانمائه صلاه، فإن زادوا على العشره فلو صارت السماوات كلها قرطاسا و البحار مدادا و الأشجار أقلاما و الثقلان مع الملائكه كتّابا لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعه، يا محمد صلّى الله عليه و آله تكبيره يدر كها المؤمن مع الإمام خير من ستين ألف حجه و عمره و خير من الدنيا و ما فيها بسبعين ألف مره، و ركعه يصلّيها المؤمن مع الإمام خير من مائه ألف دينار يتصدق بها على المساكين، و سجده يسجدها المؤمن مع الإمام في جماعه خير من عتق مائه رقبه» و عن الصادق عليه السلام:

«الصلاه خلف العالم بألف ركعه و خلف القرشى بمائه» و لا يخفى أنه إذا تعدد جهات الفضل تضاعف الأجر، فإذا كانت في مسجد السوق الذي تكون الصلاه فيه باثنتي عشره صلاه يتضاعف بمقداره، و إذا كانت في مسجد القبيله الذي تكون الصلاه فيه بخمسه و عشرين فكذلك، و إذا

كانت فى المسجد الجامع الذى تكون الصلاة فيه بمائه يتضاعف بقدره، و كذا إذا كانت فى مسجد الكوفه الذى بألف أو كانت عند على عليه السلام الذى فيه بمائتى ألف، و إذا كانت خلف العالم أو السيد فأفضل، و إن كانت خلف العالم السيد فأفضل، و كلما كان الإمام أوثق و أروع و أفضل فأفضل، و إذا كان المأمومون ذوى فضل فتكون أفضل، و كلما كان المأمومون أكثر كان الأجر أزيد، و لا يجوز تركها رغبه عنها أو استخفافا بها، ففى الخبر:

«لا- صلاة لمن لا- يصلى فى المسجد إلا- من عله، و لا- غيبه لمن صلى فى بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته و وجب هجرانه، و إذا دفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذّره فإن حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته» و فى آخر:

«إنّ أمير المؤمنين عليه السلام بلغه أن قوما لا يحضرون الصلاة فى المسجد فخطب فقال: إن قوما لا يحضرون الصلاة معنا فى مساجدنا فلا- يؤاكلونا و لا يشاربوننا و لا يشاورونا و لا يناكحونا أو يحضروا معنا صلاتنا جماعه و إنى لأوشك بنار تشعل فى دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون، قال:

فامتنع المسلمون من مؤاكلتهم و مشاربتهم و مناكحتهم حتى حضروا لجماعه المسلمين» إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره، فمقتضى الإيمان عدم الترك من غير عذر لا سيما مع الاستمرار عليه فإنه كما ورد لا يمنع الشيطان من شىء من العبادات منعها، و يعرض عليهم الشبهات من جهه العدالة و نحوها حيث لا يمكنهم إنكارها لأن فضلها من ضروريات الدين.

جملة من أحكام الجماعه فى ضمن مسائل

مسألة ١: تجب الجماعه فى الجمع و تشترط فى صحتها، و كذا العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب

[١٨٦٨] مسألة ١: تجب الجماعه فى الجمع و تشترط فى صحتها، و كذا العيدين مع اجتماع شرائط الوجوب، و كذا إذا ضاق الوقت عن تعلم

ص: ٤٤٩

القراءة لمن لا يحسنها مع قدرته على التعلم (١)، و أما إذا كان عاجزا عنه في وجوب الجماعة عليه اشكال بل منع، أما وجوبها الشرطى فلأنه لا دليل على أن صحه صلاته في هذه الحاله مشروطه بالجماعه و إلا لكانت باطله، فإن ذلك بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه. نعم أنها واجبه بحكم العقل دفعا للعقاب.

و أما وجوبها النفسى فهو مبنى على أن تكون الجماعه أحد فردى الواجب التخييرى، بأن يكون المصلى مخيرا بين الاتيان بالصلاه فرادى و الاتيان بها جماعه، فإذا تعذر احدهما تعين الأخرى، و لكن المبنى غير صحيح، فإن الخطابات الأولىه الأمره بالصلاه من الكتاب و السنه متوجهه إلى آحاد المكلفين، و من المعلوم أن مفاد تلك الخطابات هو أن كل واحد منهم مأمور بالقيام بصلاته بنفسه و الاتيان بها كذلك، و لا يدل شىء منها على مشروعيه الجماعه أصلا.

و أما أدله الجماعه التى تنص على مشروعيتها و تؤكد على افضليه الصلاه بهذه الكيفيه فى ضمن حدودها فلا تدل على أن الواجب فى كل صلاه تشرع فيها الجماعه هو الجامع بين أن يقرأ المصلى بنفسه أو يكتفى بقراءه الامام، بل غايه ما تدل عليه هو أن قراءة الامام مسقطه عن قراءته شريطه توفر شروط الامامه فيه.

و النكته فى ذلك: أن أدله مشروعيه الجماعه ناظره إلى استحبابها فى الصلاه و تؤكد على الاتيان بها معها و لا نظر لها إلى أن الواجب على المصلى هو الجامع بين أن يقرأ بنفسه فيها أو يكتفى بقراءه الامام، فلو كنا نحن و تلك الأدله التى تنص و تؤكد على فضيله الجماعه لم نقل بالكفايه فانها بحاجه إلى دليل يدل على كفايه قراءه الامام عن قراءته و قد دل دليل خاص بصيغه: (ان الامام ضامن لقراءه المأموم دون سائر اجزاء صلاته...) (١) و من المعلوم أن هذه الصيغه ظاهره فى أن قراءة الامام مسقطه عن قراءته فى هذه الحاله لا أنها أحد عدلى الواجب.

و إن شئت قلت: أن نصوص الجماعه لا تدل على أن الاجتماع فى الصلاه

ص: ٤٥٠

(١ - ١) الوسائل ج ٨ باب: ٣٠ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

أصلاً فلا يجب عليه حضور الجماعة و إن كان أحوط، و قد تجب بالنذر و العهد و اليمين، و لكن لو خالف صحت الصلاة و إن كان متعمداً، و وجبت حينئذ عليه الكفاره، و الظاهر وجوبها أيضاً إذا كان ترك الوساوس موقوفاً عليها (١)، و كذا إذا ضاق الوقت عن إدراك الركعه بأن كان هناك إمام في حال الركوع (٢)، بل و كذا إذا كان بطيئاً في القراءة في ضيق الوقت، بل لا بما هو اجتماع أحد فردى الواجب، بل أنها تنص و تؤكد على أن الاجتماع فيها مستحب و ليس بواجب كما نص بذلك في صحيحه زراره و الفضيل.

فالتتيجه: أن المستفاد من تلك النصوص أن فضيله الجماعة و المثوبه المترتبه عليها إنما هي بملاك الاجتماع فيها على أساس ما يترتب عليه من الآثار، و أما كفايه قراءه الامام عن قراءه المأموم فهي غير دخيله في تحقق الجماعة و لا- تكون مقومه لعنوان الاجتماع و الاقتداء، و إنما ثبتت بدليل خاص، و ظاهر ذلك الدليل هو أنها مسقطه لا أنها عدل، و لازم هذا أن المكلف إذا لم يتمكن من القراءة و لو بسوء اختياره لم يجب عليه الجماعة، بل أن مقتضى النصوص أنها مستحبه على كل مكلف كان ممن يحسن القراءة أم لا.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان الجماعة انما تجب إذا بلغت الوسوسه إلى درجه الحرمة و المبعوضيه على أساس استلزامها ترك واجب أو فعل محرم، و إلا- فلا- دليل على حرمتها بعنوانها. و ما ورد في الروايه من نفى العقل عن الوسواسى معللاً بأنه يطيع الشيطان لا يدل على الحرمة كما مر في المسأله (١٤) من مبطلات الصلاة.

هذا على المشهور، و أما بناء على ما ذكرناه من الاشكال في التعدى عن مورد حديث (من ادرك) و هو صلاه الغداه إلى سائر الصلوات، فيكون الاحوط وجوباً في سائر الصلوات هو الجمع بين الجماعة بادراك ركعه منها في الوقت

يبعد وجوبها بأمر أحد الوالدين (١).

مسألة ٢: لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل الأصلية

[١٨٦٩] مسألة ٢: لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل الأصلية (٢) وإن والقضاء خارج الوقت و أما في صلاة الغداة فيتعين فيها الجماعة، و به يظهر حال ما بعده.

في الوجوب اشكال بل منع لعدم الدليل على وجوب اطاعه الوالدين على الأولاد مطلقا فإن المستفاد من الآيه الشريفه و بعض الروايات المعتبره أن الواجب عليهم هو المعاشره الحسنه معهما المتمثله في التعايش السلمى بالمعروف المتضمن للحفاظ على كرامتهما دون أكثر من هذا، و بذلك يمتاز الوالدين عن سائر الناس حيث لا يجب عليهم تلك المعاشره مع غيرهما.

في عدم المشروعيه اشكال و إن كان الأجدر و الأحوط ترك الجماعة فيها، لأنّ الدليل الوحيد على عدم المشروعيه الذى يمكن الاعتماد عليه هو قوله عليه السلام في صحيحه الفضلاء: (قال صلّى الله عليه وآله: أيها الناس إنّ الصّلاه بالليل في شهر رمضان من النافله في جماعه بدعه...) (١) فإنه ناص في أن الجماعة في نوافل شهر رمضان بدعه و غير مشروع، و أما دلالتة على أنها بدعه في مطلق النوافل فهى تتوقف على أن يقطع الانسان بعدم خصوصيه لمورده و هى غير بعيدة و لا أقل من الوثوق بذلك و عدم خصوصيه لليالى شهر رمضان، و يؤكّد ذلك أن الظاهر من الصحيحه هو أن الجماعة في صلاه الليل بدعه باعتبار أنها نافله، و عليه فالصحيحه تدل على عدم مشروعيه الجماعة في النافله مطلقا، فتكون حينئذ معارضه بروايات أخرى تنص على مشروعيه الجماعة في النوافل، و مورد هذه الروايات و إن كان المرأه إلاّ- أن العرف لا- يفهم خصوصيه لها بل يفهم منها مشروعيه الجماعة في النوافل مطلقا أى بلا- فرق بين جماعه النساء و جماعه الرجال، و لا- يحتمل عادة كون الجماعة في مورد مشروعيه للنساء دون الرجال، كما أن مورد صحيحه

ص: ٤٥٢

وجبت بالعارض بنذر أو نحوه حتى صلاة الغدير على الأقوى إلا في صلاة الاستسقاء، نعم لا بأس بها فيما صار نفلا بالعارض كصلاة العيدين مع عدم اجتماع شرائط الوجوب، والصلاة المعاده جماعه، والفريضه المتبرع بها عن الغير، والمأتى بها من جهه الاحتياط الاستحبابى.

مسأله ٣: يجوز الاقتداء فى كل من الصلوات اليوميه بمن يصلى الاخرى أيا منها كانت

[١٨٧٠] مسأله ٣: يجوز الاقتداء فى كل من الصلوات اليوميه بمن يصلى الاخرى أيا منها كانت و إن اختلفا فى الجهر و الإخفات، و الأداء و القضاء و القصر و التمام بل و الوجوب و الندب، فيجوز اقتداء مصلى الصبح أو المغرب أو العشاء بمصلى الظهر أو العصر، و كذا العكس، و يجوز اقتداء المؤدى بالقاضى و العكس، و المسافر بالحاضر و العكس، و المعيد صلاته بمن لم يصلّ و العكس، و الذى يعيد صلاته احتياطا استحبابيا أو وجوبيا الفضلاء الرجل و لا يفهم العرف خصوصيه له. فإذا ن تقع المعارضه بينها و بين الصحيحه، قد يرجح الصحيحه عليها على أساس شهرتها بين الاصحاب و مخالفتها للعامه..

و الجواب: أن الشهره العمليه لا- تكون من المرجحات فى باب المعارضه، و أما مخالفه العامه فهى و إن كانت منها إذا كانت الأخرى موافقه لهم، إلا أنّ احتمال التقيه فى تلك الروايات ضعيف جدّا على أساس أن لسانها بيان أن الجماعه للنساء مشروعته فى النوافل دون الفرائض، و هذا اللسان ليس لسان التقيه، هذا اضافه إلى أن مشروعيه جماعه النساء عندهم غير متفق، و عليه فتسقطان معا من جهه المعارضه، فالمرجع هو العام الفوقى و هو قوله عليه السلام فى صحيحه زراره و الفضيل:

(و ليس الاجتماع بمفروض فى الصلوات كلها و لكنها سنّه...) (١) و مقتضاه مشروعيه الجماعه فى الصلوات كلها و هى تعم النوافل أيضا.

و لكن مع ذلك كان الأجدد و الأحوط ترك الجماعه فيها.

ص: ٤٥٣

بمن يصلى وجوبا، نعم يشمل اقتداء من يصلى وجوبا بمن يعيد احتياطا و لو كان وجوبيا(١)، بل يشكل اقتداء المحتاط بالمحتاط إلا إذا كان احتياطهما من جهة واحده.

مسألة ٤: يجوز الاقتداء فى اليوميه أيا منها كانت أداء أو قضاء بصلاه الطواف

[١٨٧١] مسألة ٤: يجوز الاقتداء فى اليوميه أيا منها كانت أداء أو قضاء بصلاه الطواف كما يجوز العكس(٢).

بل لا يجوز اقتداؤه به لعدم احرازه أن صلاه الامام صحيحه حتى تكون قراءته عوضا عن قراءته، اذ ان صلاته الأولى ان كانت صحيحه فالثانيه فاسده و ليست بمأمور بها و إنما هى صورتها لا واقع لها، و من المعلوم انه لا يجوز الاقتداء بمثل هذه الصلاه، و بما انه لم يحرز صحه صلاه الامام لم يحرز فراغ ذمته عن القراءه، و نتيجة ذلك انه لَمَّا لم يعلم ان ذمته قد برئت من الصلاه حكمت عليه قاعده الاشتغال، و من هنا لا يجوز اقتداء المحتاط بالمحتاط على أساس احتمال ان صلاه الامام باطله فى الواقع و صلاه المأموم صحيحه، و احتمال أن يكون الأمر بالعكس، و نتيجة ذلك أن المأموم لم يحرز فراغ ذمته عن الصلاه و ليس بإمكانه الاكتفاء بها باعتبار ان صلاه الامام إذا كانت باطله ظلت ذمه المأموم مشغوله بها من جهة انه تارك للقراءه عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى، و بما أنه لم يعلم ببطلان صلاته لم يعلم بفراغ ذمته عنها، فقاعده الاشتغال حينئذ محكمه، نعم إذا كان منشأ احتياطهما واحدا لا بأس باقتداء أحدهما بالآخر فإنه فى الواقع أما أن تكون صلاه كليهما باطله أو تكون صلاه كليهما صحيحه و احتمال كون صلاه أحدهما صحيحه دون الآخر غير محتمل فمن أجل ذلك لا بأس باقتداء فى هذه الصوره.

فى جواز الاقتداء فيها بصلاه الطواف و عكسه اشكال، بل لا يبعد عدم جوازه على أساس أنه بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، و أما صحيحه زراره و الفضيل فانها تدل على مشروعيه الجماعه فى كل نوع من انواع الصلاه و ناظره

[١٨٧٢] مسألة ٥: لا يجوز الاقتداء في اليوميه بصلاة الاحتياط في الشكوك (١).

اليها و لا- تدل على مشروعيه الجماعه في نوع منها بنوع آخر و لا تكون ناظره إلى هذه الحالات باعتبار ان عمومها انواعى لا احوالى، فإذن لا يمكن التمسك بعمومها في المقام لإثبات جواز الاقتداء فيه. و أما مشروعيه الجماعه في صلاة الطواف بنفسها فهي مقتضى عموم الصحيحه، و دعوى أن الجماعه فيها غير معهوده كالجماعه في سائر الصلوات الواجبه بين المسلمين و لا منقوله من النبي الا- كرم صلى الله عليه و آله و لا من أحد الأئمه الأطهار عليهم السلام فهي ليست بدرجة تؤدى إلى الوثوق و الاطمئنان بعدم مشروعيه الجماعه فيها في الشريعه المقدسه و توجب تقييد اطلاق الصحيحه بغيرها و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط ترك الجماعه فيها.

كما لا يجوز الاقتداء فيها بمن يصلى فوائت مشكوكه كذلك لا يجوز ائتمام من يصلى فوائت مشكوكه بمثله إلا في صوره واحده و هي ما إذا علم بانه في حاله كون ذمته مدينه بتلك الصلوات فذمه امامه أيضا مدينه بها، كما إذا توضأ كلاهما بماء واحد وصليا الظهر و العصر و بعد ذهاب الوقت شكاً في أن الماء الذى توضئاً به معا هل كان طاهراً أم نجساً أو مباحاً أو مغسوباً و اراد أن يحتاطا استحباباً باعاده الصلاتين، ففي مثل هذه الحاله يجوز لكل منهما الاقتداء بالآخر إذا كان جديراً به.

و أما من يصلى صلاه الاحتياط علاجاً للشك في صلاته فهل يجوز له أن يقتدى بمن يصلى صلاه الاحتياط أيضاً؟ فالظاهر عدم الجواز لا- من جهه احتمال أنها نافله لما مرّ من أن مشروعيه الجماعه في النوافل غير بعيده، بل من جهه أنه لا دليل على الجواز باعتبار أن صلاه الاحتياط لعلاج الشكوك ليست نوعاً مستقلاً للصلاه في الشريعه المقدسه، بل هي مجعوله لتدارك النقص المحتمل فيها، و من

و الأحوط ترك العكس أيضا و إن كان لا- يبعد الجواز(١)، هنا تكون بمثابة الجزء لها، فمن أجل ذلك لا تكون مشموله للصحيحة على أساس أن عمومها افرادى لا الأعم منه و من الأحوال. نعم يسوغ هذا الاقتداء فيما إذا فرض عروض الشك في عدد الركعات على الامام و المأموم معا على نحو واحد، كما إذا شكّا بين الثلاث و الاربع و بنى على الاربع و تشهدا و سلّما و فرغا من صلاتهما ثم قاما للإتيان بصلاة الاحتياط، فإنه يجوز للمأموم أن يواصل اقتداءه بإمامه فى صلاة الاحتياط، و هذا لا من جهة أنه يعلم فى حال كون ذمته مدينه بها فذمه امامه أيضا مدينه بها لعين السبب، بل من جهة أنها إما أن تكون صلاة مستقلة أو جزء من صلاته و على كلا- التقديرين يجوز الائتمام. أما على الأول فلما مرّ من أن مشروعيه الجماعه فى النافله غير بعيدة، و أما على الثانى فلأنه يقتدى به من أول صلاته و يواصل فى اقتدائه إلى الجزء الأخير المتمم لها، و لا يكون ذلك من الاقتداء فى أثناء الصلاة بعد الدخول فيها فرادى لكى يقال أنه لا دليل على مشروعيته.

و أما اقتداء من يصلى صلاة الاحتياط بمن يصلى الفريضة فالظاهر عدم الجواز لأنّ الجواز بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، و أما الصحيحه فبما أن عمومها افرادى فلا تدل على مشروعيه ذلك، بل قد مرّ أنها لا تدل على مشروعيه الجماعه فى صلاة الاحتياط بنفسها.

بل عدم الجواز هو الأقوى لا من جهة احتمال أنها نافله بل من جهة أن المقتضى للجواز قاصر فى نفسه، فإن الصحيحه بعمومها كما مرّ ناظره إلى مشروعيه الجماعه فى انواع الصلاة و عدم الفرق بين نوع و نوع دون اجزائها و حالاتها فلا تدل على مشروعيه الاقتداء فى نوع بنوع آخر منها، و بذلك يظهر حال ما بعده.

الأحوط ترك الاقتداء فيها و لو بمثلها من صلاه الاحتياط حتى إذا كان جهه الاحتياط متحده و إن كان لا يبعد الجواز فى خصوص صوره الاتحاد كما إذا كان الشك الموجب للاحتياط مشتركاً بين الإمام و المأموم.

مسأله ٦: لا يجوز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو صلاه الأموات

[١٨٧٣] مسأله ٦: لا يجوز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو صلاه الأموات، و كذا لا يجوز العكس، كما أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثه بالآخر.

مسأله ٧: الأحوط عدم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء

[١٨٧٤] مسأله ٧: الأحوط عدم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء (١)، و كذا العكس و إن اتفقا فى النظم.

مسأله ٨: أقل عدد تنعقد به الجماعه فى غير الجمعه و العيدين اثنان

[١٨٧٥] مسأله ٨: أقل عدد تنعقد به الجماعه فى غير الجمعه و العيدين اثنان أحدهما الإمام سواء كان المأموم رجلاً أو امرأه بل و صيباً مميّزاً على الأقوى، و أما فى الجمعه و العيدين فلا تنعقد إلاّ بخمسه أحدهم الإمام.

مسأله ٩: لا يشترط فى انعقاد الجماعه فى غير الجمعه و العيدين نيه الإمام الجماعه و الإمامه

[١٨٧٦] مسأله ٩: لا يشترط فى انعقاد الجماعه فى غير الجمعه و العيدين نيه الإمام الجماعه و الإمامه (٢)، فلو لم ينوها مع اقتداء غيره به تحققت بل هو الأظهر، فلا يجوز الاقتداء مع اختلاف الصلاتين، فإذا صلى الإمام صلاه الاستسقاء أو صلاه العيدين لم يجز لغيره أن يقتدى به حينئذ إلاّ فى صلاه من نوع الصلاه التى يصلّيها الإمام باعتبار أن الجماعه و إن كانت مشروعته فى تلك الصلوات، إلاّ أن مشروعته الاقتداء فى صلاه العيدين بصلاه الاستسقاء و بالعكس بحاجه إلى دليل، و أما الصحيحه فقد مرّ أنه لا عموم لها من هذه الناحيه.

كما أن من يصلّى صلاه العيدين مأموماً أو صلاه الاستسقاء أو الآيات كذلك فلا يجوز له أن يقتدى إلاّ بمن يؤدى نفس تلك الصلوات.

بل فى غير الصلاه المعاده جماعه أيضاً، و لعل اهمال الماتن قدّس سرّه لها من

الجماعه سواء كان الإمام ملتفتا لاقتداء الغير به أم لا، نعم حصول الثواب فى حقه موقوف على نيه الإمامه، و أما المأموم فلا بد له من نيه الائتتمام، فلو لم ينوه لم تتحقق الجماعه فى حقه و إن تابعه فى الأقوال و الأفعال، و حينئذ فإن أتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلاته و إلا فلا، و كذا يجب وحده الإمام فلو نوى الاقتداء باثنين و لو كانا متقارنين فى الأقوال و الأفعال لم تصح جماعه و تصح فرادى إن أتى بما يجب على المنفرد و لم يقصد التشريع، و يجب عليه تعيين الإمام بالاسم أو الوصف أو الإشاره الذهنيه أو الخارجيه فيكفى التعيين الإجمالى كنيه الاقتداء بهذا الحاضر أو بمن يجهر فى صلاته مثلا من الأئمه الموجودين أو نحو ذلك، و لو نوى الاقتداء بأحد هذين أو أحد هذه الجماعه لم تصح جماعه و إن كان من قصده تعيين أحدهما بعد ذلك فى الأثناء أو بعد الفراغ.

مسأله ١٠: لا يجوز الاقتداء بالمأموم

[١٨٧٧] مسأله ١٠: لا يجوز الاقتداء بالمأموم، فيشترط أن لا يكون إمامه مأموما لغيره.

مسأله ١١: لو شك فى أنه نوى الائتتمام أم لا بنى على العدم و أتم منفردا

[١٨٧٨] مسأله ١١: لو شك فى أنه نوى الائتتمام أم لا بنى على العدم و أتم منفردا و إن علم أنه قام بنيه الدخول فى الجماعه، نعم لو ظهر عليه أحوال الائتتمام كالإنصات و نحوه فالأقوى عدم الالتفات و لحوق أحكام الجماعه (١)، و إن كان الأحوط الإتمام منفردا، و أما إذا كان ناويا للجماعه جهه أن من صلى فرادى إذا أعاد صلاته اماما لا ينفك عن نيه الامامه و الجماعه حيث انه يعلم ان اعادتها لم تكن مشروع له إلا جماعه اماما كان أو مأموما.

فى اطلاقه اشكال بل منع، فإنه إن كان واثقا و متأكدا من أن الحاله الطارئه عليه إنما هى بالائتتمام و الدخول فى الجماعه و جب عليه ترتيب أحكامها،

و رأى نفسه مقتديا و شك في أنه من أول الصلاه نوى الانفراد أو الجماعه فالأمر أسهل (١).

و إلا فليس بإمكانه ترتيبها و عدم الالتفات.

في اطلاقه اشكال بل منع على أساس أنه لم يجوز أن ينوى من أول الصلاه الافراد ثم في الاثناء ينوى الائتتمام، إذ لا دليل على مشروعيه ذلك، و إنما يسوغ للمصلى أن ينوى الاقتداء من بدايه صلاته، و على هذا فإذا شك المصلى في أنه دخل في الصلاه ناويا بها الافراد ثم عدل إلى الجماعه، أو ناويا بها الجماعه من الابتداء لم تجر قاعده التجاوز و ان احتمال انه كان حين الدخول فيها أذكر لأمرين...

أحدهما: أن الشك هنا ليس في ترك جزء أو شرط بعد التجاوز عن محله الشرعى و إنما هو في أنه نوى الافراد أولا ثم عدل إلى الجماعه، أو نوى الجماعه من الأول فالشك إنما هو في صفه النيه لا في أصل وجودها بمفاد كان التامه، و هو ليس موردا لقاعده التجاوز فانها تثبت وجود الجزء أو الشرط بمفاد كان التامه، و لا تثبت صفه الموجود، هذا اضافه إلى أنه ليس لنيه الصلاه افرادا أو جماعه محل معين.

و الآخر: أن قاعده التجاوز إنما تجرى لإثبات أن الصلاه تامه و لا نقص فيها بحيث لو لم تجر لكانت ناقصه و لا بد من الاتيان بها مره ثانيه، و لا يترتب هذا الأثر على جريانها في المقام، و ذلك لأن المصلى لما يشك في أنه نوى الافراد من الأول يعنى يصلى بدون أن يكون لصلاته ارتباط شرعى بصلاه شخص آخر ثم يعدل إلى الجماعه و الائتتمام، أو نوى الجماعه من الأول، يعنى يصلى ناويا أن يتخذ من مصلى آخر إماما له في صلاته، فهو إنما يوجب الشك في بطلان جماعته لا صلاته، و من المعلوم أن قاعده التجاوز لا تثبت صحه جماعته و تحققها شرعا إذا كانت

مسألة ١٢: إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو

[١٨٧٩] مسألة ١٢: إذا نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فبان أنه عمرو فإن لم يكن عمرو عادلا بطلت جماعته و صلاته أيضا إذا ترك القراءة (١) أو أتى بما يخالف صلاه المنفرد، وإلا صحت على الأقوى، وإن التفت في الأثناء و لم يقع منه ما ينافي صلاه المنفرد أتم منفردا، وإن كان عمرو أيضا عادلا ففي المسألة صورتان: إحداهما أن يكون قصده الاقتداء بزيد و تخيل أن الحاضر هو زيد و في هذه الصورة تبطل جماعته و صلاته أيضا (٢) إن الصلاة صحيحه على كل حال.

فالتتبعه: إن المصلي إذا رأى نفسه في صلاه جماعه و شك في أنه نوى بها الجماعه من الأول أو نوى الافراد ثم عدل إليها فليس بإمكانه اثبات صحه جماعته، و حينئذ فوظيفته أن يواصل صلاته منفردا و لا شيء عليه، و لا فرق في ذلك بين أن يعرض عليه الشك و هو في الركعه الأولى أو الثانيه أو الثالثه.

في بطلان صلاته مطلقا اشكال بل منع، لأنها لا تبطل بترك القراءة فيما إذا كان معذورا في تركها بمقتضى اطلاق حديث لا تعاد، نعم إذا لم يكن معذورا فيه أو كان ما تركه مما يوجب البطلان و إن كان عن عذر كما إذا تورط في فتره اقتدائه بنقصان ركن فيها و لو سهوا بطلت صلاته و وجب عليه استئنافها من جديد.

و دعوى: إن حديث (لا- تعاد) لا- يشمل المقام باعتبار ان المصلي يكون تاركا للقراءة عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعي و من المعلوم أن مثله لا يكون مشمولا لإطلاق الحديث لاختصاصه بما إذا ترك الجزء أو الشرط ناسيا أو جاهلا إذا كان معذورا أو كان مركبا و إن لم يكن معذورا.

خاطئه بأن منشأ الترك في المقام هو الغفله عن كون الامام عمروا و الاعتقاد بأنه زيد فيكون غافلا و جاهلا مركبا كما هو الحال في سائر موارد.

بل الظاهر صحه الصلاه و الجماعه معا لأن البطلان مبني على أن يكون

خالفت صلاه المنفرد،الثانيه أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر و لكن تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو و في هذه الصورة الأقوى صحه جماعته و صلاته،فالمناطق ما قصده لا ما تخيله من باب الاشتباه في التطبيق.

مسألة ١٣: إذا صلى اثنان و بعد الفراغ علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر صحت صلاتهما

[١٨٨٠] مسألة ١٣: إذا صلى اثنان و بعد الفراغ علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر صحت صلاتهما، أما لو علم أن نيه كل منهما الإتمام بالآخر استأنف كل منهما الصلاه (١) إذا كانت مخالفه لصلاه المنفرد، و لو شكنا فيما أضمراه الاقتداء بالامام الواقف على أنه زيد من باب التقييد لا الداعي، و قد مرّ أن التقييد بمعنى التضييق و الحصره في امثال المسأله غير متصور على أساس أن الامام الواقف الحاضر موجود خارجي معين و هو غير قابل للحصره و التضييق، فالإقتداء به على أنه زيد لا محاله يكون من باب الداعي لأنه قد اتم بالامام الواقف امامه خارجا واقعا و حقيقه و لكن باعتقاد انه زيد فبان عمرو، و من الواضح أن هذا الاعتقاد الخاطي لا- يغير الواقع الخارجي بداهه أن الشيء إذا وقع لا- ينقلب عما هو عليه، فإذا كان الامام الواقف الذي نوى الاقتداء به جديرا بالامامه أيضا و تتوفر فيه الشروط اللازمه في امام الجماعه صحت صلاته و اتمامه، فالنتيجه: ان كلتا الصورتين في المتن تكون من باب تخلف الداعي و الاشتباه في التطبيق.

في الاستئناف اشكال و الأظهر عدمه، فإن عمدته الدليل على وجوب الاستئناف هي روايه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: (قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين اختلفا فقال أحدهما: كنت امامك، و قال الآخر: انا كنت امامك، فقال: صلاتهما تامه، قلت: فإن قال كل واحد منهما كنت اتم بك، قال:

صلاتهما فاسده و ليستأنفا) (١) فإنها واضحه الدلاله على بطلان صلاه كليهما معا، و لكن لا يمكن الأخذ بهذه الروايه من ناحيه السند باعتبار ان في سندها النوفلي و هو لم يثبت توثيقه، و مجرد وروده في اسناد كامل الزيارات و تفسير القمي لا

ص: ٤٦١

فالأحوط الاستئناف و إن كان الأقوى الصحة إذا كان الشك بعد الفراغ(١) أو يكفى فى توثيقه، و على هذا فمقتضى حديث لا تعاد هو صحة صلاه كل منهما بملاك أنه معذور فى ترك القراءه.

هذا بناء على بطلان الصلاه بائتمام كل منهما بالآخر، و حينئذ فإن علم به فلا اشكال فى البطلان و إن شك فيه كان يشك فى صحة صلاته على أساس أنه مانع عنها، و معه لا مانع من الرجوع إلى قاعده الفراغ شريطه أن يكون المصلى ملتفتا إلى مانعيه ذلك و كان فى مقام الامتثال فعندئذ اذا شك بعد الفراغ من صلاته انه ائتم بصاحبه مع علمه بائتمام صاحبه به أو شكه فيه لا مانع من جريان قاعده الفراغ باعتبار انه كان فى مقام الامتثال فاحتمال انه ائتم به عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى غير محتمل، و احتمال أنه صنع ذلك غفله و سهوا فهو خلاف الأصل، و عليه فلا تصل النوبه إلى الاستصحاب فى المسأله و هو استصحاب عدم ائتمامه بصاحبه الجدير بالائتمام، و بالعكس، و استصحاب عدم ائتمام كل منهما بالآخر، فإن هذا الاستصحاب و إن كان لا مانع منه فى نفسه إلاّ أنه محكوم فى المسأله بالقاعده، نعم لو لم تجر القاعده كما إذا كان المصلى غافلا حين العمل فلا بأس بالتمسك به على أساس أن المانع من الصلاه إنما هو ائتمام كل منهما بالآخر فى زمان ائتمام الآخر به واقعا، و مع الشك يستصحب عدمه و به يحرز عدم المانع من الصلاه.

و دعوى: انه لا مجال لجريان قاعده الفراغ بملاك انه لا يحتمل أن يكون ائتمامه بالآخر عن غفله و نسيان، بل لو كان فهو عن قصد و عمد حيث انه لا يرى ذلك خلاف وظيفته باعتبار انه يعتقد مشروعيه هذا الائتمام لعدم علمه بائتمام صاحبه به.

مدفوعه: بأن المفروض فى المسأله هو أن المصلى شاك فى صحة صلاته

قبله مع نيه الانفراد بعد الشك.

مسألة ١٤: الأقوى و الأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختياراً

[١٨٨١] مسألة ١٤: الأقوى و الأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختياراً و إن كان الآخر أفضل و أرجح، نعم لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاته من موت أو جنون أو إغماء أو صدور حدث بل و لو لتذكر حدث سابق جاز للمؤمنين تقديم إمام آخر (١) و إتمام الصلاة معه، بل و فسادها بعد الانتهاء منها، و لا يكون منشأ لهذا الشك إلا الشك في الائتمام المذكور من ناحيه النسيان و الغفلة لأن احتمال أن يكون ذلك عن عمد و التفات خلاف الفرض مع أن لازم هذه الدعوى هو عدم الشك فيها.

و أما إذا كان الشك في ذلك في أثناء الصلاة فإن كان قبل الركوع في الركعة الأولى يواصل صلاته منفرداً بأن يقرأ إلى أن أكمل القراءة ثم ركع و لا شيء عليه، و إن كان بعده فأيضاً الأمر كذلك، و أما ترك القراءة فيما أنه كان معذوراً فيه فهو مشمول لحديث (لا تعاد).

و الأظهر أن يكون ذلك الامام من أحد المأمومين بمقتضى قوله عليه السلام في صحيحه على بن جعفر عليه السلام: (لا صلاة لهم إلا بإمام فليقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها و قد تمت صلاته) (١) و قوله عليه السلام في صحيحه البقباق: (لا يؤم الحضري المسافر و لا المسافر الحضري فإن ابتلى بشيء من ذلك فأم قوماً حضريين فإذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدّمه فأمهم).

(٢) و أما قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: (و يقدمون رجلاً آخر) (٣) و إن كان مطلقاً و يدل باطلاقه على جواز تقديم رجل اجنبي إلا أنه لا بد من تقييده بهما تطبيقاً لمبدأ حمل المطلق على المقيد.

ثم إن المنصوص في الروايات المعتمرة من الأعذار موت الامام أثناء الصلاة و اعتلاله و صدور الحدث منه أو تذكره حدثاً سابقاً على الصلاة و سفره، و أما سائر

ص: ٤٤٣

-
- ١- ١) الوسائل ج ٨ باب ٧٢ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ١.
 - ٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب ١٨ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٦.
 - ٣- ٣) الوسائل ج ٨ باب ٤٣ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ١.

الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختاراً كما لو صار فرضه الجلوس، حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد.

مسألة ١٥: لا يجوز للمنفرد العدول إلى الائتمام في الأثناء

[١٨٨٢] مسألة ١٥: لا يجوز للمنفرد العدول إلى الائتمام في الأثناء.

مسألة ١٦: يجوز العدول من الائتمام إلى الانفراد و لو اختاراً

[١٨٨٣] مسألة ١٦: يجوز العدول من الائتمام إلى الانفراد و لو اختاراً في الأعذار التي قد تعرض عليه في الأثناء كالجنون و الأغماء و الرعاف و الأذى في البطن و نحوها فهي بين ما لم ترد في شيء من النصوص و بين ما ورد في نص غير معتبر هذا من ناحيته، و من ناحيته أخرى أن الاقتداء بشخصين في صلاه واحده عرضاً أو طولاً بأن يقتدى نصف منها بشخص و النصف الآخر بآخر غير مشروع لعدم الدليل، فإذا مقتضى القاعده عدم جواز ذلك، و على هذا الأساس فالحكم في مورد النصوص المذكوره يكون على خلاف القاعده، و حينئذ فهل يمكن التعدى عن موردها إلى سائر الأعذار؟ الظاهر هو امكان التعدى و ذلك لأنّ المتفاهم العرفى من هذه النصوص على أساس مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو انه لا خصوصيه للأعذار المنصوصه و أن العبره إنما هي بعدم تمكن الامام من اتمام الصلاه.

و إن شئت قلت: ان هذه الأعذار لو كانت وارده في كلام الامام عليه السّلام لأمكن أن يقال بأن فيها خصوصيه و يشكل التعدى حينئذ، و لكن بما أنها وارده في كلام السائل فمن جواب الامام عليه السّلام بتقديم أحد المأمومين لإتمام الصلاه يفهم العرف عموم الحكم و عدم اختصاصه بمورده، بل لا يبعد التعدى إلى ما يعرض على الامام ما لا يتمكن معه من الصلاه قائماً فحسب.

فالتتيجه: أن المستفاد من هذه النصوص عرفاً هو أن التعدى من موردها إلى سائر الأعذار يكون على القاعده و تؤيدها النصوص الضعيفه الداله على ذلك..

جميع أحوال الصلاة على الأقوى(١) وإن كان ذلك من نيته في أول الصلاة، في إطلاقه اشكال بل منع و الأقوى عدم جواز العدول فيما إذا كان ناويا له من البدايه كما إذا اقتدى بإمام و عول عليه في القراءة و هو ينوي الانفراد في الركعه الثانيه أو في القنوت و إذا وصل الامام اليها و إلى القنوت انفرده، فإذا فعل ذلك بطلت صلاته و عليه الاعاده من جديد و ذلك لما مرّ من أنه لا دليل على مشروعيه الجماعه في بعض الصلاه دون بعضها، فإن صحيحه زراره و الفضيل لا تدل على مشروعيتها كذلك باعتبار أن عمومها افرادى و لا نظر لها إلى ابعاض الصلوات و احوالها، و لا يوجد دليل آخر في المسأله.

و عليه فبطبيعته الحال تكون صلاته باطله باعتبار ان الجماعه إذا لم تكن صحيحه لم يجز له التعويل على قراءه الامام و الاكتفاء بها، فحينئذ يكون تاركها للقراءه عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى، نعم لو كان جاهلا بالمسأله و معتقدا بجواز العدول حتى فى هذه الصوره لم تجب عليه الاعاده لمكان حديث(لا تعاد).

و أما إذا لم يكن ناويا العدول من البدايه و لكن بدا له فى الاثناء و عدل من الائتمام إلى الانفراد فحينئذ إن كان العدول قبل الركوع من الركعه الأولى أو الثانيه و جب عليه أن يقرأ كما يقرأ المنفرد، و لا- يمكن أن يكتفى بقراءه الامام باعتبار أن انفراده هذا من الائتمام كاشف عن بطلانه على أساس ما مرّ من انه لا دليل على مشروعيه الائتمام فى بعض اجزاء الصلاه فحسب، و بما أن محل القراءة يظل باقيا و هو متمكن منها فلا يجوز له تركها و إلا لكان تاركا لها عن عمد و التفات و معه تبطل صلاته. و إن كان بعد الدخول فى الركوع يواصل فى صلاته منفردا و لا شىء عليه، و أما ترك القراءة فيما أنه يكون معذورا فيه فيشملة حديث(لا تعاد) فيحكم بصحة صلاته شريطه أنه لم يتورط فى زياده ركن فيها أو نقصانه.

لكن الأحوط عدم العدول إلا لضروره و لو دنيويه خصوصا في الصورة الثانيه.

مسأله ١٧: إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءه

[١٨٨٤] مسأله ١٧: إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءه، بل لو كان في أثناء القراءه يكفيه بعد نيه الانفراد قراءه ما بقى منها و إن كان الأحوط استئنافها خصوصا إذا كان في الأثناء.

مسأله ١٨: إذا أدرك الإمام راعيا يجوز له الائتمام و الركوع معه ثم العدول إلى الانفراد اختيارا

[١٨٨٥] مسأله ١٨: إذا أدرك الإمام راعيا يجوز له الائتمام و الركوع معه ثم العدول إلى الانفراد اختيارا، و إن كان الأحوط ترك العدول حينئذ خصوصا إذا كان ذلك من نيته أو لا (١).

مسأله ١٩: إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام و أتمّ صلاته

[١٨٨٦] مسأله ١٩: إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام و أتمّ صلاته فنوى الاقتداء به في صلاه اخرى قبل أن يركع الامام في تلك الركعه أو حال كونه فالنتيجه: أن المأموم إذا عدل في الأثناء فإن لم يكن ناويا من البدايه بطلت جماعته دون صلاته غايه الأمر إن كان قبل الركوع و جب عليه أن يقرأ كما مرّ، و بذلك يظهر حال المسأله الآتیه.

مرّ أن الأقوى بطلان جماعته إذا كان من نيته العدول من الأول، بل بطلان صلاته إذا كان ملتفتا إلى عدم جواز ذلك على أساس انه تارك للقراءه حينئذ عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى إلا أن يكون معتقدا بجواز ذلك فعندئذ صحت بمقتضى حديث (لا تعاد). نعم إذا لم يكن ناويا له من الأول و بنى على العدول بعد الركوع فعدل و واصل صلاته منفردا صحت شريطه عدم الاخلال بالركن، و به و بما ذكرناه في المسائل المتقدمه يظهر حال المسأله الآتیه.

فى الركوع من تلك الركعه جاز و لكنه خلاف الاحتياط (١).

مسأله ٢٠: لو نوى الانفراد فى الأثناء لا يجوز له العود إلى الأتمام

[١٨٨٧] مسأله ٢٠: لو نوى الانفراد فى الأثناء لا يجوز له العود إلى الأتمام.

نعم، لو تردّد فى الانفراد و عدمه ثم عزم على عدم الانفراد صح (٢)، بل لا- يبعد جواز العود إذا كان بعد نيه الانفراد بلا فصل (٣)، و إن كان الأحوط عدم العود مطلقاً.

مسأله ٢١: لو شكّ فى أنه عدل إلى الانفراد أم لا بنى على عدمه

[١٨٨٨] مسأله ٢١: لو شكّ فى أنه عدل إلى الانفراد أم لا بنى على عدمه.

مسأله ٢٢: لا يعتبر فى صحه الجماعه قصد القربه من حيث الجماعه بل يكفى قصد القربه فى أصل الصلاه

[١٨٨٩] مسأله ٢٢: لا يعتبر فى صحه الجماعه قصد القربه من حيث الجماعه بل يكفى قصد القربه فى أصل الصلاه، فلو كان قصد الإمام من الجماعه الجاه أو مطلب آخر دنيوى و لكن كان قاصداً للقربه فى أصل لم يظهر وجه هذا الاحتياط، فإن المأموم إذا عدل إلى الانفراد على تفصيل قد مر و تمت صلاته جاز له الأتمام به فى صلاته الثانيه بلا شبهه.

فى الصحه اشكال بل منع لأنّ التردد ينافى البقاء على الأتمام باعتبار أن الأتمام أمر قصدى يتوقف على النيه و لا يجتمع مع التردد، و عليه فإذا نوى الأتمام بعد التردد فهو اتمام فى اثناء الصلاه بعد كونه منفرداً فيها، و لا دليل على صحه هذا الأتمام و جوازه، و على هذا فإذا كان هذا التردد قبل الركوع فى الركعه الأولى أو الثانيه وجب عليه أن يقرأ كما يقرأ المنفرد و إلا بطلت صلاته إلا إذا كان معذوراً.

بل هو يبعد عن الصواب إذ لا شبهه فى أن الأتمام بعد نيه الانفراد و إن كان بلا فصل اتمام جديد و ليس هو من الأتمام الأول و بقاء له، فإذا كان اتماماً جديداً فيما انه كان فى أثناء الصلاه و مسبوقة بالانفراد فيها فلا دليل على مشروعيتها.

الصلاه صحّ، وكذا إذا كان قصد المأموم من الجماعة سهوله الأمر عليه أو الفرار من الوسوسة أو الشك أو من تعب تعلم القراءه أو نحو ذلك من الأغراض الدنيويه صحت صلاته مع كونه قاصدا للقربه فيها، نعم لا يترتب ثواب الجماعة إلا بقصد القربه فيها.

مسأله ٢٣: إذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها سهوا أو جهلا

[١٨٩٠] مسأله ٢٣: إذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها سهوا أو جهلا كما إذا كانت نافله أو صلاه الآيات مثلا فإن تذكر قبل الإتيان بما ينافى صلاه المنفرد عدل إلى الانفراد و صحت، وكذا تصح إذا تذكر بعد الفراغ و لم تخالف صلاه المنفرد، وإلا بطلت (١).

مسأله ٢٤: إذا لم يدرك الإمام إلا فى الركوع أو أدركه فى أول الركعه أو أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل فى الصلاه إلى أن ركع

[١٨٩١] مسأله ٢٤: إذا لم يدرك الإمام إلا فى الركوع أو أدركه فى أول الركعه أو أثنائها أو قبل الركوع فلم يدخل فى الصلاه إلى أن ركع جاز له الدخول معه و تحسب له ركعه (٢)، و هو منتهى ما تدرك به الركعه فى ابتداء الظاهر أن مراد الماتن قدس سره من المخالف و المنافى لصلاه المنفرد هو خصوص المنافى لها عمدا و سهوا، فإن المأموم إذا كان ائتمامه باطلا فى الواقع إنما تصح صلاته منفردا شريطه أن لا يكون متورطا فى الاتيان بالمنافى لصلاه المنفرد كزياده ركن او نقصانه.

هذا هو المشهور و المعروف، و لكن الأجدد و الأولى أن لا يدخل فى الجماعة إلا ان يدرك الامام حال تكبيره الركوع و يقتدى به فى ذلك الحال و ذلك: لأن الروايات التى تنص على أن من أدرك الامام و هو راكع ثم ركع قبل أن يرفع الامام رأسه فقد ادرك الركعه معارضه بطائفه من الروايات التى تؤكد على عدم الاعتداد بركعه لم يشهد تكبيرها و عدم الدخول فيها على أساس أن مدلول هذه الطائفه هو الارشاد الى فساد الركعه التى لم يشهد المأموم تكبيرها و لم يدرك

الامام فى حاله، و مدلول الطائفه الأولى هو الصحه اذا أدرك الامام و هو راع فرقع قبل أن يرفع الامام رأسه و إن لم يشهد تكبيره.

و على هذا الأساس فلا يمكن الجمع بينهما بحمل الطائفه الثانيه على الكراهه بقريته الطائفه الأولى و ذلك لأن مدلول النهى فى هذه الطائفه ليس حرمه تكليفه لكى تكون الطائفه الأولى بلحاظ أنها ناصه فى مدلولها قرينه عرفيه على رفع اليد عن ظهور النهى فيها فى الحرمة و حمله على الكراهه، فاذن لا- وجه لهذا الجمع و لا مبرر له فلا محاله تكون المعاضه بينهما مستقره، فان الطائفه الأولى تؤكد على كفايه ادراك الامام فى الركوع شريطه ان يركع المأموم قبل رفع الامام رأسه، و الطائفه الثانيه تؤكد على عدم كفايه ذلك و أن أدنى ما يكفى فى صحه الصلاه جماعه ادراك الامام فى تكبيره الركوع و الاقتداء به فى هذا الحال باعتبار أن كلمه (الادراك) تدل على أن ذلك أدنى حد يمكن أدرك الجماعه به، و على هذا فلا بد من النظر الى مرجحات باب المعارضه و لا ترجيح فى البين، و اما الشهره العمليه فهى و إن كانت موافقه للأولى إلا أنها ليست من مرجحات ذلك الباب هذا، و لكن الذى يهون الخطب هو أن الطائفه الأولى روايات كثيره و مشهوره تبلغ من الكثره بدرجة يكون الانسان العادى واثقا و متأكدا بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام، و عندئذ تسقط الطائفه الثانيه عن الاعتبار بملاك أنها مخالفه للسنة فلا تكون حجه لكى تصلح أن تعارض الطائفه الأولى، فالمقام من دوران الأمر بين الحجه و اللأحجه لا المعارضه بين الحجتين. و اما مع غض النظر عن ذلك، فلا- يكون هناك مبرر لتقديم الأولى على الثانيه فتسقطان من جهه المعارضه فلا دليل على كفايه اقتران ركوع المأموم بركوع الامام قبل أن يبدأ برفع رأسه، و من هنا كان الأجدر و الأولى أن لا يأتى اذا ادرك الامام و هو راع.

الجماعه على الأقوى بشرط أن يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام رأسه و إن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى، فلا يدركها إذا أدركه بعد رفع رأسه، بل و كذا لو وصل المأموم إلى الركوع بعد شروع الإمام في رفع الرأس و إن لم يخرج بعد عن حده على الأحوط (١)، و بالجمله إدراك الركعه في ابتداء الجماعه يتوقف على إدراك ركوع الإمام قبل شروع في رفع رأسه، و أما في الركعات الاخر فلا يضر عدم إدراك الركوع مع الإمام بأن ركع بعد رفع رأسه بل بعد دخوله في السجود أيضا، هذا إذا دخل في الجماعه بعد ركوع الإمام، و أما إذا دخل فيها من أول الركعه أو أثنائها و اتفق أنه تأخر عن الإمام في الركوع فالظاهر صحه صلاته و جماعته (٢)، فما هو بل على الأظهر فان العبره انما هي بعدم خروجه عن حد الركوع الشرعى و إن خرج عن حد ركوعه الشخصى، و من هنا اذا ابتداء الامام برفع رأسه و خرج عن حد ركوعه الشخصى و لكنه لا يزال باقيا في حد الركوع الشرعى و هو الحد الأدنى من الركوع و واقفا فيه قليلا و اقترن به ركوع المأموم صدق انه أدرك الامام و هو راع، و اما اذا ابتداء برفع رأسه و استمر في النهوض الى القيام من دون الوقوف الى حده الشرعى، فلا يكفى اقتران ركوع المأموم به في هذا الحد و لا يصدق عليه انه أدرك الامام و هو راع باعتبار أن عنوان الراكع لا يصدق في حال نهوضه الى القيام.

هذا اذا كان تأخره عنه عن عذر كالسهو او الزحام أو نحو ذلك، و لعلّ هذا هو مراده قدّس سرّه أيضا.

و النكته فيه: ان الجماعه متقومه بمتابعه المأموم للإمام في افعاله، فيقف بوقوفه و يركع بركوعه و يسجد بسجوده و يجلس بجلوسه و هكذا، و هذا يعنى ان المأموم اذا سبقه في فعل من افعاله فيها فهو منفرد عنه فيه فلا يكون مقتديا و متابعا

له، ولا فرق بين ان يكون ذلك عن عمد و التفات، أو عن سهو و غفله، أو لمانع خارجي كالزحام أو نحوه، باعتبار أن انفراده عنه فيه واقعي فلا- يختلف باختلاف حالاته أو المانع الخارجي، فإذا كان استمراره في متابعتة له في افعاله اللاحقه و التحاقه به فيها اقتداء به مره ثانيه بعد الانفراد، و من المعلوم ان ذلك بحاجه الى دليل خاص بعد ما مرّ من عدم اطلاق لدليل المسأله (العام)، و قد دل الدليل على الاقتداء و الالتحاق به مره أخرى في موردين:

أحدهما: ما إذا كان ترك المتابعه فيه عن سهو و ذهول.

و الآخر: ما إذا كان تركها لمانع خارجي.

اما الدليل في المورد الأول فهو متمثل في صحيحه عبد الرحمن عن ابى الحسن عليه السلام قال: (سألته عن الرجل يصلي مع امام يقتدى به فركع الامام و سها الرجل و هو خلفه لم يركع حتى رفع الامام رأسه و انحط للسجود، أ يركع ثم يلحق بالامام و القوم في سجودهم؟ أم كيف يصنع؟ قال: يركع، ثم ينحط و يتم صلاته معهم و لا شيء عليه). (1) فإنها تنص على مشروعيه الاقتداء و الالتحاق به في اللاحق بعد الانفراد في الركوع.

ثم إن الحكم في مورد الصحيحه و إن كان على خلاف القاعده حيث أن مقتضى القاعده عدم مشروعيه الاقتداء به ثانيا بعد الانفراد عنه و لو سهوا إلا- أن المتفاهم العرفي منها عدم اختصاصه بموردها و هو نسيان الركوع مع الامام و يلحق به نسيان السجود معه بل سائر الافعال أيضا.

نعم لا- يمكن التعدي عن موردها إلى ما إذا سبق المأموم الامام في ركوع أو سجود سهوا و غفله، و لكن قد ثبت مشروعيه الاقتداء و الالتحاق هناك بدليل آخر في هذا المورد. و سيأتي بحث ذلك في ضمن مسائل أحكام الجماعه.

ص: ٤٧١

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٦٤ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

المشهور من أنه لا بد من إدراك ركوع الإمام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة و إلا لم تحسب له ركعة مختص بما إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام أو قبله بعد تمام القراءة(١) لا فيما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها و إن صرح بعضهم بالتعميم، و لكن الأحوط الإتمام و أما الدليل في المورد الثاني، فهو متمثل في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السّلام: (في رجل صَلَّى في جماعه يوم الجمعة فلما ركع الإمام ألجأه الناس إلى جدار أو اسطوانه فلم يقدر على أن يركع ثم يقوم في الصف و قد قام القوم، أم كيف يصنع؟ قال: يركع و يسجد لا بأس بذلك) (١). فانها تنص على مشروعيه الالتحاق به مره ثانيه بعد الانفصال و الانفراد.

و دعوى: أن مورد هذه الصحيحه هو الجماعة في صلاه الجمعة، و التعدى عنه إلى سائر الموارد بحاجه إلى دليل باعتبار أن الحكم يكون على خلاف القاعده.

مدفوعه، بأن الحكم في موردها و إن كان على خلاف القاعده إلا أن العرف يفهم منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه عموم الحكم لمطلق الجماعة و لا خصوصيه للجمعه، كما انه يفهم منها في ضوء تلك المناسبه إنه لا خصوصيه لكون المانع من المتابعه هو الزحام، فإن العبره إنما هي بمنع المأموم من متابعه الامام في الركوع أو السجود، و لا موضوعيه لكون المانع منها هو زحام الناس.

في الحاقه بإدراك الامام في الركوع اشكال بل منع، و الأظهر انه ملحق بإدراك الامام في القراءة بمقتضى اطلاق قوله عليه السّلام في صحيحه زراره: (إذا أدركت التكبيره قبل أن يركع الامام فقد أدركت الصّلاه...) (٢) فإنه يدل على أن المأموم إذا أدرك الامام قائما حال التكبيره للركوع صحت صلاته و كفت قراءه الامام عوضا عن قراءته، كما هو الحال فيما إذا أدرك الامام تكبيره الاحرام أو القراءه.

ص: ٤٧٢

١- ١) الوسائل ج ٧ باب: ١٧ من أبواب صلاه الجمعة و آدابها الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب: ٤٤ من أبواب صلاه الجماعة الحديث: ١.

مسألة ٢٥: لو ركع بتخيل إدراك الإمام ركعاً و لم يدرك بطلت صلاته

[١٨٩٢] مسألة ٢٥: لو ركع بتخيل إدراك الإمام ركعاً و لم يدرك بطلت صلاته (١)، بل و كذا لو شك في إدراكه و عدمه (٢)، و الأحوط في صورته بل صحت صلاته منفرداً لا جماعه إن كان واثقاً بإدراك الامام و هو ركع إذا نوى الائتتمام به و كبر و ركع كما هو الظاهر من المتن إذ حينئذ لا مقتضى للبطلان إلا من جهه الاخلال بالقراءة و تركها، و لكن لما كان تركها باعتقاد انه يدرك الامام في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه فيكون معذوراً في تركها و معه لا قصور في حديث (لا تعاد) عن شموله.

و دعوى: ان مقتضى الروايات التي تنص على أن من ركع و لم يدرك الامام في الركوع لم يدرك ركعه و قد فاتت منه، أن صلاته باطله باعتبار أن ركوعه الذي لم يقترن بركوع الامام لم يحسب من الصلاه...

بعبده جداً لأن تلك الروايات ناظره إلى أن المأموم إذا نوى الائتتمام به و كبر و ركع قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدرك ركعه جماعه و صحت صلاته على أساس صحة الائتتمام، و أما إذا ركع بعد رفع الامام رأسه من الركوع فلم يدرك ركعه جماعه فتبطل صلاته جماعه على أساس بطلان الائتتمام، و لا نظر لها إلى صحة صلاته و بطلانها منفرداً أصلاً حيث أنها ليست في مقام البيان من هذه الناحية نهائياً، و لا مانع من كون هذه الركعه باطله جماعه و صحيحه منفرداً، لأن ملاك بطلانها جماعه شيء و هو عدم ادراكه الامام في الركوع و ملاك صحتها شيء آخر و هو حديث (لا تعاد).

فيه أن الأظهر في هذه الصورة صحة صلاته جماعه، فإنها تختلف عن الصورة المتقدمه و هي ما إذا اعتقد المأموم ادراك الامام و هو ركع، فإذا نوى الائتتمام به و كبر و ركع معتقداً بذلك ثم تبين له الخلاف صحت صلاته منفرداً لا

الشك الإتمام و الإعادة أو العدول إلى النافلة و الإتمام ثم اللحق في الركعة الأخرى.

مسألة ٢٦: الأحوط عدم الدخول إلا مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام

[١٨٩٣] مسألة ٢٦: الأحوط عدم الدخول إلا مع الاطمئنان بإدراك ركوع جماعه كما مرّ، و أما إذا كبر و ركع معتقدا ذلك و لكنه حين ركع شك في أن الامام هل كان راكعا أو رافعا رأسه من الركوع؟ فالأظهر صحه جماعه و ذلك لاستصحاب بقاء الامام راكعا حين ركوعه و بذلك يحرز موضوع صحه الائتمام، فإن موضوعها مركب من جزئين:

أحدهما: ركوع المأموم.

و الآخر: كون الامام راكعا.

فإذا تحقق الجزاءان في الخارج في زمن واحد ثبت الموضوع، و في المقام بما أن ركوع المأموم محرز بالوجدان، و كون الامام راكعا في حينه بالاستصحاب، فبضم الوجدان اليه يثبت الموضوع و يترتب عليه أثره و هو صحه الصلاه جماعه، و أما عنوان (القبل) الوارد في بعض روايات المسأله فالظاهر أنه عنوان مشير إلى الواقع، و هو أن يكون الامام راكعا حين ركع المأموم، و يؤكد ذلك أن هذا العنوان لم يرد في بعضها الآخر كصحيحه زيد الشحام فإن مقتضاها أن الموضوع مركب من ذاتي الجزئين المذكورين من دون أخذ شيء زائد فيه، و على هذا فلا مانع من استصحاب بقاء الامام راكعا حين راكعا المأموم، و به يظهر أنه لا وجه للاحتياط بالجمع بين الاتمام و الاعاده.

و أما العدول إلى النافلة فلا موضوع له في الصورة الثانيه و هي صوره الشك، و على أساس ذلك يظهر أن من شك في أنه هل يدرك الامام و هو راكع إذا نوى الائتمام به و كبر و ركع أو لا؟- فله أن ينوي و يكبر و يركع، فإن أدرك الامام راكعا صحت صلاته جماعه، و إلا صحت صلاته منفردا.

الإمام و إن كان الأقوى جوازه مع الاحتمال، و حينئذ فإن أدرك صحت و إلا بطلت (١).

مسألة ٢٧: لو نوى و كبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل أن يصل إلى حد الركوع

[١٨٩٤] مسألة ٢٧: لو نوى و كبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل أن يصل إلى حد الركوع لزمه الانفراد أو انتظار الإمام قائماً إلى الركعة الأخرى (٢) فيجعلها الأولى له، إلا إذا أبطأ الإمام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء، و لو علم قبل أن يكبر للإحرام عدم إدراك ركوع الإمام لا يبعد جواز دخوله و انتظاره إلى قيام الإمام للركعة الثانية (٣) مع عدم فصل مرّ أنها صحت منفرداً لا جماعه.

تقدم أن الانفراد هو المتعين في مفروض المسألة إذا كان ناوياً الائتمام به معتقداً أنه يدركه راعياً ثم تبين له الخلاف. نعم يتخير بين أن يواصل صلاته منفرداً و بين أن يعدل إلى النافلة فينويها نافله و يتمها بالكامل، كما أن له إن شاء أن يقطع النافلة و يلتحق بالإمام في ركعة لاحقه. و أما لزوم التخيير بين الانفراد أو الانتظار فلا دليل عليه، هذا إضافة إلى ما مرّ من أن صلاته في المسألة صحيحة منفرداً لا جماعه، و هذا يعني أن ركوعه صحيح و يكون ركوعاً للركعة الأولى من صلاته منفرداً، و عليه فلا يكون انتظاره قائماً للإمام إلى الركعة الأخرى و الاقتداء به فيها مشروعاً، فإنه أن جعلها بذلك الركعة الأولى له فهو خلف الفرض، و إن جعلها الركعة الثانية له باعتبار أن الركعة الأولى قد تحققت كان لازم ذلك الائتمام به في أثناء الصلاة مسبقاً بالانفراد و هو غير مشروع و لا دليل عليه.

بل هو بعيد فإن الائتمام بما انه خلاف الأصل فمشروعيته في كل مورد بحاجة إلى دليل، و قد ثبتت مشروعيته أثناء تكبيره الاحرام و القراءة و بعد اكمالها و قبل الركوع و بعده إذا ركع و الامام راع، و لا فرق في الأخير بين أن يكون في ركوع الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، و أما الائتمام به بعد رفع رأسه

يوجب فوات صدق القدوه، وإن كان الأحوط عدمه.

مسألة ٢٨: إذا أدرك الإمام و هو في التشهد الأخير يجوز له الدخول معه

[١٨٩٥] مسألة ٢٨: إذا أدرك الإمام و هو في التشهد الأخير يجوز له الدخول معه بأن ينوي و يكبر ثم يجلس معه و يتشهد فإذا سلّم الإمام يقوم من الركوع و الانتظار إلى قيام الامام للركعه الثانيه فلا- دليل على جوازه بقطع النظر عن أن هذا المقدار من الفصل لا- يضر بصدق الائتمام و المتابعه. و أما ما ورد في جملة من الروايات من أنه إذا لم يدرك الامام في الركوع فاسجد معه، فإنه مضافا إلى أنه لا ينطبق على ما نحن فيه، فهو غير ثابت لضعفها سندا. نعم قد ثبت ذلك في موارد:

أحدها: ما إذا أدرك الامام في التشهد الأخير فإن بإمكانه حينئذ إذا أراد أن يدرك فضيله الجماعه و ثوابها أن يكبر تكبيره الاحرام ناويا الائتمام به و هو قائم ثم يجلس مع الامام و يتشهد، فإذا أسلم الامام قام فأتى صلاته منفردا. و تدل على ذلك موثقه عمار.

ثانيها: ما إذا أدرك الامام بعد الركعتين، يعني في التشهد الأول، فإن بإمكانه حينئذ أن ينوي الائتمام و يكبر تكبيره الاحرام و هو قائم و لا يقعد مع الامام حتى يقوم، و تدل عليه موثقه عمار.

ثالثها: ما إذا أدرك الامام في السجده الأخيره من صلاته، إذ حينئذ بإمكانه أن يقوم بمثل ذلك فيكبر و يهوى إلى السجود فيجسد و الامام ساجد ثم يتشهد، فإذا سلّم الامام قام لصلاته و أتى بها منفردا، و تدل عليه صحيحه محمد بن مسلم، و على هذا فالمكلف في مفروض المسأله مخير بين أن ينوي الانفراد و يكبر و يواصل صلاته منفردا، أو يعدل إلى النافله. ثم إن شاء أتمها أو قطعها و التحق بالامام في ركعه لاحقه، و بين أن ينتظر إلى أن يقوم الامام من الركعه الأولى و يقتدى به في الركعه الثانيه.

فيصلى من غير استئذان للنيه والتكبير، ويحصل له بذلك فضل الجماعة وإن لم يحصل له ركعه.

مسألة ٢٩: إذا أدرك الإمام في السجده الأولى أو الثانية من الركعه الأخيره وأراد إدراك فضل الجماعة

[١٨٩٦] مسألة ٢٩: إذا أدرك الإمام في السجده الأولى أو الثانية من الركعه الأخيره وأراد إدراك فضل الجماعة نوى وكبر وسجد معه السجده أو السجدين وتشهد (١) ثم يقوم بعد تسليم الإمام ويستأنف الصلاة ولا يكتفى بتلك النيه والتكبير (٢)، ولكن الأحوط إتمام الأولى بالتكبير الأول في الإتمام به في السجده الأولى من الركعه الأخيره وفي بقيه السجود من سائر الركعات اشكال بل منع، لعدم الدليل على مشروعيه هذا الإتمام وما دل عليها قاصر من ناحيه السند. نعم قد ثبت جواز الإتمام في خصوص السجده الأخيره من صلاه الامام كما مرّ.

في اطلاقه اشكال بل منع، فإن من أدرك الامام في السجده الأخيره من الصلاه فيامكانه حينئذ إذا أراد إدراك فضل الجماعة أن يكبر ناويا للإتمام به ويهوى إلى السجود فيسجد و الامام ساجد ثم يتشهد مع الامام بنفس النيه السابقه فإذا سلّم الامام قام لصلاته وأتمها، ففي مثل ذلك لا يجب عليه أن يكبر تكبيره الاحرام من جديد ناويا للانفراد، ويدل على ذلك قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: (إذا أدرك الامام وهو في السجده الأخيره من صلاته فهو مدرك لفضل الصلاه مع الامام...) (١) فإنه ظاهر في أن من أراد أن يدرك ثواب الجماعة كان له أن يقوم بهذا العمل، بأن يكبر تكبيره الاحرام لصلاته منفردا ناويا الاقتداء به في السجده الأخيره لإدراك الثواب والفضل، ومن هنا لا يحتسب ذلك من الصلاه وإنما يعطى للملتحق بالجماعه فيها أو في التشهد الأخير ثوابها، فإن احتساب ذلك من الصلاه إنما هو فيما إذا أدرك الامام وهو راع أو قبله كما مرّ، فإذا مقتضى الصحيحه أن زياده السجده وإن كانت عمدية إلا أنها لا تضر، وأما إذا أدرك الامام

ص: ٤٧٧

مسألة ٣٠: إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راكعا و خاف أن يرفع الإمام رأسه

[١٨٩٧] مسألة ٣٠: إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راكعا و خاف أن يرفع الإمام رأسه إن التحق بالصف نوى و كبر فى موضعه و ركع ثم مشى فى ركوعه أو بعده أو فى سجوده أو بعده أو بين السجدين أو بعدهما أو حال القيام للثانية إلى الصف، سواء كان لطلب المكان الأفضل أو للفرار عن كراهه الوقوف فى صف وحده أو لغير ذلك، و سواء كان المشى إلى و هو فى السجده الأولى أو الثانية من سائر الركعات فىقوم بمثل ذلك، بأن يكبر و يهوى للسجود فيسجد مع الامام و يتشهد، فإن كان معتقدا بصحة ذلك و مشروعيته و كانت الزيادة سجده واحده صحت صلاته و لا يجب عليه أن يكبر تكبيره الاحرام من جديد باعتبار أن زياده السجده الواحده إذا كانت عن عذر لا تقدح بالصلاه، و إن لم يكن معتقدا بها بطلت صلاته لزياده سجده واحده عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى، و حينئذ يجب عليه أن يكبر تكبيره الاحرام من جديد حيث أن الأولى قد بطلت على أساس الزيادة العمديه، و أما إذا كان معتقدا بذلك و لكن كانت الزيادة سجدين فأیضا تبطل صلاته باعتبار زياده الركن فيها، و فى هذا الفرض أيضا يجب أن يستأنف الصلاه من جديد.

فما فى المتن من البناء على صحة الائتمام فى غير السجده الأخيره من الصلاه و التشهد أيضا لإدراك الثواب و الفضل بأن يكبر ناويا الائتمام به ثم يهوى إلى السجود و الامام ساجد ثم يتشهد مع الامام فإذا سلم الامام قام، و لكن بنى على أنه لا يكتفى بتلك النيه و التكبيره، بل عليه أن يكبر تكبيره الاحرام من جديد... فى غير محله، فإن الائتمام إذا كان صحيحا لم يكن موجب لبطلان صلاته إلا زياده سجده واحده و هى لا تقدح. نعم إذا كانت الزيادة سجدين بطلت صلاته و يجب عليه استئنافها من جديد.

الامام أو الخلف أو أحد الجانبين بشرط أن لا يستلزم الانحراف عن القبلة و أن لا يكون هناك مانع آخر من حائل أو علو أو نحو ذلك، نعم لا- يضرّ البعد الذي لا- يغتفر حال الاختيار على الأقوى إذا صدق معه القدوه و إن كان الأحوط اعتبار عدمه أيضا، و الأقوى عدم وجوب جزّ الرجلين حال المشى بل له المشى متخطيا على وجه لا تنمحي صورته الصلاه، و الأحوط ترك الاشتغال بالقراءة و الذكر الواجب أو غيره مما يعتبر فيه الطمأنينه حاله، و لا فرق في ذلك بين المسجد و غيره.

ص: ٤٧٩

فصل فى شرائط الجماعه يشترط فى الجماعه مضافا إلى ما مر فى المسائل المتقدمه أمور:

أحدها: أن لا يكون بين الإمام و المأموم حائل يمنع عن مشاهدته (١)، و كذا بين بعض المأمومين مع الآخر ممن يكون واسطه فى اتصاله بالإمام كمن فى صفه من طرف الإمام أو قدامه إذا لم يكن فى صفه من يتصل بالإمام، فلو كان حائل و لو فى بعض أحوال الصلاه من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود بطلت الجماعه من غير فرق فى الحائل بين كونه جدارا أو غيره و لو شخص إنسان لم يكن مأموما، نعم إنما يعتبر ذلك إذا كان المأموم رجلا، أما المرأة فلا- بأس بالحائل بينها و بين الإمام أو غيره من المأمومين مع كون الإمام رجلا- بشرط أن تتمكن من المتابعه بأن تكون عالمه بأحوال الإمام من القيام و الركوع و السجود و نحوها، مع أن الأحوط فيها أيضا عدم الحائل، هذا و أما إذا كان الإمام امرأه أيضا فالحكم كما فى الرجل.

فيه أن عنوان (الحائل) لم يرد فى شىء من الروايات، و إنما الوارد فيها عنوانان: أحدهما (ما لا يتخطفى) و قد فسر ذلك بقدر مسقط جسد الانسان إذا سجد، و الآخر عنوان (ستره أو جدار) فإذاً يعتبر فى صحه الجماعه و الائتمام هذان الأمران، هما عدم الفصل بينهما بأكثر من ذلك و عدم وجود ستره أو جدار تمنع عن مشاهدته.

الثانى: أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين علوًا معتدا به دفعيا كالأبنيه و نحوها لا انحداريا على الأصح (١)، من غير فرق بين المأموم الأعمى و البصير و الرجل و المرأة، و لا- بأس بغير المعتد به مما هو دون الشبر (٢)، و لا بالعلو الانحدارى حيث يكون العلو فيه تدريجيا على هذا إذا لم يكن علو مكان الامام و انخفاض مكان المأموم محسوسا، و إلا لم يجز على أساس أن الأرض المنحدرة تاره يكون انحدارها واضحا و محسوسا، و أخرى غير محسوس، كما إذا كانت مسرحة و تنخفض تدريجيا، فعلى الأول لا يجوز لا يجوز للإمام أن يقف فى الأعلى و يقف المأموم فى موضع منخفض عن ذلك حسا بقدر شبر أو أزيد و على الثانى يجوز للإمام أن يقف فى أى موضع منها.

و إن شئت قلت: أن مقتضى نص موثقه عمار: أن الأرض إذا كانت منبسطة جاز للإمام أن يقف فى أى موضع منها شاء و لا يضر انحدارها و انخفاضها تدريجيا إذا كان غير واضح و محسوس و إن طالت الصفوف و بلغ انخفاض مكان المأموم فى الصف الأخير عن مكان الامام تدريجيا أكثر من شبر بل ذراع أو أزيد ما دام لم يصدق أن موقف الامام أعلى من موقف المأموم. نعم إذا كانت الجماعه فى سفح الجبال مثلا- صدق أن موقف الامام أعلى و أرفع من موقف المأمومين، فالعبره إنما هى بصدق ذلك، فإن صدق لم يجز الائتمام به و إن كان بقدر شبر أو أقل، كما إذا كانت ساحه المسجد مرتفعه عن ساحه أخرى مجاوره بقدر شبر أو أقل بقليل فحينئذ إذا وقف الامام فى ساحه المسجد و المأموم فى الساحه الأخرى صدق أن موقف الامام أرفع و أعلى من موقف المأموم فلا يصح الائتمام به.

تقدم أن العبره إنما هى بصدق ارتفاع موقف الامام عن موقف المأموم عرفا و أما تحديد ذلك الارتفاع بالشبر تاره و بغيره أخرى فلم يثبت. لأن موثقه عمار

وجه لا ينافي صدق انبساط الأرض، و أما إذا كان مثل الجبل فالأحوط ملاحظه قدر الشبر فيه، و لا بأس بعلو المأموم على الإمام و لو بكثير.

الثالث: أن لا يتباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيرا في العاده إلا- إذا كان في صف متصل ببعضه ببعض حتى ينتهي إلى القريب، أو كان في صف ليس بينه و بين الصف المتقدم البعد المزبور و هكذا حتى ينتهي إلى القريب، و الأ-حوط احتياطا لا يترك أن لا يكون بين موقف الإمام و مسجد المأموم (١) أو بين موقف السابق و مسجد اللاحق أزيد من مقدار الخطوه مختلفه من هذه الناحيه و لم تثبت النسخه المشتمله على تحديد الارتفاع بالشبر و لا بغيره، فإذا كان المنط فيه بالصدق العرفي، فإن صدق أن موقف الامام أرفع من موقف المأموم لم يجز الائتمام و إلا جاز، و بذلك يظهر حال ما بعده.

بل الأظهر ذلك و تدل عليه صحيحه زراره بقوله عليه السّلام: (ان صلّى قوم و بينهم و بين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه الامام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه) (١) بتقريب: انه لا يمكن أن يراد من البعد المكاني المحدد بما لا يتخطى الانسان الاعتيادى البعد بين موقف المأموم و موقف الامام أو موقف المأموم أمامه إذ لا يحتمل أن يكون ذلك معتبرا في صحه الائتمام، إذ قلما توجد جماعه مشروعه في الخارج أن يكون مسجد المأموم متصلا بموقف الامام أو موقف المأموم أمامه على نحو يكون الفصل بينهما مضرا و إن كان قليلا حيث قد حدّد ما لا يتخطى في نفس الصحيحه بقدر مسقط جسد الانسان إذا سجد، و معنى ذلك أن الواجب على كل مأموم أن يراعى في الفاصل بين الموقفين أن لا يزيد على ذلك المقدار و إذا زاد لم يجز الائتمام باعتبار أنه ليس بإمام بنص قوله عليه السّلام في الصحيحه:

(إن صلّى قوم.. الخ..) و على هذا الأساس فبطبيعته الحال تكون الصحيحه في مقام

ص: ٤٨٣

التي تملأ-الفرج، و أحوط من ذلك مراعاة الخطوه المتعارفه، و الأفضل بل الأحوط(١) أيضا أن لا يكون بين الموقفين أزيد من مقدار جسد الإنسان إذا سجد بأن يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل.

بيان أقصى حد فاصل بين مسجد المأموم و موقف الامام أو موقف المأموم الذى امامه هو أن لا يزيد عن مسقط جسد الانسان إذا سجد، و إذا زاد فلا جماعه و لا امامه، و يؤكد ذلك بعض الروايات الأخرى أيضا كموثقه عمار و صحيحه عبد الله بن سنان.

فالنتيجه: أن المعتبر فى صحه الجماعه أن لا تكون الفواصل و الفراغات بين موقف الامام و مسجد المأمومين، و كذا بين صف و صف بمقدار لا- يتعدى عما يمكن أن يتخطاه الانسان بخطوه واسعه، و من هنا كان على كل مأموم أن يراعى فى الفاصل بين موضع سجوده و موقف امامه أو موقف المأموم الذى يكون امامه أن لا يزيد عن ذلك القدر و إلا لم يجز الائتمام به.

فيه أنه لا وجه لهذا الاحتياط لما مرّ من أن ذلك لو كان معتبرا و لو احتياطا بين موقف الامام و موقف المأمومين و كذا بين كل صف و صف كان لانه بطالين كثير من الجماعات، حيث أن لانزم ذلك أن يكون مسجد المأموم متصلا بموقف الامام فى الصف الأول أو متصلا بموقف المأموم امامه فى سائر الصفوف، مع أن الامام و المأموم لا يراعى ذلك و يكون على خلاف ما هو المرتكز فى اذهان المشرعه. هذا اضافه إلى أن موثقه عمار تدل على نفى البأس عن وجود الطريق بين الامام و المأموم رغم أن الغالب تكون سعه الطريق أكثر مما يتخطى، و صحيحه عبد الله بن سنان فإنها تدل على أن الحد الفاصل بين الامام و المأموم أقله مريض عنز و أكثره مريض فرس، و من المعلوم أن مريض الفرس أكثر بكثير مما يتخطاه الانسان العادى بخطوه واسعه.

الرابع: أن لا- يتقدم المأموم على الإمام في الموقف، فلو تقدم في الابتداء أو الأثناء بطلت صلاته (١) إن بقي على نية الائتمام، والأحوط تأخره عنه، وإن كان الأقوى جواز المساواه (٢)، ولا- بأس بعد تقدم الإمام في الموقف أو المساواه معه بزياده المأموم على الإمام في ركوعه و سجوده لطول قامته و نحوه، وإن كان الأحوال (٣) مراعاة عدم التقدم في بل بطلت جماعته دون صلاته فإنها تصح منفردا شريطه عدم الاخلال بوظيفه المنفرد فيما لا يعذر فيه الجاهل.

هذا فيما إذا كان المأموم واحدا فإنه يقوم عن يمين الامام و يقتدى به دون خلفه و يدل عليه قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: (الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه... (١) ثم إن مقتضى اطلاق الصحيحه جواز مساواتهما في الموقف حقيقه، و مع الاغماض عن الاطلاق و الشك في جوازها فالمرجع هو الأصل العملى و هل هو أصاله البراءه أو اصاله الاشتغال؟ الظاهر هو الثانى، و ذلك: لأن الشك ان كان في اجزاء الصلاه الواجبه و شروطها فالمرجع هو أصاله البراءه بناء على ما هو الصحيح من جريانها في مسأله الأقل و الأكثر الارتباطيين، و إن كان فيما يعتبر في الجماعه دون أصل الواجب فالمرجع فيه هو اصاله الاشتغال على أساس أن مرد هذا الشك إلى الشك في سقوط القراءه عن ذمه المأموم بقراءه الامام، و قد تقدم في أول بحث الجماعه أن ظاهر الروايات أن قراءه الامام مسقطه عن الواجب و هو قراءه المأموم لا أنها أحد عدلى الواجب.

و أما إذا كان أكثر من واحد فلا يجوز أن يساوه في الموقف بل يجب أن يقوموا خلفه، و يدل على ذلك قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: (فإن كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه...).

(٢) لا يترك هذا الاحتياط، فإن صحيحه محمد بن مسلم و إن لم تدل على

ص: ٤٨٥

١- ١) الوسائل ج ٨ باب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب ٢٣ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

جميع الأحوال حتى فى الركوع و السجود و الجلوس، و المدار على الصدق العرفى.

مسأله ١: لا بأس بالحائل القصير الذى لا يمنع من المشاهده

[١٨٩٨] مسأله ١: لا بأس بالحائل القصير الذى لا يمنع من المشاهده (١).

عدم جواز تقدم المأموم على الامام فى تمام الحالات حتى فى ركوعه و سجوده، و إنما تدل على تأخر موقف الامام، و لا نظر لها إلى سائر حالاته، و على هذا فإذا كان موقف المأموم متأخرا عن موقف الامام و لكن مسجده كان متقدما على موضع سجود الامام باعتبار طول قامته لم تدل على عدم جواز ذلك. و اما مفهوم الامامه فهو أيضا لا يقتضى ذلك لأنّ امامه امام الجماعة إنما هى على أساس أن على المأمومين متابعتة فى الافعال و عدم تقدمهم عليه فيها، و من المعلوم أن الامامه فى ذلك لا تقتضى تقدم الامام على المأمومين فى المكان أيضا، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط وجوبا أن لا يتقدم المأموم على الامام فى جميع الحالات قائما و راكعا و جالسا و ساجدا.

هذا إذا كان مما يتخطاه الانسان و إلا ففيه بأس، و يدل عليه قوله عليه السّلام فى صحيحه زاراه: (و أىّ صف كان أهله يصلون بصلاه الامام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم ما لا- يتخطى فليس تلك لهم بصلاه و إن كان سترا أو جدارا...) (١) على أساس أن الضمير فى كان يرجع إلى الموصول فيدل حينئذ على أن بين صف و صف و بين امام و مأموم إذا كان سترا أو جدارا بقدر لا- يمكن للإنسان أن يتخطاه فهو مانع عن الائتمام، و أما إذا كان بإمكانه أن يتخطاه فلا يكون مانعا، هذا يتخطاه فهو مانع عن الائتمام، و أما إذا كان بإمكانه أن يتخطاه فلا يكون مانعا، هذا على روايه الفقيه، و أما فى الكافى فقد روى الروايه هكذا: (و أىّ صف كان أهله يصلون بصلاه امام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس لهم بصلاه، فإن كان بينهم سترا أو جدار فليست تلك لهم بصلاه إلاّ من كان فى حياء الباب..) (٢). و حينئذ تختلف روايه الفقيه عن روايه الكافى فى نقطه و تتحد معها فى

ص: ٤٨٦

١- ١) من لا يحضره الفقيه ج ١ باب الجماعة و فضلها ح ٥٤

٢- ٢) الكافى ج ٣ باب الرجل يخطو إلى الصف أو يقوم خلف الصف وحده أو يكون بينه و بين الإمام ما لا يتخطى ح ٤

فى أحوال الصلاه و إن كان مانعا منها حال السجود كمقدار الشبر بل أزيد نقطه أخرى. أما نقطه الاتحاد فإن كلتا الروایتین تدل على أن المانع من صحه الاقتداء أمران: أحدهما البعد المکانى بين المأموم و الامام و بين صف و صف المحدد بما لا يتخطى المفسر بمسقط جسد الانسان إذا سجد، و الآخر وجود الساتر بينهما و بين صف و صف.

و أما نقطه الاختلاف بينهما فلأنّ روايه الفقيه تحدد الساتر المانع من الائتمام بما لا يتخطى، فالساتر الذى يمكن أن يتخطاه الانسان لا يكون مانعا، و أما روايه الكافى فهى تدل على أن الساتر مانع، و مقتضى اطلاقها مانعيته و إن كان مما يتخطاه الانسان بخطوه واسعه شريطه صدق الساتر و الجدار بينهم عليه.

و دعوى: أنه لا اطلاق لها على أساس أنها فى مقام المنع عن الصلاه خلف المقاصير مقتديا بصلاه من فيها... مدفوعه باناطه المانع فيها بوجود الساتر و الجدار لا بالمقاصير.

فإذن العبره إنما هى بصدق ذلك، و على هذا فمقتضى روايه الفقيه ان الساتر إذا كان بمقدار يمكن أن يتخطاه الانسان بخطوه واسعه من أوسع خطوات الانسان العادى لم يكن مانعا، و مقتضى روايه الكافى أنه مانع، و بما أن الصادر من الامام عليه السلام احدهما دون كليهما معا فإذن لم يثبت شىء منهما لا نسخه الفقيه و لا نسخه الكافى لعدم الترجيح فى البين، و على هذا الأساس فإذا كان الساتر مما يتخطى كان موضع الشك فى انه مانع أو لا؟ و حيث أن الشك فى مانعيته عن الجماعه فيكون مرجعه إلى الشك فى أن قراءه الامام فيها مع وجود ذلك الساتر هل هى مسقطه عن قراءه المأموم الثابته فى عهدته أو لا؟ و بما أن الشك يكون فى المسقط عن الواجب فالمرجع هو قاعده الاشتغال، هذا اضافه إلى دعوى أن وجوده بين صفوفهم مانع عن صدق الاجتماع.. غير بعيد.

أيضاً، نعم إذا كان مانعاً حال الجلوس فيه إشكال لا يترك معه الاحتياط (١).

مسألة ٢: إذا كان الحائل مما يتحقق معه المشاهدة حال الركوع

[١٨٩٩] مسألة ٢: إذا كان الحائل مما يتحقق معه المشاهدة حال الركوع لثقب في وسطه مثلاً أو حال القيام لثقب في أعلاه أو حال الهوى إلى السجود لثقب في أسفله فالأحوط والأقوى فيه عدم الجواز، بل وكذا لو كان في الجميع لصدق الحائل معه أيضاً (٢).

مسألة ٣: إذا كان الحائل زجاجاً يحكى من وراءه

[١٩٠٠] مسألة ٣: إذا كان الحائل زجاجاً يحكى من وراءه فالأقوى عدم جوازه للصدق.

مسألة ٤: لا بأس بالظلمه و الغبار و نحوهما

[١٩٠١] مسألة ٤: لا بأس بالظلمه و الغبار و نحوهما، ولا تعدّ من الحائل، وكذا النهر و الطريق إذا لم يكن فيهما بعد ممنوع في الجماعه.

مسألة ٥: الشباك لا يعد من الحائل

[١٩٠٢] مسألة ٥: الشباك لا يعد من الحائل، وإن كان الأحوط الاجتناب معه خصوصاً مع ضيق الثقب، بل المنع في هذه الصوره لا يخلو عن قوه لصدق الحائل (٣) معه.

بل هو الأقوى حتى فيما إذا كان الساتر مما يمكن أن يتخطاه الانسان بأوسع خطوات الرجل المتعارف و ذلك مضافاً إلى قاعده الاشتغال، أنه لا يبعد كونه مانعاً عن صدق الاجتماع الذي هو المقوم لحقيقه الجماعه.

تقدم أن عنوان الحائل لم يرد في شيء من الروايات، والوارد فيها إنما هو عنوان الساتر، والظاهر أنه لا يصدق مع وجود الثقب فيه بحيث يشاهد الامام أو يشاهد من يشاهده مباشرة أو بالواسطه كالشبابيك المخرّمه و الزجاج فإن كل ذلك لا يمنع عن صدق الاجتماع. و بذلك يظهر حال المسأله الآتیه.

تقدم أن العبره إنما هي بصدق عنوان الساتر فإن صدق من جهه ضيق الثقب كان مانعاً عن صحه الائتمام حيث لا يصدق معه اسم الاجتماع، وإلا فلا و إن

مسألة ٦: لا يقدح حيلولة المأمومين بعضهم لبعض

[١٩٠٣] مسألة ٦: لا يقدح حيلولة المأمومين بعضهم لبعض وإن كان أهل الصف المتقدم الحائل لم يدخلوا في الصلاة إذا كانوا متهيئين لها.

مسألة ٧: لا يقدح عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهة استطاله الصف

[١٩٠٤] مسألة ٧: لا يقدح عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهة استطاله الصف، ولا أطوليه الصف الثاني مثلا من الأول.

مسألة ٨: لو كان الإمام في محراب داخل في جدار و نحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار

[١٩٠٥] مسألة ٨: لو كان الإمام في محراب داخل في جدار و نحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ممن يحول الحائط بينه وبين الإمام، و يصح اقتداء من يكون مقابلا للباب لعدم الحائل بالنسبة إليه، بل و كذا من على جانبه ممن لا يرى الإمام لكن مع اتصال الصف على الأقوى و إن كان الأحوط العدم، و كذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فاقتدى من في خارج المسجد مقابلا للباب و وقف الصف من جانبه فإن الأقوى صحه صلاه الجميع و إن كان الأحوط العدم بالنسبة إلى الجانبين.

مسألة ٩: لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه

[١٩٠٦] مسألة ٩: لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه إلا- إذا كان متصلا بمن لم تحل الأسطوانة بينهم، كما أنه يصح إذا لم يتصل بمن لا حائل له لكن لم يكن بينه وبين من تقدمه حائل مانع.

مسألة ١٠: لو تجدد الحائل في الأثناء

[١٩٠٧] مسألة ١٠: لو تجدد الحائل في الأثناء فالأقوى بطلان الجماعه و يصير منفردا (١).

صدق عنوان الحائل.

هذا إذا كان الحائل ساترا يمنع عن صدق الاجتماع و إلا فلا تبطل الجماعه.

مسألة ١١: لو دخل في الصلاة مع وجود الحائل جاهلا به لعمى أو نحوه لم تصح جماعه

[١٩٠٨] مسألة ١١: لو دخل في الصلاة مع وجود الحائل جاهلا به لعمى أو نحوه لم تصح جماعه، فإن التفت قبل أن يعمل ما ينافي صلاة المنفرد أتم منفردا، وإلا بطلت (١).

مسألة ١٢: لا بأس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك

[١٩٠٩] مسألة ١٢: لا بأس بالحائل الغير المستقر كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك، نعم إذا اتصلت المارّه لا يجوز و إن كانوا غير مستقرين لاستقرار المنع حينئذ.

مسألة ١٣: لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بنى على عدمه

[١٩١٠] مسألة ١٣: لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بنى على عدمه، و كذا لو شك قبل الدخول في الصلاة في حدوثه بعد سبق عدمه، و أما لو شك في وجوده و عدمه مع عدم سبق العدم فالظاهر عدم جواز الدخول إلا مع الاطمئنان بعدمه (٢).

هذا فيما اذا كان المنافي لصلاة المنفرد منافيا لها عمدا و سهوا كالاخلاق بالركن، و إلا صحت صلاته منفردا.

هذا هو الصحيح، أما إذا كان مسبقا بالوجود فهو واضح، و أما إذا بدأت صلاة الجماعة في شك من المأمومين في وجود الساتر الذي يمنع عن صدق اسم الاجتماع عرفا منذ بدايه الصلاة سواء أ كان مصدر هذا الشك الشك في حدوثه بمفاد كان التامه قبل البدء بالصلاة جماعه أم كان من جهه توارد الحالتين المتضادتين، فيكون هذا الشك مانعا عن الائتمام و لا يسوغ للشاك الدخول في هذه الجماعة و الاعتماد على الصلاة فيها على أساس أن مرد هذا الشك إلى الشك في أن صلاته في تلك الجماعة هل هي مسقطه عن الصلاة الواجبه في ذمته أو لا؟ باعتبار أن الساتر بين الامام و المأمومين، أو بين صف و آخر ان كان موجودا في الواقع لم تكن مسقطه عنها لبطلانها حينئذ جماعه و منفردا، اما جماعه فلو وجود الساتر و أما منفردا فلا تارك للقراءه عامدا و ملتفتا فلا يعمه حديث (لا تعاد). و إن

مسأله ١٤: إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهده حال القيام و لكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس

[١٩١١] مسأله ١٤: إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهده حال القيام و لكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس و المفروض زواله حال الركوع أو الجلوس هل يجوز معه الدخول فى الصلاه؟ فيه و جهان و الأحوط (١) كونه مانعا من الأول، و كذا العكس لصدق وجود الحائل بينه لم يكن موجودا فيه كانت مسقطه لصحتها حينئذ جماعه. و حيث انه شاك من بدايه الصلاه فى وجود الساتر كذلك فيشكك لا محاله فى أنها مسقطه عن الواجب أو لا، و من المعلوم أن الشك إذا كان فى سقوط التكليف بعد العلم به فهو مورد لأصالة الاشتغال دون أصالة البراءة باعتبار أن الشك فى المقام ليس فى مانعيه شىء عن الصلاه أو شرطيه آخر لها لكى يكون موردا لها، بل إنما هو فى وجود المانع عن الجماعه، و هذا الشك فى نفسه لا يترتب عليه أثر عملى منجز حتى يمكن التمسك بأصالة البراءة عنه لفرض أن الاجتماع مستحب و ليس بواجب، و لكن بما أن مردّه إلى الشك فى مسقطيه قراءه الامام عن قراءه المأموم فى هذه الحاله فالمرجع فيه قاعده الاشتغال.

بل هو الأقرب، فإنه لا يبعد أن يكون مشمولا لقوله عليه السلام فى الصحيحه:

(فإن كان بينهم ستره أو جدار فليست تلك لهم بصلاه).

(١) و إن شئت قلت: انه لا تصح صلاه الجماعه مع وجود جدار أو أى ساتر آخر بين الامام و المأمومين، أو بين صف و صف آخر على نحو يمنع عن صدق الاجتماع عرفا، و كذلك لا تصح مع وجود فواصل و فراغات بين الامام و المأمومين و بين صف و آخر بمقدار يمنع عن صدق الاجتماع، و قد حددت تلك الفواصل و الفراغات فى الصحيحه بما لا يمكن أن يتخطاه الانسان العادى، و فسّر ذلك فيها بقدر جسد الانسان إذا سجد، و يراعى هذا المقدار بين موضع سجوده و موقف امامه أو موقف المأموم الذى أمامه، كما أنها حددت وجود الستار و الجدار بينهم

ص: ٤٩١

مسألة ١٥: إذا تمت صلاة الصف المتقدم و كانوا جالسين في مكانهم أشكل بالنسبة إلى الصف المتأخر

[١٩١٢] مسألة ١٥: إذا تمت صلاة الصف المتقدم و كانوا جالسين في مكانهم أشكل بالنسبة إلى الصف المتأخر لكونهم حينئذ حائلين غير مصليين.

نعم إذا قاموا بعد الإتمام بلا فصل و دخلوا مع الإمام في صلاة اخرى لا يبعد بقاء قدوه المتأخرين (١).

مسألة ١٦: الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز معه الاقتداء

[١٩١٣] مسألة ١٦: الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز معه الاقتداء.

مسألة ١٧: إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصف الأول متفرقين

[١٩١٤] مسألة ١٧: إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصف الأول متفرقين بأن كان بين بعضهم مع البعض فصل أزيد من الخطوه التي تملأ بما لا يسمح بصدق صلاة الجماعة، فلا تكون الصحيحه في مقام بيان شرطيه هذين الأمرين في صلاة الجماعة تعبدًا، بل هي في مقام بيان أنهما من مقوماتها، و على هذا فيقع الكلام في صدق وجود الساتر على الساتر المفروض في المسألة و قلنا أنه غير بعيد باعتبار انه لا يعتبر في مانعيته عن الجماعة أن يكون في تمام حالات المصلي في الصلاة.

بل هو الظاهر لأن العبره إنما هي ببقاء اسم الاجتماع عرفًا، و من المعلوم ان اتمام الصف المتقدم بالامام ثانيا بعد اتمام الصلاة الأولى بلا فصل زمني لا يضر بصدق الاجتماع و لا يكون مشمولًا لدليل مانعيه الساتر لعدم صدق الساتر عليه. كما أن الصف المتأخر إذا أمكنه أن يتقدم فورًا و يأخذ المكان المناسب و يواصل صلاته بعد اتمام الصف المتقدم صحت صلاته جماعه و لا يضر هذا المقدار من الفصل بصدق الاجتماع عرفًا.

الفرج فإن لم يكن قدامهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع و لم يكن إلى جانبهم أيضا متصلا بهم من ليس بينه وبين من تقدمه البعد المانع لم يصح اقتداؤهم، وإلا صح، وأما الصف الأول فلا بد فيه من عدم الفصل بين أهله، فمعه لا يصح اقتداء من بعد عن الإمام أو عن المأموم من طرف الإمام بالبعد المانع.

مسألة ١٨: لو تجدد البعد في أثناء الصلاة بطلت الجماعة و صار منفردا

[١٩١٥] مسألة ١٨: لو تجدد البعد في أثناء الصلاة بطلت الجماعة و صار منفردا، وإن لم يلتفت و بقى على نيه الاقتداء فإن أتى بما ينافى صلاه المنفرد من زياده ركوع مثلا للمتابعه أو نحو ذلك بطلت صلاته و إلا صحت.

مسألة ١٩: إذا انتهت صلاه الصف المتقدم من جهه كونهم مقصرين أو عدلوا إلى الانفراد

[١٩١٦] مسألة ١٩: إذا انتهت صلاه الصف المتقدم من جهه كونهم مقصرين أو عدلوا إلى الانفراد فالأقوى بطلان اقتداء المتأخر للبعد، إلا- إذا عاد المتقدم إلى الجماعة بلا فصل (١)، كما أن الأمر كذلك من جهه في كفايه ذلك في صحه جماعه الصف المتأخر اشكال بل منع، لأنّ ظاهر الصحيحه أن البعد بين الامام و المأموم و بين كل صف و صف إذا كان بقدر ما لا يتخطاه الانسان العادى فهو مانع عن تحقق الجماعة، لأنّ قوامها باجتماع الامام و المأمومين في موقف واحد من بدايه الائتتمام به في الصلاه الى نهايته، و على هذا فالبعد المذكور مانع حدوثا و بقاء و لو في آن واحد، و لا يقاس هذا بالسائر على أساس أن المانع هناك عرفا هو السائر الثابت دون غيره و هو ما يحدث و يزول و الصحيحه منصرفه عنه، و هذا بخلاف البعد المانع من الجماعة، فإنه إذا تحقق و لو في آن واحد فلا- جماعه في ذلك الآن و لا- ائتمام فيه، و قد مرّ أنها متقومه باجتماع الامام و المأمومين في موقف واحد من بدايه الائتتمام إلى نهايته، و لا دليل

الحيلولة أيضا على ما مر.

مسألة ٢٠: الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلاة لا يضر بعد كونهم متهيئين للجماعة

[١٩١٧] مسألة ٢٠: الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلاة لا يضر بعد كونهم متهيئين للجماعة، فيجوز لأهل الصف المتأخر الإحرام قبل إحرام المتقدم، وإن كان الأحوط خلافه (١)، كما أن الأمر كذلك من حيث الحيلولة على ما سبق.

مسألة ٢١: إذا علم بطلان صلاة الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخر من جهه الفصل أو الحيلولة

[١٩١٨] مسألة ٢١: إذا علم بطلان صلاة الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخر من جهه الفصل أو الحيلولة (٢) وإن كانوا غير ملتفتين للبطلان، نعم على مشروعيه الاقتداء في اثناء الصلاة بعد الانفراد.

فيه ان الاحتياط و إن كان استحبيا إلا أنه لا منشأ له، فإن المأمومين المتقدمين مكانا إذا كانوا في حالة تهيؤهم لتكبيره الاحرام و تأهبهم للافتتاح لم يشكوا حاجبا أو فاصلا بين الامام و من تأخر عنهم من المأمومين و حينئذ فيجوز للمأموم المتأخر أن ينوى الائتمام و يكبر للإحرام إذا رأى أن المأمومين المتقدمين متهيئون للتكبيره، كما إذا كانوا قد رفعوا أيديهم حتى يكبروا، و الوجه في ذلك أن المستفاد من الصحيحه و غيرها من الروايات أن الجماعة قد تحققت باجتماع الناس خلف امام شريطه توفر شروطها العامه، فإذا تهيؤوا و تأهبوا للائتمام به جاز في هذه الحاله لكل واحد منهم أن ينوى الائتمام و يكبر و إن كان في الصف المتأخر، و لا يعتبر فيها أن ينوى الصف المتقدم الائتمام به و يكبر أولا ثم يكبر المتأخر فالمتأخر و هكذا بالترتيب، و لا يدل على اعتبار ذلك شيء من الروايات.

فالنتيجه: أنهم إذا كانوا متهيئين و متأهبين للائتمام و التكبيره لم يكونوا في هذه الحاله مانعين من ائتمام المأموم المتأخر لا من جهه البعد المكاني بينه و بين الامام و لا من جهه وجود الحاجب و الساتر.

في البطلان اشكال بل منع لأن مانعيه وجود المأمومين المتقدمين في

المكان على أساس بطلان صلاتهم أما من جهة أن وجودهم يشكل حاجبا و ساترا بين المأموم المتأخر في المكان و الامام، أو من جهة انه يشكل البعد المكاني بينهما باكثر مما لا- يتخطاه الانسان العادى بخطوه واسعه، و كلا المانعين لا يصدق على وجودهم. اما المانع الأول فلأن وجود الساتر و الحاجب يمنع عن تحقق الجماعه التي هي اسم للاجتماع بنظر العرف من البدايه إلى النهايه، و مع وجود الساتر و الحاجب بين الامام و المأموم و بين كل صف و آخر لا يصدق اجتماعهما في موقف واحد و مكان فارد، و من الواضح ان الساتر لا يصدق على وجود هؤلاء عرفا و لا يمنع عن صدق الاجتماع خلف الامام، بل هو مقوم له باعتبار أنهم من المصلين و المؤتمين به، غايه الأمر أن صلاتهم فاسده و لا- دليل على أن صحه صلاه المأمومين معتبره في الجماعه فإنها تحققت باجتماع الناس خلف الامام في موقف واحد في صفوف منتظمه و غير متفرقه و ائتمامهم به و تبعيتهم له في الافعال سواء أ كانت صلاتهم صحيحه أم كانت فاسده.

و إن شئت قلت: أن وجود الانسان الواقف بين المأموم و الامام أو بينه و بين المأموم امامه و إن كان حاجبا و ساترا فيكون مانعا عن تحقق الجماعه و مشموولا لإطلاق دليل المانعيه إلا أن ذلك إنما هو بلحاظ انه ليس من اعضاء الجماعه بل هو أمر أجنبي عنها، و هذا بخلاف وجود هؤلاء فانه من اعضاء الجماعه و اركانها و مصلين معهم بصلاه الامام و مقتدين به في الحركات و السكناات فكيف يصدق عليه وجود الحاجب بين المأموم المتأخر و الامام، غايه الأمر أن صلاتهم تكون فاسده، و من المعلوم أن مجرد فسادها لا يمكن أن يؤثر في الواقع و يجعل وجودهم خارجا عن الجماعه و ساترا بينه و بين الامام.

و أما المانع الثاني: فلأن البعد المكاني بين الامام و المأموم أو بين صف

مع الجهل بحالهم تحمل على الصحة و لا يضر، كما لا يضر فصلهم إذا كانت صلاتهم صحيحة بحسب تقليدهم و إن كانت باطله بحسب تقليد الصف المتأخر.

مسألة ٢٢: لا يضر الفصل بالصبي المميز ما لم يعلم بطلان صلاته

[١٩١٩] مسألة ٢٢: لا يضر الفصل بالصبي المميز ما لم يعلم بطلان صلاته (١).

مسألة ٢٣: إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه

[١٩٢٠] مسألة ٢٣: إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه، و إن شك في تحققه من الأول و جب إحراز عدمه إلا أن يكون مسبوقا بالقرب كما إذا كان قريبا من الإمام الذي يريد أن يأتيه به فشك في أنه تقدم عن مكانه أم لا.

مسألة ٢٤: إذا تقدم المأموم على الإمام في أثناء الصلاة سهوا أو جهلا أو اضطرارا صار منفردا

[١٩٢١] مسألة ٢٤: إذا تقدم المأموم على الإمام في أثناء الصلاة سهوا أو جهلا- أو اضطرارا صار منفردا، و لا يجوز له تجديد الاقتداء، نعم لو عاد بلا- وصف آخر يمنع عن صدق اسم اجتماع الناس بشكل منتظم و في صفوف مترتبة غير متبعثره و من المعلوم أنه لا ينطبق على وجود هؤلاء، فإن وجودهم مقوم لمفهوم الجماعة لا أنه مانع منه.

فالتنتيجة: أن دليل مانعيه وجود الحاجب و البعد المكاني بين الامام و المأموم أو بين صف و صف لا يشمل المقام، و الدليل الآخر ليدل على أن المأمومين المتقدمين اذا كانت صلاتهم باطله كان وجودهم حاجبا أو فاصلا بين الامام و المأموم المتأخر غير موجود.

بل مع العلم بالبطلان كما مرّ، و من هنا لا فرق بين أن تكون عباداته شرعيه أو تمرينيه.

مسألة ٢٥: يجوز على الأقوى الجماعة بالاستداره حول الكعبه

[١٧١٥] مسألة ٢٥: يجوز على الأقوى (٢) الجماعة بالاستداره حول الكعبه، والأحوط عدم تقدم المأموم على الإمام بحسب الدائره، وأحوط منه عدم أقربيته مع ذلك إلى الكعبه، وأحوط من ذلك تقدم الإمام بحسب الدائره و أقربيته مع ذلك إلى الكعبه.

بل هو بعيد جدا فإن تقدم المأموم على الامام مكانا اذا كان مبطلا لصلاته جماعه كان مبطلا لها و لو آنا ما، لأن مقتضى اطلاق صحيحه محمد بن مسلم أن تأخر المأموم عن الامام أو تساويه شرط في صحه الجماعه من البدايه إلى النهايه على نحو الاستمرار بل هو مقوم لمفهوم الائتتام، فلا وجه حينئذ للفرق في الاخلال بهذا الشرط بين العود إليه بلا فصل و بين عدم العود فانه على كلا التقديرين يكون منفردا و لا- أثر لعوده ثانيا، فإنه ائتمام به بعد الانفراد، و لا دليل على مشروعيته، كما أن مقتضى اطلاق الصحيحه عدم الفرق بين أن يكون الاخلال به عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى أو سهوا أو اضطرارا.

في القوه اشكال، و لا يبعد عدم الجواز، فإن مقتضى صحيحه محمد بن مسلم: (١) ان المأموم ان كان اكثر من واحد قاموا خلف الامام، و إن كان واحدا قام على يمينه.. هو عدم مشروعيه الجماعه على نحو الاستداره، و الدليل الخاص على المشروعيه غير موجود. و دعوى جريان السيره من المسلمين عليها في زمان المعصومين عليهم السلام و وصولها إلينا...مجازفه، و على تقدير ثبوتها فهي ثابتة بين ابناء العامه دون الخاصه، و دعوى الامضاء... لا أساس لها، بل الصحيحه تدل على الردع.

ص: ٤٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩